عدالة حرية ديمقراطية في المغرب

مختارات من كتاباته

محمد حسن الوزاني

المفكر

عدالة حرية ديمقراطية في المغرب

مختارات من كتاباته

نصوص اختارها وقدمها

محمد موقيت

أستاذ العلوم السياسية

بجامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

الكتاب
عدالة حرية ديمقراطية في المغرب
مختارات من كتاباته

المؤلف
محمد حسن الوزاني
المفكر

نصوص اختارها وقدمها
محمد موقيت

طبعــة
1447هـ/ 2026م

النـــاشـــر
مركز محمد حسن الوزاني
للديمقراطية والتنمية البشرية

الحقوق
© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الإيــداع القانوني
رقم 2024MO4257

ردمـــــك
978-9920-28-573-5

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيـــضـــاء

موجز حياة
محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية :

- دخل وهو صغير الكتّاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس).

- سجل بمدرسة المعلمين ليتلقى تكويناً عصرياً، ويتعلم اللغة الفرنسية.

- بعد نجاحه في الشهادة الإبتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس؛ حيث بقي أربع سنوات.

- كان يتابع دروساً عربية خاصة ؛ نمت معلوماته الدينية والعقدية.

- بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس، التحق بليسي گورو بالرباط، ومكث به عامين، كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين.

- قبل إنهاء دراسته الثانوية، سافر إلى باريس ؛ حيث هيأ البكالوريا في ليسي شارلمان.

دراسته العليا :

- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية ؛ التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في :

- كوليج دوفرانس.

- وبمعهد الصحافة.

- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريس، عمق معلوماته في السياسة الدولية ؛ بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي، التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام».

نشاطاته الثقافية والسياسية :

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، المنعقد بباريس في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقّع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع، بمداخلة هامة، دعا فيها شباب أقطار المغارب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريس، إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة، لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريس ؛ التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين، الذي أصبح في ما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر، وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي»، التي أسسها معالي الحاج سنة 1926.

1929 - (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين، من لدن القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات، ووُجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض، بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من قبل الصحافة الاستعمارية.

1929 - (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريس لإتمام دراسته.

1930 - أنهى دراسته العليا بباريس ورجع إلى المغرب.

- نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع، احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

- على إثر هذه المظاهرة، جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازة.

- وبعد خروجه من السجن، ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

- ولم يتمكن، بسبب السجن والإقامة الإجبارية، من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين ؛ المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا، بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

- نشر، بتعاون مع أصدقائه بباريس، كتاباً بعنوان : «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة بباريس عن «مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 - أقام في جنيف ؛ حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

- توجه إلى مدريد ؛ حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية - الإسلامية» (جوان 1932).

- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) ؛ حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 - (جويي) شارك في باريس مع روبير جان لونكي، في تأسيس مجلة «مغرب»، وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد ؛ حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 - (يناير) رجع إلى فاس مارّاً بطنجة، فقام برحلة عبر المغرب، نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، الخميسات والدارالبيضاء.

1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 - (19-23 شتنبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، الذي منع في آخر لحظة.

1933 - (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب»، فأعطى بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و«إرادة الشعب»، الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في الوقت نفسه، لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد، تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس، في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 - (ماي) اتهام جريدة (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور ؛ فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 - حضر محمد حسن الوزاني، مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 - (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني، الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبيريالية، للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 - (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في باريس، وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 - (28-30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل، المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبيريالية.

1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال أفريقيا، نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران - موزو بباريس.

1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريس، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهنود صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.

1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني، المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان : «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية».

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس، على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونكَي، وليُو وآنْيِر، وروبير لُوزُو (نقابي ثوري) ؛ الذين جاؤوا ليبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو، فهيأ الوزاني مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة، وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة ؛ حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة ؛ وهيأ مع الجماعة الوطنية الدولية (Confédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة، إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف، عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا، توجه إلى باريس في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية، لكن بدون جدوى.

1936 - (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا، وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس ؛ استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على إثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب، بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألاَّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذ عدة مظاهرات من لدن كتلة العمل الوطني.

1936 - (14 نونبر) مُنع تجمع في الدارالبيضاء حول حرية الصِّحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الإضراب المستوحى من روبير جان لُونكَي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو، عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 - وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني ؛ على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة، وانبثق عن هذا الخلاف حركتان : «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي، بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف : «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية، بصحيفتيها الملتزمتين، أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادي والجنرال نوكيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات، ألقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 ؛ حيث دام نفيه تسع سنوات.

1937-1946 - نُفي محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937، وانتهى في متم ماي 1946.

1946 - أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب، ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها في ما يلي :

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، وهو الحزب الديموقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني

من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد، وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديموقراطي. وهكذا، فإن الديموقراطية تظهر كالمحتوى لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال، تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساس وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته، جند العناصر الحية في الأمة جميعها. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديموقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم، الأفرادُ والجماعاتُ كلهم، المقتنعون بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة الرئيسَة والأولى لحزبنا، تتمثل في تنسيق النضال الديموقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمل والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس، على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب، هو أن يحوّل المغرب المضطهد سياسيّاً والمُستَغَلَّ اقتصاديّاً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده، كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة الآتية : الاستقلال، والديمقراطية، وسعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني، منذ رجوعه من المنفى، عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية، تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946، وعارض مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 - (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية، التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط، من أجل تسوية المشكل الفرنسي - المغربي ؛ على أساس إلغاء الحماية، واسترجاع السيادة الوطنية، وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 - (أبريل) كان محمد حسن الوزاني، أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية، التي وُقع ميثاقها في طنجة من لدن ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني، عن طواعية، إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، أندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريس (قصر شايو)، وبنيويورك.

- شارك عضواً مؤسساً للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

- مثّل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

- حضر ممثلاً للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

- قام من لوزان، بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليبان (غشت 1955) ؛ نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

- أقام في باريس، بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة «المفاوضات الفرنسية المغربية».

- رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله : كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة، هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول : إن هذا الهدف تحقق جزئيا. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا. وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديموقراطية، حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة، وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

«ثم لابد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي، وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير ؛ لأنبهها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى، هي إبراز شخصية المواطن المغربي، وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

«هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن، تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها».

«وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية، لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني، وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننسى أن اقتصادنا - خلال فترة الحماية - كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب، وبعض الإقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي، ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها، وإني منذ الآن، سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا، فإن محمداً حسن الوزاني، لم يكن يكافح لإقامة ديموقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديموقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدارالبيضاء في يناير 1957 بقوله :

«لقد كافحنا دائما منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديموقراطي. هذا النظام الديموقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضا نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل، تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية ؛ من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد، وفق طريقة حديثة وعادلة».

«لابد إذاً، من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة ؛ لأن العالم عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

- كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا، يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نتحمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

- نهاية 1957، ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي، في المؤتمر الأفريقي الأسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957-1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب، ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل ؛ فجمع محمّد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال، فأصبح يسمى حزب الدستور الديموقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1961 - (يونيو) سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع، قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة، ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

- وأصدر جريدتين سياسيتين : «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما، وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء في ما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 - (يوليو) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين، أمست حالته الصحية تتدهور، واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقا في معنويته ونشاطه وقدرته على العمل ؛ فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب، يشرح فيها مواقفه بالنسبة إلى الوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971، فيمكن أن تلخص كما يلي :

1- على الصعيد الداخلي :

أ - السياسة العامة : كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك، أكثر من ذي قبل، وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه! يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب في ما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه، أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم، فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة إلى الجميع.

ولذلك، ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية، نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به هو أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه، وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا، فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين : إلى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟

ومعنى هذا : أين الداء وما الدواء ؟

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة، كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية : ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة، ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه، أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر»، هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحا.

وبهذا تثار اليوم، أكثر من كل وقت مضى، المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن ؛ إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية، يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير، الذي تتصف به الحياة العامة، وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم»، أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية أساسية، أو وصائية، أي ديموقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً، تعبر حقّاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم : «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل، والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث، ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة المحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين : كيف العمل لمعالجتها ؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا، إلا بإعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم، الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا، أن الحل الذي يفرض نفسه، هو أن يمكّن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً، ليس معناه بالنسبة إلى الشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذه البلاد - وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية، وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلاّ أن نقابله بالرفض الكلي المطلق، ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية، ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذاً، أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة، أن تلك المشكلة الرئيسية، ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها، فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن أجلها. ولإنجاز هذه التسوية، لا يوجد غير طريق واحد ؛ هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح، أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذاً بهذا الحكم ؟

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار المشكلة نفسها، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة، تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة، فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة نفسها، فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن

تتألف من رجال النخبة الحقيقيين، وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة، جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزوردة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة، وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة، يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين»، أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيئ الحكم الصالح، أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر، أن مجيء تلك الحكومة الوطنية، هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل، الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، أن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً، يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى، تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد، وللقيام بمهمة التجديد الوطني، التي هي مهمتها، فإن على القيادة الجديدة، أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد، وتقويم الوضع الناشئ عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب، محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية، الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها، يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر، خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى، التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية، التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية، التي تطمح بصفتها حرة سيدة، إلى أن تُحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب، فنرى مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره، بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكا لمصيره.

فكَفَى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر، انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة، لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا.

وباختصار، إن المسألة الجوهرية، التي ما فتئت مطروحة على البساط، هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت، وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبدَهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى، هي السياسة الانقلابية، التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً، وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها، واستمر ما كان على ما كان، فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه ؛ نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلاّ أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول : إن الشعب المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد، والتعفن، والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل، جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أحَرّ من الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص، إنما هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة، بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية، تشمل سائر عناصر الأمة المغربية، المتطلعة إلى مصير أحسن، مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة، هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة، في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديموقراطية السليمة حقاً، التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب، ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام، فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى

كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة، نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح، بدل أوضاع الفساد الداخلي، الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللَّف والدوران والمغالطة والمراوغة، إنما يعرضان البلاد وشعبها، مرة أخرى، إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة إلى الجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود، يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة، في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد لديها، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية :

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً، ضد مشروع مراجعة الدستور (1972)، شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية، فكتب في هذا الموضوع : «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ، العمليات الدستورية، ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية، أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد، وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة، التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية، فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها، في مهدها، بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفي ما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية، أعطى محمد حسن الوزاني التفسير الآتي :

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيأة الناخبة المغربية، فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين، المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب، كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية ؛ إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم، يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا يعمل إلا لصالح الشعب ؛ حيث لا يكون أساساً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم، طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية، إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم

الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب، وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش ؛ إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر، أنه في الوقت نفسه الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية، من صحف وإذاعة، لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين للغرض عينه، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي، وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها، تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة، خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فَلِمَ تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب، دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن ؟ السؤال يحمل في طيه الجواب...

2- على صعيد السياسة الخارجية :

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية :

إن الشعب المغربي، ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار، وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين، مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة، تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق، وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب، صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط، في يونيو 1972، يلاحظ بكل دهشة واستغراب، عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، حيث كان ومازال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر، خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل، والرأي العام في الخارج، يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا، وبعد نحو شهرين، لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة، كأنَّ أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا، بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة، كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل، جرياً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها»، ونطالب بنبذ تلك

السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة، بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية، ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول ؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى، وتتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3- في ما يتعلق بالوحدة الترابية :

في ما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975 :

إن قضية التحرير والتوحيد، قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً، في البر والبحر، من المدن والجزر والأقاليم، كما تشكل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا، في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الإفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي، في ما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر، والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي، مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا، بين بشار والقنادسة شرقاً، وبين تيندوف غرباً، وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

إن تحرير الأقاليم والأطراف المغتصبة وتوحيدها يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية، تهون في سبيلها كل التضحيات.

إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق، أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل، للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

إن البث في قضية الوحدة الوطنية الكاملة، لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك، إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ الله من ينصره.

إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني، ضد المغرب سراً وعلانية، قد فضح سياسة ما يسمى «المغربَ العربي»، وطعن في صميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة خصوصاً بالنسبة

إلى المغرب الذي توسعت الجزائر، وتحاول أن تتوسع على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذريا في سياسته الخارجية ؛ وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات، إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه، فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

إن المغرب - تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية، تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا ؛ حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط، وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه، ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف، فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها، معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إذ تضمن ما يؤيد باطلَ الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

إن البلاغ الجزائري المكيافيلي، الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد، على حساب وحدة المغرب الترابية، مبرهناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول للتدخل في شؤونه الداخلية، ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة، المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من لدن هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله، يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه، ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء ؛ إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا، يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً، على سبيل التناور والمغالطة، وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية، قضية لا تتجزأ، فيجب على المغرب أن يعمل في الوقت نفسه بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفي ما يخص الجزائر، فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطؤها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي، ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها ؛ بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي، في ما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر، كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وإرثاً للاستعمار، من مناطق مغربية صميمة هو :

1- إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 يناير 1969، وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية واتفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2- إعلان عزم المغرب على استرجاع حدوده الأصلية والتاريخية الحقة، التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه، والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب، بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

3- التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيأة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلاّ أن يفسد عليها الأجواء، ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً، كل محاولة لإجراء ما يُسمى حقَّ تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها ؛ حيث إن السلطة المتصرفة، تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

4- توجيه النداء إلى المغاربة، سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم، ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم، ووسائلها للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

5- تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك، بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فبما تقدم كله، يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني، الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر التضحيات، وإنْ يَنْصُرْكُمُ الله فلا غالب لكم.

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثّر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم، التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب، بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 - (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة، التي نادى بها في بداية الثلاثينيات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها :

1- مذكرات حياة وجهاد

6 مجلدات.

I- طور المخاض والنشوء.

II- حرب الريف.

III- مرحلة الانطلاق والكفاح.

VI- حركة المطالب والدعوة إليها.

V- ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946.

2- حرب القلم

6 مجلدات.

مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني في مختلف الموضوعات 1937-1978.

3- دراسات وتأملات

7 مجلدات.

I- الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.
II- حرية الفرد وسلطة الدولة - ترجمة.
III- في الدستور والبرلمان.
IV- في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.
V- الإسلام والمجتمع والمدنية.
VI- وطنيات.
VII- الدعوة إلى النهضة والانبعاث

4- خطب (جزآن)

من 1933 حتى 1978.

5- تصريحات صحفية (جزآن)

6- الحماية جناية على الأمة (ترجمة من الفرنسية)

7- حدثني والدي - لابنه عز العرب - (ترجمة من الفرنسية)

8- Entretiens avec mon père - par son fils IZARAB OUAZZANI

9- Combats d'un Nationaliste Marocain (2 volumes) (Préface : Robert Jean Longuet)

10- Protectorat crime de lèse - nation - Le cas du Maroc.

MOHAMED HASSAN OUAZZANI 1910-1978
NOTICE BIOGRAPHIQUE

1910-1927 : La formation de base

Mohamed Hassan Ouazzani est né le 17 Janvier 1910 à Fès au Maroc dans la famille des Chorfas Ouazzani, descendants du Prophète dont le rayonnement s'est étendu en Afrique du Nord, surtout au Maroc et dans l'Ouest algérien. Dès son jeune âge, il fréquente le Msid (école coranique) de Sidi Ghiar (Sekiat Demnati de Fès) ; il y reçoit les fondements de la langue arabe et se consacre à l'apprentissage des textes religieux (Coran et hadiths) et acquiert des rudiments d'histoire et de poésie. Très tôt, sa conscience s'éveille sur les événements que connaît le Maroc : la présence étrangère dans son pays que le régime de Protectorat instauré en 1912 ne cesse de renforcer l'intrigue beaucoup; il est curieux d'apprendre la langue française ; ce sont autant de raisons qui le pousseront à s'inscrire, contre l'avis de tous, à l'école El Mtyine où il bénéficiera d'une formation moderne ; ceci ne l'empêche pas de développer sa formation coranique à travers des cours particuliers qu'il reçoit chez d'éminents professeurs. Il suit le cursus normal en poursuivant ses classes primaires et secondaires à l'école de Derb El Miter (Blida) et au collège Moulay Idriss de Fès.

Dès son adolescence, Mohamed Hassan Ouazzani jouit d'une formation bilingue qui constituera chez lui une double culture aussi bien ancrée dans la tradition que tournée vers la modernité. Durant son enfance, Mohamed Hassan Ouazzani est passionné par la lecture de journaux, qu'il achète au Mellah (quartier israélite) de Fès, qui lui ouvrent les portes de l'actualité internationale, marquée à cette époque par les événements dans le Rif et par le combat mené par les Turcs pour libérer leur pays de l'emprise étrangère : il se passionne pour ceux qui sont perçus comme des héros : Abdel Krim El Khattabi et Kemal pacha (Atatürk) ; les journaux lui permettent de prendre connaissance de l'état du monde et nourrissent en lui une passion qui ne le quittera plus pour les questions politiques, tant nationales qu'internationales. Par ses professeurs, il est initié à la pensée de réformateurs musulmans dont les idées se propagent notamment en Egypte et en Syrie.

Après avoir achevé ses classes à Fès, il s'inscrit au lycée Gouraud à Rabat où il reste deux ans. Interne chez les Franciscains, il a pour camarades avant tout de jeunes Européens d'origines diverses, car rares sont ses compatriotes à fréquenter le lycée. Il se rend souvent à la Bibliothèque générale (créée en 1924) et entre en contact avec d'autres jeunes intellectuels de Rabat qui constituèrent

un premier groupe de jeunes gens partisans d'une action de résistance à l'emprise étrangère et de renouveau de la société marocaine. Certains d'entre eux se retrouveront plus tard pour constituer les groupes qui formeront le Comité d'action marocaine.

1927-1930 : Etudes à l'étranger et retour au Maroc

Avant même de terminer ses études secondaires, Mohamed Hassan Ouazzani part pour Paris où il prépare son baccalauréat au lycée Charlemagne; en 1927, malgré l'avis que lui avait donné le Maréchal Lyautey qui encourageait les jeunes Marocains à des formations administratives, techniques et littéraires, il s'inscrit à l'Ecole libre des Sciences politiques, dont il sera le premier diplômé marocain, au Collège de France et à l'Ecole de Journalisme. C'est en suivant les cours de l'Ecole des Langues orientales qu'il a l'occasion de connaître les étudiants nord-africains et les étudiants du monde arabe. Il approfondit ses connaissances de la politique internationale en participant aux cours d'Histoire diplomatique et de Droit international organisés par la Fondation Carnegie pour la Paix.

Avec les étudiants d'Afrique du Nord, il participe à la création le 27 décembre 1927 de l'Association des Etudiants musulmans nord-africains (AEMNA) dont il est la cheville ouvrière avec un camarade tunisien ; c'est au sein de cette association dont il sera secrétaire général qu'est née l'idée du Maghreb arabe. Il fait également partie de l'Association «Etoile nord-africaine» lancée par Messali El Hadj avec le soutien du Parti communiste français. Parallèlement, il prend une part active à la fondation de l'Association de l'Unité arabe dont le premier Président a été Mohamed Salah Eddine, devenu par la suite Ministre des Affaires étrangères dans le gouvernement Nahas, en Egypte. Au sein de cette association, la question palestinienne est à l'ordre du jour ; sous l'influence de l'Emir Chekib Arsalan, on y développe non seulement une doctrine de renouveau des peuples islamiques, mais aussi une solidarité panarabe et afro-asiatique.

Solidement formé sur le plan intellectuel et politique, et jouissant de nombreuses relations dans les milieux politiques, intellectuels et journalistiques tant arabes que français, Mohamed Hassan Ouazzani rentre au Maroc en 1930 ; contrairement à plusieurs des diplômés marocains des hautes écoles françaises, il n'exerça aucune activité au sein de l'administration du Protectorat, s'engageant sans interruption dans l'action militante, notamment dans le journalisme.

1930 : Le dahir berbère

A peine rentré à Fès, il réunit ses amis de l'université Karaouiyne chez Abdeslam El Ouazzani. Au cours de cette réunion, il brosse un tableau de la situation au Maroc. Il attire l'attention des personnes présentes sur les dangers

du protectorat pour l'Islam et l'arabisme au Maroc, notamment à la suite du Dahir berbère du 16 mai 1930. Comme première mesure, il préconise une manifestation à l'occasion de la prière du vendredi à la Karaouiyne; la récitation du latif le vendredi convenu aboutit à la première manifestation populaire de résistance à la politique de la Résidence; aux cris de «Vive l'Islam sous l'égide de l'Imam», la population manifeste dans les rues de Fès.

A la suite de cette manifestation, Mohamed Hassan Ouazzani est arrêté ainsi qu'une vingtaine de militants. Il est publiquement soumis à la bastonnade et subit la falaka. Avec certains de ses camarades, il est condamné à purger une peine de prison à Taza. Libéré au bout de trois mois, il est assigné en résidence surveillée à Fès.

Sous prétexte de passer des examens à Paris et avec la complicité de l'un de ses professeurs, il obtient un passeport valable deux mois. Il quitte ainsi le Maroc pour la France en 1931.

1930 -1932 : Premières actions à l'étranger

De retour à Paris, Mohamed Hassan Ouazzani publie un ouvrage intitulé «*Tempête sur le Maroc ou les erreurs d'une politique berbère*» avec l'appui de milieux français opposés à la politique coloniale du gouvernement. L'activité des jeunes nationalistes marocains et leurs publications étant devenues indésirables, il quitte la France pour rejoindre secrètement la Suisse où il passera une partie de l'année 1931 et 1932. Il a alors l'occasion de collaborer étroitement avec l'émir Chakib Arsalane et de publier des articles dans la *'Nation arabe'* sous la signature d'un «Comité d'action marocain en Europe». A Genève, il entretient des relations étroites· avec la délégation syro-palestinienne que dirige Chakib Arsalane et donne des cours aux étudiants arabes. La Suisse n'ayant pas admis ses activités, il se voit contraint de quitter la Confédération helvétique pour l'Espagne en passant par l'Italie. Il s'établit à Madrid après avoir été contraint de quitter Ceuta à la demande des autorités du Protectorat. Dans la capitale espagnole, il crée l'Association arabo-islarnique et entretient d'excellentes relations avec les milieux politiques espagnols qui sont intervenus auprès du gouvernement français pour l'autoriser à voyager en France et à rentrer au Maroc. Grâce aux relations étroites qu'il entretient avec les milieux progressistes espagnols, il y compte de nombreux amis. Après l'avènement de la République en Espagne en 1931 et l'arrivée au pouvoir des Hommes nouveaux de la Révolution, Mohamed Hassan Ouazzani saisit l'occasion pour leur expliquer d'abord son combat et les convertir à la cause marocaine. C'est grâce à ses efforts que le gouvernement espagnol par la bouche du Ministre Caballero envisage d'évacuer la zone du Protectorat et de le remettre en mandat à la Société des Nations ; il y a aussi l'intervention du député socialiste Jimenez y Jimenez qui dénonce le 3 août 1932 devant le Parlement espagnol la politique berbère de la France.

En juillet 1932, Mohamed Hassan Ouazzani prend une part décisive à la création, à Paris, de la revue *Maghreb,* que dirige l'avocat Robert-Jean Longuet, disposant de l'appui d'un prestigieux comité de rédaction composé de personnalités françaises et espagnoles ; Mohamed Hassan Ouazzani y publie de nombreux articles sur la politique du Protectorat, sur les méfaits du Dahir Berbère et sur les relations hispano-marocaines. Plusieurs des jeunes nationalistes marocains ont trouvé dans cette revue un instrument de choix pour exprimer leurs réactions, critiques et suggestions par rapport à la situation faite aux Marocains par la politique du Protectorat.

Au cours de la même année, après avoir assisté à Alger au Congrès de l'Association des Etudiants musulmans-nord-africains, il organise des réunions et des manifestations à Fès, Khémisset et Casablanca marquant l'opposition à la politique du protectorat français au Maroc. Arrêté dans cette ville, il y est détenu sans être jugé avant d'être relâché.

1933 : L'Action du Peuple voit le jour

Le 4 août 1933, Mohamed Hassan Ouazzani crée à Fès le premier journal nationaliste en langue française : *L'Action du Peuple, organe hebdomadaire de défense des intérêts marocains.* Dans son journal, il défend avec vigueur les intérêts de la nation marocaine. Il dénonce les agissements abusifs des autorités du Protectorat et réclame les libertés démocratiques et des réformes. Il mène une campagne contre le Dahir berbère. Il présente le point de vue nationaliste et les revendications marocaines. Ses nombreux articles lui causent beaucoup d'ennuis : diffamation dans les colonnes de la presse française de droite, menace de mort de la part des colons, procès …

A la suite de certaines intrigues, le numéro 18 du 1er décembre 1933 est saisi par une ordonnance du Président du Tribunal qui suspend la parution du journal. Mohamed Hassan Ouazzani, tout en interjetant appel de ladite Ordonnance, fait paraître à Fès, *La Volonté du Peuple* en date du 8 décembre 1933. Ce changement de nom ne «change rien, le coeur restant le même» écrit R.-J. Longuet. Après l'infirmation de l'Ordonnance par la Cour d'Appel de Rabat le 16 janvier 1934, Mohamed Hassan Ouazzani fait réapparaître *L'Action du Peuple* sans renoncer à *La Volonté du Peuple* qui se trouve être fusionnée avec elle. En créant *L'Action du Peuple* et *La Volonté du Peuple,* Mohamed Hassan Ouazzani donne au mouvement nationaliste marocain une arme à la fois redoutable et efficace pour permettre la réalisation des aspirations marocaines. C'est grâce à ces deux journaux que les Marocains découvrent leurs droits à l'égard du Protectorat et un certain fondement à leur motivation. C'est dans *L'Action du Peuple* que Mohamed Hassan Ouazzani lance La Fête du Trône. Dans le numéro 12 du 20 octobre 1933, Mohamed Hassan Ouazzani fait paraître la photographie de Sa Majesté le Sultan Sidi Mohamed. Ainsi, pour la première fois, le 18 novembre 1933, la Fête du Trône

est célébrée officieusement à la demande de *L'Action du Peuple*. Il faut rappeler que c'est grâce à la campagne menée par *La Volonté du Peuple* et à l'éditorial de Mohamed Hassan Ouazzani paru le 9 février 1934 que le Maroc n'a pas été rattaché en février 1934 au nouveau Ministère de la France d'Outre-Mer du gouvernement Daladier et a continué à relever du Ministère des Affaires étrangères. Il écrit à ce sujet un important article «Protectorat et colonie» dans la revue *Maghreb*.

Dans le numéro du 4 mai 1934 de *L'Action du Peuple,* Mohamed Hassan Ouazzani invite la population de Fès à pavoiser et à venir nombreuse acclamer le Sultan le 10 mai lors de son entrée officielle à Fès. Le 10 mai, le Comité de rédaction du journal organise de grandes manifestations. Le mot d'ordre est suivi par la population fassie. Sa Majesté Sidi Mohamed est acclamée par un peuple en liesse aux cris de «Vive le Roi» «Vive l'Islam». L'accueil enthousiaste ne plaît pas à la Résidence française qui fait revenir Sa Majesté dans la journée même à Rabat. Mohamed Hassan Ouazzani fait paraître alors dans *L'Action du Peuple* du 11 mai 1934, deux photos : celle de Sa Majesté Sidi Mohamed et celle du Prince Moulay Hassan sous un grand titre «Vive Sa Majesté Sidi Mohamed».

Après ces incidents, *L'Action du Peuple* accusée d'entretenir l'agitation est interdite. C'est le retour brusque à une politique d'étouffement et de contrainte.

1933-1936 : Les revendications par la réforme

Après l'interdiction de *L'Action du peuple,* Mohamed Hassan Ouazzani se rend à Rabat où il est reçu par le chef du cabinet civil de la Résidence qui lui explique, au cours d'un long entretien, les raisons pour lesquelles son journal a été suspendu. Les raisons présentées se résumaient à l'accumulation des revendications et à l'incapacité des services de la Résidence à les analyser et à les traiter, à plus forte raison à y répondre. Il suggère à Mohamed Hassan Ouazzani d'établir la nomenclature des revendications dont il s'était fait le porte-parole afin d'exposer précisément les changements et les réformes escomptés. De retour à Fès, il réunit un groupe de militants avec lesquels il prépare un programme de réformes à présenter aux autorités du Protectorat et au gouvernement français. Plusieurs réunions sont organisées à cet effet. Avec ses camarades du Comité d'action marocaine, ils décident de donner le nom de *plan de réformes* à leur projet.

Le *Plan de Réformes Marocaines* est achevé en novembre et présenté aux autorités franco-marocaines le 1er décembre 1934. Mohamed Hassan Ouazzani est l'un des membres de la délégation avec Omar Abdeljalil qui soumet ledit Plan au gouvernement français à Paris. Ce document constitue un précieux diagnostic de la situation politique, économique, sociale et culturelle du Maroc depuis l'instauration du Protectorat.

Parallèlement à ses activités de journaliste et de publiciste, Mohamed Hassan Ouazzani ne manque aucune occasion pour mobiliser la masse marocaine et expliquer les revendications nationalistes. C'est ainsi que le 10 août 1933, il organise à Salé une grande réunion pour célébrer le premier anniversaire de la parution de la revue *Maghreb.* Il y prononce un important discours. Il prépare à Fès le 3e Congrès de l'Association des Etudiants musulmans-nord-africains qui devait s'y tenir du 19 au 23 septembre 1933, mais qui est interdit à la dernière minute. En mars 1934, il assiste à Fès au Congrès de la Fédération Marocaine de la Ligue des Droits de l'Homme et du Citoyen. Après les événements de Fès de mai 1934 et l'interdiction de *L'Action du Peuple,* Mohamed Hassan Ouazzani quitte le Maroc pour aller à Paris. Là, il prend des contacts avec les milieux politiques français dont il attire l'attention sur la gravité de la situation au Maroc.

II assiste au Congrès National de la S.F.I.O. qui se tient le 31 mai 1936. Il distribue dans les coulisses les Revendications marocaines. Le 7 juillet 1936, il est reçu par Pierre Viénot, Secrétaire d'Etat aux Affaires étrangères, chargé des questions nord-africaines, à qui il remet un mémoire sur la politique suivie par la Résidence Générale au Maroc à l'adresse du gouvernement du Front Populaire. Pendant ce temps, le Comité d'Action Marocaine organise à travers le Maroc des meetings décidés au Congrès de Rabat.

Par ailleurs, dès le déclenchement de la guerre civile espagnole, les nationalistes marocains prennent contact avec le gouvernement républicain auquel ils offrent en échange d'une nouvelle politique espagnole au Maroc une coordination des efforts dans la lutte contre les rebelles dirigés par le Général Franco qui disposent d'arrières solides au Maroc. Jouissant de nombreuses amitiés dans les milieux républicains nouées pendant ses précédents séjours en Espagne de 1932 à 1935, Mohamed Hassan Ouazzani présente avec succès les thèses marocaines auprès du gouvernement de Barcelone et élabore notamment avec les dirigeants de la C.N.T et de la FAI des plans de coopération alors que le gouvernement de Madrid refuse de s'engager dans une politique que ne veut pas appuyer pour sa part le gouvernement français de Front populaire.

De retour au Maroc, Mohamed Hassan Ouazzani est à nouveau arrêté à la suite d'un meeting organisé à Casablanca, le 14 novembre 1936. Des mouvements de protestations se répandent à Rabat et à Fès; il est relâché. Pour calmer les esprits, les autorités autorisent *L'Action du Peuple* en janvier, mais cette décision ne sera effective que quatre mois plus tard car Mohamed Hassan Ouazzani est occupé à préparer la parution d'un journal en langue arabe : *Ad Difaa* ; son objectif est de s'adresser aux nationaux pour leur faire prendre conscience de leurs droits et pour mettre en relief les dangers du Protectorat sur le Maroc et de la politique berbère pratiquée par le gouvernement français. Dans *L'Action du Peuple* et dans *ad Difaa,* Mohamed Hassan Ouazzani lutte aussi contre les confréries religieuses que favorise la Résidence française et

mène une campagne en faveur de la libération de l'Emir Abdel Krim, exilé par la France à La Réunion.

1936-1937 : Divergences et scission du comité d'action marocaine

En dépit de ses succès grandissants, en 1936-1937, le Comité d'action marocaine semble être dépassé par les événements. Des divergences et des mésententes commencent à apparaître entre les chefs de la *Koutla* au sujet de la conduite du mouvement et notamment à propos des méthodes et des moyens d'action. Il est décidé de transformer la *Koutla Al Watanya* en un parti politique structuré. Un comité de trois personnes dont fait partie Mohamed Hassan Ouazzani est chargé de préparer les statuts du futur parti. Un désaccord surgit entre Mohamed Hassan Ouazzani qui présente un projet de statuts d'un parti moderne, organisé sur une base démocratique, et les deux autres personnes qui avancent un projet de statuts d'un parti autoritaire concentrant les pouvoirs entre les mains d'un chef et exigeant de ses membres une fidélité quasi mystique. De ce désaccord sont nés deux mouvements : *Le Parti National (Al Hizb Al Ouatani)* et le *Mouvement Populaire (Al Haraka Al Kaoumya)* animé par Mohamed Hassan Ouazzani.

Les événements de Meknès (septembre 1937), survenus à la suite du détournement des eaux de l'Oued Boufekrane, entraînent des manifestations dans l'ensemble du Maroc et une suite d'arrestations de quelques centaines de militants et de la plupart des chefs nationalistes. C'est au cours de cette vague de répressions que Mohamed Hassan Ouazzani, considéré par la presse étrangère comme le principal meneur de la révolte, est privé de liberté, puis exilé par Dahir du 3 novembre 1937. Interné dans le Sud du pays, son exil ne prendra fin qu'en mai 1946, réduit ainsi au silence pendant presque dix ans.

1937-1946 : L'exil

Durant sa période d'exil, Mohamed Hassan Ouazzani est déporté par les autorités du protectorat d'abord dans le grand sud marocain avant d'être transféré dans la région montagneuse d'Itzer. Durant les neuf années que dure son exil, il séjourne à Guelmim avant de rejoindre la forteresse d'Assa où il prend connaissance des conditions de son exil auprès des autorités locales avec lesquelles il essayait tant bien que mal d'entretenir de bonnes relations. Il réussira ainsi à se procurer quelques livres, du papier et de quoi écrire. Il doit en outre pourvoir à son propre entretien, en obtenant l'aide de sa famille et d'amis. Les libertés dont il dispose sont restreintes ; il n'a de moyens de communiquer avec ses proches et avec l'extérieur que par l'envoi de lettres, systématiquement contrôlées par la censure et qui tardent à arriver à destination. Il est cependant autorisé à recevoir son père pour une courte durée. Un an après son exil, Mohamed Hassan Ouazzani est transféré à Tagounite où les conditions de vie sont encore plus difficiles : plus au sud, la région connait de fortes chaleurs

difficiles à supporter pour un natif de Fès et qui n'a pour «appartement» qu'une ancienne écurie meublée qui lui sert d'hébergement. Finalement, la montée des tensions franco-espagnoles en été 1940 incite Rabat à le transférer à Itzer ; les conditions y sont un peu moins rudes, surtout en été. C'est là qu'il rencontre en 1944 pour la première fois son fils Izarab, âgé alors de quatre ans !

Durant les neuf années que dure son exil, Mohamed Hassan Ouazzani passe son temps à lire et à méditer. Il réalise une traduction en arabe de l'essai de Charles Dupont White intitulé *L'Individu et l'Etat.* Il analyse aussi la situation du Maroc de l'après-guerre ; il esquisse très tôt les fondements modernes dont devrait être doté le nouvel Etat marocain indépendant et démocrate qu'il aspire voir se constituer dans le nouveau contexte international, marqué par les valeurs des Nations unies.

1946-1951 : retour d'exil et création du PDI

En 1946, Mohamed Hassan Ouazzani est libéré. Le 30 mai, la ville de Fès l'accueille avec enthousiasme. Il prononce un important discours dans lequel il trace le chemin qui reste à parcourir.

Libéré, Mohamed Hassan Ouazzani retrouve ses amis. En juillet 1946, il réunit un Congrès à Casablanca et fonde le Parti Démocrate de l'Indépendance (PDI). Il s'agit d'un parti organisé d'une manière démocratique. Il est désigné comme secrétaire général.

Dans le journal *Raï El Am* créé en avril 1947, il écrit régulièrement dans la rubrique devenue célèbre «Al Ghamarat», des articles de fond où il aborde différents sujets d'actualité tant nationale qu'internationale, qu'ils soient d'ordre politique, social ou économique. Ses longs articles sont de véritables cours de science politique. Mohamed Hassan Ouazzani rejette les réformes proposées par le Résident Général Eirik Labonne dans son discours du 22 juillet 1946 devant le Conseil du gouvernement français.

Ayant échoué dans sa mission, Labonne est remplacé par le Général Alphonse Juin déterminé à appliquer une politique de force. Le PDI tente d'amener la Résidence et le gouvernement français à comprendre l'évolution du Maroc et ses aspirations à l'indépendance et à la liberté. C'est dans ce sens que Mohamed Hassan Ouazzani tente de négocier une solution des problèmes franco-marocains sur la base d'un mémorandum présenté simultanément le 23 septembre 1947 à SM le Sultan et au Résident Général Juin pour que ce dernier le soumette à son gouvernement. Les réformes proposées dans le cadre dudit mémorandum consistent en l'abrogation du Protectorat, le recouvrement de la souveraineté nationale et l'élection d'un Conseil National dont la première tâche serait de donner au Maroc une Constitution sur la base d'une monarchie constitutionnelle. Malheureusement le gouvernement français ne donne pas suite aux réformes souhaitées. Chacune des parties reste sur sa position. Juin

n'est pas du tout disposé à l'abandon du Traité de 1912. Ce blocage déclenche une épreuve de force entre la Résidence d'un côté et le Sultan qui a l'appui du mouvement nationaliste. A la veille du voyage à Paris de SM le Sultan, Mohamed Hassan Ouazzani remet au Grand Vizir un mémoire destiné à Sa Majesté, le 18 septembre 1950. D'après ce mémoire, le PDI déclare ne voir aucun inconvénient à ce voyage pour autant que le Sultan puisse relancer la négociation avec le gouvernement français visant à l'abrogation du traité de Protectorat et à préparer un nouveau Traité qui restaurerait la souveraineté et l'indépendance du Maroc. A la suite de l'échec des efforts de Sa Majesté auprès des plus Hautes Autorités françaises, le PDI se résout à accentuer la défense de la cause du Maroc sur le plan international. Mohamed Hassan Ouazzani se rend à l'étranger en août 1951. Un nouvel exil qu'il s'impose volontairement jusqu'à l'indépendance du pays.

1951-1956 : Internationalisation de la cause marocaine et accès à l'indépendance

C'est en août 1951 que Mohamed Hassan Ouazzani quitte Tanger, où il est arrivé en secret, pour Le Caire. Dans la capitale égyptienne, avec l'appui de son ami d'université Mohamed Salah Eddine qu'il a connu à Paris dans les années 1929-1930 et qui est Ministre des Affaires étrangères, il plaide la cause nationale marocaine devant le gouvernement égyptien et la presse. Les relations amicales entre Mohamed Hassan Ouazzani et Mohamed Salah Eddine facilitent beaucoup les choses. Devant les membres de la Ligue Arabe réunis en session d'été à Alexandrie, Mohamed Hassan Ouazzani expose le dossier marocain et demande que la Ligue fasse de la cause marocaine sa propre cause et que l'affaire marocaine soit inscrite à la prochaine session de l'ONU, qui doit se tenir à Paris au Palais de Chaillot. C'est grâce à l'intelligence et à la compréhension d'hommes éminents tels que Azzam Pacha et Mohamed Salah Eddine que la cause du Maroc est entendue. Pendant plus de cinq ans d'absence du Maroc, Mohamed Hassan Ouazzani mène une grande activité sur le plan international.

Par ailleurs, Mohamed Hassan Ouazzani fait partie du Comité de Libération du Maghreb Arabe dont 1e siège est au Caire. Et c'est dans le cadre de ce Comité présidé par l'Emir Abdel Krim que les partis politiques marocains unifient leur action par la création à Tanger en 1951 d'un Front National. Le pacte signé par les chefs des partis politiques reprend les grandes lignes du mémorandum du PDI du 24 septembre 1947.

L'action internationale menée par Mohamed Hassan Ouazzani que ce soit au sein des Nations-Unies ou dans le cadre des mouvements de solidarité arabe et afro-asiatique (il présente la cause marocaine à la Conférence de Bandoeng en avril 1955) avait pour but essentiel d'amener le gouvernement français à changer totalement de politique au Maroc, à renoncer à une politique de domination à travers le Protectorat, formule dépassée de rapports internationaux. Aussi Mohamed Hassan Ouazzani se montra-t-il particulièrement attentif à l'opinion

publique en France et s'évertue-t-il à la faire évoluer par des interviews et des conférences. Sans illusion sur les premières ouvertures de négociation proposées par le gouvernement de Paris, il les encouragea néanmoins en précisant les conditions, convaincu qu'il était de la victoire inéluctable du peuple marocain. Lors de la conférence organisée en août 1955 à Aix-les-Bains par le gouvernement Edgar Faure, il dirige, à partir de Lausanne où il séjourne, la délégation du PDI.

En octobre 1955, il se rend à Beauvallon pour rencontrer le Sultan Mohamed ben Youssef, à son retour d'exil de Madagascar ; il s'entretient avec Sa Majesté et il évoque cette première victoire remportée par la nation marocaine qui a contraint la France à désavouer publiquement sa politique antérieure en obtenant le retour d'exil du Sultan et le renvoi du Sultan Ben Arafa. Puis en novembre, il suit, à Paris, les négociations engagées entre le Sultan et le gouvernement français à La Celle-Saint-Cloud, qui préludent à l'indépendance.

Dans l'intervalle, en effet, le mouvement de Résistance et l'Armée de Libération Nationale s'organisent à l'intérieur du pays. Les partis politiques mobilisent les masses. Les efforts des uns et des autres permettent comme première étape le retour de Sa Majesté Sidi Mohamed sur son trône le 16 novembre 1955 et comme deuxième étape l'indépendance du Maroc concédée par la France, après nombre de manœuvres dérisoires, dans les accords de Paris du 2 mars 1956.

Le Maroc ayant ainsi récupéré sa souveraineté, Mohamed Hassan OUAZZANI décide de retourner dans son pays ; il reçoit un accueil enthousiaste à son arrivée à Tanger en mars 1956. Mais, ayant toujours considéré que l'indépendance n'est pas une fin en soi, il va se consacrer désormais à l'instauration d'une véritable démocratie au Maroc.

1956-1959 : les dangers du début de l'Indépendance

A peine replongé dans l'atmosphère de son pays en voie de libération, il repart pour l'étranger en avril 1956. Il se rend en Egypte et en Syrie pour y plaider encore la cause de son pays ; membre du Comité de Libération du Maghreb Arabe, il est en contact avec les militants algériens que ce soit en Orient ou à Genève où il passe l'été 1956. Pendant les premiers mois de l'indépendance, il se tient à l'écart de la curée à laquelle s'adonnent la plupart des hommes politiques au moment de la prise du pouvoir ; ce spectacle qu'il observe à distance avec un mélange de douleur et d'agacement, lui permet de discerner parmi ses compagnons de lutte et autres hommes politiques ceux qui recherchent avant tout l'intérêt personnel et ceux qui se mettent au service de l'intérêt général. S'il se convainc rapidement que rares sont ces derniers, il ne renonce pas au combat ; il voit notamment dans la jeunesse le grand espoir pour le Maroc de demain ; aussi se fait-il un devoir de travailler à la formation et à l'organisation politique des Marocains. Ainsi dès son retour,

il entreprend un combat acharné pour parfaire cette indépendance et pour instaurer une démocratie politique et sociale dans le cadre d'une monarchie constitutionnelle.

Dans la presse de son parti, dans les meetings, il défend avec force ses idées. Chaque fois que les libertés publiques sont menacées ou bafouées, il élève sa voix pour demander leur respect. Il se dresse avec fermeté contre l'installation d'un régime de parti unique dont le corollaire serait l'installation d'une dictature. La lutte démocratique de Mohamed Hassan Ouazzani et du PDI au lendemain de l'indépendance n'est pas facile et se heurte à beaucoup d'obstacles qui, malgré leur importance, ne découragent pas ceux qui ont la foi dans la démocratie et dans les aspirations démocratiques du peuple marocain.

Malgré ces difficultés sur le plan intérieur, Mohamed Hassan Ouazzani poursuit ses activités internationales ; à la fin de 1957, il préside la délégation marocaine qui assiste au Caire à la Conférence de Solidarité afro-asiatique ; il maintient des contacts étroits avec les leaders du F.L.N. algérien, notamment pendant le séjour prolongé qu'il effectue en Suisse durant les premiers mois de 1959. Durant ce nouvel exil volontaire motivé par des raisons de sécurité personnelle compromise par les événements du Rif, certains membres du PDI s'abouchent secrètement avec l'aile gauche d'un parti rival – L'Istiqlal - en vue de la création d'un nouveau mouvement politique.

Dès son retour, il est informé des démarches entreprises. Il convoque pour le 16 août 1959 à Casablanca le Conseil National du PDI afin de trancher la question.

Au jour indiqué, le Conseil National se réunit en l'absence des membres du bureau politique transfuges en train de négocier la création le 6 septembre 1959 d'un nouveau parti : l'UNFP. Le Conseil National renouvelle sa confiance à Mohamed Hassan Ouazzani et lui confère tous les pouvoirs nécessaires à la sauvegarde de l'unité du parti. Il convoque le Congrès à Fès pour le 18 septembre 1959. Les membres transfuges du bureau politique devant les décisions du Conseil National désavouant leur position redoutent d'affronter le prochain Congrès du PDI qui prend la décision de les en exclure.

Le Congrès reconduit Mohamed Hassan Ouazzani dans son poste de secrétaire national et décide la création d'un nouveau journal *Choura Erraï El Am* porte-parole du Parti. Le premier numéro paraît en octobre 1959.

1960 -1971 : Création du PDC et combat pour la constitution et la démocratie au Maroc

La première réunion du Comité central issu du Congrès du PDI se tient à Fès, le 1er et le 2 janvier 1960. Le Comité central décide de donner au Parti un nouveau nom. Désormais, le parti démocrate de l'indépendance s'appelle *le*

parti démocrate constitutionnel (PDC). L'inclusion du terme «Constitutionnel» montre le souhait ardent de voir le pays se doter d'une constitution qui doit régir les rapports entre l'Etat et les citoyens.

En juillet 1961, Mohamed Hassan Ouazzani est nommé Ministre d'Etat dans le gouvernement présidé par S. M. 1e Roi Hassan II qui a succédé à Son Père, le Roi Mohamed V, le 26 février 1961. Au lendemain de sa nomination, il part pour Le Caire à la tête d'une délégation pour assister à la conférence préparatoire des pays non-alignés. Pendant son séjour au Caire, Il signe pour le Maroc le pacte de défense arabe.

Une fois sa mission terminée, il regagne le Maroc et rejoint Fès. Il présente sa démission du gouvernement, mais sa démission ne sera acceptée qu'au moment où il prendra ouvertement position contre la première constitution proposée au peuple en décembre 1962, la jugeant trop éloignée des principes démocratiques et constitutionnels qu'il estime devoir régir la vie publique marocaine.

En novembre 1962, il crée un hebdomadaire en langue arabe *Ad Destour* dans lequel il écrit sous une rubrique intitulée *AI Watabat.*

Simultanément, il poursuit sa lutte politique en participant aux premières élections législatives marocaines de mai 1963. Elu député de Ouezzane, il prend une part active à la vie parlementaire, mais il en combat les débordements. Partisan convaincu de cette première expérience démocratique, il avertira en vain certains ténors de la politique partisane d'éviter la surenchère démagogique afin de préserver avant tout la démocratie, d'en élargir les bases par une pratique parlementaire responsable.

Il ne peut freiner la crise qui surgit entre le Parlement et le Palais et qui débouche sur l'instauration de l'état d'exception, le 7 juin 1965. Malgré l'état d'exception, Mohamed Hassan Ouazzani fait paraître en mars 1967 un nouveau journal *As Siassa.* Etant donné les circonstances, le choix du titre est significatif. Il écrit sous la rubrique *Al Azamat.* Dans ses articles, il s'élève contre l'état d'exception et réclame le retour à une vie politique normale. Il attire l'attention des pouvoirs publics sur les dangers de l'état d'exception et les conséquences qui peuvent en découler. Il analyse la situation critique dans laquelle se trouve le pays et préconise les moyens pour en sortir.

Aussi Mohamed Hassan Ouazzani accueille-t-il avec soulagement la deuxième Constitution marocaine, approuvée par referendum le 24 juillet 1970. Il en approuve l'essentiel, car pour lui, toute nouvelle expérience constitutionnelle ne peut que combler le vide politique engendré par l'état d'exception qui a duré 5 ans. Cependant, le PDC n'ayant pas obtenu toutes les garanties demandées en ce qui concerne les pratiques et les compétences parlementaires, il se tient à l'écart des élections législatives.

Blessé en juillet 1971, lors des événements tragiques à Skhirat, où il perd son bras droit, il est irrémédiablement atteint dans sa santé. Il doit se soigner tant au Maroc qu'à l'étranger. Cette épreuve ne le dissuade pas de continuer à suivre de près la situation politique, économique et sociale du Maroc.

1972-1978 : Les derniers défis

Très préoccupé par la situation qui prévaut au Maroc, dont il dresse un bilan critique des seize années d'indépendance, Mohamed Hassan Ouazzani présente, le 15 janvier 1972, un mémorandum à SM le Roi Hassan II, dans lequel il expose la position de son parti ainsi que son point de vue personnel. Il préconise de régénérer le pays dans son intégralité en associant des hommes compétents, honnêtes et dévoués à la seule cause du salut public, car la situation est très préoccupante. En février 1972, il rend publique une *Déclaration Politique* qui reprend le diagnostic présenté à Sa Majesté ; il y détaille la solution à la crise générale que connaît le pays, en proposant *une révolution à froid par en haut,* une révolution non-violente, bien conçue, bien réglée et bien menée par des dirigeants soucieux du seul intérêt public et de l'avenir de la Nation dans la compétition internationale ; il est urgent à ses yeux de répondre aux attentes du peuple et à ses aspirations à la démocratie et à la justice. A la même période, il prend position contre le projet de révision de la Constitution qu'il analyse comme une régression des droits démocratiques.

Pour promouvoir ses idées de salut public, il entreprend une série de déplacements à travers le Maroc pour expliquer la nouvelle philosophie du Parti. C'est ainsi qu'il tient des réunions à Casablanca, Ouezzane, Fès, Tanger, Asilah, Tétouan. Chaque réunion est sanctionnée par un communiqué reflétant la position du Parti quant aux problèmes de l'heure.

Mohamed Hassan Ouazzani, malgré son état de santé, tout en menant une campagne d'explications et de réunions, rédige ses Mémoires d'une Vie et de Combat, car il juge indispensable d'apporter un éclairage authentique et véridique à l'histoire contemporaine du Maroc. Un autre point qui lui tient à cœur, comme à tout Marocain, c'est la récupération des territoires marocains encore occupés. Il s'agit pour lui de parfaire l'indépendance du pays. Dans ses discours publics, il réclame l'unification du territoire marocain. Aussi, en 1974, accueille-t-il avec satisfaction l'objectif royal de récupérer le Sahara occidental. Il suit en effet avec beaucoup d'attention le processus de récupération du Sahara. Il adresse aux responsables du pouvoir des mémoires dans lesquels il fait connaître son point de vue et suggère des idées pour le succès de l'opération.

En octobre 1975, il perd son épouse Oum Kaltourn. Très affecté par cette disparition, son état de santé se détériore. Souffrant de troubles cardiaques, il subit une opération qui le contraint à des séjours prolongés en Europe. Mais dès que sa santé le lui permet, il travaille à la rédaction de ses Mémoires et

avec d'autant plus d'acharnement qu'il se sait fragile, car il estime être de son dernier devoir de laisser aux nouvelles générations marocaines le témoignage d'une vie et d'un combat sans relâche au service de la liberté et de la dignité des Marocains.

Préoccupé profondément de l'avenir de son pays, Mohamed Hassan Ouazzani décède le 9 septembre 1978. Selon ses vœux, il est enterré dans le cimetière familial, à Fès, auprès de son épouse et parmi ses ancêtres, au cœur de cette cité, témoin des premiers appels à la liberté et à la justice qu'il a lancés au début des années trente, qui avaient redonné confiance et espoir au peuple marocain à une heure sombre de son histoire.

Homme d'action, Mohamed Hassan Ouazzani jouit d'un esprit combatif au service de ses idées et des principes auxquels il resta attaché toute sa vie. Imperturbable, il fit preuve d'une volonté indomptable, d'une grande force morale et d'un dévouement intégral à sa Patrie.

مقدمة

لم يكن محمد حسن الوزاني رجل الفعل والالتزام السياسي فحسب، وإنما كان أيضا مُفكراً، بل إنه على الأصحّ، الرجل المناضل الذي تتجلى معارِكه عبر الفِكر أيضا ؛ من خلال كتابات صحافية وخطابات سياسية، ومؤلفات نظرية ذات طابع مذهبي. إن نشاطه الفكري، كان ملازما لنشاطه العملي : يقويه ويجلّيه، إلى أن اضطرّه سكونُ المنفى إلى التفكر في غاية العمل السياسي، والتساؤل عن معناه ومَداه.

تُشكِّل النصوص المعبّرة عن هذا الفكر المتحرك -أو عن هذه الحركة الممتدة عبر الفِكر- شهادةً وإرثاً تولى «مركز محمد حسن الوزاني» حفْظَه في سلسلة من الإصدارات[1] التي أُنتجَت خلال محطات زمنية متعاقبة، وعالجت قضايا معرفية متنوعة، فجاءت دالَّة على بناء فِكري له ثوابِتُه ومتغيراته. فكر عرف مراجعات لم تفقده تناسقه ووحدته.

تجمع هذه الأنطولوجيا ما تفرق من كتابات محمد حسن الوزاني، وتُوحِّد منها ما انتشر وتشعّب ؛ انطلاقا من انتقاء لنصوص أساسٍ، تسعى إلى تقريب القارئ والباحث من الفكر السياسي، الذي حرّك، أو عبر عن المعارك التي خاضها الزعيم الوطني، والذي سعى من خلاله لصياغة أفق سياسي لمغرب الاستقلال.

منهجية اختيار النصوص

يرتكز بناء الأنطولوجيا على انتقاء النصوص، وهو الاختيار الذي يحركه هاجس الإحاطة قدر الإمكان بالموضوعات جميعها، التي تشكل معالم فِكر المؤلف. غير أن تنوع النصوص وتشعّب الكتابات يُعقِّدُ من مهمة الاختيار، الذي ما كان ليتيسّر لولا طبيعة الكتابة المتّسمة بالعطف والتَّكرار. ذلك التَّكرار الذي يفرض نفسه على الاختيار مرة أخرى، حينما يتوخى إبراز التحولات والتطور الحاصل -عبر الزمن- في موقف المؤلف إزاء قضية معيَّنة. لذلك يتيح ترتيبُ النصوص تاريخيا للقارئ، إمكانية الوقوف على مسير حركة الفِكر بثوابتها ومتغيراتها.

(1) يمكن مطالعة مؤلفات محمد حسن الوزاني جميعها، وأعمال «مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية» عبر الولوج إلى موقع : http://mohamedhassanouazzani.org/

لم يعتمد الاختيار على استخراج المضامين الموضوعية المرادة من النصوص ؛ حيث يصير التصنيف الموضوعي للنص، ربما غير موافق لمجموع المضامين، حتى لا يتم تحميل النصوص ما لا تحتمل. إنما المنهج المعتمَد، يسعى إلى الوقوف على السياق الذي يندرج فيه الموضوع. فعلى سبيل المثال، إن موضوع «حرية التفكير»، لا نجده إلا في مقطع نصي قصير ضمن سياق أعمّ. ولهذا الأمر فائدة كبرى، لأنه يمكننا من تبيّن القيمة والأهمية التي يوليها المؤلف للموضوع، وذلك اعتبارا لكون ما ذُكر عرَضاً في سياق مختلف، ليس كما ذكر أصالةً بالقصد والتفصيل.

تأويل فكر محمد حسن الوزاني

ينهل المنزع الفكري لمحمد حسن الوزاني من رافدين: فهو ينتمي، من جهة، إلى السلفية الإصلاحية الحداثية، التي يشترك فيها جزئيا مع منافسه الاستقلالي علال الفاسي. ومن جهة أخرى، فإنه يتميز بفكر ليبرالي ذي نزعة اجتماعية[1].

يتنازع الرافدان فكرَ محمد حسن الوزاني، إذ ترى فئة أنه ليبرالي بالدرجة الأولى، وما نزعته السلَفية الإصلاحية الحداثية، إلا غطاء ارتداه ليمنحه الشرعية، في حين، تعتبرُ فئة أخرى أن اتجاهَه السلفي الإصلاحي، جاء نتيجة اختيار جنح إليه بعدما راجع فكره الليبيرالي[2].

لكن هذين التأويلين، لا يقدّران المؤلف حق قدره. إن رصد التطور الزمني لفكر محمد حسن الوزاني، ليكشف ثباته على رافد السلفية الإصلاحية الحداثية ؛ إذ انتمى المؤلف في البداية إلى حركة تنهل من فكر النهضة، ومن السلفية الإصلاحية التي جاء بها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، الذي كان يوضع ضمنه فكر حسن البنا، منظر وإيديولوجي حركة الإخوان المسلمين، باعتباره لا يخرج من دائرة السلفية الإصلاحية. إن عدم فصله حسن البنا عن الحركة الفكرية السلفية الإصلاحية، ليحمل دلالة في حد ذاته : إما لأن «البنا» كان يُنظر إليه كفاعل منصهر في الدينامية الفكرية لتلك الفترة، وإما لكون سلفية «البنا» المناهضة لليبرالية، تهم أكثر الوزاني ؛ من حيث هي وسيلة للدفاع عن الهوية الإسلامية بالمقارنة مع معاداة الليبرالية[3]. لكن ما يشهد على نزعته،

(1) تختلف درجات النزعة الليبرالية من مفكر إلى آخر، في تقديراتها للمسألة الاجتماعية ولسؤال توزيع الثروة. وتُميِّز الباحثة كاترين أودار بين تحديدين لليبرالية : «ليبرالية السعادة» و«ليبرالية الحرية»، الأولى وظيفية وأقل اهتماما بالعدالة الاجتماعية من الأخيرة. ينظر :

Catherine Audard. ***Qu'est-ce que le libéralisme ? Ethique, politique, société***. Coll. Folio essais. Gallimard, 2009.

(2) نجد حضور هذين التأويلين في كتاب جماعي نشره مركز محمد حسن الوزاني :

La démocratie au Maghreb. Colloque Fès 9-12 septembre 1998. Fondation MHO. 2000.

(3) إن الطريقة التي ترجم بها فكر البنا، أكدت هذا التمثل الذي هو نتاج إرادة إخفاء معاداة الليبرالية عند حسن البنا، كما يرى محمد الشريف الفرجاني.

انظر :

الليبيرالية الخالصة إنما هي ترجمته إلى العربية لكتاب شارلز بروك ديبون وايت: «الفرد والدولة»[1]، الصادر سنة 1856، والذي عرف خمس طبعات متوالية[2]. إن اختيار ترجمة كتاب كهذا، يجمع فيه مؤلفه بين الليبرالية وتدخل الدولة وتحرير الفرد، لخيرُ دليل على الاختيار الليبرالي ذي البعد الاجتماعي الواضح لمحمد حسن الوزاني.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ثابتة الرافد السلفي الإصلاحي في فكر محمد حسن الوزاني، فإن النزعة الليبرالية لا تتشكل إلا داخله، ولا تتجلى فرادتها وأصالتها إلا في إطاره. ويعود ذلك لشخصية المؤلف نفسه. إنه الزعيم الوطني المتسامح والرافض لأشكال العنف جميعها، كما أن شخصيته المرنة المناهضة للهيمنة، وجدت في الموقف الليبيرالي التعبير الفكري، والإيديولوجي المناسب لوجدانه، وفي الديمقراطية بمعناها «النخبوي»، كما جاء في كتاباته المتأخرة، الخيار السياسي الصالح لوطنه. وهكذا تمتزج السلفية الإصلاحية الحداثية بالليبرالية، لتصوغ الأرضية والتوجهات الفكرية لمحمد حسن الوزاني. ولعل لهذه الصيغة التي اتخذها فكره، ميزة الإسهام في توطين التوجه الليبرالي ضمن أرضية فكرية ذات أسس إسلامية، كما تيسِّرُ أيضا لدى أولئك الذين يرتبطون بالإرث الفكري لمحمد حسن الوزاني، اعتماد توجه سلفي أكثر منه ليبرالي.

---

(1) عنوانه الأصل :

L'individu et l'Etat.

(2) كان شارلز بروك ديبون وايت (1807-1878) معروفا أكثر في زمانه، وهو صديق جون ستيوارت ميل، وينظر إليه اليوم باعتباره المفكر الذي ألهَم مؤسسي مذهب الديمقراطية الاجتماعية. ينظر :

Clerc, Denis. «Connaissez-vous Dupont-White ?», ***L'Economie politique***, vol. no 19, no. 3, 2003, pp. 100-105.

ترجم محمد حسن الوزاني كتاب «الفرد والدولة» إلى العربية بعنوان : حرية الفرد وسلطات الدولة، نشرته مؤسسة محمد حسن الوزاني، ضمن العدد الثاني من سلسلة : «دراسات وتأملات». متاح عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة : http://mohamedhassanouazzani.org/

Introduction

Mohammed MOUAQIT

Homme d'engagement et d'action, Mohamed Hassan Ouazzani (dans la suite : MHO) est aussi un penseur. Ou plutôt, un homme d'action dont le combat s'exprime aussi par la pensée, dans des écrits journalistiques, des discours politiques et des oeuvres de réflexion à caractère doctrinal. La pensée double l'action et l'explicite ou, à la faveur d'un temps forcé d'inaction, celui de l'exil, se fait réflexion sur la finalité et l'horizon de l'action politique.

La somme des textes qui archivent cette pensée en action ou cette action doublée et prolongée en pensée constitue un témoignage dont le «Centre Mohamed Hassan Ouazzani» s'est chargé d'en assurer l'héritage dans une série de publications[(1)]. Multiples, variées et sans autre ordonnancement que chronologique ou de genre, ces publications exposent une pensée qui a ses constantes et ses évolutions, ses infléchissements ou ses révisions, sa cohérence et ses ajustements.

La présente anthologie s'est donnée pour objectif de remédier à la dispersion, à la fragmentation ou à la diversité des écrits de MHO et, à travers un choix substantiel de textes, de donner au lecteur et au chercheur à voir la trame d'une pensée politique qui animait ou qui exprimait l'action et le combat du leader nationaliste et projetait pour l'avenir du Maroc indépendant un idéal politique.

Méthodologie du choix des textes

La constitution d'une anthologie repose sur un choix de textes, et ce choix obéit à l'exigence principale de couvrir le plus largement possible les thèmes qui composent la trame de la pensée de l'auteur. Si la foison de textes qui constituent la somme des écrits et leur variété peut rendre le choix difficile, la redondance de la pensée facilite toutefois le choix. La redondance se répercute cependant sur le choix, qui doit refléter les évolutions et les infléchissements de la pensée sur un même thème ou sur une même idée. Le classement des textes selon la date d'occurrence permettra au lecteur de repérer les constantes, les évolutions et les infléchissements de la pensée.

(1) Toutes les publications des oeuvres de MHO et des travaux du Centre Mohamed Hassan Ouazzani pour la Démocratie et le Développement humain sont accessibles en ligne sur le site mohamedhassanouazzani.org

Le choix des textes n'a pas été conditionné par une opération d'extraction du contenu thématique identifié, de sorte que le classement thématique du texte peut ne pas correspondre à l'ensemble du contenu. L'inconvénient est d'alourdir le contenu textuel. L' avantage est de permettre de situer le contexte et la trame dans lesquels s'inscrit l'occurrence thématique. Par exemple, le thème qui porte sur la question de la libre pensée n'est constitué que d'un court passage dans un développement plus long. Son caractère incidentiel et le motif de son occurrence sont cependant de nature à permettre d'évaluer l'importance et la valeur du positionnement de l'auteur sur cette question.

Interprétation de la pensée de MHO

La pensée de MHO s'ancre dans deux registres de pensée. D'une part, la pensée de l'auteur est de type salafiste réformiste et moderniste, qui le fait apparenter partiellement à son adversaire istiqlalien Allâl El-Fassî. D'autre part, la pensée, qui identifie plus spécifiquement le penseur, d'obédience libérale à connotation sociale[(1)].

Selon que l'accent est mis sur l'un ou l'autre de ces deux registres, la pensée de MHO sera plus tirée vers l'un que vers l'autre. Les interprètes prennent en compte les deux registres, mais les articulent différemment. Une première interprétation inscrit la pensée de MHO dans le libéralisme, le salafisme réformiste et moderniste qui colore sa pensée ne constituant qu'un registre de légitimation. Une deuxième interprétation voit dans le registre du salafisme moderniste du penseur un infléchissement de sa pensée libérale[(2)].

Les deux interprétations pèchent par le défaut de sous-estimer ou de surestimer l'un des deux registres. Le déploiement de la pensée de l'auteur dans le temps montre son ancrage constant dans le registre du salafisme réformiste et moderniste. MHO s'inscrivit à la base dans le mouvement intellectuel issu de la Nahda et du salafisme réformiste de Mohamed Abdou et d'Al-Afghanî, dans lequel il situait la pensée d'un Hassan Al-Banna, le penseur et l'idéologue des Frères musulmans. **Le fait qu'il ne désolidarise pas Al-Banna du mouvement intellectuel du salafisme réformiste est significatif soit du fait qu'Al-Banna était perçu comme s'inscrivant dans la dynamique intellectuelle de l'époque[(3)],**

(1) Le libéralisme varie selon la sensibilité du penseur au social et au problème de la concentration des richesses. C. Audard distingue entre le «libéralisme du bonheur» et le «libéralisme de la liberté», le premier, utilitariste, étant moins sensible à la justice sociale que le second. Voir : Catherine Audard. Qu'est-ce que le libéralisme ? Ethique, politique, société. Coll. Folio essais. Gallimard. 2009.

(2) Ces deux interprétations sont reflétées dans l'ouvrage issu d'un colloque publié par le CMHO : La démocratie au Maghreb. Colloque Fès 9-12 septembre 1998. Fondation MHO. 2000.

(3) Dans la manière dont la pensée d'Al-Banna est rendue accessible par la traduction, cette perception est le fait d'une volonté d'occulter l'antilibéralisme d'Al-Banna, comme le pense par exemple Mohamed Chérif Ferjani ; voir le livre de ce dernier : «Néolibéralisme et révolution conservatrice ; Nirvana ; 2021.

soit du fait que le salafisme antilibéral d'Al-Banna, du point de vue de MHO, importait plus par le salafisme comme défense identitaire de l'islam que par son antilibéralisme. L'ancrage de MHO dans une pensée d'obédience libérale est en tout cas plus marqué à partir de sa traduction à l'arabe de l'ouvrage de Charles Brook Dupont-White «*L'Individu et l'Etat*»,publié en 1856, qui connut cinq éditions successives[1]. Le choix de ce penseur marque une orientation libérale sensible à la dimension sociale. Charles Brook Dupont-White alliait libéralisme, intervention de l'Etat et émancipation de l'individu.

Si l'on prend en compte la constance du registre du salafisme réformiste dans la pensée de MHO, force est d'y voir un constituant de sa pensée. C'est à l'intérieur de ce registre que le libéralisme de MHO prend forme et s'y constitue comme un registre spécifique et marquant. Il s'y constitue à partir de la personnalité propre de MHO. Le tempérament du leader nationaliste est fait de tolérance et de refus de la violence. Sa personnalité, souple et rétive à la domination, trouve dans le libéralisme l'expression intellectuelle et idéologique qui correspond à son affect, et dans la démocratie, une démocratie à connotation élitaire dans des écrits plus tardifs, l'idéal politique approprié. Ainsi, salafisme réformiste et moderniste et libéralisme se conjuguent-ils pour donner à la pensée de MHO sa trame et son orientation intellectuelles. Cette configuration a pour avantage d'acclimater l'orientation libérale à l'intérieur de la trame intellectuelle ancrée dans la fondation islamique, mais elle favorise aussi chez ceux qui se réclament de l'héritage intellectuel de MHO une orientation plus salafiste que libérale.

Les textes qui composent la présente anthologie sont exposés dans l'ordre thématique suivant :

I- Les fondements de la pensée de MHO. Entre salafisme réformiste et libéralisme.

1- Le référent islamique.

2- Le référent libéral.

II- La Nation comme projet.

1- La Nation marocaine. Les bases culturelles.

2- L'indépendance comme projet.

3- Un projet pour un Maroc indépendant.

(1) Presque oublié aujourd'hui, Charles Brook Dupont-White (1807-1878) fut plus connu en son temps. Ami de John Stuart Mill, on voit en lui aujourd'hui un précurseur de la social-démocratie ; voir : Clerc, Denis. «Connaissez-vous Dupont-White ?»,L'Économie politique, vol. no 19, no. 3, 2003, pp. 100-105. La traduction de «L'Individu et l'Etat» par Mohamed Hassan Ouazzani a été publiée en arabe sous le titre «حرية الفرد وسلطات الدولة» par la Fondation Mohamed Hassan Ouazzani, vol. 2 de la collection «Etudes et Réflexions», accessible en ligne sur le site mohamedhassanouazani.org

III- Démocratie et constitutionnalisme.

1- La démocratie comme idéal.

2- Le constitutionnalisme.

IV- Les libertés.

1- Libération et liberté.

2- La liberté d'opinion.

3- La liberté de la presse.

4- La libre pensée.

V- Le changement politique.

1- Le changement par le haut.

2- Le changement par les lois.

3- Le changement par les élections.

4- Le parti comme organe de changement.

VI- Economie et société.

1- La propriété privée

2- Les limites du capitalisme.

3- Le problème de la corruption.

4- La planification.

5- La réforme agraire.

6- La condition de la femme.

Mohammed MOUAQIT

أولا

الأسس الفكرية لمحمد حسن الوزاني
بين السلفية الإصلاحية والنزعة الليبرالية

1 – المرجعية الإسلامية

النص رقم 1 :

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة[1]

4 - الوضعية المذهبية

لقد أصبح في مستطاع «المنار»، منذ سنة 1898م، أن يحدد الإصلاح الديني، بأنه توحيد ثلاثي للعقيدة، والشريعة، والأخلاق.

إن العقول لا تظهر نزوعًا إلى المناقشات المذهبية ؛ إذ يقتصر عادة على اتباع «تقليدية» حذرة متنبهة، ويكتفي بالتمسك بما لأهل الحديث من «نقلية حرفية»، وفي كلتا الحالتين، لا يقع الاستناد إلى العقل، سواء لشرح أصول العقائد أو لنيلها بالنقد والتمحيص ؛ لأن هذه العقائد تقبل بدون إضافة، وتعتبر هذه الوضعية أقرب إلى الحقيقة الأصل، ولعقيدة السلف، من «العقلية» المشوبة التي تتبعها المدرسة الأشعرية.

وقد أصبحت الهجمات القديمة قائمة من جديد، ضد مذهب الشرك في أشكاله وأطواره جميعها، ويقع هذا الهجوم باسم وحدانية الله الكاملة، كما هي مبينة، بكيفية خاصة، في الكتابين : «كشف الشبهات» و«كتاب التوحيد» لمحمد بن عبد الوهاب.

وهكذا نشأ تحريم البدع والضلالات الشعبية التي حملت الإيمان الصحيح، أثقالاً، وأكسبته غموضًا وإبهامًا، وأنزلت به سوءًا وفسادًا، ومن جملة تلك الخرافات الباطلة الاعتقاد في ظهور الإمام المهدي، ونسبة الكرامة الباهرة للحروف والألفاظ، وعبادة الأولياء والصالحين، والمغالاة في تقديس الصور وقبور البشر، وغيرها من الخرافات، كما شمل التحريم ما يستنبط من التفاسير العقلية للفلسفة، القديمة منها والحديثة، خاصة ما نقره من المذاهب كالمادية، ومذهب النشوء والارتقاء، ونظرية داروين الطَّبَعِيَّةِ،

(1) (مجلة «المغرب الجديد» : العدد الخامس / أكتوبر - 1935).

وانسحب التحريم على ما يشاكلها كمذهب الحلول الصوفي في مظاهره جميعها. ولهذا السبب، أصبح من اليسير علينا إدراكُ أنَّ مثل هذا السير في تطهير الدين، والرجوع به إلى بساطته الأولى يتحقق، في مادة العبادة، بنبذ حلقات الذكر، وإقصاء الموسيقى من المظاهر الدينية، والكف عن بعث المحمل سنويًّا إلى مكة، وترك القيام بكل التعبدات المحدثة التي نشأ معظمها مع الطرق، والتي يجيزها الغزالي، بينما خصمه ابن تيمية يستنكرها أشد الاستنكار. ومن هنا، صارت المذاهب الأربعة تعتبر كأنها تفاسير للتراث الأصل وقعت بعد، في اتجاه روح العصر وذوقه، على يد فقهاء، لا يسعى قط في التنقيص من فضلهم، أو الطعن في علمهم، غير أن فوزهم في القيام بهذه المَهَمة - إلى جنب غيرها من المحاولات - يؤول بمساعدة مناسبات تاريخية ربما لم تكن، أحيانًا، خالية من استبداد الحكم. وإن هؤلاء الفقهاء، ليفرضون شخصيتهم في هذا الميدان بفضل الروح التي امتاز بها منهجهم، والعبرة العاملة المنتجة التي تستخلص من مثالهم، أكثر مما يفرضونها بعملهم في التدوين، فكل شكل من أشكال «التقليد»، يقع بالمرة تحت الاستنكار ؛ سواء من حيث المذهب أو التاريخ، ثم إن إحياء العمل «بالاجتهاد المطلق» الذي أوصدت بابه، نظريًا، منذ القرن الخامس للهجرة، أصبح يساعد، في حدود الأوامر العامة التي فرضها القرآن وأتت بها السنة، على تجديد الأحكام الخاصة التي ينص عليها الفقه في ما يرجع لنظام الأحوال الشخصية، والعلائق الاجتماعية أي المعاملات الدنيوية، كما يسر جعلها مطابقة للشروط الحديثة، التي تقتضيها الحياة في العصر الحاضر، وأقصى نتيجة لهذا كله، كانت تتحقق بتوحيد المذاهب الأربعة. ومما ينبغي التنبه إليه، بوجه خاص، ما لهذه النظرية من قيمة تحبيذية ؛ فهي تلقي تبعة كل جمود في الفقه على الفقهاء المحافظين، الذين تربوا تربية تقليدية عتيقة، وهم الذين يصطلح عليهم بـ«الفقهاء الجامدين»، وهي تقر، عقلاً، ما للشرع من صفة «شرعية» ثابتة، مناوأة للنظرية العلمانية، التي يدعو إليها رجل كعلي عبد الرزاق، ومحاربة للفكرة المروجة بكثرة في مصر ؛ الداعية إلى اقتباس نظام مدني للأحوال الشخصية من غير تردد ولا احتراز. وقد كان هذا سببًا في إثارة النضال من جديد، حول التوافق الجوهر بين الفقه والعقل، وضرورة المحافظة على نظام الأوقاف، وعدالة نظام المرأة، باسم مذهب نسوي مرن لين، كالذي كانت تمثله «باحثة البادية» وهو، في الحقيقة، شديد المحافظة ؛ إذ هدفه الفريد جعل المرأة - وذلك بتربيتها الأخلاقية والفكرية - قادرة على أن تقوم خير قيام بالمَهَمة التي أسندها إليها الإسلام، وقابلة لأن تؤدي ما فرضه عليها من واجبات.

إن أعظم ما يُخشى منه، في حقيقة الأمر، وقوع الفوضى في الأخلاق، فغفلة الجمهور وإهماله، وتقليد الغرب المتفشي بسرعة، وبصفة غير مرضية في عوائد الطبقة المترفهة المباهية بالتجديد في أخلاقها، وتساهل العلماء في أمر الدين ؛ أولئك العلماء الذين

كان «المنار» يعلق عليهم آمالاً جسيمة ؛ باعتبارهم الورثة الروحيين للنبي، والحراس الأمناء للسنة، والذين طالما تطلعت الرغبة إلى أن يكونوا أشد الحملة إخلاصًا للأماني الإسلامية، وكذلك المجاملة التي تبذل، أحيانًا في الأوساط المدبرة، إرضاءً للشهوات والمصالح الشخصية، كل هذه الأمور، كانت - من بين العوامل الفعّالة المحسوسة في الانحلال الأخلاقي، الذي أصيبت به بلاد الشرق الأدنى - أغزرها مادة في تغذية الحملات الأخلاقية، التي كانت تنبعث شرارتها من الحركة الإصلاحية في مصر.

وبما أن هذه الحركة الإصلاحية، مقتنعة أن السبب في هذا الفساد هو الابتعاد عن القرآن والسنة، وما يشاهد من فشو متزايد للخلاعة والمادية، اللتين يرمى بهما مجموع العالم المسيحي... - وربما كان هذا باطلاً - بينما هما في أغلب الأحيان، والحق يقال، الميراث الروحي الذي تكتسبه الشبيبة الإسلامية من مقامها في القارة الغربية، وبما أن هذه الحركة وجدت كذلك مواجهة لمناهج أخلاقية ذات أسس انتفاعية، أو لأساليب عقلية ذات اتجاهات إنسانية - وهي التي تنتقل مع تيار المذهب المدني - فقد أبت إلاَّ أن تعيد المجد والشرف للأخلاق الإسلامية ؛ التي كثيرًا ما تُصوَّب إليها سهام الطعن والانتقاد، وهذه الأخلاق المؤسسة على التفريق، شرعًا، بين «الخير» و«الشر»، تتجلّى في شكل مزيج من الانتفاعية المتبصرة، والمعاشرة الرزينة، والإيثار المناسب، والاعتدال في الزهد وثبات الجنان، وتتكون - زيادة على الأخذ بالوسط في كل الأمور - من إرادة قادرة على العمل والتنفيذ ؛ إذ لا قيمة «للعلم» بغير «عمل». والميزة العظيمة التي امتاز بها السلفيون المعاصرون، تتمثل، حقًّا، في كونهم أدركوا أن المشكلة الإسلامية، إنما هي مشكلة أخلاقية، وعملوا لتكميل مذهب جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في الإصلاح، وذلك بإعطائه ما كان ينقصه من النمو الخلقي.

5 - البرنامج الاجتماعي

إن الإسلام عقيدة، وعبادة وحكم، وإن الحركة الإصلاحية المصرية، ما تزال معلنة لهذه النظرية السلفية في «الأمة»، مراعية لهذا الشعور المِلِّي، المرتكز على الخضوع لناموس مشترك في الحياة الاجتماعية، والاستسلام لمنهج واحد في العقيدة والإيمان.

أما الإحياء التدريجي «للأمة»، التي تمتعت في نشأتها الأولى، بوحدة سامية، والتي توالت عليها التجزئة ؛ بسبب الفوارق الجنسية والخلافات المذهبية، فإنه، في الحقيقة، الأساس الأول لمذهب «المنار» ؛ تلك المجلة التي كانت طرافة نظرياتها أقل من إصرارها على تطبيقها. ثم إن هذه النظرية في لَمِّ شتات الجماعة المِلِّيَّة وتضامنها، تقترن وتقوى بنوع شديد من المساواة الشعبية، التي تناوئُ كل ميزة اجتماعية، قائمة على اعتبارات

السلالة، والولادة والثروة، ولا تعترف بأفضلية سوى التي تكتسب «بالتقوى»، وليس بالمستحيل أن يكون هذا نفسه سببًا في استعداد الحركة الإصلاحية الإسلامية، للتأثر بالمناهج الاجتماعية العصرية. ويندر العثور، في الآداب العربية الشرقية، على مظاهر اشتراكية، ولو كانت اشتراكية معتدلة، من شأنها أن تتوافق مع المصالح الحقيقية في مختلف الأقطار، لكن الأفكار التعاونية، التي نادى بها شارل فوريي وروبيرت أوين (Charles Fourier et Robert Owen)، تدرس بمزيد العطف والعناية، وكذلك كوستاف لوبون Gustave Le Bon فإنه يضيف، إلى ما له من مزية في اتباع اشتراكية معتدلة، شواهد تقدير وإعجاب ؛ بسبب ما يكنه من عطف على الإسلام والعرب، وما يقوم به من نقد لأساليب الاستعمار الاستعبادية، وما يظهره من براعة واسعة في نشر العلوم وتفهيمها، وما يمتاز به أسلوبه الإنشائي من قوة البيان العلمية.

ومن نتائج التعاليم المستخلصة من الأزمة الراهنة ؛ التي تعانيها مصر بكيفية خاصة إعطاء المشاكل المتعلقة بتنظيم «الأمة» - تنظيمًا ماديًّا حديثًا - أهمية لم تدرك حقيقتها من قبل إلا قليلاً، فكل استقلال لا بدّ من أن تبذل في سبيله الجهود، لكي يكون اقتصاديًّا، قبل أن يصير، في الواقع، قادراً على أن يطمح إلى النتائج السياسية المرضية.

ولا يجد الإنسان مندوحة عن تهنئة النفس، فرحًا وجذلاً، كلما شاهد أن التطور أخذ يتدرج بالطبقات المستنيرة، نحو الشعور بما أدت إليه أحوال الأزمة الاجتماعية، وشدة البؤس والفاقة بين جماهير الفلاحين في بلاد الإسلام، وبالأخص عند الفلاح المصري، كما تُسر النفس، عندما تلاحظ أن فكرة وجوب التعجيل بالنظر في إصلاح وسائل العيش إصلاحًا ماديًّا، قد أصبحت تذيع وتنتشر بالتدريج بين الناس.

أما قيام المشارقة أنفسهم باستغلال خيرات أرضهم، وتجهيز أقطارهم كمصر تجهيزًا صناعيًّا من أجل صنع المنسوجات المحلية، فإنهما يثيران طائفة من العوارض والصعوبات السياسية والفنية ؛ مما بينه بعض المطلعين الخبراء، ولكنْ، لا يتراءى لكل ذي بصيرة، أن حلها في المستقبل القريب أمر يسير ؛ على أن مثل هذه الاهتمامات الشاغلة للأذهان تشرح لنا كيف يرجو الناس أن يحتذي الشرق مثال اليابان ؛ بصفته البلد الوحيد الذي عرف كيف لا يضحي شيئًا من شخصيته الجنسية، واستطاع أن يقتبس من الغربيين أجدى شيء لَدَيْهم، أَلاَ وهو «العظمة المادية».

وزيادة على ما ذكر، فإن تنظيم «الأمة» فكريًّا، يستفيد من تجارب القرن الذي سلف، وقد كان التأثير في الشباب، من الأمور العظيمة التي شغلت دائمًا فكر القادة المسلمين في العصر الحاضر. ولهذا، أصبحت الأحوال الراهنة للتعليم الابتدائي والثانوي، عرضة للانتقادات المرة اللاذعة ؛ ومن أهم ما يستنكر في ميدان التعليم، كثرة عدد المدارس

المتباينة، التي تخدم في الغالب مقاصد سيئة خفية، دينية وسياسية، ونقص التربية العلمية عند المدرسين. أما من حيث البرامج، فقد كان اتجاه الإصلاح داعيًا إلى تقوية التعليم الديني، الذي لا تَكْفُلُه الأسرة وحدها ؛ وذلك بأن يحمل الطفل لزومًا، على معرفة الدين الإسلامي معرفة صحيحة من حيث أصول العبادة، ومبادئ العقائد، وأدب النفس، وهذا يقتضي أن يعلم روح الصلاة، ويثقف فكره بمعرفة واسعة للسيرة النبوية وحياة الخلفاء العظام بعد ذلك. ومع إصلاح البرنامج الديني، يلزم القيام بتوسيع برنامج التاريخ العربي وتعزيزه ؛ لكي يعظم الشعور بالمجد المؤثل، الذي أدركه الإسلام والعرب في العصور الخالية، وهناك رغبة في توسيع دراسة اللغة الفصحى أكثر مما هي عليه اليوم. ومن بين وسائل التوسيع، التشدد في تحريم استعمال اللهجة العامية لشرح النصوص الأدبية، وهذه عادة ليست بمتبعة، والحق يقال، إلا عند عدد ضئيل من المعلمين.

أما الحالة الحاضرة للتعليم العالي، فتدعو إلى القلق والاستياء، ويجدر بنا أن نشير إلى أن الرسالة[1]، التي نشرها محب الدين في سنة 1931 - وهي تنم عن روح إصلاحية جلية جدًّا - قد أتت بدليل واضح على ما وقع في بعض الأوساط من خيبة نفسية، تسببت فيها التنظيمات الجديدة، التي أجريت في جامعة الأزهر، فاعتبرت ناقصة غير وافية بالمراد ؛ فقد كانت الرغبة منصرفة إلى أن يقوم إصلاح التعليم الديني، على أساس العودة إلى المصادر الصحيحة، وإحياء نقد الحديث، ونبذ التفاسير والشروح المتأخرة، ودراسة تطور الإسلام، ولو في ما طرأ عليه من الانحرافات والانشقاقات، المخالفة للمذهب الصحيح، والاعتناء بإحصاء حالته الراهنة وبتمحيصها، وترقية تدريس العلوم والفنون الحديثة. ولأسباب أخرى، فالجامعة المصرية ربما لا تُرضِي، بكيفية تامة، مطمح الحركة الإصلاحية ؛ وذلك بما تنهجه من تقليد الأنظمة الجامعية الأوروبية، وبما يخشى من الأخطار التي ربما تنشأ منها. ومن هنا، نستنتج أن إحياء جامعة إسلامية عظيمة، على طراز الجامعات القديمة، يجمع فيها - حسب أساليب حديثة - بين تدريس العلوم العقلية العصرية، وتعليم الدين تعليمًا مجددًا، لم يبق من اليسير التوفيق بينه وبين النظام المزدوج الحاضر، الذي أصبح يعارض الجامعة القديمة، بجامعة علمية صرفة، ويقيم في ميدان الحقيقة العلمية، وبين مظهرين من مظاهر الثقافة بونًا شاسعًا، ربما قدر الدهر على أن يزيد أخطاره شناعة وفظاعة. وزيادة على هذا الاعتناء التام بالعمل العلمي، توجد محاولات، وتبذل جهود في سبيل تيسير وسائل أخرى للتأثير والدعوة، ومما تعظم الرغبة فيه، إيجاد صِحَافة إسلامية ؛ لأن الجرائد المصرية الكبرى، وإن كانت لا تجاهر بالحياد في المسألة الدينية، فهي تكاد لا تهتم إلا بالمسائل الخاصة بالحياة الدنيوية. أما جريدة «السياسة» - لسان حال الأحرار الدستوريين، ومتعة الأوساط الفكرية

(1) اسم هذه الرسالة : «الأزهر - ماضيه وحاضره - الحاجة إلى إصلاحه».

- فيدير شؤونها الدكتور هيكل بكفاءة فنية حقيقية، وقد لاقت وحدها خصومة شديدة من السلفيين، الذين عابوا عليها، في شدة وعنف، ما تبديه من المجاملة لنظريات طه حسين، وما تظهره من التأييد للنظرية العلمانية، التي أخذ يروجها علي عبد الرازق، وما تقوم به - تحت ستار التجديد - من تعاون خفي مع الجامعة المصرية. ومن الممكن، أن تسد الثلمة بقيام هيئة الأزهر، بنشر مجلة رسمية هي «نور الإسلام»، وهذه المجلة لم يتورع المنار من انتقاد تقصيراتها في نقد الحديث، وضآلة معلوماتها العامة، وليوناتها في الدفاع عن الحوزة الإسلامية، وسلوكها - إلى حد ما - خطة محلية قلما توائم «عالمية» الإسلام، لهذا، فإن محاولة كالتي وقعت بتأسيس «مجلة الشبان المسلمين»، تستحق العناية بمزيد العطف ؛ ففي استطاعتها أن تصبح غدًا ترجمانًا كبيرًا للحركة الإصلاحية والاتحاد الإسلامي، وأداةً عظيمة لنشر العلوم والفنون. وهكذا يتحقق المشروع الخطير الذي تتمناه النفوس وتتطلع إليه الهمم. ويعد تأسيس الجمعيات - مع إنشاء فروع لها في سائر الأقطار الإسلامية - من الوسائل الصالحة لربط وشائج الاتصال المستمر بين مختلف أجزاء العالم الإسلامي، الذي له من موسم الحج مؤتمر سنوي منظم. ونشير هنا إلى أن «جمعية الشبان المسلمين»، تنص قوانينها على توسيع دائرتها، ومن المفيد في هذا الباب، أن توضع قائمة إحصائية لشعبها وفروعها داخل مصر نفسها، في الإسكندرية، وفي أسيوط التي أصبحت حصنًا إسلاميًا عظيمًا، وكذلك في البلاد المجاورة كفلسطين، وسورية، والعراق وحتى في البلاد الهندية ؛ حيث لاقت جهارًا أوفر نصيب من العطف والتأييد.

إن إحياء الرأي العام الإسلامي وبعثه في قوة جديدة، ليس بحقيقة من حقائق الأمس، ورغم ما اعترضه من الحواجز والعقبات، ربما كان اليوم أشد قدرة على الحياة مما يظن عادة، وإنه ليترقب الفرصة التي يتيحها له ارتكاب هفوة، أو وقوع أزمة، ليستيقظ مما هو عليه من جمود ظاهر. ونقتصر هنا على تقرير هذه الخلاصة المنهجية ؛ وهي أن الإسلام، باعتباره موضوعًا للبحث والدراسة، يجب أن ينظر فيه بصفته مجموعًا كاملاً، فلهذا لا ينبغي أن يجزأ فرقاً من حيث المذهب، ولا أن يتناول بالتقسيم في ساحة انتشاره وتوسعه، ونزيد بأنه لا يجوز أن يعتبر نشوء الحركة القومية العصرية، التي ربما يقع الإسراف في تقدير غلوها مبررًا للتغافل عن هذا الأمر : وهو أن دراسة الإسلام من حيث روابطه الثقافية، قد أصبحت مفروضة، ليس في الزمان فقط، بل حتى في المكان.

الحركة السلفية
والصفات العامة لوجهتها الحاضرة[1]

6 - البرنامج السياسي

في الأزمة السياسية التي وقعت فيها الملة الإسلامية عقب الحرب الكبرى، فترددت مدة أن كانت تنشد التوازن بين النظام التوحيدي، القائم على الخلافة، وروح التنافي الكامنة في التقسيمات القومية، قامت الحركة الإسلامية المصرية، مستعينة بمؤازرة الهند، فأضافت إلى قائمة مطالبها إحياء الخلافة. وقد كانت تريد بهذا، اتباع المذهب الصحيح الكامل ؛ بموافقتها لما عرف عن الإسلام الأول من التقاليد السياسية، التي عُني بتدوينها وشرحها وتنقيحها خبراء متأخرون في الزمان، كالماوردي، والرازي وسعد الدين التفتازاني. أما الوحدة الصورية «للأمة»، فلم تكن - عقلاً - بقادرة على تحقيق مدلولها الكلي، إلا بشرط أن تكون مشخصة في «إمام» أعلى، لا مفككة الأجزاء، وموزعة على كثرة من الخلفاء، كما زعم ذلك رجل سلفي هو أحمد خان باهادور.

ثم إن الحالة السياسية العامة، كانت تبعث على الرجاء في الحصول على آخر فوز خيالي في ميدان الاستقلال ؛ وذلك باختيار ممثل كان في قدرته «أن لا يطيع غير الله الواحد»، وأن يصير القطب الذي تلتف حوله شكاوى المسلمين، والحكم الذي يقدم وساطته في الخلافات التي تفرق - أحيانًا - بين الدول الغربية والشعوب الإسلامية الواقعة تحت سيطرتها. ولهذا، فإن النظرية العلمانية التي أبداها علي عبد الرازق - وهي تدعو إلى اقتباس مذهب الغرب في فصل الدين عن السلطة، وتنكر كون النبي فكر في وراثته السياسية - أثارت على أنصارها خصومة شديدة وحربًا طحونًا، كان القائمون بها يأبون إلاّ أن يفهموا تلك النظرية كمؤامرة خفية، تتعاون مع ما تظهره الدول الأجنبية من إرادة عامة، تقضي بخنق ذلك المطلب.

على أن المطلب المذكور، لم يكن فيه ما يظهره - لدى الفحص والتحليل - كآلة حربية موجهة ضد الغرب. فالخليفة، كما كان يتصوره «المنار»، يقوم مقام «المرشد والمجتهد»، بين المسلمين قاطبة ؛ وذلك لأنه يقترح اختياره من بين العلماء، وتخرجه في مدرسة عالية، لها برنامج مستمد من الأماني التعليمية الإصلاحية، كافل لإعداد أهل

(1) (مجلة «المغرب الجديد» : العدد السادس / نوفمبر - 1935).

القضاء والإفتاء، ويتولى الإمامة العظمى للملة الإسلامية، في مصالحها الدينية والدنيوية. وما للخليفة من حق في الاجتهاد، يثير مشاكل من حيث التوفيق بين ذلك الحق، والحق الذي يخوله الشرع لكل مسلم(ة). والسبب في هذا، أنه لا يجوز أن توجد في الإسلام سلطة مجتهدة مفروضة. ومما وقع تصويره، إحاطة الخليفة بنظام إداري مدقق، يقوم على دواوين متخصصة، تسند إليها مراقبة المصنفات الدينية والشرعية. - ونلاحظ هنا، أنه ربما كان يؤدي هذا الأمر، في بعض الأحوال، إلى جلب الخطر للحرية المذهبية، التي تفتخر بها السلفية عن حق وصدق - ثم يعهد إلى تلك الدواوين بحق المراقبة العامة على موقف الحكومات المختلفة إزاء الإسلام ؛ من حيث القيمة والإخلاص، وتكلف بتوحيد الدعوة الإسلامية، وبالسعي في سبيل إصلاح خطابة المساجد والوعظ والإرشاد، وبجباية الزكاة الشرعية، وبحفظ الحرمين الشريفين والأماكن المقدسة، وبالمساعدة على تنظيم موسم الحج تنظيمًا كاملاً من الوجهتين المادية والصحية.

أما المطالب الخليفية، فقد تنوسيت في الساعة الراهنة، بعد ما صادفته من الخيبة العامة. لكن المثل الأعلى الذي كان يغذيها، ما يزال حيًّا، رغم ما أصيب به من ضعف وصدع، فإننا نلاحظ أن الأمنية الداعية إلى الوحدة السياسية، التي كانت ممثلة في تلك المطالب، ربما استطاعت أن تضمن جيدًا مشاركة الحركة الإصلاحية الإسلامية، في تحقيق المشروع الذي لا يزال في المهد صبيًّا، وهو تشكيل «عصبة عامة للأمم الشرقية». وهذا المشروع، وإن كان مذبذبًا في صورته ومبهمًا في مدلوله، فإنه يدل على حيوية ينبغي أن لا يستهان بأمرها، في عصر نرى فيه أن مظاهر النظام الدولي، سائرة إلى أن تأخذ أهمية متزايدة من غير انقطاع. كما نلاحظ - من جهة أخرى - أن الفكرة الإسلامية في السيادة - وهي مندمجة في نظرية الخلافة - ما تزال، بكيفية خاصة، مطابقة لروح العصر الحاضر.

ثم إن الفكرتين الأساسَيْن في الشورى - وهي عبارة عن مجلس نافذ القرارات، يلزم كل أمير حاكم بتحقيق الواجب الشرعي، ويقضي عليه، قبل الإقدام على كل قرار حاسم بإجراء اختبار معنوي لدى الخبراء من أهل الرأي العام - وكذلك فكرة وضع القوانين العامة أو الاشتراك المدني، كلها تجعل الدولة الإسلامية، حسبما يتصوره السلفيون، دولة تبعد - في مذهبها - عن الاستبداد الفردي، الذي كثيرًا ما كشف الشرق عن مشهده المريع، كما تبعد عن مذهبه العلماني الذي، بأخذه نظام الغرب في فصل الدين عن الدولة، وبتقليده لأنظمته الدستورية، يرتكب خطيئة ويزل عن الصواب.

أما اعتبار الدولة حارسًا حقًّا للدين، فيؤدي إلى إظهار الرغبة في جعلها الحامل الأمين للأماني الإسلامية، والشريك الرسمي في الحرب الموجهة ضد البدعة، والعامل الذي يشمل عمله الأقطار الإسلامية حتى أقصاها بعدًا، وقد طالعتنا الحوادث في ظروف كثيرة

بخيبات في هذا الميدان، كان السبب فيها ما هو مشاهد عند بعض الأمراء والملوك، الذين - إن استثنينا منهم الشواذ الباهرة التي تتبوأ مصر أسمى منزلة فيها - يظهر أنهم كانوا يجنحون إلى البحث في الإسلام، عن سر النظام الاجتماعي، أكثر مما كانوا يميلون إلى اعتبار أنفسهم خدامًا مدينين لأوامره ومطالبه.

ولهذا، فقد انصرف الاتجاه، بكيفية صريحة خالصة، نحو القوميات القطرية، والتحريم المطلق الفريد، الذي صادفته العصبية الجنسية، هو ما صدر في 1900 من مجلة «المنار» التي تعتقد أن الإسلام، وإن اعترف في الواقع بالفوارق والعوامل المميزة، فإنه يريد أن يحقق، شرعًا، بين سائر البشر، جامعة تزداد مع الأيام نموًّا وإحكامًا ؛ وذلك بأن يحملهم على الخضوع الذاتي لفرائض موحدة في العبادة، وأن يؤسس بينهم مساواة معنوية كاملة، وأن يوحد عقيدتهم في مثل أعلى مشترك. ولكن ما اتخذته الخصومات الجنسية في أمر الشعوبية، من الانبعاثات العصرية، المستمدة من الفكرة الغربية في الوطنية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، قد فرضت - أول وهلة - القيام بالتوفيق بين الشعور القومي، وشعور الوحدة الذي يقتضيه التضامن الإسلامي. وما في الشرق الأدنى من التقسيمات الحالية - التي لا يخلو الاحتفاظ بها من أسباب ترجع إلى تباين المصالح الغربية - قد أدى إلى فوز الخطة القاضية على كل دولة، بوجوب السعي في ما يخصها في سبيل توسيع حدود استقلالها الذاتي، بل في استرجاع استقلالها التام، وذلك قبل التفكير في الحلول الاتحادية أو التوحيدية. وفي الحق، إن سعد زغلول باشا، قد ظل في رأي مجلتي «المنار» و«الفتح»، المثال الأحق بالاقتداء للرجل القومي ؛ الذي عرف كيف يكون مصريًّا ومسلمًا معًا. وإن ما يراد اتقاؤه هو العصبية المحلية المغالية، التي أخذت تنتسب في العراق وسورية ومصر، إلى الحضارات الإقليمية المجهولة كلية، والسابقة لفتوحات العرب وظهور الإسلام، والتي ترمي إلى إبدال الرابطة الروحية القديمة بعصبية السلالة والوطن.

ومن جهة أخرى، فإن تحريم كل عصبية قومية، يكون مستغربًا جدًّا، من أنصار شديدي الاقتناع بالفكرة العربية، كما هو شأن السلفيين المعاصرين ؛ فهم مسلمون قبل كل شيء وفوق كل شيء، ولهذا، فإنهم يبررون، شرعًا أمانيهم الجنسية ؛ وذلك بنظرهم إلى النبي ﷺ كالموحد الأول للجزيرة، وباعتبارهم للعرب أحسن العباد خدمة للإسلام وجنود السنة الحارسين، ويجعل كل فوز تناله قضيتهم انتصارًا إسلاميًّا. وهذه وضعية تبتعد ابتعادًا محسوسًا عن العصبية الجنسية العربية الكاملة، التي كانت تدعي أنها أقدم وأسمى في الإسلام، والسلفيون مسلمون عرب، أكثر مما هم عرب مسلمون. ثم إن المظاهر الراهنة، التي تتجلى فيها الفكرة العربية، لا تخرج عن كونها مشاكلة للمظاهر التي عودتنا مشاهدتها - طيلة القرن التاسعَ عشرَ - يقظة القوميات الكبرى. وتلك

المظاهر تتجسم، من الوجهة الجنسية، في تمجيد مواهب السلالة، وتقديس أبطالها وعظمائها السالفين، والجنوح العاطفي إلى مآثرها العتيقة، ولو عرف أنها عرضة للشك، كما تتمثل في الازدهار الذي أخذه طبع الكتب ونشر المصنفات، وفي ما يصرف للغة العربية ولمحاسنها من المديح، وفي الاحتفاظ بذكرى التوسع العربي، وكذلك في الرأي السائد عن النصيب العربي في الإسلام والمسيحية. ومن الوجهة السياسية، «فالمنار» و«الفتح» يحتفظان بالذكرى التي خلفتها الأمنية النزاعة إلى تشييد الاتحاد، أو إقامة الوحدة بين دول الجزيرة العربية. وقد سعى الشيخ رشيد رضا، منذ سنة 1908، في تحقيق ذلك. وفي سنة 1927، نشرت مجلة «الزهراء»، تدعيمًا لأمانيها، هذه النصيحة لمستشرق إنكليزي :

«من الواجب، في كل قطر، على أنصار الوحدة العربية أن يسعوا إليها - من أجل مصلحتهم الخاصة - بالإصلاح الأخلاقي، وتحسين أحوال الحياة الاجتماعية، وتكوين رأي عربي عام. لكنْ، يلزمهم أن لا يعتمدوا أبدًا إلا على أنفسهم. ومتى توفرت هذه الشروط استطاع مشروع الوحدة العربية العامة أن يبرز لحيز الوجود».

ومجرد إعمال الفكر، يجعلنا ندرك في الواقع، أنه من المستغرب جدًّا أن يتدرج إلى الفناء - ولو لأجل قصير - شعور مكين تتوغل جذوره الطويلة في أعماق السلالة، والدين واللغة، بعد أن عظم تجريحه، واشتدت قوته على يد الاضطهاد التركي، واستفادت منه الحرب العظمى، واستطاع أن يثير - عند أكثر أنصاره إخلاصًا - حماسًا ورجاءً في عضد أوروبا النزيه ؛ وذلك في زمن كانت فيه أوروبا ما تزال مالكة للنصيب الكافي من النفوذ المعنوي، وقادرة على أن تلهم من الثقة ما يكفي لحمل الناس على الاعتقاد بتصريحاتها المبدئية، على ما كان فيها من غرور وخداع.

حرب القلم رقم 6 ؛ ص. 35-52

النص رقم 2 :

الغمرات

محمد المثل الأعلى
في صرامة الإدارة وعزيمة الثبات[1]

«لا يقيم أمر الله سبحانه إلاّ من لا يصانع، ولا يضـــارع، ولا يتبـــع المطامع».

(علي بن أبي طالب)

من أروع مواقف النبي ﷺ، بل أعظم حادث سجله التاريخ في بدء الدعوة النبوية الجبارة بلا مراء، القرار الحاسم، والموقف الفصل، اللذان اتخذهما سيدنا محمد ﷺ إزاء تألب أشراف قريش عليه، ومحاولتهم إقصاء عمه أبي طالب عنه، وصرفه عن الاستمرار في حمايته، وردّ كيد المكايدين من كفار قريش، أعداء الإسلام، وخصوم من آمن به من العرب المهتدين.

وروعة ذلك الموقف، وعظمة ذلك الحادث، وأهمية ذلك القرار، وخطورة تلك الخطة، وذلك من حيث اندفاع تيار الدعوة المحمدية إلى الأمام، لا يصده كفر من بقي على كفره وضلاله، ولا يمنعه من نصب نفسه لإذاية أنصار الحق بكل أنواع الأذى، ولا تغالبه زعانف الشرك والوثنية ؛ بما كان لهم من وفرة العدد كثرته وغزارته، كل ذلك يظهر بجلاء ودقة، من جملة وتفصيل الجواب الذي بدَّ به الرسول حزب الشرك، وزعماء الضلال الذين وطنوا أنفسهم إذ ذاك على تدبير مؤامرة، قصدوا بها إلى صد نبي الإسلام عن بث الدعوة إلى الحق، وكفه عن المضي في إعزاز كلمة الله، أو تكون بينهم وبين محمد ﷺ وعمر المناصر له، منازلة يهلك فيها أحد الفريقين.

وبالرغم عن مؤامرة قريش، وتبييتها قمع الدعوة الإسلامية، وردع صاحب الرسالة والإيقاع به، حتى لا يبقى من خطر يتهدد الشرك والوثنية، فإن النبي ﷺ قد مضى في سبيله، ومعه عصبة الحق التي آمنت به إيمانًا حقًّا، ثم ارتضت بحسن يقينها وصدق عزيمتها، وقوة بيانها بذل النفس والنفيس، دفاعًا عن صاحب الدعوة الأعظم، ونصرة لما أتى به من عند الله، لصالح الخلق وهدايتهم كافة.

(1) «الرأي العام»، العدد 181، الجمعة 22 دجنبر 1950.

كانت المؤامرة قوية خطيرة من جهة، وكان الإيمان الخالص الصلب، وما يمليه من إرادة فعّالة جبارة شديدة من جهة أخرى، وقامت المغالبة عنيفة حادة بين الحزبين، فكانت الهزيمة في النهاية - على حزب الشيطان - وكانت الغلبة في الدنيا، وكان الفوز في الآخرة لحزب الله، ألاَ إنَّ حزب الله هم الغالبون.

بدأت دعوة الله خفية، شأن سائر الدعوات الانقلابية، التي يقوم فيها الإصلاح على تحطيم وبناء ؛ فكان الرسول ﷺ يسير بحقيقتها إلى من كان يركن إليهم، ويأنس منهم حسن الاستعداد لتلقي الدعوة ومتابعته على نصرتها بما تتطلبه حكمة الظروف الحرجة، وتحتمه مقتضيات تلك الدعوة الناشئة من حسن السياسة، ومحكم التدبير، وقوة العزم والحزم، من البداية إلى النهاية.

ومع ذلك، فقد ضجرت قريش من الدعوة وتخوّفت من مآل صاحبها، فعارضتها بما استطاعت من المعارضات، وناوأت صاحبها كلما وجدت إلى ذلك من سبيل، حتى إذا مرت ثلاثة أعوام على نزول الوحي، أمر الرسول ﷺ بإعلان دعوته على رؤوس الملإ، والجهر بها في وجه الخصوم والمناوئين، فقال تعالى : ﴿**فاصدع بما تومر وأعرض عن المشركين إنّا كفيناك المستهزئين**﴾، وقال : ﴿**وأنذر عشيرتك الاَقربين**﴾.

جمع الرسول عشيرته الأقربين كي يحدثهم بالدعوة، لكن أبا لهب قاطعه وأحبط الاجتماع، فلم يكن هذا ليفت في عضده، ثم أحضرهم مرة أخرى وصدع بالدعوة، فلم يجد مجيبًا إلاّ فتى هو علي بن أبي طالب ؛ حيث قام في وسط الجمع قائلاً : أنا يا رسول الله عونك، أنا حرب على من حاربته، وقد سخر المجتمعون من ذلك ما شاءت لهم أهواؤهم، وسوّلت لهم أنفسهم.

كان الجهر بالدعوة سببًا في اهتياج الخصومة بين قريش وعصبة الإسلام، وداعيًا لإساءة المشركين للرسول ومن معه بأنواع المساءة والعذاب جميعها، حتى بلغ الحال ببعض المسلمين، أن أكرهوا على التظاهر بالكفر خلاصاً من الأذى، ولكن قلبهم كان مطمئنًّا بالإيمان.

نال المسلمون من قريش عذابًا مبرحًا وشرًّا مستطيرًا، ولم يفلت الرسول من ذلك أول الأمر، إلاّ بسبب عمه أبي طالب ؛ الذي كان يحميه من أن تتطاول إليه أيدي المشركين بالفتك والسوء، حتى إذا رابهم موقف أبي طالب، وأسخطهم إغضاؤه، وأثارهم عطفه على ابن أخيه، أوفدوا إليه من أشرافهم من قالوا له : يا أبا طالب، إن ابن أخيك قد سبّ آلهتنا، وعاب ديننا، وسفه أحلامنا، وضلل آباءنا، فإما أن تكفه عنا، وإما تخلي بيننا وبينه فإنك على ما نحن عليه من خلافة فسنكفيه.

عرف أبو طالب كيف يهدئُ ثائرتهم بالملاينة والقول الجميل، فارتد الوفد على أعقابه خائبًا، ودأب الرسول في دعوة قومه إلى الحق، وظل أبو طالب على ما كان عليه من حماية ابن أخيه ورعايته ؛ وكان من ذلك، أن توترت علائق الفريقين، واحتدمت عواطفهم ؛ الأمر الذي أدى إلى النفرة والشحناء بين أعضاء الأسرة الواحدة، فشق الأمر على قريش، وانقلبوا إلى أبي طالب منذرين بالويل والوعيد فقالوا : يا أبا طالب، إن لك سنًّا وشرفًا، ومنزلة فينا وإنا قد استنهيناك من ابن أخيك فلم تنهه عنا، وإنا والله لا نصبر على هذا من شتم آبائنا وتسفيه أحلامنا، وعيب آلهتنا، حتى تكفه عنا أو ننازله وإياك حتى يهلك أحد الفريقين.

هذا تهديد ووعيد، وإنذار بالمقاطعة والحرب، وهو موقف حرج لا يعالج برقيق الكلام ومجرد المصانعة، كما كان في المرة الأولى. فأبو طالب واقف في المفرق : إما أن يكف ابن أخيه، وإما ينتظر المنازلة حتى يفنى أحد الفريقين، كلا الأمرين شاق على نفس أبي طالب وعسير ؛ إذ لا بد من تلافي ذلك كله، وأهون عليه في ظنه، أن ينهى ابن أخيه من أن يتعرَّض لغضبة قريش ويعاني حرب قومه، لذلك بعث إلى الرسول يقول له : يا ابن أخي، إن قومك قد جاءوني فقالوا كذا، وكذا فأبْقِ عليَّ وعلى نفسك، ولا تحملني من الأمر ما لا أطيق.

هذا شيء جديد يفاجأ به محمد ﷺ، فهذا أبو طالب، الذي طالما منعه يقول : إنه لا قبل له باحتمال المشادة بينه وبين قومه من أجل الرسول، إذاً، سيذهب الحامي والنصير، ويبقى صاحب الدعوة مخذولاً يجابه إعصارات الشرك، ويعاني بدوره ما عاناه المسلمون من العناء والنكال، وربما عانى من ذلك ما هو أشد وأفظع. لا شك أن الرسول شعر بخطورة الساعة، وحرج ذلك الموقف العصيب ؛ فهو مقبل على طور جديد لن تكون فيه المقاومة سخرية يعرض عنها، وهجراً يمر به مرّ الكرام، وهجاء من الشعراء يردّ بمثله، ومناقشة تقرع بحجة الإيمان، ومناوأة سلبية تفل بالحكمة، ومطالبة بالمعجزات يكبح الوحي جماحها على لسان الرسول : **﴿قل لا أملك لنفسي نفعًا ولا ضرًّا إلاّ ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسَّني السُّوء إن أنا إلاّ نذير وبشير لقومٍ يؤمنون﴾**.

إن الطور الذي أصبح فيه الرسول، طورُ التحدي بما هو شر من ذلك كله، ليس فيه إلاّ المخاطرة والمغامرة، وما في هذا من مخاوف وشرور وأهوال، فما هو العمل ؟ أتراه يتنكب الصراط المستقيم، فيخذل ربه بعد أن خذله أو سيخذله أبو طالب ؟ أتراه يعصي ربه الذي أمره بأن يصدع بالحق، ويعرض عن الشرك وينذر العشيرة، ثم الناس كافة ؟ لا والله، إن شيئًا من هذا لن يكون أبدًا، ولَحرب قريش أهون عليه من حرب الله، ولَمنعه الله خير له من حماية أبي طالب ! سيواصل الرسول عليه السلام دعوته صابرًا لربه الذي

لن يخزيه أبدًا، وسيثبت في نُصْرَةِ الحق، لعلمه أن الله ينصر من ينصره، فما كان من محمد بعد هذا، إلاّ أن أجاب أبا طالب، وكله إصرار وتصميم، وثقة ويقين ووفاء لعقيدته عظيم : يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته، يا لعتادة الجواب ! ويا لهول الموقف ! وإنه لقسم لو تعلمون عظيم.

صدم أبو طالب صدمة ارتجت لها نفسه، وأتلفت آماله، وأصبح معها يحقق الخطر المحدق به من كل جانب ؛ فهو الآن بين نارين وجبهتين مختلفتين : جبهة قريش الحانقة المتوثبة، وجبهة محمد المصممة المطمئنة المتحفزة، الأولى قوية بعددها وعدتها، والأخيرة متشبعة بصدق إيمانها ومكنة صبرها وصريمة جلدها، ومحمد فيها بمفرده، أمة متوافرة العدد، عزيزة الجانب، شديدة الوطْءِ، عسيرة المعاناة صعبة المنال، فماذا يفعل أبو طالب، وقد جابهه ابن أخيه بذلك القسم أن لا يترك أمر الله حتى يظهره الله، أو يهلك في سبيله راضيًا مطمئنًّا ؟.

قيل إن الرسول قد استعبر وبكى، حين أجاب عمه، ولكنها لم تكن منه عبرات الخائف المذعور، وإنما هي فورة العاطفة، يفور بها القلب الحنان فتفيض الشؤون، وتنساب من المآقي عبرات هي ذوب الحنو والإشفاق، لقد عز على قلب الرسول أن يفارق عمه الذي كان كله عليه عطفًا ورأفة، ولكن الإيمان فوق القرابة، والعقيدة فوق الأسرة، والواجب فوق العاطفة، والحق أحق أن يتبع، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

سمع أبو طالب جواب الرسول، وأدرك كنهه، وشاهد ابن أخيه يرسل العبرات، وفطن لما أسالها من بواعث الحب والحنان. ولما وازن بين الموقفين : شنآن قريش وخذلانه لمحمد، هان عليه الأول وعظم عليه الثاني، فما كان منه إلاّ أن نادى الرسول : أقبل يا ابن أخي، ثم قال له : اِذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت، فوالله لا أسلمك إليهم أبدًا !

هذا أول فتح فتحه الله لرسوله، ولينصرن الله من ينصره.

كان هذا الإصرار من أبي طالب في حماية الرسول، فاتحة التطاحن الذي قام بين الفريقين شاذًّا حادًّا، فعمد المشركون إلى من كان في قبائلهم من المسلمين، وساموهم سوء الخسف والعذاب، فلما أبى أبو طالب هذه الشدة، التي أخذ بها أتباع الرسول جمع بني هاشم وبني المطلب، وأجمعوا كلهم، إلاّ أبا لهب، على منع الرسول من أذى المشركين، وتم ذلك في جو من النخوة والحماس، والعصبية القومية الوثابة. ولما شاهد أبو طالب من قومه تلك الغيرة والحمية، أنشد فيهم :

تداعـــت قريـــش غثهـــا وثمينها علينا فلم تظفر وطاشـــت حلومها
وكنـــا قديمًـــا لا نقـــر ظلامـــة إذا مـــا ثنوا صعر الخـــدود نقيمها

ولكن محمدًا لم يسلم من أذى المشركين، بالرغم من منعة قومه له، ثم دبروا للرسول مكيدة ؛ وهي أن يشوّهوا حقيقة صاحب الدعوة الإسلامية. لهذا أخذوا يبثون في أفكار القبائل، والوافدين إلى مكة من الحجاج، أن محمدًا ساحر، وأنَّ سحره يفرق بين المرء وأبيه، وبين المرء وأخيه، وبين المرء وزوجه، وبين المرء وعشيرته، ولكن هذه المغالطات، التي قصد بها دعاتها التضليل، أذاعت أمر الرسول، فانتشر ذكره في بلاد العرب كلها !

اشتدت قريش في نكالها بالمسلمين، فأشار عليهم الرسول بالهجرة إلى الحبشة ؛ حتى يجعل الله لهم فرجًا مما هم فيه.

أما الرسول، فقد حسبته قريش من ذوي المطامع في المال أو الجاه، ورامت إغواءه بما ينيل رغائبه المزعومة ويحقق شهواته الموهومة، فبعثت من يفاوضه في ذلك، فارتد المفاوض على أعقابه خاسرًا مدحورًا.

ما أسخف تلك الأحلام ! لقد فاتها أن تدرك حقيقة الدعوة وتعلم جلية أمر صاحبها. متى رأوا محمدًا يطمع في مال، أو يطمع إلى سؤدد، أو يسعى في سلطان ! إنه في مواقفه جميعها، كان داعي حق، وناصر عقيدة ورسول دعوة ونبي أمة، لم يحدث أحدًا في السر والعلانية بأنه طالب حطام، ولا راغب في جاه، ولا ساع وراء دنيا، لقد كان دائمًا قبل البعثة وبعدها، مثال القناعة والنزاهة حتى عرف بين قومه بالأمين، وما كانت النبوة لتغيّر ما بنفسه، بل وجههته توجيهًا هو نقيض ما ظنته أحلام قريش الطائشة في أمر هذا الرسول، ساء ظنها، وخاب قصدها، وتحققت عقم مساعيها ؛ لما رجع إليها المفاوض يحدثها بما سمع من جواب محمد، الذي ردّ عليه بسورة السجدة، فتركه مسحور اللب مشدوهًا.

ثم كانت (الصحيفة) والمقاطعة لبني هاشم وبني عبد المطلب، ولما مزقت الصحيفة الظالمة القاطعة، غيّرت قريش أساليب المناوأة ؛ فلجأت إلى سلاح الدعاية واتهام الرسول بسحر البيان.

ثم نكب الرسول ﷺ نكبتين عظيمتين في نفسه، هما : وفاة خديجة التي كانت خير وزير له، ووفاة عمه أبي طالب الذي طالما دافع مناوئيه، وقبيل وفاة عمه أبي طالب وفد عليه أشراف قريش وقالوا له : يا أبا طالب، أنت منا حيث ما قد علمت، وحضرك ما ترى وتخوفنا عليك، وقد علمت الذي بيننا وبين ابن أخيك، فادعه، فخذ له

منا وخذ لنا منه ليكفّ عنا ونكف عنه، وليدعنا وديننا وندعه ودينه، ماذا تقول قريش ؟ أتجنح إلى مسالمة محمد، وهو على وشك فقدان الحامي والنصير ؟ أليس في هذا إقرار صريح بعجز الاضطهاد وبقوة الإيمان ؟ كأن قريشًا قد خافت مآل أمرها، فرامت غنم السلامة لها ولدينها من محمد وأتباعه ؛ بواسطة عمه وحاميه أبي طالب، قبل أن يفارق هذه الدنيا، ولكن الرسول لا يجنح إلى المسالمة، إلاّ على شرط أن ينصر الإسلام على كافة الأديان، لذلك قال لهم : نعم، كلمة واحدة تعطونيها، تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم، قال أبو جهل : نعم وأبيك، وعشر كلمات، قال : تقولون لا إله إلاّ الله، وتخلعون ما تعبدون من دونه !

حرب القلم رقم 4 ؛ ص. 349-358

النص رقم 3 :

إسلاميات

قوة الإسلام : (ص VIII)

إن ما طرأ على الإسلام من التجزئة والانقسام، بسبب التوثبات الاستعمارية والاستيلاءات الأوربية، وما انتاب وحدته الملية من التمزق والانصداع ؛ بسبب الحركات القومية المبتدعة، وما تولاه من الضعف والعجز، بالرغم عما يبدو منه من فورات الغضب وثورات الانتقام، كل ذلك لم يصرعه، ولم يتركه مخضودًا مكسورًا خضدًا كسيرًا، بل ظل واثبًا وطيدًا بصفته وحدة دينية ؛ وذلك بفضل ما لمدنية الإسلام من صفة عامة وطبيعة عالمية. فالقوالب العربية التي اتخذتها الديانة الإسلامية، قد أبدعت وسيلة في كمال الاِتحاد، مكنت منها جميع الأجناس التي انقادت لسلطانها. فمنها اشترت الاختلافات الجنسية، التي يتميز بها التركي عن الفارسي، والعربي عن التركي، والهندي الآري عن البربري، والصيني عن الإسباني، فإن الإسلام يكون بهذه العناصر جميعها، خير أداة وصل للاتصال، ومزج للتمازج الروحي. هذا هو السبب الحقيقي في قوة الإسلام، وسرعة دعوته واستمرار ذيوعه... فمرونة القوالب الدينية الإسلامية وعموميتها (universalité)، هما السر في ما نرى عليه المسلمين جميعهم، من ائتلاف القلوب واتحاد الأرواح، حتى إن التتاري والسوداني، والمغربي والجاوي، سرعان ما يرتبط بعضهم ببعض، ويعطف بعضهم على بعض، وهو ما لا يحصل أبدًا في ما يكون بينهم وبين الأوربيين من الروابط والعلائق.

الإسلام والحياة : (ص VII)

يتوغل الإسلام في مناحي الحياة جميعها، فلا يغفل من مجالها شطرًا ولا جهة ؛ ذلك أن الإسلام قاعدة الحياة الأساسُ (norme)، وخلاصتها الجامعة (synthèse)، وذلك بصفته جمّاعًا للتقاليد، وملهمًا للسيرة النفسية والمواقف الشخصية ؛ فهو يقتضي في آنٍ واحد، وطنية شديدة وعالمية جريئة، تنشآن منه وفيه، ويتعهدهما في غير تردد وفتور. فالإسلام يضع الوطن في قلب الإنسان، وبهذا يعده لأن يجد نفسه في كل مكان كما هو شأنه في موطنه. فالإسلام هو في الوجود، الشيء الوحيد الذي تفوق قوته قوة الغرائز والطبائع الموروثة. فقد رأيت ما يستطيع أن يؤكده المستشرقون كلهم، الذين عنوا خاصة بدراسة آسيا، وهو أن هنودًا أسلموا، لم تمض على ممارستهم للعبادات الإسلامية بضع سنوات حتى تحولوا تحولاً خلقيًّا، يكاد يعادل تحولهم الخلقي. فقد تبدلت سحنتهم

وتغيرت مشيتهم وحركات أعضائهم، وذلك على مثال التقلبات التي طرأت على أرواحهم وإبطال نظام الطوائف العنصرية ؛ بفضل مساواة الإسلام الرائعة ربما لا يكفي في تعليل هذا الحادث الطَّبَعِيِّ (phénomène)، فإن الأمر نفسه يشاهد في الصين ؛ حيث يعرف المسلمون لأول وهلة بسحنة خاصة، تميزهم عن غيرهم من بني جلدتهم.

لا نهضة إلا بالإسلام : (ص X)

يشعر العرب شعورًا باطنًا، أن نهضة جنسهم مرتبطة بنهوض الإسلام، فهذا الأخير هو جوهر الفكرة السامية عينها، وهو قالبها الذي تُفرَغُ فيه فيعبِّر عنها أدق تعبير، ويمثلها في شكلها العالمي أقوى تمثيل. فكل انحطاط يعتور الإسلام، تكون عاقبته تدهور العرب. وتلافياً لهذا، وسعيًا في تضييق ممكناته، منع الإسلام كل ترجمة للقرآن، وأمر نبي الله بثقافة العربية وآدابها ؛ إذ هي ينبوع لا ينضب، بل يتفجر دائمًا بالفن والجمال، وقوة العاطفة والشعور. ومن أجل هذا، أيضًا، كان وطن العرب، الذين هم دعاة الإسلام وأحباؤه، وسَطاً بين أوطان الشعوب الأخرى، بل كان العرب أنفسهم المركز الذي يتجه إليه كل شيء ؛ وذلك ليدرك ببلوغه مراميه في الوحدة. كلما انحط مجتمع إسلامي، كان هذا الانحطاط ناشئًا عن عدم رعاية المبادئ الإسلامية فيه رعاية صحيحة أمينة. فكل انحطاط اجتماعي في المشرق، لا ينشأ إلا عن ثلاثة أسباب : تفريط المؤمنين في مجال الديانة، عجز إرادة السلطة الحاكمة وسوءُها، الخطر الخارجي. ومجرد حركة إدارية، تستطيع في المشرق، أن تعيد النظام إلى نصابه، بينما الانحطاطات الاجتماعية الأوربية، التي تتأصل جذورها في النظام الاجتماعي نفسه، لا يكفي في علاج أمرها وتقويم أودها إلا سلاح الثورة.

لهذا، ما فتئتُ أعلن وأكرر بقوة، أن حركة التجديد في الشرق الإسلامي، يجب أن تقوم باسم الإسلام وعلى يد الإسلام، وقد جاءت كبريات الحوادث برهانًا على ما أرى وأدعو إليه.

الإسلام والشخصية : (ص XII)

حقا إن الإسلام وسيلة رائعة لتآخي الشعوب والأجناس، وحقًّا كذلك، إن العرب المسلمين ساميون خلص، وأن الأقوام جميعها، التي تدخل في الإسلام، تنطبع بالطابع السامي عاجلاً أو آجلاً. ولكن، يجب أن لا يظن أحد أن الإسلام يروم تسوية الطبائع بالعنف والقساوة، وأنه بهذه الصفة، يعادي الشخصية الإنسانية، بل الأمر بخلاف هذا ؛ فالإسلام خلاصة كاملة، ضمت واحتضنت أشد الشخصيات تباينًا وتمايزًا، ولكن، عملت لرفعتها وأغزرت حيويتها، وأبرزت مميزاتها.

الإسلام والمدنية :

أوجد الإسلام بين المسلمين جميعهم في المعمور، روابط روحية قوية، ومزاجًا خاصًّا يعلو المصالح المادية والمحلية.

وقد آن أن نقضي على تلك الأسطورة، التي تصور العالم الإسلامي في صورة محيط غريب، يتألف من أشياع متعصبين، دائمًا في حالة هيجان وتحفز، يترصدون الفرصة لمواثبة غير المسلمين، ومحقهم محقًا لا يُبقي ولا يذر، الحقيقة أن الإسلام، يملك المدنية الوحيدة التي تستقبل أشد العقول تغايرًا، وترحب بتعاون أعظم الأجناس تمايزًا. فالسماحة (tolérance). والعالمية (universalité). أي الكرامة الفكرية والإحسان الروحي، وهما صفتان أساسان في الإسلام، تمكنان كل شعب، وكل حضارة من بلوغ أرقى مظهر من المظاهر الاجتماعية وأحسنه.

على أن ما يعوز اليوم الإسلام، في حركة نهضته وتطوره، هو تأييد خالص نزيه من أمة أوربية، تكون بمثابة الحلقة وصلة الوصل، وتجعله يتمتع بفضائل المدنية الحديثة دون أن يخشى من وراء سحر الأحاديث عن الرقي والتقدم والحرية والإخاء، أي رهط من الاستعباد السياسي والاقتصادي، الذي يتوارى عن الأعين بحجاب.

إن العالم الإسلامي، بالرغم عما فيه من مدارس فكرية وفرق دينية، واختلافات مذهبية، ما زال يحتفظ برابطة وحدته ؛ التي يجعلها التطور الحديث أقل دينية وأكثر اجتماعية. فإذا تذكرنا أن اللغة العربية هي لغة مائة مليون من الناس، وأنها بصفتها لغة الدين، تدرس وتستعمل حيثما يقوم أصغر مسجد، أدركنا جليًّا أن الوحدة الإسلامية ليست بمسألة ذات قيمة ووضعية يستهان بها.

القانون في الإسلام : (ص : 139)

لا غاية للقانون الإسلامي غير خدمة المصلحة الاجتماعية، على أساس إحقاق الحق وإزهاق الباطل. والمصلحة الاجتماعية، تتغير بتغير أحوال الإنسان وظروف الحياة. فالقانون الإسلامي، مع بقائه ضمن الحدود المقررة له بالنصوص الشرعية، قابل للتغير والتطور والارتقاء.

قال خان باها دور في «حصول المأمول» : زعم بعضهم أن علم الفقه إنما هو مجموع أحاديث وأقضية (exemples) السلف، وأن ليس لنا إلا العمل بها دون مناقشة ولا جدال. وبهذا يضيق مجال العلم وينحط شأنه ؛ حيث يصير نوعًا من التاريخ، ويحرم من الاعتراف له بغاية ذات وجود مستقل.

ويقول الحنابلة : إنه لا شك في أن تطبيق القانون يمكن أن يتغير مع الزمان، وقيل : إن المصلحة هي قاعدة المشرع. ويرى الخليفة عمر بن عبد العزيز، أنه لا بدّ لمظالم جديدة من قوانين جديدة (A des abus nouveaux, il faut de nouvelles lois) وقيل : ما تجده جماعة المسلمين صالحًا فهو عند الله صالحٌ. وفي الحديث الشريف : «يد الله مع الجماعة». ولهذا كان «للإجماع» في التشريع سلطة القانون. ويقول سانت لانا : «إن تكرر الاستعمال واحدًا غير محرف وكان خاليًا مما يخالف مكارم الأخلاق وأحكام القانون الوضعي، فإنه يكون له من السلطة ما للقانون نفسه، بل يعد جزءًا من القانون». وورد في الوصايا التي كتب بها الخليفة عمر إلى أبي موسى الأشعري : ... الفهم، الفهم فيما يتلجلج في صدرك، ويشكل عليك مما لم ينزل في الكتاب ولم تجر به سنة، فاعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور بعضها ببعض، وانظر أقربها إلى الله وأشبهها بالحق فاتبعه واعمد إليه، فالقياس وسيلة صالحة لتطبيق القانون. فكل ما يستنتج بطريق القياس من الأصول العامة التي يقررها القانون يتمتع بنفس القيمة التي للنص الصريح.

ولما أوفد الرسول معاذ بن جبل واليًا على اليمن، اختبره فقال له : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله. قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله. قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي فقال رسول الله : «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَه».

فكل ما أسلفناه من الشواهد، يكفي في إعطاء فكرة واضحة عن الفقه الإسلامي وممكنات تطوره وارتقائه.

قابلية الإسلام للتجديد والتطور : (ص : 143)

كم مرةٍ قيل إن الإسلام بجموده على الأحكام الراسخة، التي تقررها المذاهب الأربعة لا يستطيع أن يتطور حسب مقتضيات هذا العصر وضرورات الحياة فيه. وهذه دعوى باطلة، ولست أسوق دليلاً على بطلانها سوى ما قام به الإمام الشافعي ؛ الذي بعد أن أملى مذهبه ببغداد، أدخل عليه بمصر من التعديل ما جعله ينطبق على الضرورات الجديدة. وما قتل العلم الصحيح بين المسلمين، إلا عصور القهقرة التي توالت على الإسلام، فأثقلت عاتقه، وعاقته عن النهوض والمسير. إذاك، أصيب علماء الشريعة بالعجز والجهل والكسل، وأصبحوا في خشية من المسيطرين، فانقلبوا بهذا مقلدين جامدين، وأعلنوا غلق باب الاجتهاد في الأحكام واستعمال الرأي في التشريع. وقد ثارت دائمًا العقول المرنة الحرة، على هذه المزاعم المخالفة لروح الإسلام الأول ؛ حيث كان الخلفاء الراشدون، وهم عمدة في التشريع، يستعملون الرأي والاجتهاد في ما لم يرد فيه النص من كتاب ولا سنَّة.

وتوجد اليوم مدرسة فكرية عصرية، يمكن أن نسميها «مدرسةَ التجديد»، وإن قامت على الدعوة إلى المذاهب السلفية والمذاهب الأصل، فهذه المدرسة الناشئة، تعلن أن باب الرأي والاجتهاد قد فتح على مصراعيه من جديد. وبهذا تمكن الإسلام من وسائل التطور، حسب مقتضيات الحياة العصرية ؛ وذلك عن طريق تطبيق المبادئ والقواعد التي توجد في الشرع الإسلامي وكذا تحسينها أو توسيعها ؛ لا بواسطة اقتباس الأنظمة عن البلاد الأوربية، اقتباسا قد لا يكون موفقًا ولا تقضي به مصلحة، ولكن بصرف النظر عن مسألة الاجتهاد لا يسُوغ سد الإسلام عن التطور والسير مع ضرورات الزمان. ومنذ زمن، اتجهت أنظار الهيئة العلمية في الإسلام، إلى مسألة توحيد المذاهب الفقهية الأربعة، وجعلها مذهبًا واحدًا على الأقل، في ما يرجع إلى المسائل المدنية. وتطبيقًا أوليًّا لهذا، عمدت الحكومة المغربية إلى وضع قانون جنائي (مجلة أحكام)، يتألف من خير الأحكام في المذاهب الأربعة.

والقانون الشرعي، يعتمد على ثلاثة مبادئ، إن لم تكن صريحة بالنص، فهي موجودة على سبيل التقدير في القضاء الإسلامي ؛ إذ إنها جزء أصلٌ في الشعور الديني. تلك هي : الرفق والصواب والخير العام. فبإهمال أَحَدِهَا، ينزاح الإنسان عن حظيرة النظام الفكري السُّنّي.

وإذًا، فمن الغريب أن يجحد بعضهم الإسلام حق الانتخاب والانتقاء (éclectisme) وقدرته الخارقة على التطور حسب البيئة والوسط.

إن مظاهر الرقي غير واحدة عند الساميين والأوربيين، وإغفال هذه الحقيقة، هو ما حَدَا في الغالب على التهاون بمقدرة الإسلام على التطور والارتقاء. فالأمة الأوربية ترتقي بإضافة عناصر جديدة، أو إنضاج عنصر سابق، بتحويله من حيز العقل (état potentiel) إلى مجال الفعل. أما الأمة الإسلامية، فالرقي عندها يكون عبارة عن انتقاء عناصر موجودة لم تتحول عن موضعها. فإنجاز الرقي، يكون لا بإعادة نظام الأشياء، ولكنْ بالعودة إلى نظام تقليدي (hiératique) أصل، فالأساس في هذا ليس هو تمييز القديم من الجديد، ولا فرز الأمهات عن الجزئيات، وعزل النقي الخالص عن الخليط والمزيج. فالرقي الآريّ، يقود أقوامه من العتيق الخلق إلى الجديد، أما في الإسلام، فلا شيء يتطرق إليه البلى ويهرم ؛ لأن المسلمين لن ينزعوا أبدًا عن أصولهم، ولم يهجروا نظامهم الأول. لهذا، فإن عصورًا طويلة من الجدال الفارغ العقيم (bysantinisme)، والتعليم القديم الجامد (scolastique)، لم يخنق فيهم ذلك الأساس من الصفاء القلبي، والاستعداد المنطقي، الذي يكون خاصًّا بأبناء الطبيعة وأهل الفطرة. وتكاد تتلخص النفسيات العربية جميعها في أمور ثلاثة : الإخلاص الفطري، (naïveté) وذكاء القلب (subtilité) وسرعة الخاطر (activité)، وكلها ينابيع قوة وجدة لا تنضب لها مادة. ويمكن القول : إن السنة تضم

الدراسات الكلاسيكية، والمعارف الإنسانية (humanités) الخاصة بالجنس القومي. وهذا هو السبب في ما للسنة من سلطة تربوية ونفوذ تجديدي، يعملان في الجماهير والنخبة جميعًا.

فالإسلام بالرغم عن دقة قوالبه وجمودها، يتطور حسب الضرورات البَدَهِيَّةِ، ويستطيع أن يتحول دون أن يصاب بنقص، كما يمكنه أن يبقى على مر الدهور مائلاً لقوته الحيوية ولمرونته الخاصة. فبالرغم من شدة استمساكه بالأشكال والصيغ، يستطيع إدراك الانتقاء في مجال الدين. وتحقيق (synchrétisme) الذي هو حكم زمرة في الفلاسفة الإنسانيين (humanitaristes).

وباختصار، فإن السنة تجسم ما في الحضارة من روح العالمية، وتتجه وجهة روحية ولو أثناء اهتمامها بالمسائل العادية.

وكل من يتجرد عن نزعات الهوى وأفكار الباطل (préjugés)، ويشغف قلبه بروح الخلائق وهيئة الأشياء في المشرق، يستطيع الوصول إلى هذه النتيجة، وهي أن الإسلام هو الكمال نفسه، يتجلى في سماحة رائعة، وإنسانية هي أقوى ما تكون خلابة وفتونًا.

العهد في الإسلام : (ص : 154)

كل شيء في الإسلام يقوم على أساس العقد (contrat)، والميثاق (pacte)، والعهد (traité) ؛ فإذا ما تغلغلت هذه الحقيقة الأساسُ في العقول، أدركت نهائيًّا أسرار السياسة الإسلامية. بل إن المبدأ الأصلَ في الإسلام، يقوم على العهد ؛ ذلك أن صورة عهد مبرم بين الإنسان وخالقِهِ، حتى إن العقيدة الصحيحة، تسمى في الإسلام صحةَ العهدِ. وكذلك تعيين الخليفة أو الإمام في الملة الإسلامية، يستند إلى ميثاق (البيعة)، يربط الجماعة والشخص الذي يعهد إليه بالسلطة العليا. ونجد أيضًا أن العلائق التي بين المسلمين وغيرهم، إنما تحكم بمقتضى العهود والمواثيق. فأهل «دار الحرب» قسمان : المعاهدون وغير المعاهدين، وهؤلاء وحدهم هم الذين يحاربون ويجاهدون.

الإسلام والمجتمعية والمدنية ؛ ص. 42-49

النص رقم 4 :

الإسلام وفلسفة السياسة الحديثة

لو بحث الباحث في تاريخ الفلسفة، التي قررها الإسلام للسياسة من أقدم العصور إلى وقتنا هذا، لما عثر على غير الأصول في نظام الدولة وتدبير الرعية. فالعلم السياسي الحديث كله، يدور على محور تلك الأصول ؛ حيث لم يبتدع من القواعد الأساس، ولم يقرر من النظريات الجوهرِ ما يمكن أن يفوق مذهب الإسلام في السياسة. والإسلام قد كان في سياسته عمليًّا أكثرَ منه نظريًّا، وما ذلك إلا أنه دين الفطرة، وأعظم علماء السياسة في الإسلام، هم بعد الرسول خلفاؤه الراشدون، ومن اهتدى بهديهم من الخلفاء والملوك. وحتى لما انقلبت الأحوال وتطور الزمان، وأهملت تعاليم الإسلام بالجهل والاستبداد، لم تنقطع الدعوة إلى الحقوق بتاتًا، بل استمر الخلفاء والأمراء ينادون بها، على الأقل في أفواههم، وإن لم يأخذوا بها في أعمالهم وسياسة دولتهم. فالحكام كانوا في كثير من عصور التاريخ الإسلامي أبطال الحق ودعاة العدل ؛ إما بالقول والعمل معًا، وإما باللسان دون الأفعال. وهذه ميزة لا نجد لها مثيلاً عند الأمم الأخرى، لا شرقًا ولا غربًا، ولا قديمًا ولا حديثًا.

إعلان الحقوق بالثورة والدستور :

ومن هنا، نعلم السبب في كون المسلمين لم يحتاجوا، أول الأمر، إلى الثورات والحروب الأهلية، لإعلان حقوق الإنسان وتقريرها ؛ وإن احتاجوا في عصور الظلم والاستبداد إلى الجد في المطالبة باحترام ما فرضه الله لهم من الحقوق بالكتاب والسنّة. فالمسلمون قد بدأوا في السياسة من حيث انتهى العلم السياسي الحديث، وثورات الأمم في سبيل التحرير على أساس الحقوق الطَّبَعِيَّة للإنسان. وهناك مسألة امتازت بها الأمم الإفرنجية الحديثة على المسلمين، في هذه الأزمنة الأخيرة ؛ تلك هي تسجيل الحقوق في صورة «صكوك»، وضمانها عن طريق القانون والدستور. ولكن هذه مسألة شكلية محضة، وبالرغم من هذا، فلا ينكر أحد أهميتها الكبرى من حيث حفظ الحقوق، وتقرير مصير الأمة، وتسوية المشكلة السياسية بأحكام النظام بين الأمة والحكومة.

الرقي في حاضر العالم الإسلامي :

ولما تأصلت النهضة الحديثة في بلاد المسلمين، وتمكنوا، بالعلم والرقي، من إصلاح ما فسد في حياتهم الاجتماعية العامة، لم يجدوا محيدًا عن اقتباس الصالح من أنظمة المدنية الجديدة. فأصبحنا نرى الأمم الإسلامية الشرقية، تقتدي بغيرها من الأمم

الراقية القوية في تنظيم الدولة وتدبير السياسة. واستلزم هذا أن يعود ملوك الإسلام في المشرق -شوريين أو دستوريين- على حد التعبير الحديث، فيعترفوا للأمة بكامل حقوقها، ويمنحوها نعمة الدستور، ويغمروها بحياة الحرية المقدسة.

وبفضل العلم والحرية، تحسنت أحوال المسلمين تحسنًا محسوسًا في كثير من المواطن. وهم بحمد الله، لا يزالون في تحسن مستمر وتقدم مطرد، وما ذلك إلاّ بفضل العلم المتزايد بين الأجيال الحاضرة، وبسبب ما أخذ به المسلمون من أسباب الرقي والحضارة. ومما يرتاح له المسلمون كثيرًا، أن العديد من حملة الشريعة، قد أخذوا يفارقون حياة العزلة والانزواء والجمود، ويعملون للمساهمة بحظهم القيم في خدمة النهضة القومية الإسلامية. ومما ينشرح له الصدر عظيم الانشراح كذلك، أن عددًا من أمراء الإسلام، أصبحوا يتزعمون حركة التجديد في المجتمع الإسلامي شرقًا وغربًا، ويسوسون رعاياهم تدريجيًّا بما يوجبه الشرع وتقتضيه حياة العصر. وفي الشرق الإسلامي خاصة نجد الرعية تتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، كما تتمتع بها الأمم في الدول الراقية ونلفي أمر المؤمنين كما قال تعالى ﴿**شورى بينهم**﴾ يتضافرون في مجالسهم النيابية على ما فيه خير الأوطان وصالح الأقوام، وينعمون بحياة الأمن والنظام والحرية، في ظل الدستور الذي ينظم العلائق بين الراعي والرعية، ويحكم الألفة بين الدولة والأمة.

الواجب القومي :

ولا غنى لبقية الأمة الإسلامية، من أن تنهج سبيل المؤمنين الناهضين في إعلان الحقوق والحريات وكفالتها للأمة، كي تفوز بما تريده من نهضة ورقي وسعادة ؛ إذ كيف ينهض ويرقى ويسعد من يشدّه الوثاق، وتخنقه السلاسل ويلجمه الكمام ؟ قال عمر بن الخطاب : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتُهم أحرارًا، وقال روسو : خُلق الإنسان حرًّا، ولكنه بكل أرض يرسف في قيود من حديد. فَنَيْلُ الحقوق السياسية نتيجة منطقية حتمية، لتطور الأفكار بالعلم وتداخل المدنيات. والمسألة مسألة جهاد وجد وثبات في المطالبة، والزمان كفيل بتحقيق الأماني، وعلى الله قصد السبيل. وكل أمة مسلمة تطالب بحقها في الحياة، لا تفعل هذا باسم الحقوق الطَّبَعِيَّةِ الإنسانية وضرورات الحياة العصرية الراقية فحسب، بل تنشد ذلك باسم الإسلام، الذي هو شريعة الحق والمساواة والعدل والحرية.

نريد هنا أن نترك القول للفيلسوف القومي الشهير لامني، الذي كتب مخاطبًا كل عضو من أعضاء الأمة، وكل فرد من أبناء الوطن قال : أيتها الرعية، إن أول واجب عليك نحو وطنك، هو أن تسعَيْ بحماس لا يخمد، وثبات في الإخلاص لا ينقطع أبدًا ؛ كي تنصري ذلك المبدأ العظيم الصالح، الذي هو مبدأ المساواة المطلقة في الحقوق ؛ نصرة

تامة كاملة ؛ إذ عن هذا المبدإ تصدر جميع الحريات العامة والخاصة، كما تجب عليك المحاربة بدون توان ولا فتور، لكل امتياز سياسي، حتى تفوزي عليه فوزًا مبينًا نهائيًّا.

فإذا ما أغضى الإنسان عن النيل من السيادة المشروعة، التي هي سيادة الشعب، دون غيرها، ورضي بسلبها من الأمة ولو مؤقتًا، وسلَّم بأن تحل السيطرة والاستيلاء محل الاجتماع الحر، ونكّس رأسه لسيد ما خنوعًا وذلة، كَانَ هذا كلُّه خيانةً منه لقداسة الحق والإنسانية، وكان هذا منه إنكارًا لاسم الوطن نفسه. فالحظيرة التي تأكل وتنام فيها الدواب ليست بوطن أبدا، فإذا سمحت أيتها الرعية، وذلك بأية صفة من الصفات، بأن يتخذ من أعضاء الجماعة، وهم في الحق شرع سواء، طوائف وطبقات تمتاز وتتمتع بامتيازات دون سواها من بقية الشعب، فإنما يكون هذا منك مصادقة على اختلاس السلطة اختلاسًا شريرًا أثيمًا يستولون به على ابتداع مثل تلك الطوائف، كما يكون ذلك منك تضحية مخزية بذات حقك، وبحق الأخوان من بني قومك، وانسلاخًا لك ولهم عن صفة الرجولة الكاملة، وجثومًا منك على أنقاض المجتمع الحق بين أَقدام الطغيان والجبروت.

الحقوق أساس الوطن :

قال الأستاذ العلامة الشيخ محمد عبده : لا بد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها، ويجتمعون عليها اجتماع دقائق الرمل حجرًا صلدا، وإن خير أوجه الوحدة : الوطن، لامتناع الخلاف والنزاع فيه... والوطن عند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه، ويحفظ حقك فيه، ويعلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك. ومن أقوالهم فيه : لا وطن إلا مع الحرية. وقال لابروير الحكيم الفرنساوي : لا وطن في حالة الاستبداد... وكان الوطن عند قدماء الرومانيين : المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية. وهذا الحد الروماني الأخير، لا ينقض قولهم : لا وطن إلا مع الحرية، بل هما سيان، فإن الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم، فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق. والواجبات السياسية فإن وجدت، فلا بد معها من الواجب والحق، وهما شعار الأوطان التي تفتدى بالأموال والأبدان، وتقدم على الأهل والخلان، ويبلغ حبها في النفوس الزكية مقام الوجد والهيمان... قال لابروير سابق الذكر : ما الفائدة من أن يكون وطني عظيمًا كبيرًا، إن كنت فيه حزينًا حقيرًا، أعيش في الذل والشقاء خائفًا أسيرًا ؟... وجملة القول : إن في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة، تشبه أن تكون حدودًا (الأول) أنه السكن الذي فيه الغذاء والوفاء والأهل والولد، (والثاني) أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية، وهما حسيان ظاهريان، (والأخير) أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل، وهو معنوي محض.

الإسلام والدولة ؛ ص. 80-100

النص رقم 5 :

أصول الحكم في الإسلام

قد استعرضنا في صدر هذا البحث، طائفة منتخبة من التصريحات، التي رأيناها مفيدة لبيان حقيقة المسألة السياسية في الإسلام. وقد تعمدنا الإتيان بنصوصها مهما كانت طويلة، لأنها عمدةٌ في الموضوع، ورغمًا عما تمتاز به من الفصاحة والدلالة، أرفقنا بعضها بالتعليق ؛ عملاً بضرورة البحث، وتوخيًّا للنتائج التي نريد أن نستخلصها من هذه الدراسة. وقد اقتصرنا على الخلفاء الراشدين، وفي طليعتهم أبو بكر وعمر «إماما الهدى وشيخا الإسلام، ورجلا قريش، مَن اقتدى بهما عصم، ومن اتبع آثارهما هُدي إلى صراط مستقيم، ومن تمسك بهما فهو من حزب الله، وحزب الله هم المفلحون» (علي بن أبي طالب) فقد جعلهما الله «حجة على من بعدهما من الولاة إلى يوم القيامة، سبقا والله سبقًا بعيدًا، وأتعبا من بعدهما إتعابًا شديدًا» (علي بن أبي طالب) وبكيفية عامة، فقد تقيد الخلفاء الراشدون بمنهاج الكتاب والسنة، ونهجوا السبيل بعد الرسول للمؤمنين في تنظيم الجماعة الإسلامية، وإحكام الأسس لدولتها الناشئة.

وقد آن لنا أن نقرر، على ضوء ما قدمنا من «النصوص السياسية»، و«الوثائق التاريخية» و«البيانات الفقهية» و«المقدمات الإيضاحية»، ما يمكن أن نعتبره «جوهر» المسألة السياسية «وأصول الحكم» في الإسلام.

إن الرسول قبل وفاته، كان قد هم بتحرير وصية يتركها بعده للمسلمين، ولكن عمر صرفه عن ذلك اكتفاء بالكتاب والسنّة، فلم يعلم أحد بما كان يريد الرسول أن يضمنه تلك الوصية. وللفكر أن يذهب في أمرها مذاهب شتى، دون أن يستطيع التوفيق إلى نتيجة ثابتة. فهل كان الرسول يريد مثلاً، أن يخط لأتباعه «برنامجًا سياسيًّا» يسيرون بمقتضاه ؟ للباحث أن يتساءل عن هذا، لأنه ليس بمعقول أن لا يكون الرسول في آخر حياته، قد همه أمر المسلمين مَهَمَّة خاصة عظيمة. ولعله لما أفضى إلى عمر «بمشروع» الوصية، أو على الأقل «بفكرتها»، كان ما زال لم يعزم عليها عزمًا أكيدًا نهائيا وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في سرعة العدول عنها، لما حذره عمر من عواقبها على المسلمين.

ومهما يكن من الأمر، فقد ارتحل الرسول إلى الرفيق الأعلى، دون أن يترك للمسلمين ما به يسترشدون في توسيد الخلافة النبوية. وليس [افتياتًا] أن نقول : إن الرسول لما

وازن بين فوائد الوصية ومصادرها، ترجح عنده نهائيا، بعد إشارة عمر عنه أن لا يقيد المسلمين بأي شيء دون ما في الكتاب والسنة، وأن يتركهم أحرارًا بعده ؛ في أن ينظموا حكومتهم بما يرونه أضمن لمصلحتهم العامة، وأوفق لشريعتهم السمحة ؛ على أن القرآن، الذي هو دستور الإسلام، قد وضع الأصول التي يستطيع المسلمون أن يضبطوا أمرهم بالاستناد إليها. ومن تلك الأصول، بل أهمها، جعل أمر المسلمين شورى بينهم. وبمقتضى هذه القاعدة، عدل الرسول عـن كل وصية سياسية. ويحدثنا التاريخ أن العباس بن عبد المطلب، لقي أبا بكر بعد وفاة الرسول فسأله : هل أوصاك رسول الله بشيء ؟ فقال : لا، وسأل العباس عمر بن الخطاب مثل ذلك، فأجاب كأبي بكر بالنفي. وقد ذهب الرسول مطمئنًّا إلى أن المسلمين سيجتهدون، ويوفقون في تطبيق تلك القاعدة بما يحكم نظام جماعتهم، ويثبت أساس وحدتهم، ويهديهم في سياستهم سواء السبيل.

وبموقف الرسول السلبي في أمر إسناد الخلافة، أشعر المسلمين أن هذه المسألة تعنيهم وحدهم ؛ لأنهم أحق بالنظر في تدبير شؤونهم العامة، وأعلم الناس بما ينفعهم ويضرهم في دنياهم. وإذًا، فليست الخلافة ميراثًا يتوارثه الناس عن الرسول، فيصبح لأي واحد من المسلمين أن يدعيه لنفسه دون سواه. فهي في الواقع، منصب سياسي يتقلده الكفء الأصلح، أي من «كان فاضلاً مستجمعًا للشرائط المعتبرة، واجتمعت الكلمة عليه. (ابن أبي الحديد شرح نهج البلاغة ص 286). وأحق الناس به، أقدرهم على الاضطلاع بمهماته في النيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا. وصاحب الشرع متصرف في الأمرين. أما في الدين، فبمقتضى التكاليف الشرعية التي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها. وأما سياسة الدنيا، فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري (ابن خلدون المقدمة 153).

وبناءً على ما تقدم، فالخلافة لا تسند بتعيين ؛ إذ لو صح هذا لكان الرسول أولى بإسنادها إلى من يخلفه. فظاهر من كف الرسول عن العهد بها صراحة إلى كائن من كان، **أن الخلافة وظيفة سياسية انتخابية محضة**، يوكل فيها النظر والبت في توسيدها إلى عقلاء الأمة الإسلامية، وهم أهل العقد والحل فيها. نعم، إن انتخاب أهل الحل والعقد ليس هو بما يسمى في اصطلاح السياسة الحديثة الاقتراعَ العامَّ (Suffrage universel)، الذي يشارك فيه جمهور الشعب، طبق الشروط المنصوص عليها في دستور الدولة، بل انتخاب أهل الحل والعقد، محصور في جماعة خاصة من الأمة، هم أهل الاختيار أو أهل الشورى. وهذا أشبه شيء بالاقتراع المحدود (Suf. restreint)، وقد دلت التجارب السياسية، أن الاقتراع المحدود له محاسن لا ينكرها إلاّ مكابر، حتى إنه لما تطرق الفساد إلى النظم السياسية العصرية، وجدت طائفة من المفكرين والمصلحين، يعزون ما ظهر

في نظام الدولة من فساد إلى ما عليه نظام الاقتراع العام ؛ لأنه يتضمن المساوئ التي تلزم عادة أعمال الدهماء، والجماهير كثيرة الغباوة والاضطراب والانفعال وما إليها. وقد رأى أولئك المفكرون والمصلحون لعلاج ذلك الفساد، وسيلة تضمن الإرادة الشعبية الحقيقية الثابتة (Volonté profonde et permanente des peuples)، وتنصرها على الإرادة الشعبية السريعة (Volonté capricieuse et passagère) المؤقتة : ونظام الاقتراع العام يؤدي تارة إلى الأولى وتارة أخرى إلى الأخيرة. ولهذا تساءل قوم من الباحثين السياسيين ورجال القانون، عن الوسيلة التي يتلافى بها عيوب الحالة الأخيرة ومساوئها. وقد أداهم البحث والتفكير، إلى أن يوجد بجانب الاقتراع العام اقتراع محدود، يكون آداة ثابتة لإرادة الشعب الحقيقية الدائمة ؛ ذلك أن الاقتراع المحدود، يمتاز عن غيره بقلة العدد، ونخبة العناصر، وصواب الرأي، وحسن الاستقرار. وهكذا يكون هذا الاقتراع بمثابة معدل للاقتراع العام، فيمنع، أو يخفف، ما عسى أن يفضي إليه أحيانًا من النقائص والخلل.

وكلا النظامين موجود في الإسلام. فأهل الحل والعقد، أو أهل الاختيار، أو أهل الشورى يمثلون هيئة الاقتراع المحدود، كما أن البيعة العامة تمثل الاقتراع العام، فالإسلام يجمع بين محاسن النظامين، ولهما شروط محكمة في القانون الإسلامي.

«فالشروط المعتبرة في أهل الاختيار ثلاثة : العدالة الجامعة شروطها، والعلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها، والرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو بالإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف» (الماوردي ص 4/3) وقد قالت طائفة من العلماء : إن الإمامة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد، ليكون الرضاء به عامًّا والتسليم لإمامته إجماعًا (الماوردي ص 4). فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار، تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطًا ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن البيعة (الماوردي ص 5).

وكما تعقد الإمامة بالاختيار، فكذلك جوز الفقهاء عقدها بعهد إلى من تتوفر فيه شروطها الشرعية، لكن طائفة من العلماء قالت : إن رضا أهل الاختيار لبيعة شرط في لزومها للأمة، لأنها حق يتعلق بهم، فلم تلزمهم إلاّ برضا أهل الاختيار منهم (الماوردي ص 7).

فالخليفة ينتخبه «أعيان العصر» وهم أهل الشورى أو الحل والعقد، وهؤلاء هيئة خاصة يؤلفها ذوو الرأي والفصل في الأمة ؛ لأن الانتخاب ينبني على شروط لا تتوفر إلاّ في خواص القوم دون عامتهم. ثم يعرض الخليفة نفسه على جمهور الأمة بقصد البيعة العامة. «فإذا استقرت الخلافة لمن تقلدها إما بعهد أو اختيار، لزم كافة الأمة أن يعرفوا إفضاء الخلافة إلى مستحقها بصفاته، ولا يلزم أن يعرفوه بعينه ورسمه إلا أهل الاختيار

الذين تقوم بهم الحجة وببيعتهم تنعقد الخلافة، وقال سليمان بن جرير : واجب على الناس كلهم معرفة الإمام تلزم الكافة على الجملة دون التفصيل وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه إلاّ عند النوازل التي تحوج إليه (الماوردي ص 12).

فالخلافة بهذه الصفة، أشبه برئاسة الجمهورية المنتخبة كذلك من صفوة الأمة وهي هيئة برلمانها بمجلس النواب والشيوخ. ولكن رئاسة الجمهورية محدودة الأمد بحكم نص الدستور الصريح، أما الخلافة، فأمدها مقيد شرعًا باستقامة الخليفة في تنفيذ القوانين الشرعية وتدبير سياسة الرعية. فهي بهذا الاعتبار، شبه الملكية المقيدة بالدستور. وباختصار، فالخلافة جمهورية بالانتخاب ملكية بالأمد. فهي جامعة لمحاسن الرياستين وبهذه الصفة تكون نظامًا طريفًا ممتازًا.

كيف سويت مشكلة خلافة الرسول ؟

بعد إعلان هذه الحقيقة الأولى، وتقرير هذا الأصل الأول من أصول الحكم الإسلامي «ينبغي أن ننظر في ما حدث بعد الرسول : أصبح المسلمون إزاء مشكلة الخلافة الأولى، وقد كانت معضلة جدًا ؛ لأن الأفكار تضاربت في شأنها حتى أدت إلى هرج ومرج، وكادت تفضي إلى «أزمة» إن عرف أولها فما كان يدري أحد إلى أين كان ينتهي أمرها.

نقول إن المسلمين وجدوا أنفسهم أمام «مشكلة» ؛ لأن الخلافة كانت إذاك أمرًا جديدًا عارضًا. فالقرآن الذي هو دستور المسلمين كافة، لم يتعرض لهذه المسألة بما يبدد كل حيرة فيها، ويهدي المسلمين إلى «حل حاسم» تفرض به المشكلة الحادثة. وكذلك الرسول، لم يثر قضية خلافته لا تغافلاً منه ؛ ولكن في ما نظن، عملاً بالاحترام الواجب لإرادة الأمة في تقرير مصيرها، وصونًا لحقها في إسناد رئاستها إلى من تراه الأصلح لسياستها، ونصرًا لمبدإ الحرية التي يقدسها الإسلام تقديسًا. فلو خشي الرسول على المسلمين اختلافًا، لكان أولى به أن يحسم مسألة خلافته في حياته محافظة على وحدة المؤمنين ؛ إذ وجوده عليه الصلاة والسلام، كان يقي الناس كل خلاف. وقد جابه المسلمون في حياته مشكلات عويصة في السياسة والحرب، فسواها الرسول بذكائه وحكمته وحسن تصرفه. نعم، هناك مسألة لا بد من تحقيق القول فيها، وهي مسألة تكليف الرسول أبا بكر بالصلاة وقتما اشتد مرضه : فعن أبي موسى الأشعري أنه قال : مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس. قالت عائشة إنه رقيق القلب إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس فقال : مري أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف.

فماذا نستنتج من هذا ؟ نستنتج أن النبي ﷺ حين عضل به المرض، فكر في أمر الصلاة، التي شأنها في دين الإسلام عظيم، فأناب عنه أبا بكر ليؤم بالمسلمين في صلواتهم. فهل يصح اعتبار إمامة أبي بكر شاملة للإمامة العامة ورئاسة الأمة الإسلامية بعد الرسول ؟ هذا ما لا نعتقده، ولا نجد ما يحملنا على التسليم به. فالصلاة شيء والرئاسة العامة شيء آخر. ولنا أن نتساءل : لماذا يكون الرسول قد رام إناطة أبي بكر بالإمامة العامة عن طريق إمامة الصلاة ؟ أليس أنه كان في استطاعة الرسول أن يقلده صراحة الرئاسة الكبرى، لو أنه رأى ذلك أوفق وأصلح ؟ ومع استطاعة الرسول كل ذلك دون أن يخشى اعتراضًا على هذا من أحد، فإنه لم يفعل قط، بل كل ما فكر فيه وهم به ساعة اشتداد مرضه، هو إمامة الصلاة ونعم ما فعل. ولا يستدل بهذا على أن الرسول غفل عن مسألة الرئاسة العامة سهوًا أو تهاونًا ؛ حاشا وكلا، وإنما نرجح أنه كان عليه السلام على يقين من أن الإمامة الإسلامية، كانت إذاك بما فيها من أقطاب الرأي وجهابذة السياسة وأئمة الهدى، أمة شاعرة بحقها، خبيرة بما يضرها وينفعها، أهلاً لأن تحكم نفسها بنفسها، قادرة على تدبير مصيرها. لذلك تركها وشأنها، تولي عليها في سياستها من تشاء وتراه أهلاً لرئاستها العامة وقيادتها العليا. فما أبعد عن الحقيقة أن يقال : إن إنابة أبي بكر في الصلاة بالمسلمين والصحابة الأجلّة خاصة، والمسلمون الأولون عامة لم يفهموا من تكليف الرسول أبا بكر بالصلاة لا استخلافًا له ولا ترشيحًا ! ولا أدل على هذا، من أنهم بعد وفاة الرسول، بادروا إلى الاجتماع في السقيفة أنصارًا ومهاجرين ؛ وذلك للتناظر والتشاور فيمن يقوم فيهم مقام الرئيس الأكبر بعد الرسول. وما أقدموا على هذا إلاّ يقينًا منهم بأن الرسول لم يستخلف أحدًا قط ولم يرشح أحدًا، وعملاً بما ورد صريحًا في دستور الإسلام وهو القرآن، من أن أمر المسلمين شورى بينهم. وقد أعطى المسلمون في اجتماع السقيفة لحرية الرأي وللشورى كامل حقهما، حتى تمحصت الوجهات النظرية، واقتنع أنصارها بإسناد زمام الأمة المسلمة إلى ذلك الرجل الفاضل، الذي شرفه الله بذكره في القرآن، وقال في حقه الرسول : إن أَمَنَّ الناس علي في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً في أمتي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوةُ الإسلام.

يعد من الرسول استخلافاً أو على الأقل ترشيحًا. ونتساءل مرة أخرى، عما يكون حدا الرسول على عدم الصراحة في هذا المجال، مع أنه كان لا يخشى في الله لومة لائم، ولا يتوقع من الصحابة والمسلمين إلاّ الرضا بما يقول ويفعل، والطاعة لما يشير به ويأمر ؟ وإنا لا نَجْرُؤُ فندعي أن الرسول إنما أراد فرض خلافة أبي بكر على المسلمين عن طريق إمامة الصلاة، أو نزعم أنه رام بهذه الوسيلة أن يشعر المسلمين بترشيح أبي بكر لخلافته من بعده. إن ذهبنا إلى شيء من هذا، عدّ منا مجرد احتمال ودعوى، وارتكبنا، عمدًا أو خطأً، على الحقيقة والتاريخ تحاملاً شنيعًا فظيعًا. وأن الله نَزَّهَ قبلنا رسوله عن مثل ذلك السلوك، كما أنه جعل أمر المسلمين شورى بينهم. وحاشا الرسول أن يخالف

الأوامر الإلهية الصريحة في مسألة الشورى قال تعالى : ﴿**لست عليهم بِمُصيطر**﴾. ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾. ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾.

انتقل الرسول إلى الحياة الأخرى، فأصبح أتباعه «فوضى» في مجال خلافته، ولم يكن لهم من «الأصول» الراشدة الصريحة، إلا هذا الأصل الأساس العظيم، وهو قوله عزّ وجلّ : ﴿**وأمرُهم شورى بينهم**﴾. وهو في الواقع، كاف لتوجيه المسلمين التوجيه الصالح في هذا الميدان، فليس لأحد منهم أن يدعي، لقرابة أو غيرها، الاستئثار بخلافة الرسول والاستبداد بأمر المسلمين ؛ وهو شورى بينهم بنص الدستور الذي هو «القرآن الكريم». وإذًا، فلْيجتمع المسلمون وليتناظروا في أمرهم، حتى يهتدوا إلى الحل الأقوم، في المسألة المطروحة على بساط البحث والمناقشة. وفعلاً، اجتمع المسلمون في سقيفة بني ساعدة، وتجادلوا وتحاوروا، وتناوشوا بالكلام كما يجري عادة في المجالس السياسية القديمة والحديثة جميعها ؛ وكل هذا دل منهم على كثرة الاهتمام بأمر الحكومة. ولأول مرة في التاريخ، مارس العرب هذه الحياة الجديدة ؛ حياة الشورى والنيابة السياسية. وقد بسط كل فريق وجهة نظره وأدلى بحججه. واقترح الأنصار أن تكون الخلافة إمارتين إحداهما للمهاجرين والأخرى لهم، ولكن الإسلام، وهو دين التوحيد والوحدة، يأبى أن يكون له رئيسان ؛ لأن من طبيعتهما الاختلاف عاجلاً أو آجلاً، وحقًّا ما رد به عمر حين قال : هيهات لا يجمع سيفان في غمد واحد. واقترح أبو بكر، باسم المهاجرين، ما هو أحكم رأيًا، وأوفق لمصلحة الجماعة، وهو أن يكون الأمير من المهاجرين والوزراء من الأنصار ؛ إذ لا بد للأمة من أن يكون لها رئيس واحد، ولا بد للرئيس من أعوان وهم الوزراء. فهذا هو الأسلوب الطَّبَعِيُّ لكل حكومة. ولكنْ، ليس هذا مما يرضاه الإسلام دين المساواة والأخوة بين المؤمنين : أما يعلن القرآن ﴿**إنما المؤمنون إخوة**﴾ و﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ ؟ فصغير المؤمنين عند الله كبير. فليس إذًا لفريق أن يحتجز الإمارة، ولا لفريق آخر أن يتقيد بالوزارة ؛ إذ كلتاهما، الإمارة والوزارة، لا تناط إلاّ بالكفء لها والأصلح لأداء حقوقها. فلكل مؤمن، سواء كان من الأنصار أو المهاجرين، الحق كل الحق، في أن يرشح نفسه للإمارة أو الوزارة إن كانت هذه بالترشيح. ولمجلس شورى المسلمين أن يفحص المسألة على ضوء الشروط المشروعة في ذلك، ثم يقرر في حرية وصراحة، إسناد أمر المسلمين إلى من يترجح لديه كفاءته وصلاحه. وبمجرد ما تعلن نتيجة الانتخاب، يجب أن يسقط كل نزاع، ويتنازل كل مخالف، ويقع التسليم من كل معارض احترامًا لإرادة الأمة في أغلبيتها، وحفظها لألفة الجماعة الإسلامية، وفي الحديث ما رآه المسلمون حسنًا فهو حسن، والتفافًا من حول الخليفة المسؤول عن مصالح الرعية. ولما استحكم الخلاف في الرأي بين الصحابة، وتعارضت الوجهات النظرية، خشي أبو بكر أن يؤدي الجدال إلى ما لا تحمد عقباه ؛ وذلك أن الجدال عنف بين عمر والحباب بن المنذر، الذي حض الأنصار على جعل الناس أمام الأمر الواقع، بالانتخاب للخليفة منهم،

وإجلاء الصحابة المنازعين، وقد أيد قوله بالتهديد والوعيد حين قال : إنه دان لهذا الأمر ما لم يكن يدين له بأسيافنا. أما والله إن شئتم لنعيدنها جذعة، والله لا يرد عليّ أحدٌ ما أقول إلاّ حطمت أنفه بالسيف. اقترح حصر البيعة في اثنين هما : عمر وأبو عبيد، ولكنهما أبيا هذا الترشيح وهذا التقديم بهما على نفسه، فبايعاه على أنه أحق بخلافة الرسول منهما ومن الناس أجمعين. وقد قطع أصحاب الشورى برأي عمر وأبي عبيدة وحكمتهما مرحلة عظيمة، في سبيل تسوية الخلاف، بل أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من النتيجة الحاسمة. وقد غضب الحباب بن المنذر، وهم باستلال سيفه لولا أن تداركه الحاضرون ؛ والذي حدا به إلى هذا، هو خشية الضيم لا من أبي بكر ولا ممن يجيء بعده. وعقب هذه «المناوشة» الكلامية وهذا «الحادث» البسيط، بايع الصحابة الحاضرة أبا بكر إلاّ سعد بن عبادة، سيد الأنصار وأول من أخذ البيعة من أصحابه. ثم بعد هذه البيعة الخاصة، أتى أبو بكر إلى المسجد ؛ حيث كان بعض الصحابة مجتمعين فبايعوه «البيعة العامة»، وفي هذا الاجتماع تكلم عمر بن الخطاب : إني قد قلت لكم بالأمس مقالة، ما كانت مما وجدتها في كتاب الله ولا كانت عهدًا عهده إليّ رسول الله، ولكني قد كنت أرى أن رسول الله سيدبر أمرنا ويبقى آخرنا، وأن الله قد أبقى فيكم كتابه الذي به هدي رسوله، فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه الله.... (محمد هيكل ص 483) وأما علي، فقد أصر على رأيه في أنه أحق بخلافة الرسول ؛ حتى إنه أخذ يطوف بفاطمة على الأنصار يسألهم النصرة، ولكنهم أبوا ذلك لما في ذمتهم من البيعة لأبي بكر. وأخيرًا لم ير علي بن أبي طالب مناصًا من الإذعان والتسليم لإرادة الأمة، وحقها في تولية من شاءت منصب الرياسة الكبرى والزعامة العليا فيها.

ثم عهد أبو بكر، قبل وفاته، بأمر الحكومة إلى عمر بن الخطاب، وهذا هو الاستخلاف. فلماذا لم يقتف أبو بكر سنة رسول الله ؛ بأن يترك المسلمين أحرارًا في اختيار من يخلفه عملاً بمبدإ الشورى ؟ السبب هو أن أبا بكر لم ينس ما حدث في مجلس الشورى، بعد وفاة الرسول من الاضطراب والهياج، فأراد أن يوفر على المسلمين الوقوع في مثل ذلك أو في أسوأ منه ؛ وهو الفتنة وتحكيم السيف بينهم. ولا يصح اعتبار عهد أبي بكر بالخلافة إلى عمر بن الخطاب من قبيل التوريث، بل تمشى أبو بكر مع مبدإ الشورى واحترام إرادة الأمة وصيانة حقها في تقرير مصيرها، والحوادث التاريخية، أصدق برهان على ذلك ؛ فأبو بكر لما أحس بدنو أجله، استحضر الناس، وبعد أن عرَّفهمْ مرضَه وتوقُّعَهُ مفارقةَ هذا العالم، قال لهم : قد أطلق الله أيمانكم من بيعتي، وحل عنكم عقدتي، ورد عليكم أمركم فأمروا عليكم من أحببتم، فإنكم إن أمرتم في حياة مني، كان أجدر أن لا تختلفوا بعدي.

ومعنى هذا، أن الخليفة لجأ إلى الأمة في أمر اختيار من يخلفه عليها، وألقى بين يدها مقادة أمورها، وأرجع إليها ما عهدت به إليه من السلطة، لتكون حرة في استعمالها كما تشاء، وإسنادها إلى من تريد دون ضغط عليها ولا إكراه. وفعلاً، تشاور الناس في أمرهم فلم «تستقم لهم»، فعادوا إلى أبي بكر وقالوا : رأينا يا خليفة رسول الله رأيك. قال : «فلعلكم تختلفون ؟» قالوا : لا، قال : فعليكم عهد الله على الرضا ؟ قالوا : نعم. قال : فامهلوني حتى أنظر لله ولدينه ولعباده. فاجتهد أبو بكر واستطلع الآراء، ثم قرّ رأيه على عمر بن الخطاب، الذي عرف دهاءه وحكمته وتقواه، وجرّبه في ميدان القضاء والحكومة. وقد أعلن هذا للأمة تبريرًا لاختياره بالنيابة عنها، وبتفويض صريح منها فقال : «إن هذا الأمر الذي هو أملك بنا، لا يصلح آخره إلا بما صلح أوله، ولا يتحمله إلاّ أفضلكم مقدرة. وأملككم لنفسه، أشدكم في حال الشدة، وأسلسكم في حال اللين، وأعلمكم برأي ذوي الرأي، لا يتشاغل بما لا يعنيه، ولا يحزن لما ينزل به، ولا يستحيي من التعلم، ولا يتحير عند البديهة، قوي على الأمور، لا يخور لشيء منها حده بعدوان، ولا تقصير يرصد لما هو آت عتاده من الحذر والطاعة، وهو عمر بن الخطاب. وقال أيضًا : «اللهم إني لم أرد بذلك إلاّ صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة، واجتهدت لهم رأيي فوليت عليهم خيرهم وأحرصهم على ما أرشدهم». فهذه التصريحات غنية عن كل شرح وتعليق، وهي أعظم حجة على من يدعي أن استخلاف أبي بكر كان توريثًا وإيثارًا لعمر بالخلافة. والحقيقة أن انتخاب عمر كان شوريًّا محضًا ؛ لأن الأمة هي التي فزعت إلى أبي بكر في ولايتها، بعد أن أطلقها من ميثاق بيعتها له، وحل عنها عقدته، ورد عليها الأمر لتكون حرة التصرف، وتصبح بيدها الخيرة التامة المطلقة.

أما عمر، فقد طلب منه الناس أن يستخلف، وألحوا عليه في ذلك إلحاحًا، فأجابهم مرة : إن الله عزّ وجل لم يكن ليضيع دينه وخلافته التي بعث بها النبي ﷺ. فإن تعجل في أمر فإن الشورى بين هؤلاء الستة ؛ الذين مات نبي الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فمن بايعتم منهم فاسمعوا له وأطيعوا. فعمر لم يرد أن يجحف بحق الأمة وحريتها، بل أبى إلا أن يترك الأمر شورى بينها. وبدل أن يفرض عليها شخصًا، ولو بطلب منها، فضل أن يشير عليها بستة أفراد، رآهم كلهم أهلاً للخلافة، ثم هي بعدُ حرة في اختيار من تشاء منهم. وقد توقع عمر أن يطعن أناس في هذا التضييق لدائرة المرشحين، وحصر عددهم في ستة، ولكنه إنما راعى مصلحة الإسلام والمسلمين، وهو أن تكون الخلافة من هؤلاء. على أن عمر لم يلزم الأمة بذلك إلزامًا، وإنما كان ذلك منه على سبيل النصيحة والإشارة فحسب. ومرة أجاب طلاب الاستخلاف بقوله : أي ذلك أفعل فقد فعله من هو خير مني : إن أدع إلى الناس أمرهم فقد تركه نبي الله ﷺ، وإن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني (يعني أبا بكر). ولما كثر إلحاح الناس عليه في الاستخلاف قائلين : أوص يا أمير المؤمنين، استخلف. أجاب : ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط

الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ. وبهذا أكد ما أداه إليه اجتهاده، فيمن هم أهل للاضطلاع بأعباء الخلافة. وكلَّ ما هم عمر أكثر من سواه، أن يعجل المسلمون بالانتخاب بعد وفاته، ليكون لهم أمير يعصم الله به وحدتهم ويؤيد به جماعتهم. وقد عهد إلى ابنه بالإشراف على ذلك، حتى يتم ضمن الأجل المضروب. ثم ترك للخليفة بعده وصية ينصح له فيها بما رآه خيرًا للأمة جمعاء، ويحضه على الاهتمام بالأعراب ؛ بصفتهم أصل العرب ومادة الإسلام. وأهم ما عمله عمر، إقصاء أسرته عن الحكم، لئلا يفهم الناس أن منصب الخلافة إرث يتوارثه الأبناء عن الآباء، بل هو حق مشترك بين المسلمين كافة، ولا يعطاه إلا من هو أحق به، ولا يكون هذا إلا باختيار أهل العقد والحل من المسلمين. ولما سئل عمر عن سبب إبعاد ابنه عبدالله أجاب : حسبُ آل الخطاب، تحمل رجل منهم الخلافة ليس له من الأمر شيء. «وقد تشاور الستة الذين أشار بهم عمر، فتنازل بعضهم إلى بعض ؛ حتى إن مرّ إلى عبد الرحمان بن عوف، فاستطلع آراء المسلمين، فألفاها مائلة إلى كل من عثمان وعلي، فبايع عثمان ؛ لأنه تكفل بسلوك منهج الخليفتين قبله فالشورى كانت أولاً بين الستة، ثم شملت سائر الصحابة، وذوي الرأي من المسلمين على يد ابن عوف. ولما أيقن أنهما لا يتفاضلان في نظر جمهور الناس، انتخب أحدهما وهو عثمان، فخلافته شورية محضة، والترشيح لا ينافي الشورى قط، بل هو نظام مسلم به في الدساتير الحديثة، وهو يسهل على الناخبين القيام بمَهَمتهم.

وقد تقلد كذلك علي بن أبي طالب الخلافة عن طريق الانتخاب من أكثرية المسلمين، وليس الإجماع شرطًا في صحة كل انتخاب، وهو أمر يكاد يكون من قبيل المستحيل. أما انتقاد بيعة علي ؛ بكونها إنما صدرت من أهل المدينة المنورة دون غيرها من البلدان فأمر مردود ؛ إذ إن المدينة كانت إذاك العاصمة، وكان لها، بصفتها مدينة الرسول، النفوذ المعنوي، والسيطرة السياسية على سائر الحواضر الأخرى. وقد كانت العاصمة دائمًا في كل مكان وزمان متبوعة ومقدمة، باعتبار أنها قاعدة الدولة وزعيمة الحواضر.

فنرى مما سار عليه سير تعيين الخلفاء الراشدين، أن منصب الخلافة انتخابي صرف، وأن المسلمين، بقطع النظر عما جرى من الترشيح الحائز عقلاً ودستوريًّا، قد تصرفوا في أمر حكومتهم بمقتضى القاعدة القرآنية ؛ التي تحتم أن يكون أمر المسلمين شورى بينهم. فلا يجوز شرعًا - والتاريخ أمامنا دليل مقنع - أن تفرض على المسلمين الإمارة بالتوريث الصريح أو المستتر، ولا يصح أن يبث في توسيدها إلا مجلس شورى الأمة ؛ على أساس الكتاب والسنّة، اللذَيْن هما الشريعة والدستور لملة الإسلام.

إن العرض التاريخي الذي أوردناه آنفًا، يوضح لنا الأساليب التي نهجها المسلمون الأولون في إنشاء حكومتهم، والتجارب التي أقدم عليها الخلفاء الراشدون في تنظيم الجماعة الإسلامية الناشئة وأحكام أوضاعها، وكل تلك الأساليب والتجارب أملتها الظروف،

فلم يبق أيّ لَبس ولا إشكال في طبيعة تلك الحكومة الانتخابية، المستمدة من الشورى المقيدة بالكتاب والسنة.

هذا هو الأصل من «أصول الحكم في الإسلام».

وهنا يجدر بنا أن نقف قليلاً، لنرى كيف انقلبت الخلافة ملكًا على يد معاوية.

الأمة مصدر السلطة :

بعد هذا، نعود إلى بيان أصول الحكم في الإسلام، فنتحدث عن الأصل الثاني منها ؛ وهو أن الأمة هي مصدر السلطة الحاكمة. وفي العرض التاريخي الذي أسلفناه، تتجلى هذه الحقيقة ساطعة ناصعة. فالرسول لما كف عن تعيين من يخلفه في رئاسة الأمة، بل وعن مجرد الوصية في هذا المجال، إنما دل على أن يعتبر المسلمين أحق بالنظر في أمر دنياهم، وما كان عليهم مسيطرًا حتى يستبد بتقرير مصيرهم دونهم ؛ فقد ترك المسألة «فوضى»، لكي تتصرف الأمة في سياستها تصرفًا حرًّا مطلقًا، كأمة رشيدة قادرة على حكم نفسها بنفسها، لا تحتاج في هذا لا إلى وصاية ولا إلى ضغط على إرادتها وسيادتها. وقد أدرك المسلمون كل ما في عدم الاستخلاف من المغزى السياسي البعيد، والرمز الحكمي الأصيل، ثم برهنوا على أهليتهم للرشد السياسي، وكفاءتهم لتدبير أمرهم بنفسهم حين أعطوا الشورى كامل حقها، وساروا فيها سيرًا موفقًا محكمًا. وفي مجلس الشورى، تجسمت سلطة الأمة ؛ وتجسمت أكثر من هذا مثلاً، لما جمع أبو بكر الناس ليعفيهم من بيعته، ويرد إليهم ما قلدوه من سلطة وحكم، ويفوض إليهم الأمر تفويضًا مطلقًا. ورأينا كذلك أن الأمة مصدر السلطان، لما امتنع عمر بن الخطاب من الاستخلاف، مكتفيا بالإشارة على أهل الشورى بمن رآهم أجدر بالخلافة من بين المسلمين، ولما أبى أن يدخل ابنه عبدالله في عداد المرشحين للإمارة ؛ فحيث إن السلطة مستمدة من الأمة، فللأمة وحدها حق انتخاب الخليفة حرة من كل قيد، وآمنة على إرادتها من كل قهر، وعلى سيادتها من كل عدوان. فلو لم تكن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطة، لما خاطب القرآن الرسول بقوله : ﴿**لست عليهم بمصيطر**﴾، ولما جعل الله أمر المسلمين بيدهم، ولما كانت خلافة الرسول في عهد الخلفاء الراشدين بانتخاب أهل الشورى من المؤمنين. فالانتخاب هو المظهر الذي تظهر به سلطة الأمة، وهو أفصح ترجمان عن إرادتها، وأقوى عماد تقوم عليه سيادتها.

السلطة مقيدة برعاية مصالح الأمة :

هل البيعة تقتضي التفويض المطلق لمن أخذها ؛ حيث لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ؟ إن فهم البيعة بهذه الصفة، هدم صريح لما أوجبه الله على الخليفة من

حقوق المؤمنين ؛ التي أهمها أنهم هم مصدر كل حكم وسلطة. فالبيعة إنما هي ميثاق بين الأمة ورئيسها، وهذا الميثاق نفسه، قائم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، والأمير بمقتضى ذلك الميثاق، مقيد في منصبه، وتصرفاته جميعها، برعاية مصالح الأمة في دينها أو سياستها، تبعًا لما فرضه الله تعالى في الكتاب، وهدى إليه الرسول بسنته الهادية . وإلى هذا أشار عليّ بن أبي طالب، لما تحدث في اجتماع السقيفة عن أحق الناس بالخلافة، وهو «القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله العارف بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنها الأمور السيئة، القاسم بينها بالسوية». وإلى ذلك أيضًا أشار أبو بكر في خطبته حين قال : «فأطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم - إعلموا أيها الناس أني لم أجعل لهذا المكان أن أكون خيركم... وما أنا إلا كأحدكم، فإذا رأيتموني قد استقمت فاتبعوني، وإذا زغت فقوِّموني». وقد أفصح عن ذلك عمر بن الخطاب إذ قال : «إنه من ولي أمر المسلمين فهو عبد المسلمين، يجب عليه لهم مثل ما يجب على العبد لسيده من النصيحة وأداء الأمانة». ولنذكر أيضًا ما قاله عثمان : «إن أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفي ما عليهم فتعطوهم ما لهم وتأخذوا بما عليهم» ؛ وهذا عامل عمر عمير بن سعد ألم يعلن على منبر حمص : «لا يزال الإسلام منيعًا ما اشتد السلطان، وليس شدة السلطان قتلا بالسيف ولا ضربًا بالسوط ولكن قضاء بالحق وأخذًا بالعدل».

فهل بعد هذا، يحق لأحد أن ينكر أن البيعة، إنما هي عهد يلزم به كل من الحاكم والمحكوم، وأن الملك إنما هو واحد من المسلمين، إلا أن منصبه جعله أكثرهم حملاً ومسؤولية ؟ وهل لأحد أن يماري في أن الأمير بتوليته أمر المسلمين إنما يصبح «خادمهم الأكبر» يجب عليه لهم النصيحة والأمانة في حراسة شريعتهم، ومباشرة سياستهم على أساس القضاء بالحق والأخذ بالعدل ؟ إن أقررنا هذه الحقيقة - ولا مناص لنا من الإذعان لها - أفصحنا عن الأصل الثالث من أصول الحكم في الإسلام.

الحكم شورى في الإسلام :

ونتحدث الآن عن الأصل الرابع، وهو أن نظام الحكم الإسلامي يقوم على الشورى والقرآن صريح في هذا الموضوع حيث يقول : ﴿**وشاوِرْهم في الأمر**﴾، ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾. وقد تكلمنا قبل عن الحوادث المتعلقة بانتخاب الخلفاء الراشدين، وبيّنا بجلاء ودقة المظاهر جميعها، التي اكتستها الشورى في مجالس المسلمين في الصدر الأول. فالتاريخ إذًا، شاهد ناطق أن المسلمين الأولين وخلفاءهم المهتدين، قد طبقوا الشورى تطبيقًا أمينًا صادقًا في الظروف جميعها، التي عنَّت لهم في حياتهم السياسية العامة.

وتنص كتب الفقه على ما يلزم صاحب الإمارة من الأحكام، التي منها مشاورة ذوي الرأي في ما أعضل، والرجوع إلى أهل الحزم في ما أشكل لِيُؤْمَنَ الخطأُ ويسلم من الزلل فيكون من الظفر أقرب، قال الله تعالى لنَبيّه : ﴿**وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله**﴾. واختلف أهل التأويل في أمره لنبيه ﷺ بالمشاورة، مع ما أمدَّه به من التوفيق وأعانه من التأييد. فمنهم من يقول : إنه أمره بمشاورتهم في الحرب ليستقر له الرأي الصحيح فيه فيعمل عليه. وقد قيل : ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم. ومنهم من يذهب إلى أنه أمره بمشاورتهم تأليفًا لهم وتطييبًا لنفوسهم ؛ أو لما علم فيها من الفضل وعاد بها من النفع. ويقول آخرون : إنه أمره بالمشاورة ليستن به المسلمون يتبعه فيها المؤمنون وإن كان عن مشورتهم غنيًّا (الماوردي ص 36).

ونكون أقرب إلى الحقيقة، إن قلنا إن الله أوجب الشورى على رسوله، توخيًا لهذه المقاصد النبيلة جميعها، التي اختلف فيها المؤمنون. وإذا وجبت «الشورى على الرسول لذوي الرأي من المؤمنين، مع أنه كان عليه السلام مؤيدًا بالوحي، ومسدَّدًا بتوفيق الله فبالأحرى أنها تجب على الأمراء وهم ليسوا بأنبياء وإنما هم من جمهور الناس».

وليس للأمير أن لا يستشير إلا متى أراد وفي المسائل التي يشاء، وبعبارة أصح، ليس له أن يقصر المشاورة على أشياء دون أخرى، ولا أن يشاور لدى التنفيذ أو بعد الإجراء، وذلك ليجعل أهل الشورى أمام الأمر الواقع أن يطلعهم من أجل المبدإ وكفى. «فالإبرام لا يكون إلا بعد التشاور» هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فلا رأي لمن لا يطاع. وعلى كل حال، فالشورى واجبة بنص القرآن الذي يقول : ﴿**وأمرُهم شورى بينهم**﴾. وإنما المقصود إلى وجوبها، أن تستعمل الأمة، وهي مصدر السلطة، حقها في التعاون على تدبير شؤونها وفي مراقبة سير السياسة. (المستشرق توماس أرنولد في كتاب الخلافة). ومن شأن تضافر الأمير والرعية، أن يصدف عن كل حيف وجور، ويجري الأمور على وجوهها الصحيحة الصالحة. ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**﴾. ومن المستحيل أن تتواطأ الأمة والأمير على الغيّ والضلال، ولا شيء يضمن التناصف بينهما ؛ كنظام الشورى الذي هو التدبير رشد وفي السياسة حكمة وفي الحياة صلاح.

الإسلام والدولة ؛ ص. 171-176

النص رقم 6 :

حقوق الراعي والرعية

ولقد أُثرت عن علي بن أبي طالب من الخطب والمكاتيب، في الإدارة والسياسة، ما يعد مادة غزيرة لبحث مسألة خطيرة ؛ كعلاقة الدولة بالأمة، أو الراعي بالرعية، وما يكفي لتحرير دستور سياسي عام، يفاخر أرقى الدساتير في عصر الرقي والمدنية. ولعل السِّرَّ في إكثار علي من التحدث عن علائق الراعي بالرعية، هو ما طرأ على الأفكار في عصره من الاضطراب، وعلى النفوس من الفساد وقد لقي من رعيته الأمرين ؛ فكان هذا كله باعثًا له على الإكثار من الوعظ والإرشاد، وإجهاد النفس في تبصير الناس في أمر حقوقهم وواجباتهم، حتى يستقيموا وتستنير أمامهم الطريق. سأل رجل عليًّا : مَا بال المسلمين اختلفوا عليك ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر ؟ فقال لأن أبا بكر وعمر كانا واليين على مثلي، وأنا اليوم وال على مثلك. ونحن لا نتعرض هنا إلا لنصوص صريحة في موضوع الراعي والرعية. فقد خطب الإمام علي يومًا فقال : «أيها الناس إن لي عليكم حقًّا ولكم علي حق. فإن حقكم علي بالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كي ما تعلموا. وأما حقي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم والطاعة حين آمركم».

وقد تناول علي ما تقدم بالتفصيل في خطبةٍ خَطَبَها بِصِفِّينَ. قال : قد جعل الله لي عليكم حقًّا بولاية أمركم، ولكم علي من الحق مثل الذي لي عليكم... فالحق أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف، لا يجري لأحد إلاّ جرى عليه ولا يجري عليه إلا جرى له... أعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي. فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل فجعلها نظامًا لألفتهم وعزًّا لدينهم. فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية. فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه وأدى الوالي إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان وطمع في بقاء الدولة ويئست مطامع الأعداء. وإذا غلبت الرعية واليها وأجحف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتركت محاج السنن ؛ فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس فلا يستوحش لعظيم حق عطل ولا لعظيم باطل فعل. فهنالك تذل الأبرار وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله عند العباد. فعليكم بالتناصح في ذلك وحسن التعاون عليه، فليس أحد، وإن اشتد على رضاء

الله حرصه وطال في العمل اجتهاده، بِبَالغٍ حقيقة ما الله أهله من الطاعة. ولكن من واجب حقوق الله على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس امرؤ، وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته بفوق أن يعاون على ما حمله الله من حقه. ولا امرؤ وإن صغرته النفوس واقتحمته العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه.

فأجابه بعض أصحابه بالثناء عليه، فرد عليه علي بقوله : «إن من أسخف حالات الولاة عند صالح الناس أن يظن بهم حب الفخر ويوضع أمرهم على الكبر. وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أني أحب الإطراء واستماع الثناء... فلا تثنوا علي بجميل ثناء لإخراجي نفسي إلى الله وإليكم من التقية، في حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لا بدّ من إفْضائها. فلا تكلموني بما تكلَّم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالا في حق نيل لي ولا التماس إعظام نفسي. فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان الفعل بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحق ومشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى». يرى المتأمل في كلام الإمام علي أنه كلام عامر بالعموميات ؛ حيث لا يصح أن يعتبر «صَكَّ حقوق»، شبيهاً بما ألفه الناس في العصور الحديثة. ولكن ليس بمعقول أن نتطلب من عصر الإمام علي ما لم يظهر إلا في الأزمنة المتأخرة ؛ وذلك بعد ما أدركت الأمم من التطور والرقي، ما جعلها تشعر بحقها، وتقدر على المطالبة به ولو عن طريق العنف والثورة.

فكلام الإمام علي، بالرغم من عموميته، مهم جدًّا في بابه ؛ ذلك أنه يعلن هذه الحقيقة الخطيرة ويقرر هذا المبدأ الأساس، وهو أن للوالي على رعيته حقًّا، وأن للرعية على واليها كذلك حقا، وهذا وحده كاف لتقويض دعامة الاستبداد، وتحطيم عماد الحكم الفردي ؛ وهو أن الحق كله للحاكم المسيطر، وأن ليس للرعية إلا واجب احترام هذا الحق، والاستسلام الدائم المطلق لإرادة ذلك الحاكم المسيطر، والتقيد بمشيئته في الدق والجل من الأمور. فالسلطة الحاكمة في الإسلام، ليس لها على الأمة من الحق، إلا بقدر ما عليها للأمة من الحق. فالحاكم والمحكوم في الحق متكافئان، ولا يمكن للأول أن يتمتع بالحق من حيث يحرم منه الثاني.

ثم أوضح الإمام علي حق كل منهما : فأما حق الرعية على الوالي فالنصيحة، وهذا أيضاً أمر مهم ؛ إذ النصيحة تنافي أن تقوم الولاية على غش الأمة، وتحتم على الوالي

أن يلزم دائما ما يصلح الناس وينتهي دائماً عما يفسدهم. وهذا هو عين الاستقامة والإخلاص والوفاء. ومما يحق للرعية على الوالي، توفير فيئها عليها ؛ وهذا يقتضي صيانة ما يجبى من الخراج في بيت المال، حتى يصرف في وجوه الصالح العام من غير نقص ولا إجحاف ولا تبذير. ومن حق الأمة على واليها، أن يضطلع فيها بمَهَمة التعليم، حتى لا يبقى بينها جهال، وتصبح أمة عالمة حية عزيزة.

وأما حق الوالي على الرعية، فالوفاء والنصيحة والإجابة والطاعة، وهذا كل ما يمكن لحاكم أن يتطلبه من محكوم، ولكن هذا كله مقيد بأداء ما للرعية على الوالي من الحق إذ باحترام هذا الحق، وإجرائه على أكمل صورته، يستحق الوالي من رعيته أن تعامله بوفاء، وتظهر له النصيحة في المشهد والمغيب، وتكون له سميعة ومطيعة في المنشط والمكره.

فالحاكم والمحكوم في الحق سيان، لأن الحق لا يجري لأحد إلا جرى عليه، ولا يجري عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجرى عليه، لكان ذلك خالصًا لله سبحانه دونه خلقه.

الإسلام والدولة ؛ ص. 154-157

النص رقم 7 :

رسالة مفتوحة[1]

بسم الله

صاحب السعادة الوزير الصدر لحكومة المخزن الشريف.

السلام عليكم ورحمة الله.

وبعد، فاسمحوا لي - سعادتكم - بأن أوجه إليكم هذه الرسالة المفتوحة، لأتحدث لكم فيها، بما يقتضيه الصالح العام ويناسب المقام، عن قضايا سياسية، هي في نظرنا ذات بال، ومن الأهمية بمكان.

ولكن قبل الشروع في الحديث، أرى - إن سمحتم - أن أمهد للقول بتحديد إطاره، وتوضيح وجهته، وبهذا يحسن فهمه، ويدرك قصده، فلست أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله.

سعادة الوزير المحترم :

إنكم تتبوأون في الدولة المغربية الإسلامية منصبا، لا يرفعكم عن أن تسمعوا القول فتتبعوا أحسنه، ولستم تذهلون عن حقيقة الإسلام الذي أتى - منذ أربعة عشر قرنا تقريبا - بما يضمن الحكم الصالح في الأمة، هذا الحكم الصالح الذي اهتمت به الفلسفة السياسية الحديثة، وشرعت له من المبادئ والمناهج، والقواعد والأحكام ما أصبح - في العصر الحاضر - قوام الدساتير السياسية في الدول الديمقراطية الراقية، ولكن هذه الدساتير، لم تستطع في الماضي، ولا تستطيع في الحاضر أن تضمن للشعوب المحكومة بها ما ضمنه الإسلام للأمة العربية - مثلا - في عهد الرسول الأعظم ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، من حكم صالح قد تحققت به - في موطن الدعوة المحمدية، وفي عهد دولتها الأولى - تلك الحكومة المثالية التي تخيلها قدماء الفلاسفة، والتي دعوها «بالمدينة الفاضلة».

وغني عن البيان، أن سياسة الإسلام، قامت على مبادئ الإخاء ﴿**إنما المومنون إخوة**﴾، والمساواة ﴿**وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾،

(1) الرأي العام جمادى الأخيرة 1371 موافق، فبراير 1951، 125 السنة الخامسة، العدد 233.

والعدالة ﴿**وإذا حكمتم بين النـاس أن تحكمـوا بالعدل**﴾، والحرية ﴿**وأمرهم شـورى بينهم**﴾، و﴿**لست عليهم بمصيطر**﴾، فهذا قليل من كثير، ورد صريحا ومؤكدا في كتاب الله وسنة رسوله. وبسياسة القرآن الكريم، والسنة الطاهرة، تهذبت نفوس المسلمين الأولين، فلم تبق تلك السياسة مجرد مذهب وفلسفة، بل أصبحت إذ ذاك، بفضل تهذيب النفوس المسلمة واستقامتها، نظاما متبعا ؛ هو إلى الآن أحسن ما عرف في تاريخ الإنسانية، من حكم صالح أساسه العدل، وقوته الحرية. ومن خير أمثلة الحكم الصالح في تاريخ الإسلام : الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ورعيته من المسلمين، الذين تهذبوا بتعاليم الإسلام في الدين والسياسة معا. فكل منا يذكر كيف تمت خلافة عمر بن الخطاب ؛ يوم تولى أمر الأمة المسلمة، فقد قام في رعيته خطيبا، يذكرها بحقيقة الولاية العامة، ويعرفها مَا له وعليه، قال : أيها المسلمون، لقد وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني..

نعم، إن عمر قد ولي أمر المسلمين، لا لأنه أحسن المسلمين، ولكن لأنه من أحقهم بالولاية فيهم، وبعد ما آلت إليه، أصبح صاحبها دون منازع، فكان - بسببها - أكثر المسلمين عِبْءًا، وأعظمهم مسؤولية أمام الله والرعية، وبما أن الحكم عبءٌ كبير، والسياسة مسؤولية خطيرة، فقد ناشد الرعية عونها إن أحسن التصرف، وطالبها بمراقبته ومحاسبته، وتقويمه إن ساءت سياسته.

وإذا خاطب عمر رعيته بهذا الخطاب الصادق، فقد كان يعلم أن رعيته لم يكن يصلح لها غيره، ولم يكن فيها من لا يصدقه الجواب، فقد نهض رجل ويده على مقبض سيفه فردّ على عمر بقوله : والله - يا عمر - لو رأينا فيك اعواجاجا لقومناه بسيوفنا، وإذ سمع عمر هذا القول، كان يوقن أن المتكلم لم يعبر عن رأيه الخاص، بل نطق باسم الرعية التي وجه عمر إليها الخطاب، كما كان يوقن أن كل اعوجاج في حكمه وسياسته، لن يقومه سيف واحد، هو سيف الرجل المتكلم، بل ستتعاون سيوف الرعية بأجمعها على تقويمه، حتى يصلح الحكم وتستقيم السياسة.

وما كان لعمر بن الخطاب ليخاف ولا ليغضب، بل عد قول الرجل المسلم من رعيته أحسن جواب، على ما ورد في خطاب الولاية، وأظهر لسماعه كامل الرضا والارتياح والاطمئنان حيث قال : **الحمد لله الذي أوجد في رعية عمر من يقوم اعوجاجه بالسيف... إنه لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا، ولا خير فينا إذا لم نسمعها منكم.**

فأقل ما في هذا القول، أنه يظهر سر العظمة الحقيقية، التي هي عظمة عمر كحاكم سياسي ؛ فهو حينما سمع واحدا من رعيته يرد قوله بذلك الجواب، لم يكن منه إلا أن انشرح صدره، وطابت نفسه، ورأى أن يحمد الله تعالى على ما أعطاه من ولاية في رعية حية شاعرة، تعرف ما لها وعليها، كما يعرف راعيها ما له وعليه. وخلاصة القول : إن عمر

إنما حمد الله على أن لم يجعل رعيته من عبيد أو أشباه عبيد، بل جعلها رعية أحرار يصدقون القول، ويخلصون الفعل، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم أبدا.

هؤلاء هم المسلمون حقا، بمن فيهم الراعي والرعية ؛ فذاك مسؤول، وهذه سائلة، ومن حق الله وحده - دون غيره من الخلق - أنه لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون.

سعادة الوزير المحترم.

اسمحوا لي - بعد هذه التقدمة التي قلت كلماتها، وكثرت معانيها - بأن أدخل إلى صلب الموضوع، فأفتح حديثي المتسلسل معكم، بكلمة صريحة حول «بيان حقيقة» الذي نشرته الصدارة العظمى أخيرا، حول ما يسمى «مجلسَ الوزراء والمديرين».

فقد نشرت جريدة «الرأي العام»، في عدد الأسبوع الماضي، بلاغ الصدارة العظمى الذي فضح ما ورد من الإفك والافتراء والباطل، في ما نشرته الصحف الفرنسية عن اجتماع ذلك المجلس.

ولكن «الرأي العام»، لم يقتصر على شرح بلاغ الصدارة العظمى، وتحليل ألفاظه وتأييد أفكاره، بل خصصت افتتاحيتها للحديث عما يسمى - في سياسة المغرب الأسير داخل الستار الحديدي المضروب عليه من كل جانب - مجلسَ الوزراء والمديرين، وقد تجمعت معاني تلك الافتتاحية في عنوانها هذا : «**مجلس الوزراء والمديرين جزء من برنامج المُؤامرة على السيادة المغربية**».

ومما عقبت به «الرأي العام» على نص بلاغ الصدارة العظمى قولها، والقراء يذكرون أننا أبدينا رأينا في هذا المكان، في اجتماع مجلس الوزراء والمديرين، ونريد أن نوضح اليوم من جديد، أن إنشاء هذا المجلس، يتنافى مع الوضعية القانونية للمغرب ؛ الذي لا يزال محتفظًا بسيادته، والذي تعد حكومته مصدر التشريع وحدها، كما أن «الرأي العام»، لم تكتم أن الظهير المؤرخ في 21 يونيو 1947 (2 شعبان 1366)، إنما كان الخطوة الأولى (في عهد الجينرال جوان)، في سبيل السيادة المزدوجة، على غرار الخطوات الأخرى، التي سبقت أن قامت بها فرنسا في تونس الشقيقة.

أما بلاغ الصدارة، الذي رد بكيفية صريحة على ما عبر عنه «بتأكيدات الصحف»، وما تبين من إيضاحات الافتتاحية السابقة، أنه «بلاغ إدارة الحماية»، فقد أشارت «الرأي العام»، إلى ما ورد فيه من تقصير فقالت : «وكنا نرجو أن نسمع بالصراحة والوضوح نفسيهما، رد الصدارة خاصا بأمر المصادقة المزدوجة وأمر المقررات» التي ذهب بلاغ الإدارة الفرنسية إلى أنها من اختصاص جلالة الملك والمقيم العام معا.

ثم قالت «الرأي العام» قولها الفصل، في مجلس الوزراء المغاربة والمديرين الفرنسيين، فأعلنت أن تأسيسه، إنما كان بدعة جديدة دشنها عهد الجنرال جوان، وأن مواصلة انعقاده، إنما هو تطبيق للسياسة الرامية إلى تجزئة السيادة المغربية، التي يعد المجلس المذكور مؤامرة على وحدتها وحقوقها واختصاصاتها الأساس.

وكل ما كتبته «الرأي العام» في موضوع تلك البدعة السياسية، المسماة «مجلسَ الوزراء والمديرين»، إنما المقصود إليه، فضح سياسة السيادة المزدوجة، التي يحلم الاستعمار الفرنسي بتحقيقها في المغرب - بعد تونس - وذلك باسم الاحتلال والاستعباد، وهما ما يعبر عنهما الفرنسيون «بالحضور الفرنسي»، أو «بسياسة المشاركة»، أو بما شاء لهم هواهم من العبارات ؛ التي تتوارى من خلفها مطامع الاستعمار وأساليبه المعروفة.

سعادة الوزير المحترم.

لقد تعودنا في هذه الجريدة، ألاَّ نقول بعض القول، وألاَّ نتحدث نصف حديث، وألاَّ نعبر عن حقيقة دون أخرى، بل كان ولا يزال دأبنا - ورائدنا الصالح العام دون سواء - هو الجهر بالحق، والتعبير عن الرأي بما عهد فينا من إخلاص وصدق وصراحة، وكل هذا يقضي علينا بألاَّ نكون مجرد شارحين لبيان حقيقة الصدارة العظمى، حول مجلس الوزراء والمديرين، ولا مجرد محبذين ومؤيدين، بل الواجب يحتم علينا أن نقول للمحسن : أحسنت، وللمقصر : قصرت، وللمسيء : أسأت، وقد قامت «الرأي العام» في الأسبوع الماضي بهذه المهمة، فأدت واجبها الصِّحافي والوطني، ونرى لأهمية المسألة وخطورتها، أن نعيد الكرة بما يزيد الباطل دحضا، والحق نصرا.

لقد اجتمع مجلسُ الوزراء المغاربة والمديرون الفرنسيون، فما كان من «تأكيدات الصحف» - حسب تعبير بيان حقيقة الصدارة العظمى - وبلاغ إدارة الأخبار التابعة للإقامة العامة - حسب اعتراف «لافيجي ماروكان» - إلا أن زعمت أن انعقاد ذلك المجلس، إنما تم برئاسة كل من الصدر الأعظم والكاتب العام للحماية.

ثم جاء بيان حقيقة الصدارة، ففند مزاعم «الصُّحف»، أو «بلاغ» إدارة الأخبار المقيمة، ونفى نفيا باتا، اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس المذكور إلى جانب الصدر الأعظم.

فأنعم به من بيان حقيقة، وأكرم به من نفي للرئاسة المزدوجة !

ولكن اسمحوا لي - سعادتكم - أن أسأل : هل عدم اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس إلى جانبكم، معناه أن مجلس الوزراء والمديرين، لا يقوم على ازدواج السيادة ؟ بل اسمحوا لي - سعادتكم - أن أؤكد أن ظهير 21 يونيو 1947، قد أقر مبدأ

السيادة المزدوجة، إن لم يكن بكيفية صريحة، فبكيفية قانونية وعملية لا غبار عليها، وبيان حقيقة الصدارة العظمى ؛ إذ ذكرنا بظهير 21 يونيو 1947، المؤسس لمجلس الوزراء والمديرين، إنما نفى «ازدواج الرئاسة» دون أن ينفي ازدواج السيادة، وهذه الأخيرة ثابتة بوجود المديرين الفرنسيين، شركاء وأعضاء في المجلس المذكور، فيتبين من هذا، أن بيان حقيقة الصدارة، إنما تعرض لمسألة جزئية، وثانوية، وشكلية ؛ هي عدم اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة اجتماع المجلس، يوم 19 يبراير 1952، أما المسألة الكلية، والرئيسَة، والجوهر، وهي نفي السيادة المزدوجة، فلم يتعرض لها بيان الحقيقة، وليس من سبيل إلى نفيها في بيان الحقيقة المذكور، ما دام ظهير 21 يونيو 1947، المؤسس لمجلس الوزراء المغاربة والمديرين الفرنسيين قائما، تعمل به حكومة المخزن، وتجري طبقه اجتماعات ذلك المجلس وقراراته ؛ الذي تتمثل فيه السيادة المزدوجة كما فرضها عهد الجنرال جوان، وكما يفرضها اليوم عهد الجنرال كَيوم.

صاحب السعادة الوزير المحترم.

لقد ثأرت الصدارة العظمى في بيان حقيقتها لوحدة الرئاسة، وهو شيء في حد ذاته حسن، ولكنْ، حيث إن «مجلس الوزراء والمديرين»، كان ولا يزال مظهرا من مظاهر المؤامرة الاستعمارية على سيادة المغرب، فلماذا لا تثأر وزارتكم لهذه السيادة، فتعمل بإلغاء ظهير 21 يونيو 1947 على تطهيرها من وزر المشاركة الدخيلة، وتحريرها من أغلال التحكم الفرنسي، وأثقال السيطرة الأجنبية التي ما أنزل الله بها من سلطان ؟

هذا هو مطلبنا ومطلب الشعب أجمع، وسواء لدينا، أشارك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس أم لم يشارك، إذا بقي هذا المجلس متركبا من المديرين الفرنسيين إلى جانب الوزراء المغاربة، فهذا المجلس يمثل - مع وحدة الرئاسة - ازدواج السيادة، الواجب يقضي بعدم الازدواج سواء في السيادة أو الرئاسة. فمتى تتحقق للمغرب المكافح وحدة السيادة، بعيدة عن كل تدخل أجنبي، ولو تستر بستار الاستشارة الفنية ؟ إنها تتحقق يوم يلغى ظهير 21 يونيو 1947، وريثما يتم إلغاؤه، تقضي مصلحة المغرب العليا بأن لا يدعى مرة أخرى المديرون الفرنسيون، للمشاركة في اجتماع المجلس الوزاري ومداولاته ؛ إذ استمرار حضور أولئك الأجانب، يثبت دعائم السيادة المزدوجة في البلاد، ويفرض على حكومة المخزن سياسة التعاون مع حماية الاستعمار، في وقت تطورت فيه قضية المغرب إلى قضية دولية، ويكافح فيه الشعب - بمساعدة الدول العربية والشرقية خاصة - في سبيل حريته وسيادته واستقلاله.

حرب القلم رقم 5 ؛ ص. 53-61

2 – المرجعية الليبرالية

النص رقم 1 :

Une mise au point
Ligueurs et Jeunes - Marocains

Parlant du Congrès de la fédération de la Ligue des Droits de l'Homme et du Citoyen, *L'Ordre Marocain* (14/4/34) se demandait :

«Le 25 mars a-t-il été la journée de l'alliance de l'Islam marocain et du laïcisme assimilateur, ou plus simplement la journée des dupes ? On aimerait le savoir».

Ni l'une, ni l'autre, pouvons-nous répondre.

L'Ordre Marocain qui semble reprocher aux Ligueurs d'avoir fait *«le procès du Protectorat»* en envoyant à Paris *«des télégrammes véhéments»* sur la misère de la masse marocaine, estime malgré tout, qu'*«il est bon que les Français sachent que trop de Marocains souffrent»*.

Mais *l'Ordre Marocain* se trompe presque volontairement, en déclarant que le Congrès n'a été qu'un *«événement pour prendre contact avec quelques éléments nationalistes»* c'est-à-dire avec *«l'état-major de l'Action du Peuple»*. car à son grand étonnement, nous pouvons dire au rédacteur de *L'Ordre* qu'à la dernière séance du Congrès de la ligue, il n'y avait qu'*un seul* parmi nous et que les vœux sur l'enseignement et la question économique, avaient été émis en dehors de notre présence.

L'Ordre Marocain ne se trompe pas moins en voyant dans l'entrée des Marocains dans la ligue une simple *«récompense»* pour avoir *«implicitement accepté un plan d'enseignement fondé sur l'Ecole Unique»*.

Les Marocains n'ont jamais connu que l'Ecole Unique, le Msid ou école coranique où tous les enfants, sans distinction de classe, réalisaient la *fraternité sociale* de l'Islam. Ce n'est qu'avec l'installation du Protectorat que les Marocains purent voir celui-ci porter atteinte à cette belle fraternité en instituant des écoles de fils de notables par opposition aux autres écoles. Cette institution d'ordre aristocratique était l'innovation à laquelle les Marocains devraient se montrer le plus rebelles, tellement elle se révélait contraire à l'esprit musulman éminemment démocratique. D'où échec de cette espèce d'école si chère à

Lyautey qui eut la maladresse de vouloir importer ici un des virus les plus dangereux de *l'aristocratisme* occidental.

De même que nous avons toujours combattu l'introduction et le développement de ce virus, nous n'avons pas hésité un instant à repousser le système de l'école française en tant qu'*«instrument d'assimilation»*.

Sans être hostiles à la culture française que nous préférons à toute culture étrangère, nous demeurons partisans résolus de notre culture nationale arabe. Nous la soutiendrons donc contre quiconque voudra lui faire perdre le moindre de ses droits qui demeurent indiscutables pour nous. Sans adhérer totalement au projet de réforme de l'enseignement établi par la Ligue, nous sommes en mesure de dire que l'ensemble de ce projet est satisfaisant. Evidemment, il y a des questions de détail sur lesquelles tout accord semble difficilement réalisable.

Nos réserves là-dessus sont déjà connues. Mais à part les quelques divergences auxquelles ces réserves donnent lieu, toujours sur des points de détail, il y a *«plein et perpétuel accord»* sur l'essentiel de la réforme.

L'entrée des Marocains à la Ligue des Droits de l'Homme, est devenue pour *L'Ordre Marocain* une préoccupation qui semble trop le tourmenter. Le numéro du 21 avril est significatif à ce sujet.

Pour ce journal, l'admission des Marocains dans ce groupement ne peut avoir d'autre signification que *«la mainmise des partis de gauche sur le mouvement jeune marocain»*.

Cette interprétation ne peut ne pas nous surprendre. Car le mouvement jeune marocain est entièrement indépendant vis-à-vis de tout le monde. Son indépendance qu'il sait être sa grande force, ne se trouve aucunement diminuée du fait qu'il pratique une certaine entente avec des groupements libéraux comme lui et qu'il cherche des appuis qu'il n'a pu trouver que parmi les éléments de gauche.

Le mouvement jeune marocain n'entend collaborer avec ces éléments que dans la mesure où le lui permettent sa doctrine et son programme. Toute adhésion à un groupement quelconque ne peut impliquer de sa part une inobservance des principes, mais tout simplement l'expression d'une communauté de pensée et d'aspirations et le désir de conjuguer ses efforts avec ceux de ce même groupement en vue du but à atteindre. L'union se fait donc sur ce qui est commun. Elle n'exclut pas la possibilité de divergences qui sont nécessaires. Conscient de sa valeur et résolu à lutter pour son programme et son idéal, il ne craint pas les soutiens qui lui peuvent venir et le favoriser avec désintéressement.

Le passé de ce mouvement est là pour prouver son entière indépendance vis-à-vis des groupements ou partis qui le font bénéficier de leurs sympathies agissantes. Nous défions quiconque de nous démontrer le contraire.

En ce qui concerne la ligue, il est absolument faux de soutenir que notre présence dans son sein signifie inévitablement que nous sommes inféodés à elle. Notre participation à ce groupement n'est inspirée et ne se justifie que par le libéralisme par lequel, ligueurs et jeunes Marocains, nous communions ensemble.

C'est une attraction intellectuelle, un magnétisme humanitaire et démocratique que nous avons donc subi en adhérant à la ligue. Il y a aussi la volonté de défendre dans son sein les droits du Marocain en sa double qualité d'homme et de citoyen de son pays. Cette adhésion peut causer des ennuis à nos adversaires. Mais elle ne peut nécessairement avoir été dictée par l'intention d'ennuyer nos adversaires, comme le prétend *L'Ordre Marocain*. Cette interprétation est tout simplement tendancieuse.

Il est vrai que la ligue avait naguère vis-à-vis des Marocains une attitude que ceux-ci n'arrivaient pas à s'expliquer. Car elle pratiquait à notre égard une différence et un ostracisme qui justifiaient à son encontre les critiques les plus sévères et qui faisaient douter de son action égalitaire et philantropique. Ceci était imputable, à nos yeux, à la prédominance dans la ligue de certains éléments mal préparés pour comprendre son enseignement, incapables de s'affranchir de leurs préjugés et de libérer leur esprit de considérations absurdes ou abusées sur les principes et les aspirations légitimes de notre mouvement de rénovation marocaine.

Mais à notre contact, beaucoup de ligueurs se sont vite désabusés et, ayant reconnu le caractère foncièrement humain et libéral de ce mouvement, n'ont pas tardé à se départir de leurs anciennes erreurs et à favoriser l'admission des Marocains dans la ligue. Ceci, une fois chose faite, a apporté à l'attitude de la ligue un correctif qui est à son honneur. Et la ligue ne pourra qu'en profiter pour accroître sa force, renforcer son prestige et étendre son rayon d'action par le fait d'être amenée à se pencher sur la masse marocaine pour aider au soulagement de ses souffrances et à l'aboutissement de ses revendications : le droit à la justice et à la liberté.

Ce programme suffit à réaliser entre ligueurs et jeunes Marocains une entente durable et une coopération fructueuse. Cela ne veut pas dire qu'il n'existe pas entre eux une dissonance sur des points sur lesquels tout accord parfait demeure impossible. Mais nous ne saurions trop répéter que cette dissonance *partielle* ne peut exclure une collaboration en vue du programme commun.

L'Ordre Marocain ne veut pas comprendre ce genre d'association. C'est son affaire. On n'y peut rien, puisqu'il paraît voir les hommes et les choses à travers le prisme de son sectarisme particulier. Pour ce journal, un tel rapprochement est pour le moins étrange. Mais qu'il nous permette de lui dire qu'il ne laisse pas d'être réel. Si notre «*indéfectible attachement à la personne du Sultan et au régime qu'il incarne*» paraît s'opposer, en effet à la «*foi républicaine*» des radicaux et des socialistes, il ne peut contrecarrer leur «*foi démocratique*» ; car nous sommes aussi partisans d'une démocratie qui est, à notre sens, opposée à tout régime démagogique. En tendant la main aux Français, nous ne leur demandons pas s'ils sont pour tel ou tel système de gouvernement.

Chaque pays a le régime qu'il mérite. Tout dépend de l'évolution du peuple, lequel se donne la forme de gouvernement qui répond le mieux à ses intérêts et est le plus conforme à ses aspirations. Pour nous, Marocains, la question du régime ne se pose pas.

Nous n'avons rien à y gagner. Et si nos convictions démocratiques nous empêchent d'adhérer librement à la formule politique et administrative qui prévaut chez nous aujourd'hui, et nous amènent à travailler pour une démocratisation parfaite de notre administration, il est de notre devoir de maintenir *l'union sacrée* autour de Sa Majesté le Sultan, chef suprême de notre pays, symbole de notre unité nationale politique et spirituelle, et incarnation de *la continuité marocaine.*

L'Ordre Marocain, il lui faut rendre cette justice, a bien traduit notre pensée en disant qu'*après tout, il existe des monarchies démocratiques* et que «Les jeunes marocains, liés par une tradition séculaire et respectable aux institutions chérifiennes, cherchent à en modifier le contenu et à leur donner un caractère populaire». Mais il a soutenu *l'invraisemblable* quand il a prétendu que «*jamais encore dans «L'Action du Peuple», nous n'avons vu poindre la moindre aspiration démocratique*» et que nous voudrions «*obtenir pour la bourgeoisie des villes une part au gouvernement*» en négligeant totalement la participation populaire. Ces affirmations gratuites nous surprennent étrangement. Pourquoi *L'Ordre Marocain* s'est-il permis d'émettre de pareilles insanités. De deux choses l'une : ou le rédacteur de ce journal est au courant de nos idées et connaît nos campagnes, et alors il pêche par défaillance de mémoire ce qui lui vaut notre indulgence - ou il est coupable d'une mauvaise foi par trop évidente ; ou bien ce rédacteur nous ignore totalement et dans ce cas, il est mal fondé à parler de gens sur lesquels il ne possède que des vues et des jugements inouïs qui illustrent si bien cette parole très chrétienne : ils ont des yeux pour ne pas voir et des oreilles pour ne pas entendre.

A ce rédacteur de *L'Ordre Marocain,* nous disons ceci : le titre de notre journal est notre programme. Déposez un instant votre bagage de préjugés et reportez-vous à notre collection pour vérifier vos conceptions originales et rectifier vos opinions erronées sur le mouvement jeune marocain.

L'Ordre Marocain porte enfin sur notre action un jugement qu'elle ne mérite certainement pas. «A part cela (les protestations contre la politique berbère), qu'ont-ils fait ?» se demande-t-il. Pour ce journal nous n'avons fait que recueillir des doléances ou les provoquer. Mais ce qu'il omet de reconnaître, c'est que «*nous avons révélé l'existence de tout un peuple que l'on paraissait vouloir ignorer*».

L'action que nous avons menée jusqu'ici est là pour le prouver. Nous invitons notre détracteur à examiner nos affirmations à la lumière des efforts entrepris et des résultats déjà acquis.

Nous pensons qu'il sera confondu et qu'il ne tardera pas à être persuadé de ce qu'il ne veut pas avouer, au moins publiquement. Ceci nous permettra de ne pas le tenir pour un jaloux, car, dit-on, les jaloux sont d'éternels détracteurs.

L'Action du Peuple : n° 38, vendredi 27 avril 1934.

Combats d'un Nationaliste Marocain Tome 2 ص. 177-182

النص رقم 2 :

الغمرات

ذكرى الثورة على الاستبداد (عيد 14 يوليوز)[1]

اِعتاد الفرنسيون أن يقيموا في كل سنة مهرجانات رسمية وشعبية، احتفالاً بذكرى الثورة الفرنسية الكبرى، ثورة الحرية على الاستبداد السياسي في بلادهم، وثورة الأريستوقراطية المالية الجديدة، على الأريستوقراطية الوراثية القديمة.

من الخطإ الشائع، الاعتقاد أن ثورة 1789، قد كانت مجرد ثورة الشعب المظلوم على حكومته الظالمة، والحقيقة أن تلك الثورة، كانت في مظهرها حركة شعبية ضد حكومة استبدادية، ولكنها كانت أيضًا في أساسها ونتيجتها، حركة طائفية اجتماعية، أسفرت عن حلول أريستوقراطية المال محل أريستوقراطية الولادة، وقلما يعرف الجمهور هذه الحقيقة التاريخية، وكل ما يعرف عن الثورة الفرنسية الكبرى، أنها كانت ثورة الحق على الظلم، والحرية على الاستبداد، والديمقراطية على الأريستوقراطية ؛ ومما لا شك فيه، أنها كانت حادثًا تاريخيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا عظيمًا في الداخل والخارج، ولشدة ما كان يعانيه الشعب الفرنسي إذ ذاك من البغي والحرمان والاضطهاد، فقد تغلّب في نظره الجانب السياسي من الثورة على الجوانب الأخرى، وأصبح يوم هذه الثورة، وهو 14 يوليوز، عيدًا وطنيًّا فرنسيًّا يحتفل فيه بذكرى هدم الشعب الثائر لسجن «الباستيل»، الذي كان جحيمًا ظالمًا، اصطلى الأحرار المظلومون في فرنسا بنيرانه المحرقة، وطالما قاسى الأشقياء وضحايا الاستبداد في غياهبه، من أنواع الإرهاق وألوان العذاب ؛ ما أبقى اسمه على تعاقب الأجيال والعصور رمزًا للحكم السياسي المطلق، واستبداد الفرد بحقوق الجماعة، وسيطرة الحكومة على الشعب، وتسخير الأمة في سبيل من كان يسوسها بسياسة التسلّط والاستعباد والاستغلال، هذه السياسة التي كان شعارها : «أنا الدولة والدولة أنا».

14 يوليوز، عيد وطني فرنسي، اعتاد الفرنسيون أن يحيوا ذكراه في كل سنة داخلاً وَخارجًا، ويحق لهم الاحتفال بعيدهم ذاك، ولكننا لا نستطيع أن نفهم أنهم يقيمون تلك الذكرى، ويقومون بذلك الاحتفال في المستعمرات والبلاد المحتلة، والثورة الفرنسية

(1) «الرأي العام»، العدد 65، 21 يوليوز 1948

الكبرى قد قامت على مبادئ تعارض كل استعمار وتنافي كل احتلال، ويكفينا دليلاً على هذا، «ميثاق» الثورة الخالدة، الذي اشتُهر في التاريخ، وفلسفة السياسة «ببيان حقوق الإنسان والرعية».

ويجدر بنا أن نذكر هنا بالأسس التي انبنى عليها هذا البيان الفلسفي والسياسي الرائع، تلك هي : البشر يولدون ويعيشون أحرارًا ومتساوين في الحقوق، غاية كل جماعة سياسية حفظ ما للإنسان من حقوق طبَعية لا تقبل التفويت، تلك هي : الحرية، والسعادة، والأمن على النفس والمال، ومقاومة الاضطهاد.

الأمة مصدر السلطة وأساس الحكومة، فليس لأي فرد، ولا لأية جماعة، أن يستبد بالسلطة بالرغم عن إرادة الأمة، وبدون رضاها واختيارها.

حقيقة الحرية، أنها القيام بما لا يضر الآخر، والقانون العادل وحده، هو الذي يضع الحدود لحقوق الأفراد في المجتمع، وهذا القانون لا يمنع من الأعمال إلاّ ما كانت مضرة بالمجتمع، كما أنه يعبّر عن الإرادة العامة للأمة، ممثلة في مجالسها النيابية الشرعية، والناس جميعهم أمام القانون سواء من حيث الحماية أو العقاب، وليس للقانون أن يميز الناس بغير الكفاءة والاستحقاق.

لا يجوز اتهام أي واحد أو اعتقاله خلافًا لما ينص عليه القانون العادل، ويجب أن يكون هذا الأخير عادلاً في الزجر والعقاب.

لا يسوغ الاعتداء على أحد في أفكاره، سياسية كانت أو دينية، ما لم يؤد الجهر بها إلى فتنة واضطراب، ويختل بهذا الأمن والنظام العام.

حرية التعبير عن الأفكار والآراء، حق من أعز حقوق الإنسان ؛ فكل فرد من الرعية يملك حرية القول والكتابة والنشر، في حدود القانون العادل.

تتولى القوة العامة ضمانة حقوق الإنسان والرعية، فهذه القوة مسخّرة في سبيل المجموع، وليس للقابضين على زمامها أن يسخّروها في منفعتهم الخاصة.

تفرض الضرائب والجبايات على الناس حسب الاستطاعة والاستحقاق.

للأمة أن تحاسب الحكومة على تصرفاتها ؛ بصفة أن الثانية مسؤولة أمام الأولى.

الملكية حق مقدّس، لا يسوغ انتهاك حرمته بأية صفة من الصفات، إلاّ في الأحوال المنصوص عليها قانونيًّا لضرورة عامة، وبشرط أداء تعويض عادل للمالك.

كل مجتمع ينعدم فيه ضمان الحقوق الخاصة والعامة، ولا تتميّز السلطات بعضها عن بعض في حكومته، إنما هو مجتمع لا أساس له بقانون ولا دستور.

تلك هي المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية الكبرى، والتي خلفتها في ذلك الميثاق، الذي كان ولا يزال روحًا للدساتير السياسية جميعها، في القديم والحديث، في الغرب والشرق.

وكل ذكرى تقام في 14 يوليوز، إنما هي ذكرى لتلك الثورة ؛ لا في أحداثها التاريخية والاجتماعية فقط، بل في فلسفتها وأنظمتها السياسية، وفي عهودها ومواثيقها التحريرية، وفي مُثُلها العليا وأمانيها الإنسانية.

ويجدر بالفرنسيين، أن يربأوا بأنفسهم من الاحتفال بيوم الثورة وعيد الحرية، كمجرد تقليد وعادة ومألوف، ودون اعتبار لما يرمز إليه اليوم التاريخي من المعاني والمغازي...

[حذفته الرقابة]

حرب القلم رقم 3 الغمرات. ص. 345-348

النص رقم 3 :

ما ضاع حق وراءه طالب[1]

إن إعلان (ميثاق الحقوق والحريات) في المغرب، ليس من المطالب الكمالية، بل من الواجبات القومية، التي يعد الإخلال بها تصرفًا آثمًا وتقصيرًا مزريًّا، بل عدوانًا شنيعًا يرتكب بكيفية مكشوفة ومستمرة ؛ ضد الوطن والأمة وضد الإنسانية، والأديان والشرائع، والقوانين، والقيم الخلقية، فإنها جميعها تعترف بالحقوق والحريات الإنسانية - عامتها وخاصتها - وتعلنها، وتوصي بها، وتضمنها، وتحرم منعها وسلبها تحريمًا باتًّا قاطعًا، ولهذا سميت بالحرمات ؛ لأنها الحقوق التي افترضها اللّه لعباده وخصهم وميّزهم بها، فحرّم التفريط فيها أو انتهاكها.

ولبيان مكانة هذه الحرمات وقداستها في الإسلام، نثبت هنا حديث الإمام علي كرّم اللّه وجهه :

(إن اللّه حرَّم حرامًا غير مجهول، وأحلّ حلالاً غير مدخول، وفضل حرمة المسلم على الحُرم كلها، وشد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقدها (أي مواضعها من الذمم) لسانه ويده إلاّ بالحق، ولا يحل أذى المسلم إلاّ بما يجب... اتقوا اللّه في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم... ولا تفعلوا فعلة تضعضع قوة، وتسقط منة، وتورث وهنا وذلة... فالحق أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف، لا يجري لأحد إلاّ جرى عليه، ولا يجرى عليه إلاّ جرى له ؛ ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجري عليه، لكان ذلك خالصًا للّه سبحانه دون خلقه، لقدرته على عباده، ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه جعل حقوقه حقوقًا افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافأ في وجوهها، ويوجب بعضها ولا يستوجب بعضًا إلاّ ببعض، أعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق : حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها اللّه سبحانه لكل على كل، فجعلها نظامًا لأنفسهم، وعزًّا لدينهم، فليست تصلح الرعية إلاّ بصلاح الولاة، ولا يصلح الولاة إلاّ باستقامة الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه، وأدى الوالي إلى الرعية حقها، عزّ الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بقاء الدولة ويئس الأعداء. وإذا غلبت الرعية واليها وأجحف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتركت محاج السنن ؛ فعمل

(1) الرأي العام العدد : 560 الخميس 1 يوليه 1957.

بالهوى وعطلت الأحكام وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالك تذل الأبرار، وتعزّ الأشرار، وتعظم تبعات اللّه عند العباد.... ومن واجب حقوق اللّه على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس ٱمرؤ، وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته، بفوق أن يعاون على ما حمله اللّه من حقه، ولا أمرؤ، وإن صغَّرته النفوس واقتحمته العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه).

ما أجمل هذا الكلام وأفضله لفظًا ومعنى ! فبمثل هذا الكلام، أَلِف قادة الإسلام أن يتحدثوا في المسلمين، وإلى المؤمنين عن حقوق اللّه وحقوق العباد. وهذا ليس بدعًا في الإسلام، بل هو من فرائضه وحرماته ؛ حيث لا يكون المسلم مسلمًا إلاّ إذا سلِم المسلمون من لسانه ويده. ومن هنا ندرك أن الإسلام جامع لحقوق اللّه والعباد. وليست سلامة المسلم من أذى اللسان واليد فقط، بل من كل أذى ينال الإنسان في حقوقه وحرياته وحرماته كلها، وليست الإذاية في الجسم أو النفس فحسب، بل في كل ما للإنسان ماديًّا كان أو معنويًّا، فرديًّا كان أو ٱجتماعيًّا، سياسيًّا أو قانونيًّا، إلى غير هذا مما لا يدخل تحت حصر أو حدّ.

ومن الإذاية طبعًا، منع الناس - أفرادًا وجماعات - من حقوقهم وحرياتهم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

ومن الإذاية كذلك، عدم الاعتراف بهذه الحقوق اعترافًا شرعيًّا وقانونيًّا، وعدم سنها وتقنينها، وعدم تركيزها على أسسها الواضحة المتينة، وعدم كفالتها بالضمانات التشريعية والتطبيقية، وعدم السهر من قبل الولاة والمحاكم والمؤسسات العامة، على حمايتها من أن يعبث بها العابثون، أما أن يعمد الولاة والحكام المسؤولون إلى اغتصاب حقوق الناس وحرياتهم، والعدوان عليها بالباطل، والحيلولة دون أن يتمتع بها أصحابها، فهذا من الكبائر التي لا يغفرها اللّه، ولا يسكت عنها المعتدى عليهم في أعز ما يملكون ؛ وهو حقوق وحريات الإنسانية العاقلة، الواعية الغيورة.

وكما أن ثورة الإسلام قامت على هدي القرآن، وشريعة محمد عليه الصلاة والسلام، فكانت ثورة تحريرية من عبادة الأوثان، والشرك باللّه وسيطرة الجبابرة، وتسخير الأقوياء للضعفاء، واستعباد الأوطان والشعوب، فكذلك قامت الثورة السياسية في التاريخ، على تحرير الإنسان من عبودية أخيه الإنسان ومن استغلاله، وعلى بناء الحياة في المجتمع الجديد ؛ على نظام الحق والحرية والعدل والمساواة.

ولم تكتف الثورات الحديثة بإعلان ذلك، بل حرصت على تسجيل الحقوق والحريات جميعها، في مواثيق وعهود، وأنظمة ودساتير، حتى تكون واضحة المعالم، بينة المقاصد، محكمة الأسس، ثابتة الحرمة، وافرة الذمة، نافذة العهد وثيقة الأمان.

وبالإضافة إلى ما تضمنته الدساتير، باعتبار أنها القوانين الأساس للدول والأمم العصرية الديمقراطية، من تفصيل وتنظيم لتلك الحقوق والحريات مع ضماناتها، فإن الأمم الحرّة الراقية، اتخذت لها مواثيق وعهودًا تعرف (ببيان حقوق الإنسان والمواطن) وقد ظهر هذا النوع من عهد الحقوق والحريات، أول ما ظهر، أثناء الثورة التحريرية الأمريكية، ثم انتقلت الفكرة إلى فرنسا، زمن الثورة الفرنسية المشهورة 05 ماي 1789، وقد صار من تقاليد كل ثورة شعبية سياسية واجتماعية أن تتخذ (بيانًا) لها، تعلن فيه الحقوق والحريات، ودفاعًا عن حقوق الإنسان، تكونت (العصبة الدولية لحقوق الإنسان).

ولما تأسست هيئة الأمم المتحدة، تألفت فيها لجنة حقوق الإنسان، كما قام ميثاقها على هذا الأساس، بل إنها أصدرت الميثاق المشهور (بالبيان العالمي لحقوق الإنسان)، وليست هذه الجهود والأنظمة والمؤسسات، إلاّ حصنًا حصينًا للإنسان والشعوب ضد الاستبداد، والاستغلال والدكتاتورية.

ونحن في المغرب، كنا في عهد الاستعمار مسلوبي الحقوق والحريات، عن طريق القوانين وقيودها الجائرة، وبسبب سياسة المنع والحرمان. ولهذا جعلت الحركة الوطنية من أعظم مطالبها رفع تلك القيود، ومنح الحقوق والحريات للمواطنين المغاربة. ومَنْ رجع إلى صحف وخطب وتصريحات ومطالب الحركة الوطنية المغربية، وجد ذلك واضحًا قويًّا، و(دفتر مطالب الشعب المغربي) الذي قدم لجلالة الملك سيدي محمد ابن يوسف نصره الله، وللحكومة الفرنسية سنة 1934، يشتمل على فصل تحت عنوان : الإصلاحات السياسية، فصلت فيه الحقوق والحريات الخاصة والعامة ؛ المطالب بها إذ ذاك للشعب المغربي من لدن الكتلة الوطنية.

وها نحن قد تخلصنا من الحماية وسيطرتها، ونعيش اليوم في عهد السيادة والاستقلال، وليس للشعب لا بيان حقوق وحريات، ولا قانون جديد يعلنها ويضمنها، بل يعيش المغرب الحرّ المستقل، على تشريعات الحماية بشروطها وقيودها، كأن الاستعمار ما يزال مسيطرًا على البلاد يفرض قوانينه الجائرة، بل إننا نشاهد كل يوم، وفي كل مكان، انتهاك الحرمات، والاعتداء من قبل الولاة والحكام على حقوق الناس وحرياتهم، بما لا مثيل له إلاّ في الدول الفوضوية أو الدكتاتورية، وأحيانًا المتوحشة التي تعيش بدون نظام ولا قانون. غير النظام السائد في الغابات بين الوحوش وهو قانون القوة والبطش، وجريدتنا طافحة كل يوم، بما يجري في بلادنا من حوادث ومنكرات ؛ تدل على أن الإنسان المغربي، ليست له في بلاده كرامة مصونة، ولا حقوق مرعية، ولا حريات مضمونة، ولا حرمات مقدسة.

فبسبب هذا، نشعر كل يوم، أكثر من اليوم السابق، بضرورة إعلان ميثاق الحقوق والحريات، الذي يجعل من المغرب - في عهد السيادة والاستقلال - أرض الحرية، والعدل، والمساواة، والإخاء، ومن المواطنين أناسيَ أعزة بالحق، في كل وقت ومكان.

وهكذا تتحقق معاني السيادة والاستقلال ومقاصدها جميعها، وتصبح كلمات (إنسان)، و(مواطن)، و(مغربي)، ذات معان ومدلولات واقعية رفيعة، وإذ ذاك فقط، يشعر كل واحد أنه أصبح حرًّا الحرية الحقيقية، وسيدًا السيادة الفعلية، ويخرج من عالم الألفاظ الجوفاء السلبية الكاذبة، إلى عالم الصدق والحقيقة والإيجابية.

فإذا لم يتحقق شيء من هذا - لا قدّر الله ولا سمح الأحرار الغيورون، وعلى رأسهم جلالة الملك محرر البلاد الأول - فمعناه أن الشعب لم يتحرر داخليًّا، وإنسانيًّا، وفرديًّا، وسياسيًّا، واجتماعيًّا، ومعناه أيضًا، أن الشعب استبدل سيطرة خارجية بأخرى داخلية، وانتقل من عبودية أجنبية إلى عبودية أهلية ؛ ومعناه كذلك، أن الشعب أخطأ المقاصد والأهداف والواجهات، التي كافح وضحّى من أجلها ضد الاستعمار وسيطرته وبغيه وقيوده.

إن الشعب ليتساءل : ما الَّذِي أخّر إعلان حقوقه وحرياته ؟ وهل يراد بهذا التأخير شرّ ؟ وهل تخاف الحكومة من أن يتمتع الشعب بكامل حقوقه وخيراته مع ضماناتها ؟ وهل يمنع منها ليساس سياسة العبيد والمغلوبين على أمرهم، أو ليساق سوق الدواب والأنعام ؟

إنّا نُؤمِّل أن لا يكون هذا هو سبب المنع والحرمان أو التفريط والتقصير، وأن لا يتأخر أمر إعلان حقوق وحريات الإنسان والمواطن المغربي، أكثر مما تأخر لحد الآن، ومن يخاف من تمتع الشعوب بحقوقها وحرياتها، ومن يحسب لهذا ألف حساب غير حكومات الفوضى، والاستبداد، والدكتاتورية، أما الدول الديمقراطية حقًا، أو التي تعتزم اتخاذ الديمقراطية نظامًا وحياة لها، فإنها سباقة إلى تشريع الحقوق والحريات وكفالتها، والمغرب الذي يريد أن يقوم بتجربة الديمقراطية الأولى، يشرع في إعداد الانتخابات وهو خلو تمامًا من كل ميثاق للحقوق والحريات، وهذا بالرغم من أنه عضو في هيئة الأمم المتحدة ؛ التي يتعهد الأعضاء في ميثاقها الأساس، باتخاذ تلك الحقوق والحريات واحترامها في أوطانهم وبين شعوبهم، وفي غيرها من أوطان العالم وشعوبه.

وبما أن منح الحقوق والحريات محل إجماع الإنسانية والأمة - إلاّ ما شذ عنهما من البغاة والأشرار - فلا يحتاج الأمر في المغرب إلى أن ينتظر به أكثر مما وقع، بل الأمر متوقف على سن قانون أساس، يتضمن ما عند الأمم الديمقراطية من حقوق وحريات. فهل ستظفر أمتنا بهذه الأمنية الغالية عاجلاً أم هناك موانع ومطامع تقوم حائلاً دون هذا ؟

إننا نضع السؤال ونترك الجواب عنه لمن يهمهم الأمر من المسؤولين، وإنهم لا يجهلون أنه ما ضاع حق من ورائه طالب، وأن الحقوق التي لا تعطى إنما تؤخذ أخذاً.

الرأي العام العدد : 560 الخميس 1 يوليه 1957

النص رقم 4 :

الفصل التاسع
خلاصة الكتاب

نبتدئ بهذه الفكرة، وهي أن المجتمعات متحركة، وأن لهذه الحركة نواميسها، وأن الرقي أحدها.

ويمكن الاعتقاد بأن لناموس الرقي قُوىً مختلفة، ووسائلَ عديدة، جميعُها مسخرة في سبيله. ولكن، لابد من اعتبار الدولة والأفراد، من بين وسائل الرقي الاجتماعي. وإن قلنا الدولة والأفراد، عنينا ما يتولى تدبير المجتمع وما يتألف منه كيانه.

ونريد الاقتصار هنا، على مجرد البحث في ما إذا لم يكن للدولة وظيف جوهر في نفاذ ناموس الرقي. وبعبارة أخرى، نريد أن نعرف : هل إن كبريات المسائل في العلم والفن والسياسة والأخلاق، قد تحدث وتتحقق، بلا واسطة، لذلك المخلوق الذي أحيط من كل جانب، والذي مع هذا، خلقت تلك المسائل من أجله.

لهذا، لا ندرس وسائل المدنية بصفة عامة، ولا نجعل كذلك هدف هذا البحث مسألة الحقوق الخاصة بكل من الدولة والفرد. غير أننا نحاذيها حذاء قويًّا جدًّا. فإن بعض حقوق الدولة، التي منها حفظ النظام والأمن، لا تقبل الشك والجدال. ومن جهة أخرى لا سبيل إلى أي نزاع في ما يملكه الفرد من الحقوق، الخاصة بالأسرة، والملكية والعمل، والتبادل والتنقل ؛ حيث يؤدي كل جدال ونزاع حول اختصاصات هاتين القوتين (الفرد والدولة)، إلى خصومة يكون هدفها كماليات الحياة الإنسانية، وهي الرقي.

نرى أن مبدأ السلطة ضروري لعملية الرقي. ولكنا لا نعني بهذا إلا السلطة الوضعية المنظمة (Magistrature)، لا سلطة الطوائف العصبية (Castes)، ولا السلطة اللاهوتية بأنواعها. والسلطة الوضعية المنظمة هي ما نسميه الدولةَ. ونرى أن هذه الأخيرة، هي وحدها القادرة على إنجاز بعض الأشياء، التي يُفَكِّرُ فيها البشر أو ينزعون إليها، من غير أن يستطيعوا القيام بها ؛ بسبب الأثرة التي تهيمن عليهم، هيمنة الغريزة القوية. أما الدولة، فتستمد مقدرتها من نظامها الأساس ووضعيتها في المجتمع ؛ فهي لا تنشأ ولا يتحملها البشر، إلاّ لأنها لا تخضع مثلهم للأثرة، وهي وكيلة قائمة بتدبير المصالح العامة. ولا تهمل هذه الوكالة العامة، دون أن تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

فالسلطة بالشكل، والصفات، والوكالة التي رأينا آنفًا، تنمو وتزدهر في كل مجتمع مترف؛ وذلك بمزاولة الأعمال والمشاريع العمرانية، وبأسباب خاصة بها، وتحت مؤثرات خارجية.

ويُحتاج إلى قوة الدولة، إما لكبح جماح الأثرة الطاغية، وإما لاستخدامها في ضرورات طارئة مشروعة. وتحمل الدولة على التوسع في قوتها، والامتداد في جهازها بما تتولاه من قمع الشطط، وخدمة المنفعة، وتنظيم الخلل.

ومتى كانت الدولة منتخبة ومراقبة من الأمة، اكتسبت كل قوة الأمة ؛ التي هي صادرة عنها في نشأتها ونظامها، وظفرت كذلك بالعطف وحسن الذكر، الخاصين بالغايات التي أسست من أجلها. فالسلطة إذاً، تكبر وتعظم بمقتضى ضرورات المحيط الذي يمتد وينتصب، وبسبب الصفات التي تكتسبها في مجال العمل.

ومن الغلط أن يُظن أن اتخاذ الجمعيات باستمرار، يؤدي إلى إضعاف وظيفة الدولة، فهي تنمو وتقوى، سواء في مجال المنفعة أو في خدمة القانون المعنوي.

ومهما كانت عبقرية شعب من الشعوب، فلابد أن تشتبك الدولة دائمًا بأمر التطور والرقي فيه. وفي الواقع، تنحصر المسألة هنا في نقطة واحدة، هي معرفة ما إذا كانت الشعوب مضطرة، في طريق الرقي، إلى أن تكون سابقة أو مسبوقة بالنسبة إلى حكوماتها. ونجيب بأن الدولة تكون تابعة أو متبوعة حسب القضاء والمشاكل، ولكنْ، يجب في كلتا الحالتين، أن لا يتأذى الأفراد لا في حقوقهم ولا في كرامتهم.

ومن الإذايات التي يمكن صدورها عن الدولة، إعنات الأفراد بالأنظمة الشائكة المتشعبة. وأعظم من هذا شرًّا، ارتكابُها لأنواع السلب بالاحتكار والاستبداد والاستئثار، وبالاستغناء بموظفيها عن الأفراد ؛ وذلك في ما يجب عليها الاكتفاء في إنجازه بمؤازرة هؤلاء، وتدبيرهم بالنظام مجردًا.

وخلاصة الأمر، إن للدولة وظيفًا ضروريًا ومتنوعًا في مجال المدنية، ولكن هذا الوظيف لا يقتضي في نفسه حرمان أو إضعاف الأفراد ؛ فالرقي لا يمكنه أن يستغني لا عن الأفراد ولا عن الدولة. فهو إن صدر عن الدولة، ينشد عمل الأشخاص ويستفز همتهم، وإن نشأ عن الأشخاص، اندفع في مسيره إلى الدولة حتمًا. فبالدولة يعتدل الرقي الناشئ عن الأفراد الاعتدال اللازم. أما الأفراد، فهم بمثابة الأدوات الضرورية لكل رقي تبتدعه الدولة. وبعبارة أخرى، إذا تخلت الدولة عن الأفراد، كان عمل هؤلاء جموحًا واضطهادًا، وإذا عملت بدونهم، حَبِط عملها حبوطًا. وإنه يتضح أن نفاذ ناموس الرقي، لا يتأتى تارة إلاَّ بتعاقب القُوى الخاصة والقوة المشتركة، وتارة أخرى بتضافرها وتآزرها. ربما فهم القارئ

أننا في كل ما تقدم، قد أسندنا للدولة وظيفاً يتنافى مع عمل الأفراد، أو على الأقل، الوظيف الأول في رقي المجتمع. والحقيقة التي يجب أن نبدد لها كل سوء فهم في هذا الشأن، هي أننا نرى للدولة وظيفًا ضروريًّا متزايدًا، وهذا الوظيف يكون ضروريًّا ؛ إما لقمع الشر وإما للقيام مقام الأثرة الفردية، كما يكون متزايدًا بأن جميع ما يتجدد في المجتمع من الحقوق، يقتضي تدابير وأنظمة جديدة، ملائمة لكل طور من أطوار الرقي.

إنا لنضع شرف المجتمعات فوق كل شيء، ولهذا نعتبر العلم والحقيقة رذيلتين ممقوتتين، نتبرأ منهما ونرفض تبعتهما ؛ وذلك إن أمكن أن يؤولا إلى الاستبداد والجبروت. فلو كانت الحرية مجرد خيال، للزم مع هذا أن نشيد لها معبدًا ونقدسها تقديسًا.

هذا هو الشعور الذي غمرنا، ونفخ فينا مِن روحه أثناء مسيرنا في هذا الكتاب. ولا نظن أننا، بإمساك القلم، قد أخللنا بما له من الحق والحرمة والجلال. هل يا ترى أنكرنا، بدعوى الرقي، حرية الرعية وحق الأمم على نفسها ؟ كَلاَّ ثم كَلاَّ، وحاشا أن نكون قد ارتكبنا هذه الخطيئة العظمى والزلة الكبرى.

فالسلطة بصفتها نيابة ووكالة عامة، إنما تُوفَّقُ في مجال الرقي بين الأمم الحرة. ولو كان هوانا مع القوة، لنشدناها للإعجاب بها ؛ حيث هي قوة كلٍّ لا قوة بعضٍ.

وكما أننا لم ننكر شيئا في حرية الرعية، فإننا كذلك لم ننكر ما للفرد من عزة وكرامة. ولو كنا حاولنا شيئًا من هذا، لضاقت عنه نظرية الرقي ؛ التي هي نظرية حياة أسمى وأفضل بين البشر.

ثم إننا لم نُمَارِ قط، في أن الرقي يذهب ببعض اختصاصات السلطة، بل أثبتنا أن الرقي يُعلي من شأن الفكر، ويجعل لحقه حرمة لا تتطاول إليها الأيدي بالعبث والانتهاك، وبعبارة أدق، فالرقي يبطل كل حكومة تُفرض على العقول والأفكار.

ومن الحق أن نعترف أنَّا تحدثنا عن الدولة أكثر مما تحدثنا عن الفرد، ولكن نعتقد أن لهذا أسبابًا.

ولِمَ نكثر من الكلام عن الفرد، في حين أنه هو مادة المجتمع ؟ فهل يُخشى عليه شيء وهو مركب من لحم ودم، ومسلح بالنطق والبيان، وقائم في الدنيا بأمره المعروفَ ؟ فالفرد محسوس وملموس في الوجود. وعبثًا أُعنى باستجلاء حقيقته والبرهنة على قيامه. وبخلافه، الدولة التي هي كائن معنوي، طالما ساءت سمعته في الماضي، ولكنه ضروري لكمال المجتمعات. فالدولة في هذا الموضوع، هي جانب الريبة وعنصر الشبهة، الذي يتعين بحثه وإخراجه من حيز الظلمة إلى النور.

وإنا لنعجب، كيف ينبو سماع الجمهور عن حديث الرقي بالدولة ؛ ذلك بأنهما حديثا عهدٍ بالاقتران والتحالف.

فطالما كان الرقي من عمل الأفراد. وقد كان يمثل ذلك المجهود المتأصل في الأزل كالنوع الإنساني نفسه، الذي استفاد منه حقوقًا، وأنوارًا، وأموالاً. فالرقي كان فرديًّا محضًا طوال الأزمنة التي وجدت فيها السلطة مستقلة بذاتها، قائمة بأمرها.

ولكنْ، يوم أدركت جمهرة البشر حقوقًا معترفًا بها، وخصوصًا يوم أدى بها الشعور بحقوقها إلى تكوين السلطة تكوينًا جديدًا، أدرك الرقي أداة حديثة وسُخرت في سبيله كل قوة بشرية، فردية كانت أو عامة. ومهما قلب الباحث المسألة ظهرًا لبطن، لا يظفر بغير هذه النتيجة ؛ وهي أن وظيف الدولة يتنوع حسب أغراض الرقي، وأن الدولة تنمو نماءً موازيًا لارتقاء المجتمع.

دراسات وتأملات رقم 2 ديبون وايط، ص. 144-149

ثانيا

الأمة باعتبارها مشروعا

1 – الأسس الثقافية للأمة المغربية

النص رقم 1 :

Notre nationalisme

Nous, jeunes Marocains, qui sommes animés d'un souffle purement patriotique, avons une mission à remplir pour la salut de notre chère patrie.

Nous avons déjà établi un *Plan de Réformes*, posant ainsi les bases d'une action utile et fixant notre but.

Dès lors, toute notre pensée, tous nos efforts, toute notre énergie ont convergé vers ce but.

A ceux qui se dressent sur notre chemin et qui veulent interrompre notre marche, à ceux qui ne voient en nous que des esprits frivoles, qu'une génération paresseuse et somnolente, à ceux qui croient encore que le peuple marocain est condamné à être éternellement exploité et asservi, à ceux-là nous opposerons un front d'action, de courage, de patriotisme. Notre action se fait et se fera de plus en plus sentir et nous ne nous déclarerons satisfaits que le jour où tous les Marocains sans distinction de race ni de religion recouvreront la plénitude de leurs droits. Notre voix s'élèvera donc de plus en plus forte et retentissante jusqu'au jour où nous aurons battu tous les ambitieux, tous les jaloux, tous les mécontents et où nous aurons atteint notre but et rempli notre mission.

Peut-être ne jouirons-nous pas même du fruit de notre action et de nos efforts. Mais nous partirons avec la conviction d'avoir rempli notre devoir envers notre patrie et les générations futures qui hériteront un idéal digne de notre vaillante et irréductible race.

Nous sommes donc fiers de notre mouvement national. Nous savons que dans nos veines circule un sang noble, celui des Arabes et des Berbères qui ont formé un grand peuple dont l'action a contribué pour une grande partie à éclairer et à guider l'Europe dans sa progression vers la civilisation moderne.

Nous nous rappelons encore l'éclatante civilisation musulmane qui, pendant que l'Europe était pongée dans les ténèbres de l'ignorance et dans l'anarchie, illuminait tout l'Orient et l'Occident depuis Baghdad jusqu'à Cordoue. Nous

nous rappelons encore que pendant l'épanouissement de la civilisation arabe, les peuples d'Europe vivaient sous la tyrannie de la féodalité et le despotisme de la monarchie et que les universités arabes de l'Andalousie étaient les seules sources où l'on pouvait puiser toutes les sciences.

Nous savons aussi que notre peuple arabo-berbère que l'Europe méprise aujourd'hui a été pendant plusieurs siècles le maître incontesté d'une grande partie du monde, qu'il a lui aussi et que c'est grâce à lui que s'est transmise et perpétuée la civilisation gréco-latine qu'on glorifie tant aujourd'hui. Nous savons, enfin, et c'est là la cause profonde de notre mouvement, que le Maroc a de tout temps joui de sa pleine liberté et de son entière indépendance et que pendant longtemps, l'autorité de ses souverains s'étendait jusqu'en Tripolitaine et au Sud même de la France, la Gaule de jadis.

Quant à nous, jeunes Marocains, héritiers de cette glorieuse civilisation et dignes continuateurs de ces nobles et vaillantes générations, nous ne voulons pas faillir à la mission qui nous est léguée par nos ancêtres. C'est pourquoi nous ferons revivre leur prestige et briller leur gloire.

Nous sommes et nous resterons toujours hostiles à toute politique à caractère colonial, mais cela ne veut pas dire, comme certains esprits peuvent le croire, que nous sommes des anti-français et des insurgés, car pour nous, la France peut - si elle le veut - être la nation alliée à laquelle nous devons estime et reconnaissance. Comme on l'a déjà bien dit, on peut être l'ennemi irréductible d'une politique sans être pour cela l'ennemi de la nation qui la pratique. C'est notre cas à l'égard de la France dans ce pays où les vrais représentants de cette nation, les bons serviteurs de la République, en un mot, les dignes représentants de la démocratie française ne représentent qu'une très faible minorité par rapport au nombre prodigieux des agents anti-républicains et antidémocrates qui ne voient que leurs intérêts et qui ne cessent, par leurs méthodes tyranniques, d'aggraver le malaise et de dresser les Marocains contre la France faisant ainsi œuvre d'anti-français. Pour arriver à une réelle compréhension et, partant, à une pratique et fructueuse collaboration, le gouvernement doit avant tout épurer toute l'administration de tous les mauvais agents qui desservent et les Marocains et leur propre pays.

Maintenant, ceux qui nous aideront dans notre évolution, qui sauront comprendre nos aspirations et contribuer à leur réalisation, ceux-là quel que soit le parti auquel ils appartiennent, auront notre sympathie et notre estime

Mais ceux qui, poussés par des mobiles colonialistes voudront arrêter notre marche pour mieux exploiter et asservir le peuple marocain, ceux-là nous nous trouverons toujours en face d'eux, les bravant et les combattant.

Bref, ce serait commettre une grave erreur, ignorer la nature humaine,

méconnaître la psychologie des peuples et sous-estimer leur irrésistible marche vers leur destin que de nous reprocher notre mouvement national et vouloir de ce fait ne voir dans les Marocains qu'un peuple figé dans ses plus vieilles traditions, c'est-à-dire un peuple gouverné tyranniquement par les archaïques conceptions du «Service des Beaux-Arts» et n'intéressant que ses acolytes, le Service du Tourisme et celui bien entendu des impôts et contributions.

L'Action du Peuple : n° 42-52, 22/4 - 7/10/1937.

Combats d'un Nationaliste Marocain, Tome 2 ؛ ص. 282-284

النص رقم 2 :

المغرب بين الماضي والحاضر[1]

عظمة العصور الغابرة :

الأمة المغربية أمة عز ومجد، تاريخها حافل بالمفاخر، زاهر بجليل الأعمال والمحاسن غني بالأسرار والمآثر.

أمة المغرب قد تحملت في الماضي من المسؤوليات العظمى، ما هو محفوظ في لوح التاريخ ؛ فمنذ ظهر الإسلام في أرضها، وأصبحت مكلفة بواجبها، كان لزاما عليها أن تؤديها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وفي الحق، إنها قد عملت ما كان مفروضًا عليها في سبيل حفظ الأمانة الإسلامية، وبسط ما أثر عن المثل الأعلى المحمدي من حرية وحضارة، وعرفان ؛ فجاهدت خير جهاد من أجل نشر الرسالة الإسلامية، وبث الدعوة العربية، في عصر كانت فيه معظم الشعوب ترسف في أغلال العبودية الاجتماعية، وكان الفكر الإنساني يتخبط في ديجور من الجهالة العمياء.

فكانت الفتوحات الإسلامية العربية، التي تزعم فيها المغرب، أو شارك فيها بنصيب وافر، سببا في نشوء الحضارة اليانعة المزدهرة في بلاد الأندلس ؛ تلك الحضارة التي أقيم منارها عاليا، يشع نور المعرفة منه على جميع من آوته أرضها، وأظلته سماؤها.

ولما أفاقت أوروبا من النوم العميق، الذي طالما غطت فيه غطيطها المعروف، وأدركت شأوا كبيرا في الغطرسة والتحفز، واعتزمت استرجاع الأمصار، والأخذ بالثأر، لم تول وجهها نحو البلاد العربية من الإسلام المجهول الذي تخلد آيات البطولة في رمزه وتمجد قداسة التضحية في ذكراه.

حركة الإصلاح في عهد السلطان مولانا الحسن :

وبالرغم عما شغل المغرب من الحوادث، ودهم دولته من المشاكل، فقد شهدت أمته جهودا للإصلاح، وسعت رجالاته في التنظيم والترقي، فرارا من الأخطار التي كانت تتهدد كيان البلاد، وتلافيا للنقص الذي ابتلينا به في ميدان العلوم الحديثة.

(1) «الدفاع»، 23 جمادى الثانية 1356-1937/8/31، السنة الأولى - العدد الأول.

فقد أراد السلطان مولانا الحسن فتح عصر جديد في حياة المغرب، فنجح في توطيد الوحدة القومية، وتأمينها من غوائل تدخل الأجانب.

وبالرغم من إيمان جلالته، بضرورة التعجيل بالإصلاح المنشود في ذلك الوقت، فإنه لم يقتنع بإسناد هذا الإصلاح للخبراء من رعايا الدول، ولم يرض بإجرائه على يد غير المغاربة الوطنيين. لهذا فكر السلطان المذكور - أول وهلة - في إعداد الأخصائيين من أبناء البلاد، لكي يعهد إليهم - تحت قيادته وإشرافه - بمهمة الإنشاء والتنظيم في ميادين العمران جميعها.

لكن، إن استطاع مولانا الحسن - بسياسته الحازمة، ودهائه الكبير - تنعيم المغرب بحفظ استقلاله، فإنه يؤسفنا شديدا أن نذكر، إلى جنب هذه المحاولات العظيمة، في تاريخ النهضة المغربية، أن الأمة لم تقطف ثمار ما غرسه ذلك الملك الجليل في حقل الإصلاح والعلوم.

ولهذا أسباب أهمها : تفاحش الدسائس الأجنبية سرا وجهرا، ومعارضة المكايد الشخصية، وكلا الفريقين، من الأجانب والمغرضين، كان يعمل لإحباط المساعي وإفساد المشاريع، والأمر الذي كان أدهى وأمرّ، هو معاجلة المنون لحياة السلطان الهمام رحمة الله عليه.

وقد ارتحل إلى ربه، مخلفا لبلاده وأمته وحدة قومية كاملة، واستقلالا متينا شاملا، كما ورث المغربي سياسة ذلك العاهل الكبير نظاما ديبلوماسيا، صان كثيرًا من حقوقنا الأساس، وأقام السد منيعا في وجه المطامع الأجنبية وعدوان الحوادث. وليس هذا بالأمر اليسير ولا بالفوز الضئيل.

الحركة الإصلاحية الدستورية :

وبعد وفاة مولانا الحسن، أصبح المغرب يتدرج نحو الاضطراب والفتن، بتفاحل خطر الدسائس الأجنبية والأغراض الشخصية، ومما ساعد عليها، تقلص سلطة الدولة وسوء تصرف الإدارة.

أما الأمة، فإنها لم تكن راضية بشيء من هذا كله، فقد قام الثقات من المغاربة فأخذوا يلومون الحكومة إذ ذاك على تقصيرها، ويسعون في إصلاح الشؤون الداخلية وتخليص البلاد من الاحتلال.

ولما بايعت الأمة السلطان عبد الحفيظ، كانت هذه البيعة قائمة على شروط تتلخص في تحرير الأمة لم تسلمه من مضمون المعاهدات، وفي صيانة حدود المغرب باسترجاع

ما أخذ من الثغور بالاحتلال، والعمل في سبيل إبطال الامتيازات الأجنبية، التي تخرج الرعايا المغاربة من حوزة السلطة القومية وقوانين الدولة العامة.

وقد قيدت تلك البيعة السلطان الجديد في سياسته الخارجية قائلة : «إذا عرض ما يوجب مفاوضته مع الأجانب من أمور سلمية أو تجارية، فلا يبرم أمرا منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضا منها مما لا يقدح في دينها ولا في استقلال سلطانها».

وقد كانت هذه البيعة بيعة أمة شاعرة بحقوقها، عارفة بواجباتها، راغبة في صيانة سيادتها، ساعية في إصلاح أحوالها.

ولم تقتصر الأمة في بيعتها على تلك الشروط، بل حرَصت على أن يتجه السلطان بالبلاد في سبب الإصلاح المبتغى ؛ خصوصا ما كانت تطالب به النخبة العاملة، وتردد صداه صِحافتها الحرة في ذلك العهد.

وما الذي كانت تطالب به الأمة ؟ إنها كانت تذكر السلطان في شروط البيعة «أملا أن ينقذها من وهدة السقوط التي أوصلها إليها الجهل والاستبداد، ورغبة في تحقيق رجائها بإعطاء البرهان لما يدل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه، ومحبته في الإصلاح، ولجدارته بإدارة ما قلدته أمته».

وفي طليعة ما كانت تنادي الأمة بإنشائه : فتح المدارس لنشر المعارف، وجعل التعليم الابتدائي إجباريا فيها، وتولية ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية، وتقريب ذوي العقول الراجحة والأفكار الحية الراقية من السلطان، للاحتراز من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له حال الرعية ويحولون بينهم وبينه - «وبما أن يدا واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة سقوطه، ولا على إصلاح إدارة مختارة كإدارة حكومتنا، فيجب - كما تقول تلك الصِّحافة - أن تكون الأيدي المتصرفة، والعقول المفكرة، والأمور المدبرة، كثيرة متكافئة على العمل. وعليه، فلا مناص ولا محيد لجلالته، أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب، ويعطيها حرية العمل والفكر، لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية». وبعد تسعة أشهر من مضي البيعة الشعبية، أعد مشروع الدستور المنشود، في النصف من رمضان لسنة 1326هـ (موافق 11 أكتوبر 1908م) ونشر في أعمدة «لسان المغرب»، التي كانت تقوم في طنجة، والتي يظهر أنها كانت لسان النخبة العاملة في البلاد. وقد جاء الدستور مشتملا على تنظيم القانون الأساسي للأمة، ومنتدى الشورى والانتخابات العمومية وقانون العقوبات. ومن آراء الصحافة الإسلامية فيه، ما نشر في «الزهرة» ؛ من كونه إذا عمل بمقتضاه، فإن السلطنة الشريفة لا تلبث أن ترتقي لمعارج العز والعرفان، وتتوفر في نواحيها أسباب

الراحة والعمران، وتصير في أقرب وقت من الدول الضخمة عظيمة الشأن، لا سيما وأن سكانها كلهم جنس واحد، مرتبطون برابطة الدين، ذوو غيرة وحمية وصلابة ملية، وممّن يضرب بشجاعتهم المثل».

لكن ابتلاء البلاد بالفتن والقلاقل، وتدخل الأجنبي في شؤون الأمة بالاحتلال والاحتيال، لم يساعدا على النجاح في هذا المضمار، فلم تظفر الأمة المغربية بتلبية مطالبها في الإصلاح، ولم تَرَ نعمة الدستور، اقتداء بالأمم الراقية التي اتخذتها في هذا خير مثال، بل كان المآل فرض الحمى الأجنبية على المغرب، فختم بهذا عصر الاستقلال، وبدأت تجربة الاستعمار...

حرب القلم رقم 1 ؛ ص. 9-14

النص رقم 3 :

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي[1]

لماذا اختلف المغرب والأندلس
في المستوى الثقافي العامّ ؟

(1)

نشرت (الثقافة المغربية) في عدد شعبان مقالاً، بحث فيه الصديق الشرايبي عن (مدى تأثير ثقافة العرب في الأندلس والمغرب) وهو - حقًّا - موضوع هام، جدير بعناية الباحثين من المغاربة خاصة، وحقيق أن يكون من البحوث القومية المغربية، التي تعنى بها مجلة (كالثقافة المغربية).

يلاحظ الكاتب أن العربية في الأندلس (أدت رسالتها على أكمل وجه، وأتت بالآيات البينات والمعجزات الباهرات، وقامت بأكثر مما كان ينتظر منها)، حتى أصبحت تلك البلاد محسودة من الشرق نفسه، موطن العربية، ومهد الإسلام ومنشإ العرب الفاتحين.

أما في المغرب، فقد كان الأمر بخلاف ؛ فالعربية لم تنجح في وطننا نجاحها الباهر في الأندلس، حتى إن التاريخ ليجيب الباحث المتسائل بالسلب المطلق.

يقرر الباحث كل هذا، ومقصده - كما قال - البحث العلمي المجرد (والسعي بنصيب في بعث حركة جديدة في البلاد، وخلق نهضة قومية)، واضحة الاتجاه صحيحة العماد. وكلا القصدين محمود مطلقًا، ولكنْ، ليس هذا موضوع المناقشة التي نحاولها - من جهتنا - قيامًا كذلك بالبحث العلمي المجرد، ومساهمة في بعث الحركة الجديدة، وإعلاء نهضتنا القومية، على أساس متين من الصراحة والثبوت، وتلبية لرغبة الصديق الكاتب الذي رجا (أن تنهض همم الباحثين من الشباب) لينقبوا، عساهم (يظفرون بما يخفف عن كاهل المغرب ذلك الحكم القاسي) العنيف إلى أجل.

---

(1) «الثقافة المغربية» : عدد : 7 - أبريل 1943.

ليست الثقافة نتيجة اللغة خاصة :

إننا لا نماري قط في هذه الحقيقة، وهي أن ثقافة العرب، قد كان لها في الأندلس شأن عظيم، لم تدركه تلك الثقافة نفسها في مجال المغرب الواسع، لكننا لا نرى أولاً، أن نجاح العربية في الأندلس، إنما يعزى إليها خاصة، فليس صحيحًا أبدًا، أن العربية هي التي أنجبت شخصيات كبيرة، جديرة بالتخليد، تعد بالعشرات بل بالمئات ؛ من بينها كبار الفلاسفة، والكتاب، وفحول الشعراء، وعظماء الأطباء، والمؤرخين، والفلكيين والجغرافيين والرياضياتيِّين. فاللغة ليست هي العامل الوحيد، ولا العامل الأهم في رقي الأفكار وإنتاج العقول ؛ إذ لو صح هذا، لكان عرب الجزيرة الأقحاح - وهم أهل العربية - أسبق من الأندلسيين في تكوين نهضة علمية أدبية فنية على الأقل، توازي ثقافة الأندلس الباهرة في وقتها. فلماذا تكون العربية قد كونت هذه الثقافة في الأندلس، التي كان العرب فيها أقلية ضئيلة، بالنسبة إلى مجموع السكان، بينما يكون شأنها غير هذا في موطنها الأصل، وبين الناطقين بها فِطرة وسليقة ؟

ولا يعترض علينا معترض، بما كانت عليه الثقافة العربية في المشرق زمن الدولة العباسية - مثلاً - فهذه مسألة ترجع إلى عوامل مختلفة كثيرة لا نتعرض لها هنا، وهي شبيهة ببعض العوامل، التي ساعدت على ازدهار الثقافة بالأندلس كما سنرى بعد في الموطن المناسب من هذا البحث.

فلو كانت العربية هي السبب في إنشاء الثقافة الفكرية العامة، لكان الحجاز - مثلاً - ذا ثقافة واسعة النطاق، تنافس مختلف الثقافات الشرقية إذ ذاك، وتضاهي الثقافة العربية في الأندلس المسلمة، ولكن تاريخ الحجاز خاصة، وشبه الجزيرة العربية عامة، لا يحدثنا عن مثل هذا الأمر ؛ الذي نستنتج منه أن العربية - كغيرها من اللغات - لم تكن في الأندلس، ولا في غيرها، السبب الوحيد، أو العامل الأكبر في فتق الأذهان، وثقافة العقول، وخصب الأفكار، وبعث الهمة العلمية، واستبحار المدنية الفكرية بصفة عامة.

بعد هذا التقرير على سبيل الاختصار، نخلص إلى تفاصيل فكرة الأستاذ عبد الهادي الشرايبي، لنرى ما فيها من حق وصواب وإفراط وتفريط.

الثقافة ثمرة الرقي العام :

(نقول إن العربية ليست هي التي أنشأت ثقافة الأندلس، وأنجبت رجالها العظام في الآداب والعلوم، وإن كانت هي الأداة لتلك الثقافة واللسان المعبر لأولئك الرجال، فالعرب الفاتحون - وقد كانوا أقلية - لم ينزلوا في أرض الأندلس وهم حاملون - زيادة

على أسلحتهم وذخائرهم - لثقافة عربية، فيها الفلسفة، والطب، وعلم الفلك، وعلم الجغرافيا، وعلوم الرياضة، وإن كان فيهم الشاعر والخطيب، لكن الشعر وفن الخطابة في ذلك العصر، لم يكونا هما الثقافة حقًّا ؛ فالفتح الإسلامي بالأندلس، لم يكن شبيهًا - مثلاً - بالحملة التي قام بها نابليون في مصر، والتي كانت ترافقها حملة من العلماء مكنت المصريين - إذ ذاك - من أن يشاهدوا مظهرًا جديدًا من مظاهر الحياة، لم يكن لهم في تاريخهم الأخير به عهد)[1]، فإن ما نشأ في الأندلس من علم وثقافة، لم يكن سوى نتيجة لعوامل غير اللغة، سنبينها في موضع آخر من بحثنا هذا، وبصفة عامة، نلاحظ أن الأندلس لم تحقق النهضة العلمية، ولم تزدهر فيها الحركة الأدبية إلا في القرنين الثالث والرابع، أي في أحسن عصور الدولة الأموية ؛ حيث بلغ ارتقاء الأمة هناك شاوًا بعيدًا وذروة عالية. فالعلم - في أي مكان، وفي أي زمان - إنما يكون نتيجة الرقي العام، وهي حقيقة تاريخية اجتماعية، سنفصل القول فيها استقبالاً، مكتفين هنا بما قررنا من أن الرقي - لا اللغة - هو الذي أوجد في الأندلس ما كان فيها من أنواع العلوم، وعناصر المعرفة، وألوان الثقافة، وما ظهر على مسرحها من الأدباء والعلماء والمفكرين.

أدباء الأندلس والمغرب :

يقول السيد عبد الهادي الشرايبي، بينما الأمر هكذا في الأندلس (لا تكاد تجد مغاربة أقحاحًا من هبة التربة المغربية الخالصة، ذوي شخصية وكفاءة ؛ تؤهلهم للوقوف في مصاف عظماء البلاد الأخرى، إلا قليلاً جدًّا قد يعدون على الأصابع، ونقصد من ذلك الرجال العالميين الذي تجاوزت شهرتهم بلادهم) فالباحث الفاضل، يعترف - كما نرى - بأنه وُجِد في المغرب رجال وإن قلوا، يساوون رجال الأندلس في تلك الأوصاف. وهذا الاعتراف نفسه، يلطف من الحكم القاسي (الذي ينوء به كاهل المغرب إلى أجل مسمى) كما يبين لنا ذلك الإقرار، أن التاريخ لا يجب - كما قال صديقنا الباحث - بالسلب المطلق متى سألناه هل أنتجت العربية في المغرب - على حد تعبير الكاتب - مثلما أنتجت من الرجال المثقفين في الأندلس ؟ ثم نلاحظ زيادة، أن رجال الأندلس، لم يكونوا عالميين بكل ما لهذه الكلمة من مدلول ؛ فعالميتهم كانت محدودة، ومقتصرة على البلاد العربية الإسلامية ؛ التي كانت تُعنى بشؤون الأندلس وأخبار رجالها. وحيث اقتصر حضرة الكاتب على الناحية الأدبية، فذكر أنه لم يوجد في ميدان الشعر ومضمار الكتابة من يقف إلى جنب ابن زيدون، وابن هانئ، وابن عبد ربه، وولاّدة، وابن الخطيب، وابن سهل والمعتمد ابن عباد (بصفته أديبًا فقط)، فإنا نورد هنا، على سبيل المثال، ما أثبته المؤرخ عبد الواحد المراكشي في كتابه (المعجب في تلخيص أخبار المغرب)، من أن

(1) الدكتور محمد حسين هيكل.

أبا عبد الله محمد بن حبوس - وهو من أهل فاس - كانت طريقته في الشعر على نحو طريقة محمد ابن هانئ الأندلسي، في قصد الألفاظ الرائعة والقعاقع المهولة، وإيثار التقصير، إلاّ أن هذا الأخير، كان أجود منه طبعًا، وأحلى مهيعًا ؛ فنستفيد من هذا، أنه وجد في المغاربة من سار على منهاج أدباء الأندلس، وقلدوهم في محاسنهم وعيوبهم. وابن هانئ لم يكن في فنه مثال الكمال الذي لا يجارى كما يظهر من قول المراكشي ؛ الذي كان ذا ذوق أدبي فائق لا يتهم، وهو نفسه من أدباء المغرب الأفذاذ، وكُتابه الأعلام الذي يضارعون أدباء الأندلس وكتابها النبهاء، ولو بحثنا عن غيره في ماضي المغرب المجهول، لألفينا له نظائر في الشعر والكتابة، وهذه مسألة، ما أجدر أدباءنا الباحثين بصرف عنايتهم إليها ؛ كي يظهروا للمغرب شخصية في الناحية الأدبية ! وإنا لا نريد أن تفوتنا هذه الفرصة، دون أن نتوجه إليهم برغبتنا المُلحة، في أن ينهضوا للكتابة في هذا الموضوع الخطير.

أقطاب العلم وجهابذة الآداب في عصور التاريخ المغربي :

ومجلة (الثقافة المغربية)، تكون جد سعيدة بتشجيع حملة الأقلام في بلادنا، على الاضطلاع بمثل هذا البحث، وإذاعة ما يحققونه من النتائج في هذا السبيل ؛ خدمة لتاريخ الثقافة العربية القومية، وقيامًا بحق مغربنا الناهض، وإنا لمساعيهم وثمرات أقلامهم لمنتظرون، وظننا أن ما نعهده فيهم من همة مغربية وغيرة قومية، لا يجعلنا نردد مع القائل :

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ولكن لا حياة لمن تنادي

نعود إلى ما كنا بصدده فنقول : إنه نبغ في المغرب رجال يقفون في مصاف عظماء الأندلس، وقد ذكر منهم الأخ الشرايبي نفسه اثنين هما : القاضي عياض السبتي، وأبو العباس المقري، صاحب الموسوعة الأندلسية الخالدة التي (لولاها - كما قال بحق صديقنا - لما سجلت حضارة الأندلس ولا ازدهار ثقافة العرب فيها). وهذا أيضًا ابن عذاري المراكشي، قد تحدث عن الأندلس في كتابه : (البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب) وهو - كما قال العلاّمة المطلع، الأمير شكيب أرسلان - خير كتاب عرّف بأخبار الأندلس.

وإن ما كتبه المقري وابن عذاري وغيرهما، لمن الحسنات العظيمة، التي أسداها علماء المغرب لتراث الأندلس العام. والتاريخ حافل بالصنائع الجليلة، وطافح بالأيادي البيضاء التي للمغرب على الأندلس ؛ سواء في العلم أو في السياسة. وسنقف في بحثنا هذا من ذلك كله، على معالم وآثار تتطأطأ لها الجباه وتعنو لها القلوب.

هجرة العلماء والأدباء الأندلسيين إلى المغرب :

يقول صديقنا الشرايبي : (إن أعجب ما في فقر المغرب الأدبي، أن الحالة على ما كانت عليه، بقيت بالرغم من اتصال القُطْرين، وتقاطر المهاجرين من الأندلس وغيرها إلى المغرب، فمع هذا، ظل المغرب راكدًا جامدًا، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث دقيق، ولا نظن أن صديقنا قد وفّاها حقها من التمحيص والجلاء ؛ فقد كان اتصال المغرب بالأندلس محكمًا وثيقًا، منذ عهد الفتح الذي تولاه القائد المغربي القح طارق بن زياد الطنجي. وقد تمازجت، واختلط كثير من عناصر سكان القطرين، ونزل بأرض المغرب عامة، وبفاس خاصة، عدد كبير من مهاجري الأندلس، الذين لاشك أنه كان فيهم العلماء الكبار والأدباء الأعلام، على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم ؛ فقد تكونت - ابتداءً - عدوة الأندلس بفاس من الأسر الأندلسية القرطبية، التي طردها الحكم الأول من ولاية قرطبة، عقب ثورة الربض في سنة 198 هجرية. وفي دائرة المعارف الإسلامية، أن الحكم قرر بعد الثورة أن ينفي من أرض الأندلس كل سكان ربض قرطبة، الذين نجوا من المذبحة؛ فهاجر عشرون ألف أسرة ذهب ثلثاهم إلى مصر ومنها إلى أقريطش، وذهب الباقون إلى فاس، واستوطنوا الحي الذي يسمى عدوة الأندلس).

وعلماء الأندلس بالمغرب كثيرون، نذكر منهم : أبا الحسن علي بن موسى بن علي ابن موسى بن محمد بن خلف الأنصاري السالمي الجياني، المعروف بابن النقرات نزل بفاس، وإليه ينسب الكتاب المسمى شذورَ الذهب في الكيمياء، وأبا محمد الغالب ابن يوسف السالمي، كان عالمًا بالأصول، استوطن سبتة، ثم مراكش التي توفي بها سنة 576هـ وأبا جعفر محمد بن حكم بن محمد بن أحمد صاحب مدينة سالم، وقد نزل بفاس. وأفتى بها، وولي أحكامها وأقرأ العربية، وكان ذا حظ من علم الكلام، وله شرح على الإيضاح لأبي علي الفارسي، وتوفي بتلمسان سنة 537هـ ؛ حسب ما ورد في ترجمة ابن الأبار له، وأبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني السرقسطي، الملقب بالركن، كان فقيهًا متحققًا بعلم الكلام متقدمًا فيه، يناظر عليه في الإرشاد لأبي المعالي وغيره، تولى قضاء معدن عوام بمقربة من مدينة فاس، وتوفي عام 598هـ وأبا بكر عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عمير الثقفي، الذي توفي بفاس سنة 529هـ كما ذكر ابن حبيش ؛ وأبا الحكم عبيد اللّه بن علي بن عبيد اللّه بن غلندة الأموي من سرقسطة، وكان أديبًا شاعرًا وطبيبًا ماهرًا، وكان صناع اليدين أبرع الناس خطًّا، وأَنْفَسَهم ضبطًا، وكتب علمًا كبيرًا، توفي بمراكش سنة 581هـ كما ذكر ابن الأبار في التكملة، وأبا بكر يحيى بن همام بن يحيى السرقسطي، المعروف بابن أرزاق، كان من أهل الأدب مع براعة الخط، وكتب ليوسف بن تاشفين ثم لابنه علي، وأقام

بمراكش آخر المائة الخامسة، عن ابن الأبار، وأبا عبد اللّه محمد بن عيسى بن القاسم الصدفي، نزل بفاس، وكان فقيهًا وأديبًا شاعرًا، استكتبه ابن الملجوم في قضائه بمكناسة واستخلفه، وتوفي عام 529هـ عن ابن الأبار ؛ هذا قلّ من كثر، ولو شئنا الزيادة لوقعنا في إسهاب يضيق عنه هذا البحث.

فاس قاعدة علم وحضارة :

وقد كانت فاس، في عهد الموحدين، قاعدة علم وحضارة، وإلى هذا أشار المؤرخ المراكشي حيث قال : (ومدينة فاس هذه هي حاضرة المغرب في وقتنا هذا - أي وقت تأليف كتابه المعجب وهو سنة 621هـ - وموضع العلم منه، اجتمع فيها علم القيروان وعلم قرطبة ؛ إذ كانت قرطبة حاضرة الأندلس، كما كانت القيروان حاضرة المغرب، فلما اضطرب أمر القيروان - كما ذكرنا - بِعَبَث فيها، واضطرب أمر قرطبة باختلاف بني أمية بعد موت أبي عامر محمد بن أبي عامر وابنه، رحل من هذه ؛ وهي مَن كان فيهما من العلماء والفضلاء من كل طبقة، فرارًا من الفتنة، فنزل أكثرهم مدينة فاس، فهي اليوم على غاية الحضارة، وأهلها في غاية الكيس ونهاية الظرف، ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم، وما زلت أسمع المشايخ يدعونها بغداد المغرب، وبحق ما قالوا ذلك...).

فهذا كلام له حظ من النظر والاعتبار، وهي شهادة أدلى بها المؤرخ الأديب بيانًا لحالة المغرب عامة، وفاس خاصة في ذلك العهد، من الوجهة العمرانية والثقافية. وقد توالت وفود العلماء والنبغاء من الأندلس إلى المغرب، طوال العصر الذي ملك فيه المغرب بلاد الأندلس وسيطرت عليها دوله المتعاقبة ؛ ابتداء من دولة المرابطين على عهد يوسف ابن تاشفين. وكان كثير من موظفي الدول المغربية ؛ من وزراء، وقضاة، وكتاب وأطباء أندلسيي الأصل والنشأة.

هل تأثر المغاربة في ثقافتهم بأهل الأندلس ؟

إن وفود هؤلاء المهاجرين، إما بقصد الاستيطان نهائيًّا، وإما بقصد القيام بوظائف الدولة الحاكمة، قد كان له بلاشك تأثير ؛ من حيث تكوين حركة علمية بالجهات التي أقاموا بها. وتخريج طلاَّب من المغاربة في مختلف العلوم المتداولة في تلك العصور، وهي نظيرة العلوم الموجودة إذ ذاك بالأندلس. فهذه ناحية من البحث العلمي، يجدر بالباحثين منا أن يستجلوا غوامضها ويعلنوا الحقيقة عنها ؛ خدمة للعلم، وقيامًا بالواجب لتاريخ المغرب ومجده الأثيل. وبهذه المناسبة، نهيب بهم للقيام بهذا البحث القيم الطريف وهو: **آثار الأندلسيين في الآداب العربية والثقافة العامة بالمغرب الأقصى.** فلاشك أن هذا البحث ليس بعقيم، وأنه سيهدي إلى إحدى الغوامض - وما أكثرها ! - في تاريخنا الفكري العام

وسيغني تراثنا العلمي الذي ما زال حقه مجهولاً، وما فتئ يحمل من تقصيرنا أوزارًا. فالأمل وطيد في أن يجد الأدباء في كلامنا، ما يحفزهم للعمل الصالح في هذا السبيل.

وعلى سبيل المثال لما تقدم، نذكر ما كتبه ابن خلدون إذ قال : (وأما أهل الأندلس فافترقوا في الأقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومَن خلفهم مِن البربر وتغلبت عليهم أمم النصرانية، فانتشروا في عدوة المغرب وإفريقية من لدن الدولة اللمتونية إلى هذا العهد (آخر القرن الثامن الهجري) وشاركوا أهل العمران، بما لديهم من الصنائع وتعلقوا بأذيال الدولة، فغلب خطهم على الخط الإفريقي وعفّى عليه).

فهذه إشارة واضحة، إلى ما كان للأندلسيين من التأثير في المغاربة، ولاشك أن هذا قد تجاوز دائرة الخط، وامتد إلى حدود المعرفة بأنواعها، وعم نطاق الثقافة كلها في ذلك الزمان.

وبمناسبة ذكر النازحين من الأندلسيين إلى أصقاع المغرب، نشير إلى ما وفق إليه العلاّمة الأديب القاضي السيد محمد السائح ؛ وذلك من العناية في مقدمة كتابه : (سوق المهر إلى قافية ابن عمرو) بالجاليات الأندلسية التي نزلت الرباط، وما انتقل معها إليه من آداب الأندلس وثقافتها. وحبذا لو ندب حضرة المؤلف نفسه، للقيام ببحث يكون أوسع نطاقاً، وأغزر مادة وأعظم فائدة، فيشمل الجالياتِ العلميةَ الأندلسيةَ جميعها، التي استوطنت بقاع المغرب في مختلف الأعصار، ويوقفنا، بقدر المستطاع على ما كان لأولئك النزلاء من مآثر خالدة، في ميدان الحياة العلمية بالوطن الجديد. وما أجدر الباحثين، من أدباء المغرب عامة، بأن يضطلعوا بمثل ما قام به العلاّمة السائح، فيكتبوا كذلك عن الجاليات الأندلسية التي حلت بجهاتهم ومدنهم، ويبينوا ما ساهمت به في الحركة الفكرية بالمغرب، وما أغنت به آداب العربية وثقافة الإسلام في هذه البلاد.

شهادة علماء الإفرنج للمغرب :

ومما يشهد للمغرب عمومًا، وفاس خصوصًا، بالمجد العلمي في أطوار التاريخ، ما كتبه العلاّمة المستشرق إيفاريست ليفي بروفنسال، الذي يعد اليوم - بحق - من كبار الاختصاصيين في الشؤون المغربية، ومن الأعلام المؤرخين الذين دونوا وأجادوا عن الأندلس وحضارتها، قال في كلام، نقتضب منه ما له علاقة بالموضوع (إن النخبة المثقفة في المجتمع الإسلامي المغربي هي الوارثة الفخورة - بحق - لتلك الحضارة الإسبانية المغربية في القرون الوسطى، تلك الحضارة التي ما يزال كثير من آثارها الناطقة في طول هذه البلاد وعرضها، يبعث على الإعجاب، ويدل من خلال ماضي المغرب، على أمجد العصور في تاريخه). وفاس - في نظر المستشرق - مما ضمته من آثار خالدة، هي أكثر

الحواضر دلالة على تلك الحضارة الباهرة، فاس التي تفتخر - فوق كل شيء - بشهرتها الألفية، كمدينة علمية، مشهود لها بكونها حاضرة العالم الإسلامي بالمغرب الأقصى. ولا يتخيل أي واحد أبدًا، أن ينازع فاسًا مكانتها العظمى، ونصيبها الأوفى في المساهمة التي كانت للمغرب في ذلك الازدهار الرائع، الذي أدركته آداب اللغة العربية، في أطوار القرون الوسطى والعصور الحديثة جميعها، فعلماء فاس، قد نافسوا علماء القيروان، قبل أن يصبحوا الخلائف والوارثين الروحيين، لأقطاب العلم في قرطبة وإشبيلية وغرناطة. وهذه التقاليد الثقافية العظيمة، قد بقيت مسالمة، وظلت محفوظة إلى زماننا هذا. وفاس هي المدينة الأولى بالمغرب، التي نشأت فيها الطباعة، وإن الكتب التي خرجت، منذ أكثر من مائة سنة من مطابعها الحجرية، قد كشف للمستشرقين الأوروبيين، عما لم يخطر قبل ببال أحد ؛ وذلك من حيث غناء الخزائن العلمية التي بمساجدها، وثروة المجموعات الخطية التي حفظتها أسرها الأدبية. وقد عملت فاس دائمًا لتبرير الدعاء الذي دعا به مؤسسها ؛ حيث رَجَا لها أن تكون قبل كل شيء دار علم، ومركزًا ممتازًا للعلوم الإسلامية بالمغرب. وفي هذا إشارة إلى الدعاء الذي توجه به إلى اللّه المولى إدريس الأزهر - رضي اللّه عنه - حين شرع في بناء أساس المدينة، قال (اللهم اجعلها دار علم وفقه، يتلى فيها كتابك، وتقام بها حدودك، واجعل أهلها متمسكين بالسنة والجماعة ما أبقيتهم).

الأندلس والمشكلة الجنسية :

يتساءل الأخ الشرايبي، عن السبب في عدم تأثّر المغاربة، بمثل ما تأثر به إخوانهم الأندلسيون من الجهة العلمية الثقافية، فيجيب بأن السبب هو أن الأندلس لم تعرف ما يسمى المشكلةَ الجنسيةَ، بل كانت وحدة، تحيا حياة واحدة، وتثقف بثقافة واحدة، وتتكلم بلغة واحدة هي العربية، ولهذا تسنى للغة العربية - وصديقنا مصرّ على هذا الرأي - أن تؤدي رسالتها على الوجه الذي ذكره، والمغرب قد كان - في نظر الصديق الباحث - على نقيض الأندلس من حيث استحكام العصبية الجنسية في أهله، وسيطرة العجمة البربرية على ألسنة سكانه جميعهم ؛ الأمر الذي استحال معه تأثير الأقلية العربية في أبنائه الأصل، الأكثرين عدداً، وتأثر هؤلاء بأولئك ؛ كأنّ الفاتحين من العرب، قد كانوا على جانب عظيم من العلم والثقافة، وكأنَّ العربية قد كانت - زمن الفتح - لغة تدوين للعلوم والآداب والفنون التي لم تكن مزدهرة، والتي منها تتكون الثقافة حقًّا.

أما أن الأندلس لم تعرف المشكلة الجنسية، فهذا ما ينفيه التاريخ نفيًا تامًّا. قال مؤرخ الأندلس المستشرق الكبير ليفي بروفنسال في كتابه القيم : (تاريخ إسبانيا الإسلامية

في القرن العاشر) ما نعرِّبه باختصار : (إن كلمة أندلس كانت دائمًا عبارة عن أشد العناصر الجنسية اختلافًا وتباينًا، وسرعان ما أصبحت تدل على الفاتحين المسلمين والإسبانيين الأهالي، الذين كانوا يقطنون في الأراضي المفتوحة المحتلة، سواء اعتنق هؤلاء ديانة الفاتحين أم بقوا على دينهم الأول، وفي إسبانيا نفسها، يظهر أن كلمة (أندلس) لم تدل قطّ إلا على وحدة خيالية، وذلك بالرغم عما وقع حتمًا من اختلاط السكان المختلفين أصلاً، بعد مرور أجيال قلائل في القرون الأولى من الفتح الإسلامي، ففي جميع عصور هذا الاحتلال، كانت في إسبانيا المسلمة مشكلة جنسية عويصة. فأمراء الإسلام لم يقتصروا على قمع الثورات التي كانت تقوم بين المغلوبين ويستفحل أمرها أحيانا، والتي كانت تصطبغ بصبغة القومية الحقيقية، بل اضطر الأمراء أحيانًا، إلى مواجهة صعوبات خطيرة، كانت تثيرها الجماعات الإسلامية النازحة من الشرق وإفريقية والمغرب إلى شبه الجزيرة الأندلسية).

حرب القلم رقم 6 ؛ ص. 93-163

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي[1]

(2)

من هو شعب الأندلس ؟

لا نتعجب من أن تكون الأندلس قد نشأت، واستحكمت فيها مشاكل جنسية شديدة الخطورة، وثارت بين أهلها - في مختلف الأزمان - أعاصير سياسية، كانت وَبَالاً على الأمن والنظام، ودحرجَت الأمة حتى أبادتها وجعلتها في الغابرين. فالشعب الأندلسي، لم يكن جنسًا واحدًا، بل كان مزيجًا من الأجناس، وخليطًا من الأقوام، سنتحدث عنهم تفصيلاً لما تقدم من الإجمال :

1- المسالمة، والمولدون : هم المسلمون من الإسبانيين. فاللفظ الأول كان يدل على الإسبان الذين دخلوا في الإسلام، بينما كان يطلق اللفظ الأخير على غير العرب الذين ولدوا من آباء مسلمين، وربوا على الديانة الإسلامية. أما الإسبان الذين بقوا على مسيحيتهم فكانوا يدعون بالعجم، وكان المولدون - في عهد الأمويين - أكثر سكان مملكة قرطبة، وقد اندمجوا في الإسلام حتى غدَوْا - بعد أجيال - لا يميزون عن المسلمين المهاجرين إلا بصعوبة، وضخم عددهم، خصوصًا ابتداء من عهد عبد الرحمن الثاني، وذلك عقب دخول كثير من المسيحيين في الإسلام، واحتفظ بعضهم بألقابهم الإسبانية.

2- الجاليات العربية : كان العرب سكان حواضر في عهد الأمويين، وكانوا إما عدنانيين أو قحطانيين. أما القرَشيون من العدنانيين، فكانوا أعلى مرتبة من الوجهة الاجتماعية، خصوصًا لما أطلق هذا الاسم على الأسرة الحاكمة، أي الدولة الأموية، وكان القحطانيون أعظم السكان العرب بالأندلس، وكانوا نازلين شرقها وغربها خاصة، وانضافت إلى هؤلاء العرب طائفة أخرى : هم جند بلج بن بشر بن عياش القُشيري، وكانوا من الشام، وشرق الأردن، وفلسطين، ومصر، واستوطنوا في نواحٍ مختلفة بالأندلس، وكانت الأرستوقراطية العربية ساكنة بالحواضر في جنوب إسبانيا، وتركت للمولدين مَهَمة القيام بفلح الأراضي التي كانت على ملكهم. وقد نزح كثير من عرب الحواضر إلى قرطبة، لما أصبحت الحياة فيها حياة رفاهية ونعيم. وما أكثر الثورات التي قامت بها الجماعات العربية النازلة بالأندلس ! ثم إن الجالية العربية، كانت منشقة على نفسها، فكان القيسيون

(1) «الثقافة المغربية» عدد : 8 - ماي 1943

مثلاً، في خلاف مستمر مع اليمنيين، وكان أشراف العرب يثيرون الخلافات بسبب مطامعهم في السيادة وتنافسهم عليها (وكان عرب الأندلس - كما يقول - المقري يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ، إلى أن قطع ذلك المنصور بن أبي عامر).

3- البربر : كان أكثر البربر بالأندلس سكان بادية ؛ وبينما استقرت الهجرة العربية إلى الأندلس، ابتداء من القرن التاسع الميلادي، كانت هجرة البربر إليها متواصلة إلى عهد الموحدين. وقد ساعدت على هذه الهجرة سياسة الناصر والحكم الثاني ؛ وبالأخص سياسة المنصور بن أبي عامر. وكان البربر في مناطق الجبال، كما هو شأنهم في المغرب. ويمكن القول : إن القسم الأكبر من جنوب البلاد وغربها، كان يسكنه البربر خاصة، وذلك ابتداء من القرن العاشر (القرن الرابع الهجري)، بينما كانت الجهة الشرقية عربية العناصر خاصة. ويذكر المقري ما يشير إلى صحة هذا قال : (وَأَمَّا زي أهل الأندلس، فإن أهل غربها لا تكاد ترى فيهم قاضيًا ولا فقيهًا مشارًا إليه إلا وهو بعمامة، وقد تسامحوا بشرقها في ذلك)، فالعمامة إفريقية، والقلنسوة شرقية. وقد كان البربر - بسبب تيار الهجرة المستمرة - أغلب السكان المسلمين المهاجرين ؛ الأمر الذي ساعدهم على القيام في وجه العرب. وقد كانت ثورتهم الأولى العامة سنة 123هـ فالبربر بعد نزولهم بأرض الأندلس لم يطرحوا طبيعتهم الثورية، ولم يفارقهم نزوعهم الفطري إلى الاستقلال، ولا هيامهم بنزع كل سيادة والخروج عن كل سلطة. ولم يكونوا قط غافلين عما كان يقع في موطنهم الأول، بل كانوا يرقبون ما يجري فيه من حوادث وانقلابات. فكل ثورة في المغرب، كانت لها أختها بين البربر بالأندلس. وقد ظلت الاضطرابات البربرية لا تهدأ لها ثائرة إلى قيام الدولة الأموية.

4- الموالي أو الصقالبة : وكان بإسبانيا عامة، وبقرطبة خاصة، طبقة اجتماعية، ظل أمرها في ازدياد منذ نصف القرن العاشر، وهي طبقة الموالي ؛ وهم الصقالبة الذين كانوا أسارى أوروبيين، مجندين في الجيوش، أو قائمين بخدمة الأمراء في قصورهم. وقد استطاع كثير منهم أن يتحرروا من الأسر والرق، ويصبحوا من أهل الثراء واليسار، ويتخذوا لهم موالي، وقاموا بدور عظيم في التاريخ السياسي بالأندلس، وكان لهم شأن كبير في الهيئة الاجتماعية. وقد استعملهم بعض الخلفاء لمقاومة نفوذ أشراف العرب. وفي أواخر الدولة الأموية، كان لهم أسوأ أثر في مملكة قرطبة ؛ إذ كانوا أصحاب دسائس ومؤامرات. وأخيرًا، كونوا لهم حزبًا بجماعة الفتى حيران، وإلى هذا الحزب انتسب أمراء طرطوشة وبلنسية ودانية.

5- المسيحيون : من سكان الأندلس المسلمة، كثير من الإسبان الذين لم يسلموا وهم المسيحيون، وكانوا يعاملون معاملة حسنة منذ الفتح، وحتى إن اضطُهِدوا أحيانًا في زمن المرابطين والموحدين، فلم يكن اضطهادهم ناشئًا عن تعصب، وإنما كانت تمليه

الظروف السياسية ؛ لأن الجماعات المسيحية إذ ذاك، كانت تقوم بحركات، أو تنزع إلى حركات ذات صبغة قومية، فكان هؤلاء الأقوام يؤخذون بشدة بصفتهم عصاة لا نصارى.

6- اليهود : ومن سكان الأندلس الذين لم يسلموا اليهود، وكانوا عنصرًا مهمًّا في الحواضر أيام الخلافة. وقد عُومِلُوا كذلك معاملة طيبة ؛ حتى إن هذا حملهم على جلب كثير من يهود المشرق ومختلف بلاد البحر المتوسط، وكانوا دائمًا يتلقون الفاتحين المسلمين بصفتهم محررين وحماة، وكان أغلبهم بقرطبة، وصار أحبارهم ذوي ثقافة عربية واسعة.

تلك هي العناصر التي كان يتركب منها شعب الأندلس، ذكرنا هذه المعلومات عنها كما وردت في مواطن من كتاب (إسبانيا المسلمة) للمستشرق ليفي بروفنسال، وهو من المراجع التاريخية القيمة، وقد تحرى فيه صاحبه الصدق والإنصاف، في تصوير الحقيقة التاريخية عن الأندلس في أبهى عصورها.

الأندلسيون أهل ثورة وشقاق :

في ما تقدم، إشارات مبعثرة إلى ما كان عليه أهل الأندلس من هياج وخلاف. ونرى من المفيد، أن نثبت هنا بعض آراء المؤرخين المسلمين، في المسألة التي يجب أن نبدد ما عسى أن يحوم حولها من الشكوك والشبهات. قال ابن سعيد في حديثه عن قرطبة :

(ولأهلها رياسة ووقار، لا تزال سمة العلم والملك متوارثة فيهم، إلاَّ أَنَّ عامتها أكثر الناس فضولاً وأشدهم تشغيبًا، ويضرب بهم المثل - ما بين أهل الأندلس - في القيام على الملوك والتشنيع على الولاة وقلة الرضا بأمورهم. حتى إن السيد أبا يحيى أخا السلطان يعقوب المنصور قيل له لما انفصل عن ولايتها : كيف وجدت أهل قرطبة ؟ فقال : مثل الجمل، إن خففت عنه الحمل صاح، وإن أثقلته صاح، ما ندري أين رضاهم فنقصده، ولا أين سخطهم فنتجنبه، وما سلط الله عليهم حجاج الفتنة حتى كان عامتها شرًّا من عامة العراق ؛ وإن العزل عنها لِما قاسيته من أهلها عندي ولاية. وإني - إن كلفت العود إليها - لقائل لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين).

وقال المقري : (ومذ وقعت الفتنة بالأندلس، اعتاد أهل الممالك المتفرقة الاستبداد على إمام الجماعة، وصار في كل جهة مملكة مستقلة يتوارث أعيانها الرياسة كما يتوارث ملوكها الملك، ومرنوا على ذلك فصعب ضبطهم إلى نظام واحد، وتمكن العدوّ منهم بالتفرق وعداوة بعضهم لبعض بقبيح المنافسة والطمع، إلى أن انقادوا إلى عبد المؤمن وبنيه. وتلك القواعد في رؤوسهم كامنة، والثوار في المعاقل تثور، وتروم الكرة، ...).

وذكر الأمير شكيب أرسلان في كتابه : (الحلل السندسية، في الأخبار والآثار الأندلسية) أن خصلتين كانتا سبب بوارهم (أهل الأندلس) : إحداهما كثرة الانتفاض على ملوكهم، وحبّ الشقاق في ما بينهم ؛ والثانية شدة الانغماس في الترف).

وقال في موطن آخر : (يظهر للمتأمل أن جميع ما حل بالمسلمين من الفجائع في الأندلس، إنما كان نتيجة انقسامهم واشتغالهم بمحاربة بعضهم بعضًا واستظهارهم بملوك الإسبانيول على إخوانهم) وقد عد الأمير شكيب أهل قرطبة المسؤولين عن مصيبة الأندلس فقال (وهم كانوا السبب في سقوط الأندلس، لأن الفتنة التي أثاروها هي التي آلت إلى سقوط هيبة الخلافة، وسقوط هيبة الخلافة آل إلى ظهور الطوائف، وهؤلاء هم كانوا مبدأ اضمحلال الإسلام في الأندلس).

نظرة عامة في المشاكل الأندلسية :

قلنا إن الأندلس قد عرفت مشكلة جنسية، عانتها طوال تاريخها إلا نادرًا، وحتى في عهد عبد الرحمن الثالث - وسنتحدث عنه بعد هذا - لم تكن تلك المشكلة لتضمحل اضمحلالاً، وإنما كانت إذ ذاك خامدة خمود النار تحت الرماد.

ونظرة عامة في المشاكل الداخلية الأندلسية، تكفي في تصوير تلك المعضلة الجنسية، التي كانت عناصرها معصرات تمطر البلاد وابلاً من الفتن والقلاقل، وستمكننا هذه النظرة العامة مما ينفي كل ريب وشك، في أمر المسألة الجنسية بالأندلس.

فقبل الأمويين - أي في عصر ما يسمى عصرَ الأمراء المستقلين في قرطبة - نشأت اضطرابات سياسية ؛ وفي زمن عبد الرحمن الداخل، ظلت الفتن تنتشر في كل نواحي الأندلس من وراء ستار كما كان الحال أيام الولاة، وكانت الاضطرابات تنشأ باستمرار يوقظها طوائف المولدين من الإسبان الذين دخلوا في الإسلام حديثًا. وفوق هذا، كان البربر والعرب لا يلقون سلاحهم بسبب الأحقاد القبلية.....

ولما مات مؤسس الدولة الأموية الجديدة، عام 172هـ (788م)، كانت مملكة قرطبة قد قامت على أساس قوي من الوجهة السياسية، ومن حيث سيادتها لبقاع معينة.... وكان نشر السلام في ربوع المملكة الجديدة، أكبر هَمٍّ لخلفاء عبد الرحمن الأول.... وفي عام 202هـ نشبت ثورة واسعة النطاق في ربض قرطبة، وذلك أن الفقهاء بزعامة يحيى ابن يحيى أهاجوا الدهماء، فقام هؤلاء يحاولون أن يأخذوا قصر الأمير.... وقد مضَّى الحكم معظم أيام حكمه في القضاء على الفتن الداخلية، التي كان يوقد نارها المولدون المتذمرون، يحرضهم الفقهاء من وراء ستار..... وبعد عام 245هـ زادت القلاقل السياسية في إمارة قرطبة، وأخذت حركات العصيان تظهر شيئًا فشيئًا في الولايات جميعها، التي

كانت خاضعة نظريًّا لقرطبة. وكان يقود هذه الحركات المولدون الذين ظهروا في ثوب حكام مستقلين، وأبطالٍ قوميين. وظل أمراء قرطبة مشغولين حتى أول القرن العاشر، بثورات أشراف المولدين، وبدعاوى البيوتات العربية الكبيرة بعد ذلك. وفي عهد محمد الأول، بدأت ثورة طويلة الأجل في جنوب غربي الأندلس، كان على رأسها زعيم مستقل، هو عمر بن حفصون... ولما اعتلى عبد الرحمن الثالث العرش، بدأ في العمل، ورسم لنفسه برنامجًا يقوم على القضاء على الثورات التي كانت تروي أرض الأندلس بالدماء، منذ قيام الدولة الأموية، وعلى أن يشل سلطان أشراف العرب الأقوياء، وأن يحمي الثغور الإسلامية في الشمال.... ولا نرى لعبد الرحمن في الجزء الثاني من عهده أعمالاً كثيرة قام بها بنفسه ؛ على أن الأحزاب أخذت تنشأ حينذاك، في قلب أمبراطورية قرطبة المتحدة الهادئة، ولم يكن لها شأن يذكر في أول أمرها، ولكنها صارت أخيرًا سببًا لاضطرابات عظيمة في الشؤون الداخلية للخلافة. وكان في هذه الأحزاب حزب الصقالبة وحزب البربر ؛ (والصقالبة أسرى أخذوا في شرقي أوروبا وإيطاليا وشمال الأندلس، وسرعان ما صاروا طائفة كبيرة في قرطبة، نجدهم في عهد الناصر يتبوأون مناصب عالية في الدولة، بل وفي الجيش). ولما تولى المنصور بن أبي عامر سياسة الدولة في عهد هشام الثاني (واصل سياسة عبد الرحمن الثالث والحكم الثاني باسم هشام الثاني، وطبعها بشخصيته القوية، وظل عهد السلام والعظمة، الذي بدأه الناصر سائداً طوال دكتاتورية المنصور، فقضى بسرعة على نفوذ أشراف العرب، وعلى الحزب الصقلبي قضاءً تامًّا).

وقد أدى الخلاف بين العامريين وحزب المتذمرين، الذي تولى قيادته أمراء بني أمية المحرومون من العرش، إلى سقوط الخلافة، وسادت الحرب في قرطبة وأمبراطورية الخلفاء. وزاد العنصر البربري بجنود صنهاجة التي أتى بها بنو عامر من إفريقية، وكان له شأن كبير في الاضطرابات التي جاءت بعد ذلك.... ثم إن دولة الأمويين في الأندلس، أخذت تتمزق بعد وحدتها السياسية منذ بدأ القرن الحادي عشر (القرن الخامس الهجري). وسرعان ما أعلنت ولايات إسبانيا الإسلامية استقلالها تحت سلطان حكام من الإسبان أو الصقالبة أو البربر. وتكونت ممالك صغيرة، يعرف عهدها بعهد ملوك الطوائف.

من هذه الفقرات التي اقتطفناها باختصار من (دائرة المعارف الإسلامية)، تتجلى لنا حقيقة البلاد الأندلسية في مختلف عصورها، إلى العهد الذي أصبحت فيه تحت حكم المغرب وسيطرة دوله. وإن تلك النتف لتوقفنا - بجلاء ودقة - على ما للمسألة العنصرية في الأندلس، وما أدت إليه من مصاعب ومعضلات، وقد كانت في الأمة داءً عضالاً، وشرًّا مستطيرًا.

هل كانت في الأندلس وحدة ؟

إن أكبر ما اهتم به الخلفاء في ذلك الوسط الأندلسي المتشعب المضطرب، هو العمل على إحلال النظام محل الفوضى، وتحقيق الوحدة ؛ حيث كانت الفرقة والانقسام. وقد توصلوا إلى هدفهم بوسائل القوة والشدة ؛ لأنها وحدها القادرة على تمكينهم من بغيتهم، وهي إقامة الوحدة على جهاز محكم متين كما كان الأمر في خلافة المشرق ؛ وفي ذلك يقول المقري : (لما صارت الأندلس لبني أمية، وتوارثوا ممالكها، وانقاد إليهم كل أبي فيها، وأطاعهم كل عصي، عظمت الدولة بالأندلس وكبرت الهمم، واستتبت الأحوال وترتبت القواعد.... وكانت قواعدهم إظهار الهيبة وتمكن الناموس من قلوب العالم).

(وقد وفق الأمويون - كما يقول ليفي بروفنسال - إلى تحقيق منيتهم لمدة تكاد تبلغ قرناً، وكانت هي أزهى عصور الإسلام في الأندلس على الإطلاق، ولكنْ، ما كادت تشرف الدولة على الانحطاط، حتى تفككت عرى تلك الوحدة القائمة على الجبروت والإرهاب، وعادت العناصر إلى اختلافها وتطاحنها، فكانت الفتنة الكبرى التي استأصلت الدولة ومزقتها شر ممزق، وانتشرت الحرب الأهلية في مختلف الجهات، وقامت الأحزاب تتطاحن في شبه الجزيرة الأندلسية، وكانت في تطاحنها هذا جنسية أكثر منها دينية. ولم تتكون هذه الأحزاب وتدرك ما كان لها من الشأن، إلا بسبب السير الطبَعي الذي سارت عليه العناصر والعصبيات).

فالأندلس لم يتحد أمرها إلا في عهد كبار الخلفاء من الأمويين، وقد كان هذا الاتحاد سياسيًّا مجردًا ؛ بمعنى أنه كان ناشئًا عن قوة الدولة في عهد ملوكها العظام، وكان موقوتًا بزمن هؤلاء الحكام، وإلاَّ، فإن الأمويين أنفسهم، لم يستطيعوا أن يوحدوا بين سكان الأندلس توحيدًا عنصريًّا كاملاً ؛ حيث يصبحون شعبًا واحدًا بكل معنى الكلمة، وكذلك كان أمرهم في المشرق، فإنهم لم يستطيعوا - كما تقول دائرة المعارف الإسلامية - أن يجعلوا الأمبراطورية العربية المترامية الأطراف، وحدة متجانسة. وهذا هو الذي عجز العباسيون أيضًا عن تحقيقه، وقد استطاع هؤلاء أن يكملوا توحيد العالم الإسلامي من الوجهتين العقلية والمعنوية، وكان الأمويون قد شرعوا في هذا من قبل.

الأندلس في عهد عبد الرحمن الثالث :

يقول الأستاذ ليفي بروفنسال ما نعربه بإيجاز : (من بين جميع عصور التاريخ الأندلسي الذي يمتاز بالاضطرابات والقلاقل التي لا تكاد تفتر، يجب أن نستثني القرن العاشر الميلادي (القرن الرابع الهجري)، فإنه شاهد نشوء الخلافة الإسبانية وبلوغها الذروة، كما

شاهد تتويج عمل نشر الإسلام، وبسط الأمن الذي قام به الأمراء الأمويون بقرطبة. فهذا القرن في تاريخ الإسلام الإسباني، يمثل زمن فترة في حركة العصيان التقليدية، وعصر هدنة داخلية لم يسبق لها مثيل) وقد كتب المستشرق المذكور، في دائرة المعارف الإسلامية، ما نقتبسه بإيجاز : (ليس في تاريخ العصر الإسلامي في الأندلس، عهد أزهى وأبهر من عهد عبد الرحمن الثالث، كان حكمُه طويلاً ؛ فقد حكم نصف قرن : من 300 إلى 350 (912-961م)، فتمكن الأمير من تنفيذ سياسته تنفيذًا متواصلاً منقطع النظير وساعدته هذه المزايا على أن يخمد مراكز الثورة المختلفة، التي كانت لا تهدأ في الأندلس منذ أن دخلها المسلمون، وظلت البلاد هادئة عشرات السنين. وفي عهد عبد الرحمن الثالث وخليفته الحكم الثاني، وفي العهد الذي كان الأمر في قبضة المنصور والمظفر الدكتاتوريين العامريين، بلغ ملك المسلمين في الأندلس أوج عظمته، ولم تستطع الأندلس بعد ذلك (أي في عصر المرابطين والموحدين، ولا في عهد النصيريين بغرناطة)، أن تصل في نظر العالمين الإسلامي والمسيحي إلى النفوذ السياسي، والمدنية الزاهرة اللذين بلغتهما في عهد هؤلاء الأمراء، ولا في أن يكون لها الشأن الأول في الغرب وأوروبا وإفريقية).

وباختصار، لا يحق لنا، بعد ما أسلفناه من الحقائق، وذكرناه من بيانات المؤرخين الذين هم عمدة في الموضوع، أن ندعي أن الأندلس لم تكن فيها مشكلة جنسية، وأنها كانت شعبًا واحدًا، آية في الاطمئنان، ومثالاً في التجانس من البداية إلى النهاية. فالوحدة - كما رأينا - إنما لمعت لمع البرق في سماء الأندلس، ولم تكن هي السائدة في تاريخها ؛ حتى يصح أن نجعلها السبب الرئيسَ في ما بلغه ازدهار الثقافة الأندلسية من علو واتساع وإنتاج. فكل ما يتخيله الإنسان من وحدة الأندلس، إنما هو من قبيل المنية، ولو تحققت، لكان شأن الأندلسيين في السياسة والعلم والحكمة والآداب غير شأنهم المعروف.

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي[1]

لماذا اختلف المغرب والأندلس في مستواهما الثقافي العام ؟

(3)

الحقيقة عن العلوم ورقي الأفكار بالأندلس :

هناك خيال طالما استحوذ على العقول، ووهم طالما استحكم في النفوس ؛ وهو أن الأندلس كلها كانت تحفل بالمدارس، وأن أهلها قاطبة، كانوا علماء أو أشباه علماء، وفي هذا صدق وصواب، وفيه أيضًا غلو وإفراط ؛ وليس لباحث منصف أن يغمط الحق غفلة منه واعترارًا، ويقبل تلك المسألة، على علاتها، دون أن يعرضها على محك التحقيق والتمحيص. وإن ذاك الرأي الشائع عن الأندلس وأهلها ؛ من حيث ازدهار العلوم، وتهذيب الأفكار، لا يثبت كله أمام الاختبار والانتقاد. ومهما عظم في النفس وهيمن عليها ما وقر فيها من حب (الفردوس المفقود)، وخلبها من الهيام بأخباره الغابرة، وفتنها من الإعجاب بتراثه الباهر، فلا ينبغي أن نغالي في الأخذ بذاك الرأي كأنه قضية كلها صحيحة مسلمة، وما يجدينا أن نتصور الأندلس وأهلها في صورة محرفة تأباها الحقيقة ولا يقرها التاريخ.

من الحق والإنصاف، أن نعترف هنا أن العلوم في الأندلس المسلمة، قد نمت وأَيْنَعَتْ بصفة لا نجد لها نظيرًا - في ذلك العهد - إلا في الشرق الإسلامي، خاصة في العصر الزاهر للدولة العباسية ؛ التي كان شأنها عظيمًا في بعث النهضة العلمية، وتأييد الحركة الفكرية بين العرب والمسلمين. ومما لاشك فيه، أن الأندلس المسلمة، قد أنجبت شخصيات بارزة فذة في ميدان العلوم والفنون، ولا ينكر مطلع نزيه أن بعض تلكم الشخصيات، ولا يقال كلها - كانت عالمية بالمدلول المحدود لهذه الكلمة، لا بالمعنى المطلق المتعارف لدى أهل العصر الحديث. وربما إن عددنا هذا الصنف من رجالات العلم في الأندلس، لا نلفي أكثر من أصابع اليد الواحدة أو اليدين معًا.

ولإيفاء المسألة المتحدث عنها حقها من البحث والنظر، نظن من المفيد أن نورد هنا آراء بعض المؤرخين المسلمين الأعلام، ففي شهادتهم حُجة وبرهان، وليس بعد قولهم

(1) «الثقافة المغربية» عدد : 2 - غشت 1944

حديث ولا تبيان. قال القاضي أبو القاسم مساعد بن أحمد الأندلسي الطليطلي، في كتابه (طبقات الأمم)، تحت عنوان (العلوم في الأندلس) : وأما الأندلس فكان فيها أيضًا، بعد تغلب بني أمية عليها جماعة عنيت بطلب الفلسفة ونالت أجزاء كثيرة منها، وكانت الأندلس قبل ذلك الزمان القديم خالية من العلم لم يشتهر عند أهلها أحد بالاعتناء به، إلاَّ أنه يوجد فيها طلسمات قديمة في مواضع مختلفة، وقع الإجماع على أنها من عمل ملوك رومية، إذ كانت الأندلس منتظمة بمملكتهم، ولم تزل على ذلك عاطلة من الحكمة إلى أن افتتحها المسلمون...

فتمادت على ذلك أيضًا لا يُعنَى أهلُها بشيء من العلوم إلا بعلوم الشريعة وعلم اللغة، إلى أن توطد الملك لبني أمية - بعد أهلها - بالفتنة، فتحرك ذوو الهمم منهم لطلب العلوم، وتنبهوا لإثارة الحقائق...

وقال المقري في (نفح الطيب) :

(وأما حال أهل الأندلس في فنون العلوم، فتحقيق الإنصاف في شأنهم في هذا الباب أنهم أحرص الناس على التّميُّز، فالجاهل الذي لم يوفقه اللّه للعلم يجهد أن يتميز بصنعة، ويربأ بنفسه أن يرى فارغًا عالة على الناس ؛ لأن هذا عندهم في نهاية القبح، والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة، يشار إليه، ويحال عليه، وينبه قدره وذكره عند الناس، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة، وما أشبه ذلك. ومع هذا فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرؤون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرؤون لأن يعلموا لا لأن يأخذوا جاريًا، فالعالم منهم بارع ؛ لأنه يطلب ذلك العلم بباعث من نفسه يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه، وينفق من عنده حتى يعلم، وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء، إلا الفلسفة والتنجيم، فإن لهما حظًا عظيمًا عند خواصهم، ولا يتظاهرون بها خوف العامة، فإنه كلما قيل «فلان يقرأ الفلسفة» أو «يشتغل بالتنجيم» أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت عليه أنفاسه، فإن زل في شبهة رجموه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان، أو يقتله السلطان تقربًا لقلوب العامة، وكثيرًا ما يأمر ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إذا وُجدت، وبذلك تقرب المنصور بن أبي عامر لقلوبهم أول نهوضه وإن كان غير خالٍ من الاشتغال بذلك في الباطن... وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنًا من علم النحو ؛ حيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء، مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام، كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية، حتى لو أن شخصًا من العرب سمع كلام الشلوبين أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غرَّبت تصانيفه وشرَّقت وهو يُقْرِئُ درسه، لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه، والخاص منهم إذا تكلم بالإعراب، وأخذ يجري على قوانين النحو استثقلوه

واستبردوه، ولكن ذلك مراعى عندهم في القراءات والمخاطبات في الرسائل. وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات، أنبل علم عندهم، وبه يتقرب من مجالس ملوكهم وأعلامهم، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم، فهو غفل مستثقل.

والشعر عندهم له ... حظ ووظائف، والمجيدون منهم ينشدون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة، ويوقّعُ لهم بالصلات على أقدارهم، إلا أن يختل الوقت ويغلب الجهل في حين ما، ولكن هذا الغالب. وإذا كان الشخص بالأندلس نحويًّا أو شاعرًا، فإنه يعظم في نفسه لا محالة ويسخّف ويظهر العجب، عادة قد جبلوا عليها).

وكتب المستشرق ليفي بروفنسال عن الثقافة العامة في قرطبة : (إن قرطبة كانت زمنًا طويلاً سوقًا عظيمة للكتب بجميع الغرب الإسلامي، فقد كان فيها كثير من الناسخين يتكسبون بانتساخ المخطوطات للخزائن العلمية الخاصة. وكل قرطبي من الطبقة الأرستقراطية - وإن ضَؤُلَتْ ثقافتُه - كان يعد من الشرف أن يكون لنفسه مجموعة من الكتب النادرة، فما كان ليحجم عن المغالاة بالكتب في الأسواق العامة ؛ ولو أدى به الأمر إلى بذل الأثمان الباهظة التي تزيد على قيمة المخطوط المعروض للبيع بالمزاد).

وعن ابن فياض، في كتابه عن قرطبة أيام الأمويين : أنه كان بالربض الشرقي من قرطبة مائة وسبعون امرأة كلهن يكتبن المصاحف بالخط الكوفي، هذا ما في ناحية من نواحيها فكيف بجميع جهاتها. وقال أبو الفضل التيفاشي : جرت مناظرة بين يدي ملك المغرب المنصور يعقوب بين الفقيه أبي الوليد ابن رشد، والرئيس أبي بكر بن زهر، فقال ابن رشد لابن زهر في تفضيل قرطبة : ما أدري ما تقول ؟ غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حُملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حُملت إلى إشبيلية قال : وقرطبة أكثر بلاد الله كتبًا.

نستفيد مما تقدم من أقوال المؤرخين، أن العلم كان منتشرًا بالأندلس، وفي الحواضر منها خاصة، وذلك بقدر ما كان ممكنًا في ذلك العهد ؛ وأن عاصمة العلم إذ ذاك كانت هي قرطبة، التي كان يفد إليها علماء الحواضر الأخرى طلبًا للرفعة والشهرة. وفي هذا ما يكفي الأندلس مفخرة في ذلك الزمان، بالنسبة إلى سواها من البلاد. ولا نعتقد بعد ما وقفنا على أقوال المؤرخين ؛ الذين هم عمدة لمن أراد الاطلاع على تاريخ الأندلس ما نقله ياقوت الحموي في (معجمه) حيث قال ما نصه : (وَسمعت ممن لا أحصي أنه قال : قَلَّ أن ترى من أهلها (مدينة شِلْب) من لا يقول شعرًا ولا يعاني الأدب، ولو مررت بالفلاح خلف فدانه وسألته عن الشعر قرض من ساعته ما اقترحت عليه وأي معنى طلبت منه) فهذا كلام يظهر فيه الغلو والإسراف، وحتى لو وجد فلاحون تلك صفتهم ومقدرتهم، فلا نظن صحيحًا أن جميع أهل تلك المدينة وضواحيها، أو تقريبًا كانوا من فحول الشعراء والمفكرين المقتدرين.

ثم نستخلص من كلام ابن صاعد الأندلسي، أن العلوم غير الشريعة واللغة، لم تظهر في الأندلس إلا زمن الأمويين. وكذلك الذين نبغوا في الفلسفة والحكمة، وهم فئة خاصة. ويبين لنا قول المقري، أن الفلسفة والتنجيم، إنما كان يشتغل بهما الخاصة من علماء الأندلس، وأن البيئة إذ ذاك، لم تكن مساعدة على انتشار العلمين المذكورين وأن أصحابها كانوا يعيشون دائمًا في حيطة وحذر، وخشية من بطش العامة، والملوك الذين كانوا يتزلفون لقلوب الدهماء باضطهاد الفلاسفة والمنجمين وإتلاف كتبهم بالنار، فما أبعد عن الحقيقة والواقع تلك الفكرة الخيالية التي تصور الأندلس كلها مدارس، وتمثل أهلها كلهم، أو تقريبًا علماء ونبغاء في مختلف علومهم وفنونهم، وتدعي أن كثيرًا من رجال العلم فيها كانوا ذوي شهرة عالمية فائقة ! وحقيقة الأمر، أن دائرة العلم وذويه بالأندلس كانت محدودة في الزمان والمكان، وليس بصحيح أن جهابذة العلم المشاهير، كان عددهم هنالك يتجاوز كل عد وحصر، بل كانوا ثلة (بضم الثاء) معينة كما هو الشأن في الأمم جميعها، وفي سائر الأزمان. ولا يقول خبير : إن جميع الذين نبغوا تحت سماء الأندلس كانوا عربًا خلصًا ؛ فقد امتزج العرب هنالك بغيرهم من السكان الأصليين والمهاجرين، والعرب الأقحاح كانوا دائماً في أرض الأندلس أقلية في مجموع الشعب، وهذا لا يحط من قدرهم قط، ولا يثلم فضلهم أبدًا، فقد شاركوا بنصيبهم في النهضة العلمية، والحركة الفكرية واستبحار الحضارة والعمران ؛ حتى كان منهم العلماء العظام والنبغاء الأفذاذ، لكن غيرهم من عناصر الشعب الأندلسي، قد أنجبوا علماء وأدباء وحكماء، منهم البرابرة، كما سترى في الموطن المناسب من هذا البحث، ومنهم اليهود، ومنهم الصقالبة الذين يذكر المقري وابن الأبار، أنه كان فيهم الشعراء والأدباء. وهؤلاء الصقالبة - بالرغم عن إسلامهم وعربية ألسنتهم - ظلوا متعصبين لجنسهم وجاليتهم، وقد كان لهم شأن في سياسة الأندلس كما أسلفنا. ومن علمائهم حبيب الصقلبي، الذي ألف في عهد هشام الثاني كتاب : الاستظهار والمغالبة، على من أنكر فضائل الصقالبة. وفي عنوان هذا الكتاب، دليل واضح على وجود العصبية الجنسية ؛ والنعرة الطائفية في الأندلس، وقد تقدم الكلام على المشكلة العنصرية، بما أثارته من أحداث سياسية وأهاجته من أعاصير في ربوع الفردوس المفقود.

اللغة العربية في الأندلس :

إن العرب، وإن كانوا أقلية بالنسبة إلى بقية سكان الأندلس، فقد كان لهم حظ وافر في نشوء الحضارة الإسلامية وإشعاع الحركة العلمية. وبالرغم من مساهمة العناصر الأندلسية الأخرى، في تقدم المدنية ورقي الأمة تحت ظل الإسلام، فإن العرب قد فاقوا غيرهم ؛ بكونهم طبعوا تلك المدنية وما لزمها من تطور شعبي وارتقاء عام بطابعهم الخاص، وذلك لأنهم كانوا مادة الفتح الأساس، والقائمين بدعوة الإسلام، والقابضين على زمام الحكم

خصوصًا مدة توطيد الإسلام في البلاد. وحيثما ضرب الإسلام بجرانه سادت لغة العرب التي هي لغة القرآن العظيم، وانحدر سيلها الدفاق سائر الأوطان. لهذا رأينا غير العربية من اللغات واللهجات، يتضاءل شأنها بين أهل الأندلس ؛ الذين اتخذوا لغة الضاد لسانهم في التخاطب والكتابة، وإن ما وقع بالأندلس، لشبيه ما جرى بالمشرق، فإنّ اللغة العربية - كما في دائرة المعارف الإسلامية - ظلت تصبغ المدنية بصبغة واحدة. ولاشك أن الفضل في طبع هذه المدنية، المكونة من عناصر متنوعة بالطابع العربي، يرجع إلى الأمويين.

وفي بيان سيطرة اللغة العربية بالأندلس وعناية الأندلسيين بشأنها، يقول ابن سعيد المغربي : (وأهل الأندلس يحافظون على قوام اللسان العربي، لأنهم إما عرب أو متعربون) وقال لسان الدين ابن الخطيب في حديثه عن غرناطة، وهو كلام يصح تطبيقه على غيرها من أصقاع الأندلس : (وألسنتهم فصيحة عربية يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة).

وبيانًا لما أدركته العربية من الشأو والميزة بين سكان الأندلس غير العرب، نقول إن البربر النازحين إلى الأندلس قد غمرتهم حركة التعريب ؛ لأنهم كانوا شركاء العرب في فتح شبه الجزيرة الإسبانية، وفي الاضطلاع بأداء الرسالة الإسلامية بين شعوبها، فمن الطبَعي أن يعنوا بالعربية - لغة الإسلام ولسان الحكام - ويكونوا في طليعة الآخذين بها من أهل الأندلس. وسنرى في محل آخر، حظ البربر الأندلسيين في مجال العلوم والآداب، فلم تكن عجمة ألسنتهم البربرية حائلة دون أن يبرزوا كإخوانهم العرب، مثلاً، في حلبة المعرفة ومضمار الثقافة العربية.

أما الصقالبة، فقد كانوا كذلك يعرفون العربية ؛ حتى كان فيهم من يؤلف فيها كما رأينا سابقًا، وكذلك اليهود، فإن أحبارهم - مثلاً - كانوا يفقهون العربية وآدابها وعلومها، ولم يشذّ عن هؤلاء كلّهم الإسبانيون، فقد أخذوا يستعربون بعد أن تفشى الإسلام بالأندلس واندمج الناس في دعوته أفواجًا أفواجًا، فما كان لهؤلاء الإسبان أن يسلموا دون أن تدوخ العربية ألسنتهم، كما انشرحت للإسلام صدورهم، لكنْ، بقي في الإسبان خلق كثير ظلوا على نصرانيتهم، وهؤلاء أنفسهم شملتهم حركة الاستعراب وكانوا يسمون المستعربين، وأكثر ما كانوا في طليطلة. فقد اتخذ نصارى هذه الحاضرة العربية في كنائسهم، فكانوا يقيمون بها جميع وظائفهم الدينية. وبصفة عامة، كان الإسبان المستعربون يتخاطبون ويكتبون ويصلون بالعربية، وفيهم من عوضوا أسماءهم الأصلية بأسماء عربية إسلامية، ولم يشذّ عن هذا حتى القسيسون والرهبان. وعلى سبيل المثال، نذكر منهم مطران طليطلة الذي تسمى بعبيد الله بن قاسم، ويقال إنه نال منزلة ومقامًا لدى الخليفة الناصر. وقد بلغ تمسك هؤلاء المستعمرين بالعربية، أن كانوا يفتتحون خطاباتهم باسم الله الرحمن الرحيم، ويكتبون بالعربية على قبورهم وأبواب دورهم وداخل بيوتهم. وفي

طليطلة - بعد انقطاع الإسلام عنها بستة قرون - بقيت العربية محفوظة بين أهلها، وفي هذا يقول ليفي بروفنسال : (إن المستعربة في طليطلة فئة من النصارى الإسبانيين اتخذت العربية لسانًا لها حتى بعد رجوع المدينة إلى الإسبان).

وما أسلفناه عن المستعربين من النصارى لا يشمل الإسبان قاطبة، ففي طليطلة نفسها، كان كثير من النصارى لا يستعملون العربية في شيء من شؤونهم، ولكن العربية كانت لها السيادة على الأكثرين من الإسبان.

الثقافة نتيجة الحضارة :

تنشأ العلوم وتترعرع حيث تكون الحضارة والعمران، وهي ظاهرة اجتماعية قد شرحها العلاَّمة ابن خلدون، وخلاصة كلامه، أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة. فالأمصار المتمدنة هي التي تكون فيها الصنائع التي من جملتها التعليم ؛ حيث إذا رغب أهلها في طلب العلم، توفرت لديهم الوسائل التي أهمها مجالس العلم ومدارسه ؛ وبخلافها البلاد التي لا حضارة فيها، فإن التعليم يكون فيها مفقودًا، وحتى إن وجد، فإن طرق التعليم تكون فيها رديئة فاسدة، فيتعذر على من يريد طلب العلم من أهل تلك البلاد أن يحقق أمنيته ويظفر ببغيته، ويكون مضطرًّا إلى الرحلة حيث يكون العلم وصناعة التعليم، لأن التعليم للعلم من جملة الصنائع (فالحذق في العِلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه - كما يقول ابن خلدون - إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله... وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي... والملكات كلها جسمانية... والجسمانيات كلها محسوسة فتفتقر إلى التعليم... ولاشك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها إلى النفس أثر يكسبها عقلاً جديدًا تستعد به لقبول صناعة أخرى، ويتهيأ بها العقل لسرعة الإدراك للمعارف.... وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الإنسان ذكاءً في عقله وإضاءةً في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس، إذ قدَّمنا أن النفس إنما تنشأ بالإدراكات وما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية).

آثار المدنية في إسبانيا قبل الإسلام :

لما فتح المسلمون إسبانيا، لم يدخلوا أرضًا لا عهد لها إذ ذاك بأثر المدنية، بل كانت إسبانيا على جانب من المدنية، كغيرها من الأقطار التي احتك ذووها بأصحاب المدنيات من فينيقيين وإغريق ورومان.

إن موقع إسبانيا الجغرافي، جعلها في القديم تستهدف للهجرة من أوروبا وإفريقيا والمشرق نفسه ؛ فقد تقاطرت إليها وفود المهاجرين من كل صوب، فغشيتها أرسال من أوساط أوروبا، هم السلتيون الذين انضافوا إلى الإبيريين سكان إسبانيا الأول، وبعدهم

جاء الفينيقيون ؛ الذين رمى بهم التَّطواف بسفنهم التجارية في كثير من شواطئ البحر المتوسط، فكانت لهم في كل أرض نزلوا معالم وآثار، ثم عرفت إسبانيا مهاجرين إغريق أسسوا، كالفينيقيين، بشواطئ البلاد عدة مستعمرات. وفي القرن الخامس، هاجرت إلى إسبانيا من إفريقيا طوائف من القرطاجنيين، ففرضوا على البلاد سيطرتهم وسيادتهم، ولم ينقرض نفوذ قرطاجنة هنالك، إلا بعد مجيء الرومان الذين طردوا أعداء رومة الأَلِدَّاء وهم القرطاجنيون، وبقي الرومان سادة إسبانيا وأصحاب أَمْرِها، إلى أن أغار عليها الألانيون والسويد والفندالس، وهؤلاء الفندالس هم الذين استوطنوا جنوب إسبانيا، فتسمت هذه الجهة باسمهم، أي الأندلس، وهي مشتقة من فندالس. ثم ملك القوط إسبانيا فأسسوا فيها دولة قوية، وظلوا أصحاب النفوذ والسيادة، إلى أن اقتحم العرب تلك البلاد فتحًا. وقد تخلل تلك الهجرات كلها وفود من شعب سامٍ لم تخل منه أرض، ذلك هو شعب اليهود جوّاب الآفاق الطريد، الهائم على وجه الأرض إلى يوم الفناء.

كل هذه الأمم، التي تواردت إلى إسبانيا في مختلف الأعصار، أقرضتها من مدنياتها خيرها وشرها قروضًا تتباين في القلة والكثرة، وقد كان النصيب الأوفى في ذلك للفينيقيين، الذين عمروا جنوب البلاد بآثارهم الخالدة إلى الآن، وللرومان كذلك الذين كانوا أصحاب مدنية معروفة، فأنشأوا في إسبانيا من البناءات والمشاريع العمرانية (من قناطر وأقنية مرفوعة وهياكل ومسارح وملاهٍ) ما لم ينل من كثيره الزمان. فهذه الدول التي حكمت إسبانيا، وأثلث فيها ما شاءت من قواعد العمران، ومظاهر الحضارة المعروفة إذ ذاك، قد قطعت بتلك البلاد أشواطًا في مجال التطور العام، وتقدمت بأهلها درجًا في سلم الرقي والمدنية. وكل حضارة فهي من آثار الدولة (فالدولة والملك - كما يقول ابن خلدون - صورة الخليقة والعمران، وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال، فعلى نسبة حالة الدولة يكون العمران).

الحضارة في الأندلس والمغرب :

لم تدرك الأندلس شأوًا كبيرًا في الحضارة والمدنية، إلا في عهد العرب، وتحت لواء الإسلام، بيّن هذا ابن خلدون فقال : (رسخت عوائد الحضارة واستحكمت بالأندلس لاتصال الدولة العظيمة فيها للقوط، ثم ما أعقبها من ملك بني أمية، وكلتا الدولتين عظيمة، فاتصلت فيها عوائد الحضارة واستحكمت) والحضارة التي امتازت بها الأندلس المسلمة، لم تكن كلها من فعل العرب وحدهم، فلاشك أن غير العرب من سكان الأندلس قد كانت لهم أيادٍ في نشوء تلك الحضارة، خصوصًا وأنهم كانوا أقل بداوة من العرب الفاتحين، وأكثر منهم صقلاً لما تعاقبت عليهم من مدنيات ودول. وإنّ ما وقع في المغرب الإسلامي، لهو ما وقع في المشرق عينه، فالعرب - كما في دائرة المعارف

الإسلامية - لم يكونوا (في المشرق) العنصر الفعّال وحدهم في تنظيم الدولة وترقية المدنية ؛ إذ دخول العناصر المتباينة في الإسلام، جعل لها نصيبًا في تكوين المدنية الإسلامية، التي يحق لنا أن نعتبرها عربية، وإن تكن الأبحاث التحليلية في الخمسين سنة الماضية، قد أثبتت أن معظم العوامل التي كونتها أجنبية.

فالعرب كانوا في الأندلس - كما كانوا في المشرق - أحد العناصر المهمة الفعّالة في ترقية المدنية، وتوسيع نطاق الحضارة في عالم الإسلام، غير أنهم امتازوا عن بقية العناصر الإسلامية، بكونهم طبعوا المدنية شرقًا وغربًا بطابعهم الخاص ؛ لأنهم كانوا هنالك وهنا أصحاب الدولة والملك، وأرباب الحكم والسيادة، ولأن لغة العرب كانت هي اللغة السائدة، أي لغة الدولة الرسمية، ولغة التعليم والتدوين.

أما في المغرب، فكان الأمر بخلاف ذلك، فالدول التي قامت فيها كانت بربرية، وكانت صفة البداوة هي الغالبة، فلم تستطع الجاليات العربية النازلة بالمغرب، بقلتها، أن تؤثر تأثيرها في غير المغرب، وبقي نطاق العربية في بلادنا أضيق مما كان في المشرق وفي الأندلس خاصة. وفي هذا المعنى، كتب ابن خلدون فقال : (وأما إفريقية والمغرب فلم يكن لهما قبل الإسلام ملك ضخم، إنما قطع الإفرنجة إلى إفريقيا البحر وملكوا الساحل، وكانت طاعة البربر أهل الضاحية لهم طاعة غير مستحكمة، فكانوا على قلعة أوفاز، وأهل المغرب لم تجاورهم دولة، وإنما كانوا يبعثون بطاعتهم إلى القوط من وراء البحر. ولما جاء الله بالإسلام، وملك العرب إفريقية والمغرب، لم يلبث فيهم ملك العرب إلا قليلاً أول الإسلام، وكانوا لذلك العهد في طور البداوة، ومن استقر منهم إفريقية والمغرب، لم يجد بهما من الحضارة ما يقلد فيه من سلفه ؛ إذ كانوا برابرة منغمسين في البداوة، ثم انتقض برابرة المغرب الأقصى على يد مبيرة الطغري أيام هشام بن عبد الملك، ولم يراجعوا أمر العرب بعد، واستقلوا بأمر أنفسهم، وإن بايعوا لإدريس فلا تعدّ دولته فيهم عربية، لأن البرابرة هم الذين تولّوها ولم يكن من العرب فيها كثير عدد).

لكن المغرب قد تطورت أحواله، فانتقل من تلك البداوة إلى حضارة حقيقية. وبهذا يعترف ابن خلدون نفسه إذ يقول : (أما المغرب فانتقل إليه منذ دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة، واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على الأندلس، وانتقل الكثير من أهلها إليهم طوعًا وكرهًا. وكانت (أي دولة الموحدين) من اتساع النطاق ما علمت، فكان فيها حظ صالح من الحضارة واستحكامها ومعظمها من أهل الأندلس).

وقد تقلص ظل تلك الحضارة المقتبسة في ما بعد، وعفا عليه الخلاء - كما يقول ابن خلدون - ورجع على أعقابه، وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة.

انحطاط التعليم بالمغرب :

إن انتفاض الحضارة بالمغرب بسبب الاختلال والاضطراب، قد أثر أسوأ تأثير في سير العلم ومنهاج التعليم بين المغاربة، وحتى إن كثُر العلم، وحسن التعليم في الجملة على عهد الدولة الموحدية، فإن ذلك لم يدم طويلاً ؛ للبداوة الغالبة على هذه الدولة، ولقصر المدة التي حكمت فيها. وقد رأينا سابقًا، أن العلوم لا تزدهر إلا في مواطن الحضارة، وكذلك التعليم لا يكون جيدًا إلا حيث استحكم العمران وبسقت المدنية، وكلاهما منوط برسوخ الدولة ومبلغها في الأعمال والمشاريع. وإن قلنا فساد التعليم، عنينا بهذا ما يعرفه كل واحد منا من تلك الأساليب المختلفة العقيمة، التي ما تزال متبعة في مجالس العلم عندنا، إلاّ نادرًا جدًّا، وأبرز العيوب في منهاج التعليم ببلادنا طول المدة ؛ فالطالب يفني كبير عمره وهو يتردد على حلقات الدرس، ويعود منها إلى حجرة سكناه بالمدرسة، فكأنه طالب علم من المهد إلى اللحد ! ولا تطول مدة التعليم إلا لقلة التحصيل بسبب فساد أساليب الدراسة، ومن فسادها : الجمود الذي يخيم على حلقة الدرس ؛ فالمدرس يعتمد في الإلقاء على الحافظة، والطلبة يتلقون عنه وهم خرس بكم لا يسألون ولا يجادلون. فأية ملكة تحصل بهذا في العلوم المتداولة ؟ والملكة العلمية، هي التي تكوّن العالم وتمكّنه من التصرف في العلم. أما مجرد حشو الفكر بالمعلومات المحفوظة، فهو أليق بالببغاء لا بالعالم الحاذق. وفساد التعليم، هو المسؤول الأول عن تأخر المغرب في العلوم، وتناقص الثقافة العربية بين أهله ماضيًا وحاضرًا.

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

[هذا الشطر الأخير من البحث المتعلق «بالمغرب والتراث الثقافي الأندلسي» لم يسبق نشره].

لماذا تخلف المغرب عن الأندلس في العلم والعربية ؟

للجواب عن هذا السؤال، رأينا أنفسنا مضطرين إلى ما تقدم من البيانات المقتبسة من مصادر تاريخية مهمة. فتلك البيانات، إنما هي مقدِّمات لما سنقرره بعد هذا : لم يكن للمغرب، على الإجمال، ثقافة عربية توازي ثقافة الأندلس. وليس السبب في هذا أنه كان فاقداً لوحدة سياسية جنسية كانت متوفرة في الأندلس، ولا أن أهله كانوا أقل عقلاً وذكاءً وإبداعًا وابتكارًا من أهل الأندلس ؛ بل السبب في ذلك، هو اختلافهما في العمران والحضارة.

1- الحضارة :

فإسبانيا - كما رأينا - كانت قبل الإسلام ذات حضارة أكثر مما كان الشأن في المغرب. فقد نشأت فيها دول، وتعاقبت عليها مدنيات خلفت فيها آثارًا لا تزال ماثلة إلى اليوم وطبعت سكانها بطابعها الخاص، وتركت هنالك، بعد انقراضها، عناصر وأقوامًا اندمجوا في مجموع السكان الأصل. فهذه العوامل كلها، ساعدت على صقل سكان الأندلس الأصل، بقدر ما انطبعوا بطابع المدنيات والدول المتعاقبة عليهم، وبهذا كانوا أقل من البربر بداوة وخشونة ؛ لأن البربر، وهم أشباه الإبيريين سكان إسبانيا الأصل، لم يحتكوا قبل الإسلام بما احتك به هؤلاء من أنواع العمران والحضارة، ولم ينتظموا بما انتظم به أولئك في الدول والحكومات. وقد رأينا أن العمران والحضارة من قبل الدول، وأن العلوم والتعليم إنما تكون حيث الحضارة والعمران حقًّا.

ولما استحكمت في الأندلس دولة الأمويين، استبحر فيها العمران، وكثرت الصنائع والعلوم، وأصبحت الأندلس على ما كانت عليه من الرقي الفكري والمستوى الثقافي.

2- الهجرة :

من أسباب اختلاف الأندلس عن المغرب في رقي العلم والثقافة، أن الأندلس، بسبب وجود الهجرة التي غصت بها، قد اجتمع فيها ما تفرق في غيرها من الشعوب الشرقية، حيث تعاقبت عليها مدنيات، وأثرت فيها حضارات. فالشعب الأندلسي، صار في العهد

الإسلامي خليطًا من عناصر شرقية، انضافت إلى العنصر الإسباني الأصل، فتكون من الجميع وسط متنوع، فيه الاستعداد للرقي الفكري العام ؛ الذي ساعدت عليه الدول المالكة في أبهى عصورها وعلى عهد كبار رجالها. وكل شعب يختلط بغيره، وتندمج فيه عناصر جديدة، يكون بطبيعة الحال مستعدًّا للتطور قليلاً كان أو كثيرًا ؛ وذلك بتأثير العناصر الدخيلة التي تكون بمثابة لِقاح، خصوصًا إن كانت عناصر حية قوية فعّالة كما هو الشأن في أغلبية المهاجرين في كل مكان وزمان. والمغرب لم يهاجر إليه مثل الأقوام التي هاجرت إلى الأندلس. إن ما كان من هجرة الأندلس إليه وهذا النصر الجديد لاشك أنه قد كان له تأثير في حياة المغرب العلمية قديمًا.

3- الاستقرار الداخلي :

هناك سبب ثالث لتأخر المغرب، بصفة عامة، في ميدان العلم، وهو عدم الاستقرار فالمغرب طَوال تاريخه، كان منصرفًا إلى قمع الثورات الداخلية، ومقاومة الغارات الأوروبية... فشغل ذلك دوله وأهله عن التفرغ للعلوم بأكثر ما كان. وهذا ما أصاب الأندلس نفسها (ابن خلدون ص 303)...

قال صاحب البستان : وقد شاهدنا آثار الأقدمين بالمشرق والمغرب، وبلاد الترك والروم فما رأينا مثل ذلك في دولهم ولا شاهدناه في آثارهم ؛ بل لو اجتمعت آثار دول ملوك الإسلام، لرجح بها ما بناه السلطان الأعظم المولى إسماعيل رحمه الله في قلعة مكناسة دار ملكه. ولم تزل تلك البناءات على طول الدهر قائمة كالجبال، لم تخلقها عواصف الرياح ولا كثرة الأمطار والثلوج، ولا آفات الزلازل التي تخرب المباني العظام والهياكل الجسام. قال : ومن يوم مات المولى إسماعيل، والملوك من بنيه وحفدته يخربون تلك القصور على قدر وسعهم وبحسب طاقتهم، ويبنون بأنقاضها من خشب وزليج ورخام ولبنٍ وقرمود ومعدن وغير ذلك إلى وقتنا هذا، وبنيت من أنقاضها مساجد ومدارس ورباطات بكل بلد من بلدان المغرب، وما أتوا على نصفها فهذه مدة من مائة سنة. وأما الجدارات، فلا زالت ماثلة كالجبال الشوامخ، وكل من شاهد تلك الآثار، من سفراء الترك والروم، يعجب من عظمته ويقول : ليس هذا من عمل بني آدم ولا يقوم به مال[1]...

إن تاريخ العرب الفكري نفسَه، يتضمن هذه الظاهرة ؛ وهي أن أكثر العلماء في الإسلام من العجم، وقد لاحظ ذلك العلاّمة المؤرخ ابن خلدون ؛ حيث كتب أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم، لا من العلوم الشرعية، ولا من العلوم العقلية إلا في القليل النادر. وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو عجمي في لغته ومشيخته،

(1) وقع خلل في سياق الفقرة السابقة والتي تليها بسبب ضياع محتمل لأوراق من المسودة.

مع أن الملة عربية وصاحب شريعتها عربي. وهذه الظاهرة في تاريخ الثقافة الإسلامية، أكثر غرابة من هذه الظاهرة ؛ وهي أن المغرب لم تزدهر فيه الثقافة الإسلامية العربية مثل ما ازدهرت في جارته الأندلس. فتاريخ الأمم كثيرًا ما يطلعنا على التفاوت الفكري بين الأمم المتجاورة المتحدة في الدين واللغة. ولذلك أسباب خاصة بتاريخ تلك الأمم نفسها. لكن تفوق الأندلس على المغرب في الازدهار الثقافي. لا يقدح في مجد المغرب وفضله، فلكل أمة ميزات وخصائص ذاتية، وفضائل خاصة تتجلى في تباين أطوار تاريخها ومظاهر حياتها. وكذلك تفوق العجم في العربية والشريعة، لا يحط من قدر العرب ولا يزري بهم، فقد علل المؤرخ ما لاحظه من ظاهرة في تاريخ الإسلام الفكري، أنّ الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال العلم في الدولة الإسلامية ومبدإ اللسان، ودعت الضرورة إلى علوم أخرى كالنحو مثلاً ؛ صارت العلوم كلها علومًا ذات ملكات محتاجة إلى التعليم فاندرجت في جملة الصنائع.... والصنائع من منتحل الحضر والعرب أبعد الناس عنها، فصارت العلوم لذلك حضرية وبعد عنها العرب وعن سوقها، والحضر لذلك العهد هم العجم، أو من في معناهم من الموالي وأهل الحواضر الذين هم يومئذٍ تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف. وهناك سبب ثانٍ، وهو كما يقول ابن خلدون : إن العرب شغلتهم الرياسة في الدولة العباسية، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه، فإنهم كانوا أهل الدولة وحاميتها وأولى سياستها مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم حينئذٍ، بما صار من جملة الصنائع والرؤساء أبدًا يستنكفون عن الصنائع والمهن وما ينجر إليها.

التعليم :

ولم تزدهر العلوم بالأندلس في عصرها الزاهر، إلا بجودة التعليم فيها كما يستفاد من قول ابن خلدون. وهذا هو السبب في رحلة الكثير من المغاربة قديمًا إلى الأندلس أو المشرق لِطلب العلم هنالك ؛ وأشهرهم عبد المؤمن الموحدي. فلو كان التعليم بالمغرب، لما اضطر المغاربة إلى الأسفار طلبًا للعلم. وبالعكس كان الأمر في المغرب، فقد وصف لنا ابن خلدون طرائق التعليم فيه وصفًا تامًّا، يوقفنا على السبب الرئيس في عدم انتشار العلم في بلادنا كما كان الأمر في العدوة الأندلسية، وفي قلة حصول ملكة العلم عند كثير من علمائنا. ففساد التعليم في الأمة، هو العائق عن انتشار العلم وتحصيله، وإدراك الملكة فيه، وفساد التعليم ناشئ عن اختلال العمران وتناقص الحضارة بسبب اضطراب الدول وانقراضها. فنقصان حظ المغرب من العمران والحضارة، بالنسبة إلى العهد الأندلسي الزاهر فقط، وما طرأ على أساليب التعليم فيه إذّاك من الفساد، واشتغال دول المغرب بالمشاكل الداخلية والحروب الدفاعية هي - في ما يظهر لنا - الأسباب الأساس في تأخر المغرب النسبي في العلوم والمعارف.

المغاربة أذكياء كغيرهم من الأمم :

فإذا رأينا في حركة المغرب الفكرية ضعفًا ونقصًا، فلا يعزى ذلك لطبيعة فكر أهله، ولا يتهم في ذلك ذكاؤهم وفطنتهم. فلا ينكر أحد أن لهم من ذلك حظًّا لا يقل عن حظ غيرهم من الأمم المجاورة لهم ومن الأندلسيين خاصة. وقد نفى قبلها ابن خلدون عن سكان المغرب كل تهمة بانحطاط عقولهم ومداركهم عما سواهم من الشعوب. قال :

«فأهل المشرق هم على الجملة أرسخ في صناعة تعليم العلم بل سائر الصنائع، حتى إنه ليظن كثير من رحالة أهل المغرب إلى المشرق في طلب العلم، أن عقولهم على الجملة أكمل من عقول أهل المغرب، وأنهم أشد نباهة وأعظم كيسًا بفطرتهم الأولى، وأن نفوسهم الناطقة أكمل بفطنتها من نفوس أهل المغرب، ويعتقدون التفاوت بيننا وبينهم في حقيقة الإنسانية، ويتشيعون لذلك ويولعون به لما يرون من كيسهم في العلوم والصنائع، وليس كذلك. وليس بين قطر المشرق والمغرب تفاوت بهذا المقدار الذي هو تفاوت في الحقيقة الواحدة، اللهم إلا الأقاليم المنحرفة مثل الأول والسابع، فإن الأمزجة فيها منحرفة، والنفوس على نسبتها كما مرّ. وإنما الذي فضل به أهل المشرق أهل المغرب، هو ما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد كما تقدم في الصنائع». ويقول أيضًا في موطن آخر :

«وكذا أهل المشرق لما كانوا في التعليم والصنائع أرسخ رتبة وأعلى قدمًا، وكان أهل المغرب أقرب إلى البداوة..... ظن المغفلون في بادئ الرأي أنه لكمال في حقيقة الإنسانية اختصوا به عن أهل المغرب، وليس ذلك بصحيح فتفهمه».

فهذا كلام ابن خلدون في الموضوع، وهو رأينا كذلك. وابن خلدون هو المؤرخ الذي استطاع أن يفهم تاريخ المسلمين عامة والمغاربة خاصة، فهمًا صحيحًا في كثيره، لا ينكره علم التاريخ ولا علم الاجتماع الحديثان. وليس أدل على هذا من مقدمته الفذة في بابها. ففيها حلول ما أشكل من المسائل في تاريخنا عامة، ولا مندوحة عنها لمن أراد مطالعة تاريخنا والوقوف على حقائقه وأحداثه السياسية والاجتماعية، واكتناه أسرار كل هذا. وفيها من حرية الفكر، وصحة النظر، ودقة الفهم، وإحقاق الحق ما نعجب له كثيرًا، وما يجعل آراءها ونظرياتها قيِّمة وصائبة جدًّا.

ولو شئنا الإتيان بأمثلة شاهدة بنبوغ المغاربة الأقحاح، في العربية والعلوم على اختلافها، لوجدناها كثيرة وافرة : فهذا عبد المؤمن الموحدي، كان عالمًا، وكان يقرض الشعر كما يستفاد من القطعة التي أثبتها له المؤرخ المراكشي في كتابه، وهي التي أمر عبد المؤمن أن تدرج آخر الرسالة، التي استنفر بها الناس إلى الجهاد في الأندلس (المعجب ص 135).

وكذلك كان أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، الذي يحدثنا المراكشي أنه كان أحسن الناس ألفاظًا بالقرآن، وأسرعم نفوذ خاطرٍ في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية، وكان يحفظ أحد الصحيحين، وكانت له مشاركة في الأدب وضلاعة في اللغة العربية والنحو. وقد درس الفلسفة وبرع في كثير من مسائلها، وكان ممن صاحبه من الفلاسفة : أبو بكر بن طفيل الشهير ؛ الذي كان لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً، وكذلك أبو الوليد بن رشد، الذي شهد بأنه رأىٰ من أبي يعقوب في الفلسفة «غزارة حظ لم أظنها في أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين له» وأبو يعقوب هذا، هو الذي حمل ابن رشد بواسطة ابن طفيل، على تلخيص كتب أرسطوطاليس كما صرح بهذا الفيلسوف الأندلسي نفسه، وقد سار أبو يوسف يعقوب، آخر حياته، على أثر أبي يعقوب في تعلم الفلسفة واستحضر لذلك ابن رشد.

تقدم الحضارة والعلم في تاريخ المغرب :

قلنا إن المغرب لم تقم فيه قبل الإسلام دول كما كان الأمر بإسبانيا، ولم يتأثر بمؤثرات الحضارات الأجنبية، التي دخلت إسبانيا وفعلت فعلها في سكانها الأصل.

ولما قامت في المغرب دول كبيرة في عهد المرابطين والموحدين مثلاً، كانت هذه الدول ذات طابع بدوي صرف. وبما كان لتلك الدول من مطامح ومطامع، بعضها طَبَعي اقتضته قوة الدولة الناشئة، التي كانت تسعى في السيطرة والاستيلاء، وبعضها اقتضته حالة الإسلام السياسية خصوصًا في الأندلس، فإنها لم تستطع كل العناية بالشؤون الداخلية ؛ إذ شغلت بحركة الجهاد في أوطان الأندلس التي كان أمرها قد اختل تمامًا بانقراض الدولة الأموية، ونشوء ملوك الطوائف، وقيام الفتن والاضطرابات في مختلف الجهات، وانقضاض الدول المسيحية الإسبانية على الإمارات الإسلامية المتخاذلة ؛ التي كان ضعفها يُطمع الأعداء فيها، فكان هؤلاء الأمراء المسلمون يستنجدون بدول المغرب القوية، وكان ملوكنا يَرَوْنَ مِن أقدس واجباتهم الجهاد في أرض الأندلس دفاعًا عن الإسلام وإعادة لقوته ومجده في تلك البلاد. ولم يكن هذا بالأمر الذي يتم سريعًا، فقد شغل قسطًا وافرًا من أعمار الملوك المغاربة، وكان تقريبًا كل سياستهم الخارجية. وقد عملوا في هذا السبيل ؛ لأن انهزام المسلمين في الأندلس، لا يمكن أن يكون إلا فاتحة الهجوم على المغرب في أرضه. فكانت دول المغرب تدافع على مملكتها في أراضي الجزيرة نفسا، زيادة على الدفاع عن قضية الإسلام والمدنية الإسلامية الممتازة. ثم إن الملوك كانوا - زيادة على الجهاد في الأندلس - يعملون على توسيع إمبراطوريتهم في الأندلس وشمال إفريقيا. ونزيد بأن هذا لم يكن كل خطة الدول المغربية، فإنها كانت ذات مطامح بعيدة ؛ إذ كانت تريد أن تبسط نفوذها حتى على المشرق نفسه. فإن يعقوب

ابن يوسف بن عبد المؤمن، لما عاد من الأندلس سنة 594هـ ودخل مراكش، «صرح للموحدين بالرحلة إلى المشرق، وجعل يذكر البلاد المصرية وما فيها من المناكر والبدع ويقول : نحن إن شاء الله مطهروها. ولم يزل هذا عزمه إلى أن مات رحمه الله في صدر سنة 595هـ». ويروى أن يعقوب بن يوسف هذا، لما زار تينمل، جلس ومن كان معه تحت شجرة خروب مقابلة للمسجد، وقد كان ابن تومرت قال لأصحابه، في ما قال لهم ووعدهم به : ليبصرن منكم مَن طالت حياته أمراء أهل مصر مستظلين بهذه الشجرة قاعدين تحتها. «المعجب ص 178». وإذا قلنا إن المغرب كان أقل من الأندلس حضارة وعلمًا، فلا يكون هذا الحكم عامًّا مطلقًا. بل هو يرجع فقط إلى العصور الزاهرة للأندلس المسلمة. وإلا، فإن المغرب في عصوره الزاهرة قد ضخمت فيه الحضارة وازدهرت فيه العلوم، بينما تراجع شأن الأندلس وتأخرت، بعد أن دالت دولة بني أمية، وانشقت البلاد على نفسها ونشبت فيها الفتن، فكان في هذا كله الإعصار الذي أهلك الحرث والنسل، وعفَّى على كثير من مظاهر الحضارة ومعالم الثقافة. ﴿**وتلك الأيام نداولها بين الناس**﴾، كما قال الله تعالى.

فهذه آثار الحضارة المغربية ما تزال قائمة في كل مكان، وهذه المدارس العلمية التي شيدها الملوك ما تزال شاهدة، بكثرها وعظمتها، على ما كان للعلم من انتشار ومكانة. فالآثار القديمة المغربية جميعها، التي منها المدارس والمساجد، تدل على ما بلغته الصنائع والحضارة والعمران عندنا. وقد أُعجب الأوروبيون إعجابًا شديدًا بمظاهر الحضارة المغربية في مختلف أطراف البلاد، وألف كُتّابهم عنها التآليف العديدة المهمة، منها كتاب بيير شامبيون تحت عنوان : المغرب وحواضره الفنية، الذي يحتوي على أزيد من عشرين ومائتي صورةٍ للآثار المغربية الباهرة، في طنجة وفاس ومكناس والرباط ومراكش وغيرها من المدن. وفيه قال الأمير شكيب أرسلان في كتابه الخاص بالأندلس : والقارئ يجد في هذا الكتاب من المباني التي أنشأها يعقوب المنصور في المغرب، ما لا يقل حسنًا وبراعة وفخامة عن منارة إشبيلية، ويرى من مآثر المرينيين والسعديين والعائلة المالكة اليوم ما لا تفي العبارات بأوصافه مهما ملك الكاتب من ناصية البيان. وقد قال الأخوان الكاتبان جيروم وجان طارو، من مشاهير كتاب فرنسا : «إن مَن لم يشاهد في حياته مقبرة الملوك السعديين في مراكش، لم يدرك إلى أية درجة من الارتقاء بلغته المدنية الإسلامية».

وهذا ما يعرفه كل مغربي وكل أجنبي جال في ربوع المغرب، وسرّح الطرف في آثاره البادية للعيان، وليست هي بأرقى ما يوجد في بابها من آيات الفن الباهرات ومعجزات الصناعة الخارقات ؛ فالتراث الفني المغربي، قلما نجد له نظيرًا في غيره من البلاد الإسلامية، وهو أصدق ما ينطق بمدنية المغرب الساطعة الأخاذة، وبما قام به ملوكنا

الغابرون، رغمًا عما كان يشغلهم من الشؤون الداخلية والخارجية التي سبقت الإشارة إليها. وإذا ما ذكرنا مدارس العلم ومعاهد الثقافة، المنشأة في عصور المغرب على يد دوله، فلا ننسى جامع القرويين، أول مدرسة جامعة أسست بالعالم كله ؛ إذ يرجع تاريخ إنشائها إلى سنة 245 هجرية، بينما الأزهر لم يؤسس إلا في عام 359هـ . وقد كانت في عهدها الزاهر كعبة العلم، يفد إليها الطلاب من الأقطار الشرقية والمغربية والأوروبية جميعها ؛ فكانت تضم في صفوفها الطلبة الأفارقة، والأندلسيين والمصريين وغيرهم ؛ وقد درس بها عدد من الأوروبيين كالبابا سلفستر الثاني، وهو الذي أدخل إلى أوروبا الأعداد العربية التي تعلمها بجامع القرويين. وبالجملة، فقد «علمنا - كما قال جلالة الملك سيدي محمد أيده الله ونصره، في خطابه بفاس سنة 1360 - ما لجامع القرويين من سالف المجد في حفظ مهجة العلم الإسلامي، وما تخرج منه من الفحول الذين كانوا تيجان فخر بمفرق الدهر في طي عهود التاريخ المغربي».

ونعلم مما كتبه المراكشي، أن أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، أمر بجمع كتب الفلسفة «فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء، وخاصة أهل علم النظر، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله مِمّن ملك المغرب».

ومن مظاهر العلم والثقافة في عهد الدولة الموحدية، كثرة الخزائن العلمية، وأكبرها خزانة الدولة بمراكش، وكانت لا تقل عظمةً وشأنًا عن الخزائن العلمية بحواضر العلم في الإسلام. وأشهر الخزائن الخاصة، خزانة العالم عبد الرحمن بن الماجوم.

ويخبرنا المراكشي أن مدينة فاس في وقته، وهي سنة 621، كانت هي حاضرة المغرب وموضع العلم فيه (ص 221). هذه لمحة قصدنا بها مجرد الإشارة إلى عصر من عصور التاريخ العلمي للمغرب الأقصى، وفي هذا عبرة لمن يعتبر.

فضل المغرب على الأندلس :

إن المغاربة، تحت قيادة طارق بن زياد المغربي، هم الذين فتحوا الأندلس، وشرعوا الطريق لدخول الإسلام والعربية إلى تلك البلاد، وهم الذين حامَوْا عن قضية الإسلام والعروبة في ذلك القطر ؛ حتى كان لهما فيه من ترقية المدنية وإغناء الثقافة، ما هو مسجل في التاريخ، وما تقوم عليه الشواهد من المآثر الخالدة في ذلك القطر المفقود. ولم يكن فضل المغرب مقصورًا على زمن الفتح فحسب، بل هو ظاهر جلي طوال تاريخ القطرين الشقيقين، اللذين امتزجا امتزاجًا مدة قرون طويلة وأجيال عديدة. قال العلاّمة المؤرخ سيديو في كتابه عن الأندلس : «قد جدّد المُوحدون لأسبانيا الرونق الذي كان لها زمن الدولة الأموية، وأسسوا مدارس عامة وأخرى للشبان، وغمروا بعطائهم

العلماء، واشتهر في زمنهم بالطب والفلسفة وقرض الشعر، ابن رشد وابن زهر، وأنشأ الأمير يوسف بإشبيلية عمارات فاخرة..... وأسس يعقوب لتخليد ذكرى نصره في واقعة الحرقوص، مسجدًا علوه 321 قدمٍ متوجٍ بكرة حديد مذهبة.... وأنشأ هذا الأمير أيضًا في جميع جهات مملكته مارستاناً للمرضى، وتكايا للفقراء والجرحى في الحرب، وحفر آبارًا في الصحارى وخانات في الطرق للمسافرين، وزاد مرتبات القضاة والفقهاء ؛ للاستعانة بالقضاة على فتن الأغنياء وعصيانهم وانفراد الفقهاء للاشتغال بالشريعة».

وفي المعجب للمراكشي، أن أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، هو الذي كان السبب في اعتناء الفيلسوف ابن رشد بتلخيص كتب أرسطوطاليس ؛ وذلك أن الفيلسوف ابن طفيل، الذي كان ملازمًا لأمير المؤمنين، أنهى يومًا إلى ابن رشد أن أبا يعقوب «ينشكي من قلق عبارة أرسطوطاليس أو عبارة المترجمين عنه ويذكر غموض أغراضه ويقول : لو وقع لهذه الكتب من يلخصها ويضرب أغراضها بعد أن يفهمها فهمًا جيدًا لَقَرُب مَأْخذُها على الناس». ثم حبّب إليه إجابة رغبة الأمير. قال أبو الوليد : فكان هذا هو الذي حملني على تلخيص ما لخصته من كتب الحكيم أرسطوطاليس (المعجب ص 148/147).

ولعل ابن رشد، لم يكن يقدم على مثل هذا، لولا رغبة أبي يعقوب هذه، وتشجيعه على القيام بذلك العمل الثقافي العظيم ؛ فنرى مما تقدم، أن الفلسفة عامة، والفلسفة الإسلامية الأندلسية خاصة، مدينة لأمير المغرب بما أدركته من النماء والإشعاع، وهي مدينة له على نسبة آثار ابن رشد في الفلسفة، ومكانته من الفلاسفة قديمًا وحتى حديثًا.

ولم يقتصر ملوك المغرب المجاهدون في الأندلس ذبًا عن حوزتها، ودفاعًا عن إسلامها ومدنيتها، على إنقاذ البلاد والعباد، بل كانوا كذلك يحامون عن ثقافتها، ويعملون لتخليص ذخائرها العلمية وكنوزها الفكرية التي تفنى الأعمار وتبقى خالدة شاهدة بفضل أصحابها وأوطانها.

فهذا أمير المسلمين أبو يوسف يعقوب بن أبي محمد عبد الحق المريني - رحمه الله - لما دُعي، وهو في الأندلس برسم الجهاد إلى الصلح من شانجة النصراني وتم الصلح بينهما ؛ وذلك في شعبان من سنة 684 هجرية، أمره أبو يوسف، لما صرفه إلى بلاده، أن يبعث إليه بما يجده في بلاده بأيدي النصارى واليهود من كتب المسلمين ومصاحفهم، فبعث إليه منها ثلاثة عشر حملاً، فيها جملة من الكتب، ككتاب الله العزيز وتفسيره لابن عطية والثعالبي ؛ ومنها كتب الحديث وشروحها كالتهذيب والاستذكار ؛ وكتب الأصول والفروع واللغة والعربية والآداب وغيرها. فأمر - رحمه الله - بها فحملت إلى مدينة فاس. فحبسها على طلبة العلم بالمدرسة التي كان بناها - نفعه الله تعالى بقصده - (القرطاس ص 264).

وبصفة عامة، نلاحظ أن حركة الجهاد التي قام بها ملوك المغرب في عهد الدول المرابطية والموحدية والمرينية، والتي أدخلت الأندلس تحت سلطة المغرب، قد كان لها أثر عظيم في اطراد سير الجزيرة الأندلسية، وترقية المدنية الإسلامية فيها، واستبحار العلوم والثقافة. ولولا دفاع المغرب عن الأندلس، وانتظامها بحكم دوله، لقصر عمرها ولما كان فيها ما كان في عهد الدول المغربية من رقي ومدنية. يقول الأمير شكيب في «الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية» : «عندما ظهرت ملوك الطوائف وأخذ بعضهم يغزو بعضًا، والعدو يستفيد من الغازي والمغزو، ويهتبل كل غرة، خاف المرابطون ومن بعدهم الموحدون أن يسقط الإسلام كله في الأندلس فخفوا لنجدته، وأجازوا إلى الجزيرة بالجيوش الجرارة، واستولوا على أكثر ما كان بأيدي ملوك الطوائف» (ج 1، ص 249). ويقول أيضًا : «رجع النصارى في الأندلس فكروا على المسلمين وكانوا أوشكوا أن يقلعوهم من الأندلس تمامًا لولا نصرة الدول المغربية كالمرابطين ثم الموحدين ثم بني مرين الذين نسؤوا في أجل إسلام الأندلس نحوًا من ثلاثمائة سنة بالأقل».

فهذه الثلاثة قرون التي زادها المغرب في أجل الأندلس، قد مدّت في عمر الثقافة الإسلامية هنالك، ومكنتها مِمَّا أنماها وأغناها رجالاً وآثارًا وازدهارًا. وقد رأينا في ما تقدم بعض مآثر الدول المغربية وملوكها في ميدان العلم والحضارة بالأندلس، وفي ذلك تبصرة وذكرى للغافلين.

المغاربة أمة البطولة والسؤدد والقيادة :

أما هذا السؤال وهو : لماذا لم يتأثر المغرب قديمًا بمثل ما تأثرت به الأندلس لغة وثقافة ؟ فإنما يجيب عنه التاريخ وعلم الاجتماع السياسي كما بينا سابقًا. فالأسباب الجوهرُ في ذلك التباين - كما قلنا - ترجع إلى الاختلاف في درجة الحضارة التي معها يكون ازدهار العلوم، ومنهاج التعليم الذي هو الأساس في حصول الملكة العلمية، والاستقرار الداخلي الذي يوطد الدولة، ويمكنها من الانصراف إلى الأعمال العمرانية وهي الحضارة. فالرقيّ عامة، والفكري خاصة تابع، قبل كل شيء، لحالة الدولة وشأن المدنية وصفة التعليم فيها. فالدولة هي التي تتولى شؤون العمارة في البلاد، وتقوم بالمشاريع العلمية من مدارس وغيرها، وتتعهد التعليم بالإنفاق والتنظيم.

وأما السؤال الآخر، وهو : لماذا لم يكن للمغرب رجال أشباه رجال الأندلس ؟ فلا يجيب عنه إلا علم النفس الحديث ؛ وبالأخص منه علم روح الشعوب. فهذا العلم يعرفنا أن جوار شعبين وتشابههما في طبيعة البلاد، واتحادهما في اللغة، كل هذا لا يستلزم أن يكون لهما الرجال والشخصيات أنفسهم.

الطبيعة القومية :

فهؤلاء في كل أمة، بصرف النظر عن الجوار والمناخ واللغة، إنما يتشابهون جنسًا وصنفًا، بتشابه الطبيعة القومية ويختلفون باختلافها. فالطبيعة القومية لكل أمة، هي العامل الأساس في تكوين رجال هذه الأمة، وهي الطابع الذي يطبع هؤلاء الرجال.

الطبيعة القومية - كما قال أحد أعلام فلسفة الشعوب في هذا العصر - لا تضمن بذاتها لأي شعب أية قيمة.... فلكل شعب طبيعته الخاصة التي تتكون من محاسن ومساوئ. فالطبيعة القومية، لا قيمة لها إلا من حيث إنها مادة أولية، أي بصفتها عنصرًا تكوينيًّا ووسلية تحقيق. وبهذا، فإنّ كل شعب لا يكون بفطرته يقيس منزلته بعدد وعيار ما أنتجهُ من عظماء الرجال المهمين للإنسانية.... وكل شعب لا يكون إلا مادة بطبيعته الخاصة، وقدرته على تحقيق بعض أغراض الفكر.... وكل إنسان قادر على إدراك الطبيعة القومية، حسب عدد قليل من الأشخاص المثاليين، وإلا، لم يظفر بحقيقتها أبدًا. فالمسألة مسألة فهم لا علم... ثم إن أهمية كل شخصية تاريخية، لا ترجع أصلاً إلى ما يتعلق بذاتها. فالشخصية التاريخية، إنما هي كذلك بصفتها قدرة ظاهرة (exposant) وعنصرًا ممثلاً... وكل شعب لا يهم الإنسانية أبدًا إلا من وجوه يعني في المواطن التي تجعله فيها مقدراته الخاصة عضوًا حقيقيًا في الإنسانية،... فالقيم البشرية أصناف وطبقات، ومن الخطإ أن يُقدم الإنسان على المقارنات بين الأشياء المختلفة في قيمتها...

فعلى ضوء هذه المبادئ، وعلى أساس هذه الحقائق التي تمثل نظرية نزيهة في دراسة روح الشعوب، سنبحث في الطبيعة القومية المغربية، وما أنجبته من شخصيات تاريخية، لكن قبل الشروع في هذا البحث، نرى من الفائدة أن نضرب مثلاً ؛ إذ بالمثال يتضح المقال، كما في قول مشهور. ذلك هو مثال الإنكليز والفرنسيين. فهما أمتان جارتان، لا يفصل بين قطريهما إلا زقاق المانشي. فلا يصح القول : إن إحداهما تفضل الأخرى، إذ لكل واحدة منهما فضائل خاصة تميزها، وهي ناشئة عن طبيعتها القومية، ولكل منهما رجال اقتضتهم هذه الطبيعة نفسها، فنواحي العظمة في كلتيهما، مختلفة اختلاف مزاجيهما وطبيعتيهما. فهما، وإن تشابهتا في أشياء تشاركهما فيها الأمم الأخرى التي من رهط حضارتهما، فإن أسرار العظمة عندهما متباينة تمامًا ؛ تباين ما بين الأمتين من فروق طبَعية واختلافات مزاجية. فالإنكليز - كما يذهب إليه أحد علماء النفس - ذوو ميزات عظيمة، تتجلى في كونهم فراسيين، فقدرتهم على قيادة الناس عظيمة فائقة : وهذا يقتضي لديهم خصالاً إنسانية عالية، بقطع النظر عن الخصال الفكرية. وفعلاً، فإن للإنكليزيين رابطة وثيقة بكل جوانب الإنسانية في الإنسان، وهذه الصفة الإنسانية، هي ما يبصره ويدركه الإنكليزي في الإنسان أولاً وآخرًا. وهذا شأنُه حتى بالنسبة إلى الأقوام الذين يضطهدهم في الواقع. فهو إذا اضطهدهم، فليس هذا لأنه يعتبرهم خارجين عن

البشر، بل هو دائمًا يعترف لهم - باسم الحق الإنساني - بطبيعتهم الخاصة. وهو لا يُظهر أبدًا ما من شأنه أن يشعر أن الأشياء - في نظره - أثمن من الأشخاص. وهذا هو السبب الذي يجعل الإنكليزي دائمًا محترمًا، حتى من أولئك الذين يضطهدهم.... وعلى هذا النوع من الاحترام لإرادة الآخر الحرة، وعلى عدم التفكير في إعتاب هذه الإرادة، تقوم روح الأمبراطورية الإنكليزية. فالاستيلاء نوعان : استيلاء القوة واستيلاء النفوذ. أما القوة فلا تدوم أبدًا ؛ ففي استيلائها يكون القول الفصل للقدرة المادية، ولا يكون المسيطر إلا أقلية، ولكن كل مسيطر خبير بالنوع الإنساني، لا يتصرف بالقوة بعد أن يظفر عن طريق القوة، بل هو يعتمد على التفهم والاحترام، وكذلك على النفوذ الناشئ عنها... وكل العالم يعرف أنه ليست السياسة الإنكليزية وحدها، هي التي تسير على هذه الطريقة، بل كذلك المنهاج الإنكليزي في تربية الأطفال. ومن السخافة إقرار الإنكليز على دعواهم الأفضلية على جميع الأجناس، فهم لا يفضلون غيرهم إلا بصفتهم حيوانات سياسية، على حد تعبير أرسطو، من أن الإنسان حيوان سياسي. فهم ذوو مقدرة سياسية لأنهم فراسيون. ولذلك كانوا ساسة ومربين، ووُفقوا في قيادة الأمم، وبسط نفوذهم المعنوي الذي يتغلغل في الأجناس ؛ لأنه لا يعتمد على القوة والعنف، وإنما مبناهُ الفهم والاحترام. فطبيعة الإنكليز طبيعة سياسية قبل كل شيء، فهم سياسيون وقادة، أكثر مما هم مفكرون وأدباء.

أما طبيعة الفرنسيين - في نظر العالم المذكور - فهي طبيعة مهذبة : بمعنى أنها قائمة على توازن، ومنظمة حسب قواعد معنوية، توجد عند الفرد كما توجد في الجماعة. وبعبارة أخرى، فإن تلك الطبيعة المهذبة، ليست سوى تناسق قائم بين الفكر والروح والجسم والبيئة.. وعظمة الأمة الفرنسية، لم ترتكز في أي زمن على قوتها الخارجية ولا على توسعها المادي، وإنما تظهر تلك العظمة فقط ؛ حيث يستطيع نظام الطبيعة الباطني، ونظام الفكر المشعّ تكوين خلاصة متناسقة، وليست هذه الخلاصة (Synthèse) سوى ما يسمى الثقافةَ. فالثقافة الفرنسية - من بين جميع ما صدر عن فرنسا - هي وحدها التي سادت العالم خيرًا وإحسانًا، وهي لا تزال تسود بعضه إلى اليوم. فإذا ما أردنا تعريف فرنسا تعريفًا حقيقيًا، قلنا : إن الفرنسيين - من بين الأوروبيين جميعهم - هم شعب الثقافة إلى أعلى درجة.... وهذا يفسر لنا هذه الظاهرة ؛ وهي أن فرنسا لم تكن قط موطن الشخصيات ذات العظمة الخارقة، وذلك لأنها - خاصة - كانت دائمًا بلادًا اجتماعية شعبية، فهي تكره تصدير الشخصيات العظيمة. فكل من يتجاوز المعتاد، يُعدُّ خارقًا لِناموس الاعتدال. ولذا، فإن أهمية فرنسا كانت في كل عصر منحصرة في مستوى نخبها بصفتها جماعات، لا في مستوى أعضائها الخواص ولو ظهر خارقًا. والخلاصة عن الطبيعة الخاصة بالفكر الفرنسي، هي أن الفرنسيين ليسوا بأمة فلسفية، ولا بأمة سياسية حقًّا، ولا حتى بأمة فنية في جوهرها. ولكنهم - بعكس هذا - يكونون - إلى أعلى درجة -

الأمة الأدبية. فالآداب لا تقوم في أي مكان من العالم الحديث، بدور عظيم شبيه بالدور الذي تضطلع به فرنسا ؛ فهذه الأخيرة، هي البلاد الوحيدة التي مر فيها على فن الكتابة ما يقرب من سبعة قرون. فالفرنسيون - قبل كل شيء - أدباء بارعون، بينما الإنكليز - قبل كل شيء - ساسة ماهرون. وليس معنى هذا أن الأمتين ليس لهما رجال في الميادين الأخرى. ولكن الصفة الغالبة على الإنكليز هي السياسة، وعلى الفرنسيين هي الآداب.

فكل أمة تنتج الشخصيات التي تتفق مع طبيعتها ومزاجها. فهذه أمة الآداب، وتلك أمة السياسة، وغيرهما أمة الفلسفة أو أمة الفنون... ولا نقول إن هذه الأمة أفضل من الأخرى، وإنما لجميعها فضائل، ولكل منها ميزات خاصة، تتكون منها طبيعتها القومية.

الطبيعة القومية في الأندلس والمغرب :

فعلى أساس ما تقدم، نحاول المقارنة بين الأندلس والمغرب ؛ من حيث الطبيعة والرجال.

فمثالهما - على التقريب - مثال الأمتين الإنكليزية والفرنسية. فالأندلس - بكيفية عامة - كانت أمة الآداب، والكثرة من رجالها البارزين إنما كانوا أدباء ؛ ولا يفهم من هذا أنه لم تكن لهما شخصيات بارزة في غير الآداب، فهذا يكون بعيدًا عن الحقيقة التاريخية وعن رأينا كذلك. أما المغرب، فالكثرة من شخصياته التاريخية، أبطال وقادة وسادة. وما ذلك إلاّ لأن الطبيعة القومية المغربية، طبيعة سياسية حربية في جوهرها. قال علي بن أبي طالب - قال رسول الله (ﷺ) : الخير في السيف والخير مع السيف والخير بالسيف.

وإذا كانت طبيعة كل أمة مستفادة من رجالها، فإنا نورد هنا أنموذجات من شخصيات المغرب البارزة، توضيحًا لأغراض البحث الذي نحن بصدده.

فلئن أنجبت الأندلس أدباء بارزين كابن زيدون، وابن عبد ربه، وابن الخطيب، وابن هانئ، وابن سهل، وولاّدة، والمعتمد بن عباد وغيرهم كثير... فقد أنجب المغرب أبطالاً وقادة وسادة، مثل طارق بن زياد، ويوسف بن تاشفين، وعبد المؤمن بن علي، ويوسف ابن عبد المؤمن، ويعقوب بن يوسف، ويعقوب بن عبد الحق المريني، ولا نذكر غيرهم لأننا نقف في بحثنا عند العصر الأندلسي.

1- طارق بن زياد :

فطارق هو من هو إرادة وعزيمة وشجاعة وبطولة. وقد خلف مأثرتين خلدتا اسمه في التاريخ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها : إحداهما خطبته التي خطبها يوم فتح

الأندلس، والتي بها قوَّى الروح المعنوية في جيشه، وأهاج بها حماس جنده ؛ بما ضاعف فيهم عزيمة الواجب، ونفخ فيهم روح التضحية، فكان الظفر الباهر والنصر المبين. فهي آية من آيات اللغة العربية بلاغة وفصاحة، وفريدة من فرائد سياسة الحروب وقيادة الجيوش. فتلك الخطبة ترفع طارق بن زياد إلى صف أمراء الخطابة والسياسة والبطولة، أما المأثرة الأخيرة، فهي فتح الأندلس الذي فتحه بسيفه، بعد أن مهّد له بلسانه البليغ في جيشه. فتح خلده الجبل الذي ما يزال يحمل اسم الفاتح، وهو جبل طارق الذي يذكر بحصونه ومناعته، شخصيةَ المسمى به. وكل من الخطبة والفتح، يشهد لطارق بقوة الشخصية، وشرف النفس، وصلابة الروح، وعزيمة الإقدام، وإرادة التضحية وصرامة الثبات ؛ مما جعله المثل الكامل في البطولة العاقلة الظافرة، فنظير طارق بن زياد في تواريخ الأمم عزيز نادر، وشخصيته الفذة، ثابتة في سجل الخلود ثبوت جبل الفتح ؛ الذي ما زال يرفع اسمه عاليًا ساطعًا في سماء المجد والفخار.

2- يوسف بن تاشفين :

فتح طارق بن زياد بلاد الأندلس، ولما اختل أمرها، ولم يوجد بين رجالها من يدفع عنها عادية الدهر، هبت إليها من المغرب شخصية، كأنها تقمصت روح طارق بن زياد، فما زال «أصحاب يوسف بن تاشفين يطوون تلك الممالك (أي بلاد ملوك الطوائف) مملكة مملكة، إلى أن دانت لهم الجزيرة بأجمعها ؛ فأظهروا في أول إمرتهم من النكاية في العدو، والدفاع عن المسلمين، وحماية الثغور، ما صدق بهم الظنون، وأثلج الصدور وأقر العيون ؛ فزاد حب أهل الأندلس لهم، واشتد خوف ملوك الروم منهم ؛ ويوسف بن تاشفين في ذلك كله يُمِدُّهم في كل ساعة بالجيوش بعد الجيوش، والخيل إثر الخيل، ويقول في كل مجلس من مجالسه : إنما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة، أن نستنقذها من أيدي الروم لما رأينا استيلاءهم على أكثرها، وغفلة ملوكهم (أي ملوك الأندلسيين) وإهمالهم للغزو، وتواكلهم وتخاذلهم وإيثارهم الراحة ؛ وإنما همة أحدهم كأس يشربها، وقَيْنة تُسمعه، ولهو يقطع به أيامه. ولئن عشت لأعيدنَّ جميع البلاد التي ملكها الروم في طوال هذه الفتنة إلى المسلمين، ولأملأنَّها عليهم (يعني الروم) خيلاً ورجالاً لا عهد لهم بالدعة، ولا علم عندهم برخاء العيش ؛ إنما هَمُّ أحدِهم فرس يروضه ويستفرهه، أو سلاح يستجيده، أو صريخ يلبي دعوته» (المعجب ص 97/96).

تلك هي الأندلس، وهذا هو المغرب ! أولئك هم الأندلسيون، وهؤلاء هم المغاربة، ذلك هو المعتمد بن عباد «كبش كتيبتها (الأندلس) وعين أعيانها وواسطة نظمها» (المعجب ص 96) وهذا هو يوسف بن تاشفين، بطل الإسلام ومنقذ الأندلس من شر أهلها، وخذلان أمرائها، وعدوان طواغيت الروم فيها !

3- عبد المؤمن :

وإن شئنا ضرب مثال آخر، على أن طبيعة المغربي طبيعة حربية ممتازة، وأن شخصيات المغرب التاريخية، تسودها هذه الطبيعة سيادة تامة مطلقة، فما علينا إلاَّ أن ننظر قليلاً في شخصية عبد المؤمن الموحدي وسيرته. ولْنُقدِّم المؤرخ المراكشي ليحدثنا عن ذلك. قال : أخبرني الفقيه المتفنن، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي جعفر الوزير، عن أبيه عن جده الوزير أبي جعفر قال : دخلت على عبد المؤمن وهو في بستان له قد أينعت ثماره، وتفتحت أزهاره، وتجاوبت على أغصانها أطياره. وتكامل من كل جهة حسنه ؛ وهو قاعد في قبة مشرفة على البستان، فسلمت وجلست أنظر يمنة وشَأْمَة متعجبًا مما أرى من حسن ذلك البستان. فقال لي : يا أبا جعفر أراك كثير النظر إلى هذا البستان ! قلت : يطيل اللّه بقاء أمير المؤمنين، واللّه إن هذا لمنظر حسن ! قال : يا أبا جعفر، المنظر الحسن هذا ؟ قلت : نعم. فسكت عني. فلما كان بعد يومين أو ثلاثة، أمر بعرض العسكر آخذين أسلحتهم، وجلس في مكان مطل وجعلت العسكر تمر عليه قبيلة بعد قبيلة وكتيبة إثر كتيبة، لا تمر كتيبة إلا والتي بعدها أحسن منها ؛ جودة سلاح، وفراهة خيل وظهور قوة. فلما رأى ذلك التفت إليّ وقال : يا أبا جعفر، هذا هو المنظر الحسن، لا ثمارك وأشجارك (ص 122/121)». «ولما نزل عبد المؤمن في جبل طارق، كان له بهذا الجبل يوم عظيم اجتمع له وفي نفسه فيه من وجوه البلاد ورؤسائها وأعيانها وملوكها من العدوة والأندلس. ما لم يجتمع لملك قبله» (ص 127) وقد أُنشد عبد المؤمن في ذلك اليوم : ما للعدى جُنة أوقى مِن الهرب.

فقال عبد المؤمن بصوت مرتفع : «إلى أين ؟ إلى أين ؟ فقال الشاعر أين المفر وخيل اللّه في الطلب :

وأين يذهب من في رأس شـــاهقة وقد رمته ســـماء اللّه بالشـــهب ؟
حدِّث عن الـــروم في أقطار أندلس والبحـــر قد مـــلأ البريـــن بالعرب

فلما أتم القصيدة قال عبد المؤمن : بمثل هذا تمدح الخلفاء، فسمى نفسه خليفة (129/128).

ولما عَزَمَ عبد المؤمن على الجواز إلى الأندلس، بقصد الفتح والجهاد، استنفر أهل المغرب برسالة أمرهم أن تختم بأبيات حماسية، له منها هذان البيتان :

فما العـــزُّ إلاَّ ظهـــرُ أَجْرَدَ ســـابحٍ يفـــوت الصَّبا في شـــدة المتواصل
وأبيـــض مأثـــور كأنَّ فِرَنْـــدَهُ على الماء منســـوج وليس بســـائل

ويحدث المراكشي أيضاً (137/136) أن يحيى بن أبي يعقوب بن عبد المؤمن، أخبره أنه رأى على ظهر كتاب الحماسة، بخط الخليفة عبد المؤمن، هذين البيتين، وقال له لا أدري هما له أو لغيره :

وحكِّـــم الســـيف لا تعبـــأ بعاقبة وخلِّها ســـيرةً تبقى علـــى الحقب
فمـــا تُنال بغيـــر الســـيف منزلةٌ ولا تُـــردُّ صـــدورُ الخيـــل بالكُتب

فهذه النتف، تصور لنا النفسية المغربية الصميمة، وترسم لنا الطابع الذي يطبع الشخصيات المغربية، التي كان لها أثر عظيم في التاريخ، وذكر خالد في الأولين والآخرين.

ولَئن اعتدت الأندلس - في الماضي - بأدبائها، فقد اعتد المغرب بهؤلاء الصناديد من الرجال وأضرابهم وهم كثير، وقد كان للأندلس نفسها - كما رأينا - حظ وافر في اعتداد المغرب بملوكه العظام ورجاله الأبطال.

لكل زمان رجال :

وقد كان زمان الأندلس يتطلب الرجال الأقوياء الأشداء، لا أرباب الفنون من أدباء وشعراء ومطربين. والذي أعوز الأندلس أكثر من غيره، هم القادة حقًّا. ولولا رجال المغرب وقادته من ملوك وغيرهم، لعصفت بالأندلس وبدولة آدابها عواصف الأعداء فأصبحت أثرًا بعد عين. والأمة تعد قبل كل شيء بأهلها الأقوياء الأشداء. فليس أدباء الأندلس، ولو كانوا من طراز المعتمد بن عباد، هم الذين حفظوا كيانها، وحامَوْا عن حقيقتها ضد الخصوم والأعداء، بل رجال المغرب، هم الذين تولوا ذلك حين عجز عنه أهل الأندلس. فالمغرب الذي فتح الأندلس، هو الذي ألقت إليه الظروف والأقدار بمقاليد تلك البلاد طوال قرون وأجيال، وقد أدى مَهَمته بما كتب له الفخر إلى يوم البعث والنشور.

كان الأدباء زينة الأندلس وبهجتها، وكان المغاربة حماتها وسادتها، الذين طأطأت لهم الرؤوس جميعها، وانحنت أمامهم الجباه كلُّها، وأسلست قيادها لهم الملوك عامتهم.

وما أدى المغرب وبنوه ما أدوا للأندلس من خدمات، إلاّ حبًّا في خلاصها، أو كما قال عبد المؤمن :

فمـــا همُّنـــا إلاّ صـــلاحُ جميعكم وتســـريحكم في ظل أخضر هاطلِ
وتســـويغكم نعمى تـــرف ظلالها عليكـــم بخيـــر عاجل غيـــر آجل

وبالجملة، فإن استمرار الأندلس، وامتداد أجل الإسلام، واستطالة أمد الحضارة العربية فيها، لم يتحقق على يد رجال تلك البلاد من أدباء وأمراء، بل تم ذلك كله بعمل المغرب

ورجاله، كانوا عمدة حياتها وقوام كيانها، وضمان حقها وحماة تراثها. ومثل رجال المغرب هم العنصر الهام في تخليد الأمم وتكوين تاريخها، وإغناء ماضيها بمفاخر الأعمال وعظائم الآثار.

شخصيات المغرب العلمية :

وإن عددنا من ذكرنا من عظماء الرجال المغاربة، فلا ننسى ما أنجبه وطننا من عظماء الرجال، في غير ميادين الحرب والسياسية.

وإن ذكرت الأندلس رجالاتها في العلوم والفنون، ذكر المغرب أيضًا شخصياته العلمية البارزة التي خدمت العلوم حقًّا، وكانت لها يد بيضاء على تقدم المعارف الإنسانية، ورقي الفكر البشري عامة[1].

(1) هنا تقف مخطوطة الكاتب - رحمه الله - والعنوان الأخير، لم يستوف حقه كسابقه. وربما أتمه في كناشة أخرى لم نطلع عليها بعد.

2 – الاستقلال باعتباره مشروعا :

النص رقم 1 :

C- Mémorandum du 23 Septembre 1947

I. Le problème marocain

Il est un fait indéniable que les relations franco-marocaines ne sont pas, à l'heure actuelle, empreintes de cordialité et de compréhension. Il est un fait aussi que ces relations tendues ne font qu'empirer de jour en jour et qu'elles menacent même de provoquer une «coupure» de plus en plus profonde, sinon définitive, entre Marocains et Français.

Du côté du peuple marocain, il y a méfiance et désillusions à l'égard des Français et de l'administration française ; à l'égard des premiers, parce qu'ils vivent dans ce pays en marge de la vie marocaine, incompréhensifs et insensibles aux souffrances et aux maux dont souffre ce peuple ; à l'égard de l'administration, parce qu'elle s'est substituée entièrement à la souveraineté marocaine et a érigé dans le pays, au nom du «prestige» mal compris de la France, un système organisé d'arbitraire politique, social et économique.

Du fait aussi bien de la confusion des pouvoirs que de la revendication de droits qu'aucune CONSTITUTION n'a déterminés et organisés, des heurts se produisent fatalement et très fréquemment entre le Maghzen et la Résidence, créant entre eux une tension de plus en plus grande.

Du côté de la colonie et de l'administration française de ce pays, il y a, outre l'incompréhension des problèmes du peuple marocain et de ses aspirations légitimes, de l'intransigeance dans la défense de leurs intérêts et de leurs privilèges, et du mépris souvent affiché ostensiblement à l'égard d'un peuple qu'ils considèrent toujours comme un peuple mineur, incapable d'évoluer et de se gouverner par lui-même.

Si l'on ajoute à cela la déception vive et profonde de voir les promesses les plus solennelles faites au moment du danger, complètement foulées au pied après la victoire, l'oubli inadmissible des sacrifices humains et matériels consentis par le peuple marocain pour le triomphe de la cause commune de liberté et d'émancipation, la mauvaise volonté, sinon la mauvaise foi, avec

lesquelles certaines autorités françaises de ce pays traitent les problèmes les plus importants et les plus sacrés qui concernent le peuple marocain, l'on ne peut être étonné des progrès que fait la mésentente entre Marocains et Français. Le danger de cet état d'esprit ne peut être mésestimé et il importe de le faire disparaître de toute urgence, dans l'intérêt du Maroc et de la France.

L'absence d'une solution radicale et adéquate au problème perpétue dans le pays un malaise politique qui envenime de plus en plus les rapports franco-marocains et risque de dégénérer en véritable antagonisme.

La solution du problème marocain ne saurait être recherchée dans la continuation ou une nouvelle application du système de protectorat qui est à l'origine du grand malaise actuel et qui a fini par faire faillite.

Ce point de vue est également celui qu'on trouve, depuis quelque temps, soutenu et défendu dans la presse française, dont un des plus importants organes écrivait tout récemment : «Il faut aller vite et prendre les choses à la base. Pour la Tunisie et pour le Maroc, notamment, il convient d'en finir sans retard avec la solution du Protectorat, qui appartient à l'Histoire et est maintenant révolue». (Georges Duhamel, Le Figaro, 7-7-1947).

M. Le Général Juin, porte-parole du Gouvernement français au Maroc, ne cesse, de son côté, d'énoncer en termes nets et précis que le traité du 30 mars 1912 a une fin et qu'il sera remplacé par un nouveau traité.

II. Notre but général

Le Parti Démocrate de l'Indépendance se propose, comme l'indique son nom, d'œuvrer par tous les moyens en son pouvoir pour l'avènement au Maroc, au profit du peuple marocain, d'une vraie démocratie politique, sociale et économique, ainsi que pour la restauration et le plein exercice de la souveraineté nationale, dans le cadre de l'intégrité territoriale du pays et de son unité politique, et sous l'égide d'une monarchie constitutionnelle.

III. Plan d'action immédiate

a) Méthodes et moyens :

Le Parti Démocrate de l'Indépendance poursuivra la réalisation de tels objectifs nationaux :

1. en recourant à la voie des négociations ;

2. en faisant preuve de réalisme autant dans la conception des solutions à apporter aux divers problèmes marocains que dans l'application de telles solutions, ceci en raison des conditions de vie propres au peuple marocain et de l'état d'évolution actuel de ce pays ;

3. en admettant une étape de transition qui permettra au Maroc de s'organiser librement, de s'acheminer par les voies les plus rapides vers son avenir plein des promesses et vers son nouveau destin libre, c'est-à-dire sa pleine souveraineté et son indépendance, garanties par un traité d'alliance et d'amitié librement consenti ;

4. en faisant franchement appel à la France et en lui demandant de fournir au peuple marocain la preuve de son esprit de compréhension, de sa bonne volonté, de ses dispositions conciliantes, de son propre libéralisme et de sa clairvoyance politique.

Cet appel à la France est, de notre part, le témoignage de notre bonne volonté. Il est également l'expression de notre ferme espoir que la solution du problème marocain soit trouvée sur place et à Paris.

b) Climat politique :

Il faut d'abord créer au Maroc un climat de détente. Cela est nécessaire pour faire passer le Maroc de son état de malaise actuel à celui de vrais progrès politiques, matériels et moraux qui doivent s'orienter résolument et le plus rapidement possible vers sa majorité politique et la libre disposition de ses destinées.

Ce «climat» politique favorable peut être obtenu :

1. en proclamant officiellement, au nom de la France, le droit du peuple marocain à disposer librement de lui-même dans le plus bref délai, à la primauté de ses intérêts dans son propre pays et à la pleine sauvegarde de sa souveraineté et son indépendance nationales ;

2. en abrogeant toutes les lois draconiennes et la législation d'exception qui demeurent en vigueur au Maroc et qui frappent plus particulièrement le peuple marocain et handicapent son évolution générale.

3. en décrétant l'amnistie politique au bénéfice de tous les Marocains victimes de l'arbitraire ;

4. le climat politique pourra précéder ou accompagner la période de transition destinée à permettre au Maroc de passer sans heurts et handicap de la minorité à la majorité et de la tutelle à la liberté.

c) Période de transition :

Une période de transition est nécessaire pour faire passer le Maroc de son régime politique actuel, périmé et impopulaire, à un nouveau régime de démocratie et d'indépendance.

Cette période de transition devra rendre effective l'autonomie (self government) du Maroc et lui assurer tout le développement constitutionnel, sans lequel il n'y aura ni réel progrès, ni vraie liberté pour le peuple marocain.

La période de transition sera caractérisée par :

1. La formation d'un Gouvernement national marocain. Il sera provisoire, mais responsable et solidement établi. Il jouira de la confiance de la nation et de Sa Majesté le Sultan et aura toute liberté d'action pour s'acquitter de sa mission fondamentale de conduire le Maroc, par la voie de la Constitution, vers sa nouvelle destinée de patrie libre et indépendante.

Le Gouvernement marocain provisoire s'imposera, entre autres tâches, celle particulièrement importante et vitale d'entreprendre une politique hardie de réforme de structure dans tous les domaines de l'activité marocaine. A titre d'exemple, ce gouvernement organisera l'instruction primaire obligatoire et gratuite pour les Marocains des deux sexes. Il dotera les fellahs et les travailleurs marocains d'un statut social et économique adapté aux conditions de vie dans le pays et sauvegardant efficacement leurs intérêts dans le cadre d'une coopération moderne.

Il créera les grandes écoles d'administration et de la magistrature, des écoles normales, d'agriculture, des travaux publics, des mines, etc...

2. La substitution au traité du protectorat du 30 mars 1912 d'un «modus vivendi», en attendant la conclusion d'un traité définitif d'alliance et d'amitié entre le Maroc libre et souverain et la France libre et démocratique. Ce dernier traité interviendra lorsque les conditions ci-dessus énumérées de préparation et de mise en place des organismes réguliers de la nation auront été remplies.

Le «modus vivendi» contiendra les clauses garantissant l'organisation de la période transitoire. Il fixera les délais de cette période et aménagera les rapports franco-marocains jusqu'à la conclusion du traité. Il sauvegardera les intérêts légitimes des Français et des étrangers.

3. L'élaboration, par un Conseil national représentatif de l'opinion publique marocaine, d'une Constitution qui sera, dans le cadre d'une monarchie démocratique, la loi organique, le statut fondamental du Maroc libre de demain.

La future Constitution marocaine organisera les pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire sur le principe de la séparation ; elle garantira à tous les Marocains l'égalité devant la loi, la liberté individuelle, l'inviolabilité du domicile, de la propriété individuelle et collective et de la correspondance ; elle assurera la liberté de conscience, d'opinion, de réunion, d'association et de pétition dans les limites déterminées par la loi ; elle garantira la liberté de la presse et de l'imprimerie et interdira la censure préventive en temps normal. Enfin, elle sauvegardera :

a) L'Islam, religion du peuple et de l'Etat marocain, ainsi que les institutions qui en découlent (Chrâa, Habous, etc...) ;

b) Les principes de la monarchie constitutionnelle marocaine.

4. La promulgation d'une législation destinée à marocaniser progressivement l'administration du pays, à tous les échelons, en transférant, au fur et à mesure de la préparation des cadres, aux nouvelles autorités marocaines compétentes, les responsabilités exercées par les fonctionnaires français sous le régime actuel.

5. La suppression de cette anomalie propre au Maroc que constituent les «zones» dites «d'insécurité», où le pouvoir est despotique et le peuple est vassal.

6. La réorganisation autonome de l'armée et de la police marocaines, qui seront chargées du maintien de l'ordre à l'intérieur et, le cas échéant, de la défense militaire et de la sécurité du territoire national. Cette réorganisation sera entreprise avec le concours de compétences françaises sous forme de missions spéciales qui auront également pour tâche d'organiser la défense commune.

Telles sont les grandes lignes du programme minimum que le Parti Démocrate de l'Indépendance croit devoir proposer pour la période de transition entre le régime du protectorat et celui de l'organisation constitutionnelle en vue de l'indépendance.

Ce programme, que le Parti adopte comme base principale de son action immédiate, est destiné, dans son ensemble, à permettre d'apporter, dans le système général du gouvernement et de l'administration du pays, tous les changements profonds qui sont rendus nécessaires tant par l'évolution nationale du peuple marocain que par la gravité des circonstances politiques où vit le monde d'à présent.

Le Parti espère voir bientôt arriver le jour où le peuple marocain pourra, dans une atmosphère de paix, faite de justice sociale et politique, s'orienter résolument, par la voie de la vraie démocratie et avec le concours loyal du Gouvernement français, vers son indépendance.

En dehors de cette voie et de ce cadre, le Parti ne conçoit point de progrès réel et rapide ni d'avenir radieux pour le Maroc, qui entend diriger sa propre évolution, redevenir maître de ses destinées et forger lui-même son avenir. En d'autres termes, le Maroc veut entrer en possession de tous les moyens et de tous les instruments propres à assurer son développement politique, social et matériel, et, dans une paix publique reposant non sur la force des baïonnettes et le pouvoir arbitraire, mais sur la liberté et la justice, parfaire ainsi son évolution nationale et son éducation politique, qui seules assureront le grand destin auquel il est promu.

La France, qui se donne une mission au Maroc, se doit sans tarder de transformer radicalement sa politique et de la conformer aux nobles buts que le peuple marocain se propose d'atteindre avec son aide sincère et sans réserve.

Le Gouvernement français ne doit plus tergiverser devant le problème dont il se trouve une fois de plus saisi. Il doit, au contraire, prendre conscience des dangers que présente toute politique d'atermoiements et de demi-mesures.

Il doit le faire d'autant plus que les principes des solutions à apporter aux problèmes des pays non autonomes sont déjà fixés par la Constitution française qui proclame de nouveau le principe du gouvernement du peuple, pour le peuple, par le peuple (article 2).

Quant au problème de la liberté des peuples, la Constitution en proclame la solution dans le préambule qui dit : «Fidèle à sa mission traditionnelle, la France entend conduire les peuples dont elle a pris la charge à la liberté de s'administrer eux-mêmes et de gérer démocratiquement leurs propres affaires».

Enfin, la Constitution répudie expressément tout système de colonisation fondé sur la force et l'arbitraire, et garantit dans les pays liés à la France l'exercice individuel et collectif des droits de la personne humaine.

Ceci est la théorie écrite et officielle. Nous demandons au Gouvernement français de mettre celle-ci en pratique, en donnant mission à ses représentants de conformer leur politique aux déclarations de principe et aux discours officiels.

Par ailleurs, la France est signataire de la Charte des Nations unies. Comme celles-ci, elle s'engage à respecter les principes des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, de la primauté des intérêts des peuples non autonomes, de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes.

IV. Responsabilités

Soucieux de voir rapidement le Maroc sortir de la situation faite d'incertitude et de confusion où il se trouve actuellement, pénétré de la gravité des circonstances politiques présentes, à l'intérieur et à l'extérieur, et conscient que l'heure est venue où le Maroc pourrait, dans une atmosphère rassérénée et paisible, traiter le problème de son organisation autonome et constitutionnelle, le Parti Démocrate de l'Indépendance se déclare entièrement prêt à prendre ses responsabilités et à assurer la direction des affaires publiques sous l'égide de Sa Majesté chérifienne Sidi Mohamed Ben Youssef ; son indépendance totale, son intégrité morale et son dévouement entier et éprouvé à la cause marocaine Le désignent particulièrement pour diriger le pays dans la voie sûre de la démocratie et de la libération, et ils sont la meilleure preuve qu'il ne revendique pas le pouvoir pour le pouvoir, mais uniquement dans l'intérêt général et le bien de la nation.

V. Conclusion

Le réveil du peuple marocain est désormais un fait accompli, et un fait avec lequel la France doit compter.

La France, pour inspirer à nouveau confiance, doit rendre à l'idée de la civilisation sa valeur spirituelle et morale.

Le peuple marocain, qui revendique ses droits légitimes, veut vivre sa vie libre et propre.

Porte-parole de l'opinion marocaine, le Parti Démocrate de l'Indépendance, en faisant les propositions concrètes que forme son plan d'action immédiate, a la ferme conviction qu'il rend, dans les conjonctures actuelles, un grand service au pays.

La question marocaine est grave. Conscient de ses responsabilités et de sa mission, le Parti Démocrate de l'Indépendance la pose, à nouveau, avec clarté et franchise. Le bien du pays est son seul guide.

Izarab Ouazzani, Entretiens avec mon père, p. 181-188
Les cahiers du Maroc en lutte pur la démocratie et l'indépendance, Bureau d'édition du PDI, no 2, 1951, p. 14-19

المشكلة المغربية[1]

مما لا شكّ فيه، أن العلاقات المغربية الفرنسية، يسودها في الظروف الراهنة القلق والاستياء، ولا نزاع أيضًا، في أن هذه العلائق المتوتّرة، تزداد تحرجًا يومًا بعد يوم، وأنها تهدد بإحداث هوة عميقة، قد تؤدي إلى انقطاع هذه العلائق انقطاعًا باتًّا بين الفرنسيين والمغاربة.

فالشعب المغربي، تغمره الخيبة وعدم الثقة إزاء الفرنسيين والإدارة الفرنسية، لأن هؤلاء يعيشون في هذه البلاد مترفعين عن المغاربة، ولا يعنيهم من أمر الشعب المغربي شيء، ولا يشعرون بما يكابده من أضرار، وما تضطرم به نفسه من آلام ؛ لأن الإدارة الفرنسية من جهتنا، قد حلت محل المغاربة في تسيير شؤون البلاد، وانتزعت منهم السيادة انتزاعًا تامًّا، واستبدت بالسلطات جميعها، ونظمت في البلاد باسم النفوذ الفرنسي، الذي أُوِّلَ على غير حقيقته، خطة محكمة من الظلم والتعسف، والاختلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إلى جانب ذلك، تتميز العلائق بين المخزن الشريف والإقامة العامة، بتوتّر يشتدّ من يوم لآخر ؛ بسبب التداخل في السلطات والمطالبة بحقوق لم تحدد، ولم يحكم نظامها أي دستور. وإذًا، فلا عجب من حدوث مشادة تتكرّر، مرة بعد أخرى، بين المخزن والإقامة العامة.

كما نرى الجالية الفرنسية والإدارة، تأبيان تفهم المشاكل المغربية، والأماني المشروعة للشعب المغربي، في حين، أنهما تصران على الدفاع عن مصالحهما وامتيازاتهما، وتجهران باستخفاف شعب ؛ تعتبرانه دائمًا محجورًا وعاجزًا عن التطور، وعن تدبير شؤونه بنفسه.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما نشعر به من الخيبة المرة، الناجمة عما نشعر به من الإخلال بالوعود الجذابة، التي بذلت بسخاء في ساعة الشدة، وضرب بها عرض الحائط بعد الفوز والنصر، وما نجده من الإهمال المزري، للتضحيات المادية والمعنوية، التي تكبدها الشعب المغربي، في سبيل إحراز النصر من أجل القضية المشتركة، قضية تحرير الشعوب والأفراد، وما نراه من سوء النية والقصد، اللذين تعالج بهما كثير من الإدارات الفرنسية بالمغرب القضايا الحيوية والمهمة للبلاد. إذا جمعنا كلّ هذا، فلا نستغرب إذًا

(1) ج - مذكّرة 23 شتنبر 1947.

من استفحال سوء التفاهم بين المغاربة والفرنسيين، ولا فائدة من التهاون بخطورة هذه الحالة النفسية، بل يجب محوها والقضاء عليها بأسرع ما يمكن، وذلك لصالح الشعبين.

إن عدم إيجاد حل جوهر ملائم للمشكلة، يجعل البلاد في حالة استياء سياسي دائم يضاعف استفحال العلائق الفرنسية المغربية يومًا عن يوم، ويعرضها لخطر قد يؤدي في النهاية إلى تطاحن شامل بين الطرفين.

ولا يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية، أو محاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم، الذي آل إلى فشل ذريع.

وإنا لنجد الصِّحافة الفرنسية نفسها، تؤيد وجهة النظر هذه، وتدافع عنها في المدة الأخيرة. ومن كبريات الصحف التي عالجت هذا الموضوع، نذكر جريدة الفيكَارو التي نشرت مقالاً بتاريخ 47/7/7 بقلم جورج دوهاميل، جاء فيه ما يلي :

«يجب التقدم بسرعة، وتناول الأشياء من أصولها، فبالنسبة إلى تونس والمغرب بالخصوص، ينبغي الإعلان فورًا عن إنهاء نظام الحماية، الذي باد وانقرض وأصبح في حكم التاريخ».

وإن الجنرال جوان، المتكلم بلسان الحكومة الفرنسية بالمغرب، ما فتئ يعلن من جهته، في عبارة صريحة ودقيقة، أن لعقد الحماية المقرر بعقد 30 مارس 1912 حدًّا سينتهي إليه.

هدفنا العام :

إن غاية حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هي العمل بجميع ما يستطيع من وسائل، في سبيل إقرار ديموقراطية حقيقية، سياسية واجتماعية واقتصادية، لفائدة الشعب المغربي، كما يعمل لاستعادة السيادة المغربية وممارستها ممارسة تامة، وتحقيق استقلال الوطن في إطار وحدته الترابية والسياسية، في ظل ملكية دستورية.

برنامج العمل المستعجل

أ- المنهجية والأساليب :

يعتزم حزب الشورى والاستقلال تحقيق الأهداف الوطنية سالفة الذكر، بالوسائل الآتية :

أولاً - عن طريق المفاوضات.

ثانيًا - التمسك بالواقعية في تصور الحلول للمشاكل المغربية وفي تطبيقها، مع مراعاة الظروف الخاصة لحياة الشعب المغربي وتطوره الحالي.

ثالثًا - الدخول في مرحلة انتقالية، تسمح للمغرب بتنظيم شؤونه بكامل الحرية وبأسرع الطرق، في تطلعه إلى مستقبل حافل بالآمال وإلى مصيره الحر، أي نحو سيادته التامة واستقلاله، المضمونين بمعاهدة تحالف وصداقة، تبرم عن طواعية وبكامل الحرية بين الجانبين.

أخيرًا - توجيه نداء صريح إلى فرنسا، ومطالبتها بأن تبرهن للشعب المغربي عن روح التفهم وحسن الإرادة والاستعداد، وعلى تشبتها بمبادئ التحرير بالحكمة والتبصر السياسي.

إن النداء الذي نوجهه إلى فرنسا، شاهد بما لنا من حسن النية والإرادة، كما أنه في الوقت نفسه، يعبر عن أملنا القوي، في إيجاد حل للمشكلة المغربية في المغرب وفي باريس.

ب- الجو السياسي

يجب بادئ ذي بدء، خلق جو قابل للانفراج الضروري، للانتقال من حالة الاستياء الراهنة إلى حالة تقدم حقيقي، في الميادين السياسية والمادية والمعنوية، من شأنه أن يوجه المغرب بحزم، وفي أقرب وقت ممكن، نحو رشده السياسي، وحرية تقرير مصيره.

ويمكن الوصول إلى هذا الجو السياسي الملائم، بالوسائل الآتية :

أولاً - أن تعلن فرنسا رسميًّا، عن حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه بنفسه، وأن تعترف بأسبقية مصالح المغاربة في بلادهم، مع الصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الوطني.

ثانيًا - أن تلغي جميع القوانين الجائرة، والتشريع الاستثنائي الذي ما برح العمل به جاريًا في المغرب ؛ والذي يطبق على الشعب المغربي بصفة خاصة ويعرقل تطوره العام.

ثالثًا - إصدار عفو يشمل جميع المغاربة ضحايا الاضطهاد.

أخيرًا - يمكن للجو السياسي أن يتقدم ويواكب المرحلة الانتقالية، التي ستمكن المغرب من الانتقال بدون عرقلة ولا تعثر، من طور الحجر إلى طور الرشد السياسي، ومن نظام الوصاية إلى عهد الحرية.

ج- المرحلة الانتقالية

أصبح من الضروري تمرير المغرب من مرحلة انتقالية، تمكنه من اجتياز النظام السياسي الراهن، والذي فقد كل صلاحية، وباء بسخط الشعب وغضبه، إلى طور نظام جديد يقوم على الديموقراطية والاستقلال.

ويجب أن يتحقق للمغرب استقلاله الداخلي أثناء المرحلة الانتقالية، كما يجب أن يضمن له كامل نموه الدستوري ؛ الذي بدونه لن يكون تقدم حقيقي، ولن ينعم الشعب بحرية حقيقة.

وتتميّز المرحلة الانتقالية بالأمور الأساس الآتية :

أولاً - تأليف حكومة وطنية مغربية مؤقتة، لها مسؤولية مقرّرة ووطيدة الأركان ومتمتعة بثقة الأمة وبثقة صاحب الجلالة، ولها كامل حرية التصرف ؛ حيث تستطيع أن تؤدي مهمتها الأساس، التي هي الاضطلاع بقيادة المغرب عن طريق الدستور، نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل.

ومن بين المهام التي ستضطلع بها الحكومة الوطنية المغربية المؤقتة، تلك المَهَمة الحيوية العظيمة، التي تتعلق بنهج سياسة حازمة للإصلاح الأساس في ميادين العمل جميعها. وعلى سبيل المثال، يجب تنظيم التعليم الابتدائي ليكون اجباريًّا مجانيًّا بالنسبة إلى المغاربة جميعهم، ذكورًا وإناثًا، ومنح الفلاحين والعمال المغاربة، نظامًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا، يلائم ظروف الحياة المغربية، ويحمي بكيفية فعّالة مصالحهم في إطار نظام تعاوني عصري.

ومن مَهَمَّتها أيضًا، إعداد الرجال الفنيين المغاربة، الذين يتوقف عليهم تدبير شؤون البلاد؛ وذلك بفتح المدارس الكبرى لتخريج الإداريين، والقضاة المدنيين والشرعيين، والمدرسين، ومهندسي الفلاحة والأشغال العامة والمعادن، وغيرهم من الخريجين.

ثانيًا - إلغاء معاهدة الحماية (30 مارس 1912)، واستعاضة اتفاق مؤقت بها «وذلك ريثما يتم إبرام معاهدة صحيحة، تقوم على التحالف والمودة بين المغرب، المتمتع بحريته وكامل سيادته، وبين فرنسا، التي تبرهن على تمسكها بمبادئ الحرية والديموقراطية. ويمكن إبرام تلك المعاهدة بتوفر الشروط سالفة الذكر، التي تمكّن من إعداد الهيآت الشرعية، المشرفة على تدبير الشؤون العامة للأمة ؛ مع تنصيب هذه الهيآت.

ويحتوي هذا الاتفاق على بنود تكفل تنظيم المرحلة الانتقالية، وتحدّد مداها وتنسق العلائق المغربية الفرنسية، حالما يتم إبرام المعاهدة الجديدة، وتحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب.

ثالثًا - تكليف مجلس وطني، يمثل الرأي العام المغربي، بوضع دستور يصبح - في ظل ملكية ديموقراطية - النظام الأساس لمغرب الغد، المتمتع بحريته واستقلاله.

ويتولّى الدستور المغربي الجديد، تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية، على أساس فصل بعضها عن بعض، وعدم تداخلها، حفظًا للحرية، وصونًا للعدالة في البلاد، ويضمن

لسائر المغاربة المساواة أمام القانون، والحرية الفردية، وحرمة المراسلة والبيت، وملكية الفرد والجماعة، وحرية الضمير والرأي، والاجتماع والجمعيات، وحق التظلم والشكوى في دائرة القانون العادل، وحرية الصحافة والنشر، ويمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها في غير الظروف الاستثنائية، ويكفل الدستور كذلك :

1 - تعاليم الإسلام الذي هو دين الدولة والأمة المغربية، وجميع الأنظمة والمؤسسات الإسلامية (القضاء الشرعي والأوقاف وغيرهما).

2 - اللغة العربية، لغة المغرب الدينية والقومية.

3 - أصول الملكية الدستورية.

رابعًا - إلغاء نظام الحكم المباشر، ووضع تشريع يمكّن من «مغربة» إدارة البلاد بالتدريج وفي سائر المراتب ؛ وذلك بالعمل على نقل المسؤوليات من يد الموظفين الفرنسيين، وإسنادها إلى السلطات المغربية الجديدة، كلما تأهَّل الفنيون المغاربة لشغل مناصبهم.

خامسًا - إلغاء المناطق العسكرية المعروفة بمناطق «عدم الأمن»، وذلك النظام الشاذ، الذي يجعل السلطة فيها استبدادية، والشعب مسخر لها.

أخيرًا - تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية تنظيمًا جديدًا، على أساس استقلالهما وتوليهما المحافظة على النظام العام في الداخل، وعند الاقتضاء، الدفاع العسكري عن التراب الوطني المغربي، وحماية أمنه، وضمانِ سلامته. ويباشر تنظيم الجيش والشرطة المغربيين، بمساعدة ذوي الكفاءات من الفرنسيين ؛ وذلك في شكل بعثات فنية خاصة يكون من اختصاصها أيضًا تنسيق الدفاع المشترك.

تلك هي النقط الأساس، التي يتكون منها البرنامج الأدنى، الذي يتقدم به حزب الشورى والاستقلال ؛ وذلك من أجل تنظيم مرحلة الانتقال، من عهد الحماية إلى طور التنظيم الدستوري في سبيل الاستقلال.

إن هذا البرنامج الذي يتبناه حزب الشورى والاستقلال، يشكل قاعدة أساسًا للعمل المستعجل، ويمكن بصفة عامة، من تحرير المنهاج العام الذي تقوم عليه الحكومة والإدارة في المغرب، تحريرًا جوهريًّا عميقًا، تقتضيه اليوم ضرورات الشعب المغربي في تطوره القومي الشامل، كما تتطلبه خطورة الظروف السياسية التي يعيش فيها عالم اليوم.

ولأجل هذا كله، يأمُل الحزب أن يرى، عن قريب، حلول ذلك اليوم الذي يتمكن فيه الشعب المغربي - في جو من السلام، قائم على العدالة الاجتماعية والسياسية - من

الاتجاه بنفسه، في عزم وحزم، وعن طريق الديموقراطية الصحيحة، وبمؤازرة نزيهة من الحكومة الفرنسية، نحو هدفه الأسمى الذي هو الاستقلال التام.

خارج هذا المسار وهذا الإطار لا يرى الحزب أي تقدم حقيقي وسريع ولا أي مستقبل زاهر للوطن المغربي الذي يعقد العزم، ويصمم على أن يتولى قيادة تطوره الخاص، ويعود كما كان صاحب الأمر في بلاده، والقابض على زمامها، ويعمل بنفسه على تشييد صرح مستقبله. وبعبارة أخرى، يريد المغرب أن يستردَّ جميع الوسائل والأدوات ؛ التي من شأنها أن تضمن له النمو السياسي والاجتماعي والمادي، كما يريد أن يتمكن - في جوّ من السلام، لا يقوم على قوة السيوف ورؤوس الحراب وأحكام الاضطهاد، بل على الحرية والعدالة - من استكمال تطوره القومي وتربيته السياسية ؛ إذ فيهما ضمان المستقبل العظيم الذي أعدته له الأقدار.

وإنه ليجب على فرنسا، التي أخذت على عاتقها مهمة في هذه البلاد، التعجيل بتغيير جذري لسياستها، وجعلها ملائمة للغايات النبيلة، التي يسعى الشعب المغربي لإنجازها بمساعدة الأمة الفرنسية، مساعدة نزيهة، ليس فيها تحفظ أو احتراز، ويتحتم على الحكومة الفرنسية، أن لا تبقى واقفة موقف التردد والاضطراب من المشكلة المغربية التي نعرضها عليها اليوم مرة أخرى، بل يجب عليها، بعكس ذلك، أن تعي الأخطار التي تنطوي عليها كل سياسة تقوم على التسويفات، والمماطلات والحلول العرجاء.

ذلك واجب على فرنسا ؛ خصوصًا وأنَّ أسس الحلول الصالحة، لفض المشاكل في الأقطار غير المستقلة، قد وردت في الدستور الفرنسي، الذي أعلن من جديد مبدأ حكومة الشعب للشعب وبالشعب (الفصل الثاني من الدستور الفرنسي).

أما مسألة حرية الشعوب، فقد اهتم بها ذلك الدستور، الذي يؤكد في مقدمته أن الوفاء لرسالة فرنسا التقليدية، يقضي عليها بأن تتولى قيادة الشعوب التي تتحمل عبْءَها نحو حرية تقرير مصيرها، وتدبير أمورها وفق المبادئ الديموقراطية.

وأخيرًا، يلغي الدستور الفرنسي صراحة، كل نظام استعماري يؤسس على القوة والاستبداد، كما يضمن في البلاد المرتبطة بفرنسا، التمتع الفردي والجماعي، بما للشخصية الإنسانية من حقوق وحرّيات.

هذه هي النظريات الرسمية المثبتة في الدستور، والتي نطالب الحكومة الفرنسية بالعمل لتطبيقها ؛ وذلك بأن تعهد إلى ممثليها، بالحرص على جعل سياستهم ملائمة للتصريحات المبدئية والخطب الرسمية.

ومن جهة أخرى، فإن فرنسا بصفتها موقعة على ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم باحترام مبدإ حقوق الإنسان، والحريات الأساس الواجبة للناس جميعهم، كما تتعهد باعتبار

مصالح الشعوب غير المستقلة، ذات الأسبقية والأفضلية في أوطانها، وباحترام المساواة في حقوق الشعوب لتقرير مصيرها بنفسها.

د- المسؤوليات

إن حزب الشورى والاستقلال - الذي يحرص على إخراج المغرب عاجلاً من الحالة الناشئة عن الارتباك والاضطراب الذي يتخبط فيه الآن، ويدرك خطورة الحالة السياسية في الداخل والخارج، ويعي حلول الساعة، التي تمكن المغرب من أن يعالج مسألة نظام الحكم في إطار دستوري - يعلن عن استعداده الكامل لتحمل مسؤولياته. والاضطلاع بأعباء إدارة الشؤون العامة، تحت إشراف رعاية صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف نصر الله.

إن ما عليه الحزب من استقلال في الفكر، ونزاهة في القصد، وتفان تام، برهن عليه في سبيل القضية المغربية، ليؤهله بصفة خاصة لقيادة شؤون البلاد، والسير بها في طريق الديموقراطية والتحرير، وكل ذلك، برهان قاطع على أن الحزب لا يطالب بالحكم لأجل الحكم، وإنما يطالب به للصالح العام - ولخير الأمة فقط.

الخاتمة

إن الشعب المغربي، الذي يطالب بحقوقه المشروعة الكاملة، يريد أن يحيا حياة العزة والحرية، وحزب الشورى والاستقلال، الذي يمثل الرأي العام المغربي، بتقديمه لهذا البرنامج الذي يتضمَّن أسس العمل المستعجل، ويشتمل على مقترحات عملية، يعتقد اعتقادًا راسخًا أنه بعمله هذا، يقدم في هذه الظروف الحرجة خدمة عظيمة للبلاد.

إن المشكلة خطيرة ؛ وحزب الشورى والاستقلال الذي يشعر بما له من رسالة وما عليه من مسؤوليات، يضع المسألة المغربية من جديد على البساط، في وضوح وصراحة، ورائده الوحيد في هذا، خير الوطن وصالح الأمة.

النص رقم 2 :

الغمرات

الوطنية المغربية تخرج من الفوضى إلى برنامج سياسي وخطة عملية[1]

قامت في المغرب - منذ سنوات - حركة تحريرية جديدة، وليس لنا أن نبدي هنا ما لنا من ملاحظات واعتراضات، لا على الفكرة الأساس، التي كانت محور تلك الحركة، والتي هي فكرة صالحة في ذاتها، ولكن على الوسائل والأساليب التي استخدمت إذ ذاك لإخراجها من حيّز العدم إلى الوجود، ومن حيّز النظر إلى الحقيقة، وقد ظن غير واحد من الناس في هذه البلاد، أن مجيء المقيم السابق المسيو (إريك لابون)، قد يساعد على تحقيق تلك الفكرة كلها أو بعضها، وحل الرجل بالمغرب، وأخذ ينفذ سياسته الاقتصادية والإصلاحية في دائرة الحماية، وعلى أساس الوضعية الناتجة عنها، وقد استطاع لابون بلباقته ومهارته، أن يجلس على مائدته مرارًا وتَكراراً بعض (العناصر)، بل توصّل إلى إدخالها في لجان إصلاحية (تعاونية)، تضم المغاربة والفرنسيين، ولم تكن في هذا كله أية نتيجة للمغرب وأهله، وفي الوقت نفسه، ترك للمغاربة حرية الاحتفال والمهرجان والصياح والتهريج، والهتاف والتصفيق، والترنم والنشيد، أما هو، فقد انهمك أيما انهماك في تأليف الشركات والتنقيب عن المعادن...

[حذفته الرقابة]

في هذه الأرض، سخر كل ما شاء للرأسمالية الأجنبية ؛ التي وجدت فيه رجلها المطيع وخادمها الصادق.

عاش المغرب إذ ذاك عيشة رخاء وحرية في الظاهر، ففي كل مكان حفلة ومهرجان، وفي كل اجتماع هتاف وتصفيق يهزان الأمكنة والنفوس، وحيثما ذهب الإنسان يسمع الأغاريد والأناشيد، يترنم بها الكبير والصغير، إذاً، كانت حرية زائفة حسبها الناس حقيقية، ولم تكن في الواقع إلاّ مظهرًا كاذبًا، وسرابًا خادعًا.

(1) «الرأي العام» : العدد 76، الأربعاء 13 أكتوبر 1948.

كان المغاربة ينشدون الحرية فسمح لهم بظلها الزائل، وقد استمروا في غفلتهم هذه، حتى أيقظهم الحادث الجديد ؛ الذي ذهب بالمقيم لابون، وأتى بخلفه الجنرال جوان - وإذ ذاك فقط - ظهر الصبح الذي طال، وتنبه الناس من غفوتهم، وأدرك الغافلون تلك الحقيقة المرة، التي كانت تختفي من وراء حجاب سياسي مصطنع.

لقد وقفنا من إريك لابون موقف حذر واحتراز ومعارضة ؛ لأننا كنا على بيّنة وبصيرة من حقيقة الرجل ودخائل سياسته، ولهذا، لم نغتر بالظواهر، التي مهما كانت، فإنها لم تستطع أن تلبسَ علينا الحقائق، وتواريَ عن أعيننا خفايا (السفير)، وخبايا سياسته الماكرة.

ولم نكن لنقف منه ومن سياسته العلنية والسرية، موقف المتفرّج أو الإغضاء، بل اتخذنا منهما معًا موقفًا صريحًا حازمًا، وذلك في مذكرة طويلة، تمنت الاعتراض والاحتجاج على تلك السياسة الخطرة، ورفعت إلى جلالة الملك - أيّده الله - عقب الخطاب الشهير الذي خطبه المسيو لابون، في مجلس شورى الحكومة، ثم أعلن حزبنا موقفه السياسي في رسالة مستفيضة، تسلّمها منا المسيو «أوريول»، أثناء زيارته لفاس، وقد كان وقتئذ رئيس المجلس الوطني، قبل أن يصبح رئيس الجمهورية الفرنسية، وأخيرًا، أكّدنا ذلك الموقف في رسالة سياسية مفصّلة وجّهناها إلى المسيو لابون نفسه، وذلك بمناسبة 30 مارس، الذي هو يوم ذكرى نصب الحماية على المغرب ؛ فهذه الوثائق جميعها، أبانت عن خطة الحزب، وحددت موقفه بدقة وصراحة تامتين.

ارتحل المسيو لابون، وخلفه الجنرال جوان في الإقامة العامة، فانقضى بهذا عهد الحرية الزائفة، وصار الناس يواجهون الحقيقة من جديد، وقد أخذتهم الحيرة، فأصبحوا يتساءلون عما جرى وعما إذا سيؤول إليه أمرهم.

جاء الجنرال جوان مسبوقًا بدعاية واسعة النطاق، دبّرت في الداخل والخارج إعدادًا للجو السياسي الجديد، وتمهيدًا لمجيء المقيم العسكري، وتهييئًا للظروف التي كانت تقتضيها السياسة الفرنسية إذ ذاك في هذه البلاد.

ومنذ حلّ المقيم الجديد بالمغرب، وهو ينتهج خطته السياسية، التي أتى من أجلها والتي كان لها أثرها في نفوس المذبذبين والجبناء، وإذ ذاك تبين بجلاء، أن شيئًا بالمغرب لم يتغيّر في عهد لابون، وأن الموقف السياسي لم يطرأ عليه انقلاب ولا تعديل، وأن المغاربة لم تسلب منهم غير تلك الحرية الزائفة، التي ملأت الفضاء هرجًا ولهوًا ولعبًا، وأن الأمة المغربية ما تزال في موقفها الأول...

[حذفته الرقابة]

ثم ساءت الحالة الدولية فجأة بسبب الصراع الروسي - الأمريكي، الذي اشتد إذ ذاك ؛ حتى أصبح الناس يتوقعون الحرب بين الفريقين، وقد كان لهذا أثره أيضاً في سير المذاكرات، ولم يكتمنا الجنرال جوان نفسه، بأن الموقف الدولي وقتئذ، قلما كان يساعد على تغيير السياسة بالمغرب، وأنه لابد من التريث حتى تنفرج الأزمة، وتتحسّن العلائق بين الدول الكبرى، ولكن هذا لم يمنع المذاكرات من مواصلة سيرها، قصد الوصول إلى الاتفاق على حلول صالحة لقضايانا...

[حذفته الرقابة]

والآن، نختم بكلمة عن المشروع الذي نفينا بوضعه عن الوطنية المغربية التهمة التي طالما وصمت بها، وهي أنها لا تملك برنامجًا سياسيًّا محكمًا، ولا خطة عملية صالحة، ولا نعني بهذا برنامجاً مفصّلاً شاملاً للحاضر والمستقبل، فهذا - في ما نظن - أمر سابق لأوانه، وإنما نعني برنامج عمل مستعجل، يضم الحلول الأساسَ الضرورية لتسوية المسألة السياسية العامة بالمغرب، فهذا البرنامج، لا يشمل غير ما هو لازم في هذه الساعة لإخراج المغرب من الوضعية السياسية الحاضرة، وتوجيهه في سبيل تحقيق أمانيه الوطنية بأسرع ما يمكن من الوسائل العملية.

ويقوم المشروع على ثلاث أفكار جوهرٍ هي :

أولاً : إنه لا سبيل إلى حل المسألة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بتجديد تطبيقها...

[حذفته الرقابة]

ثانياً : إن حل المشكلة المغربية، لا يكون بواسطة التحكيم الدولي الذي لا سبيل إليه، ولا يجدي ما دام الوضع العالمي كما هو اليوم، وإنما تحل مشكلتنا بأيدينا، وداخل بلادنا وعن طريق المفاوضة، كما قال الأمير محمد بن عبد الكريم.

أخيراً : إن حالة المغرب الداخلية، تفرض الأخذ بمرحلة انتقالية ؛ تبتدئ بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وينتظم أمرها، ويحدد أجلها بالمعاهدة الجديدة التي ستحل محل معاهدة الحماية.

هذا وإن البرنامج الذي تضمنه مشروعنا السياسي، لوحيد لا ثاني له في المغرب، الأمر الذي يدل أنه أصلح ما يوجد لحل المشكلة المغربية، وقد أصبح الفرنسيون لا يستطيعون معه أن يقولوا لنا : إنكم تطالبون بالحرية والاستقلال، ولكنكم لا تملكون برنامجًا، ولا خطة تتمكنون بهما من نيل الحرية وبلوغ الاستقلال، فلو لم يكن في وضع

مشروعنا غير إسقاط حجة الفرنسيين لكفى، أما نحن، فقد قمنا بالواجب من تبيين المقاصد وتعيين الأهداف، وتوضيح الحلول للمشاكل، وتخطيط السبل إلى الغاية، ونحن لا نعتمد في أمرنا إلا على الله وعلى أنفسنا قبل كل شيء، ولو سار لنا من تقدّمنا في هذا المضمار، من قادة الأمم ومحرريها، لصارحونا قائلين مع سعد : يجب لأجل نجاحنا أن تجتمع لنا جميع عناصر القوة : اعتقاد جازم بعدالة قضيتنا، انبعاث روح التضحية في كل نفس، غرض واحد نسعى إليه في اتجاه واحد لا يتأخر منا متأخر، ولا يتقدّم متقدّم، بل يجب أن يكون الكل معنا إلى الأمام، إن قوتنا ليست مستمدة من الخارج، بل هي في نفوسنا فلتكن نفوسنا، قوية نصل إلى غايتنا، أو كما قال كامل : إن الأمم لا تنهض إلاّ بنفسها، ولا تسترد استقلالها إلاّ بجهودها، وإن الشعب الفرد، لا يكون آمنًا على نفسه إلاّ إذا كان قويًّا بنفسه.

النص رقم 3 :

الغمرات

موقفنا السياسي
من خلال مذكرة 23 شتنبر 1947[1]

لم يكن الموقف السياسي الصريح، الذي اتخذناه في (الرأي العام) من الجنرال جوان - وذلك بعد تسميته مقيمًا عامًّا لفرنسا بالمغرب - ليمنعنا من السعي في سبيل الاتصال به مباشرة ؛ قصد تعريفه وجهة نظر الحزب المعارض، في تسوية المشكلة المغربية الموضوعة - منذ زمن - على البساط.

وقد قدر المقيم الجديد - في ما يظهر - صراحة ذلك الموقف وشجاعة أصحابه، ففكر من جهته في الاتصال بنا، والإنصات لوجهة نظرنا، في ما يجب أن تنهجه السياسة من طرائق، وتتخذه من حل حاسم للمشكلة القائمة بين الفريقين.

وبسبب هذا وذاك، أمكن لصوت المعارضة الوطنية التحريرية، أن ينفذ إلى أعماق المسؤولين عن السياسة الفرنسية في المغرب وفرنسا معًا، ويطول بنا القول، لو حاولنا استعراض المراحل جميعها، التي قطعناها في مساعينا، لفتح أبواب الإقامة العامة في وجهنا ؛ كحزب يمثل المعارضة الوطنية في البلاد، وهذا - لما تم - كان في حد ذاته حادثًا سياسيًّا وتاريخيًّا، هو الأول من نوعه في المغرب، العامل لنيل حقه في الحياة، غير أننا نسجل هنا، أنه لما لمسنا وبلغنا استعداد المقيم الجديد للاجتماع بنا، كحزب مغربي يريد أن يتحدث إليه في صميم المسألة السياسية القائمة، رأينا من مصلحة البلاد أن نقابل استعدادًا بمثله، وأن نلبي كل دعوة إلى (الحوار) تأتينا من المعسكر الآخر، وفعلاً، تحققت هذه الدعوة ؛ التي دلت على رغبة الجنرال جوان إذ ذاك، في معرفة وجهة نظر خصومه السياسيين بدون واسطة ولا ترجمان، ونحن يوم اجتمعنا به، لم نتحدث إليه حول مائدة الطعام، كما فعل بعضهم مع سلفه إريك لابون، بل تحدثنا إليه بكل حرية وصراحة في مكتبه بالإقامة العامة، وفي جوهر المسألة المغربية.

---

(1) «الرأي العام»، العدد 170، الجمعة 22 شتنبر 1950.

وبعد أن تولينا بسط وجهة نظر الحزب للمقيم العام ؛ الذي أعارنا أذنًا مُصغية من أول الحديث إلى آخره، كان فحوى ما أجابنا به قوله : لقد همني حديثكم، وعقلي يقبله لما اشتمل عليه من حقائق، وأيّده من منطق صريح، غير أني لست رئيس الحكومة الفرنسية، وإنما أنا ممثلها في بلادكم، فليس لي إلاّ أن أعرض عليها المسائل التي شرحتموها لي، وهي التي تملك حق التقرير فيها، وأنا أتولى تنفيذ ما تعهد به إلي من قرارات وتدابير، فاكتبوا ما حدثتموني به الآن ومكنوني منه، وأنا أعدكم بدرسه، ورفعه إلى حكومتي أثناء سفري القريب إلى باريس، فشكرنا المقيم العام على هذا، وقبلنا النظر في اقتراحه.

وبمجرد ما غادرنا - نحن أعضاء المكتب السياسي - الإقامة العامة، توجهنا إلى القصر الملكي للاتصال بصاحب الجلالة، وتعريفه كلَّ ما جرى، والاستنارة برأيه في ذلك، ولكن جلالته كان خارج القصر، فلم نتمكن في ذلك العشي من التشرّف بمقابلته، وبعد أن تم اجتماعنا بملك البلاد، في يوم آخر، وعلمنا موافقته على تقديم مشروع سياسي إلى فرنسا بواسطة المقيم الجديد، أخذنا في إعداد المشروع المتضمن لعناصر المشكلة المغربية، ولما نراه لها من حلول عملية، كفيلة بتحقيق الأماني الوطنية العامة، وبمجرد ما ٱنتهينا من وضع المشروع في صيغته النهائية، تقدّم به وفد المكتب السياسي - في 23 شتنبر 1947 - إلى صاحب الجلالة ؛ الذي درسه مع الوفد مدة ساعة ونصف، ثم إلى الجنرال جوان في اليوم نفسه، وقد جدد لنا الوعد بدرسه مع رجال إدارته، ورفعه إلى الحكومة الفرنسية أثناء رحلته المقررة إذ ذاك إلى باريس، وإتياننا بالجواب الرسمي، سلبًا كان أو إيجابًا.

وقد علمنا بعد ذلك، أن مذكرة 23 شتنبر، كانت في الدوائر الرسمية الفرنسية - سواء في المغرب أو في باريس - محل اهتمام وبحث وتقدير، وقد كان من رأينا، كما كان من رأي صاحب الجلالة والمقيم العام، التريث بإذاعة نص المذكرة، حتى يتم درسها في المراجع العليا ؛ وذلك شأن الوثائق الرسمية الهامة، ولو خالفنا هذه القاعدة، لعرضنا بالمشروع إلى الإهمال من لدن الرسميين، وقد استغل بعضهم ذلك التريث، الذي قضت به الحكمة السياسية والمصلحة الوطنية، فحاولوا بشتى الوسائل التقول على مشروعنا - في المغرب والمشرق - بما أضحكنا وفضحهم ؛ لأن تقولات المغرضين والخراصين، إنما كانت جهلاً وهرفًا، وثرثرة وإرجامًا.

ولسنا في حاجة إلى أن نعيد ما كتبناه، وكتبه زملاؤنا من رجال الحزب عن مذكرة 23 شتنبر، في جريدة (الرأي العام)، وبالأخص في الأعداد الممتازة ؛ الصادرة في مناسبات الذكرى السنوية لذلك المشروع السياسي الفريد، غير أننا نؤكد هنا، أن المذكرة جعلت من فكرة الاستقلال برنامجًا عمليًّا، وخطة سياسية محكمة، كما ابتكر الواضعون للمشروع (المرحلة الانتقالية)، كوسيلة لحسم عقدة المشكلة المغربية. وغني عن كل بيان، أن

تلك المرحلة مقيّدة في مشروعنا بشرط أساسٍ، هو أن لا تبتدئ إلاّ بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وأن تكون محدودة الأجل، ومنظمة باتفاق مؤقت، ينسخ معاهدة الحماية ريثما يتم إبرام معاهدة جديدة بين المغرب وفرنسا.

وإذًا، أيّد الشعب - وبالأخص الرأي المستنير منه - مذكرة 23 شتنبر، كما أيّدها عقلاء الأمة العربية، وفي طليعتهم بطل المغرب محمد بن عبد الكريم الخطابي، وكثير من ذوي الرأي وحملة الأقلام الأوروبيين والأميريكيين، فإن بعضهم قد ناوأها في الداخل والخارج بما أملاه التجاهل والغرض... وهذا شأن المشروعات الإنسانية جميعها، التي لها أنصار وخصوم، ولم يكن لمشروعنا أن يشذ عن هذا، وحبذا لو وقف منه خصومه موقفاً شريفًا، فناقشونا إياه مناقشة النقد النزيه، والتجرد عن الشهوات والأغراض والشخصيات، وحبذا لو فعلوا أحسن من هذا ؛ وهو معارضة مشروعنا السياسي بما قد يكون أجود منه وأضمن لتحقيق حرية المغرب واستقلاله، ولكن شيئًا من ذلك لم يقع التفكير فيه، ولا الإقدام عليه، بل بقي مشروعنا إلى يومنا هذا، وحيداً وفريداً في الميدان السياسي، وكل ما قدر عليه خصومه، هو مقابلته بالتحطيم عن طريق السب والشتم، وهو سلاح كل عاجز.

وزيادة على ما امتازت به مذكرة 23 شتنبر 1947، من الأفكار السياسية الطريفة والحلول العملية الصائبة، فقد خطا بها الحزب خطوة إلى الأمام، في سبيل ديموقراطية الدولة المغربية، وذلك أن حزبنا طالب - في رسالة التقديم إلى صاحب الجلالة - بوضع دستور للأمة، وفي تلك الرسالة، لخص وجهة نظره، وأعلن أسس دعوته الدستورية، ولهذا، فإن رسالة التقديم المذكورة، تعتبر بحق وثيقة المطالبة الرسمية بالدستور ؛ الذي هو نقطة جوهرية في المذكرة الشورية.

وبعد عودة الجنرال جوان من سفره إذ ذاك، تجدد الاتصال بيننا وبين بعض رجال الإقامة العامة، فعرفنا أن الحكومة الفرنسة، قد اهتمت كل الاهتمام بمشروعنا السياسي، وأنها ترغب في بيانات وإيضاحات قبل تقرير موقفها الرسمي منه، فتم الاتفاق بين الجانبين، على فتح محادثات لدراسة فصول المذكرة، وتمحيص وجهة نظر الطرفين في وسائل التطبيق، كما تم الاتفاق على اعتبار المحادثات رسمية، وتسجيل كل ما يروج فيها في محاضر جلسات، مذيلة بإمضاء المتحادثين، من ممثلي الحزب والإقامة العامة.

وفعلاً، ابتدأت تلك المحادثات يوم الجمعة 28 نونبر 1947، بين وفد الحزب واللجنة المنتدبة من قِبل المقيم العام ؛ وعلى رأسها المسؤول عن الإدارة السياسية الفرنسية، وتتابعت المحادثات مرة في كل أسبوع، أي كل جمعة، بإحدى قاعات الإدارة السياسية التابعة للإقامة العامة.

وبمجرد ما تنتهي المحادثة الأسبوعية، كان يتوجه وفد الحزب إلى القصر الملكي ليعرض على صاحب الجلالة كل ما راج، وليطلعه على جدول أعمال المحادثة الآتية.

وفي المحادثة الأولى، صرّح لنا رئيس اللجنة الفرنسية بقوله : لقد هم الحكومة الفرنسية مشروعكم، المتعلّق بتسوية المشكلة المغربية، والمقدم في 23 شتنبر 1947 إلى جلالة الملك وإلى جناب المقيم العام، وقد طلبت الحكومة الفرنسية من المقيم مواصلة المذاكرات مع حزبكم ؛ وذلك رغبة في الحصول على بيانات دقيقة، واطلاعًا على وسائل التطبيق، التي ترونها لحلول المشاكل المعروضة في وثيقتكم السياسية، وستسجل نتائج المحادثات في تقارير ترفع إلى الحكومة الفرنسية، التي ستقرر موقفها على ضوء تلك الإيضاحات، وينبغي أن نبدأ بتحديد موضوع الاجتماعات وغاياتها ؛ التي تنعقد منذ اليوم رسميًّا. ثم ختم ممثل الإقامة العامة حديثه قائلاً : إن المقيم العام، قد عهد إليّ وإلى من معي من كبار الموظفين، بأن نتولى بكيفية رسمية مع ممثلي حزبكم، دراسة المذكرة بكل دقة وتفصيل. وبعد ما شكره الأمين العام باسم الحزب، على تصريحاته، أوضح له - قبل الشروع في المذاكرة - أن الوفد الشوري، يعتبر المذكرة وحدة لا تتجزّأ، وأن المحادثات يجب أن تتناول جميع ما في المشروع من مسائل، وذلك بصفتها مترابطة ومتضامنة، وعقب هذا، وقع الشروع في درس جدول الأعمال ؛ وقد كان يشتمل على مسألة جوهرٍ هي : المجلس التأسيسي الذي يكلّف بوضع الدستور المغربي.

ويجب أن نوضح أننا بدأنا ببحث هذه المسألة، لأنها تتعلّق بجوهر المشكلة المغربية، وهو السيادة والحكم في البلاد، فكل اتفاق حول هذه المسألة، يضمن الاتفاق في ما عداها، وفعلاً تم الاتفاق على المجلس التأسيسي، كما هو مسجل في محضر الجلسة المذيل بتواقيع المتفاوضين منا ومن الفرنسيين. وتتابعت المحادثات الأسبوعية حسب النظام المقرر لها، وتناولت في جملة ما تناولته، مشروع الدستور المغربي، وقد اتخذنا الدستور المصري أساسًا لذلك، ولما اجتمعنا لبحث مشروع المعاهدة الجديدة بين المغرب وفرنسا، كان الجو السياسي في البلاد قد تعكر ؛ بسبب ما جرى إذ ذاك فيها من أحداث وطوارئ عاكست الصالح العام، وعرقلت مواصلة العمل في سبيله. وهنا نطوي الحديث طَيًّا ؛ لأن الوقت لم يحن بعد لإزاحة الستار عن ذلك، وكشف الحقائق للرأي العام المغربي، الذي علم شيئًا وغابت عنه أشياء...

إن ما يهم الاطلاع عليه، هو أن المحادثات جميعها مسجلة في محاضر جلسات، ولولا الظروف الخاصة التي يعيش فيها المغرب، لنشرنا ذلك ؛ ليعلم الشعب ما بذله حزبنا من جهود، وما قطعه من أشواط في سبيل تسوية المشكلة المغربية، بالوسائل التي تفرضها السياسة الرشيدة والوطنية الحكيمة، وليعلم أيضًا، حقيقة المسؤولية الملقاة على عاتق الذين كانوا - من قريب أو من بعيد - سببًا في توقيف المحادثات إلى أجل غير مسمى..

وبالرغم عن انقطاع هذه المحادثات، فقد واصلنا الدعوة إلى المشروع، ولم نترك فرصة أو مناسبة تمر، دون أن نعيد الكرة. ونلحّ على المسؤولين في انتهاج السياسة الصالحة، التي رسمها مشروع 23 شتنبر 1947، والوثائق جميعها، والعرائض التي تقدمنا بها إلى الرسميين في مختلف المناسبات، وفي الذكريات السنوية للمشروع تؤلف مع المذكرة نفسها مَلفًا سياسيًّا هو في الواقع مَلف القضية المغربية، وسجل الخطة التحريرية، وميثاق الوطنية المكافحة بحكمة وصدق وثبات، وإن الحوادث التي جرت في الداخل والخارج، خلال السنوات الأخيرة، قد جاءت كلها مؤيدة للسياسة الرشيدة، والخطة العملية التي رسمتها مذكرة 23 شتنبر 1947، والتي لا نزال متمسكين بها وجادين في السير عليها، وهذا ما أكدناه - بمناسبة الذكرى الثالثة لتقديم المشروع - وذلك في العريضة التي رفعناها بتاريخ 23 شتنبر 1950 إلى صاحب الجلالة، نصره الله، ومما أعلنا به في تلك العريضة موقفنا الحاضر قولنا :

(ما نزال اليوم - ونحن على أبواب الذكرى الثالثة لمشروع 23 شتنبر 1947 - مقتنعين كل الاقتناع، بأنه الحل العملي الوحيد، الذي سيحقق للشعب المغربي آماله في الحرية والدستور والاستقلال.

ولئن كانت هذه المذكرة لا تلقى الآن من المسؤولين أذناً مصْغية، فإن كفاح الشعب - بتوجيه المخلصين من رجاله - كفيل بأن يزيل ما بتلك الآذان من وقر، وما على تلك القلوب من غشاوة).

ثم ختمنا العريضة بتلخيص موقفنا في هذه العبارة، التي هي من نوع ما قلّ ودلّ :

(وحزبنا مقتنع اليوم كذي قبل بهذا المنهاج الحكيم، ولن يفتأ عن العمل لتحقيقه، ولن يرضى عن كل حركة تقوم على الارتجال والمجازفة).

النص رقم 4 :

نص الخطاب الذي ألقاه محمد بن الحسن الوزاني في مهرجان شعبي بطنجة (25 مارس 1956)

أيها الإخوان :

باسم الله أفتتح، وأصلي وأسلم على خير البرية.

إني أحييكم من صميم القلب تحية الإخلاص، وأشكركم شكرًا جميلاً على هذا الاحتفال الرائع الذي نظمتموه اليوم من أجلي، وفي الحقيقة، إن هذا الاحتفال ليس موجهًا لشخصي، وإنما هو في الحقيقة موجه لحزب الشورى والاستقلال (هتاف)، وللمبادئ الحرة الديمقراطية الخالدة، التي أنشِئ لخدمتها، والتي كافح من أجلها حتى انتصرت اليوم، في هذا المغرب السعيد الذي نعيش فيه.

الاستقلال أولاً والديمقراطية ثانياً :

أيها الإخوان :

إن حزب الشورى والاستقلال، كان دائماً يرى أن المشكلة المغربية مشكلتان : مشكلة خارجية، ومشكلة داخلية.

أما المشكلة الخارجية، فلا يمكن حلها إلا باستقلال الوطن، وأما المشكلة الداخلية، فلا يتم حلها إلا إذا قامت الحرية والديمقراطية داخل البلاد (هتاف)، ومن أجل هذا، سمينا حزبنا حزبَ الشورى والاستقلال، فلم تكن هذه التسمية عبثاً، ولم تكن عنواناً فقط، بل كانت برنامجًا وطنيًّا سياسيًّا، منذ نشأة الحزب حتى الآن. ولئن تحقق استقلال المغرب الآن، فإن الديمقراطية ما تزال لم تحقق في هذا المغرب. وقد كنا نعتقد أن الاستقلال وسيلة لا غاية، وأن الغاية هي إسعاد الشعب المغربي داخل بلاده، ولن تتم هذه السعادة للشعب المغربي إلا بالاستقلال أولاً، وبالديمقراطية ثانيًا (هتاف).

مذكرة الحزب :

أيها الإخوان : بعد قليل من إنشاء حزب الشورى والاستقلال، وذلك في سنة 1947 وضعنا برنامجًا، وقدمناه لصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس نصره الله، كما قدمناه

للحكومة الفرنسية بواسطة مقيمها العام في المغرب، ولم يمر على تقديم هذا البرنامج إلا قليل، حتى افتتحت محادثات رسمية في الرباط، بين حزب الشورى والاستقلال، وبين الإقامة العامة، نيابة عن الحكومة الفرنسية.

فكانت هذه المحادثات، هي الأولى من نوعها في تاريخ الكفاح المغربي، وكنا نعمل أثناء هذه المحادثات بوحي من صاحب الجلالة ؛ الذي كنا دائمًا نطلعه على سيرها، ونسترشد بآرائه، ونعمل بتوجيهاته السامية - وقد طالت هذه المحادثات عدة أسابيع، وكادت تصل إلى نتيجتها ؛ لولا ظروف سياسية قامت إذ ذاك وعرقلتها، فقررنا نحن - حزب الشورى والاستقلال - توقيف تلك المحادثات إلى حين. (هتاف).

جهود صاحب الجلالة :

أما جلالة الملك، فقد استعمل من جهته كل وسيلة، وبذل كل مجهود في سبيل الخروج بقضية المغرب، من وضعيتها إذ ذاك إلى وضعية جديدة، على أساس إرضاء الأماني الوطنية الغالية. (هتافات).

إنكم لتعلمون جميعًا، كل ما بذله في هذا السبيل، سواء في الرباط أو في باريس خصوصًا سنة 1950 ؛ حيث سافر إلى باريس للاتصال بالحكومة الفرنسية، الأمر الذي استبشرنا به خيرًا إذ ذاك، وظننا أنه سيؤدي، بعد حين، إلى حل القضية بما يرضي الشعب المغربي - ولكن تعنت الاستعمار وتعنت الفرنسيين إذ ذاك، حالا دون البلوغ إلى هذه النتيجة، فعاد صاحب الجلالة من غير نتيجة، ولكنه عاد مع هذا ظافرًا منتصرًا ؛ حيث إنه استطاع أن يضع الحكومة الفرنسية إذ ذاك أمام مسؤولياتها، وأن يعرف الرأي العام الفرنسي والدولي قضيةَ المغرب، وأن يرفع صوت الوطن عاليًا، بالمطالبة بحقه في السيادة والاستقلال (هتافات).

إن هذا الموقف الوطني الرائع، الذي وقفه صاحب الجلالة نصره الله، هو الذي جعل الفرنسيين ينظرون إليه كخصم لدود لنظامهم وسياستهم في المغرب ؛ الأمر الذي أدى، إلى أزمات متوالية بين الإقامة العامة والقصر الملكي العامر، وكانت النتيجة في سنة 1953، أن نقل صاحب الجلالة بالقوة والإكراه من عرشه إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر، فكانت هذه بداية المحنة الكبرى ؛ لا بالنسبة إلى الملك وحده، بل بالنسبة إلى الشعب أيضًا، وقد صبر جلالة الملك طول منفاه، وخدم قضية المغرب وهو في المنفى خدمة ؛ كانت نتيجتها الانتصار الباهر الذي علمه الشعب، والذي عرفه العالم يوم اضطر الاستعمار إلى إرجاع الملك لفرنسا أولاً وللمغرب ثانيًا (هتافات).

عودة صاحب الجلالة خطوة نحو حل القضية المغربية :

ولدينا البرهان القاطع، أن صاحب الجلالة، لم ير في عودته إلى فرنسا ترضية شخصية لنفسه، بل اعتبر رجوعه لفرنسا خطوة نحو حل قضية المغرب على أساس السيادة والاستقلال، ولهذه أعزه الله، أبى أن يعود إلا بعد ما يجري محادثات رسمية مع الحكومة الفرنسية، ويتوج هذه المحادثات بأخذ حقوق المغرب كاملة غير منقوصة، وفعلاً، تم ذلك لصاحب الجلالة ؛ فكان تصريح لا سيل مانكو، الذي اعترفت فيه فرنسا بمبدإ ٱستقلال المغرب. وهكذا أمكن لصاحب الجلالة، أن يرجع إلى المغرب ظافرًا منتصرًا (هتافات).

نعم، أراد ألاَّ يعود بشخصه فحسب، بل أراد أن يعود وفي يده استقلال المغرب (هتافات).

بعد عودة جلالة الملك، اعتبر الشعب نفسه حرًّا :

ومنذ ذلك الوقت، اعتبر الشعب المغربي نفسه حرًّا مستقلاًّ، ولم يعتبر العبارات التي سجلت في البلاغات والتصريحات، ولم يتقيد بحرفيتها ؛ بل اعتبر أنه بعودة الملك وبالحصول على مبدإ الاستقلال، أصبح شعبًا حرًّا مستقلاًّ، فصار يسير بسيرة الشعب الحر المستقل، وحُقَّ له أن يفعل.

تأليف الحكومة المغربية وموقف الحزب :

ثم بعد ذلك، تألفت حكومة المغرب، وهي الحكومة الوطنية الأولى، وأنتم تعرفون أن الأحزاب الوطنية قد شاركت في هذه الحكومة، وأني قد أبديت إذاك تحفظات باسم الحزب ؛ لا لأنني كنت أعارض هذه الحكومة، ولكن، لأنه كان لي رأي فيها، فرأيت من مصلحة الحزب، ومن مصلحة المغرب، أن أبدي تلك التحفظات لصاحب الجلالة ولرئيس الحكومة (هتافات حارة) - وأريد أن أؤكد اليوم، أنه بالرغم من مشاركة حزب الشورى والاستقلال في هذه الحكومة، فإن تلك التحفظات ما تزال قائمة حتى الآن ؛ لأن أسبابها لا تزال موجودة (هتافات : عاش الحق).

المفاوضات :

أيها الإخوان : تعلمون أن هذه الحكومة، كان من أهم أعمالها أن فتحت مفاوضات مع الحكومة الفرنسية - وقد ذهبت لباريس، لا للمشاركة في المفاوضات، ولكن لأكون على مقربة منها ؛ لأنه لا يسوغ في نظري أن أكون بعيدًا عن مكان تصار فيه قضية

المغرب، فلابد من أن أحضر حيثما أثيرت هذه القضية، وقد حضرت فعلاً، وأديت واجبي أثناء المفاوضات، والتي كانت انتصارًا باهرًا لقضية المغرب، وإنه لانتصار عظيم لم يعرف له مثيل في ما مضى، ولم يكن يتوقعه العالم - هذا الانتصار، هو أن فرنسا أكدت الاعتراف باستقلال المغرب استقلالاً كاملاً شاملاً ؛ بما فيه الاستقلال الداخلي والخارجي، أي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية (يحيا الزعيم الوزاني).

احتفالات الشعب بالاستقلال :

ولذا، احتفل الشعب المغربي بهذا الحادث العظيم، وحق له أن يحتفل ويبتهج ولكن، أيها الإخوان، لا تظنوا أنكم أصبحتم بعد هذا بالفعل مستقلين، هذا ما لا أعتقده أنا شخصيًّا ؛ لأن الاعتراف بالاستقلال شيء، وتحقيق الاستقلال شيء آخر.

الحكومة تعمل لتصفية نظام الحماية :

فلا يزال نظام الاستعمار قائمًا في بلادنا، ولا تزال إدارته هي المسيطرة المهيمنة، ولا تزال مشاكل كثيرة أمامنا - ولهذا، تعمل الحكومة، تحت إشراف صاحب الجلالة وتوجيهه، على أن تصفي نظام الحماية وسياسة الاستعمار تصفية تامة كاملة - وقبل هذا، لا يمكن أن نعتبر أنفسنا مستقلين أحرارًا في هذه البلاد : إن الاستعمار ما يزال موجودًا في بلادنا بإدارته وبجيشه، وببوليسه، وبجميع وسائله المعروفة.

المعركة الكبرى للاستقلال العملي :

ولهذا، يجب أن نعتبر أننا في هذا العهد، قد دخلنا في معركة جديدة هي المعركة الكبرى، وهي المعركة الحاسمة من حيث توجيه المغرب نحو استقلاله العملي، ويجب على الشعب أن يكون يقظًا بصيرًا في هذه المرحلة، وأن يجمع كل قواه ليخوض هذه المعركة وهو قوي، متحد الكلمة وراء صاحب الجلالة الملك المفدى (هتافات حارة - يحيا الاتحاد - يحيا زعيم الشورى الوزاني).

لم تعترف فرنسا باستقلالنا إلا على أساس الارتباط :

أيها الإخوان :

تعلمون أن فرنسا لم تعترف لنا بالاستقلال، إلا على أساس أن نرتبط بها بروابط شتى : وقد قبل هذا المبدأ، ولقد قيل إن الترابط، أو ما يسمى بالفرنسية (لانتيرديباندانس) غير مفهوم، ولكن هذا ليس برأيي ؛ فكما أننا نفهم معنى الاستقلال ومدلوله، فكذلك

أفهم أنا معنى الترابط ومدلوله (هتافات : عاش جلالة الملك - عاش المغرب حرًّا مستقلاً).

يعيش - يعيش - يعيش

الاستقلال في نظرنا :

إن الاستقلال في نظرنا جميعًا، هو أن نستقل بشؤوننا كلها عن الأجانب، هو أن نصبح في هذه البلاد أحرارًا نتمتع بكامل حقوقنا وبجميع حرياتنا، وليس علينا رقيب ولا حسيب من الأجنبي... الاستقلال في نظرنا جميعًا، هو أن نحرر سيادتنا القومية داخلاً وخارجًا... الاستقلال في نظرنا جميعًا، هو ألاَّ يبقى في هذه البلاد أي مظهر للاستعمار وللاحتلال، لا إدارة... ولا بوليس... ولا جيش... هذا هو الاستقلال في نظرنا جميعًا، متحدين متآلفين وراء صاحب الجلالة سيدي محمد نصره الله... (هتافات).

الترابط والاستقلال :

أما «الترابط»، فإذا كنا قد قبلنا مبدئيًّا، أن نرتبط بفرنسا بروابط شتى، فليس معنى هذا أننا قد قبلنا أن نحصل على استقلال مشروط، أو استقلال ناقص، أو استقلال مقيد، هذا ما لم نقبله، ولا يمكن أن نقبله (هتافات طويلة وحارة).

إننا قبلنا مجرد التعاون مع فرنسا، في دائرة المصالح المشتركة، وعلى أساس تبادل المنفعة، ولم نقصد من «الترابط»، الذي قبلنا مبدأه، أن نصبح مقيدين في عهد الاستقلال بأية قيود، هذا ما لا يمكن أن نقبله - ولهذا، سنعمل كل ما نستطيع لنحقق هذا الاستقلال كاملاً شاملاً، دون قيد ولا شرط ؛ سواء في الداخل أو في الخارج. ويوم نصبح حقيقة مستقلين، نتمتع بسيادتنا الكاملة في الداخل والخارج، تتهيأ الظروف وتتوفر الشروط، لكي نرتبط مع فرنسا باتفاقات جديدة في دائرة المصالح المشتركة، أما قبل هذا فلا يمكن، وقد قلنا هذا مرارًا وتَكرارًا، قلنا إن المغرب لا يمكن أن يفاوض فرنسا - ولا إسبانيا، إن كانت بيننا وبينها مفاوضة - إلا على أساس أننا دولة حرة مستقلة، تتمتع بكامل سيادتها في الداخل والخارج (هتافات حارة يحيا الملك - يحيا الوزاني - يحيا أسد الريف عبد الكريم الخطابي - يحيا المغرب سيدًا موحدًا).

يجب أن نستعد للمعركة الحاسمة :

أيها الإخوان : لقد دخلنا في معركة جديدة كما قلت لكم سابقًا، وهذه المعركة تتطلب منا أن نستعد لها كل الاستعداد، ويجب علينا أن نستعد لنخوض المعركة الكبرى

التي هي المعركة الحاسمة في تاريخ المغرب... لا تظنوا أن الأمور كلها قد انتهت، وأن المشاكل كلها قد حلت، هذا ما يجب علينا ألا نعتقده مطلقًا. إن الاستقلال مجموعة مسؤوليات، وقد خلف لنا الاستعمار كثيرًا من المشاكل المعقدة، فنحن أمام هذه المشاكل، كما أننا نواجه الآن مسؤوليات جسيمة، فيجب علينا - لكي نكون حقيقة مستقلين - أن نبرهن أننا نستحق هذا الاستقلال، وأننا أصبحنا رشداء، وأننا أصبحنا أمة رشيدة واعية، تعرف كيف تتصرف في هذا الاستقلال، كما عرفت كيف تأخذ هذا الاستقلال (هتافات حارة وطويلة).

الغاية هي إسعاد الشعب :

ونحن لن يرضينا أن يستقل المغرب فحسب، إن الاستقلال - كما قلت لكم - وسيلة لا غاية، والغاية هي أن يسعد هذا الشعب بطبقاته جميعها، في شماله وجنوبه، وفي شرقه وغربه، (هتاف وتصفيق طويلان) وفي كل مكان من أرض الوطن، إن الغاية هي أن نعمل لإسعاد هذا الشعب، ولن تتم هذه السعادة إلا إذا أصبح الشعب متمتعًا بحقوقه كاملة، وبحرياته تامة غير ناقصة. إن الاستقلال، إذا لم يكن مقرونًا بالحرية، وإذا لم يكن مؤيداً بالديمقراطية، فليس هو باستقلال في نظري، وفي نظركم - كذلك (هتافات حارة)، إننا لا نريد أن نستقل لنقع في استبداد، وسيطرة ربما كانا شرًّا علينا، من السيطرة الأجنبية البغيضة. نحن نريد أن نتحرر، سواء من الاستعمار أو من المستبدين أو أشباه المستبدين، كيفما كانوا. نحن لا يمكن أن نقبل أن يقوم في هذا البلد أي فرد، أو أي فريق، ليفرض على الشعب سيطرته ونفوذه واستبداده واستغلاله، هذا ما لا يمكن أن يقبله الشعب، وكما حاربنا الاستعمار، فكذلك سنحارب هؤلاء إن وجدوا (هتافات حارة) (يسقط الاستبداد) (تحيا الديمقراطية).

يجب أن يعرف الشعب ما يراد به :

ولهذا، يجب على الشعب أن يعرف ما يراد به الآن، إن هناك أقواماً يحدثون أنفسهم بأنهم سيحلون محل الاستعمار، وسيفرضون سيطرتهم بعد أن انقرضت سيطرة الاستعمار. إن الشعب الذي كافح الاستعمار، بالرغم عما كان له من قوة وحول، هو موجود يستطيع أن يحارب هؤلاء ويردهم على أعقابهم خاسرين. إن الشعب لا يسمح بأن يصبح في عهد الاستقلال عبدًا في بلاده، أي عبدًا لبعض أبنائه وإخوانه، فالأمر كما قال الشاعر طرفة ابن العبد :

وظلـم ذوي القربـى أشـد مضاضـة
علـى المـرء من وقـع الحسـام المهند

فلا يمكن أن نقبل أن يقوم فينا أي فرد أو فريق، ليفرض علينا سيطرته، ويحول دوننا وحقوقنا وحرياتنا كاملة غير منقوصة (الله أكبر).

يجب أن ننظم الاستقلال على أساس حر ديمقراطي :

أيها الإخوان :

إننا نريد الاستقلال، ونريد أن ننظم هذا الاستقلال على أساس حر، وعلى أساس ديمقراطي وعلى أساس دستوري، هذا شيء سيكون لا محالة، أحب من أحب وكره من كره (هتافات).

وحدة المغرب يجب أن تكون شاملة :

ولكنْ، لا يمكن أن نكون مستقلين في جزء من الوطن دون بقية الأجزاء، فلابد من أن تحقق وحدة المغرب كاملة ؛ وإذا قلت وحدة المغرب، فلست أقول المنطقة الشمالية فقط ومنطقة طنجة كذلك، بل أقول : جميع تراب المغرب من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، وهذه الوحدة يجب أن تحقق بأسرع ما يمكن، وعلى أكمل وجه ممكن **هذه الوحدة التي أقصدها، يجب أن تشمل جميع أطراف البلاد وأعني سبتة، ومليلية، والحسيمة.** (الله أكبر... هتافات حارة، بحياة وحدة التراب) **فسبتة، ومليلة، والحسيمة وإفني، كل هذه الأماكن أجزاء من جسمنا، كلها من لحمنا ودمنا، فلا يمكن أن نستقل ولا يمكن أن نتحرر، وتُتْرك هذه الأجزاء تحت أية سيطرة أجنبية** (الله أكبر... هتافات) إن الاستقلال الذي لا يحقق هذه الوحدة، ليس في نظري باستقلال، ولهذا، سنعمل كل ما نستطيع، وسنبذل كل ما نستطيع، لكي تعود هذه المدن إلى الوطن، فلسنا نعترف بأية سيطرة أجنبية، على أي جزء من أجزاء هذا الوطن السعيد، إننا نحارب كل من يتعرض لهذا الاستقلال، ونحارب كل من يتعرض لهذه الوحدة ويكون عرقلة في سبيلها، إن لنا في سبتة ومليلة والحسيمة، وغيرها من الأماكن، إخوانًا ينظرون إلينا، ويترقبوننا في كل لحظة وحين، وينتظرون منا أن نهتم بأمرهم، ونعمل لتحريرهم أيضًا ؛ حتى ينضموا إلى العائلة الكبرى في هذا المغرب، وهو دولة حرة مستقلة، تتمتع بكامل سيادتها وبكامل وحدتها. (هتافات حارة).

النص رقم 5 :

الخطاب الذي ألقاه محمد بن الحسن الوزاني في المهرجان الشعبي بالمحمدية (16 يونيو 1957)

يسرنا جدًّا أن نحج إلى هذه المدينة، لنؤدي واجبنا نحوها بالشكر والثناء والتنويه لأنها قدمت للوطن المفدى، خدمات جلى، لا ينساها أبد الدهر جميع المخلصين في هذه البلاد، وعلى رأسهم صاحب الجلالة الملك المفدى نصره الله وأيده.

نجدد العهد :

إننا جئنا هنا لنجدد العهد بكم جميعًا، وإنه لعهد نحفظه في قلوبنا، وهو عهد يجعلنا نقوم بواجبنا خير قيام في سبيل هذا الوطن، وفي سبيل هذه الأمة المغربية التي كافحتم من أجلها ؛ والتي ما تزال تطالبكم بالكفاح الطويل المرير، من أجل أن تسعد بما كانت وما تزال تطالب به، وبما يجب أن يحقق لها بكل وسيلة وبكل جهاد وتضحية ؛ لأن الأمة حينما قامت تناضل عن حقها وعن حريتها، لم تقم لتمكن طائفة من هذه الأمة من الاستيلاء على الحكم، وتوجيه هذه البلاد وتسييرها في سبيل صالحها، بل إن أمتنا لم تكافح إلا من أجلها ومن أجل وطنها، فإذا كان هذا الكفاح لم يؤد، إلى حد الآن، إلى جميع ما كانت تتمناه الأمة المغربية، وما كانت ترجو تحقيقه من وراء كفاحها وتضحيتها، فإننا نحن - حزب الشورى والاستقلال - جئنا اليوم لنؤكد لكم أننا بجانبكم، بل إننا في طليعتكم، نكافح من أجل ما كافحتم من أجله، ونعمل لكي تظفروا بكل ما تريدون لتعيشوا في هذه البلاد أحراراً محترمين (تصفيقات حادة).

حزب الشورى حزب الجميع :

إن حزب الشورى والاستقلال، ليس حزب طبقة من الطبقات، إنه حزب الأمة بأسرها، إنه حزب الطبقات المغربية كلها.

إن هذا الحزب كما قلت، هو حزب الشعب المغربي بأسره، إنه يعمل لسعادة جميع الطبقات في الحواضر والبوادي، ويعمل بصفة خاصة لصالح الطبقات الكادحة من الشعب المغربي، سواء في الحاضرة أو البادية. فكل ما يهمكم أيها العمال، أيها الأحرار

يهم هذا الحزب، وكل من يعمل لصالح هذه البلاد، يجب أن يعمل في دائرة هذا الحزب لأنه هو الحزب الذي يقود الكفاح اليوم في سبيل تحقيق الاستقلال الكامل، كما يقود الحركة في سبيل تحقيق الديمقراطية ؛ التي بدونها لا يكون استقلال في هذه البلاد (تصفيقات حادة).

وكل من يحب هذا الوطن، ويحب هذا الشعب، ويحب استقلال بلاده، ويحب أن تقوم في هذه البلاد الديمقراطية الصالحة، يجب أن يعمل في دائرة هذا الحزب، لا أقول هذا لأنني أنتمي إلى هذا الحزب، بل لأنها هي الحقيقة التي يجب أن يؤمن بها كل واحد منكم ذكرًا أو أنثى.

عملنا ونعمل وسنعمل في سبيل المغرب :

إن هذا الحزب، هو الحزب الذي عمل في الماضي، ويعمل الآن، وسيعمل دائماً في سبيل مصلحة الأمة المغربية ؛ إننا عملنا في الماضي، وكافحنا جميعًا من أجل الاستقلال ؛ لأن الاستقلال كان في نظرنا ولا يزال، عبارة عن تحرير الوطن، وتحرير الشعب المغربي داخل هذا الوطن، وعن تحرير كل مواطن ومواطنة. إن الاستقلال كان ولا يزال في نظرنا عبارة عن جميع الحقوق والحريات، التي يتمتع بها كل مواطن حر في وطنه (تصفيقات متواصلة وهتافات عالية).

المغرب في عهد الاستقلال :

إن كل استقلال لا يحقق جميع هذه المعاني للأمة المغربية كلها، ليس باستقلال في نظرنا وفي نظركم كذلك. إننا نريد أن يشعر المغربي في عهد الاستقلال، بأنه حقيقة أصبح في بلاده حرًّا، يتمتع بكامل الحرية، وبجميع الحريات التي يتمتع بها بنو الإنسان في الأوطان الحرة. إننا نعتبر أن هذا الاستقلال، إذا لم يضمن لكل مغربي ومغربية ما يصبوان إليه من حقوق وحريات، مع ضماناتها اللازمة، فإنه ليس باستقلال كما كان يفهمه ويريده الشعب، وكما نفهمه ونريده جميعًا (تصفيقات).

وقد كنا دائماً نحن - حزب الشورى والاستقلال - نعتبر أن المعركة في سبيل الوطن والشعب معركتان : معركة أولى ضد المستعمر، الذي كان يحتل بلادنا ويسيطر عليها، وقد خضنا هذه المعركة جميعًا وانتصرنا فيها ولله الحمد ؛ فأحرزنا على الاستقلال، وحررنا هذه البلاد من السيطرة الاستعمارية، ولكن هذا الاستقلال الذي أحرزنا عليه، ليس كل الاستقلال الذي كنا نريده، بل لا يزال ناقصًا ؛ فلا تزال الجيوش الأجنبية تحتل بلادنا، ولا تزال العناصر الأجنبية تحتل إدارتنا، ولا تزال السيطرة الأجنبية تتجلى في كثير من مرافق بلادنا، لهذا، لا يزال الاستقلال لم يتحقق كاملاً كما كنا نريده، وكما نريده اليوم أكثر من أي وقت مضى

(تصفيقات)، ولهذا نعتبر أنفسنا معبئين ومجندين اليوم أكثر من الماضي، في سبيل إتمام هذا الاستقلال، حتى ينتصر المغرب على الاستعمار انتصارًا كليًّا تامًّا، وتخرج جيوش الاحتلال من هذه البلاد، وينسحب منها جميع المسيطرين الأجانب، وإذ ذاك فقط، يمكن للشعب المغربي أن يشعر حقيقة بأنه أصبح في بلاده حرًّا مستقلاً (تصفيقات متواصلة).

ومن أجل هذا كله، طالب حزب الشورى والاستقلال، وما زال يطالب بكل قواه، بتحقيق الجلاء التام عن الأرض المغربية (تصفيقات)، فبدون هذا الجلاء، لا يمكن أن نعتبر أنفسنا مستقلين حقيقة في بلادنا. إن وجود الجيوش الأجنبية، فرنسية وإسبانية وغيرها في هذه البلاد، يشكل خطرًا عظيمًا على هذا الاستقلال الذي كافحنا وضحينا في سبيل الحصول عليه. إننا نريد أن يتحقق الجلاء في أقرب وقت ممكن، حتى تستطيع هذه الأمة أن تشعر بأنها حقيقة أصبحت مستقلة في بلادها (تصفيقات)، ونحن نتعجب كثيرًا، من أن الحكومة الحاضرة، لم تفكر في هذا تفكيرًا جديًّا عمليًّا، فتضع مشكلة الجيوش الأجنبية على بساط البحث مع الدول التي يعنيها الأمر.

الجلاء :

إن هذا أول واجب على كل حكومة تقوم في هذه البلاد، وإن الأمة لا تريد مطلقاً أن ترى استمرار ذلك الوضع الشاذ، بل تريد أن ينتهي أمره سريعًا، حتى لا يبقى هذا الخطر جاثماً على صدرها (تصفيقات وهتافات حادة بالجلاء).

الوحدة :

وكما طالبنا، ونطالب بالجلاء التام عن بلادنا لنشعر حقيقة بالاستقلال، ونطالب كذلك بتحقيق الوحدة المغربية الكبرى ؛ هذه الوحدة التي طالما تحدث عنها الناس، ولكننا ما زلنا لم نشعر بتحقيقها الشعور الواجب المطلوب، فإننا ما زلنا نسمع بمنطقة شمال ومنطقة جنوب، وما زلنا نسمع بأن طنجة سيكون لها نظام خاص باسم الحرية التجارية وغير هذا، وما زلنا نسمع أن لمنطقة الشمال ميزانية خاصة دون ميزانية الدولة العامة، وما زلنا نسمع أن الوزارات المغربية، تمثلها نيابات في منطقة الشمال، وكل هذا يبين بكيفية واضحة صريحة، أننا لا نعيش في وحدة تامة كما نريدها وكما نرغب فيها اليوم رغبة أكيدة (تصفيقات).

إننا لا نعتبر أن وحدة الوطن قد تحققت، إلا يوم أن يصبح الشمال مضافًا إلى الجنوب، فلا يشعر المسافر من الجنوب إلى الشمال بأي حاجز أو عرقلة في الطريق، أو يشعر بأي مظهر من مظاهر التفرقة أو الانعزال، فيجب أن تتحقق هذه الوحدة في أقرب

وقت، ويجب على الحكومة القائمة أن تعمل كل جهودها لكي تتحقق هذه الوحدة، وتشعر الأمة المغربية، في الشمال والجنوب، وفي كل مكان من الوطن، بأنها عادت إلى وحدتها الأولى ؛ الوحدة الوطنية الكبرى، وهي وحدة الشمال والجنوب، بما في هذا سبتة ومليلية والحسيمة وطنجة، وكل الأطراف الناقصة (تصفيقات حادة وهتافات بحياة الأستاذ الوزاني زعيم الوحدة).

سبتة ومليلية :

فهاتان مدينتان مهمتان جدًّا لا تقلان أهمية عن بقية مدن المغرب، إن سبتة ومليلية لا تقلان أهمية عن فاس والدار البيضاء ومراكش والرباط، إنهما مدينتان من الوطن المفدى، وأجزاء منا خارجة عنا، فيجب أن تعودَا إلى أرض الوطن، وإذ ذاك فقط، نشعر بأن الوحدة المغربية الكبرى قد تحققت لسعادة هذا الوطن ولسعادة أمته (تصفيقات).

وبالإضافة إلى هذين المطلبين الكبيرين، هناك مطالب كثيرة ؛ يجب أن تعنى بها الحكومة القائمة، كما نريد أن ننشرها في الشعب، ليتفهمها ويؤيدها، حتى يحمل بوسائله الخاصة، الحكومة على أن تعمل في سبيل تحقيقها.

الاعتقالات والاختطافات :

وهناك مسألة تمس الحرية في الصميم، إن الشعب المغربي أصبح حقيقة مستقلاً في بلاده، ولكنه مع هذا الاستقلال، ما يزال يشعر بأنه غير حر في هذه البلاد ؛ بمعنى أن كل مغربي ومغربية، يعيشان في البلاد عرضة للاعتقال والسجن والاضطهاد، فإننا نرى ونسمع في كل يوم، بل في كل ساعة، أن مغاربة قد اعتقلوا في الحواضر والبوادي، وأن آخرين قد اختطفوا، وأن هناك عصابات تختطف هؤلاء، وتسجن آخرين، وأن هناك في جهات متعددة، رجالاً ونساءً مفقودين، نرى ونسمع كل هذا في كل مكان، فهل مع هذا نشعر حقيقة بأننا أصبحنا أحراراً في هذه البلاد، مطمئنين على أنفسنا وعلى بيوتنا، وعلى أبنائنا وعلى أعراضنا، وعلى كل ما يمس حريتنا ؟ (هتافات من كل جانب تجيب : لا... لا...).

ولهذا، يجب علينا أن نعتبر أن المغرب - وإن استقل - فما تزال الحرية فيه عرضة للعراقيل والاضطهادات، ونحن نرى كل يوم أمثلة كثيرة على هذا في كل مكان، وما دام هذا موجوداً في هذه البلاد، فلن يهدأ لنا بال حتى تعود الحرية إلى كل مواطن، وحتى تعود السكينة والطمأنينة إلى النفوس جميعها، فيشعر المغربي أنه حقيقة حر في بلاده، وأن هناك قوانين تحميه من الظلم والباطل والعسف، وأن هناك محاكم كذلك تحميه وأن هناك سلطات مسؤولة تحميه.

بهذا، وبهذا وحده، يمكن للمغربي أن يشعر حقيقة أنه أصبح في هذه البلاد المستقلة حرًّا بمعنى الحرية، هذه الحرية التي أصبحنا نراها مهددة في كل مكان، مهددة، لا بتصرفات القائمين على الشؤون العامة فقط، ولكن مهددة كذلك بمجموعة القوانين، التي فرضها علينا الاستعمار البائد، والتي ما تزال مطبقة في هذا العصر ؛ الذي هو عصر الحرية والاستقلال.

من أجل هذا كله، ترون حزب الشورى والاستقلال، يخوض اليوم معركة كبيرة، هذه المعركة هي معركة الحرية، الحرية التي لم تتحقق بعد، بالرغم من أن الاستقلال موجود في البلاد.

لقد طالبنا، وما زلنا نطالب، بتطهير التشريع المغربي، من جميع القوانين التي أوجدها الاستعمار لمصلحته الخاصة، والتي قيد بها حريات المواطنين كما تعلمون جميعًا، ففي العصر البائد، كنا لا نستطيع أن نمارس حرياتنا وحقوقنا كما يمارسها الأحرار، وكنا لا نستطيع ذلك بسبب وجود تلك التشريعات، بالإضافة إلى تصرفات المستعمرين، ولكن إن نزح اليوم المستعمرون عن البلاد، فإن تشريعاتهم ما تزال موجودة فيها، وما تزال تستعمل في كل مكان وفي كل لحظة، وقد تستعمل في المستقبل، أكثر مما استعملت لحد الآن ضد المواطنين وحقوقهم وحرياتهم.

ميثاق الحقوق والحريات :

وللتخلص من هذا كله، طالب حزب الشورى والاستقلال، وما زال يطالب، بإصدار ميثاق الحقوق القومية المغربية، هذا الميثاق الذي أقر المطالبة به المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال، في دورته الأخيرة بالدار البيضاء، ومعنى هذا ظهيره الشريف يعلن فيه جميع الحقوق والحريات التي للمواطنين في هذه البلاد، مع ما يلزمها من الضمانات التشريعية والعملية ؛ حتى يصبح المغاربة في هذا الوطن أحراراً حقيقة، يتمتعون بجميع حقوقهم وحرياتهم، مع جميع الضمانات التي توجد في بلاد الحرية والديمقراطية (تصفيقات متواصلة وهتافات بحياة جلالة الملك).

والمطالبة بالحقوق والحريات، أصبحت شيئاً مؤكداً في هذا الوقت، وخصوصًا مع هذه الاعتقالات الموجودة في كل مكان. إننا نطالب بهذا، ونعمل له بكل ما نستطيع، ونأمل أن يتحقق هذا في أقرب وقت، حتى يسعد المغاربة في هذا الوطن بحقوقهم وحرياتهم، وإذ ذاك، يمكنهم أن يشعروا بأنهم أصبحوا أحراراً في هذه البلاد المستقلة، (هتافات بحياة الحرية).

تحرير الشعب من الخوف :

ونطالب كذلك بأن يتحرر المغربي من جميع ما ينافي هذه الحقوق وهذه الحريات بمعنى أن يتحرر من الخوف، فيشعر شعور الرجل الحر، ويسير سيرة الرجل الحر، وإذ ذاك، يستطيع أن يعيش رجلاً حرًّا، ومواطنًا حرًّا، كما يجب أن يعيش في هذا العهد الذي هو عهد الحرية والسيادة والاستقلال.

نعم، يجب على المغربي أن يحرر نفسه، قبل أن يطلب من غيره أن يعمل لتحريره، يجب علينا فردًا فردًا، أن نحرر أنفسنا من كل خوف، يجب علينا أن نعتبر أننا أحرار، وأن كل واحد منا إنسان له من الحقوق والحريات، ما لكل إنسان في البلاد الراقية الحرة الديمقراطية، يجب علينا أن نعتبر أننا بشر لا عبيدٌ، وأننا إذا كافحنا وضحينا في الماضي، وما زلنا نكافح ونضحي، فذلك من أجل أن نعيش أحرارًا مكرمين في بلادنا، لا من أجل أن نعيش عبيداً كما كنا في عهد الاستعمار (تصفيقات وهتافات بحياة الحرية).

الديمقراطية هي الخلاص :

وحزب الشورى والاستقلال، يرى أن لا سبيل لهذا إلا إذا تحققت في البلاد الديمقراطية، التي بدونها لا يكون الاستقلال إلا استغلالاً، ولا يكون في صالح البلاد ولا في صالح الشعب، فالديمقراطية، والديمقراطية وحدها، هي التي تجعل الاستقلال استقلالاً في صالح الوطن والشعب، وهي التي تمكن المواطنين جميعهم، في الحواضر والبوادي، من التمتع بحقوقهم وحرياتهم مع ما يلزمها من الضمانات، الديمقراطية هي التي تحقق السعادة للأمة، ومن غير الديمقراطية، لا يكون إلا الاستبداد المطلق، ولا يكون إلا الظلم والجور ؛ وهذا ما ينافي السيادة القومية والاستقلال الوطني، وهذا ما يذكرنا أيضًا بالعهود الماضية، عهود الظلم والجور، عهود الاضطهاد والعسف، وهي العهود التي عرفناها أيام الاستعمار والاحتلال (تصفيقات وهتافات بسقوط الظلم والجور).

لهذا، نطلب منكم جميعاً أن تعبئوا أنفسكم، وتعتبروا أنكم جنود في سبيل هذه الديمقراطية التي تؤمنون بها جميعًا، والتي تعتقدون جميعًا - كما قلنا - أنه لا يمكن أن يكون في هذه البلاد أي حق، ولا أية حرية، ولا أية سعادة إلا إذا تحققت على الوجه الأكمل المطلوب، نريد منكم جميعًا، أن تتجندوا من الآن ؛ لنشر المبادئ الديمقراطية ولتكتيل الناس في صفوف الديمقراطيين، ولتأييد الأحرار الديمقراطيين كلهم، الذين يعملون من أجلكم، ومن أجل هذا الوطن ومن أجل هذا الشعب، نطلب منكم جميعاً أن تعتبروا أنفسكم أنكم مجندون في هذه المعركة ؛ التي هي في الحقيقة أكبر معركة عرفناها، إنها لمعركة أكبر من المعركة الأولى في سبيل الاستقلال.

إنها الجهاد الأكبر، إنها المعركة التي يجب أن يخوضها المغاربة جميعهم ؛ لأنها هي التي ستحقق لهم ما يطلبونه من حق وحرية وسعادة، إنها المعركة التي، إن هم انتصروا فيها، فإنما سينتصر فيها الحق والحرية والسعادة في هذه البلاد (تصفيقات وهتافات حارة).

المعارضة :

وحزب الشورى والاستقلال، الذي ينشر فيكم هذه المبادئ والأفكار، والذي يدعوكم إلى نصرتها، والعمل في سبيلها بكل ما تستطيعون، يقوم اليوم بدور كبير حاسم في حياة الأمة المغربية، إنه دور المعارضة. لقد سمعتم أن حزب الشورى والاستقلال، أصبح بعدما خرج من الحكم، حزب المعارضة باسم الأمة ولصالح الأمة (تصفيقات وهتافات بحياة حزب الشورى).

والمعارضة في نظرنا، كما أوضحنا غير ما مرة - في اجتماعاتنا العامة، وفي جرائدنا وفي بلاغاتنا وفي تصريحاتنا - المعارضة كما نفهمها، ليست هي التحطيم أو الهدم رغم ما يدعيه الخصوم والمخالفون، إن المعارضة التي نقوم بها، معارضة إنشائية بنَّاءة، إنها معارضة صادقة نزيهة في ما تقول أو تعمل، إنها معارضة باسم الأمة ولصالح الأمة، وقد رأيتم المعركة التي يقودها حزب الشورى والاستقلال في مجال المعارضة، لقد رأيتم كيف يدافع هذا الحزب الدفاع الصادق المستميت، في سبيل الحقوق الوطنية العامة، وكيف يدافع عن حقوق المواطنين جميعًا، وكيف يريد أن يتحقق الاستقلال كما يجب أن يكون الاستقلال، والوحدة كما يجب أن تكون الوحدة إلى غير هذا، ولقد رأيتم أخيرًا إخواننا الذين يمثلوننا في المجلس الاستشاري بالرباط، كيف دافعوا عنكم، وكيف انتقدوا تصرفات الحكومة (تصفيقات)، وقد أدوا واجبهم كما كان يطلب منهم، أدوه في سبيل أمتهم، لا في سبيل أشخاصهم أو في سبيل أية طائفة من الطوائف، لقد ذهبوا إلى ذلك المجلس ليؤدوا واجبهم كوطنيين مكافحين، وكنواب للمعارضة الشعبية الديمقراطية جزاهم الله خيراً عن الأمة المغربية (تصفيقات وهتافات بحياة نواب المعارضة).

إن المعارضة التي نقوم بها، معارضة بنَّاءة نزيهة في صالح الأمة، وهي معارضة نقوم بها باتفاق مع صاحب الجلالة نصره الله (هتافات بحياة جلالة الملك) ؛ فهي معارضة من الملك وإلى الملك، وقد رأيتم كيف أن جلالته قد اعترف بهذه المعارضة اعترافاً صريحاً وذلك في الكلمة الذهبية التي تفضل أخيراً بإلقائها في المجلس الاستشاري الوطني في الرباط (تصفيقات بحياة الملك الديمقراطي).

لقد قال أيده الله : إن على الأعضاء أن يقوموا بواجبهم داخل هذا المجلس، فمن أراد منهم أن يؤيد الحكومة فليؤيدها، ومن أراد منهم أن يعارضها أو ينتقد أعمالها فله

ذلك أيضاً، وبهذا أصبحت المعارضة في البلاد معترفاً بها من لدن صاحب الجلالة، الذي هو الملك الشرعي، والذي هو المؤتمن الأوحد على السيادة المغربية، وعلى السلطة التشريعية في هذه البلاد.

غير أن هذه المعارضة، التي نقوم اليوم بها باسم الأمة، ولصالح الأمة، ما تزال تلقى في طريقها عقبات سنعمل لتذليلها بحول الله، إن المعارضة كما نريد أن نقوم بها، ليست هي هذه المعارضة التي نقوم بها فعلاً، بل إننا نريد أن تكون في بلادنا مثل المعارضة في البلاد الديمقراطية ؛ التي فيها دساتير وقوانين عادلة، أو أنظمة شعبية وانتخابات عامة، وحكومة مسؤولة، إلى آخر ما هو معروف في البلاد الديمقراطية.

الاعتراف الرسمي بالمعارضة :

نريد أن يعترف بالمعارضة في البلاد اعترافًا رسميًّا عن طريق التشريع. وهذا ما نأمُلُه من صاحب الجلالة نصره الله وأيده، ونريد كذلك أن تضمن لها جميع الحقوق حتى تستطيع أن تؤدي واجبها داخل المجالس وخارجها.

إن المعارضة التي نقوم بها، ليست كما يدعي المخالفون والخصوم والمغرضون، إنها ليست هدامة كما يزعمون بل إنها بنائية. وقد رأيتم أخيرًا، بمناسبة المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال، أنه قرر عدة مقررات كلها في صالح البلاد، وكلها كانت باسم هذه المعارضة الإنشائية النزيهة، وكلها تعد لبنات في الصرح المغربي ؛ الذي نريد أن نبنيه جميعاً ليسعد به المواطنون المغاربة (تصفيقات).

إن جميع هذه المقررات التي قررها المجلس الوطني، تدل على أن حزب الشورى والاستقلال لا يريد إلا البناء. وجميع هذه المطالب بنائية ؛ فمثلاً طالبنا بإصدار ميثاق الحقوق والحريات. فهل هذا عمل يعد هدماً وتحطيماً أو هو عمل إنشائي وبنائي ؟ (أصوات من كل جانب بنائي بنائي).

وطالبنا كذلك، بتأسيس دستور لصالح هذه الأمة ولصالح دولتها، فهل هذا تحطيم أم بناء ؟ (بناء بناء).

برنامج 1947 :

وطالبنا كذلك بكثير من الأشياء، التي لا أحصيها الآن لضيق الوقت، إنها أعمال بنائية ؛ وهي برهان قاطع على أن المعارضة ليست سلبية، كما يزعم خصومها والمخالفون لنا في الرأي، إنها معارضة بناءة في الصميم، ولا تروم الهدم أبدًا ؛ وحتى في عهد الاستعمار، يوم كنا نحاربه، لم نكن سلبيين. وإنكم تدركون أن حزب الشورى والاستقلال في سنة 1947، كان قدم برنامجًا إلى جلالة الملك، كما قدمه إلى ممثل الحكومة الفرنسية، وهذا

البرنامج كان الوحيد من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية، وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على أن تفكير حزب الشورى والاستقلال، كان حتى في عهد الاستعمار تفكيراً إنشائيًّا بنائيًّا، فما بالك اليوم، وقد أصبحنا أحراراً مستقلين في بلادنا ؟ فكيف نروم الهدم ؟ في حين، أننا كنا بنائيين في عهد الاستعمال كما نحن اليوم بنَّاؤون، بل إننا اليوم أكثر مما كنا في أي وقت.

معارضة الشعب :

إن هذه المعارضة، هي معارضة الشعب المغربي وليست معارضة حزب الشورى والاستقلال وحده، إن حزب الشورى والاستقلال لا يعمل لنفسه كحزب، بل هو يعمل، كما قلت لكم سابقًا، حزب الأمة المغربية جمعاء، ولهذا، إذا تكلم أو عمل شيئًا، فإنما يتكلم أو يعمل هذا الشيء لصالح المغرب ولصالح الأمة كلها ؛ إنه حزب الأمة، فيجب أن تؤيدوا هذا الحزب بكل قواكم ؛ لأنه حزبكم الأمين، الساهر على مصلحتكم، المطالب بحقوقكم وحرياتكم، العامل لها بكل ما يستطيع من تضحية في هذا السبيل (تصفيقات وهتافات بحياة حزب الشورى والاستقلال).

أيها الإخوان :

إننا سعداء اليوم، بأن نجتمع معكم مرة أخرى، ونحدثكم هذا الحديث المقتضب ؛ في كل ما يهم حياتكم في الحاضر والمستقبل، ولكننا إذ نحدثكم بهذا، وهو شيء قليل، نريد منكم، كما قلت لكم من قبل، أن تتجندوا وأن تعبئوا أنفسكم جميعاً في سبيل نصرة الديمقراطية ؛ لأنه بانتصار الديمقراطية في هذه البلاد، ستنتصرون أنتم على كل باطل وعلى كل استبداد ؛ ويوم تنتصرون، سيصبح هذا الشعب حقًّا يتمتع بالاستقلال الذي كنا ننشده في الماضي، والذي عملنا له وكافحنا من أجله وضحينا في سبيله ؛ هذا الاستقلال لا يمكن أن يكون كما نريد، إلا إذا تحققت في هذه البلاد الديمقراطية.

معركة حياة أو موت :

ولهذا، يجب علينا أن نعبئ أنفسنا جميعًا، لا فرق بين الرجال والنساء، لا فرق بين الحضريين والبدويين ؛ يجب على الشعب أن يجنّد نفسه، ليقود هذه المعركة بكل ما يستطيع، ويجب أن يبذل في هذا السبيل كل تضحية. إن هذه المعركة هي معركة الحياة أو الموت، فإذا أردتم الحياة، فلتقودوا هذه المعركة بعزيمة قوية وإرادة متينة، ولتخوضوها بكل ما تستطيعون من قوة، ولتعملوا بكل ما تستطيعون، من حول وقوة، حتى تحققوا لكم النصر ؛ إذ بنصركم ستنتصر الديمقراطية، وسينتصر هذا الشعب وسينتصر المغرب.

النص رقم 6 :

لا استقلال مع التبعية[1]

إن فرنسا، حينما تمّ لها ما أرادت، وهو فرض خطة (الاستقلال داخل التبعية المتبادلة)، حرصت كل الحرص، على أن تنفرد بهذا النوع من العلائق مع المغرب ؛ دون أن تقوم بينه وبين غيرنا علائق مثلها، وعبارة، أن التبعية المتبادلة، في نظر فرنسا، كانت خاصة بها وبالمغرب ؛ حيث لم تقبل بتاتاً أن تكون أساس علائقه مع دولة أخرى، وهذا في حد ذاته تقييد وتحجير للمغرب، بصفته دولة حرة مستقلة ذات سيادة.

وطبقًا لذلك، سارت في ما بعد المفاوضات مع إسبانيا، في شأن وضعية شمال المغرب على أساس النظرية الفرنسيّة التقليدية، وهي أن الحماية العامة الشاملة في المغرب كانت لفرنسا وحدها ؛ وذلك بمقتضى معاهدة فاس، المؤرخة في 30 مارس 1912، وأن إسبانيا التي أبرمت مع تلك الدولة معاهدة 27 نوفمبر 1912، لبسط نفوذها على منطقة الشمال، إنما كانت في وضعية المستأجر ليس غير.

وقد تضمن التصريح المشترك بين المغرب وفرنسا، بتاريخ 6 نوفمبر 1955، أنه يجب على القطرين أن يبنيا معًا مستقبلهما - دون تدخل طرف ثالث - على أساس توطيد سيادتهما بضمانة مشتركة ؛ لما لهما ولرعاياهما من حقوق، وكذلك على أساس احترام وضعية الدول الأجنبية في المغرب، طبقًا للمعاهدات القائمة.

ولم تكن تعني عبارة (دون تدخل طرف ثالث)، إلا إسبانيا التي كانت تريد الاشتراك في المفاوضات الثنائية، وتعمل جاهدة لتجعلها ثلاثية.

ولكن إسبانيا لم تنجح في هذا، فبقيت بعيدة عن المفاوضات المغربية الفرنسية، التي كانت تستهدف تسوية المشاكل القائمة بين الدولتين على أساس (التبعية المتبادلة) إن حقًّا، وإن باطلاً !

ولا يخفي موقف إسبانيا في الاعتراض على استقلال المغرب، وعلى الاعتراف به من قبل فرنسا، التي انتقدت بشدة وعنف ؛ لما تنازلت عنه للمغرب ؛ وذلك من لدن الجنرال فرانكو والمقيم العام بتطوان، ولعل من أسباب المطالبة بالتدخل في المفاوضات المغربية الفرنسية، التفكير في محاولة إحباطها ؛ حتى لا تصبح إسبانيا مضطرة إلى

(1) الرأي العام العدد : 583 السبت 24 أغسطس 1957.

الاعتراف لمنطقة شمال المغرب بالاستقلال والوحدة، هذه المنطقة، التي طالما عملت سياستها المعروفة لفصلها عن بقية التراب المغربي، وضمها إلى إسبانيا بصفة أو بأخرى ؛ مما عملت، أثناء إقامتي بالقاهرة، على كشفه، وفضحه وإحباطه لدى الجامعة العربية، التي كانت تدأب السياسة الإسبانية، بتواطؤٍ مع بعض العناصر المغربية، على تضليلها هي ودولها، واستمالتها استعانة بها على الشعب المغربي في تحقيق المطامع الاستعمارية، وتنفيذ خطط مدريد وتطوان السرية، وقد أطلعت جلالة الملك على ذلك كله، لما حظيت بمقابلته في باريس، قبل عودته من المنفى إلى المغرب.

وأمام اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وسيادته، لم يسع إسبانيا في الأخير إلا أن تعترف بالأمر الواقع، فتنهج - راضية أم كارهة - منهج فرنسا، ولكن دون أن تعترف لها الوثائق الرسمية، وخاصة التصريح الصادر في مدريد، أثناء رحلة جلالة الملك إليها من أجل المفاوضات، بأية تبعية متبادلة، وإنما تضمن ذلك التصريح المشترك عبارة (التعاون) فقط بين المغرب وإسبانيا.

ومما لاشك فيه، أن ما اتفق عليه مع إسبانيا من (التعاون) دون (التبعية المتبادلة)، هو ما كان يجب أن يكون حتى مع فرنسا نفسها ؛ لأن هذا هو ما يتفق مع الحرية، والسيادة، والاستقلال على أساس المساواة التامة بين الدول، أما الاستقلال المقيد بالتبعية، ولو كانت متبادلة صدقاً - لا كذباً كما هو الواقع حيث إنها من لدن واحد - فليس هو إلا استقلالاً مشروطاً، وناقصاً، وواهياً، وبعبارة، إنه استقلال يخفي تحته عبودية، وسيطرة أجنبية باسم التبعية المسماة (المتبادلةَ) في حين، أنها مفروضة في شتى الميادين، وبمقتضى الوثائق الرسمية، والمعاهدات من جانب على آخر، مما يضفي عليها - كعبودية منظمة محبوكة - كل الصفات التعاقدية، والقانونية، والشرعية، خلافاً لما كان عليه نظام الحماية الذي كنا لا نعترف به، بل كنا نحاربه، ونقاوم باطله، المفروض بمعاهدة 30 مارس 1912 سواء بما تقدمها أو لحقها من الاتفاقات العلنية والسرية، الثنائية والدولية.

ومما تقدم، ينجلي لكل ذي عينين وبصيرة، أن عبارة (الاستقلال داخل التبعية المتبادلة) إنما هي من خداع العناوين، ولكنه خداع مكشوف فاضح نفسه بنفسه، وكما أن الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، فكذلك الاستقلال بيِّن، والتبعية بينة، ولو تسترت تحت ستار (المتبادلة)، وهو شفاف لا يخفىٰ ما وراءه إلا على الذين أضلهم الله وأعماهم ! وفي الواقع، أصبح المغرب الحر المستقل - بمقتضى ما أبرمه مع فرنسا من معاهدات - تابعًا لها دون أن تكون هي تابعة له، ولست أدري - ولا أحد يدري - كيف يمكن هذا لو رامه المغاربة محاولة منهم أن (يتبادلوا) التبعية مع فرنسا ؟ وهل من حاجة إلى التذكير بروابط (العبودية) أو التبعية التي تربطنا بفرنسا ؟ وهل يجهل أحد ما أوقعتنا فيه من تبعات ومسؤوليات، وما نتخبط فيه من جرائها من مشاكل وأزمات ؟

فهل بعد هذا نقول إننا أحرار، وسادة، ومستقلون حقًّا ؟

إننا لا نستطيع أن ندعي شيئاً من هذا، في الوقت الذي تباشر فيه مفاوضات لشد وثاقنا أكثر بفرنسا في معاهدة الاستيطان - مثلاً - وهي - في نظر الفرنسيين - بمثابة معاهدة حماية جديدة، وليس من الحرية، والسيادة والاستقلال في شيء، أن نقابل تطرف فرنسا، وشططها، وإفراطها في مطالب الوجود الفرنسي، ومطامع الاستيطان الأجنبي بما من شأنه أن يضاعف ذلك، ويُطْمِعَ الطامعين في حقوقنا بما هو أكثر وأشد، ومثال هذا، شخوص وفد الحكومة المغربية إلى باريس، للتفاوض من أجل إبرام تلك المعاهدة وغيرها، إن عكس هذا هو ما كان منتظرًا، بعد الجفوة الحقيقية أو الصورية التي حدثت أخيراً في المفاوضات بالرباط، فهل حكومة الرباط، هي الطالبة الراغبة في إبرام معاهدة الاستيطان الفرنسي بالمغرب، عسى أن تفي فرنسا بوعدها، وتتصدق ببعض المليارات من الفرنك باسم المعونة، وهي مهما قيل، ليست إلا ثمنًا، أو مقابلاً، أو تعويضًا ماديًّا عن استسلام وتنازل نرجو أن لا يقعا مطلقاً.

وما فتئ الفرنسيون يصرون على وجهة نظرهم، في ما يخص علائقهم بالمغرب، فقد صرح كاتب الدولة الفرنسي في الشؤون الخارجية، وذلك في الخطاب الذي ألقاه على الوفد المغربي أول أمس، بأن الاتفاقات وشيكة الإبرام، بما فيها معاهدة الاستيطان، إنما هي (مصالحات عائلية) تستمد ضرورتها من الروابط الكثيرة نفسها، التي ربط بها القدر المغرب وفرنسا بكيفية وثقى، وإمعاناً في الادعاء والخداع، واصل الوزير الفرنسي قائلاً : إن القصد إلى المفاوضات، هو تحديد طريق السيد للمستقبل على أساس التبادل، والمساواة، واحترام مصالح الفرنسيين المستوطنين بالمغرب، والمغاربة المقيمين بفرنسا، ولكن الواقع يكذب هذا ؛ حيث إن ما يدعى (التبادلَ والمساواة)، إنما هو اسم بدون مسمى بالنسبة إلى المغرب والمغاربة، فلا مساواة في العدد والمصالح، ولا مقارنة بين الأوضاع المغربية في فرنسا، والفرنسية في المغرب. وإذا انعدمت المساواة في كل ذلك، انعدم معها كل تبادل، وقامت مقامه تبعية من جانب واحد، هو جانب من يرى في نفسه النقصان، والحرمان، والعجز، والحاجة إلى من فوقه، وهذا بكل أسف، هو مثال المغرب في سياسته التعاقدية مع فرنسا، في عهد السيادة والاستقلال، ومسلك هذه السياسة، هو غير المسلك المتفق مع حقيقة التحرير، وعبثاً يحاول الرسميون المسؤولون إخفاء هذا، وتغطيتَهُ بالأقاويل السفسطائية، التي لا ينخدع لها أحد مع الحقائق الماثلة، والمشاكل القائمة، والأزمات المستفحلة، والتبعيات المفروضة بشتى المعاهدات، التي هي أصفاد تغل الأحرار، وسلاسل لا يرضاها إلا العبيد، الذين يستلذون عبوديتهم، ولسانهم يقول هل من مزيد ؟

النص رقم 7 :

لا حماية، ولا وصاية باسم الاستيطان
بل الاستقلال بدون شرط ولا قيد[1]

من المقالين السابقين، اتضح بجلاء أن الاعتراف باستقلال المغرب خضع لشروط وقيود، رسميًّا وعمليًّا، وهذا ما جعل استقلالنا غير تام، ولا شبيها بالاستقلال الذي حققته شعوب غيرنا، والذي من أجله جاهد وضحى الشعب المغربي، بما رددته الدنيا بأسرها إشادة، وإعجاباً، وتقديراً.

ولقد مضى على الاعتراف لنا بالاستقلال والسيادة، ردح من الدهر غير قصير، وتركة الاستعمار ما تزال غير مصفاة، أو صفيت بعض أجزائها تصفية ناقصة شوهاء، بل إن المغرب يقف اليوم تجاه مشكلة المشاكل، وعقدة العقد وداهية الدواهي ؛ تلك هي محاولة تدعيم الوجود الفرنسي بالمغرب، وتثبيت نتائج 43 سنة من الاحتلال، والحماية، والسيطرة وذلك باسم الحقوق، والمصالح، والامتيازات المكتسبة، من جهة، وباسم صداقة مزعومة، ومعونة مغرضة بين المغرب وفرنسا، من جهة أخرى.

وكل هذا يراد فرضه على المغرب الحر المستقل بما يسمى (معاهدةَ الاستيطان) التي هي على وشك الإبرام بين الحكومة الفرنسية وحكومة الرباط.

ولتسمية الأشياء بأسمائها أقول : إن معاهدة الاستيطان، ليست في واقع أمرها إلا امتداداً - بعنوان جديد، وشكل جديد - للحماية التي تعلق فرنسا إلغاء معاهدتها المفروضة في 30 مارس 1912 على إبرام تلك المعاهدة، وغيرها من المعاهدات السابقة واللاحقة، وما أكثرها - وا أسفاه - ! وما أشدها وطأة وخطراً علينا في العاجل والآجل !

ولا يعني (الاستيطان) مجرد الإقامة والسكنى، اللتين يسمح بهما للأجانب في غير أوطانهم ودولهم، بل يعني أكثر وأبعد، وهو حق الاستيطان والاستقرار بكيفية دائمة ؛ كما لو كانت الأرض المستوطنة وطناً للمستوطنين الذين يصبحون، بمقتضى ما يتنازل عنه لهم - طوعًا أو كرهًا - من الحقوق والمصالح والامتيازات، أكثر من الأجانب، وأقل من المواطنين الأصليين الذين يفضلونهم في أشياء فقط.

(1) الرأي العام العدد : 584 الأحد 25 أغسطس 1957.

ويكتسي (الاستيطان) صبغة قانونية وشرعية، إذا قام على تعاقد وتعاهد بين دولة الرعايا المستوطنين، وبين دولة البلاد المستوطنة.

ومن أهم نتائج الاستيطان، في نظر أصحابه، أنه يضمن لهم البقاء والوجود، والحياة والنشاط، تقريبًا كما لو بقي الاستعمار وحكمه وسيطرته في الأرض التي اختاروها وطناً ثانياً لهم ؛ وهكذا يصبح لهم وطنان اثنان : وطنهم الأصلُ، بما لهم فيه من حقوق وحريات، ومصالح وامتيازات، ووطنهم الثاني ؛ حيث تعطاهم وضعية تكاد تكونُ مماثلة لذلك، وبسبب هذا، فهم يعيشون في وضعية ممتازة ؛ سواء باعتبارهم مواطنين بالنسبة إلى بلادهم ودولتهم وجنسهم، أو بصفتهم مستوطنين في أرض الفتح (والميعاد).

وإن قوماً يتنازلون عما لهم للأجانب عن يَدٍ وهُم صاغرون، لَيفرطون تفريطاً غادراً في حقوق الوطن والأمة، ويفرضون عليهما أن يعيشا في وضعية شاذة، تقوم على حرمان المواطنين في أرضهم، لكي يتمتع فيها الأجانب بما ليس هو عادة، وشرعًا، وسياسة، للأجانب بل للمواطنين وحدهم.

وإن ما يزيد في خطر معاهدة الاستيطان، ويجعلها أشبه بالإرادة التي يمليها القوي على الضعيف ؛ منها بالاتفاقية المبرمة، عن طواعية واختيار، نتيجة لمفاوضات حرة متساوية سليمة، لهو شكل الإغراء والمساومة الذي تتشكل به، فمن المعروف لدى الخاص والعام أن فرنسا ما فتئت تعلن في صراحة تامة، أنها لن تقدم للمغرب معونتها المالية، إلا إذا أمضى معها معاهدة الاستيطان على أساس (هذه بتلك)، و(خذ وهات) ؛ فكأن فرنسا تريد «شراء» المعاهدة، بما فيها من نيل لحرية المغرب، وسيادته، واستقلاله، وقد استغلت الأزمة الاقتصادية، والضائقة المالية في المغرب، للضغط على حكومة الرباط، وفق سياسة وأسلوب (الشانطاج) وليس هذا بغريب، بل الغريب هو مطاوعة المسؤولين في هذه الحكومة، وانسياقهم لذلك، راضين أو كارهين، مختارين أو مضطرين !

ولقد فطنت صحف باريس نفسها، إلى ذلك الضغط (والشانطاج)، وفي طليعتها جريدة (فرانس أوبسيرفاطور)، التي أعادت الانحياز لحزب الحكومة الرباطية مما هو معروف لدى الجميع ؛ فمما كتبته هذه الصحيفة السياسية، بتاريخ 15 أغسطس، تحت عنوان (المغرب أو الأيادي المقيدة من أجل 20 ملياراً) : إن ربط المعونة المالية بإمضاء المعاهدة، كشرط سابق، يعد حقًّا تحايلاً واختلاسًا عن طريق الضغط والإكراه، والتهديد والوعيد (وهذه معاني لفظ (شانطاج)، ويظهر أن المطامع التي تريد فرنسا فرضها، قد تضخمت خلال الأسابيع الأخيرة...).

وكتبت كذلك جريدة (لوموند) بتاريخ 12 أغسطس : إن تعليق منح المعونة المالية الفرنسية على الظفر بضمانات دقيقة، حول فصول المعاهدة، يجعل الحكومة المغربية مضطرة إلى اختيار أحد أمرين :

إما قبول الشروط التي تضمن تفوق المصالح الفرنسية، وسيطرتها في ميدان الاقتصاد المغربي ؛ وذلك مقابل القروض المالية ؛ التي يشعر المغرب بمسيس الحاجة إليها، وإما رفض تلك الشروط، وتفضيل التقشف عليها ؛ وفي هذا تهديد بتقلبات خطيرة في مجال الاقتصاد، خصوصاً فرار رؤوس الأموال، واستحالة مواجهة الدولة المغربية لما سيحل من آجال.

ترى، هل تعني الجريدة مواعد دفع الديون ؟ أو تعني بصفة عامة، التزامات الدولة المالية جميعها ؟

وكتبت الجريدة المذكورة أيضًا، بتاريخ 13 أغسطس : (من العسير التقريب بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية، إذا اتخذت حكومة باريس آراء بعض الأوساط الفرنسية الخاصة وحججها)، ويعني هذا أرباب المصالح المالية، والصناعية والفلاحية.

ويظهر كما قالت (لوموند)، بتاريخ 23 أغسطس، أن تحرير الفصول الثلاثة الأولى قد تم، وهي تتعلق بممارسة الفرنسيين في المغرب، للحقوق والحريات الأساس، وبالضمانات القضائية، وبالتدابير الخاصة بمسائل الجنسية، وقد قامت صعوبات حول الفصل الرابع الخاص بالحقوق الاقتصادية ؛ ومنها مسألة أراضي المعمرين، التي أخذت بطريقة نزع الملكية، وباسم المصلحة العامة، فأعطيت للفرنسيين أيام تأسيس مناطق الاستعمار بمختلف جهات المغرب، بعد انتزاعها من ملاكيها المغاربة بعوض بخس، وهذا ما كان يسمى نَزْعَ الملكية من أجل المصلحة العامة ؛ فهذه الأراضي مغصوبة بالقوة والإكراه عن طريق قانون جائر، ولهذا، فهي غير شرعية، ولكن الفرنسيين يعدونها من (الحقوق المكتسبة)، ويريدون أن تضمنها لهم معاهدة الاستيطان في عهد الاستقلال، ويقال إن الوفدين المغربي والفرنسي، توصلا إلى حل وسط - أي أعرج - وهو تأسيس لجنة مشتركة، للنظر في كل قضية يحصل فيها نزاع، ويقال إن القضايا التي هي من هذا النوع، لا تتجاوز خمسة أو ستة في المغرب ؛ إذ يرجع تاريخها إلى وقت ابن عرفة فقط، ومعنى هذا إن صح، أن الحكومة ستجاري الفرنسيين في تحايلهم بواسطة اللجنة المذكورة، وقصر اختصاصها على قضايا محدودة خروجاً من المأزق، وتمكينًا للفرنسيين من الاحتفاظ بأراضيهم المنتزعة من المغاربة، زمن الحماية الاستعمارية.

وخلاصة الأمر، إن الحكومة المغربية في مفاوضة مع الفرنسيين، من أجل إبرام معاهدة الاستيطان، وهي مفاوضة تقع تحت نوع من الضغط والإكراه، وعلى أساس عدم المساواة، ووجود وفد المغرب بباريس، من شأنه أن يسهل على الفرنسيين الضغط وإحكام التأثير فيه، ولعله، من أجل هذا أتي به لباريس حتى يبتعد عن جو المغرب، ويكون مغمورًا بالجو الفرنسي ليس غير.

ومسألة أخرى، وهي أنه في الوقت الذي يعترف فيه للفرنسيين - في معاهدة خطيرة - بالحقوق والحريات والضمانات القضائية، لا تفكر الحكومة المغربية في الاعتراف للمغاربة، كمواطنين، بالحقوق والحريات والضمانات القضائية نفسها، فهم الآن في وضعية دون المستوطنين الفرنسيين والأجانب، ومعنى هذا، أن هؤلاء ربحوا صفقة الاستقلال، بينما خسرها المغاربة في وطنهم كما كان أمرهم في عهد الحماية والاستعمار، فإلى يومنا هذا، لا يوجد أي ميثاق لحقوق المغربي وحرياته، كإنسان ومواطن.

ومما يدل على خطورة محتويات معاهدة الاستيطان، أنها ما تزال محاطة بسياج من السر والكتمان، إلى أن تبرم وتصبح أمراً واقعاً، ولولا ما أزاحت عنه صحف فرنسا بعض الستار، لما علم أحد عناوين فصول المعاهدة، وبعض محتوياتها التي ثار حولها النزاع.

وأرى بعد هذا، أن أذكر أننا لسنا مبدئيًّا ضد البحث عن معونة مالية خارجية أو فرنسية، ولكنه يجب أن يأخذها المغرب، من غير شرط ولا قيد يمسان بحريته وسيادته واستقلاله، أو يتحكمان في سياسته الداخلية والخارجية، فكل إعانة يجب أن تكون نزيهة سليمة ؛ حيث لا تضر بما لنا من استقلال واقتصاد، أما إذا كان غير هذا، فإننا نفضل عليه أن يرفض المغرب كل معونة مشروطة بغير الشروط المعقولة العادية، وأن يلجأ إلى تنظيم اقتصاده بوسائله وإمكاناته الخاصة ؛ وذلك حفظاً لكيانه في الداخل والخارج، وهذا ما لا يتم بغير صيانة السيادة والاستقلال والاقتصاد.

ومما سلف، يتضح أننا نعارض كل معاهدة، تنال بصفة من الصفات من حقوقنا وحرياتنا ومصالحنا، كدولة حرة مستقلة ذات سيادة، ونرى أن يقتصر المغرب، في حفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب، على ما هو معهود ومقرر في سائر الدول العصرية الحرة، على أساس التشريع العادل. وهناك ضمانة أخرى للأجانب، وهي التي تنشأ عن تطبيق العهود والمواثيق الدولية ؛ التي تحمي حياة وأملاك الجاليات الأجنبية في غير أوطانها.

وأخيراً، إن ما سيقدم عليه المسؤولون في حكومة الرباط ؛ من إبرام معاهدة استيطان مع فرنسا، يعد سابقة خطيرة، لا بالنسبة إلى المغرب فقط، بل حتى بالنسبة إلى تونس التي تشبه وضعيتها وضعيتنا، ومع هذا لم نسمع أنها فاوضت، أو ستفاوض فرنسا في إبرام معاهدة استيطان، فهل سيكون المغرب - بعد حين - سببًا في هذا، فيشقى به وطننا في عهد سيادته واستقلاله ؟

النص رقم 8 :

«حديث جُهَيْنَة»

أحرار في أرض الحرية[1]

(أحرار في أرض الحرية) هذا هو ما يريده العبيد، في نزوعهم إلى العتق والخلاص من كل عبودية. وهذا نفسه ما يعملون من أجله، بل يناضلون ويضحون في سبيله، بقدر ما يرضون في أنفسهم روح الحرية ؛ التي هي روح الإنسانية الحقة، ويلبون بوثبتهم نداء الضمير والوجدان، ويؤدون واجب الوفاء والدفاع عن النفس التي حرم الله إلاّ بالحق. وليست النفس جسدًا وروحًا فحسب، بل هي هذا، وأكثر من هذا، لا تكون نفساً إلا بما عظم الله من حرماتها، وأوجب لها من حقوق، وفرض لها من حريات، فطرة فطر الناس عليها، ونظاماً ارتضاه لهم في دنيا الحياة. ومن المقرر في الإسلام، أن لا عبودية إلا لله تعالى دون سواه، ولهذا، قام الإسلام على محاربة الشرك بالله، وإفراده تعالى بالعبادة من الخلق كافة. وبهذا شرع الإسلام مبدأ الحرية الإنسانية ونظامها ؛ أي تحرير الإنسان من كل عبودية، ومنها : عبودية الإنسان للإنسان، وهذا هو الاستعباد والاسترقاق بمختلف أنواعه وأساليبه. ومن أجل هذا، فالإسلام دين الحرية وشريعة التحرير، وقد كان ظهوره وانتشار دعوته بين العرب والعجم (ثورة تحريرية) كاملة ؛ بما قامت عليه من الدعوة إلى الخير والهداية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا مبالغة في القول : إن ما في الإسلام، كدين وشريعة ونظام من الأصول والمبادئ والكليات، في مختلف مجالات الحياة البشرية الفردية والاجتماعية، ليس له نظير في ما أتت به الثورات والانقلابات التحريرية الكبرى، بعد الإسلام باثني عشر قرنًا، وإنه لمن غلط المسلمين، أن لا يرجعوا إلى (أصلهم) و(تاريخهم)، وعهد (سلفهم الصالح) لاستمداد ما يرون أنفسهم اليوم في حاجة إليه في نهضتهم، وبعث روح الحرية والعدالة فيهم، وتجديد نظامهما في مجتمعهم. وما الشورى، وهي من الإسلام، إلا تعبير عن حرية الرأي، وحرية الإفصاح عنه، وحرية النقد، وحرية المراقبة والمحاسبة، وهو ما يعبر عنه اليوم (بالمعارضة).

(أحرار في أرض الحرية)، هو كذلك ما تريده الشعوب المغلوبة على أمرها بالاستبداد والطغيان، أو الاستعمار والاستغلال، وما فيهما من استعباد واسترقاق، وسواء كان هذا في عصورها المظلمة التي تكون فيها - بسبب جهلها وتأخرها وانحطاطها وذلتها - خاضعة

(1) «الرأي العام»، عدد 625 - 7 أكتوبر 1957.

بعضها لسيطرة البعض الآخر ولجبروته، أو كان ذلك في فترات احتلال أوطانها من الخارج، واستسلامها قهراً وكرها للفاتحين الغالبين، فقد اعتادت تلك الشعوب المغلوبة... ويختبرون هل أنهم كما كانوا في ما مضى طلاب حق وحرية لوطنهم وشعبهم - لا لأنفسهم - قد صاروا كذلك يحكمون ويسوسون في دائرة الحق والحرية، ولصالح الوطن والمواطنين كافة ؟

إن هذا أشرف وأخطر امتحان يمر به الوطنيون في كل بلاد، عندما يتقلدون مناصب الحكم والمسؤولية في أمتهم، وفي الامتحان - كما يقال - يعز المرء أو يهان ! وليس من ممتحن لهم في هذا غير الضمير، والشعب والتاريخ.

وتعرّف القوانين الحرية أنها حق مشترك بين الجميع، وأنها تقوم بالنسبة إلى كل واحد على أن يعمل كل ما تبيحه القوانين العادلة النزيهة، في صالح المجتمع وحياته ونظامه. وفي (ميثاق حقوق الإنسان)، نجد مثلاً هذا التعريف للحرية : هي القدرة التي لكل إنسان ليعمل كل ما لا يضر بغيره، فحرية الإنسان تنتهي حيث تبتدئ حرية غيره من بني نوعه، والدولة ملزمة بحماية الحرية بالنسبة إلى كل المواطنين على السواء.

ولأهمية حرية الإنسان، قامت الثورات من أجلها، وأوذي الأحرار من الأفراد والشعوب في سبيلها، كما اهتمت بها الدساتير، والمواثيق، والقوانين الخاصة بكل دولة، أو العامة بين سائر الدول ؛ كميثاق هيئة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن أسباب ذلك الاهتمام، عن طريق الإعلام، والتشريع، والتعهد، الدفاع عن الإنسان، وما له من حقوق وحريات طبَعية لا تكمل، ولا تصفو ولا تستقيم حياته الفردية والاجتماعية إلاَّ بها، ولهذا، كان الهدف الأساسُ من تقنين الحقوق والحريات، وسن ضماناتها، وتنظيم طرائق ممارستها، هو استقامة العلائق بين الفرد والسلطة، وبين الحاكم والمحكوم ؛ وذلك على أساس معرفة كل واحد ما له من حقوق، وما عليه من واجبات، فتنتظم العلاقة بين الجانبين ؛ مما يجعل الحياة الاجتماعية سليمة والحكم فيها صالحًا. وعلاقة الفرد والسلطة، كانت وما تزال المشكلة الجوهرَ الأولى في كل مجتمع ودولة، فاختلال الأوضاع أو استقامتها فيهما، رهين بالكيفية التي تحل بها تلك المشكلة، بواسطة القوانين والأحكام، وإهمال حلها أو التقصير فيه، إنما يفتح الباب للفوضى، والظلم والفتنة.

وكما أن الشرائع والدساتير والقوانين أعلنت وسنت، ونظمت الحقوق والحريات، فكذلك أحاطتها بكل ما يلزم من الحمايات والضمانات لصالح الفرد، والمجتمع، والدولة والحكومة.

ولهذا، فكل ما ينقص تلك الحقوق والحريات أو يُخل بها، يعتبر عدواناً عليها، وخروجًا على ما أمرت به الشرائع والدساتير والقوانين، التي تعاقب عليها، بأشد العقوبات. وحرصاً على حفظ تلك الحقوق والحريات، من أن يعبث بها العابثون من المستبدين والطغاة أعلنت كثير من الدساتير - مثلاً - ما في (ميثاق حقوق الإنسان)، من شرعية المقاومة لكل ظلم واضطهاد، ودفع عدوانهما بكل ما يستطيع الإنسان. وهي إذ تقرر هذا، تعتبر أن هناك تصرفات أو جنايات (ثانوية)، تمس بأعز ما في الإنسان، أو بأقدس ما له، مما لا يمكن بحال أن يسكت عنه أو يتهاون في أمره، بل إن الدفاع المشروع عن الحقوق والحريات، يُعدُّ واجبًا مطاعًا، لا يسمح للإنسان بأن يقصر في أدائه ؛ لأن للإنسان قدراً من الحرية والكرامة، ليس من سبيل إلى إنكاره أو سلبه دون أن يكون في هذا عار جدير بكل ثأر. هذا هو ما يبرر في الإعلانات التاريخية لحقوق الإنسان، وغيرها من الدساتير الحرة الشعبية (نظرية مقاومة الظلم والعدوان).

نعم، ليست الحرية مطلقة من كل قيد، فقد قلنا إنها تنتهي حيث تبتدئ حرية الآخرين، هذا هو قيدها المشروع في القانون النزيه الحر العادل. ولكنْ، قد تطرأ ظروف شاذة تقتضي المصلحة العامة فيها أن تنظم الحرية تنظيمًا خاصًّا مؤقتًا، غير أن هذا لا يحدث إلاّ في الأحوال الاستثنائية كحرب أو ما أشبهها، أما القاعدة الأساسُ لهذا النظام الجديد أو (القيد) الطارئ، فهي ما عبر عنه سعد زغلول، رجل القانون والدولة المعروف ؛ حيث قال : (وكل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر من قواعد الحرية ذاتها وإلا كان ظلمًا)[1]. وأما غير هذا من الشروط والقيود التي تضايق الحرية وترهقها، وتعسفها، وتعصف بها، فإنما هو باطل وبهتان، وعدوان وطغيان لا أقل ولا أكثر. وكل شيء من هذا القبيل تحرمه وتمنعه الشرائع، والدساتير والقوانين، وتوجب العمل لتغييره كمنكر بجميع الوسائل المشروعة في تغيير المنكر، وهو واجب على الأفراد والهيآت، كما هو واجب على الشعوب نفسها.

وإنه لمن أغرب الغرائب، أن يظن حاكم أن منح الحرية للمحكومين، إنما هو (حلم وتسامح)، وبهذه المناسبة، يؤسفنا أن يكون هذا ما سمعناه وما سمعه الشعب - عن طريق الإذاعة الرسمية - يوم حاضر رئيس الحكومة بمدينة وجدة فقال - كما يذكر جميع المستمعين - : (إن موقف الحكومة الحالي إزاء المنتقدين لا يعدُّ ضعفاً، بل حِلْماً منها نحو المواطنين، وإلا فالحكومة قوية ونحن أقوياء !).

---

(1) شريعة القرآن من دلائل إعجازه - محمد أبو زهرة - تح : محمد ع الله السمان - ط 1381هـ/1961م، ص 53، القاهرة (بتصرف).

ونحن إذ نغتبط بأن تكون حكومتنا قوية، وأعضاؤها كذلك أقوياء، نريد أن تكون هذه القوة بالله وبالحق، وفي سبيل الله والحق، وأن تكون في صالح الفرد والأمة، لتكون كذلك في صالح الحكومة وأعضائها.

وكم نكون سعداء وفخورين أكثر من غيرنا، بأن نرى قوة الحكومة وأعضائها، تتجلى في عظمة الأعمال والصالحات، التي يرضى عنها الله والمواطنون أجمعون، ورضا الله والناس أعزُّ أماني الولاة، وأعظم ما يمكنهم أن يفتخروا به في حياتهم، ويقدموه ذخراً عند الله الذي هو أحكم الحاكمين، وأقسط المقسطين.

وفي الرد على كل حاكم يظن أن منح الحرية - ومنها حرية النقد والمعارضة - إنما هو (حلم وتسامح) منه نحو المحكومين، لسنا نجد أحسن من هذه الكلمة لأحد الأحرار :

(إن التسامح شيء يعتمد على الرغبة والتفضل، أما الحرية، فحق محتوم. والتسامح يُثمر هبة يمكن استردادها، والحرية تُثمر حقوقاً مكسوبة خالدة.

والحاكم الذي يمكنني من حق باسم التسامح، يستطيع أن يسلبني الحق نفسه باسم التعصب).

(ويوضح الفارق بين الحرية والتسامح رجلان، كافحا من أجل الحرية كفاحًا باسلاً، هما (توماس بين)، و(ميرابو)).

يقول (بين) :

(ليس التسامح عكس التعصب، بل هو تلفيق له، وكلاهما تحكم واستبداد، فالتسامح يزعم لنفسه حق منح الحرية، والتعصب يزعم لنفسه حق منع الحرية).

ويقول (ميرابو) :

(إن الحرية تبلغ من القداسة حدًّا، تبدو فيه كلمة التسامح كأنها نوع من الاستبداد، لأن السلطة التي يتراءى لها أن تتسامح، قد يتراءى لها أن تتعصب).

النص رقم 9 :

موقف الحزب من المؤامرة الفرنسية الإسبانية على الصحراء

لم يكد حزب الشورى والاستقلال، يطلع على أنباء مؤامرة الاستعمار الفرنسي-الإسباني على الصحراء، حتى خفّ لتوجيه البرقية الآتية إلى صاحب الجلالة :

صاحب الجلالة الملك المعظم

نجدد لجلالتكم ولاءنا، ونلفت نظركم إلى الحالة الخطيرة التي خلقت في المغرب نتيجة تدابير الحكومة الاستثنائية، المعطلة لحرية الصِّحافة والحريات الأخرى، أن حالة من القلق تسود الأفكار في المغرب كله، وموجة من الاعتقالات تجتاح الأحرار، والأحكام تصدر بالجملة على المواطنين دون دفاع ولا حضور محامين، وبعض مكاتبنا محاصرة من قوات الأمن، ووفود الاحتجاج التي تحاول الاتصال بالسلطات، تمنع من الوصول إلى مكاتبنا وتشتت بالقوة.

لقد علمنا بالمؤامرة الاستعمارية الفرنسية المدبرة في الصحراء، ونحن مقدرون للظروف الخطيرة، التي يواجهها وطننا بقيادتكم، والتي يعمل الاستعمار لتسخيرها لصالحه وضد استقلالها الوطني الفتي، ونحن نضع أنفسنا وحزبنا، لمكافحة كل خطر يهدد بلادنا من أي جهة أتى.

إننا نطلب من جلالتكم، بوصفكم أبا للأمة، والمؤتمن على سيادة الشعب، أن تتدخلوا لوضع حد للتدابير الاستثنائية، ولرفع المنع عن الصحافة الحرة ؛ التي يجب أن تنطلق للدفاع عن الوطن ومصالحه العليا، والتي يؤمن الشعب بضرورة حريتها في جميع الظروف والظروف الحالية بصفة أخص. إننا لم نفتأ ندعو للهدوء رغم استفزازات وزير الداخلية، ونحن نأمل أن يكون تدخلكم سريعا ؛ فأنتم وحدكم القادرون على إنقاذ الموقف من خطر الانقسام الشنيع، الواقع في صفوف الأمة الملتفة حول عرشكم وشخصكم. سنظل نكافح ديكتاتورية الحزب الواحد كيفما كانت الظروف، وسنظل دائما مخلصين أوفياء لشخصكم الكريم.

حرب القلم رقم 1 ؛ ص. 395-396.

النص رقم 10 :

بيان حول قضية الحدود

بعدما أقدمت الحكومة الجزائرية على تأميم معادن منطقة تيندوف الصحراوية المغربية، المغتصبة سابقا من الاستعمار الفرنسي، وحاليا من الجزائر ؛ تنفيذا لخطتها التوسعية على حساب التراب القومي المغربي، وإمعانا في مواصلة سياسة الأمر الواقع، والاستيلاء على أجزاء تعد من صميم هذا التراب، وقبيل اجتماع لجنة التحكيم، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، في أديس أبابا عاصمة الحبشة، قدم حزب الدستور الديمقراطي إلى جلالة الملك، مذكرة بتاريخ 22 يوليوز 1966، ضمنها موقفه من تأميم معادن غارة جبيلات، ومن قضية الحدود المعلقة بين المغرب والجزائر بصفة عامة.

فلقد أعلن الحزب في مذكرته، أن الجزائر، بإقدامها على تأميم تلك المعادن، إنما تسلك سياسة جائرة تقوم على تجاهل حقوق المغرب، والعناد في خطة التحدي والاستفزاز والإصرار على السلب والاغتصاب.

وإذا كانت الحكومة المغربية، قد احتجت بواسطة مندوبها لدى حكومة الجزائر على ذلك التأميم، فإن المسؤولين الجزائريين لم يعتبروا هذا الاحتجاج ؛ حيث إن أحدهم صرح إذاك رسميا، بأن معادن تيندوف تدخل في ثروات باطن التراب الجزائري، وأن اتفاق المغرب مع الجزائر، على إسناد نزاعهما إلى لجنة التوفيق، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يمس - في نظر الجزائر - بوحدة ترابها.

وأغرب من هذا، أن الرئيس الجزائري بومدين، صرح في الوقت نفسه لمندوب الحكومة المغربية، بأن بلاده مصممة على عمل كل ما من شأنه أن يقوي روابطها الأخوية بالمغرب ؛ حيث إن البلدين يجدان طبعا أحسن سبيل لتنميتهما وازدهارهما، في تعاون واسع المدى، وقائم على الصراحة والإخلاص.

وهكذا، نرى الجزائر تطبق في سياستها تجاه المغرب المثل العربي القائل : فم يسبّح ويد تذبّح، وقول كالعسل وفعل كالأسل. فمن جهة، تستولي الجزائر على أطراف ومناطق صحراوية مغربية بما فيها من خيرات وثروات، ومن جهة أخرى، تتحدث عن المغرب بلغة العواطف المزعومة، والتطمينات الخيالية، والوعود الرخيصة.

وفي الحقيقة والواقع، أن الحكومة الجزائرية، بإقدامها على احتلال أطراف ومناطق مغربية، وبالإمعان في الاستيلاء على ما فيها من ثروات وخيرات، وباتخاذها لموقف التجاهر بالسلب والاغتصاب، وبالتحدي لكل من المغرب ومنظمة الوحدة الأفريقية، إنما تعتبر نفسها - بعد أن انسحبت السلطة الفرنسية من الجزائر، ومن المناطق المغربية التي كانت اعتدت عليها هذه السلطة، وألحقتها بما سمته «الصحراءَ الفرنسيةَ» - أنها أصبحت بحق الوارثة الشرعية للاستعمار الفرنسي وخلفه الطبَعي في كل ما سلبه واغتصبه واستولى عليه من أراض مغربية زمن الاحتلال والسيطرة، سواء في الجزائر أو المغرب.

إزاء هذا، ماذا كان موقف المغرب ؟

من المعروف أنه خاض حرب الحدود مع الجزائر، فصدّ عدوانها وهزم قواتها المعتدية.

ثم بعد هذا، قبل تحكيم المنظمة الأفريقية، في النزاع القائم بينه وبين الجزائر حول تلك الحدود.

ولكن هذه المنظمة، أبطأت كثيرا في تسوية النزاع المغربي الجزائري، فمضت سنوات ربما عملت فيها الحكومة المغربية ما من شأنه، أن يعجل بتحكيم تلك المنظمة في الخلاف المتعلق بالحدود ؛ فالتزام الحكومة المغربية لموقف التريث والانتظار، مسايرة للمنظمة الأفريقية في تباطؤها وتماطلها، لم يكن من شأنه إلا أن يجمد قضية الحدود، وينوّم كل اهتمام بتسويتها ؛ الأمر الذي أوهم الحكومة الجزائرية بالسكوت عنها والتساهل فيها، بل ربما بالتنازل عنها مع مرور الشهور والأعوام، وكل هذا شجع تلك الحكومة على التمادي في خطتها الاستيلائية، والعناد في مواصلة سياسة الأمر الواقع، غير آبهة باحتجاج الحكومة المغربية، التي بنت موقفها وسياستها في قضية الحدود، على شيء من التواكل والانتظار، متناسية أن الأمر جدّ، وأن الحق لا يؤخذ إلا غلابا لا طواعية، وكانت نتيجة سياسة التواكل والانتظار المغربية، أن أخذت الجزائر تتجاهل كلا من المغرب والمنظمة الأفريقية، وتقدم غير هيابة ولا وجلة، على سلسلة متتابعة من العدوان على خيرات، وثروات المناطق الصحراوية المغربية المغتصبة مثل تيندوف.

وإذا كان تأميم معادن تيندوف، قد أيقظ الحكومة المغربية، وفتح عينها على خطورة السياسة الجزائرية، وبعثها على استعجال المنظمة الأفريقية في التحكيم، فإن الرأي العام المغربي، ما فتئ يجهل حقيقة السياسة المغربية، إن كانت هناك سياسة مغربية مرسومة خاصة بمشكلة الحدود، وأنه لمن الصراحة القول : إن الحكومة المغربية، تتخذ في هذا المجال، بكل أسف، سلوكا لا يعني إلا أنها تعتبر قضية الحدود قضية تخصها وحدها دون الرأي العام المغربي، فتجعل منها «سرّ الدولة» أولا وآخرا، ونتيجة هذا، أن المَلف المغربي الخاص بالحدود، لا يزال محاطا بسياج من الكتمان على الرأي العام،

وعلى الأحزاب السياسية المغربية ؛ كأن أمر الحدود لا يعني في شيء الشعب المغربي بمختلف اتجاهاته وهيآته الوطنية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يلاحظ أن ذلك المَلف، لم يعد سرا على أعضاء المنظمة الأفريقية وعلى الجزائر نفسها ؛ بعدما تقدمت به الحكومة المغربية إلى من يعنيهم الخلاف والتحكيم فيه.

وهكذا، يتضح لنا أن استئثار الحكومة المغربية بالملف القومي الخاص بالحدود، ترك الرأي العام في بلادنا يجهل ما فيه من مستندات وحجج تؤيد حق المغرب، كما حرم هذا الرأي العام من التوعية الواجبة، في قضية حيوية كقضية الحدود ؛ الأمر الذي أفقد حكومتنا بدورها سند رأي عام مطلع خبير واع، وجعلها تواجه وحدها، وبوسائل محدودة، قضية الخلاف مع الجزائر على الصعيدين السياسي والتحكيمي. وباختصار، فإننا ننكر على الحكومة المغربية، سلوكها في قضية الحدود، سواء تجاه الجزائر، أو المنظمة الأفريقية أو الرأي العام الوطني، ونعتقد أن سياسة الأمر الواقع، كما تصرّ عليها الجزائر، لا يجدي معها إلا موقف الحزم، ولا تنفع فيها غير سياسة تكون في مستوى المشكلة القائمة، وأن للرأي العام المغربي كامل الحق، في الاطلاع على أهم ما في المَلف الوطني الخاص بالحدود، حتى يكون منه على بينة وبصيرة، وتتم بهذا توعيته في قضية جوهرٍ من قضايا الساعة بالنسبة إليه، وبما أن الخلاف المغربي الجزائري معروض اليوم على لجنة التحكيم ؛ التي ستجتمع قريبا في طنجة، فإن الحكومة المغربية في أمس الحاجة إلى إسناد الرأي العام ومؤازرته، لا عن شعور فقط، بل عن خبرة ودراية، وبقوة عزم وحزم.

فاس في : 15 يناير 1967.

النص رقم 11 :

الوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا
أو : موقفنا من قضية الوحدة الترابية الكاملة وتطوراتها

عقدت الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي، اجتماعا استثنائيا بتاريخ 8 يونيو 1975، لدراسة التطورات التي طرأت أخيرا على قضية تحرير الصحراء المغتصبة وتوحيدها مع التراب الوطني المحرر، وقد أسفرت مداولاتها عن اتخاذ قرارات، حددت بها وجهة نظر الحزب وموقفه الصريح من تلك التطورات.

أما بالنسبة إلى جوهر القضية، وهو تحرير الصحراء مع بقية أرض الوطن، فتذكر الهيئة المركزية بما يلي :

1 - خطاب الأمين العام للحزب بطنجة في 1956، الذي أعلن فيه أن الاستقلال لا يمكن أن يتم إلا بتحرير الأجزاء جميعها، المحتلة من إسبانيا وفرنسا شمالا وجنوبا وشرقا.

2 - المذكرة المرفوعة إلى جلالة الملك في 26 يونيو 1974.

3 - البيان السياسي بتاريخ 20 غشت 1974.

4 - النداء إلى المعركة بتاريخ 10 شتنبر 1974.

5 - المذكرة المرفوعة إلى جلالة الملك في 18 فبراير 1975.

6 - المذكرة المرفوعة إليه في 8 يونيو 1975.

وأما بالنسبة إلى موقف الحزب، من التطورات التي عرفتها وتعرفها قضية تحقيق الوحدة الترابية الوطنية، الكاملة الشاملة المطلقة، بتحرير جميع ما احتل من إسبانيا، واغتصب من فرنسا في عهد امتلاكها للجزائر، فإن الهيئة المركزية تعلن باسم الحزب :

1 - إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالا وجنوبا في البر والبحر، من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائِرَ الأصقاع التي احتلتها فرنسا، في عهد احتلالها وسيطرتها على

الشمال الافريقي كله، والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر ؛ التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي في ما اقتطعته فرنسا من المغرب، وألحقته بسيطرتها في الجزائر الملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي، مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا، بين بشار والقنادسة شرقا، وبين تيندوف غربا، وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوبا.

2 - إن تحرير الأقاليم والأطراف المغتصبة وتوحيدها، يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب ؛ لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا، تتعلق بمعركة وطنية مصيرية، تهون في سبيلها كل التضحيات.

3 - إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها، واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية، أو للتهريج الغوغائي.

4 - إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة، لا يعني غير المغرب وطنا وأمة ودولة، وأن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصا، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك، إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني، فالوحدة غايتنا والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصرن الله من ينصره.

5 - إن تكتل الجزائر وموريتانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب، سرا وعلانيا، قد فضح سياسة ما يسمى «المغربَ العربيَّ»، وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي، لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة خصوصا بالنسبة إلى المغرب الذي توسعت، وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة، سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6 - إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد، من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذريا في سياسته الخارجية ؛ وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة ؛ إذ التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات، إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي، الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه، فضلا عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

7 - إن المغرب - تمسكا بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطرا إلى مراجعة موقفه من الجزائر، وموريطانيا وبعض الدول العربية وجامعة الدول العربية ؛ وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها، تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8 - إن لجنة تقصي الحقائق الأممية، تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها، بعد زيارتها للجزائر، وأثناء وجودها بموريطانيا ؛ حيث تبنّى المسؤول عنها، في تصريحات بباريس ونواكشوط، وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه، ضد المغرب وقضيته من الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة، حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية، بطلب من هيئة الأمم المتحدة، وبذلك الموقف، فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والاستطلاع والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها، معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب، إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه، ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

9 - إن البلاغ الجزائري المكيافيلي، الصادر في 31 مايو 1975، باسم وكالة الصِّحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقع، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الأسباني وإرادة الترامي والتوسع من جديد، على حساب وحدة المغرب الترابية، مبرهنا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي، نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية، ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حاليا على نظر محكمة العدل الدولية، من لدن هيئة الأمم المتحدة، تأييدا لطلب المغرب، العمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظرا لهذا كله، يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه، ويعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء ؛ إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملا بهذا، يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما تقدم عليه إسبانيا من انسحاب، كما هدّدت به وأعلنته رسميّاً على سبيل التناور والمغالطة، وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ، فيجب على المغرب أن يعمل في الوقت نفسه، بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة، لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفي ما يخص الجزائر، فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي، ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطنا وأمة، في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح المَلف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي، في ما اقتطعه من التراب المغربي، وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكا للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي، منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر، خلفا وإرثا للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو :

1 - إلغاء معاهدة ايفران، المؤرخة في 69/1/15، وبلاغ تلمسان المشترك، في 27 مايو 1970، ومحادثات المحمدية وأوقاف الرباط، في 15 يونيو 1972، التي لم يصادق عليها المغرب أبدا.

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع المناطق والحدود المغربية جميعها، التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة، التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه، لإرجاعها إليه، والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية، في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب ؛ بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4 - التصريح بعدم قبول المغرب مسبقا لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة ؛ لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء، ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي، وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفا كل محاولة لإجراء ما يسمى حقَّ تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها ؛ حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتضليل كما وقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 - توجيه النداء إلى المغاربة، سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم سياسةَ المغرب التحريرية تجاههم، ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 - تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية، والإعلام.

فبما تقدم كله، يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني، الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر التضحيات، وإن ينصركم الله فلا غالب لكم.

فاس في 1975/6/10.

3 – مشروع من أجل مغرب مستقل :

النص رقم 1 :

الغمرات

نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها[1]

مم كانت تتكون الدولة المغربية في عهد الاستقلال ؟ كانت أنظمة البلاد والعلاقات بين الشعب والحكومة، قائمة في عمومها على القانون الشرعي الإسلامي، وهو قانون الدولة العام، لذا نرى من المناسب أن نلخص المبادئ الأساس لهذا القانون ؛ حتى يمكن إدراك نظام الدولة المغربية المستقلة إدراكًا تامًّا، وحتى يستطيع المرء أن يفهم أنظمتها الإسلامية الحرة تمام الفهم.

يقوم القانون الإسلامي العام، على أساس أن العلاقات بين الدولة والأمة، مبنية على التوافق بين سلطة الحاكم وحرية المحكوم، وهذا ما يجعل القانون الإسلامي في صميمه (دستوريًّا) بالمعنى الصحيح ؛ إذ هو لا يعترف بالسلطة الفعلية إلا للأمة ممثلة في نوابها، أعني أولئك الأشخاص الأكفّاء الذين يتمتعون بثقتها الكاملة الدائمة، ولأجل هذا، فإن تسيير الشؤون العامة، يكون مقيدًا (بالشورى)، التي يتولاها (أهل العقد والحل) في الأمة. ومن نتائج نظام الشورى في الإسلام، أن الحكام يعتبرون مسؤولين أمام الدولة، وهذه بدورها مسؤولة أمام مجلس شورى الأمة مسؤولية تامة. وسلطة الملك نفسه باعتباره رئيس الدولة وإمام الجماعة، مستمدة من الإرادة الشعبية ومن تعاليم الشريعة، ومرتكزة على هذه الأسس الوطيدة، فالملك بصفته قائمًا بالسلطتين الزمنية والروحية - ونعني بالأولى السياسية الدنيوية والثانية السياسية الدينية - ربما مسؤولٌ معنويًّا أمام الرأي العام وعمليًّا أمام الشارع، ولا جدال في أن (القاضي)، بصفته الحارس الساهر على تنفيذ القانون الشرعي، يملك سلطة كبيرة في نظام الحكم الإسلامي، ولهذا كانت وظيفة القضاء في الإسلام، ذات شروط وقيود لا تتوفر في مطلق الناس، وإذا كانت السلطة

(1) «الرأي العام»، العدد 31، الجمعة 21 نوفمبر 1947.

الزمنية مستمدة من إرادة الشعب، فإن السلطة الروحية موضوعة تحت حماية القانون الشرعي بكيفية أخص.

وفي الإسلام، كما في غيره، سلطات ثلاث : تشريعية ومصدرها القانون الإسلامي، وهي تابعة لاجتهاد الفقهاء الذين يفسرون هذا القانون بالذات، ويعملون على وفاق تام مع نواب الشعب ؛ وتنفيذية وقضائية، تقوم بالأولى هيئة الموظفين والحكام، وبالثانية هيئة القضاة المسلمين، ومن ثم، نشأ الفصل بين السلطات في القانون الإسلامي، وهذا القانون يكتفي بوضع القواعد الأساس العامة، المماثلة للمبادئ الدستورية الحديثة، ويترك تقرير أساليب التطبيق إلى من توكل إليهم السلطة الدستورية نفسها، وبمساعدة علماء القانون الفقهي ؛ الذين لهم حسن التأويل والاجتهاد والاستنباط، يستطيع القانون الإسلامي أن يطابق تطور المجتمع، ويضمن مصالحه خلال العصور كلها. وعليه، فعناصر القانوني الإسلامي العام، مكونة من السيادة الشعبية، ومسؤولية الهيأة التنفيذية، والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات الشخصية والعامة.

ولننظر الآن على ضوء هذه البيانات، في ما تتكون منه الدولة المغربية في عهد استقلالها.

يرأس جلالة الملك السلطة المركزية، وهو يمثل السلطتين الزمينة والروحية، ومن ثم جاء لقبه المزدوج، فهو ملك وأمير المؤمنين في آن واحد، وإذًا، فهو رئيس الدولة الأعلى وإمام الأمة، الحارس لدينها، والساهر على شريعتها السمحاء.

وإذا نظرنا في تاريخنا القومي المغربي، قبل نكبة الوطن بالحماية والحكم الأجنبي الدخيل، رأينا بصورة مكبرة واضحة، أن سلطة القانون وممارسة السياسة الشعبية، كانتا دائماً حقيقتين قائمتين لا سبيل إلى إنكارهما، وأنهما تجلَّتا في قوة وجلال، كلما سنحت الفرص وسمحت الظروف بذلك.

وقد كان ملك المغرب، في كثير من المناسبات، يدعو إلى مؤتمرٍ شوريٍّ يحضره أعيان المملكة وقضاتها، وأساتذة كلية القرويين، بجانب أعضاء الحكومة وكبار الموظفين، ويعمل على العموم بمشورتهم. وعلى هذا المنهاج، سار السلطان مولاي عبد العزيز، وقتما اشتدت الأزمة السياسية الداخلية ؛ فقد كان يعقد مؤتمر الشورى ما بين الفينة والفينة، في عاصمة فاس، وكثير من هذه المؤتمرات الشورية الشعبية، قد أثارت اهتمام الكتاب الدبلوماسيين الفرنسيين خاصة، وقد تحدثوا عنها في كتاباتهم، بما دل على سخطهم وعدم رضاهم.

ونستنتج مما تقدم، أنه يصح للشعب المغربي أن يفتخر بأنه كان له نصيب مهم وصوت مسموع في إدارة الشؤون العامة، وكان إعلان الحرب والتوقيع على معاهدات الصلح والمفاوضات والمصادقة على المعاهدات بكيفية عامة، لا تتقيد بها البلاد، إلا إذا وافق عليها مؤتمر الشورى، الجامع لعناصر الأمة ولرجالها الأكفاء.

ومن أصرح ما يؤيد الفكرةَ الأساسَ، التي أردنا شرحها وتوضيحها، وثيقتان رسميتان نذكرهما من بين مئات الشواهد التاريخية، ليطلع عليهما الباحثون.

الوثيقة الأولى : هي الكتاب السلطاني، الذي دعا به مولاي عبد العزيز رعيته إلى عقد (مجلس الأعيان) بفاس (للمفاوضة في علاج أمر ملم، وخطب عارض مهم ؛ لتكون المشاورة فيه بين أعيان الرعية... إذ - على كل حال - إن المشورة في الأمر العام أمر مطلوب، لا سيما وفيها سر الإصابة مع سلامة الصدور واطمئنان القلوب)، وتاريخ الكتاب المذكور 12 شوال عام 1322هـ/موافق 20 دجنبر 1904م.

والوثيقة الأخيرة : هي عقد البيعة لمولاي عبد الحفيظ، وفي هذه البيعة يقول وكلاء الأمة «إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية، فلا يبرم أمر منها إلاّ بعد الصدع به للأمة كما كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ للذمة، حتى يقع الرضا منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها»، وتاريخ البيعة المذكورة فاتح ذي الحجة عام 1325هـ/موافق 5 يناير 1908م.

فهذان مقالان في منتهى الوضوح، اخترناهما من بين مئات الأمثلة المسجلة في تاريخنا القومي ؛ لإظهار علاقة الرعية بالسلطان وعلاقة السلطان بالرعية، وإثبات أن الشعب المغربي، حتى إلى ما قبيل فرض الحماية، كان لا يزال له تأثير مباشر في سير الحوادث الداخلية، وتوجيه السياسة الخارجية.

أما أعضاء الحكومة المغربية، الذين يعينهم السلطان، فقد كانت تتألف منهم الوزارات الآتية.

الصدر الأعظم أو رئيس الحكومة المخزنية، كان يدير السياسة العامة للبلاد، وكانت تسند إليه وزارة الداخلية زيادة على مهام تلك الوظيفة السامية، وكانت له بهذه الصفة السيطرة على حكام الأقاليم، وقواد القبائل، وباشاوات الحواضر، وعمال النواحي الواقعة على حدود المملكة المغربية، بل كان له حق الإشراف على جميع الوزارات الأخرى وحق التعيين في الوظائف الكبرى بعد موافقة السلطان. وكان للصدر الأعظم وزراء مساعدون، أو بعبارة أخرى، وكلاء وزارات، كوكيل وزارة الخارجية (وزير البحر)، والمالية (أمين الأمناء)، والحربية (الوزير العلاف)، والعدلية (وزير للشكايات). وكان مجلس الوزراء يجتمع كل يوم لإطلاع جلالة السلطان على سير الشؤون العامة.

أما إدارة النواحي، فقد كانت قائمة بواسطة مندوبين يمثلون نفوذ السلطان، وهم باشاوات المدن وقواد القبائل، وجميعهم مكلفون بالإدارة، والنظر في القضايا الجنائية، وبجانبهم قضاة الشريعة الإسلامية ؛ المختصون في مسائل الأحوال الشخصية والملكية العقارية.

وأما السلك السياسي الدبلوماسي لدى جلالة السلطان، فقد كان يقيم بطنجة ؛ حيث كان يمثل السلطان نائب مفوض ؛ أو مندوب يتصل بواسطته سفراء الدول مع الحكومة المغربية أو العكس.

ولنا بعد هذا ملاحظة جوهرٌ مهمة، وهي أن الحكومة المغربية في ذلك العهد، لم تكن تجمع دائماً الشروط التي يمليها القانون الإسلامي الدستوري على الحكم والولاة، فالكل يعلم أن بعض الحكومات القومية، قد انحرفت عنها جدًّا ؛ مما دعا إلى نزع النقمة الشعبية منها، ونضرب مثلاً لذلك : حكومة المرحوم مولاي عبد العزيز في نظر الذين أعلنوا إسقاطها، أما مولاي عبد الحفيظ، فقد بايعه الشعب بواسطة وكلائه، وهو مغمور بفكرة أنه يبايع سلطانًا ورئيسًا...

[حذفته الرقابة]

وقد بذل جهده في لم شتات العناصر النشيطة الحية في البلاد، لتحقيق الأمنية القومية العزيزة...

[حذفته الرقابة]

وكلما كان الخطر يزداد حدة، كان إقبال مولاي عبد الحفيظ على معاضدة هذه العناصر المناضلة يشتد ويقوى : وربما كان يخشى المسؤوليات الثقيلة التي فرضتها الظروف، وفي اليوم الثاني لتنازله عن العرش، ناول الصدر الأعظم كتاب التخلي عن الملك ؛ قبل أن يصعد إلى الباخرة الفرنسية، التي كانت معدة لنقله إلى فرنسا...

[حذفته الرقابة]

وقد صرح في ذلك الكتاب التاريخي، أنه لم يستطع أن يقوم بواجباته نحو الشعب أحسن قيام ؛ بصفته سلطانًا ذا سلطة ونفوذ، ثم اقترح ترشيح أحد إخوته للعرش، على شرط أن يبايعه الشعب، وقد جاء في الكتاب المشار إليه، والموجه لليوطي، أن جلالته يتمنى أن يختار الله للمغاربة سلطاناً يعود حكمه عليهم بالنفع والصلاح.

ومما سلف، يتضح أن آخر حكومة في المغرب الحر المستقل، لم تكن سلطتها مطلقة ولا أستبدادية كما يدعي بعضهم جهلاً أو تجاهلاً.

النص رقم 2 :

الغمرات

عنوان...
حذفته الرقابة ![1]

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة، فصولاً خاصة بحقوق الأفراد والشعوب، وهذه الفصول تمثل الجانب الفلسفي والعنصر الإنساني من دستور (الديمقراطيات)، وهذه كتابة اشتُهر بها الحلفاء في الحرب الأخيرة خاصة، وعارضوا بها من باب التمايز، وعلى سبيل الدعاية (دول المحور)، التي كانت تمثّل (الديكتاتورية)، وسيطرة القوة على الحرية الفردية والعامة.

ينص الميثاق في مقدّمته باسم الأمم المتحدة، على تجديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساس، وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وكذلك بين الأمم كبيرها وصغيرها، كما ينص على العمل لحفظ العدالة، واحترام التعهدات الناشئة عن العقود والصكوك التي تتكوّن من مجموعها الشريعة الدولية، ومما تلتزم به الأمم المتحدة في ميثاقها الأساس، عدم استعمال قوة الأسلحة في غير ما تقتضيه المصلحة العامة لسائر الدول.

ومن المبادئ والأهداف الرئيسَة، الواردة في الفصل الأول من الميثاق، التزام الأمم المتحدة، بالعمل لتقوية صلات الصداقة والمودة بين الأمم ؛ وذلك على أساس احترام مبدإ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، وفي استقلالها بأمرها، كما يدخل في تلك المبادئ والأهداف، التزام الأمم المتحدة بتقوية وتشجيع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وللحريات الأساس، التي يملكها سائر البشر، دون تمييز بينهم في الجنس والنوع واللغة والدين، هذا ما تشتمل عليه المادة الأولى من الفصل الأول، ونضيف المادة الثانية منه، التزام أعضاء الهيئة بعدم استعمال وسائل التهديد في علائقهم الدولية، وبعدم استخدام القوة ضد الوحدة الترابية والاستقلال السياسي، لأية دولة من الدول.

وقد وقع تأكيد مضمون المادة الأولى، في المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع، عند كلام الميثاق عن التعاون الدولي، في مجال الاقتصاد والاجتماع.

(1) «الرأي العام»، العدد 80، 19 نونبر 1948.

أما مسألة تحرير الشعوب المغلوبة على أمرها، فقد اهتم بها الميثاق في فصلين أحدهما خاص، بما سماه (الأقطارَ غير المستقلة)، والأخير، يتعلّق بنظام الوصاية الدولية وتشمل هذه الوصاية بلاد الانتداب الدولي، وهي قسمان : الأقطار التي كانت تابعة لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأقطار التي يشملها انتداب باسم الأمم المتحدة، وطبق اتفاقات خاصة، ولم يقرر الميثاق في شأن بلاد الوصاية شيئاً يخالف ما تضمنه صك عصبة الأمم القديمة، فالرقابة الدولية، مفروضة اليوم على بلاد الوصاية، كما كانت في الماضي مفروضة على بلاد الانتداب، وكذلك لا اختلاف بين اليوم والأمس، في التعهّد لها بالرقي والحرية والاستقلال.

أما ما يسمى في الميثاق (الأقطارَ غير المستقلة) فشيء جديد ابتكرته الأمم المتحدة وامتازت به شكليًّا وسياسيًّا واستعماريًّا عن عصبة الأمم البائدة.

إن أعضاء هيئة الأمم المتحدة، هم تقريباً أعضاء عصبة الأمم المنقرضة : فهم، إما من دول مجردة لا تملك غير شعوبها الخاصة، وإما من دول تتدخّل في شؤون دول أخرى باسم الاستعمار والحماية ؛ وهما في الواقع ٱسمان لمسمى واحد. وهذا الصنف، يتكوّن من الدول الاستعمارية، وأغلبها تعد في صف الدول المسيطرة على هيئة الأمم المتحدة، وقد وجدت هذه الهيئة نفسها أمام مشكلة، هي التنسيق في الميثاق الأساسي بين الصنفين اللذين يتكوّن منهما مجموع الأعضاء، صنف الدول الاستعمارية، وفي كل جانب منهما دول كبرى، ذات نفوذ وسيطرة داخل الهيئة الدولية وخارجها، وفي سبيل ذلك التنسيق، وتلافياً لكل تنافس واختلاف، وصراع وتطاحن بين الفريقين، تخيل واضعوا الميثاق حلاً وسيطًا، وأفرغوه في صورة ترضي الطرفين، وتخدم مصالحها في دائرة العلاقات الدولية الحديثة، وعلى أساس الأنظمة التي ترتكز عليها في العصر الحاضر.

وقد أدى هذا إلى تضمين الميثاق مما سمي التصريحَ الخاصَّ بالأقطار غير المستقلة، ومن هذا التصريح يتألف الفصل الحادي عشر، الذي يشتمل على مادتين رقم 73، أما الأولى، فأطول وأهم من أختهما، وهي أجدر بأن نتحدث عنها بشيء من التفصيل، تطلق عبارة «القطر غير المستقل»، على كل وطن تابع لغيره، أي فاقد لحرية نفسه، ومحروم من استقلاله، وينطبق هذا على بلاد الحماية، والمستعمرات وأقطار الوصاية الدولية.

ويفرض الميثاق، بمقتضى التصريح المذكور، على الدول (الحامية) والاستعمارية عدة التزامات، ناشئة عن المسؤولية التي تتحملها في الأقطار التابعة لها، وتتلخّص تلك الالتزامات في أمرين هما :

1- الاعتراف بأسبقية مصالح سكان تلك الأقطار، والعمل لترقيتهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، حتى يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، ويتوصّل إلى هذا بالتعليم

وحسن السياسة، وتحقيق مطامح الشعوب ومنحها الحقوق والحريات، وتدريبها على تسيير أمورها في دائرة الحرية والديمقراطية، وتلتزم الدول المسيطرة، بإطّلاع الأمانة العامة للهيئة الدولية، على تنفيذ هذا طبق شروط وقيود، هي في الواقع في صالح الدول الاستعمارية.

2- التزام الدول في توجيه سياستها الاستعمارية باعتبار مصالح غيرها، وبمراعاة حسن الجوار في ميدان الاقتصاد والاجتماع والتجارة.

فيتضح من هذا، أن الميثاق فتح المجال، بقدر الإمكان، لاستفادة سائر الدول من الخيرات والمشاريع في المستعمرات، وبهذا، وفق أو حاول التوفيق بين أعضاء الهيئة الدولية، سواء كانوا دولاً ٱستعمارية أو غير ٱستعمارية، ومن نتائج هذا التخفيف من التنافس والاختلاف، والصراع بين الدول، ومن شأن هذا في نظر الميثاق، أن يخدم السلم في العالم، إذًا، التنازع على الاستعمار، من أهم أسباب الفتن والحروب.

كما يتضح من التزام الدول الاستعمارية بتقديم المعلومات والأخبار، عن الأقطار التي تسيطر عليها، أن هذا مقيّد بشروط هي : مراعاة مقتضيات الأمن العام داخل تلك الأقطار، وعدم الإخلال بأنظمتها السياسية الخاصة، وكل هذا يحفظ ما للدول من سيادة وسيطرة في مستعمراتها.

هذا باختصار، ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة حول المسألة الاستعمارية، راوغ وتسامح فيها كل ما استطاع إلى هذا سبيلاً، وقد استطاع في هذا المضمار شيئاً كثيراً فيه رضا الاستعمار وتضليل ضحاياه من الأفراد والشعوب.

والآن، ينبغي لنا أن نبحث على ضوء المبادئ والنظريات، والعهود والأماني التي وردت في الميثاق، عن مآل كل ذلك من حيث التنفيذ والتطبيق.

قد تدَّعي بعض الدول، أنها برت بوعودها ووفت بعهودها، وحققت التزاماتها ؛ وذلك بما نالته شعوب المستعمرات من الحقوق والحريات الجديدة، وظفرت به من مظاهر السيادة والاستقلال، ونحن لا ننكر أن بعض الدول الاستعمارية كإنكلترا مثلاً، قد أنجزت شيئًا كبيرًا في هذا المجال ؛ إما لأنها اقتضته سياستها ومصالحها، وإما لأنها أرغمت عليه بجهاد الشعوب، ومهما يكن، فإنه في الواقع صنيع يتفق مع مبادئ الميثاق الدولي وعهوده، ولكن ليس هذا ما يعنينا هنا، وإنما يعنينا ما قامت به هيئة الأمم المتحدة نفسها، في سبيل تطبيق ميثاقها على الشعوب المغلوبة على أمرها.

عبثًا، يحاول الباحث أن يجد ما يقبض عليه بأنامله، ويعتبره كسبًا سياسيًّا أو ربحًا معنويًّا، ولنقتصر في بحثنا هذا، على ما جرى في الدورة الراهنة للهيئة الدولية بباريس.

فقد نظرت لجنة خاصة في قضية الأقطار غير المستقلة، ثم عرضت هذه القضية في اجتماع عام للهيئة الدولية فكانت النتيجة، هي ما تقرر بأغلبية كبيرة في جلسة يوم الأربعاء ثالث نوفمبر، وجميع تلك المقررات، ترجع إلى إمداد الأمانة العامة للهيئة الدولية، بكل ما يمكن من المعلومات عن تلك الأقطار ؛ وذلك بصورة منتظمة، وضمن الشروط المنصوص عليها في الميثاق، ونرى من هذا، أن الهيئة لم تهتم بتحرير الشعوب وتقرير الاستقلال لها، وتوزيع صكوكه على طلابها، وإنما اهتمت، بمجرد الحصول على معلومات من الدول الاستعمارية، التي لها أن تقدّم منها ما تشاء وترضى، دون خشية أي تدخّل من الهيئة في النظام السياسي القائم في كل مستعمرة، والميثاق - كما رأينا - يمنع هذا التدخل منعًا باتًّا، ويترك للدول الاستعمارية حبلها على غاربها، في الأراضي الداخلية تحت نفوذها وسيطرتها.

وفي الجلسة تعارضت نظريتان، تولّى الإفصاح والدفاع عن إحداهما، فريق الدول التي تنصر قضية تحرير الشعوب «كالهند والفيليبين»، أو التي تريد التشغيب على الحكومات الاستعمارية كروسيا ويوغسلافيا، وتولى الإعراب عن النظرية الأخرى وتأييدها، فريق الدول الاستعمارية ومن والاها وتضامن معها.

وقد رمى أنصار النظرية الأولى، حسبما ورد في الجرائد، إلى إعطاء الأمم المتحدة (حق النظر) في المستعمرات، حتى في ما جاوز دائرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما طالبوا الدول الاستعمارية (بتقديم الحساب)، عن التطورات السياسية في البلاد غير المستقلة، وعما يطرأ من تعديل على الأنظمة الإدارية والدستورية فيها، وإن ما حملهم على هذه المطالبة، لهو ما أقدمت عليه بعض الدول الاستعمارية، من إدماج مستعمرات في ترابها القومي، فقد كان عدد الأقطار غير المستقلة، يبلغ أربعة وسبعين، وقد صار الآن ستين...

[حذفته الرقابة]

وقد صرّح مندوب الهند، أن الدول الاستعمارية، عندما قدمت قائمة البلاد التابعة لها تحمّلت مسؤولية مصير هذه البلاد إلى أن تدرك رشدها، وتستقل بأمرها استقلالاً تامّاً، ولا يمكن أن تنتهي تلك المسؤولية، إلاّ بإيصال تلك البلاد إلى كامل استقلالها، وقد أعلن مندوب يوغسلافيا، إن غض الطرف عن خطة الإدماج، إنما هو استسلام، مرة أخرى، أمام الدول الاستعمارية، التي تحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات على سبيل التملّك الخاص.

وتعترض الدول الاستعمارية، كما قالت بعض الصحف، على نظرية أنصار حرية الشعوب واستقلال المستعمرات، بأن الأمم المتحدة ليس لها (حق النظر)، في غير الأقطار الموضوعة تحت الوصاية الدولية، فالأقطار غير المستقلة، هي غير بلاد الوصاية

الدولية، وقد التزمت الدول الاستعمارية، في ميثاق الأمم المتحدة، بأن تعمل لمنح الشعوب، في تلك الأقطار، الحرية والمساواة والاستقلال الذاتي السياسي، وهذا - في نظر دول الاستعمار - لا يؤدي بها إلى التنازل عن حق تسوية تلك المسائل تسوية مباشرة، وبأصلح الوسائل والطرائق، وتضيف الدول الاستعمارية إلى هذا، أن مشكلة الحريات السياسية في البلاد المقيّدة، لا يمكن حلها حلاً واحدًا، وذلك لاختلاف درجات الرقي والتطور، ولتباين الوضعيات السياسية فيها.

وخلاصة ما تقدّم، أن ميثاق الأمم المتحدة، يعترف لسائر الشعوب بحقوقها وحرياتها الفردية والعامة، ويفسح المجال للسير بتلك الشعوب في طريق الرقي والحرية والسيادة والاستقلال، مع صيانة مصالح الدول، وحفظ مبادئ النظام العالمي الجديد وأهدافه.

أما أعضاء هيئة الأمم المتحدة فقسمان : أحدهما يتكوّن من الدول حديثة العهد بالسيادة والاستقلال، ومن الدول المنافسة لدول الاستعمار، وهذه الدول جميعها، تهتم بالمشكلة الاستعمارية العامة، وتحاول إثارتها في دائرة الميثاق، وعلى أساس النظام الناشئ عنه، ولكن هذا الفريق من الدول، لا يمثل إلاّ أقلية ضئيلة من الأصوات داخل المجلس والهيآت، والقسم الأخير، يتألف من بقية الدول، وهي التي تمثل أكثرية الأصوات، ولهذا تتغلّب على الفريق الآخر ساعة التصويت في المسائل الاستعمارية، وهي لا تعد بقوة عددها فقط، بل تتخذ من الميثاق نفسه حجة، ووسيلة لنصر وجهة نظرها على كل نظرية تخلفها، وهذه الوضعية، هي التي تجعل المشكلة الاستعمارية في طريق التسوية، كلما أثيرت في دورة من دورات الهيئة الدولية، ومما يزيد المسألة تأخراً وفشلاً في كل دورة، تعارض المصالح، واختلاف المطامع، واصطدام الأغراض التي تتمسك بها كل دولة أو كل كتلة من الدول، فإذا كان حلّ المشكلة الاستعمارية، كما قيل، ينحصر في إيجاد الوسائل الصالحة، لإيصال الشعوب إلى حريتها وسيادتها واستقلالها، فالعقبة العظمى التي تعترض ذلك الحل، هي أن كل دولة، أو طائفة من الدول، سواء الاستعمارية منها أو غير الاستعمارية، تريد أن يكون التحرير السياسي في صالحها حاضراً أو مستقبلاً، وما دام الأمر هكذا، فليس للشعوب المقيدة إلاّ أن تعتمد على جهادها في نيل أمانيها، وذلك عملاً بالقاعدة...

[حذفته الرقابة]

النص رقم 3 :

الغمرات

الشعب يريد انتخابات حرّة عامة.
المجالس الحالية
منافية للعدالة والديمقراطية[1]

كثر حديث الناس عن المجالس البلدية، وعما يمكن أن تحتوي عليه من عناصر جديدة حيّة، وصالحة لأداء المهمة العظيمة التي ستناط بها، ولهم الحق، كل الحق، إذا هم علّقوا هذه الأهمية على تلك المجالس، التي سيكون لها تأثير عملي في مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وأن الانتخابات البلدية أو الإقليمية - كما تسمى في بعض البلاد الأوروبية - لهي الحجرة الأولى في بناء صرح الديمقراطية بها، وهي الأساس الذي يبنىٰ عليه هيكل المجالس النيابية العليا، كمجلس النواب والشيوخ وغيرهما.

ولقد طال انتظار الناس، بقدر ما طال حديث الصحف والمجالس والأندية عنه وتعاليقهم عليه، وكان الفضل يرجع إلى الصحف في ذلك ؛ إذ كانت تذكر هذه الرغبة الملحّة في الحديث عنه، كلما آنست فتورًا.

ومن تتبع نشرات الصحف، يعرف الأطوار التي مرت بها هذه المسألة، ويدرك بالخصوص، التردد الذي كان يبدو على الإدارة إزاء مشكلة المجالس البلدية، فقد كانت قررت إصلاح هذه المجالس، وإدخال روح الديموقراطية عليها ؛ بجعل أعضائها يختارون بطريق الانتخاب العام، ولكنها أصرّت على التمسّك بموقفها، في انتخابات مجالس مشتركة بين العنصرين المغربي والفرنسي، تقرر فيها السيادة الفرنسية إزاء السيادة المغربية بصفة رسمية، فكان ذلك مثار الانتقاد المرّ من لدن المغاربة ؛ الذين لا يرضون تجزئة سيادتهم، أو التنازل عن شبر منها مهما كان الثمن.

وأخيرًا، وبعد تردد وإقدام وإحجام، فاجأتنا الإدارة بأمرين :

1- ففي فاس، تقرر إجراء انتخابات ضيقة، طبقاً لما كان أسسه المشير ليوطي، وكانت النتائج ما فصله الرأي العام بالحجج والأرقام.

(1) «الرأي العام»، العدد 106، الجمعة 8 يوليه 1949.

2- أما ما عدا فاس، فقد عيّنت الإدارة أصحاب المجالس البلدية، وكانوا تقريبًا نسخة طبق الأصل من المجالس القديمة.

ولقد كنا نفضّل المجالس القديمة، التي وإن لم تكن تقوم بأي عمل، وكانت هيكلاً لا روح فيه، إلاّ أنها مع ذلك كانت تحتفظ بالسيادة المغربية، وتحافظ على الشخصية والطابع المغربي ؛ نعم، كنا نفضّل تلك المجالس القديمة، على هذه التي سيندمج فيها المغاربة اندماجاً في العنصر الفرنسي، ويفقدون شخصيتهم وسيادتهم، وسيطغىٰ عليهم العنصر الفرنسي، في كل مرة يحاولون القيام بعمل جدي، لفائدة البلاد ولخير المجتمع المغربي.

وإذا ألقينا نظرة على هؤلاء الأعضاء الجدد، الذين عيّنتهم الإدارة في مختلف المدن، لا نكاد نجد فرقًا كبيرًا بين القدماء والمحدثين ؛ فطائفة منهم كانوا في المجالس القديمة وأعيد تنصيبهم ؛ إذ ظهرت صلاحيتهم بالتجربة وطول المران، وآخرون عيّنوا تعيينًا، ولكن بعد أن اختبرتهم الإدارة في مجالس وجمعيات وهيآت أخرى، وأمّنت عليهم واطمأنت - سلفاً - على موقفهم المنتظر، وأنهم سوف لا يحدثون في أحضان هذه المجالس رعوداً ولا يثيرون زوابع، وإنما سيكونون من المسبِّحين الحامدين، وحتى إذا بدا لأحدهم - ولا ننكر أن فيهم من سيفعل - أن يقول كلمة صريحة لفائدة المغاربة، فإن كلامه سيصير بالبال، كما علّمتنا التجارب في الغرف التجارية ومجلس شورى الحكومة، وسوف لا تكون مهزلة المجالس البلدية أقل من مهزلة مجلس (الشورى).

وهناك ملاحظة أخرى جديرة تلفت النظر، وهي بادرة سيئة، يخشى أن تكون سابقة يحتذى بها، وهي أن الأعضاء الفرنسيين في مجالس بعض المدن، كالقنيطرة وفضالة وإيفران وغيرها، أكثر عدداً من الأعضاء المغاربة، فهل يعني هذا أننا سنمثل مأساة فلسطين في عقر دارنا ؟

إن الإدارة الفرنسية في المغرب، تخشى من الديموقراطية، وتلجأ إلى الأساليب الاستبدادية بائدة العهد، التي لم تعد صالحة في هذا العصر، فتفرض على الشعب المغربي نواباً بالرغم عنه ؛ ما كانوا ليختاروهم لو أعطيت لهم الكلمة ومنحوا حق الاختيار.

فهل أننا لا نتقدم لحظة إلاّ لنرجع سنين إلى الوراء ؟

النص رقم 4 :

الغمرات

فصل الخطاب[1]

ليس للمغرب اليوم دستور، ولا برلمان ولا ديموقراطية.

ولهذا، لا يوجد في نظام المغرب (خطاب عرش) - كما هو الأمر في مصر مثلاً - وإنما يوجد فيه (خطاب عيد العرش)، والفرق بين هذا وذاك بيّن واضح.

ولعل اعتبار الحقيقة والواقع، هو ما جعل الطبعة الرسمية لخطاب العيد الملكي في هذه السنة، تظهر وقد نص فيها على أن الخطاب السلطاني، إنما هو خطاب عيد العرش لا خطاب العرش بالمعنى السياسي والدستوري لهذه العبارة.

وإن تطوّر المغرب وعراك الشعب، لكفيلان بتحقيق ما نطمح إليه من دستور وبرلمان ديموقراطي، ويوم تتحقق للوطن هذه الأماني الغالية، يكون لنا (خطاب عرش) كالذي يوجد في الممالك الدستورية الشرقية والغربية.

نعم، ليس للمغرب اليوم دستور ولا ديموقراطية، ولكن للشعب المغربي إيمانًا بالدستور، وطموحًا إلى البرلمان، ودعوة إلى الديموقراطية.

وليس بين الفكرة والحقيقة، إلاّ مسافة يريدها الأجنبي طويلة لا تنتهي، ونريد نحن أن تكون قصيرة وقصيرة جدًّا.

وإذا كان يعوز المغرب اليوم برلمان يتلى فيه باسم صاحب الجلالة خطاب العرش - كما يقضي به النظام في الممالك الدستورية - فإن للمغرب ما يشبه البرلمان، وهو التجمّع الشعبي العظيم، الذي يتلى فيه خطاب عيد العرش كل سنة بالقصر العامر : وبقطع النظر عن الأسماء والشكليات، فإن التجمّع الشعبي المغربي المذكور، يمثل الرأي العام بمختلف عناصره وطبقاته واتجاهاته، ولسنا مبالغين بقولنا إنه خير صورة لجوهر الإرادة الشعبية المغربية.

(1) «الرأي العام»، العدد 178، الجمعة 1 دجنبر 1950.

بعد هذا، نريد أن نعنى عناية خاصة بالقسم السياسي من خطاب عيد العرش، وهو ما يتعلّق بالرحلة الملكية إلى فرنسا، وبما كان لها من صلة بالقضية المغربية العامة، فلقد أكد صاحب الجلالة نصره الله، أن اهتمامه ليس مقصوراً على المسائل الخاصة بالشعب كالتعليم والحق النقابي، بل عنايته بمثل هذه المسائل، لا تنسيه المسألة العامة، والقضية الجوهرَ والمشكلة الكبرى ؛ فمستقبل المغرب، كان ولا يزال موضع عنايته وسهره وسعيه، وحرصه - كما قال جنابه الشريف - على رعاية مصالح المغرب، وحقوق الشعب، وعلى حفظ ما للوطن من كيان ومقوّمات غني عن البيان.

أوضح هذا صاحب الجلالة أيده الله، وتعزيزًا له، تكلم عن المحادثة السياسية التي تمت بينه وبين رؤساء الدولة الفرنسية أثناء الرحلة الملكية، والتي ارتكزت على تبادل مذكرات سرية، تضمنت الإعراب عن وجهة نظر الفريقين، في الوضعية السياسية الحاضرة بالمغرب، وفي تسوية المشكلة المغربية الفرنسية ؛ التي أصبحت تفرض اليوم أكثر من ذي قبل، حلها على المسؤولين من المغاربة والفرنسيين.

قال جلالة الملك أيده الله، إن الغاية الأولى والأساس، من سفره إلى باريس، هي القيام بعرض القضية المغربية على ذوي الحل والعقد، من رؤساء الدولة والحكومات في فرنسا، وهذا ما علمه الخاص والعام، وما لا يحتاج إلى بيان ولا برهان.

بعد هذا، تعرّض الجناب الشريف لمحادثته السياسية، بكلام مجمل قد يعتبره الناس عامًّا مبهمًا، ونعتبره نحن جليًّا واضحًا بقدر ما تسمح به الظروف ومقتضيات شتى.

وبيان هذا، أن القسم السياسي من خطاب عيد العرش، تضمن خلاصة برنامج إيجابي يصلح أساسًا ووسيلة لحل المشكلة المغربية العامة، وأن تحليل العناصر السياسية التي اشتمل عليها الخطاب الملكي، ليذكرنا بأسس (مذكرة 23 شتنبر 1947)، التي تقدّم بها حزبنا إلى جلالة الملك نصره الله، وإلى الحكومة الفرنسية، بواسطة مقيمها العام الجنرال جوان ؛ وذلك من أجل تسوية المشكلة المغربية الحاضرة، وبالمثال يتضح المقال :

قال جلالة الملك في خطاب عيد العرش : قد جعلنا مقصودنا الأكيد... أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية، ونسعى معهم في الوصول إلى الحل الذي يرضي الرغائب ويحقق المطامح.

وقد عبّرت مذكرة 23 شتنبر 1947 بدورها عن هذا قائلة باللفظ : يعتزم حزب الشورى والاستقلال، تحقيق الأهداف الوطنية بالوسائل التي منها استعمال طريقة المفاوضات.

ومعنى هذا أو ذاك، أنه ينظر الآن - والآن فقط - إلى المشكلة السياسية القائمة هنا كمشكلة تهم المغرب وفرنسا وحدهما، ولهذا يجنح الجانب المغربي إلى حصرها

أولاً في هذه الدائرة، رجاء الوصول إلى حلها بين الطرفين، بما يضمن حقوقنا القومية كاملة، ويصون ما لا يتنافى معها من المصالح الفرنسية والأجنبية المشروعة، وبعبارة أخرى، نرى مع جلالة الملك أيده الله، عرض القضية أولاً في باريس، والسعي في حلها مع من يهمهم الأمر في فرنسا ؛ وذلك عن طريق المحادثات والمفاوضات، فهذه وسيلة وليست هي كل الوسيلة، أو الوسيلة الوحيدة، والمهم في هذا، هو الاتفاق على الوسيلة السياسية المتخذة من لدن الجناب الشريف وحزبنا كذلك، لحل المشكلة المغربية مع فرنسا، ونحن بهذا الاتفاق، فخورون ومتفائلون جدًّا...

ثم قال الجناب الشريف في خطاب عيد العرش : لم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية، التي أجريناها بفرنسا، أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا بمساعينا وجهودنا، صالح البلاد ورقيها وتقدمها.

وهذا ما عبّرت عنه مذكرة 23 شتنبر نفسها ؛ حيث قالت : إن الحزب لا يطالب بالحكم لأجل الحكم، وإنما يطالب به للصالح العام، ولخير الأمة فقط.

وبهذا أردنا أن نرد - سلفاً - على كل تهمة قد يوجهها إلينا الخصوم ؛ زاعمين أننا لا نعلن استعدادنا لتحكم المسؤوليات والتبعات السياسية العامة، إلاّ حبّاً في الجاه وطمعًا في السلطة، ونحن في الحقيقة، لم نصرح بذلك الاستعداد إلاّ لنكون منطقيين مع أنفسنا، فنقبل كل مسؤولية تنجم عن تطبيق برنامجنا السياسي، الذي تضمنته مذكرة 23 شتنبر 1947.

وكذلك أراد جلالة الملك أن يردّ على الصحف الفرنسية والأجنبية، التي روّجت أن جنابه الشريف، إنما طالب في باريس بما يقوي سلطته، ويقيم الحكم فرديّاً واستبداديّاً مطلقاً في مملكة تحتفظ بالتقاليد والأنظمة الإقطاعية، ويطول بنا القول، لو أردنا أن نخوض في هذا الموضوع، ونطلق العنان للقلم في هذا المجال.

وإن ما يهم الشعب المغربي، لهو حرص جلالة الملك وفقه الله، على تضمين خطاب عيد العرش ؛ ذلك التصريح الذهبي ؛ الذي كان له أعظم الموقع والأثر في النفوس المغربية التي صفقت وتحمّست له بما لا مزيد عليه، وما ذلك التصريح السياسي، المسجل في الخطاب الملكي، والمحفوظ في الوعي الشعبي، إلاّ قول جلالته : لم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية، أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها، وفي ما يلي هذا من تصريحات الخطاب الملكي، ما يؤيد ذلك التصريح تأييدًا قويًّا، خصوصًا قول صاحب الجلالة أعزه الله، مخاطبا رعاياه المخلصين : اعلموا أن الفضائل الإنسانية لا تتم بدون أخلاق سامية، وشعور ديني سليم، وإن من الخير أن يستكمل المرء في نفسه معاني السمو والنبل، ويقف جهوده ومواهبه على تقدّم أمته وإيثار مصلحتها على أنانيته.

وقد تابع جلالته الحديث بقوله : لم يغب عنا لحظة واحدة، أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها، وتمارس شؤونها بنفسها، هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة، والذي يوافق مبادئ ديننا الحر الكريم.

فهذا كلام يؤيد ما قبله، وهو اعتراف صريح بأن الديموقراطية والشورى، أفضل نظام تقوم عليه الدولة والحكومة، بل إن ذلك التصريح الملكي، يتضمن - زيادة على ما ذكر - الوعي الرسمي بمنح الأمة المغربية دستورًا مثلما يوجد في الدول المعاصرة الشرقية منها والغربية.

وليست هذه أول مرة يتولّى فيها جلالة الملك، أيده الله، الإشادة والتنويه بالشورى كنظام يكفل الحكم الصالح في الأمة، ففي الخطاب الذي ألقاه جلالته في السنة الماضية بمناسبة عيد العرش، صرّح قائلاً : نحن متيقنون أن لا شيء يضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي، الذي سن الإسلام مبادئه الأساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث، فهو في جوهره يتفق مع أوامر ديننا الحنيف، قال الله تعالى : ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾، وقال تعالى : ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾.

فبهذا الموقف الملكي، وبهذا التصريح الرسمي، خطت الشورى في المغرب خطوة حاسمة كان لها ما بعدها ؛ وهو الوعد الذي تضمنه الخطاب الملكي في هذه السنة، بمنح الشعب المغربي دستورًا يحقق مبادئ الشورى، ويؤسس أنظمة الحكم الديموقراطي كالتي تنعم بها الأمم الراقية في العصر الحاضر شرقاً وغرباً، وإن ما تضمنه خطاب عيد العرش، في السنة الماضية وفي هذه السنة، من ذكر الشورى والديموقراطية، ليطابقه تمامًا ما ورد في مذكرة 23 شتنبر، من المطالبة بالدستور الذي هو قانون الديموقراطية، والشكل الحديث لنظام الشورى في الإسلام.

ونقتصر من مذكرة 23 شتنبر - في هذا الموضوع - على الفقرات الآتية :

(هذا - يا مولاي - ما دعانا إلى التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد، يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة، ويعيد للدولة سيادتها، وللشعب حريته وحقوقه، فيجدد أداة الحكم، ويبث روح الشورى في الأمة.

كما طالبت (مذكرتنا السياسية) إذ ذاك، بأن يعهد إلى مجلس وطني، يمثّل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح - في دائرة ملكية ديموقراطية - القانون الذاتي، والنظام الأساسي لمغرب الغد، المتمتع بحريته واستقلاله.

فهذا كلام يعبّر عن الفكرة نفسها، التي أبداها صاحب الجلالة، حفظه الله، في خطاب عيد العرش، وهو يعبّر عنها بعبارات تكاد تكون مماثلة للعبارات الملكية السامية.

وتأييداً لقضية الديموقراطية الواردة في خطاب عيد العرش، نعلن هنا أن مكتبنا السياسي قد تشرف في سنة 1947، وقبل الإقدام على وضع مذكرة 23 شتنبر، وعلى الدعوة إلى الدستور في جريدة (الرأي العام) بمقابلة مع صاحب الجلالة نصره الله، في قصره العامر بالبيضاء، وقد تناول إذ ذاك الحديث منح الشعب المغربي دستوراً يضمن له جميع حقوقه وحرياته، فلم يكن من جلالة الملك أعزه الله، إلاّ أن صرّح لنا باستعداده التام، لمنح الشعب دستوراً كالذي يوجد في مصر مثلاً ؛ وذلك بمجرد ما تساعد عليه ظروف المغرب، وقد زاد جلالته قائلاً ؛ إنه درس نص الدستور المصري، فوجد فيه حقوق العرش واضحة مصونة، وكل هذا مما شجع حزبنا إذ ذاك، على القيام بالدعوة إلى الدستور في جريدة (الرأي العام) وعلى المطالبة به للمغرب ؛ سواء في رسالة تقديم مذكرة 23 شتنبر 1947 إلى صاحب الجلالة، أو في المذكرة نفسها مما هو معروف لدى سائر المواطنين.

بعد هذا، نعود إلى الموضوع فنقول : إن جلالة الملك نصره الله، قد تحدث مرة أخرى في خطابه عن عرض القضية المغربية في باريس فقال :

لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول، وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان.

ومعنى هذا، أن جلالته عندما أراد عرض القضية المغربية على الحكومة الفرنسية استعمل الوسائل نفسها، التي اتخذها حزبنا منذ أكثر من ثلاثِ سنوات، تلك هي التعبير عن وجهة النظر المغربية في مذكرة، واستعمال طريقة المحادثة والمفاوضة. أما قول جلالته : إنه أضفى على عرض القضية حلة الوضوح والبيان، ففيه الردّ على ما ذهبت إليه الصحف الفرنسية والأجنبية، من أن المذكرة الملكية لا تخلو من غموض وإبهام، وإن كل ما فيها التلويح دون التصريح بالمقاصد والمطامح، ويوم تنتشر نصوص المذكرة المتبادلة بين الجناب الشريف والحكومة الفرنسية - وذلك ما يأْمُلُ الشعب تحقيقه في القريب العاجل - يأتي العيان مؤيداً للبيان.

ثم تناول الخطاب الملكي الكلام في صميم الموضوع السياسي فقال : رغبنا في أن تُبنىٰ علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة، وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات، وعلى أسباب الوصول إليها بمعونتها.

وفي هذا الموضوع نفسه، صرّحت مذكرة 23 شتنبر 1947 بقولها : إن عدم إيجاد حلّ جوهرٍ ملائم للمشكلة، يجعل البلاد في حالة استياء سياسي دائم، يسمم العلائق المغربية - الفرنسية يوماً أكثر من الآخر، ويعرّضها لخطر قد يؤدي في النهاية إلى تطاحن كلي، ولا يمكن التفكير في حلّ المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية، أو محاولة تطبيق جديد لنظامها، الذي هو مصدر الاستياء العظيم، والذي انتهى بفشل ذريع.

هذا ما يتعلّق بإنشاء علاقات مع فرنسا على أسس جديدة، وأما ما يتعلّق بالاتفاق معها، على غاية تلك العلاقات، وعلى أسباب الوصول إليها بمعونتها، فالكلام يشير، في ما نرى إلى الأخذ بمرحلة انتقالية، تقوم على اتفاق مؤقت، يحل محل معاهدة الحماية ريثما تتيسّر للمغرب أسباب التعاقد مع فرنسا، بمعاهدة صداقة وتحالف.

وفي هذا تقول مذكرة 23 شتنبر 1947 : الاتجاه بالمغرب في مرحلة انتقالية، تسمح له بأن ينظّم شؤونه تنظيمًا حرًّا، وبأسرع الطرق نحو المستقبل الحافل بالآمال، ونحو مصيره الحر ؛ أي نحو سيادته التامة، واستقلاله المضمونين بمعاهدة تحالف وصداقة تبرم طوعًا واختيارًا.

وتقول مذكرتنا أيضًا : إن من الضروري فتح مرحلة انتقالية...

وقد ختم جلالة الملك القسم السياسي من خطابه الجليل بقوله : عرضنا هذا المطلب في دائرة الود والصداقة، وما زلنا نُؤمل أنه سيظفر، في مستقبل الأيام، بالآذان المُصغية والقبول الجميل.

وفي هذا الموضوع، تضمنت مذكرتنا الشورية ما نصه : توجيه نداء صريح إلى فرنسا، ومطالبتها بأن تبرهن للشعب المغربي على تمسّكها بروح التفاهم وحسن الإرادة والاستعداد، وتشبثها بمبادئ التحرير، وبالحكمة والتبصر السياسي، وهذا النداء الذي نوجهه إلى فرنسا، هو من جهتنا شاهد بما لنا من حسن النية والإرادة، كما أنه في الوقت نفسه، يعبّر عن أملنا القوي، في العمل لحل المشكلة المغربية، في ما بين المغرب وباريس.

وهنا نريد أن نأتي بفصل الخطاب، في موضوع القضية المغربية فنقول : إن حزبنا قد تقدم في 23 شتنبر 1947، بمذكرة سياسية هي الأولى من نوعها، وهي - كما قلنا في رسالة تقديمها - ثمرة تفكير متصل، في أصول الأزمة المغربية وعوارضها، وما يكتنفها من عوامل داخلية وخارجية، وقد تضمنت تلك المذكرة حلولاً عملية صالحة للمشكلة المغربية حاضرها ومستقبلها، ولم تكن المذكرة الشورية مجرد وثيقة سياسية من حزب إلى حكومة، بل كانت أساس محادثات رسمية، سجلها التاريخ المغربي الحديث تسجيلاً.

ثم مرت ثلاث سنوات على تقديم تلك المذكرة، إلى المراجع العليا في الرباط وباريس فسافر جلالة الملك إلى فرنسا ؛ وقصده إجراء محادثات سياسية في القضية المغربية، وقد كان هذا مما تحدث عنه الخطاب الملكي، بما أمكن من صريح العبارة وواضح الإشارة.

وقد بيّنا بالتحليل والمقارنة، ما يوجد بين الخطتين من تشابه واتفاق، وتساند واقتران، وليس من شك ولا مراء، في أن هذا يكسب قضيتنا العامة قوة في العاجل والآجل.

وقد كانت نتائج المحادثات المغربية كلها، مع المسؤولين عن السياسة الفرنسية بالرباط وباريس، سلبية أو تكاد ؛ ذلك أن الحكومة الفرنسية، كانت ولا تزال مقتنعة بإبقاء ما كان على ما كان، دون تغيير جوهرٍ في الوضعية، ومسايرة سنة الكون وتطور الأحوال وتبدّل الظروف. وغني عن البيان، أن عرض جلالة الملك لقضية المغرب في باريس، قد فرضها على الأنظار العامة والخاصة فرضًا، يعترف به الخصم والصديق.

وقد ترك جلالة الملك - بعد عودته من فرنسا - تلك القضية مطروحة على البساط أمام الحكومة والرأي العام، فهي لا تزال هناك محل أخذ وردّ بين خصومها وأنصارها، وهؤلاء وإن قل عددهم، فهم كثيرون بما لهم من قوة الشخصية، وواسع الخبرة وعظيم النفوذ، وفي طليعتهم الجنرال كاطرو، الذي كتب أخيراً في جريدة (الفيغارو) الباريسية، فصلاً أيّد فيه وجهة نظر المغرب والملك، وطالب فيه الحكومة الفرنسية بتسوية المشكلة ما دامت في متناولها، وطوع يدها وإرادتها. ولعل هذه أصدق كلمة تلفظ بها فرنسي في حديثه عن القضية المغربية، فالقول ما قاله (كاطرو)، لا ما لفّقه (كبرييل بيو)، المغرض والمتبلّد لحاجة في نفسه.

وكلمتنا الأخيرة، التي نريدها فصلاً للخطاب، هي أن المشكلة المغربية، موضوعة اليوم على البساط أمام الحكومة الفرنسية والرأي العام معاً، وأن جلالة الملك، قد أتاح اليوم لفرنسا، كما أتاح لها حزبنا من قبل، فرصة العمل لحل المشكلة المغربية بأيسر الطرق وأحسن الأساليب، وأن الخير، كل الخير، في التعجيل، يحل المشكلة القائمة في المغرب، ما دام هذا الحل - كما قال كاطرو - في متناول فرنسا وطوع يدها وإرادتها، وإلاّ، فيجب أن نقنع المسؤولين في فرنسا، بأن حل قضيتنا ليس بيدهم وحدهم، بل هو بيدنا نحن المغاربة قبل أن يكون بيد غيرنا، فلا أيسر على الشعب وملكه من نقل الحل من يد الفرنسيين إلى يد المغاربة، وليس لي أن أفصل مجمل هذا الكلام، وإنما أكتفي بتوضيح أن المغرب - أمة وحكومة - قادر على أن يحق الحق ويزهق الباطل، وأنف (كابرييل بيو) وأضْرابُهُ في التراب راغم !

النص رقم 5 :

استجواب حول الأوضاع الداخلية بالمغرب[1]

القاهرة 13 - من م. ناصر، مراسل «البناء» الخاص - الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني هو زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي. سافر إلى باريس لحضور دورة الأمم المتحدة عام 1951-1952، فمنعته السلطات الفرنسية من العودة إلى مراكش، فلجأ إلى طنجة، وأدار فيها شؤون حزبه في مراكش. ثم سافر إلى نيويورك، لحضور الدورة الأخيرة للأمم المتحدة ومراقبة مناقشة قضية مراكش، فلما عاد، منعته السلطات الدولية من دخول طنجة، ومنعته السلطات البريطانية من دخول جبل طارق، فلجأ إلى القاهرة ؛ وهو يعمل الآن على توحيد جهود الأحزاب المراكشية، متمتعًا بتأييد سلطان مراكش ؛ وهو التأييد الذي لازم الأستاذ الوزاني طيلة عمله السياسي والحزبي. وقد تجلى ذلك في تأييد السلطان للمذكرة التي قدمها الأستاذ الوزاني إلى الجنرال ألفونس جوان، المقيم العام الفرنسي السابق في 23 أيلول 1947. وقد أصبحت هذه المذكرة أساسًا للمفاوضات المراكشية - الفرنسية، التي أشرفت على النجاح، لولا المؤامرة التي تمت بين الفرنسيين وبين بعض الساسة ؛ ذوي المنافع الخصوصية في مراكش، أتاحت للجنرال جوان فرصة للتخلص من عهوده، والجنوح إلى سياسة العنف ؛ التي أسفرت عن مأساة فاس والدار البيضاء عام 1951.

وقد قابل مراسل «البناء» في القاهرة، الأستاذ الوزاني، ووجه إليه أربعة أسئلة أجاب عنها الأستاذ الوزاني كما يلي :

س - ما هو رأي حزب الشورى والاستقلال، الذي تضطلعون بزعامته، في أصلح النظم لحكم مراكش المستقلة ؟ هل هو النظام الملكي الحالي، مع تقييده دستوريًا ؟ أم هو النظام الجمهوري ؟ وما هي الفروق الجوهرُ في هذه المسألة، وفي غيرها بين أحزاب مراكش ؟

ج - إن خير ما تحكم به مراكش، هو النظام الدستوري ؛ القائم على سيادة الأمة، وفصل السلطات، وكفالة الحقوق والحريات، ومسؤولية الحاكم على اختلاف المراتب والصفات. وإن ما يهم الشعب المراكشي، لهو النظام السياسي، الذي يكفل الحكم الصالح

(1) «البناء» - العدد 191 - الثلاثاء في 14 نيسان 1953.

في البلاد على أساس الكفاية والاستقامة، وخدمة الصالح العام، أما شكل النظام; فأمر ثانوي بالنسبة إلى هذا كله، في كل أرض وتحت كل سماء، وأما النظام الملكي القائم في مراكش، فيختلف مثلاً عن النظام الملكي في الدول العربية والإسلامية ؛ ذلك أن سلطان مراكش، كان ولا يزال يستمد سلطته من البيعة الشرعية لأهل الحل والعقد في الأمة، ومن خير الأمثلة لهذا، ربما النظام الدستوري الإسلامي في مراكش، بيعة السلطان عبد الحفيظ ؛ فمما ورد في نصها : «أن يسعى جهده في رفع ما أضر بالرعايا من شروط المعاهدات التي لم توافق الأمة عليه ولا سلمتها، وأن يعمل جهده في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود الشرقية، وأن يباشر إخراج الفرنسيين المحتلين من وجدة والدار البيضاء، وأن يطهر الرعية من دنس الحماية الفردية الأجنبية، وأن يتنزه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة، وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد، فليكن مع المسلمين كآل عثمان، وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة، وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب، في أمور سلمية أو تجارية، فلا يبرم أمرًا منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضا منها، بما لا يقدح في دينها، ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها، وأن يوجه وجهته لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والأمة ؛ لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات، وواجب ما يقدم من البدايات والنهايات»، فبيعة كهذه، إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن الأمة المراكشية عريقة في الحرية، وفي الأخذ بنظام الإسلام في الحكم والسياسة. وفعلاً، ظهرت في عهد السلطان عبد الحفيظ دعوة إلى الدستور، بل وضع مشروع دستور، ونشر إذ ذاك في جريدة عربية بطنجة هي «لسان المغرب»، ولكن ظروفاً داخلية وخارجية، حالت وقتئذ دون نجاح هذه الدعوة، أما في عصرنا هذا، فقد كان حزب الشورى والاستقلال هو أول حزب في مراكش اتخذ نظام الشورى والديموقراطية أساسًا له - كما يدل عليه اسمه - وهو أول من تقدم رسميًّا إلى ملك مراكش بطلب الدستور ؛ وذلك في رسالة بتاريخ 23 أيلول/شتنبر 1947، وهي التي رفع بها إلى القصر الملكي مشروعه السياسي المسمى «مذكرةَ 23 أيلول»، والقائم على إلغاء الحماية، وإعلان استقلال مراكش، وتنظيم الحكم على أساس الدستور، ومنذ ذلك العهد وحزب الشورى والاستقلال يقوم بكل الوسائل للدعوة إلى الدستور، بالإضافة إلى العمل لاستقلال مراكش ؛ ذلك أننا نعتبر المشكلة المراكشية ذات وجهين : مشكلة في الداخل لا يتم حلها إلا عن طريق سن الأمة لدستور الحكم فيها، ومشكلة مع الأجنبي المحتل وليس لها حل غير تحرير البلاد، وإرجاع سيادتها واستقلالها، فالمعركة التي يتولاها حزب الشورى والاستقلال معركتان، يرى أن يخوضهما في وقت واحد ؛ لأن للشعب عدوين هما الاستبداد والاحتلال، والتحرر بالنسبة إلى الفرد والأمة، لا يتم من أحدهما دون الآخر.

س - لماذا عرضت قضية مراكش السلطانية وحدها على هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وغيرهما من المحافل الدولية، دون قضيتي المنطقة الخليفية والمنطقة

الدولية، مع أن الوضع فيهما، لا يختلف في جوهره عن الوضع في المنطقة السلطانية ؟ أم تعتقدون أنه إذا حلت مشكلة المنطقة السلطانية مع الفرنسيين، فإن النظام الدولي في طنجة والحماية الإسبانية في الريف سينتهيان تبعاً لانتهاء الحماية الفرنسية ؟ وهل لديكم ما يرجح ذلك على الأقل ؟

ج - إن الوضع السياسي، القائم في المنطقة المشمولة بالحماية الإسبانية، لا يختلف في جوهره عن الوضع المماثل في منطقة الحماية الفرنسية، ولكننا اكتفينا بعرض مشكلتنا مع فرنسا على هيئة الأمم المتحدة، لأسباب واعتبارات، ترجع كلها إلى ما يمكن أن تسميه «السياسةَ العليَا» للحركة الوطنية المراكشية ولجامعة الدول العربية... وصحيح أيضًا، أن نظام الحماية الإسبانية في شمال مراكش، وكذلك النظام الدولي الإداري في طنجة ومنطقتها ناشئان عن معاهدات دولية وثنائية، منها معاهدة آذار/مارس 1912، المؤسسة رسميا ودبلوماسيًّا للحماية الفرنسية بمراكش ؛ حيث يقضي المنطق السياسي، المستند إلى هذا، بانتهاء الحماية الإسبانية والنظام الدولي في جهتيهما بمراكش، تبعاً لنهاية الحماية الفرنسية، ولكنْ، قد لا يتحقق هذا حتمًا ولزومًا، ولهذا يجب علينا أن نفكر في الأمر تفكيراً واقعيًّا جديًّا، وأن نأخذ له كل عدته من الآن ؛ حيث نكون على أتم استعداد لإثارة المشكلة المراكشية العامة - في المجال الدولي - إذا ما اضطررنا إلى هذا أو اقتضته مصلحة جديدة، ولا يفوت أحدًا، أن المشكلة المراكشية لا تخص منطقة دون أخرى، بل هي مشكلة واحدة لا تتجزأ، كما أن مراكش - بالرغم عن قيام مناطق سياسية فيها - بلاد مضمونة الوحدة الأرضية والسياسية، على أساس السيادة المراكشية التي يمثلها - الآن السلطان ومن يقوم مقامه في تطوان وطنجة.

س - لو عرضت قضيتا تونس ومراكش على مجلس الأمن، استجابة لرغبة الكتلة الآسيوية - الإفريقية ؛ التي قررت محاولة إدراجها أخيراً، هل تنتظرون من مجلس الأمن فهماً أكثر وعناية أوفى بالقضيتين، من فهم وعناية الجمعية العمومية لهيأة الأمم المتحدة ؟ وما هي الأسباب والعوامل في هذا التطور ؟

ج - يجب أن أوضح أننا لا نعتمد على أي هيئة دولية في استرجاع استقلالنا الذي هو ليس رهنًا بقرار، بل بكفاح مراكش وتضحيتها، فإذا لجأنا إلى التحكم الدولي، فلأنه وسيلة من وسائل الكفاح السياسي في الخارج، والمعركة الأساس، بل الحاسمة، إنما هي في الداخل، وما دمنا قد فتحنا واجهة الأمم المتحدة في حربنا الخارجية ضد الاستعمار، واستطعنا بواسطة الكتلة الآسيوية - الإفريقية، أن نهزم خصمنا السياسي مع من تألب معه علينا من دول الاستعمار في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، فلا مانع من أن توسع واجهة النضال داخل هذه الهيئة، فنحاول إثارة معركة أخرى على الاستعمار الفرنسي أمام مجلس الأمن، وهذا ما دخل في طور الإعداد من لدن الكتلة الآسيوية -

الإفريقية المعاضدة لنا، وإنه لم يقدم على هذه المحاولة الجديدة، إلا لأن هناك أسباباً وعوامل تدعو إليها اليوم، وإنه لسابق لأوانه التحدث عنها الآن، ولست أكتم أن في هذه المحاولة مغامرة، ولكن الكفاح كله مغامرات، وما أعتقد أن من سيتولون المحاولة حريصون على أن لا تكون المغامرة مجازفة... وأهم من هذا كله، إن خسرنا معركة من معارك الكفاح السياسي في الخارج، أن لا نخسر المعركة الأساسية الكبرى ؛ التي هي في الداخل ؛ والتي هي المعول عليها في حسم دابر الباطل، وتقويض دعامة الاستعمار.

س - بعد تجربة الاتحاد في كل من طنجة وباريس وإخفاقه، وتحول مواثيقه إلى حبر على ورق، هل هناك ما يبرر إصراركم على محاولة توحيد الهيآت الوطنية في المغرب أو على الأقل تنسيق أعمالها ؟ وهل هناك من الحوادث ما يدعوكم إلى الأمل في نجاح هذه المحاولة ؟

ج - إن مصيبة البلاد ليست بالاستعمار فحسب، بل بالاختلاف الذي يباعد بين صفوف العاملين في سبيل القضية المراكشية، وأن ما أحبط، ويحبط كل مشروعات الاتحاد لهو هذا المرض العضال الذي يفتك بالنفوس، ويطمس العيون والقلوب، والذي يسمى الأنانيةَ، وحب الذات والظهور، والنفعية الشخصية أو الحزبية وما يجر إليه كل هذا من كثرة الأحزاب والزعامات ؛ التي تتخذ من قضية البلاد مطية لإرضاء شهواتها وأطماعها الخاصة، والتي تأبى كل تنازل وانقياد، في صالح تلك القضية، مهما كانت الظروف والمقتضيات في الداخل والخارج، وتلك الأحزاب بزعاماتها، إن بقيت مصرة على حالتها وموقفها فإنها ستسيء أكثر مما مضى إلى الأوطان وشعوبها وقضاياها، في وقت يشتد فيه خطر الاستعمار على مصائرها بما ليس له نظير، وبما لا يحده سوى الاتحاد القوي المتين ؛ اتحاد الأرواح والقلوب والسواعد، لا اتحاد الأوراق والعناوين والدعايات، وليس من سبيل إلى الاتحاد المنشود في هذا الوقت الحرج، إلا سبيل نبذ كل أنانية، وحزبية، وزعامة، والاعتصام بالإخلاص في خدمة قضية البلاد بكل تجرد ونزاهة وعفة، وإخلاص، وجد وتضحية، وأن المشروع الذي عرضته على رجال الأحزاب المغربية، لمن شأنه أن يضمن هذا إذا خلصت النيات، وصحت العزائم من العاملين جميعهم ؛ وهو لا يعدو أن يكون محاولة جديدة في سبيل الاتحاد، أو على الأقل، ما يمكن أن يتحقق من الاتحاد وهو تنسيق النشاط السياسي في الخارج، ولم تظهر لحد الآن أية استجابة ممن وجه إليهم المشروع، وكلهم موضوعون الآن أمام مسؤولياتهم التي تجعلها الظروف جسيمة.

النص رقم 6 :

الخطاب الذي ألقاه محمد بن الحسن الوزاني في مؤتمر حزب الشورى والاستقلال المنعقد بفاس في (19-20-21 شتنبر 1959)

الحمد لله

إخواني :

لا شك أن مسائل هامة - سياسية وغير سياسية - تفرض علينا الاهتمام بها في اجتماعنا هذا.

وليس من شك كذلك، في أن أحدًا منا لا يعارض في العناية بتلك المسائل، وإعطائها ما تستحقه من البحث والمناقشة.

ولكن اجتماعنا هذا، خاص بالمسائل الجوهرية التي تضمنها جدول الأعمال، وأن لها من الأهمية - بالنسبة إلى الحزب في الوقت الحاضر - ما يحملنا على تقديم دراستها على غيرها.

وأملنا جميعًا، هو أن تسير أعمال هذه الدورة سيرًا، يمكن من تخصيص وقت لبحث مسائل السياسة العامة وغيرها، ومن الخروج من مداولاتنا الراهنة، بنتائج إيجابية لصالح الحزب في الحاضر والمستقبل.

إخواني :

لا أحتاج إلى أن أقدم لكم، في حديثي هذا، مشروع الميثاق الأساس الجديد للحزب، ولا مشروع منهاج العمل المستعجل، الخاص بالفترة الراهنة ؛ فإنكم ستطلعون على تفاصيل المشروعين، مما يغني الآن عن تناولهما بالحديث والتحليل. غير أني أريد أن أوضح، أن الميثاق الأساس الجديد، ليس مجرد قانون عادي، بل يؤلف دستور النظام الجديد في الحزب.

ثم أريد أن أوضح، أن «منهاج العمل المستعجل» - كما يدل عليه اسمه - برنامج عملي محدود، يخص مشاكل المرحلة الحالية، وقضايا الساعة الراهنة، وأن وضع ذلك المنهاج،

لا يتعارض مع رسم برنامج واسع، مفصل بعيد المدى. فمن المعهود، أن تتخذ الأحزاب كلا البرنامجين : المعجل والمؤجل، وفي ما يخصنا، فإننا فعلاً آخذون في وضع البرنامج الكبير، الذي يشمل مسائل السياسة الداخلية والخارجية جميعها، بكل تفصيل وتدقيق.

أما ما يتعلق بتنظيم المؤتمر، فلا أريد أن أدخل في تفاصيله، التي هي متروكة لنظر المجلس الحاضر، وإنما ألفت نظركم - من الآن - لمسألة هامة، هي وجوب البت في كيفية تمثيل الفروع في المؤتمر، حتى يكون صورة حقيقية تامة للحزب، وتعبيرًا صادقًا كاملاً عن إرادته العامة.

فلا يخفى عليكم، أن كل مؤتمر جدير بهذا الاسم، يجب أن ينبثق عن السيادة الشعبية في نطاق الحزب ؛ وذلك لتتوفر له شروط الهيئة التشريعية العليا وخصائصها جميعها.

وقد عملنا جهدنا في ما مضى - وما زلنا نعمل - لتطبيق نظام العضوية في سائر فروع الحزب، ومن المعلوم أن هذا النظام، قرر في المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء، في 24 مايو 1957 - ونحن نلح على الفروع في التعجيل بتطبيق ذلك النظام ؛ الذي من نتائجه الأولى والكبرى : تمكين الحزب من عقد المؤتمر الوطني، على أساس التمثيل النسبي لقوة الفروع، ولو قامت الفروع بواجبها في هذا المجال، لما أصبحنا نواجه الآن مشكلة البت في كيفية التمثيل في المؤتمر.

إخواني :

إن من بين المسائل الهامة التي سنبحثها في الدورة الراهنة، تنظيم القيادة في الحزب على أساس التجديد وإحكام النظام، وتوزيع العمل والمسؤولية، وتطبيق مبدإ فصل السلطات بين هيآت القيادة في الحزب.

وليست هذه بالمرة الأولى، التي نبحث فيها مسألة تنظيم القيادة، فقد سبق للمجلس الوطني - في مايو 1957 - أن قرر إحداث لجان كبرى للعمل والمسؤولية، وهي لجنة السياسة العامة، ولجنة الشؤون الإدارية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الصِّحافة، واللجنة التأديبية.

وفعلاً، انتخبت هذه اللجان في دورة المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء، وليست هذه اللجان باستشارية كما قد يظن بعض الأعضاء، بل إنها لجان عمل ومسؤولية ؛ بدليل المهام الأساس التي أسندت إليها من لدن المجلس الوطني نفسه، وبهذه المناسبة، أؤكد أن اللجان الكبرى المنتخبة في المجلس الوطني، الذي حدد اختصاصاتها ومسؤولياتها، ليست بهيآت صورية وشكلية، بل هي هيآت تساهم، في نطاق مهامها، في قيادة الحزب المركزية من حيث التدبير، والتوجيه والتقرير.

ومن المؤسف أن يفهم بعض الإخوان خلاف هذا، وأن يتأخروا لهذا السبب في ما يظهر عن العمل والمسؤولية داخل تلك اللجان الهامة.

أما في ما يخص المجلس الوطني، فإن النظام الجديد، يقضي بأن يكون على نسق الهيآت المماثلة له في الأحزاب الحديثة، وهو انتخابه بصفة نهائية في المؤتمر، وإعطاؤه من الاختصاص والصلاحية، ما يجعل منه الهيئة التشريعية في الحزب، خلال فترات انعقاد المؤتمر الوطني.

وبهذا ستصبح للحزب هيئة تشريعية قارة، إلى جانب الهيئة التنفيذية والإدارية التي يمثلها الديوان السياسي الجديد، ومما يضمنه النظام الجديد للحزب - بالإضافة إلى تقوية القيادة المركزية وتجديد أدواتها - فتح المجال أمام سائر العناصر ؛ لتخدم الحزب بما تملكه من مواهب وكفاءات، وهذه أجدى الوسائل في إعداد الأطر الصالحة للتسيير والقيادة.

ولا أريد أن أتوسع في هذه المسألة الهامة، غير أني أحب أن أخص بكلمة وجيزة، ما له علاقة منها بالقيادة وهيآتها الرئيسَة.

فلا جدال في هذه الحقيقة، وهي أن الواجب والمصلحة، يقضيان بالعمل على حسن اختيار القادة، طبقًا للمبدإ المشهور : الرجل الصالح في المكان الصالح.

وليس هذا بالأمر السهل، بل إنه صعب بقدر ما يتراءى أنه سهل، وصعوبته هي في ما يتطلبه من شروط ومقاييس، في اختيار أصلح الرجال لمناصب التسيير والقيادة.

ويخضع هذا الاختيار - عادةً - في الأحزاب إلى شرطين، ومقياسين أساسَيْن هما :

1 - الثقة السياسية.

2 - القدرة على العمل.

وبالإضافة إلى كفاءة القيادة، يجب أن يضمن لها باستمرار، ما هي في حاجة إليه من تجديد يساير التطور والنمو.

وليس من شك، في أن الحزب غني بالرجال الصالحين الأكفاء من الشباب والمثقفين، والشعبيين الذين تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات للقيادة بأنواعها ومراتبها.

لذلك، فإن مسألة اختيار القادة، تنحصر في إجادة البحث عنهم في صفوف الحزب، ومعرفة الصالح منهم، وبهذا يتمكن الحزب من إبرازهم إلى ميدان العمل والمسؤولية، والوسيلة الطَّبَعِيَّة، للبحث عن العناصر الصالحة للتسيير والقيادة، هي مراقبة الأعضاء

العاملين، مراقبة تعرف بها الأعمال والنتائج ؛ أي قيمة كل واحد في مجال النشاط والمسؤولية.

وبصفة عامة، فإن الحزب يفسح المجال للعناصر الصالحة جميعها، ذات الأهمية والكفاءة ؛ لتتولى مناصب القيادة والمسؤولية. وبقدر ما يرحب الحزب بهؤلاء العاملين المقتدرين، يرغب عن غيرهم من هواة السياسة، أو ممن يجعلون مصلحتهم الخاصة فوق مصلحة الحزب، فلا يبرزون إلا للظهور في الحفلات والتشريفات، وإن احتفظوا بأنفسهم في هيآت الحزب، فلكي يرقى بعضهم يومًا ما، إلى أعلى الرتب والمناصب.

وجدير بأعضاء الحزب كلهم، والمسؤولين منهم خاصة، أن يعملوا بهذه القاعدة : وهي أن التمتع بالحقوق، يقترن بأداء الواجبات، بل إن الواجب لا يخلق حقًّا أو امتيازًا لأي واحد، وجدير كذلك بسائر العناصر، أن تدرك أن العضو كلما كثرت خدماته، تضاعفت واجباته ومسؤولياته، وتحتم عليه أن يكون في الظروف كلها أعظم نشاطًا، وأحسن تدبيرًا لصالح الحزب، وبهذا يستحق أن يرقى ديمقراطيًّا عن طريق الانتخاب إلى الهيآت العليا، ليؤدي فيها واجبات أكبر، ويتحمل فيها مسؤوليات أعظم.

وإذا كان الحزب في احتياج دائم إلى أطر صالحة متجددة للتسيير والقيادة، فهو يحتاج كذلك في أداء مهمته لصالح الوطن والأمة، إلى أن يتخذ من أساليب العمل، والإصلاح والارتقاء، ما يسمى «النقد، والنقد الذاتي»، وهما من أجدى الوسائل - إن لم يكونا أجداها على الإطلاق - في حسن التربية والتوجيه، وتصحيح الأخطاء.

أما النقد فيتناول عمل الآخر، فردًا كان أو جماعة، كما يتناول السير العام للحزب نفسه، ولا ينفع النقد إلا إذا كان جهارًا، لا همسًا داخل الحزب ؛ حتى يطلع عليه كل من يهمه الأمر. وللنقد شروط : هي التجرد، والنزاهة، والصفاء والآداب، وليس في هذا النوع من النقد الحقيقي، الصريح السليم، ما يخل بجوهر المصلحة، بل كل هذه الصفات تضمن للنقد مزاياه، وهي اكتشاف ما في الأعمال والتصرفات، والأنظمة والتطبيقات من نقص وخطإ، ثم العمل على إصلاحهما في الحاضر، وتلافيهما في المستقبل.

وأما النقد الذاتي، فيتولاه العضو بالنسبة إلى نفسه، ولتصرفاته ولأعماله ؛ ليدرك هل أجاد أو أخطأ، وهل هو سائر في الطريق السوي ؛ طريق المبادئ والأهداف، والسعي في خدمتها وتحقيقها بكل إخلاص وثبات.

واستعمال أساليب النقد، والنقد الذاتي، يعد من مميزات الأحزاب المحكمة النظام، القوية البنيان، فهو دليل قوتها ووحدتها، ووسيلة رقيها ونموها.

ولكي نضمن كل هذا للحزب، ينبغي : أن نعرف كيف ننتقد نفسنا أو غيرنا أو حزبنا ؟ ومتى يكون النقد أو النقد الذاتي مناسبًا ومفيدًا ؟ حتى لا نخرج بهما عن حقيقتهما، وجدواهما، ولا نقع عن طريق سوء الإدراك والتطبيق - في ما هو خطأ، وفساد وتحطيم.

ولا أريد أن أغفل، في هذا الحديث المقتضب عن نظام الحزب، مسألة الديمقراطية فيه، فإن القانون الأساس القديم، والميثاق الأساس الجديد، يضمنان تطبيق الديمقراطية داخل الحزب، وهي تقوم على حرية الرأي والتعبير عنه، والنقد، والنقد الذاتي بنزاهة وأمانة، وحرية المناقشة، وانتخاب هيآت التسيير والقيادة، والمراقبة والمحاسبة، والمساواة التامة بين الأعضاء، والمسؤولية عن الأعمال وتطبيق القرارات.

ولا يتنافى شيء من هذا مع واجب الاتحاد والتضامن بين الأعضاء ؛ خصوصاً بين الأكثرية والأقلية، في تنفيذ القرارات المتخذة بعد حرية المناقشة والمداولة. وإذا كانت الحرية قوام الديمقراطية، فهي كذلك ضمان وحدة الحزب المذهبية والعملية، وبقدر ما يحرص الحزب على وحدته القائمة على الحرية، في نطاق الديمقراطية، يحرص كذلك على أن تسود في صفوفه روح النظام والامتثال، وأن تخلو دائرته من الكتل و«الأجنحة» التي ليس من شأنها إلا أن تحدث الخلاف والتصادم بين الآراء والأشخاص، وتصيب الحزب بالعجز والفشل، ولا يقل عن ذلك أيضًا حرص الحزب، باسم وحدته، على تطهير مجاله من كل عنصرية، وعصبية وأنانية.

فالحزب وحدة لا تتجزأ، وكتلة متراصة، تستمد قوتها من الواجب، والحرية والصالح العام.

وإن من واجبات الحزب علينا :

1 - الغيرة عليه، والدفاع عنه مهما كلفنا هذا من ثمن وتضحية.

2 - دوام الثقة به وبقيادته المنتخبة الصالحة.

3 - اليقظة السياسية المستمرة، والمراقبة الحازمة لاكتشاف عناصر الشر والسوء ؛ التي قد تندس في الصفوف، بغية الفساد من تشويه السمعة، وعرقلة الأعمال، والتجسس، وفضح الأسرار، وإحباط النشاط السياسي.

فلنكن إذاً، يقظين متبصرين لحماية كيان الحزب، والدفاع عن شؤونه ومصالحه، وتطهير صفوفه من كل عنصر غير صالح، فالتطهير دواء وصلاح، وليس بداء وفساد أبداً.

إخواني :

هذه نقطة أساسٌ بنظام الحزب، تعرضت لها بكل إيجاز، إما تذكيرًا وإما توضيحًا، وقصدي المساهمة في توجيه المداولات الراهنة نحو هدفها المنشود ؛ الذي هو تزويد

الحزب - في مرحلته الجديدة - بكل ما يحتاج إليه من وسائل ومقومات في نظامه، ودعوته ووجهته ؛ إذ بهذا نستطيع أن نجعل من حزبنا حزباً ذا كيان أقوى ونظام أحكم، وعمل أجدى.

فإذا حققنا هذا - ونحن قادرون على تحقيقه لو صحت العزائم، ونشطت الهمم - فإننا لا نبرهن فقط على الوفاء لمبادئنا السامية، والعمل في سبيل مثلنا العليا لصالح البلاد وأهلها، بل نبرهن أيضاً بذلك، على حسن تقدير حاجات الحزب، وتطوراته وأهدافه، فهور جدير منا بهذا كله ؛ هذا الحزب الذي امتزجت حياتنا بحياته، والذي عاركنا بكل ثبات، وامتحن الصابرون منا في سبيله، فكانوا رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه. نعم، هذا الحزب الذي هو بنا ولنا جميعًا، يتطلب منا أن نفكر اليوم في أمره تفكيرًا جديدًا، وجريئًا، وإيجابيًّا لنجعل منه أصلح أداة للعمل، وأقوى سلاح للكفاح، وأضمن وسيلة للنصر المبين.

إخواني :

إن مهمتنا اليوم، هي تنظيم الحزب عامة، ومؤتمره الوطني خاصة ؛ ومعنى هذا، أننا سنفتح مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ الحزب وحياته، في الحاضر والمستقبل، وليست مسألة النظام الجديد مسألة تنحصر في سَنِّ قانون أساس، ورسم برنامج عملي، وإن كان هذا عملاً ضروريًّا ومهمًّا في حد ذاته، ولكنه يجب أَن لا يكون القانون والبرنامج كِلاَهُما مجرد مواد محررة، ومنسقة، بل يجب أن يكونا معًا مستمدّين من روح، وفلسفة، ورامِيين إلى هدف، وغاية في القريب والبعيد. وبعبارة أخرى، يجب أن نهتم كل الاهتمام، بالعنصر الأول من عناصر القوة في كل حزب، وأعني بهذا : المذهب السياسي أو فلسفة الحزب.

مما لا شك فيه، أن لحزبنا مذهبه السياسي وفلسفته التوجيهية، بل لا مغالاة في القول : إن حزبنا في المغرب، كان وما فتئ حزب الأفكار النيرة، والاتجاهات الواضحة، والمواقف الجريئة، وأن هذه الأفكار والاتجاهات والمواقف، هي التي تنتصر وتنشر كل يوم في الشعب، بل إنها أخذت تفرض نفسها اليوم حتى على المسؤولين ؛ الذين طالما حاربوها بكل وسيلة، طمَعًا في القضاء عليها، ولكنْ، فاتهم أن محاربة الأفكار واضطهاد دعاتها المؤمنين الصادقين، أجدى وسيلة في انتصارها وانتشارها.

نعم، إن لحزبنا رصيدًا هامًّا من المبادئ والأفكار، والاتجاهات والمواقف. وكلها تؤلف عناصر أساسًا في مذهبه وفلسفته، ولكن الوقت قد حان لإعادة النظر في مذهب الحزب وفلسفته للتقوية، والتجديد، والتوضيح والتحديد، وفعلاً، فإن المشروعين المقدمين إلى المجلس، وهما الميثاق الأساسي الجديد، ومنهاج العمل المستعجل، قد روعي فيهما

ما تقتضيه فلسفة الحزب من تفسير وتطوير. وبعبارة أخرى، يجب أن نحدد من جديد ماهية الحزب وحقيقته كمذهب وفلسفة. وعمل كهذا، يجب أن يكون نقطة البداية والانطلاق بالنسبة إلى الحزب، وأرى أن مذهبنا وفلسفتنا، كحزب سياسي، لا يخرجان - في جوهرهما - عن ثلاثة عناصر هي :

أولاً - القومية العربية المتحررة.

ثانيًا - الديمقراطية المثلى.

أخيرًا - التقدمية الاشتراكية.

وأحرص على أن أذكر هذه العناصر الفلسفية السياسية مقرونة بأوصافها ؛ حتى لا يكون في الأمر أي اشتباه والتباس، فليست كل قومية برشيدة، ولا كل ديمقراطية بصالحة، ولا كل تقدمية باشتراكية.

وإليكم البيان والتفصيل :

أولاً - القومية العربية المتحررة :

إن كل قومية تقوم على مبدإ التمسك بالقوم الذي تتألف منهم الأمة. وليست تقوم الأمة - في تعريف أحدث المفكرين والباحثين - على أساس الجنس والعنصر، والسلالة، ولا على الدين، واللغة والإقليم، بل حقيقة القومية الأصيلة الحديثة، أنها ليست شيئاً من هذا حتمًا ولزومًا، وقد تشتمل على تلك العناصر كلها أو بعضها، ولكنها قبل كل شيء : فكرة، وشعور وإرادة.

وما أكثر الأمثلة التي توضح وتؤيد حقيقة القومية بما لا يترك مجالاً للشك ! والآن، ما هي القومية التي نختارها كأحد أسس مذهبنا وفلسفتنا في السياسة ؟

إنها القومية الرشيدة، وأشير بهذا إلى غير القومية الزائفة، التي تخرج بأصحابها عن حدود العقل، والحكمة، والإنسانية ؛ إذ تقوم على العنصرية، والعصبية، والشعوبية والعداوة للآخر. وقد كانت هذه القومية شرًّا مستطيرًا في عصر القوميات الضيقة، وجرت على الأمم والإنسانية حروبًا مدمرة، وحالت دون تقارب الدول وتفاهم الأمم، وتعاونها جميعًا باسم الإنسانية والمصلحة المشتركة، ولكن تقدم العلم، ورقي العقل، وتطور الحياة الإنسانية غير مقاييس القومية، فأصبحت أكثر إنسانية، وهكذا صار القومي هو من يحب وطنه وأهله، دون أن يضيق هذا الحب عن الإنسانية ؛ فهو يمد يده مبسوطة ليصافح بها يد غيره، بدل أن يمدها مقبوضة ليضربه بها. فقوميتنا المختارة، هي من هذا النوع المرتكز على الفضيلة، والوطنية، والإنسانية، والعقل والحكمة والصلاح.

وليس اتخاذ القومية مذهبًا بشيء جديد في حزبنا ؛ الذي كان يسمى في الأول «الحركةَ القوميةَ» أو «حركة العمل القومي»، وذلك ما بين سنة 1937 وسنة 1946، وهو تاريخ تأسيس الحزب تحت عنوانه الحالي : «الشورى والاستقلال». فباسم القومية اتجهنا بالحركة الوطنية المغربية في اتجاهها الجديد : اتجاه الحرية، والديمقراطية، والتقدمية.

وباسم القومية كذلك، حاربنا الاستعمار وحمايته المزورة الباطلة. ونعتقد أن القومية دائماً خالدة كالوطنية الفاضلة، والقيم الإنسانية والأخلاقية والسياسية السامية، كما نعتقد أن كل قومية رشيدة، لا بد أن تكون صالحة، فهي بهذا تجعل من العمل القومي نفسه سبيلاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية، من رقي، وعدالة، ورفاهية للسواد الأعظم من الأمة ؛ وهذا يجعلنا نؤمن أن القومية لا ينتهي دورها ووظيفتها في المغرب بإعلان الاستقلال، لأن رسالتها دائمة خالدة، وهي أن تقيم هذا الاستقلال على أسس متينة، وتعمل للمحافظة عليه وحمايته، وجعله في صالح البلاد والأمة، وهو ما يتأتى بتحقيق معانيه ومشمولاته، من رفع مستوى الشعب المادي والمعنوي، وإسعاد الجماهير، وإقامة الحياة في المجتمع على الوئام والتناسق، والإخاء والتضامن. ومعنى هذا : أن العمل لا يكون قوميًّا إلا إذا كان عملاً في سبيل الصالح العام. وإذا كنا قد اخترنا القومية كأحد أسس فلسفتنا السياسية، فإن قوميتنا بعيدة عن أن تكون ضيقة وإقليمية، بل هي جزء لا يتجزأ من قومية أوسع وأشمل، هي القومية العربية المتحررة.

وغني عن البيان، أن القومية العربية، تعتمد في جوهرها على اللغة والثقافة والتاريخ، والمصلحة المشتركة. وتعتبر أن العرب، في مختلف أقطارهم، يؤلفون أمة عربية واحدة، ذات مقومات حضارية، وخصائص ومميزات، ومصالح وأهداف مشتركة، وبهذا تكون القومية العربية، أحسن مثال للقومية كفكرة، وشعور وإرادة.

وإذا سلمنا بوجود الأمة العربية الكبرى، وجب أن نسلم كذلك بالقومية العربية كعقيدة وحركة وقوة. ولقد أصبحت هذه القومية اليوم غيرها بالأمس، فتطورت مع الزمان، وسايرت الحياة، وفرضت نفسها كمذهب وفلسفة لنظام المجتمع. وهكذا ارتكزت القومية العربية على الواقع، هو واقع الأمة العربية، وعلى الإيجابية لصالح المجموع العربي.

ومن هنا، أخذت القومية العربية في طورها الجديد، الصفتين الغالبتين عليها وهما التحرر والتحرير، فالقومية العريقة في مفهومها الراهن، قومية متحررة في نفسها، كما هي تحريرية في هدفها وخطتها.

أما المشمول الإيجابي للقومية العربية المتحررة، فسياسي، واجتماعي، واقتصادي ودولي.

وبعبارة أوضح، إن القومية العربية، تهدف إلى تحرير سائر أقطار الأمة العربية، والعرب جميعهم في الميادين الداخلية والخارجية ؛ ليصبحوا أمة راقية، قوية، جديرة بكل تقدير واحترام، وقادرة على تبوُّء مكانها الرفيع بين الأمم والدول.

وكما ترمي القومية العربية المتحررة إلى تحرير بلاد العروبة كلها، سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا ودوليًّا، فكذلك ترمي إلى توحيد الأمة العربية ؛ فهي لا تعترف بالتجزئة، والانفصال والانعزال، وتذهب في هذا إلى اعتبار استقلال كل قطر عربي، لا يغني هذا القطر نفسه عن القيام بواجب الكفاح والتضحية، في سبيل استقلال غيره من الأقطار العربية الأخرى. وباختصار، فإن القومية العربية، تعتبر العرب جميعهم أمة واحدة، لها مصلحة واحدة ؛ سواء داخل المجموع الأكبر أو خارجه، كما تعمل على خدمة هذا المجموع بما يضمن له الرقي، والقوة والسلامة، ثم إن القومية العربية، ليست بانعزالية تريد أن ينطوي العرب على أنفسهم، ويعيشوا في محيطهم كأن غيرهم في العالم لا يعنيهم، بل إنها على عكس هذا، مرتبطة بشعوب العالم ودوله، فهي تتبادل معهم المودة والصداقة، والمصلحة والتعاون، ولكن، دون أن تنحاز لفريق دون فريق، أو تتحالف مع كتلة ضد أخرى، فإذا كانت المذاهب والأحلاف تتوزع عالم اليوم، فتجعل منه دولاً رأسمالية وأخرى شيوعية، تعيش بعضها مع بعض في خلاف وتطاحن، فإن القومية العربية، تريد أن تبعد دولها جميعها عن الأخطاء، والأخطار، والآفات التي في تلك المذاهب أو الأحلاف، ولهذا، كانت القومية العربية مستقلة وتحررية بكل ما في الكلمتين من مدلول. وتتجلى القومية العربية المتطورة المتجددة، في حقيقتها الإنشائية الإصلاحية، والانقلابية الثورية، ولهذا استطاعت في السنين الأخيرة، أن تخرج غير واحد من أقطار العروبة من الأوضاع الفاسدة، التي كانت تسود المجتمع والدولة، وتقيم بدلها أوضاعًا جديدة لصالح الفرد والجماعة، في المحيط العربي الخاص أو العام.

إخواني :

هذه باختصار، هي القومية العربية المتحررة، التي تعتبر اليوم القوة الدافعة، والأداة الفعالة، والآلة المحركة في العالم العربي الجديد ؛ الذي حقق وما فتئ يحقق - في مراحل نهضته ووثبته - أهداف الانقلاب الوطني، والثورة الشعبية. والمغرب، بصفته قطراً عربياً، جزء لا يتجزأ من عالم العروبة الجديدة، ومن القومية العربية الوثابة. فباسم هذه القومية العربية المتحررة، حارب حزبنا حلف بغداد الذي مزق وحدة العرب، وعرقل سير الجامعة العربية، وأوجد الخلاف والتطاحن بين الدول العربية، وربط بعضها بركاب دول الاستعمار والحرب، وقد حاربنا ذلك الحلف المشؤوم مع العرب ولصالح العرب، كما حاربناه وقتما كان المغرب وشيك الانضمام إليه، مما لا حاجة إلى إطالة القول فيه.

وباسم القومية العربية كذلك، عارضنا سياسة التبعية والانحياز إلى الكتلة الغربية الاستعمارية، وباسم القومية العربية أيضًا، ناضلنا في سبيل انضمام المغرب إلى جامعة الدولة العربية، غير عابئين بالتعللات والأعذار الرسمية الواهية، وأضيف أنه باسم هذه القومية، أيدنا كفاح العرب في سبيل استكمال حريتهم، وسيادتهم، واستقلالهم، ووحدتهم، وأخيرًا باسم القومية العربية، طالبنا الحكومة المغربية بالتعجيل بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، ثم بحكومة الثورة العراقية الظافرة، وبحكومة الجزائر المجاهدة.

إخواني :

لقد كنا في كل هذا وغيره، بعيدي النظر - كما قالت لنا إحدى الشخصيات العربية الثورية - وذلك أن أفكارنا، ومواقفنا، ومطالبنا في صالح القومية العربية، والمغرب الذي هو منها وإليها، هي التي انتصرت، وتنتصر، وستنتصر أكثر، لأنها حق، وصواب، ومصلحة، وأي دليل على هذا أقوى من انهيار حلف بغداد الذي دالت دولته الباغية، ومن قرار انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية، التي أبرق لنا أمينها العام جواباً على برقية التهنئة قائلاً باللفظ :

«قد تلقيت برقيتكم بكل غبطة وسرور، وإني لسعيد بالقرار المتخذ في شأن الانضمام إلى الجامعة العربية، فأهنئكم كما أهنئ أعضاء حزب الشورى والاستقلال، تقديراً لجميع مساعيكم وجهودكم التي كللت اليوم بالتوفيق والنجاح».

الأمين العام لجامعة الدول العربية
عبد الخالق حسونة

ونحن أيضاً نعتز بهذا النصر، ونهنئ أنفسنا، قبل غيرنا، بالقرار الذي طالما ناضلنا بجميع الوسائل لاتخاذه في صالح المغرب والعروبة، كما نسعد بالتحاق بلادنا رسميّاً بركب القومية العربية ؛ لا عن طريق حلف بغداد المشؤوم، كما كان يراد منه، بل عن طريق المنظمة العربية، التي نأمل لها - في عهد الوثبة الشعبية في الشرق العربي - كامل التوفيق والتأييد.

هكذا أيها الإخوان قام حزبكم الأمين - منذ نشأته الأولى - على التمسك بعهد العروبة، والدعوة إليها، والعمل في سبيل نصرتها، سواء زمن الاستعمار، أو في عهد الاستقلال.

وبكلمة صريحة فاصلة : إن حزبنا الذي ما فتئ، وسيظل ثابتًا على العهد، يعلن من جديد، وذلك بصفته حزباً قوميًّا مغربيًّا، أنه حزب القومية العربية المتحررة، في هذا القطر من عالم العروبة الناهضة الوثابة.

وأختم الحديث عن القومية في فلسفة الحزب، بالكلمة القيمة التي فاه بها أحد قادة القومية العربية المتحررة في الشرق حيث قال :

«انظر إلى العرب كيف كانوا قديمًا، لقد طلبوا السماء فملكوا الأرض، وعندما اقتصروا على طلب الأرض أضاعوها والسماء أيضًا، واليوم، لا يسيطر العرب على حياتهم حتى يؤمنوا بالخلود، ولا تعود إليهم ملكية أرضهم حتى يؤمنوا بالجنة من جديد».

ثانياً - الديمقراطية المثلى

وأنتقل الآن من الكلام عن الأساس الأول لفلسفة الحزب : القومية العربية المتحررة، إلى الحديث عن الأساس الثاني، الذي أسميه الديمقراطيةَ المثلى. لقد قلت سابقًا : إن كل ديمقراطية ليست بصالحة، ولهذا يجب أن نسأل : ما هي الديمقراطية الحقة السليمة، التي نريد أن تسود وطننا الحر المستقل ؟

لا جدال في أن المغرب ديمقراطي بالطبع والفطرة، ولهذا سمى المغاربة الأقحاح أنفسهم «الأحرارَ» أو الأمازيغَ.

ولا جدال أيضًا، في أن حزبنا - منذ نشأ كحركة قومية مغربية، وهو قائم على «الشورى» كأحد مبادئه الأساسية، وعلى محاربة «الاستبداد»، والعمل لإقامة النهضة القومية على ديمقراطية سياسية، واجتماعية، واقتصادية لصالح الشعب.

ولقد كان هذا، وما يزال، أحد الأهداف الكبرى، التي نص عليها القانون الأساسي للحزب، وعمل لها أعضاؤه، وتحملوا في سبيلها كل محنة، وحرمان واضطهاد. ومن ينكر أنه لولا مواقف حزب الشورى والاستقلال، ومعارضته، وعراكه، وتضحيته في سبيل الحرية والديمقراطية، لكان الشعب يعيش اليوم تحت أفظع دكتاتورية باغية، إجرامية مخربة ؟ وإذا جادل في هذا أشياع الطغيان، فإن الفضل لا يعرفه إلا ذووه، كما يقال !

ويقوم جوهر الشورى على الإيمان بسيادة الأمة، هذه السيادة التي عبر عنها القرآن الكريم في آية الشورى بقوله : ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾.

وقوام الشورى في الإسلام : الحرية، وهي التي عبر عنها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث قال :

«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟» فتلك الآية الخالدة، آية الشورى، وهذه الكلمة العمرية الرائعة، كلتاهما خير تعبير عن حقيقة الثورة التي أتى بها الإسلام، وحققها المسلمون في الصدر الأول من تاريخهم المجيد ؛ وبذلك سبق الإسلام جميع

الثورات التحريرية الكبرى، التي قامت بعده بقرون عديدة، لتحرير الفرد والمجتمع، وضمان رقيهما وسلامتهما.

فالديمقراطية - كما أسستها تعاليم الإسلام الروحية، والأخلاقية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية - لا تختلف في شيء عن جوهر الديمقراطية العصرية الصحيحة، فعبارة (الآية) : ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾، تؤدي المعنى نفسه الذي تعبر عنه كلمة : الديمقراطية، وهي مشتقة من لفظين يونانيين معناهما : حكم الناس أو الشعب بالشعب.

وإذا كانت تقوم كل من الشورى والديمقراطية على سيادة الأمة، والحرية، فكذلك تقوم كلتاهما على مبادئَ أساس أخرى هي :

المساواة بين الجميع أمام القانون، والعدالة، والإخاء، والتعاون، والانتخاب، وتكافؤ الفرص في معترك الحياة ؛ وبعبارة أخرى، إن الشورى والديمقراطية، ترتكزان على الحكم الصالح، وسيادة القانون الحق، والعدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والرفاهية الاقتصادية.

وهذا النوع من الفلسفة والنظام، هو ما آمنا به، كما عملنا ليصبح حقيقة المجتمع والدولة في المغرب المستقل.

وما أبعد الديمقراطية المثلى، التي ننصر دعوتها بكل ما نستطيع عن «شبح» الشورى كما هي مفروضة على المغرب اليوم ! فإنما «شوراهم» مسخ وتشويه لحقيقة الشورى الإسلامية، والديمقراطية الصحيحة.

ولهذا، نواصل العمل للقضاء على هذه الأشكال الزائفة، ولإقامة أنظمة ومؤسسات تتحقق بها شورى الحكم، وديمقراطية الدولة لصالح البلاد والأمة.

فباسم الشورى الحقة، والديمقراطية المثلى حاربنا كل ظلم وفساد، وكل فوضى وانحلال، وكل خداع وضلال، كما حاربنا باسمهما كل استبداد مقنع، يدعي خدمة الناس عن طريق القهر، والقوة، والسيطرة ؛ لأنه - في زعمه - الطريق الذي يحقق الخير العام، ولكننا إن سلمنا، ولو جدلاً، بأن حكومة الاستبداد المقنع قد تحقق بعض الأعمال، وتنفذ بعض المشاريع، فإن كل هذا لا يتم إلا بدفع مقابل ثقيل خطير، هو ما يتحمله الشعب قهراً من تكاليف وتضحيات، أقلها حرمانهم من أعز وأقدس ما يملكون، وهو الشرف والكرامة، والحقوق، والحريات، ولهذا نقابل دعاوى المستبدين الظالمين، ونعارض خطط البغاة المخادعين في كل مناسبة وحين، صائحين في وجههم مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

إنه لا مبرر مطلقاً للاستبداد في نظرنا، ولا يستطيع أي مستبد، مهما بلغ من المكر والخداع، أن يقنعنا بأن الاستبداد صلاح، ووسيلة للخير العام.

ومن دعاوى المستبدين، ومزاعمهم الباطلة أيضًا، أن الشعب المغربي جاهل وقاصر، فهو غير ناضج - في قولهم - لحكم الديمقراطية، وأنه لمن السهل، أن نرد على هذه الدعاوى والمزاعم، بأن الشعب الذي كان ناضجًا لنيل الاستقلال، لا يمكن أن يكون إلا ناضجاً كذلك للتمتع بالحقوق والحريات، في ظل الديمقراطية الصحيحة، كما يسهل الرد على تلك الترهات، بأن الشعب، الذي أبى أن يعيش تحت سيطرة الأجانب زمن الاستعمار، ليس من شأنه إلا أن يأبى كذلك حياة الذلة والمهانة والحرمان في عهد الاستقلال.

ومن سخافات أنصار الاستبداد المقنع وأباطيله ؛ أن الخوف على الشعب من سوء استعمال الحرية، وسوء تصرف المواطنين في ممارسة الحقوق، وارتكابهم للأخطاء في مزاولة السيادة، وتحمل ما ينجم عنها من تبعات ومسؤوليات، يعد - في منطقهم الأعوج - من أهم الأسباب التي تحول دون التعجيل بتمكين الشعب من أنظمة الحرية والديمقراطية، وفاتهم أن كل علم بالتعلم، وكل تجربة بالعمل، وكل إتقان بالتدريب، وكل مهارة بطول المزاولة والممارسة، وفاتهم أيضًا، أن كل واحد يختار ويفضل أن يخطئ وهو يتمتع بحقه وحريته على أن يمنع ويحرم منهما، بدعوى خشية الخطإ، والعمل لتلافيه.

هذه شبهات وتعللات المستبدين، الذين يقيمون حرية تصرفهم في الرقاب والأموال والحقوق، على أنقاض حرية الناس من المغلوبين على أمرهم، والمحكومين المستضعفين، والمعذبين في الأرض. وتلك حججنا في رد شبهات الظالمين، ودمغ باطل المخادعين الذين ينتحلون الحرية والديمقراطية تزلفًا، ولا يسلكون هذا المسلك إلا نفاقًا وخداعًا، واكتفاء بالأسماء دون المسميات، وكل هذا، ليس من شأنه إلا أن يزيد الحزب تمسكاً بالشورى الإسلامية، والديمقراطية المثلى، كما يضاعف الجهود والمساعي، التي ما فتئت تبذلها المعارضة في سبيل الصالح العام، ولا يضمن هذا غير نظام الديمقراطية الحقة السليمة، التي وصفها أحد أقطاب الأمة العربية الناهضة ؛ إذ قال مخاطبًا جماهير الشعب :

«إنها ديمقراطية تستمد إرادتها من إرادتكم، وتستمد وجودها من وجودكم، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد».

هذه هي الديمقراطية المثلى، التي تشق اليوم طريقها بقيادة حزبنا الداعي إليها، المناضل عنها بعزم وثبات، الباني لها، غدًا، في المجتمع المغربي الجديد.

أخيرًا - التقدمية والاشتراكية :

بعد الحديث عن القومية العربية المتحررة، والديمقراطية المثلى، بقي أن أتحدث عن الأساس الثالث لفلسفة الحزب : التقدمية والاشتراكية.

ولماذا أقول : التقدمية الاشتراكية، ولا أكتفي بالاشتراكية وحدها ؟

والجواب عن هذا السؤال، سيأتي مفصلاً في ما يتلو من الحديث : إن الاشتراكية فلسفة اقتصادية واجتماعية معروفة، ولا توجد اشتراكية واحدة، بل الاشتراكية أشكال، ونحن لا نقبل الاشتراكية ولا نقتبسها ولا نأخذها على علاتها، بل لنا عليها مآخذ أساسٌ. وباختصار، فاشتراكيتنا مطبوعة بطابعنا القومي، لا بالطابع الأجنبي الذي لا يتلاءم مع ظروفنا الخاصة، وضروريات حياتنا، ومقتضيات تطورنا.

أما مآخذنا الجوهرية على الاشتراكية الماركسية، فهي أنها تضحي بالروح في سبيل المادة، وبالفرد في صالح الدولة، وأنها تقوم على حرب الطبقات ؛ رامية بهذا إلى سيطرة إحداها على الأخرى، وإنها - من أجل هذا - تقيم الحكم دكتاتوريًّا، كوسيلة فعالة - في نظرها - لتحقيق الأهداف الثورية، وأنها إذ تحارب الرأسمالية الفردية، تحل محلها رأسمالية الدولة، مع ما تجره من السيطرة الإدارية المسماة «البروقراطية». وغني عن البيان، أن تدخل الدولة، في الحياة العامة، واستيلاءها على النشاط الاقتصادي، واحتكارها لموارد الإنتاج ووسائله، كل هذا يشل النشاط الفردي، ويطبع الدولة بطابع التضخم الذي يثقل كاهلها بأكثر مما لها - أصلاً وعادةً - من مهام واختصاصات.

وهكذا تعمل الماركسية على بناء مجتمع، تسود وتتحكم فيه الدولة، وتهيمن فيه على كل شيء، مما يجعل الحكم دكتاتوريًّا، والاقتصاد احتكاراً، والرأسمال دوليًّا، والفرد ضحية، والمجتمع آلة.

وكل هذا يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع، ومحاربة الوطنية والقومية، ومعارضة الحرية والديمقراطية في نظامهما الصحيح.

وبخلاف هذا : الاشتراكية التي نتخذها من أسس مذهبنا الفلسفي، وخطبنا السياسية. فهي اشتراكية ترمي إلى إصلاح أوضاع المجتمع، على أسس التوازن بين الحقوق والواجبات سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الدولة.

وبهذا تكون اشتراكيتنا من صميم الديمقراطية الحقة، وإذ ترتكز على تحرير الفرد والمجتمع معًا، فلا تضحي بأحدهما لفائدة الآخر، بل تحرص على حفظ التوازن التام الدائم بينهما في سائر الميادين، كما أن اشتراكيتنا متناسقة مع القومية المتحررة،

التي تستهدف تطوير المجتمع القومي وتجديده، وضمان كل وسائل الرقي لأفراده ولمجموعه، فهي بهذا عريقة في التقدمية، ولا تعتمد على الإصلاح الشكلي، والتجديد الجزئى، والتطور البطيئ، بل تريد خلق مجتمع جديد متحرر بواسطة الإصلاح الانقلابي، الذي هو طبَعي وضروري في كل مجتمع يريد حقًّا تجديد الوضع، والنظام والحياة.

وبعبارة، لا سبيل إلى إقامة مجتمع قومي ديمقراطي تقدمي اشتراكي، بمجرد الوسائل العادية البطيئة، بل بالانقلاب الحقيقي الشامل، الذي لا يتم إلا بالنضال الشعبي، ولهذا فاشتراكيتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب، بل حتى في وسائلها التي هي جريئة وفعالة، إلى حد الثورة والانقلاب على أوضاع التأخر والانحطاط والفساد.

وبعدما تحدثت عن الاشتراكية السليمة في مذهبنا، ونفيت عنها كل ما نأخذه على الماركسية من مآخذ، بقي أن أنسب التقدمية الاشتراكية، التي هي من عناصر فلسفة الحزب.

إن تقدميتنا الاشتراكية مذهب مستقل، يتألف من الاشتراكية الإسلامية، ومن مزايا الاشتراكية الحديثة جميعها.

ومن مقومات التقدمية الاشتراكية - كما نأخذ بها - الكفاح ضد الاستغلال الداخلي سواء جاء من الأجانب أو من الأهالي أنفسهم، والعمل للقضاء على الرجعية، والوصولية والانتهازية، والإقطاعية، والاحتكار، وسيطرة رأس المال على الدولة في الحكم والسياسة.

وفي الوقت نفسه، ترمي التقدمية الاشتراكية إلى تحرير الاقتصاد القومي لتدعيم السيادة والاستقلال، وإلى القضاء على كل نظام مرتكز على الظلم الاجتماعي، بواسطة الأنظمة والفوارق والامتيازات، وإلى ضمان الخدمات العامة لسائر المواطنين على السواء، وتمكينهم أيضاً من تكافؤ الفرص في الحياة. وتهدف التقدمية الاشتراكية بصفة عامة، إلى إقامة عدالة اجتماعية واقتصادية، نتيجة التخطيط والتصميم، وسلوك كل نظام يكفل عدم خضوع طبقة لأخرى، وتحرير الفرد والمجتمع من كل استغلال وتسخير، والتقليل، ما أمكن، من الفوارق الاجتماعية، وتدبير الاقتصاد العام لصالح الأمة دون الإخلال بالنشاط الفردي ؛ أي بمواهب الفرد وإمكاناته وإنتاجاته.

وإذا كانت التقدمية الاشتراكية تحارب أضرار الرأسمالية الفردية، وتعارض رأسمالية الدولة، فإنها ليست ضد الرأسمال الوطني ؛ الذي تقضي مصلحة البلاد والشعب بتشجيعه ومراقبته، وتنظيمه بما يكفل تقدم الاقتصاد القومي وازدهاره، عن طريق التطوير والتحرير وتنمية الإنتاج. فإذا خضع الرأسمال الوطني لرقابة الدولة، كما يقتضيه الصالح

العامّ، وإذا كان أمره سليمًا مما يخالف مصلحة البلاد والأمة، وإذا كان بعيدًا عن كل نوع من التدخل في الحكم، وعن كل سيطرة على السياسة العامة، فهو رأسمال متجانس مع النظام الاقتصادي الصالح ؛ الذي يجمع بين مزايا الحرية الاقتصادية، ومزايا التوجيه والرقابة من لدن الدولة.

وبكلمة مختصرة، إن التقدمية الاشتراكية - عندنا - ليست رأسمالية ولا ماركسية، ولا شيوعية، ولا دكتاتورية، بل هي اشتراكية متزنة، رشيدة، سليمة، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع.

هذه باختصار، هي أسس فلسفة الحزب، وأعني : القومية العربية المتحررة - والديمقراطية المثلىٰ - والتقدمية الاشتراكية.

أما وسيلتنا الفعالة لتحقيق كل هذا، فهي - كما تقدم - الانقلاب بالوسائل المشروعة.

ولقد كانت وما فتئت تلك الفلسفة المحرك لدعوتنا، وسياستنا، وخطتنا باسم المعارضة.

ولست في حاجة إلى التحدث، في هذه المناسبة، عن المعارضة التي اضطلعنا بمهمتها منذ سنوات، والتي ما زلنا نؤدي رسالتها باسم الشعب ولصالح الشعب، وإنما أريد أن أتحدث الآن عنها، بقدر ما لها من صلة بخطتنا في العمل والنشاط والنضال، فأذكر أولاً بهذه الحقيقة ؛ وهي أن كل بلاد تحرم من صوت المعارضة، بلاد تخاصم الحرية وتخشى الحرية، وتخاف من الأحرار، وهي لا تخشى ولا تخاف إلا لما يسود فيها من ظلم وفساد واستبداد واستغلال، بل إن هذه الخشية وهذا الخوف، إنما هما من الشعب، وضد الشعب.

وقد تعرضت معارضتنا لأنواع من الاضطهاد والمحنة، وتحملت كثيراً من الأذى والعدوان في رجالها، وصحفها، وحركاتها، ومنظماتها، ولكن هذا لم يفت في عضد المعارضة، بل زادها ثباتاً وقوة، كما زاد خصومها فضيحة شنعاء وشهرة شوهاء.

وبالرغم مما كان يروجه أولئك الخصوم من تهم باطلة ؛ وهي أن المعارضة متطرفة وهدامة وديماغوجية، فقد واصلت طريقها غير عابئة بتلك التهم المغرضة، التي كلها زيف وسخافة.

أما حقيقة المعارضة، فهي أنها كانت وما تزال - ككل معارضة - تعمل على هدم الباطل والفساد، والاستبداد والاستغلال، كما تعمل في الوقت نفسه، على نصر الحق والإصلاح، والحرية والمساواة والعدالة، بواسطة الأنظمة الجديدة الصالحة، والمنشآت العمرانية القيمة.

وكيفما فعلت المعارضة، فإن خصومها يحاولون، ما استطاعوا، التقول عليها واتهامها، ومضايقتها بكل وسيلة. ولو كان المسؤولون على جانب من رحابة الصدر، وسعة الفكر، والفهم الصحيح للحرية، والتقدير التام للرأي العام، وحسن الاعتبار لكل رقابة ونقد، لكان موقفهم من المعارضة، هو موقف الذين يدركون مسؤولياتهم حق الإدراك، ويعترفون للمعارضة بحقها، ويتعاونون معها على البر والتقوى.

ومهما يكن، فإنه لا يجديهم أن يستمروا في قذف المعارضة بما هي منه براء، ونسألهم : هل من المغالاة والهدم، والديماغوجية - مثلاً - موقف المعارضة ضد حلف بغداد، أو في سبيل انضمام المغرب إلى الجامعة العربية، أو من أجل الحياد الإيجابي، وعدم الدخول في الأحلاف، وعدم الانحياز لأية كتلة، أو تحقيق الجلاء التام عن المغرب، أو تشريع الحريات العامة، أو تحرير الاقتصاد وتطويره، أو رفض كل مساعدة مالية أجنبية مشروطة، أو إجراء انتخابات حرة نزيهة، أو تطهير البلاد والدولة من عناصر الخيانة والإقطاع والاستغلال، أو القضاء على الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، أو إقامة حكم قومي اتحادي، بدل الحكم الحزبي الفاسد، أو إقرار نظام يقوم على الديمقراطية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لصالح الشعب ؟

فإذا كان شيء من هذا كله، في نظر الحكومة المفروضة، سلبيًّا وهداماً، ومخالفاً لمصلحة البلاد والأمة، فكيف يكون البناء والعمل الإيجابي ؟ وهل كانت كذلك سياستها سلبية وهدامة وديماغوجية، وقتما أعلنت مبدأ عدم التبعية وعدم الانحياز، وحينما اضطرت إلى التخلي عن توريط المغرب في حلف بغداد، أو الإحجام عن الزج بالبلاد في حلف خطير كمعاهدة الدفاع المشترك، ويوم أن طالبت - ولو مؤخراً - بالجلاء أو وعدتْ بقانون الحريات، أو قررت مؤخرا كذلك الانضمام إلى الجامعة العربية ؟ ألم تنهج الحكومة بهذا خطة المعارضة، التي طالما وصفتها بغير أوصافها الحقيقية ؟ أما آن للحكومة أن تعترف - بعد هذا - بالفضل لذويه، وتراجع موقفها من المعارضة، وتنصاع في هذا للواجب والمصلحة ؟ الحقيقة هي أن هذا ليس من شأن حكومة الأنانية والاستبداد، بل من شأن كل حكومة صالحة، تؤمن وتعمل بما عبر عنه أحد الكتاب الغربيين حيث قال :

«إن المبدأ الجوهرَ الذي تقوم عليه الديمقراطية، هو بحث الآراء المختلفة أو المتعارضة، واتخاذ هذا البحث وسيلة لمعرفة طريق العمل الصحيح».

إخواني :

إن حزبنا - بفلسفته، ونظامه، وبرنامجه وخطته - يقوم على أسس متينة، وأفكار نيرة ومعان جلية، واتجاهات واضحة، وكل هذا يجب أن يتجلى بقوة، ويجد تعبيره البليغ

الصادق في كيان الحزب ونشاطه، ونضاله ومعارضته في سبيل الصالح العام، وعلى ضوء الأهداف السامية، والمثل العليا التي هي للحزب، كما أن الحزب موجود بها ولها.

وبعبارة : إن كل حزب لا يبرهن عن وجوده وتأثيره، إلا بقدر ما تتشخص فيه هذه الأهداف والمثل العليا، ويعمل ليكون أصدق ترجمان عنها، وأمضى سلاح في ميدان العراك من أجلها.

وسعيًا في هذا، تشرع الأحزاب والأنظمة، وتضع البرامج، وترسم الخطط، وتدعو المواطنين إلى الانضواء تحت لوائها، والانتظام في صفوفها للعمل والنضال.

ومنذ نشأ حزبنا، وهو يسير في هذا الطريق، ولكنه محتاج اليوم إلى أن نعيد النظر في أموره لإحكام الأنظمة وتجديد المناهج، وتطوير الأساليب وتكتيل الصفوف، وتعزيز القيادة ؛ إذ بهذا، وبما سنزود به الحزب من وسائل وإمكانيات، نستطيع أن نواصل العمل والمعركة، وأن نُقَدِّمَ الأمة - كما في قانوننا الأساسي - للسير بها بخطى ثابتة وعزم قوي، في طريق النهضة والتهذيب، وفي سبيل الانقلاب المنشود وشعارنا :

إلى الأمام دائماً إلى الأمام !

وحيًّا الله المغرب !

- والسلام -

النص رقم 7 :

استجواب خاص بمجلة «المشاهد»[1]

الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني، الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال. من الشخصيات الغنية عن تَعرِيفِهَا.

فمشاركته العملية، في وضع الأسس الأولى للحركة الاستقلالية الوطنية بالمغرب ونشاطه السياسي في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى ثقافته العالية، ودراسته الأدبية جعلته من الشخصيات التي يعول عليها المغرب في الظروف جميعها.

وهذا الاستجواب الذي يساير خطة «المشاهد»، ويكمل جانباً هامًّا من جوانب اتجاهها كان من المقرر أن يعقب الاستجواب الذي أجريته مع الأستاذ علال الفاسي، لكن تراكم الأحداث، وسفر الأستاذ الوزاني إلى القاهرة، جعلا هذا الاستجواب يتأخر إلى هذا العدد.

كان الأستاذ الوزاني يحدثني بطلاقة، وبساطة، وإن كانت الابتسامة لا تعرف الطريق إلى محياه، فإن حديثه لا يخلو من جاذبية.

تضايق من الصيغة التي حررت بها السؤال الأول، ولكنه على أية حال أجاب، فشكراً لسيادته، باسم المشاهد وباسم قرائها.

س - لقد حمل حزب الشورى والاستقلال، منذ فجر الحركة الوطنية المباركة، مسعىٰ الكفاح المقدس، إلى أن تحققت بهذا للشعب أمنية الاستقلال الغالية. لكن تأخر دخولكم إلى أرض الوطن، إثر حصول المغرب على استقلاله، واختفاء حزبكم عن مسرح السياسة المغربية، جعل الرأي العام المغربي، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، يتساءل عن السر الحقيقي الذي نود منكم أن تحدثونا عنه.

ج - أما تأخر دخولي إلى المغرب، بعد رجوع جلالة الملك نصره الله، فكان بإشارة من جلالته ؛ وذلك لما اجتمعت به في باريس، إثر عودته من مدغشقر، كما كان لأسباب سياسية، ترجع كلها إلى عدم ثقتي، في ذلك الوقت، بالوضع الذي كان سائداً في المغرب قبل أن يعترف للمغرب رسميًّا باستقلاله، وقبل أن تتخلى السلطة الاستعمارية عن السلط للحكومة المغربية الجديدة، وكذلك سافرت من مصر إلى لوزان ؛ لأكون قريباً من مقر

(1) المشاهد - العدد : 31 - السنة 1959.

المفاوضات الذي هو «إيكس ليبان»، ولم أرد الدخول إلى أرض فرنسا خشية على حريتي في حالة ما إذا أخفقت المفاوضات. وكان الرئيس الفرنسي إدكار فور، قد بعث موظفين من ديوانه إليّ في لوزان، وإلى السيد أحمد بلا فريج في جنيف، لاستشارتنا، ومعرفة ما إذا كنا متفقين مع الإخوان المفاوضين.

على أني بعد رجوع جلالة الملك إلى المغرب بقليل، دخلت إلى طنجة ؛ حيث بقيت عدة أشهر، حتى سافرت في مهمة إلى مصر، وهي شكر القادة العرب، والهيآت العربية والشرقية، على مساعدتها لنا في المجال الدولي لفائدة القضية الوطنية، أما الحزب فلا يصح أن يقال إنه اختفى من الميدان السياسي ؛ فمن المعلوم أن حزب الشورى والاستقلال، كان هو حزب المعارضة في المغرب، وتولى هذه المعارضة بكل الوسائل بما في ذلك الاجتماعات الشعبية، والصحافة، وفي المجلس الوطني الاستشاري نفسه. فمواقف الحزب، بصفته المعبر عن المعارضة، مشهورة لا تحتاج إلى بيان، وهي دليل الوجود والنشاط والحركة لا العكس.

أما بعد منع صحف حزب الشورى والاستقلال : الرأي العام والديمقراطية، فَقَدْ فَقَدَ الحزب وسيلة التعبير عن أفكاره وسياسته، وهي وسيلة الصحافة ليس غير، ولكنْ، ليس معنى هذا أن الحزب اختفى من الميدان، بل على العكس، فقد واصل نشاطه السياسي بكل الوسائل الأخرى المعروفة لدى الأحزاب، وإذا رأى الحزب في الماضي أن يتوقف نوابه في المجلس الوطني الاستشاري، عن المشاركة في المداولات كذي قبل، فلسبب واحد هو الاحتجاج ؛ عن طريق مقاطعة المداولات، على الأوضاع الفاسدة السائدة في المغرب، وبكيفية خاصة، على خنق الحرية، ومنع الصحافة التي كانت المظهر الكبير لوجود هذه الحرية في المغرب ولحياتها.

وغني عن البيان، أن الموقف الذي اتخذه الحزب في المجلس الوطني الاستشاري، وهو موقف عدم المشاركة، إنما كان موقفًا سياسيًّا. وبالرغم عن سلبية هذا الموقف فقد كان له مغزاه وأثره.

س - بقيتم لغاية الآن، من بين الشخصيات التي لم تشارك في غمرة الحكم، ولعل هذا مما يجعلكم ذوي وجهة نظر سليمة في موضوع السياسة، التي سار عليها المغرب منذ الاستقلال، وما آلت إليه الآن وهو ما نرجوكم أن تحدثونا عنه.

ج - إن نظري في السياسة، التي سار عليها المغرب منذ الاستقلال، هو في ما أظن نظر المواطنين جميعهم ؛ الذين بقوا بعيدين عن الحكم، والذين يناهضون مساوئ السياسة الجارية في البلاد. ورأيي في هذه السياسة، هو أنها تقوم على الغموض، والارتجال، وعدم الاهتمام بجوهر المسائل، وحقيقة المشاكل الكبرى التي ما زال الشعب يعانيها،

وأعني المشاكل الموروثة عن العهد البائد، وكذلك التي وجدت في فترة الاستقلال ؛ حيث أصبحنا نواجه ركاماً كبيراً من المشاكل في مختلف الميادين : السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وأعتقد أن المغرب في هذه الفترة، محتاج أشد الاحتياج إلى مراجعة سياسته مراجعة تامة ؛ وذلك على أساس تغيير الأساليب، وتطوير الأنظمة، وإحداث انقلاب عام شامل في الأوضاع الفاسدة جميعها، التي لا يصح أن تبقى، هي أوضاع المغرب الحر المستقل، الساعي في النهضة، وفي حياة سياسية عامة جديدة، تقوم على التقدم والإصلاح في دائرة الديمقراطية الحقة. وأعتقد أنه ليس من سبيل إلى هذا كله، إلا بإقامة حكم صالح في البلاد، وهذا الحكم الصالح المنشود، لا يمكن أَنْ يُسنَد إلى حزب أو إلى فئة تنتمي إلى حزب، فإنه لا يوجد مطلقاً ما يبرر هذا في الوضع الحاضر، وإنما المصلحة، كل المصلحة، في أن يضمن هذا الحكم الصالح المنشود بمشاركة الأحزاب كلها في حكومة البلاد، على أساس برنامج أدنى مشترك، وتعاون نزيه شامل بين جميع العاملين لبناء المغرب الجديد. فهذه في نظري، هي الوسيلة الأولى التي تضمن تطبيق برنامج إصلاحي جوهري في الميادين جميعها، وعدم توفر هذا الحكم الصالح على أساس برنامج مشترك، هو الذي جعل سياستنا تتعثر، ولا تستطيع أن تتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها.

وأعتقد أن هذه الفترة التي نعيشها، هي فترة انتقال من الأوضاع الحاضرة إلى الأوضاع الجديدة التي نطالب بها. وهذه الفترة نفسها، تتطلب أن يكون الحكم فيها مستنداً من الجميع، ولصالح الجميع، وذلك إلى أن تجري في البلاد انتخابات تشريعية، تسفر عن الأغلبية والأقلية في الشعب، وتمكن من إسناد الحكم إلى الهيئة التي تفوز بالأغلبية في الانتخابات الحرة النزيهة. وإلى أن يكون هذا، فمصلحة المغرب في تعاون جميع أبنائه أفرادًا وجماعات، داخل الحكم وخارجه، وبدون هذا، يصعب علينا أن نتغلب على الصعوبات، وأن نوجد الحلول الصالحة للمشاكل الراهنة.

س - لا ينكر أحد أن بلادنا اليوم في حاجة كبرى إلى كلمة سواء، تجتمع حولها نخبة من ذوي الخبرة والتجربة والنزاهة، ممن يوجهون هذا الشعب وجهة سياسية واقتصادية واجتماعية صالحة، فهل ترون في هذا خيراً للمغرب ؟ وفيمن تلمسون الاستعداد من بين الهيآت الموجودة ؟ وهل حقًّا وقع اختياركم على هيئة معينة ؟

ج - لعلي قد أجبت عن هذا السؤال، ضمن الجواب عن السؤال الذي قبله. وأزيد فأؤكد، أنني مقتنع كل الاقتناع، بوجوب جمع كلمة الأمة حول نخبة صالحة من أبناء المغرب، وحول برنامج مدروس واضح، يكفل تطبيقه حل المشاكل القائمة في مختلف الميادين. ومما لا شك فيه، أن في هذا خير المغرب أجمع.

أما ما يخص الاستعداد في الهيآت، فلا أريد أن أستثني، مبدئيًا، أية هيئة صالحة. وكل ما أريد، هو أن تتعاون الهيآت جميعها، التي فيها الاستعداد الصادق لهذا التعاون، والتي تتجانس من حيث المبادئ والأهداف، وتتخذ برنامجًا مشتركًا، يتظافر الجميع على السعي في سبيل تحقيقه لصالح المغرب والشعب. وأعتبر أن المغرب، يجب أن يكون بجميع أبنائه.

س - إذًا، لم يحصل الشروع في تعاون مع هيئة سياسية معينة ؟

ج - ليس هناك تعاون، وإنما هناك بعض التقارب. والسر فيه، أنه توجد في بعض الهيآت، كما توجد عندنا، فكرة التحرر من المقاييس الحزبية الضيقة، والرغبة المشتركة في إيجاد سياسة جديدة أفضل، تكون في صالح الشعب لا في صالح فئة استغلالية معينة.

س - حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم.. أتؤيدونها أم تعارضون سياستها ؟

ج - لقد اتخذ الحزب، عقب تأليف هذه الحكومة، قرارًا يقضي بأن لا يحكم عليها إلا بما تنجزه من أعمال وتسلكه من سياسة. فنحن لا ننظر إلى الأشخاص، بل إلى الأعمال التي هي في صالح البلاد والأمة. وطبَعي، أننا نؤيد كل عمل حكومي، نعتقد أنه في الصالح العام، كما نعارض كل سياسة، نعتقد مخلصين، أنها لا تخدم هذا الصالح العام. وقرارنا لا يزال صالحاً إلى الآن ؛ فنحن في هذا القرار، نطبق المبدأ الذي سلكته معارضتنا منذ أن تولينا في البلاد مهمتها، وهو أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت.

س - لعل الانتخابات ستكون خطوة هامة في تاريخ المغرب، ولكن الفترة التي ستحول بين الإعلان عنها وبين نتائجها، تطوي أحداثاً هي رهن بالأسس التي ستوضع لها. فما رأيكم فيها ؟ وما هي الكيفية التي يجب أن تتم عليها انتخابات حرة ؟ وما موقف حزب الشورى والاستقلال من الانتخابات ؟

ج - مما لا شك فيه، أن الانتخابات التي يتحدث عنها منذ سنة 1957، والتي لم يقرر فيها شيء لحد الساعة، تعتبر حدثاً هامًّا من الوجهات التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، لأنها ستدخل إلى المغرب أسلوبًا جديدًا من أساليب الحياة السياسية العامة، وأن الانتخابات التي ما فتئنا نطالب بها، ليجب أن تكون انتخابات حقيقية صحيحة ؛ إذ بدون هذا، لا تكون في صالح الشعب عن طريق المجالس المنتخبة التي ستنتج عنها. ومعنى هذا، أننا ضد كل انتخابات قائمة على التزوير والفساد بجميع أنواعه، ولا نتمنى أن تكون انتخاباتنا المقبلة من هذا النوع ؛ حيث إذا لم تجئ طبق رغائب الشعب، التي هي رغائبنا كذلك، فإنها ستحمله على أن يقاطعها ويحاربها. أما كيفية تنظيم الانتخابات المحلية، فلا نعتقد أنها مسألة تهم الحكومة وحدها، بل تهم كذلك الشعب المغربي أجمع، وفي

طليعته الأحزاب والهيآت، التي تمثل مختلف الاتجاهات والنزعات فيه. واعتبارًا لهذا، قد أجرى جلالة الملك نصره الله، استشارات مع الأحزاب السياسية، في موضوع نظام الانتخابات المحلية. وفي ما يخصنا، فقد سلمنا لجلالة الملك وثيقة تتضمن وجهة نظرنا بتفصيل في جميع المسائل التي كانت موضوع الاستشارة. وبصفة عامة، نرى أن هذه الانتخابات، يجب أن تكون ديمقراطية صحيحة بكل معنى الكلمة، وهذا يقضي بأن يشارك فيها الناخبون جميعهم ؛ الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، ونرى أن الوسيلة الكفيلة بإحصاء جميع هؤلاء الناخبين، هي تطبيق نظام الحالة المدنية بكيفية إجبارية في الحواضر والبوادي، كما يجب أن تتخذ لهذه الانتخابات الأنظمة والوسائل الكفيلة بإجرائها، على أساس يضمن التمثيل الحقيقي الكامل للرأي العام المغربي ؛ ممثلاً في الهيئة الناخبة، فإن هذا التمثيل ضروري ؛ لكي تكون المجالس المحلية المنتخبة في المدن والقرى، مجالس تمثل حقيقة مختلف الاتجاهات والنظريات الموجودة في الشعب. ونرى من أجل هذا كله، أن تحاط الانتخابات في مراحلها وأطوارها كُلِّهَا، بسائر الضمانات التشريعية والتطبيقية والسياسية، وغني عن البيان، أن في طليعة هذه الضمانات، تثقيف الشعب وتلقينه وتربيته، حتى يقبل على الانتخابات وهو خبير بعملياتها. وهذه مسألة تهم الحكومة التي تملك كثيراً من الوسائل والإمكانات، كما تهم الأحزاب السياسية.

فالواجب على كلا الطرفين، أن يضمن للشعب أدنى تربية سياسية في هذه الفترة الإعدادية للانتخابات ؛ حتى إذا حان موعدها، كانت انتخابات ناجحة، ذلك أن الناخبين الذين سيمارسون حق الانتخاب، يكونون على بينة وبصيرة من العملية الانتخابية في مراحلها جميعها. ونرى كذلك من الضمانات، أن تعمل الحكومة لتطبيق قانون الحريات العامة، خصوصاً أثناء الحملة الانتخابية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نريد أن يضمن الحياد التام المطلق من قبل السلطات كلها، والقائمين بها من الأعلى إلى الأسفل ؛ إذ بغير هذا، لا يمكن أن يطمئن الشعب إلى أن الانتخابات ستكون سليمة، وفي صالحه. هذا باختصار، هو موقفنا من هذه الانتخابات أما التفاصيل والجزئيات، فلم يحن الوقت بعد للتحدث عنها، ونعتقد أن الوسائل التي اقترحناها لتنظيم الانتخابات المقبلة وإجرائها، هي وحدها التي تكفل نجاحها وسلامتها، وتأليف مجالس بلدية وقروية صالحة، لتولي الإدارة والتسيير في نطاق اختصاصها.

أما إذا جاء نظام الانتخابات على غير ما ذكر، فمما لا شك فيه، أن الحزب سيتخذ منه الموقف الذي تقتضيه المصلحة العامة، التي تعد الانتخابات وسيلة من وسائل خدمتها.

س - لعل بين الظروف التي توقفت فيها صحيفتا «الرأي العام» و«الديمقراطية»، وبين الظروف الحالية فوارق كبيرة. ورغم أن هاتين الصحيفتين لم تعودا للظهور حتى

الآن، فهل لكم أن تحدثونا عن الظروف التي أحاطت بتوقف الصحيفتين، والظروف التي ستسمح بظهورهما ؟

ج - أما الظروف التي منعت فيها صحيفتا «الرأي العام» و«الديمقراطية» فمعروفة ؛ وهي الظروف التي أوجدتها الحوادث الدامية ؛ التي جرت إذ ذاك على الحدود الجزائرية التونسية، وبالخصوص ساقية سيدي يوسف. فقد لاحظنا أن الحكومة المغربية في ذلك الوقت، لأسباب لا حاجة إلى ذكرها، وقفت مكتوفة الأيادي، أمام هذه الحوادث الدامية التي كان لها أسوأ الأثر في نفوس المغاربة جميعًا ؛ فموقف الإغضاء والسكوت من لدن الحكومة المغربية إزاء هذه الحوادث من جهة، ومن جهة أخرى، رد الفعل القوي، الذي قوبلت به هذه الحوادث من الرأي العام المغربي، كانا الدافعين الأساسَيْن للموقف الذي اتخذناه، وهو التضامن مع الشعب التونسي ضد المستعمرين المعتدين، ومطالبة الحكومة المغربية بأن تسلك سياسة التضامن مع الشقيقة تونس، لتوحيد الموقف والخطة، إزاء وجود الجيوش الأجنبية في القطرين، فقد رأينا أن الفرصة كانت مواتية لاتحاد المغرب وتونس، من أجل المطالبة بالجلاء، والعمل على تحقيقه بكل الوسائل المجدية. ونعتقد أن هذا الموقف الذي وقفناه، أحرج الحكومة إذ ذاك، ودفعها إلى أن توقف ثم تمنع الصحيفتين المذكورتين ؛ لأنها كانت لا تريد وقتئذٍ أن تجارينا في هذه السياسة الوطنية الصالحة. وقد ذهبت جريدتا «الرأي العام» و«الديموقراطية»، ضحية التضامن مع تونس، وضحية الانتقام الحكومي، الذي كان عدواناً كبيراً على حرية الرأي وحرية التعبير عنه في المغرب الحر المستقل.

ونحن عازمون على إصدار صحف الحزب، في أقرب وقت ممكن. ومما لا شك فيه، أن صحفنا ستكون، كما كان شأنها في الماضي، مرآة تنعكس عليها آراء نظر الحزب ووجهاته، كما ستكون منبراً تعرض فيه آمال الأمة المغربية وأمانيها ؛ باعتبار أننا نمثل شطراً هامًّا منها.

وبكلمة واحدة، فإننا كحزب، نعتبر أنفسنا مجندين في سبيل مصلحة المغرب والمغاربة أجمعين.

ثالثا

الديمقراطية والنظرية الدستورية

1 – الديمقراطية غاية منشودة

النص رقم 1 :

ثقافة وحكمة

شذرات عبقرية
الإنسان مدني بالطبع[1]

شرح ابن مسكويه هذه النظرية الاجتماعية فقال : «لم يخلق الإنسان خلق من يعيش وحده ويتم له البقاء بنفسه كما خلق كثير من الوحش والبهائم والطير وحيوان الماء، لأن كل واحد من تلك خلق مكتفيا بنفسه غير محتاج في بقائه إلى غيره، بل قد أزيحت علته في جميع ما تتم به حياته خلقة وإلهاما، أما الخلقة فلأنه مكتس بما يوافقه من وبر وصوف وشعر وريش وما أشبه ذلك، وذو آلة يتناول بها حاجته : إن كان لاقط حب فبمنقاره، وإن كان آكل عشب فمشفر وأسنان موافقة للقطع والقلع، وإن كان سبعاً أو آكل لحم فأنياب أو مخالب أو مناشر... وأما الإلهام فلأنه يتناول من الأغذية ما يوافقه ويتجنب ما يضره، وينتقل من مصيفه إلى مشتاه، ويعد مصالحه كلها من القوت ولكن بغير تعليم ولا تدبير، بل بالالهام المولود معه، فكل واحد منها مكتف بذاته في حياته التي قدرت له.

فأما الإنسان فإنه خُلق عاريا غير مهتد لشيء من مصالحه إلا بالمعاناة والتعليم، ولا يكفيه القليل من المعاونين حتى يكونوا عدة كثيرة وجماعة وافرة، وإذا كان هذا على هذا، وكان سبيل الإنسان في حياته وحسن عيشته على خلاف الحيوان كله : قيل : إنه مدني بالطبع ؛ أي محتاج إلى ضروب المعاونات التي تتم بالمدينة واجتماع الناس. وهذا الاجتماع للتعاون وهو التمدن سواء كان ذلك في الناس وبرا ومَدَرًا أو على رأس جبل» ويستنتج ابن مسكويه من ذلك قاعدتين أساسَيْن في الاجتماع والأخلاق.

(1) الثقافة المغربية نوفمبر - دجنبر 1944، العدد 6 من السنة الرابعة - بإمضاء مستعار : أبو الفوارس.

أولا - من العدل أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم، ونبذل لهم عوض ما بذلوه لنا.

ثانيا - إن الذهاب والتزهد وتحريم المكاسب ظلم ؛ لأن الزاهد مضطر لا محالة إلى استنجاد الناس في ضرورات بدنه، وحاجته إلى ما يقيم أوده، فهو يطلب معاونتهم ثم لا يعاونهم، وذلك ظلم وعدوان. فإن ظن أحد من المتزهدين أن مقدار حاجته إلى معونات الناس قليل، فليعلم أن ذلك القليل، يحتاج فيه إلى استخدام عالم كثير من الناس لا يحصون، وإن كان لا يشعر بذلك.

أبو الفوارس

النص رقم 2 :

حذار من الدكتاتورية (المتمقرطة !)[1]

إننا بصفتنا حزب الحرية والديمقراطية في المغرب، كنا أول من رحّب الترحيب الكلي الصادق، ببشرى الانتخابات التي زفها جلالة الملك، منذ ثلاثة أشهر، للشعب المغربي، ولم يكن أحد لينتظر منا غير هذا الموقف، الذي هو بَدَهي وطبَعي بالنسبة إلينا كما يعرف الجميع، إن كل ديمقراطية حقيقية، تقتضي انتخابًا صحيحًا حتمًا ولزومًا، فكلاهما - الديمقراطية والانتخاب - شيئان متلازمان، لا يمكن أن يوجد أحدهما دون الآخر. وتفسير هذا سهل واضح ؛ وهو أن الديمقراطية في مدلولها السياسي - هي حكم الشعب، وسلطة الجماهير، ولا يمكن أن يتم هذا بكيفية مباشرة في الجماعات البشرية الكثيرة كالأمم حتى الصغيرة، منها إلاّ بواسطة نواب وممثلين، يكونون وكلاء الشعب كله أو بعضه، في تدبير شؤونه العامة، داخل المجالس المحلية أو القومية. ولا يتحقق التمثيل النيابي الشعبي، إلاّ عن طريق الانتخاب ؛ وهو عبارة عن نظام يمكن أفراد الشعب، بصفتهم ناخبين، من حسن الاختيار لمن يرتضونهم نوابًا وممثلين عنهم في مختلف الهيآت والمجالس العامة.

لهذا، فمن البدَهي والطبَعي، أن يكون كل ديمقراطي من أنصار الانتخاب، الذي هو من مقتضيات الديمقراطية كمذهب ونظام.

وليست كل ديمقراطية بحقيقية، ولا كل انتخاب بصحيح، كما أنه ليس كل من ادّعى هذا وتمشدق، وتلاعب به لحاجة في نفسه، بصادق في شيء مما ادّعاه وانتحله كذبًا وزورًا، ودعاية وتضليلاً ؛ فأول واجب على الشعب، أن يحذر الحذر كله من خصوم الديمقراطية، الذين سميتهم في مقال سابق (بالمتمقرطين)، وهم الاستبداديون، الذين يتظاهرون بالتمسك بالديمقراطية ونظامها صنعة ورياء ومكيدة، في حين، أنهم أعداؤهما الألدّاء، وإن لم يجهروا بهذه العداوة، خوفًا وطمعًا ومكرًا.

والتاريخ مليء بالتجارب المؤلمة القاسية، التي تظهر سوء مغبة الشعوب التي اغترت بالدكتاتوريين (المتمقرطين)، فأولتهم ثقتها وأصواتها، حتى إذا فازوا، انقلبوا عليها واستعبدوها وسخروها، وساموها سوء العذاب. وما يقال عن تجارب الشعوب في هذا

(1) الرأي العام العدد : 563 الأحد 4 غشت 1957.

المجال، يقال كذلك عن ملوكها وعروشها ؛ فقد كانت تلك التجارب واحدة بالنسبة إلى الجميع ؛ لأن الدكتاتورية لا تعادي الشعوب فحسب، بما لها من الحقوق والحريات والمقدسات، بل تعادي كذلك الأنظمة الملكية والعروش.

إن الدكتاتورية لا تكون حقيقية إلاّ إذا كان اسمها يطابق مسماها، وتجمعت في يدها السلطات جميعها، وأحنت لسيطرتها الرقاب كلها، لا تستثني منها رقاب الملوك والأمراء، والرؤساء والزعماء، وبصفة عامة كبار الشخصيات في الأمة، فالدكتاتورية إذًا، (إجماعية) و(مطلقة) في الحكم والسيطرة، والنفوذ والسلطات، وهي في كل هذا، تقوم على التسلط والطغيان والاستبداد والاستعباد، والاستغلال والاحتكار، والامتياز والاستئثار، ومما يجسم ذلك الإجماع والإطلاق في الدكتاتورية، قيام الحزب الواحد فيها.

وإذا كان ذلك أساسها، فإن شعارها هو :

(الدولة أنا، وأنا الدولة). أما وسائلها، فتتلخص في الكلمة المنسوبة إلى الجبابرة والدكتاتوريين وهي : (الغاية تبرر الوسيلة)، ومعناها أن الوسائل صالحة للدكتاتورية جميعها، ما دامت تضمن الوصول إلى الغاية التي هي السيطرة والاستعباد والاستغلال. ولهذا عرفت الدكتاتورية بالظلم والبطش، والتزوير والتضليل ؛ وفي سبيل هذا، تعتمد على القوة الغاشمة من جهة، وعلى الدعاية الكاذبة التي تتفنن فيها الدكتاتورية، وتنفق عليها الأموال الباهضة، وتسخر لها وسائل النشر والتأثير جميعها، من صحف وإذاعة وغيرها.

ولا تتورع الدكتاتورية في سبيل فرض نظامها وسيطرتها على الشعوب عن التملق للجماهير، وإغرائها واستهوانها، كي تقع في شبكتها فريسة وضحية ؛ وذلك بالتظاهر بالديمقراطية، واستعمال مبادئها ونظمها وأساليبها، التي منها الانتخاب والمجالس النيابية، ولكن الدكتاتورية تختلف عن الديمقراطية ؛ في أن هذه صادقة وتلك كاذبة، ولأن الدكتاتورية كاذبة مخادعة، وضالة مضللة، فإنها لا تأخذ من الديمقراطية وانتخاباتها إلاّ اسمها، مع تزوير حقيقتها وأنظمتها وأساليبها، تزويرًا يفرغ الأشياء من معانيها، ويجعلها تؤدي إلى أسوإ النتائج المعكوسة على حساب البلاد والشعب والعرش، إن كان نظام الدولة ملكيًّا.

وما أكثر الأمثلة والأدلة في تاريخ الشعوب التي تسلطت عليها الدكتاتورية ! وبمجرد ما تغلبت هذه الدكتاتورية، أدركت الشعوب وملوكها - بعد فوات الإبان وضياع الفرصة - أن الدكتاتورية المقنعة، لم تكن أول الأمر ديمقراطية، وإنما كانت (متمقرطة)، وأنها اتخذت وسائل الديمقراطية لتمسخها وتزورها ؛ حتى تضمن لنفسها السيطرة ضد الشعوب والملوك. وكل بلاد خضعت للدكتاتورية، لم تسلم لا شعوبها ولا ملوكها من أذاها وبطشها. رأينا هذا في التاريخ، ورأيناه في العصر الحاضر، ونحن لا نحتاج إلى أن

نذهب بعيدًا خارج المغرب لنرى تصرفات الدكتاتورية وحماقتها، وأكثر الدكتاتوريات لم تفترض بحد السيف والقوة، بل بما ارتكبته الشعوب ورؤساؤها من غفلة وتفريط، ثم بما وضع في الدكتاتوريين من ثقة ؛ بسبب الدعاية المضللة وعن طريق الانتخاب. لهذا، فإن الانتخاب سيف ذو حدّين، فقد يكون خيرًا كله، إذا أحكم وضعه ونظامه وإجراؤه في دائرة الحق والحرية والنزاهة، كما قد يكون شرًّا كله، إذا أسيئ تشريعه وتنظيمه واستعماله، فلتحذر الشعوب كل الحذر، في الوقت الذي يجدي فيه الحذر، وليحذر ملوكها أكثر الحذر وأجداه، لأن الشعوب قد تمرّ عليها فترة الدكتاتورية بآفاتها وأخطارها وويلاتها، فتعاني كل هذا في صبر وتطلع إلى الخلاص، ثم يأتيها هذا الخلاص وتنتصر فيها الديمقراطية، وتتابع السير على هديها ونورها، أما الملوك، فلا نعرف بلادًا رزئت بالدكتاتورية بينما سلموا هم من رزئها وبطشها، وقد ندمت شر الندم - ولات ساعة مندم - الشعوب والعروش كلها، التي لم تتبصر في الوقت اللازم، ولم تقدر، حينما كان ينفع التقدير، أن الدكتاتورية تتغلب على الجميع بالقوة الغاشمة حينًا، وباسم الديمقراطية المزعومة، وعن طريق الانتخابات المزورة أحيانًا، وإن التاريخ، بل الحاضر ؛ لخير شاهد على هذه الحقيقة إن احتاجت إلى شهادة ودليل..

النص رقم 3 :

«حديث جهينة»

لكي يحكم الشعب[1]

في كتاب لأحد الأحرار المناضلين عن الحرية، هذا التعريف لديموقراطية الحكم :

(لكي يكون الشعب حرًّا يجب أن يسود....)

(ولكي يسود يجب أن يحكم، وهذه هي الديموقراطية، حكم الشعب).

ويمكن أن نعكس هذه العبارة - ونحن نتحدث عن أوضاع السياسة والحكم في المغرب - فنقول :

(إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب، فلكي توجد ديمقراطية، يجب أن يحكم الشعب، ولكي يحكم يجب أن يسود، ولكي يسود يجب أن يكون حرًّا).

فهل هذا هو ما عناه وزير الداخلية، في حديثه (العدواني) بالحسيمة لما قال : إن في المغرب ما سماه (ديمقراطية ؟).

الجواب هو أن (الديمقراطية)[2] الحقة الصحيحة بأية صلة لا قولًا ولا فعلًا.

ذلك أن الديمقراطية في جوهرها ونظامها، تقوم على احترام حقوق الفرد والجماعة وحريتهما، وعلى نزاهة القوانين وعدالتها، وعلى استقامة الحكام، وعلى رعاية الحرمات والمقدسات، وعلى صيانة الأمن وكفالة الاستقرار، وعلى ضمان سلامة النفوس والأرواح وعلى حفظ حرمة البيوت والمساكن، وعلى اطمئنان الضمائر والقلوب، وعلى الشعور العام بكل ما يجعل الحياة طيبة، والعيش هنيئًا والعيشة راضية.

فإذا كان في المغرب كل هذا، فإن لنا ديموقراطية، ولكنه من المؤلم جدًّا، أن لا يكون في المغرب - إلى الآن - شيء من ذلك من الادعاء - كما فعل ويفعل بعض المسؤولين - أن نقول : إننا ظفرنا حقًّا بالديموقراطية، وإنها حقيقة قائمة في أرضنا وتحت سمائنا، وإن الشعب سعيد وفخور بها دون أن نخشى ردًّا ولا اعتراضًا، ومن غير

(1) «الرأي العام» عدد 621 - 3 أكتوبر 1957.

(2) في قول وزير الداخلية هي التي لا تمت إلى الديمقراطية.

أن يؤاخذنا ضميرنا ووجداننا قبل أن يؤاخذنا غيرنا على ما قد ندعي ونزعم، جهلاً أو تجاهلاً أو خدَاعًا.

وإذا احتاجت الشمس في رابعة النهار إلى دليل، احتجنا نحن إلى إقامة برهان على أن المغرب ما يزال بعيدًا عن الديموقراطية كما نفهمها حق فهمها، وكما تفهمها الشعوب المؤمنة بها مثلنا، والمتمتعة بنظامها وحكمها، خلافًا لما هو عليه الأمر عندنا.

ولو شئنا الإتيان ببرهان على ذلك، لألفيناه في تصريحات وزير الداخلية ؛ التي حاول أن ينال بها من جلال المعارضة، ونزاهتها وصلاحها، وهي تقوم بواجب النصح والإرشاد، ومهمة الرقابة والحساب، وبحق النقد والتبصير في صالح الأمة، والحكومة نفسها لو كانت تدري.

والآن، وقد أبطلنا خرافة الديموقراطية، الوارد ذكرها في حديث وزير الداخلية بالحسيمة، فلنتابع البيان حول بقية الحديث، الذي كان أمره في الناس عجبًا عجابًا.

ولعل سائلاً يسأل : لماذا لم تنشر الإذاعة، ولا بلاغ رئاسة الحكومة، نص السؤال الذي وجهه صاحبه، في الاجتماع الحزبي بالحسيمة، إلى رئيس الوزارة عن مواقف جريدة (الرأي العام) لسان المعارضة بالمغرب ؟ فقد سمعنا، ثم قرأنا أن سائلاً سأل رئيس الحكومة سؤالاً يتعلق بصحافة المعارضة باللغة العربية، ولم يهتم لا المذيع ولا البلاغ الرسمي بنشر نص ذلك السؤال ليعرفه الناس. وهذه مسألة ذات مغزى ؛ وهو خوف المسؤولين من الاعتراف بما تتحدث عنه صحافة المعارضة، وبما تنتقده في سياسة الحكومة عامة، ووزارة الداخلية خاصة، وتفضحه بواسطة النشر عملاً بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتأدية للجواب والأمانة في خدمة الأمة المغربية. وهكذا سمع الناس ثم قرأوا جوابًا على سؤال غير مصرح به، وليس هذا بغريب. والأمر كما نعلم جميعًا، في هذه البلاد التي تأبى تصرفات بعضهم في أمورها، إلاّ أن تكون اليوم أكثر مما مضى، بلاد الغرائب والعجائب والمتناقضات، فإن قصة جواب الوزير عن سؤال طواه الكتمان طيًّا لتشبه - عن إذن حضرات المسؤولين ! - مجزرة سوق أربعاء الغرب، التي انتهى أمرها أمام القضاء، بأن سجلت في التاريخ كمجزرة بدون جزارين، وكقتل بدون قتلة، وكإجرام بدون مجرمين ! فإذا وقع هذا - كما يعلم الناس أجمعون، بمن فيهم المسؤولون - فكيف يتعجب أحد اليوم، من أن يعلن عن جواب، وينشر من غير السؤال الذي بعث عليه ؟ ثم لماذا امتنع رئيس الحكومة، الذي وجه إليه السؤال (المجهول) من الإجابة عنه، فناول وزير الداخلية الكلمة للرد عليه ؟ فهل كان هذا مجرد صدفة ؟ أم دُبر من قبل تدبيرًا ؟ ومهما يكن، فإن رئيس الحكومة تحمل مسؤولية جواب وزير الداخلية، حيث (أمَّن) عليه تأمينًا، سواء بقصد التضامن معه، أو تورطًا ووقوعًا في فخ نصب له.

وقد لا يعدو أن يكون هذا هو ما قصد إليه من (أكرموا) الرئيس إكرامًا حزبيًّا، كما كان من مصلحته الشخصية والسياسية، ومن حسن سمعته وشهرته، أن يجتنب فيه موقف التورط والوقوع في فخ ماكر، خصوصًا وقد بدأ يدعو إلى الاتحاد الوطني، وجبهة قومية من الأحزاب المغربية ؛ الأمر الذي كنّا سباقين إلى تحبيذه وتشجيعه كما أوضحته أخيراً افتتاحية (الرأي العام)، هذه الجريدة التي كانت في (التكريم الحزبي) محلّ هجوم من الحزبية الماكرة، وتهجم باطل من وزير الداخلية، وتأمين مقصود أو غير مقصود - بكل أسف - من لدن رئيس الحكومة، الذي هو أهل لكل تكريم حقيقي، والذي أسفنا - وأسف الشعب معنا - على بعض مواقفه الخطابية الأخيرة، من وجدة إلى الحسيمة، تجاه معارضة جديرة في نفسها بكل احترام، وهي أجدر بالاحترام، لأنها كما أعلنته غير ما مرة على لسان الناطق بها، من الشعب وإلى الشعب، ومن الملك وإلى الملك، فهي (معارضة صاحب الجلالة)، التي تستمد من توجيهاته وتعليماته العامة السامية، كما تقوم في البلاد، وهي الآن خلو من كل نظام ديموقراطي وبرلماني، بمهمة الرقابة، والنقد والنصح، والتوجيه، والإرشاد، شأن كل معارضة حيثما وجدت، بل إن وجود المعارضة في المغرب هو وحده الذي ينفي - في النظر والواقع - عن الدولة والحكومة معًا، ما قد تتهمان به من أنهما دكتاتوريتين، فيوم تنعدم المعارضة في هذه البلاد - لا قدر الله ولا سمح الملك والشعب - ستهوي إلى الدكتاتورية والفاشستية، اللتين هما عدوتان لدودتان، لا للشعوب وحدها، بل حتى للعروش والأنظمة الملكية فيها. والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة، ولا يحتاج الإنسان إلى أن يذهب بعيدًا عن المغرب، ليبصرها ماثلة شاهدة على نفسها بنفسها. لهذا، فالمعارضة في المغرب سند قوي للعرش المكين، ضد مرضى النفوس من الحالمين بالدكتاتورية السافرة أو المقنعة، ولعلهم بما يحاولون تدبيره ضد المعارضة، يريدون أن يخطوا نحوها خطوات.

وإن المعارضة التي نتولى أمرها اليوم - وقد يتولاها غيرنا معنا أو من بعدنا - لطبَعية وضرورية في بلاد كبلادنا، ليست فيها قوانين تحمي الحقوق والحريات وتضمنها، وليست فيها مواثيق وعهود صادرة بها، وليس فيها دستور يشرع الأنظمة الصالحة لكل من الأمة والدولة، والفرد والسلطة، كما هو الشأن والنظام في كل وطن حر ديموقراطي.

كما أن المعارضة طبَعية وضرورية في بلادنا، التي لم تستقم بعد فيها الأوضاع بالإصلاح والتنظيم، والتشريع والسياسة، فرقابة المعارضة، مسألة حيوية بالنسبة إلى الشعب وللحكومة نفسها، في فترة تجتازها كل أمة متحررة، لأنها هي التي تقرر مصيرها، إما إلى الديموقراطية وإما إلى الدكتاتورية. ولهذا، فإن المعارضة تقوم سدًّا منيعًا في وجه المرائين بالديموقراطية - أو المتمقرطين كما تسميهم جريدة المعارضة - الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وتكذّب أقوالهم بعضها بعضًا.

إن كل من يخاصم المعارضة، أو يتضايق من صوتها الصريح الحر، أو يحاول أن يكبلها بسلاسل القوانين الباغية، إنما يعرض بنفسه لأن يحشر في زمرة الحالمين بالدكتاتورية، وهم في صورة المرائين بالديموقراطية، أو المتمقرطين قولاً وعملاً، ونحن نربأ بوزير الداخلية، أن يزجّ بنفسه في عداد من يعنيهم هذا الكلام.

أما قوله : إن جريدة المعارضة (الرأي العام) لم تكتب واحدًا في المائة من الحقيقة في ما نشرته عن المظالم الإدارية، والتصرفات السيئة من لدن بعض الولاة والحكام، فقول زائف واتهام باطل، وطعن رخيص، وإن الشعب المغربي لعلى بينة مما نشرته وتنشره (الرأي العام)، وهو الواقع الذي ليس له من دافع بمجرد القول والإنكار، وحيث أضاف الوزير إلى قوله وإنكاره، أنه مؤمن بما قاله وأنكره، بل إن له على هذا الحجة الناطقة فنسأله هذا السؤال : لماذا سكت طوال هذه المدة دون أن ينبس ببنت شفة، ولا أن يعمل لرد الحقيقة إلى نصابها، وإظهار الحجة الصريحة التي قال إنه يملكها ؟ الحقيقة هي أن الوزير التزم الصمت قبل هذا كأبي الهول ؛ مع أن لديه من وسائل النشر وإمكاناته ما لا يملكه أحد، ومن هذا جريدة (السعادة) - عفوًا (العهد الجديد) التي كانت تصدرها إدارة الداخلية في عهد الاستعمار، والتي تصدرها اليوم بعنوان جديد وزارة الداخلية. فلماذا لم ينشر الوزير فيها ردوده وحججه ؟ ولماذا لم يرسل كذلك لجريدة المعارضة شيئًا من هذه الردود والحجج لبيان الحقيقة ؛ حقيقة الناس لا حقيقة الوزير طبعًا ؟ فإن (الرأي العام) كانت وما تزال مستعدة لإنصاف الوزير، وستكون طروبة، بل سعيدة، بأن يثبت لديها - وللرأي العام المغربي - بالحجة والبرهان، أن المغرب جنة الله في أرضه، لا يحكمها إلا الأخيار والصالحون، ولا يعيش فيها الناس إلا سعداء منعمين بما أفاءه الله عليهم من الحقوق والحريات، والنعم والخيرات فضلاً منه وتكرمًا.

والآن، وقد خرج الوزير من صمته، وأنطقت الحسيمة (أبا البيانات والحجج) التي تبرز أمام الشعب أن ما كتبته المعارضة ليس حتى واحدًا في المائة من الحقيقة ؟ إننا نستحث الوزير، ونشجعه، ونساعده على القيام بذلك خدمة لنفسه ولوزرائه قبل الحقيقة والشعب، فهل هو فاعل شيئًا من ذلك، حتى يعلم الناس أن أساليبه في الحكم والإدارة، وأساليب من هم تحته من الولاة والحكام، تخالف أساليب المعارضة التي اتهمها بأنها غير شريفة !!؟

ومما قاله الوزير، إنه مضطر للاختيار بين سياسة القمع، وخطة الصمت، وأنه اختار الصمت على القمع. ولقد أبانت جريدة المعارضة أمس، أنها لا تريد منه الصمت، بل النطق والكلام، لأنها لا ترضى لأحد الكبت و(الكِمَامَةَ) وإن رضيهما لنفسه، فإنما حرية الكلام، في دائرة الصواب والقانون، والأدب واللياقة، حق مشاع بين الوزير وغيره من

الناس، وكيف يسمح لوزير أن يصمت، وإن اختار هذا وهو مسؤول ومطالب بالإفصاح عما يهم الشعب أن يعرفه، ويعرف رأي الوزير فيه ؟

ولهذا، نشير على الوزير أن يسلك مسلك الكلام والبيان والبرهان، فيثبت لنا - مثلاً - أن جميع ما تحدثت، أو تتحدث، عنه جريمة المعارضة من المظالم والمناكر، إنما هو (مكذوب) عليها وعلى من نسب إليهم من الحكام، وأن مسألة المختطفين، الذين ما فتئنا ننشر صورهم ونسأل عن مصيرهم، إنما هي أيضًا أكذوبة وخرافة، بل إن أولئك المختطفين أسماء أشخاص خياليين لم تلدهم أمهاتهم قط، ومثلهم سائر المعتقلين السياسيين، وضحايا حوادث الاغتيال والإجرام، وإن المستشفيات في المغرب أكثر من السجون، وأن (ضيوف) الأولى أكثر من (ضحايا) الثانية، وباختصار، إن في المغرب من الحرية، والعدالة، والمساواة، والأمن، والسلامة، والطمأنينة والاستقرار، ما يجعل الحكم فيه صالحاً، وما يبرر قول الوزير (إننا بلاد ديموقراطية) أو ما قاله رئيس الحكومة في محاضرته بوجدة، من أنه (لا توجد في العالم حكومة منحت شعبها حرية أكثر من حكومة المغرب).

النص رقم 4 :

الخطاب الذي ألقاه محمد بن الحسن الوزاني في المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال المنعقد بالدار البيضاء (ماي 1957)

أتقدم، باسم المكتب السياسي، إلى أعضاء المجلس الوطني، الذين ينوبون هنا عن مكاتب الفروع في مختلف مدن وجهات المغرب، ويجتمعون للنظر في شؤون الحزب بما يخدم مبادئه، وينصر دعوته، ويؤيد رسالته، ويسير به سيرًا حثيثًا، قاصدًا، موفقًا نحو تحقيق آمال وأهداف الأمة المغربية في حاضرها ومستقبلها.

موضوع التقرير :

إن هذا التقرير السياسي العام الذي أعرضه عليكم، لا يشتمل طبعًا على جميع ما يهمنا من القضايا والمشاكل العامة والخاصة ؛ وذلك نظرًا لكثرتها، ولضيق وقت المجلس، ولقرب انعقاد المؤتمر الوطني العام لحزب الشورى والاستقلال، هذا المؤتمر الذي نريد أن يجتمع في الخريف المقبل على الأكثر، والذي من اختصاصه النظر في جميع ما يهم الحزب والمغرب في الداخل والخارج، فهو الهيئة التشريعية الكبرى، ذات السلطة والنفوذ، وحق التقرير في دائرة الحزب، وهو المرجع الأصلُ الأكبر، وصاحب الحل والعقد، والمالك لحق التصرف في جميع شؤون الحزب، ضمن مبادئه السامية، ومثله العليا، وهي التي تؤلف جميعها ما يمكن التعبير عنه «الرسالة الخالدة»، وإنها لرسالة تفنى الأجيال في خدمتها، وهي باقية دائمة ؛ تلك هي رسالة الإنسانية والوطنية، ورسالة الحرية والعدالة، ورسالة العزة والكرامة، ورسالة الحياة والسعادة، أو بكلمة واحدة : إنها «رسالة الديمقراطية المثلى»، ديمقراطية الإنسان الواعي، الحر الكامل.

المجلس الوطني :

وإذا كان المؤتمر العام للحزب بمثابة البرلمان في الأمة ؛ التي هي مصدر السيادة القومية وما تفرع منها من السلط العامة، والتي هي الرقيبة الحسيبة الأولى والأخيرة، بواسطة مختلف مظاهر الإرادة القومية، والأنظمة والمؤسسات القائمة، أقول : إذا كان

المؤتمر العام للحزب، بمثابة البرلمان في الأمة الديمقراطية الحقيقية، فليس معنى هذا أن المجلس الوطني للحزب هيئة صورية، لا سلطة لها ولا نفوذ، بل إن المجلس الوطني - بما له من صفات واختصاصات قانونية وسياسية -، عبارة عن «مؤتمر عام مصغر»، فهو بصفته مشتقاً من هذا المؤتمر، ومؤلفًا من مندوبي فروع الحزب في البلاد، يقوم مقام المؤتمر الوطني العام في فترات انعقاده، وحيث إن الأمر هذا، فالمجلس الوطني يملك، في دائرة اختصاصاته كل صلاحية، وسلطة ونفوذ، لا لمجرد تنفيذ مقررات المؤتمر العام، أو السهر على هذا التنفيذ، بل حتى لتقرير وتشريع ما تدعو الضرورة أو المصلحة إليه، مما يتعلق بحياة الحزب ونشاطه العام، فالمجلس الوطني - بهذا الاعتبار - «هيئة نيابية» داخل الحزب، تمثل المؤتمر الوطني العام وتنوب عنه، كما يعبر وجودها وعملها عن النظام الديمقراطي في مجال الحزب.

من هذا كله، نرى أهمية المجلس الوطني في الحزب، ويتضح ما له من حقوق، وما عليه من واجبات.

مشاركة النساء في المجلس :

وبعد ما تحدث الأمين العام، عن أعضاء المجلس الوطني والأعضاء الملاحظين، تطرق إلى مشاركة المرأة في المجلس فقال :

وإن المجلس الوطني الحاضر، ليمتاز خاصة عما سبقه من المجالس، بحضور عدد من النساء الشوريات ؛ مما يدل أن أعضاء الحزب أمام الواجب سواء، وأنه لا وجود مطلقاً بيننا لأي اعتبار جنسي، كما أنه لا وجود لأي ميز عنصري أو تعصب ديني، في مجال الحزب ؛ الذي يؤمن بأنه لا فضل لأحد على أحد إلا بطاعة الواجب، وخدمة الصالح العام.

وبهذه المناسبة، نرحب بصفة خاصة بالملاحِظات من النساء الشوريات، كما نرحب بالملاحظين من اليهود المغاربة، الذين أصبحوا من المواطنين في عهد السيادة والاستقلال، والذين لهم في الحزب من الحقوق، وعليهم فيه من الواجبات ما لغيرهم من الأعضاء العاملين ؛ إذ المواطنة تجمع أبناء الوطن الواحد، وإن اختلفت عقيدتهم الدينية، وفي القرآن الكريم : ﴿**لكم دينكم ولي دين**﴾، ومن مبادئ النظام في الدول العصرية الحرية : «إن الدين لله، والوطن للجميع» !

وبعد أن أوضح منهاج التقرير، بدأ في عرضه فقال :

القسم الأول
الفصل الأول

صِحافة الحزب : «الرأي العام» و«الديمقراطية».

أما النشاط الداخلي للحزب، وما أنجزه المكتب السياسي من أعمال خصوصًا في الأشهر الأخيرة، فلا نريد أن نتحدث عنهما بتطويل وتفصيل، ويكفي أن نشير هنا إلى تحقيق الأمنية، التي طالما حلمنا بها جميعًا، منذ عشر سنوات، وهي إصدار جريدة الحزب، التي هي لسانه الرسمي «يومية» بعد أن كانت، منذ تأسيسها، أسبوعية «بصفة مؤقتة» كما كان يقال، فصدور «الرأي العام» يومية، كان فتحًا جديدًا وعظيمًا في حياة الحزب، وتاريخه، وجهاده الوطني، ولقد كان هذا العمل نتيجة لجهود جبارة متنوعة، لا يقدرها إلا العارفون ؛ لما يحتاج إليه صدور اليوميات من جهود وتضحيات. وبصدور «الرأي العام» يومية، أصبح للحزب لسان ينطق باسمه كل صباح، وسلاح يدافع عن دعوته باستمرار، ثم لم يمر وقت طويل على إخراج «الرأي العام» يومية، حتى تعزز جانبها بجريدة أخرى أسبوعية هي : «الديمقراطية» الصادرة بالفرنسية، والناطقة هي أيضاً باسم الحزب، ولقد كان صدورها كذلك فتحًا كبيرًا، لا يقل عن صدور «الرأي العام» يومية، وبهاتين الجريدتين : الرأي العام «اليومية» و«الديمقراطية» الأسبوعية، أصبحت للحزب الصحافة الضرورية لأداء رسالته الإنسانية، والوطنية، والديمقراطية، وصار الحزب مجهزاً بما يمكنه من الاتصال الدائم بجماهير الشعب في الحواضر والبوادي، وحتى بالجاليات الأجنبية في المغرب.

وإذا كانت الصحافة - كما يقال - هي السلطة الرابعة، فإن الحزب أصبح، منذ صدور اليومية والأسبوعية، يمارس هذه السلطة لصالح الوطن والشعب، والمثل الأعلى للإنسانية، وهو : الديمقراطية. وإذا تذكرنا ما يؤديه الحزب اليوم - خارج الحكم - من واجب القيام بمعارضة سياسية إنشائية نزيهة، في سبيل الأمة والبلاد، أيقنا أكثر بما لصحافته من دور عظيم، وأثر فعال في مجال الحياة السياسية العامة، ونبشركم أن صحافة الحزب، ستتأيد في القريب بنشرة داخلية دورية، نشعر جميعًا بمسيس الحاجة إليها.

ثم بعد أن تحدث الأمين العام عن دور الصحافة في الحزب، والدور الذي يجب أن يقوم به الأعضاء إزاء صحافة الحزب قال :

مدرسة الإطار :

ومما أنجزه المكتب السياسي في الأشهر الأخيرة، إنشاء «مدرسة الإطار» لتخريج المسيرين الشوريين، وهذه مسألة حيوية للحزب في البلاد كلها، ومقر المدرسة «بقصر

ابن مسيك» بالدار البيضاء، وتعليمها نظري وتطبيقي، وهي مفتوحة للمسيرين من مختلف الفروع، وتمر المدرسة بمرحلتها الأولى، وهي مرحلة التكوين والتنظيم، والفوج الأول من المسيرين على أهبة التخرج فيها، ونحن نعتمد عليها في تنشئة المسيرين، وإعدادهم للعمل النافع في دائرة الحزب، ومن الممكن أن تكون لها ملحقات إقليمية بصفتها مراكز تدريب، تؤازر عملها السياسي والوطني.

وبعد أن تحدث عن تنظيمات مدرسة الإطار، وتنظيم قيادة الحزب وهيكله ونظام المجلس الوطني ونظامه، قال :

القسم الأول

الفصل الأخير

دور الحزب في مجال الحياة السياسية العامة.

وننتقل من هذا إلى الحديث عن الفصل الثاني من القسم الأول من التقرير، وهو الدور الذي يقوم به الحزب في مجال الحياة السياسية العامة بالمغرب.

إننا لا نحتاج إلى التذكير بالدور العظيم الحاسم، الذي قام به حزبنا بكل إخلاص وشجاعة، وتضحية في مجال الكفاح، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، حتى فاز الوطن باستقلاله، وعودة ملكه الشرعي المحبوب، مع أسرته الكريمة إلى أرض الوطن والعرش، كما أننا لا نحتاج إلى التذكير بمشاركة الحزب الفعالة في الحكومة الأولى، التي مما تم على يدها : إعلان الاستقلال، والاعتراف بالوحدة وتكوين الجيش الوطني، وغير هذا من الأعمال والمنجزات المعروفة.

حزب المعارضة :

ولكن الحزب - منذ تأليف الحكومة الجديدة - أصبح في المعارضة، وفي القرار الذي اتخذه المجلس الوطني، المنعقد في 4 نونبر 1956، ورد في فصله الرابع : (إن حزب الشورى والاستقلال، الذي جعل نفسه دائمًا في خدمة الشعب سيستمر، خارج الحكومة، وفيًّا للمبادئ الديمقراطية، التي كان ولا يزال حاملاً رايتها بالبلاد ؛ وذلك بمزاولة معارضة نزيهة إنشائية، تنبه الحكومة وتحذرها من مواقع الزلل، وتنير الشعب وتوجهه، وبذلك يتم التعاون بين جميع القوات الشعبية لبناء مغرب ديمقراطي حر). ويقول الفصل الخامس من القرار المذكور :

(ولا يمكن وجود هذه المعارضة وضمانها، إلا في دائرة الحريات الديمقراطية، حرية الرأي والتعبير عنه، وحرية الاجتماع، وحرية التجول، وبضمان الأمن على النفوس

والمصالح لجميع العناصر المتساكنة في البلاد. وحزب الشورى والاستقلال، يرى أن من واجب كل حكومة أن تحترم نفسها، وأن تسهل للمعارضة مهمتها في خدمة الشعب وتكوين أخلاقه السياسية).

وقد أوضحنا حقيقة المعارضة السياسية، كما نتولاها اليوم ؛ وذلك في خطاب الدار البيضاء، بتاريخ 6 يناير 1957، فقد ورد فيه (إن حزب الشورى والاستقلال - بعد أن لم يبقَ مشاركًا في الحكومة - أصبح يمثل المعارضة السياسية في المغرب، وإنه لشرف عظيم أن يكون حزبنا أول من يتولى هذه المعارضة في عهد الاستقلال، والمعارضة التي نقوم بها معارضة نزيهة إنشائية في صالح الوطن، والعرش والشعب، وأن ما عليه المغرب اليوم من سوء السياسة، وفساد الأوضاع، واختلال كثير من الشؤون العامة، وخطورة المشاكل، ليجعل قيام المعارضة السياسية عندنا من آكد الواجبات وأعظم الضرورات.

فالمعارضة تؤدي واجبًا مقدسًا، وتقوم برسالة سامية، من فوائدها الكبرى أن قيامها ينفي الاستبداد عن الدولة، ويؤيد جانب الحريات العامة، ويمكن من التعاون مع المسؤولين على ما فيه الصالح العام.

وللمعارضة شأن عظيم في الأمم الديمقراطية الراقية : ففي إنجلترا مثلاً، تعتبر المعارضة مؤسسة قومية، تساعدها الدولة في سبيل الصالح العام، كما أن الحكومة تسمى حكومةَ جلالة الملك في إنجلترا، فكذلك تسمى المعارضة فيها معارضةَ صاحب الجلالة ؛ لأنها كالحكومة نفسها من الملك وإلى الملك، فكما أن لجلالته حكومة، فلجلالته كذلك معارضة تقوم بواجب النصح والإرشاد، والتبصير، والتوجيه، ومن أجل هذا، فإنها تجتنب كل هدم وتحطم، وتنظر قبل كل شيء إلى أعمال المسؤولين وتصرفاتهم العامة دون أشخاصهم التي لها حرمتها عندنا، هذا هو دور المعارضة في الأمة، وهو دور عظيم وشريف، نافع، وفي القرآن الكريم :

﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**﴾، وفي الحديث : «من لم يهتم لأمر المسلمين فليس منهم...» ونحن مقتنعون بأن الدور العظيم، الذي هو دور المعارضة في الأمة، سيكون مجديًا في بناء المغرب الجديد.

وكما خضنا في الماضي معركة الجهاد والتضحية في سبيل التحرير الوطني، فكذلك نخوض اليوم معركة لا تقل عنها شأنًا وقدرًا، هي معركة بناء المغرب الجديد).

هذا ما قلناه في المعارضة، التي نتولاها في المغرب باسم الحزب ولصالح الشعب، ولئن مرت على قولنا هذا أشهر، فإنه ينطبق على الحالة اليوم كما كان ينطبق عليها في

الماضي، إن لم يكن أكثر ؛ وهذا هو السبب في إثبات ما ورد عن المعارضة في قرار المجلس الوطني وخطاب الدار البيضاء.

وكما أنه من الطبَعي أن نكون اليوم حزبًا في المعارضة، فكذلك ليس من الغريب أن يضيق بها ذرعًا المستبدون، والحالمون بالسيطرة والطغيان، ولو لم يضيقوا بها ذرعًا لكانوا مثلنا أحرارًا صادقين، ولكنهم ليسوا كذلك ولو ادعوا وزعموا، وتظاهروا لحاجة في أنفسهم، وإنما هم خصوم الحق والحرية، فكلما روجوا الحديث عنها، لا يرمون لغير إخمادها وخنقها ؛ ليتم لهم ما أرادوا من احتكار وسيطرة واستغلال، ولكن المعارضة سائرة إلى الأمام، معتصمة بحبل الله المتين، ومتمسكة بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومؤيدة بالشعب الذي يرى فيها لسانه الناطق، وخادمه الأمين، وعماده القوي في معركة الحياة الكبرى.

وإذا كنا ما زلنا نطالب للمعارضة، بما لها من حقوق وحريات وضمانات، فلكي ينتظم أمرها، وتتمكن من أداء واجبها ورسالتها على أحسن صورة، وأن مطالبتنا بذلك، لدليل على أن المعارضة في المغرب، لا يتوفر لها من الشروط الأساس، والتسهيلات الضرورية ما يوجد لها في الدول العصرية الراقية، التي تعد الحرية والنظام من مقومات حياتها العامة، وفقدان تلك الشروط والتسهيلات، يجعل معارضتنا تسير في طريق عسير، كما أنّ خلو البلاد من الأنظمة والمؤسسات الديمقراطية، التي منها البرلمان، يحصر دور المعارضة في دائرة ضيقة نسبيًّا هي دائرة الصِّحافة والاجتماع. ولما تأسس ما يسمى «المجلسَ الوطنيَّ الاستشاريَّ»، كنا فيه قوة المعارضة الناطقة الفعالة كما دل على هذا ما كان لأعضائنا في اجتماعاته من صولات وجولات، رفعت رأس الحق عاليًا.

مطالب المعارضة :

ولأجل أن تصبح المعارضة المغربية، أكثر قدرة على خدمة البلاد وسياستها العامة يجب أن يتحقق لها :

1 - الاعتراف الرسمي بوجودها إلى جانب الحكومة ؛ إذ في وجودها كقوة سياسية منظمة، ضمانة كبرى للحريات والروح الديمقراطية، كما أنها تسد جانبًا من الفراغ الذي ينشأ عن عدم قيام برلمان في البلاد الآن.

2 - ضمان تعاونها مع الحكومة، باستشارتها في الشؤون العامة، وأخذ رأيها في المشاكل والمواقف، والاستعانة بها في الأزمات والملمات ؛ خصوصًا في هذه المرحلة الصعبة الخطيرة التي يجتازها المغرب، نتيجة ما يتخبط فيه من مصاعب ومتاعب شتى.

3 - كفالة حقوقها وامتيازاتها جميعها، مقابل ما تؤديه من واجبات ومَهَمات، لصالح الأمة والدولة معًا.

وبهذا تكون المعارضة أكثر مما هي في بلادنا اليوم، أداة بناء وإنشاء، وإسناد وتعاون، وتصبح أقدر على حفظ التوازن السياسي، والاستقرار المادي والمعنوي ؛ فتغدو بهذا شبيهة بالمعارضة في إنجلترا، أي مؤسسة سياسية قومية، لا يمكن الاستغناء عنها في حكم البلاد حكمًا صالحًا.

فإذا كنا نعمل لنتخذ إنجلترا قدوة في أنظمتها كملكية دستورية، فلنتخذ أول ما نتخذه كقدوة : نظامها وأسلوبها في المعارضة السياسية، التي هي فريدة في نوعها، وكل هذا وغيره، ليس على همة ملكنا الديمقراطي الدستوري بممتنع أبدًا. وفق الله جلالة الملك وأيده ونصره.

وإن ما أدته معارضتنا السياسية للمغرب من خِدْمات، لشيء لا يحتاج إلى بيان لأنه معروف. غير أننا نشير تذكرة فقط، إلى الحملات الصِّحافية ضد الفضائح الاقتصادية والمالية، وضد المظالم والمفاسد التي يرتكبها الحكام والولاة، وضد أسباب عدم الأمن ومظاهره ونتائجه جميعها، وضد كل تساهل في حق الوطن، وسياسة الارتجال والتبذير والفشل، وضد المنكرات والانحرافات والانزلاقات كلها، في ميدان الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع. وإذا كان لا بد من مِثالٍ، فلنذكر موقف المعارضة من فرض السلطة تأشيرة الخروج، على المغاربة الذين يريدون السفر من بلادنا المغرب ؛ فقد جعل هذا من بلادنا سجنًا فسيحًا كما كان في عهد الاستعمار البائد، ولولا معارضتنا، لما تراجع المسؤولون عن خطتهم المنافية لكل حرية في عهد السيادة والاستقلال، ولهذا جاء إلغاء تأشيرة الخروج فوزًا للحرية وللمعارضة، التي نصرتها وناضلت دونها. وكذلك الأحلاف التي كان المغرب وشيك الوقوع في شبكتها ؛ فقد عملنا ما أبقى المغرب محتفظًا بموقفه القائم على التعادل والتوازن، وبسياسة حرية العمل وعدم الالتزام. وبخطة الصداقة والتعاون مع الجميع إلى أن تتم التصفية مع الاستعمار وتقتضي مصلحته غير ذلك. وتواصل المعارضة السير في طريقها السوي، القاصد الواضح، بالرغم عما يعترضها من عقبات وأشواك وصدمات، تهون كلها في سبيل الهدف والغاية.

خصوم المعارضة :

وإذا وجد في هذه البلاد من يتطاولون على المعارضة، بالإنكار المغرض والاتهام الرخيص، فأي شيء لم يتطاولوا عليه من مقدسات الأمة وحقوقها وحرياتها، ومن حرمات الله التي حرمها إلا بالحق ؟ لقد هانت عليهم نفوسهم حتى استهانوا بكل شيء، وظنوا

أن لا ملجأ لهم من الحق غير الغطرسة، والعجرفة، والطغيان والأنانية. إنهم لكاذبون، إنهم لضالون، ألا ساء ما يفعلون !

وإذا كان ذلك هو دور المعارضة، الذي يقوم به الحزب اليوم في الحياة السياسية العامة للبلاد، فإنه دور بناء وإنشاء، ودور جهاد وتضحية، في سبيل إعلاء كلمة الله ونصر قضية الديمقراطية ؛ فنحن كنا نخوض بالأمس معركة التحرير من الاستعمار، ونخوض اليوم معركة أعظم وأشد، هي معركة الحرية الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية الصحيحة. إن الحكم بدون ديمقراطية، استبداد واستعباد وتسخير واستغلال، وإن الشعب المحروم من الديمقراطية، ليقاسي اليوم من كل هذا، ما يكاد يفقد معه كل صبر وتحمل، وما يوشك أن يفضي به إلى اليأس النهائي، وما ينتج عنه من عواقب وأخطار...

القسم الأخير
العمل من أجل المستقبل القريب

وإننا كحزب، لا نعيش في الماضي أو على الماضي، بل نعيش في الحاضر، ومن أجل المستقبل، ولهذا وجب التفكير في حاضرنا ومستقبلنا، وفي واقع الحياة وضروراتها ومشاكلها، سواء بالنسبة إلى الأمة أو إلى الحزب. وإذا كان هذا المجلس لا يتسع وقته ولا مجاله للنظر في كل ما يهمنا كسياسيين ومواطنين، فإنه لا غنى عن التذكير هنا بأهدافنا الكبرى :

أهداف المعارضة :

1 - تحقيق الاستقلال التام، والسيادة الكاملة في الداخل والخارج، وتصفية كل نظام يمس بهما مسًّا، واجتناب كل التزام يعرض بهما إلى أي نقصان أو تقييد.

2 - تحقيق الجلاء التام بإخراج الجيوش الأجنبية كلها، وهدم بقاء أي سلطة أو نفوذ أو مظهر لاحتلال أية دولة في أرضنا.

3 - مغربة الإدارة العامة، وتعريبها بنظام يضمن سير شؤون الدولة في عهد السيادة والاستقلال.

4 - تحقيق الوحدة الكبرى للوطن ؛ بضم ما لا يزال خارجًا عن أرضه من المدن والأطراف، وعدم تخصيص أية مدينة، كطنجة وثغرها، بنظام يعزلها بدعوى حرية التجارة عن مجموع البلاد، ويحفظ لها في عهدنا هذا بأنظمة تذكر بما كان في العهد البائد.

5 - إقامة حكم ديمقراطي، صالح في دائرة ملكية دستورية عصرية ؛ وذلك عن طريق التشريع والأنظمة والمؤسسات.

6 - تحرير الشعب من الخوف والجوع، والمرض والجهل، وسوء السكن.

7 - حسن استثمار ثروة المغرب وحسن استعمالها، وتوزيعها على أبناء الوطن توزيعًا عادلاً، مع ضمان الحقوق المشروعة ورعاية الصالح العام.

8 - الاهتمام بالبادية، من الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية، وإعطاؤها الأسبقية في التجهيز ؛ نظرًا لكونها تمثل الأكثرية الساحقة في الأمة، ولأنها تألمت وتعذبت وأهملت زمن الاستعمار. وإنه ليلاحظ، بكامل الأسف، أن السياسة المتبعة الآن، تسير على نهج سياسة الحماية القائمة على إغفال الفلاحين، وجعل فرق كبير بين السهل والجبل، والحاضرة والبادية.

9 - تحديد وضعية المغرب الحر، المستقل في المجال الدولي، على أساس يضمن السيادة والاستقلال، كما يضمن السلم والمودة والتعاون مع الأمم كافة.

10 - التمسك بمناصرة الجزائر الشقيقة المكافحة، حتى تنال حريتها وسيادتها واستقلالها، وبهذا يضمن كيان المغرب وتونس والوضع السياسي الجديد فيهما، وتتمكن هذه الأقطار الشقيقة من التكتل والتعاون، طبق مصالحها العليا وأمانيها الغالية المشتركة.

هذه هي أهدافنا الأساس كحزب وطني تحريري ديمقراطي، يتولى المعارضة في البلاد لصالحها وحده.

مطالب مستعجلة للمعارضة :

ولنا كحزب المعارضة السياسية، مطالب مستعجلة هامة، نثبت منها ما يلي :

1 - التعجيل بإعلان «ميثاق الحقوق والحريات» مع ضماناتها اللازمة، وذلك تنفيذًا لإرادة الأمة، وتحقيقًا لأهداف الثورة الوطنية التحريرية، وتطبيقًا لالتزامات المغرب كعضو في هيئة الأمم المتحدة، ومما التزم به كأحد أعضاء هذه الهيئة، تطبيق «الميثاق العالمي لحقوق الإنسان».

2 - إصدار قانون الوظيفة العمومية، التي يحكم نظامها، ويضمن حقوقها ويحصنها من كل فساد واختلال وانحلال ؛ بسبب الاعتبارات السياسية والحزبية، والشخصية التي تسخرها للمحسوبية والجهالة، وتؤدي بها إلى الفشل والانهيار.

3 - تطهير الإدارة العامة من أعلى إلى أسفل، في الحواضر والبوادي ؛ وذلك من العناصر المشبوهة والجهلة، والوصوليين، والإقطاعيين القدماء والجدد.

4 - إنشاء مجلس الدولة، للنظر في القضايا التي يمكن أن يرفعها المواطنون المتظلمون ضد الحكام والولاة والموظفين، الذين يستغلون الوظائف العامة على حساب الناس والدولة ويرتكبون المظالم والمنكرات، التي تعاقب عليها القوانين في الدولة النظامية العصرية.

5 - إصدار قانون الشغل بما ينظم الحياة النقابية، على أساس سليم من الحرية والمساواة والعدل، وخدمة الطبقة العاملة المغربية بأجمعها، الخدمة الحقيقية المرجوة.

6 - إعداد الانتخابات المقبلة إعدادًا قانونيًّا تامًّا، وذلك :

أ - بتعميم الحالة المدنية على المواطنين والمواطنات جميعهم، في الحواضر والبوادي حتى يتسنى إحصاء عدد الناخبين، ووضع القوائم الانتخابية بكيفية تامة صحيحة.

ب - بإصدار قانون الانتخابات الجديد ؛ الذي يكون مشتملاً على الضمانات اللازمة لذلك، ويجب إشراك المواطنات في حق الانتخاب العام على قدر المساواة، وضمن ما تقتضيه القوانين والأنظمة العصرية الديمقراطية ؛ من الرعاية الصالحة الفعالة للمرأة في الأسرة والمجتمع. ولإجراء الانتخابات، يجب أن تقوم في البلاد حكومة محايدة أو ائتلافية لتشرف عليها، وبهذا وحده، يمكن أن تسلم الانتخابات من كل مسخ أو تزوير أو ضغط.

7 - تزويد الإذاعة المغربية الرسمية، بنظام يجعلها وطنية تخدم البلاد والأمة والدولة، وتحررها من السيطرة الحزبية الخاصة، وتسخيرها واستغلالها كما هو شأنها اليوم بكل أسف.

8 - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ؛ الذين هم ضحية التعصب الحزبي الأعمى في عهد الحرية والاستقلال، وإرجاع المختطفين من المعتقلات التي يعرفها المسؤولون في الحكومة، وإغلاقها هي ومراكز التعذيب البوليسي جميعها، مع معاقبة القائمين عليها.

9 - إنزال العقاب الصارم بالقتلة المجرمين، الذين تسببوا في المذابح البشرية ؛ كالتي جرت في سوق الأربعاء بالغرب، أو اغتالوا كبار الوطنيين المخلصين، كالشهيد عبد الواحد العراقي، أو المسؤولين عن أرواح الأبرياء كالشهيد المكناسي بالدار البيضاء، والشهيد محمد بن عمرو البرنوصي في «صاكة» بناحية تازة.

إن حزبنا ليتولى اليوم، باسم الشعب، المعارضة السياسية الوطنية، وذلك ضمن ما يفرضه الواجب المقدس، وتقتضيه المصلحة العليا لهذا الوطن المفدى، بل إن القيام بهذا، أمر مطاع من أوامر الله عز وجل، إنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحن نؤدي الواجب علينا، ونطيع أوامر الله فينا، ونحمد الله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ولما نضطلع به من عمل ومسؤولية في ميدان النصح والإرشاد، والإنشاء والبناء، والتقويم والإصلاح، سنظل متمسكين بما عهد فينا من إخلاص، وشجاعة وثبات، وإنا لواثقون بأن الله يرضى عنا، والشعب يؤيدنا والنصر ينتظرنا، وأن العاقبة للمتقين، وأن لا عدوان إلا على الظالمين.

المعارضة والحكم

إن الحكم في نظرنا - نحن المعارضة السياسية الوطنية - ليس هو : السيطرة، والاستبداد، والاحتكار، والاستغلال، بل هو مسؤولية كبرى، يتولاها من يستحقها بالطرائق الشرعية الصحيحة لصالح الأمة كلها، هكذا نفهم حقيقة الحكم، وهكذا نريد، وتريد الأمة معنا، أن يكون الحكم القائم فيها، ولن يكون كما نريد وتريد الأمة إذا أصبح حرًّا، ديمقراطيًّا صحيحًا، وهذا ما نعمل له بكل ما نستطيع، حتى تستقيم الحياة العامة في هذه البلاد، ويسعد الشعب بما ظفر به من سيادة واستقلال.

وإذا كان حزب المعارضة يقوم اليوم بالرسالة السامية المنوطة به، فإنه سيكون أقدر على القيام بهذه الخدمة السامية الوطنية، يوم يتوفر له ما يطالب به، ويعمل له من وسائل وإمكانَات تشريعية ونظامية عامة.

ولا نريد أن نختتم الحديث عن المعارضة والحكم، دون أن نقترح على المجلس الوطني اتخاذ قرار بعدم المشاركة من جديد في الحكومة إلا بعد اجتماعه، ولو بصفة استثنائية للبت في أمر هذه المشاركة، بما يطابق المصلحة العامة للبلاد ؛ التي يخلص لها حزبنا سواء في المعارضة أو في الحكم.

وفي الختام، أشكركم على استماعكم لهذا التقرير السياسي العام، الذي يدعو إلى العمل في اتحاد، ونظام، وثبات : ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون**﴾.

والسلام.

النص رقم 5 :

متى يفوز الاستقلال
على (الاستغلال) في العهد الجديد ؟[1]

تحدثنا في مقال سابق، عن الأمن العام والحرية الإنسانية، وأشرنا إلى أن حفظ النظام والأمن، من بين مَهَمات الدولة الأساس، وأن تحقيق هذه المهمة، بكيفية فعالة نزيهة ومستمرة، هو الكفيل بسلامة الوطن من كل اختلال وانحلال عن طريق الفوضى، والاضطراب، والفتنة، وبحماية المجتمع من الظلم والإجرام والفساد، وبصيانة الحقوق والحريات، وعلى رأسها سلامة النفس البشرية، وأن المسؤول عن ذلك كله، لهو الدولة عامة، والحكومة خاصة، والوزارات المختصة فيها مع الإدارات التابعة لها بكيفية أخص. فوزارة الداخلية وإدارة الأمن العام الملحقة بها، وكذلك وزارة العدلية وتوابعها، هي المسؤولة كل «المسؤولية» ؛ الأولى على النظام والأمن والسلامة والطمأنينة في البلاد كلها، والأخيرة عن الحكم بين الناس بالحق والعدل في أقضيتهم جميعها، وإنصافهم من كل جور وعدوان، وزور وبهتان، ولو كان هذا من (صنع) بعض السلطات المغرضة التي تلفق (الاتهامات)، وتنتزع (الاعترافات) بوسائل جهنمية، وتزور (المَلفات) بغية التشفي والانتقام.

إن الحكم بالحق والعدل، والإنصاف لكل مظلوم من ظالمه ؛ ولو كان هذا الأخير من ذوي السلطة والنفوذ والقوة، لواجبان، وطبَعيان، وممكنان في كل دولة نظامية وكل حكومة صالحة ؛ تقوم فيها السلطة العامة على أساس المبدإ القانوني، والسياسي، والدستوري، الذي هو (مبدأ فصل السلطات).

وبصفة عامة، فإن كفالة النظام والأمن، وصيانة الحقوق والحريات لأمر بَدَهي وحقيقي، في كل دولة تكون فيها السلطة شرعية ومسؤولية، وتكون فيها السيادة، والسلطان، والكلمة العليا للقانون العادل لا لسواه، وكما أن في الدولة الحديثة، التي تحكم بأنظمة الديمقراطية والدستور، تكون السلطة مقيدة، أي غير مطلقة الإرادة والتصرف، فكذلك الأمر بالنسبة إلى الحرية ؛ ذلك أن طبيعة الاجتماع الإنساني، والنظام السياسي الصالح للمجتمع، يقضيان بعدم إطلاق السلطة والحرية من كل قيد وشرط ؛ إذ إطلاقهما لا يمكن أن ينتج إلا الفوضى، وهذه الفوضى لا تتلافى إلا بالنظام الذي يحكم أمر السلطة

(1) «الرأي العام»، العدد : 457، الثلاثاء 16 أبريل 1957.

والحرية معًا، وبعبارة، إن السلطة والحرية، لا يمكن أن توجدا على حقيقتهما في كل مجتمع، وتؤديا وظائفهما وشروطهما وعهودهما لصالح الدولة والأمة والمواطن، إلا على أساس حسن النظام، وفي دائرة القانون الحق.

ومما لا مراء فيه، أن كل سلطة عامة، لا يمكن أن تجد مبررًا لها إلا من خدمة الصالح العام الحقيقي، أي صالح المجتمع والفرد على السواء. ويدخل في هذا الصالح الاجتماعي والفردي، الحرية بأنواعها جميعها وبمشمولاتها. وبمجرد ما تخرج السلطة عن نطاقها المحدود، وتأتي من التصرف ما يعد انتهاكًا لحرمة الحرية - إما بالمخالفة أو التهديد أو المصادرة - ينهزم القانون، ويختل النظام، وتفسد الأوضاع، وينعدم الأمن، وتسوء الحياة.

وإذا نظرنا إلى ما هو عليه الأمر في مغربنا اليوم ؛ فماذا نجده من الأوضاع والتصرفات والماجريات ؟

الحقيقة التي لا يستطيع أحد أَنْ يماري فيها أو يمسخها، لسبب من الأسباب، هي أن أمور المغرب والمغاربة بصفة عامة غير مستقيمة، ولا واضحة، بل ولا سليمة في كثير من المجالات، لقد كنا - في (العهد البائد) - نقول مثل هذا القول، وكنا نجهر به في الداخل والخارج، بل إذا كان أول الحرب الكلام - كما يقال - فقد أفضى بنا الكلام في نهاية الأمر إلى خوض معركة، وشن حرب ضد المسؤول عن الأوضاع في مغرب الأمس، وما هذا المسؤول إلا الاستعمار البغيض.

ومما كنا نهتم به بحق هذا العدو المتسلط، أنه كان يعمل جاهدًا عن طريق التشريع، وبواسطة السلطة القائمة وأنظمتها وتصرفاتها، لسلب الحقوق والحريات لغير أهله وشيعته، وهكذا كانت السلطة في عهده البغيض جائرة، والقانون غاصبًا، والنظام قاسيًا، وبعبارة : كان الظلم منظمًا، وكانت القوة مسخَّرة له.

ولقد كنا نعتقد بحق، أنه لا خلاص من كل هذا خاصة، ومن الاستعمار عامة، إلا بتحرير الوطن، واسترجاع السيادة والاستقلال، وكنا نؤمن أن بتحقيق الحرية للوطن بالاستقلال وللدولة بالسيادة، ستنعم الأمة المغربية بأكملها، وسيتمتع كل فرد فيها بالحقوق والحريات جميعها، شأن المواطنين الأحرار ؛ بعدما يتحررون من عبودية الاستعمار، ويصبحون في عهد الاستقلال، ولكن الأمر - وا أسفاه ! - لم يكن، وليس هو اليوم كما كنا نعتقد ونحن في محنة الاستعمار، وفي غمرة الكفاح المرير.

وهل نحتاج إلى تفصيل كل ما جرى ويجري في (مغرب الاستقلال)، وأمره جلي واضح، وكل شيء فيه مشاهد ومحسوس، أننا طبعًا، لا نحتاج إلى تفصيل كل ما هو من هذا القبيل، وإذا كنا نحتاج - لو استطعنا - إلى فضح ما في الأوضاع الراهنة من

الخفايا والخبايا، مما لا يقل شره وخطره على البلاد وشعبها ومصيرهما، في الحاضر والمستقبل عما يعانيه الوطن، وتقاسيه الأمة في مجموعها وأفرادها من الصعوبات المادية والمعنوية، التي ينتظر على أحر من الجمر أن يوضع لها حد ونهاية.

وإذا كنا لا نتمكن الآن من إرسال (أنوار كشافة)، على بعض «زوايا» الوضع الراهن في البلاد، وإذا كنا لا نحتاج أيضًا إلى تفصيل ما هو معلوم لدى الخاص والعام، فنرى على الأقل التذكير بحقائق هامة كما هي في مغرب اليوم ؛ وأولاها أننا إن تمكنا في عهد الاستقلال من أشياء أساس هامة، فإننا لم نتمكن لحد الآن من أشياء أخرى، لا تقل عنها شأنًا وأهمية، مثال هذا : أن مع الاستقلال يجب أن يتحرر الوطن من كل احتلال عسكري ومدني، وكل سيطرة اقتصادية أجنبية، وكل تدخل خارجي في السياسة العامة للبلاد الحرة المستقلة.

فهل بعد أكثر من سنة مضت على الاعتراف لنا بالاستقلال، وممارسة اختصاصاته ومسؤولياته، في شتى الميادين ومختلف المجالات، نستطيع أن نقول : إننا قد صفينا الحسابات مع الاستعمار، فحققنا الاستقلال كاملاً، وعززناه وثبتناه بالجلاء العسكري عن أرض الوطن، وتوحيد أجزاء البلاد توحيدًا حقيقيًّا تامًّا، واسترجاع الأطراف والحدود المغتصبة، وتنظيم الدولة الجديدة على أساس المغربة والتعريب والديمقراطية، وإلغاء كل ما هو غير صالح في التشريع والنظام (الموروثين) عن العهد الماضي، ورسم سياسة قومية جديدة، تمليها مصلحة الوطن العليا في عهد التحرر والسيادة والاستقلال ؟

الجواب هو أننا لا نزال بعيدين عن تلك التصفية وذلك (الإنشاء)، كما لا نزال لم نحقق مقتضيات الاستقلال جميعها، وإن كنا نمارس اختصاصات السيادة ومظاهرها في الداخل والخارج.

هذه هي الحقيقة الأولى، أما الثانية، فهي أننا ما زلنا نعيش - في عهد الاستقلال - على كثير من تراث الحماية، ومخلفات الاستعمار في التشريع والأنظمة والتقاليد والأساليب ؛ فكأن الاستقلال عبارة عن جلباب جديد، ورداء قشيب يعجبنا - في قنوع ورضًا، بل زهو وخيلاء - نتزيا به أمام أعين الملاحظين والرقباء، الذين ما أثقبهم رأياً وأقساهم حكمًا لو كنا نعقل !

والحقيقة الأخيرة، هي أن الاستقلال الذي نفتخر ونعتز به، قد تحول - في كثير من حقائقه، ومظاهره، واختصاصاته ومسؤولياته - إلى (استغلال) ما أنزل الله به من سلطان، ويتجلى هذا الاستقلال ماديًّا ومعنويًّا، سياسيًّا واقتصاديًّا، في كل مجال وكل مناسبة. وكل من لا ينتسب إلى الفئة المحظوظة - وشأن كل فئة أنها قلة - يعلم على حسابه طبعًا

وعلى حساب جمهرة الأمة المحرومة ظلمًا وبغيًا، (ماهية) الاستغلال في عهد الاستقلال، (وهُوية) ما يقاسيه الناس من المنع والبخس، نتيجة ذلك الاستغلال المتحكم المتفشي.

ونقف عند هذه الحقيقة المؤلمة، لنقول : إن فيها تكمن علة الوضع الفاسد ومسؤوليته، الذي يسود اليوم في المغرب على عهد الاستقلال، لتغلب مصالح الشعب - في عهد الاستقلال - على مصلحة الفئة المحظوظة، والطائفة المتنعمة، ولما استمرت شكوى الكثيرين من ضياع الحقوق وانتقاص الحريات، وانتهاك الحرمات، واغتصاب الأموال واحتكار الأعمال استبدادًا، وانتقامًا واستئثارًا. وما دام الأمر هكذا، فلا وجود للضمانات الأساس بالنسبة إلى الفرد والأمة، وليست الكلمة الأولى والأخيرة للصالح العام والقانون العادل، بل للسلطة المطلقة من كل شرط وقيد، المتصرفة بحكم مشيئتها ومصلحتها في الشؤون العامة والخاصة ؛ ومن هنا تنشأ الفوضى في الحكم والسياسة، وتفسد الأحكام وتختل الأمور، ويشيع الاضطراب في الأفكار والنفوس، ويستولي الخوف من ذلك على الناس، وإذ ذاك تضعف الثقة ويقل الاطمئنان، بل ينعدم كلاهما بعدم الأمن والنظام وبعدم الحرية والعدل.

وإن ما يعانيه المغرب اليوم - بكل أسف - من أزمة في الحكم والسياسة والاقتصاد لمردُّه، بدون شك ولا جدال، إلى أخطار (الاستغلال) على الاستقلال، وإلى جميع ما يأتيه المستغلون من أعمال وتصرفات، ظاهرة وخفية، على حساب البلاد وشعبها ؛ فيوم يضمحل الاستغلال يستقيم الاستقلال، ويكون الأمن والنظام، وتضمن الحرية والعدالة وتصبح الحياة العامة والخاصة في مغرب الناس لا الخواص، كما يجب أن تكون الحياة يسراً، وطمأنينة، وسعادة ﴿**ورحمةُ ربِّك خيرٌ مما يَجْمعون**﴾ ﴿**إنَّا لنَنْصُرُ رُسُلَنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويومَ يقومُ الأشهادُ يوم لا ينفعُ الظالمين معذِرتُهم ولهم اللعنةُ ولهم سوءُ الدار**﴾.

النص رقم 6 :

الوثبـات

من قضايا الديمقراطية[1]

لا جدال في أن محاولة تزويد المغرب اليوم، بنظام ديمقراطي معين، يعتبر قضية الساعة الأولى، وأن إعلان الدستور، منذ سبعة أشهر ونصف، وإجراء انتخاب مجالس النواب في 17 مايو الماضي، وانتخاب المجالس الجماعية في 28 من الشهر الحالي، كل هذا يدخل في تلك المحاولة، ويعتبر من مراحل التجربة الأولى في المغرب. وفي المقال السابق، أشرنا بإيجاز إلى حقيقة هذه التجربة، التي لم نكتم أنها بالنسبة إلى نشأة الديمقراطية ونموها في هذه البلاد، ليست إلا محنة، كالتي عرفتها وتعرفها الديمقراطية الفتية، في كثير من الأقطار حديثة الاستقلال خاصة.

وإتماما للحديث السابق، عن نشوء الديمقراطية في المغرب، نريد أن نبحث بإيجاز كذلك، بعض الجوانب الأساس، في كل ديمقراطية صحيحة ؛ وأول ما نذكره، هو أننا كلما تحدثنا عن الديمقراطية، قصدنا لا مجرد النظرية المذهبية، بل الأسلوب العملي، والشكل التطبيقي في ميدان التجربة السياسية، ونظام الحكم وتدبير الشؤون العامة.

ومن البدَهيات في الديمقراطية، قيام الحكومة في البلاد على أساس الانتخاب، أي اختيار الشعب ؛ بكيفية من الكيفيات المعهودة، ومعنى هذا، أن الديمقراطية توجد في كل قطر، يتمكن فيه الشعب من اختيار الحكَّام الذين يكلفهم بمسؤولية الحكم، والذين يكونون بسبب هذا، مسؤولين لديه عن كل تصرفاتهم العامة، ويسمى هذا النوع من الديمقراطية : النظامَ التمثيليَّ، الذي يعتبرُ أساسًا في نظام الحكم الحديث، واختيار الحكام بالانتخاب، من أصعب ما في الديمقراطية، لأنه منوط بشروط في طليعتها : النضج السياسي، والتربية الوطنية عند الهيئة الناخبة.

ويضاف إلى هذا الشرط، صلاح القوانين الانتخابية، وسلامة تطبيقها بما يضمن التعبير عن الإرادة العامة تعبيرا صحيحا ؛ فإذا انعدم الشرط الأول، ووقع الإخلال من لدن الناخبين أو الحاكمين بالشرط الثاني، فلا يمكن أن توجد ديمقراطية عن طريق التمثيل الشعبي.

(1) «الدستور»، العدد : 42 - الاثنين 23 يوليوز 1963.

وبصفة عامة، لا تقوم الديمقراطية إلا في دولة تتوفر فيها الحريات العامة، وضمانات القانون والتطبيق التي تلازمها ؛ وأبرز تلك الحريات : حرية التعبير عن الرأي، وحرية الجمعيات وحرية الاجتماع، وبكلمة واحدة، يجب أن تكون الدولة خاضعة للقانون الصالح الذي يحتكم إليه المواطنون والحاكمون على السواء. وبهذا يتحقق نظام العدالة ؛ الذي بوجوده تضمن الحريات، كما يضمن حسن الاختيار بواسطة الانتخاب.

هذه هي أهم الشروط التي يتوقف عليها قيام النظام الديمقراطي الحقيقي، فكل حكومة لا تحترم القوانين في علاقتها مع المواطنين، هي لا تخضع لها هي نفسها، كما يخضع لها سائر المحكومين، لا يمكن أن تعتبر ذات صبغة ديمقراطية ؛ حيث إن الديمقراطية لا يمكن أن توجد وتحيا، إلا بالقوانين الصالحة وفي ظلها، فلابد لكل حكومة ديمقراطية، من أن تتقيد بالقوانين، حتى لا يكون المُواطنون عرضة لسوء تصرفاتها.

هذه هي حقيقة الديمقراطية وشروطها وأنظمتها، بالنسبة إلى الحاكمين والمحكومين على السواء، ويجدر بنا الآن أن نتساءل : ما هي الديمقراطية حرية ومساواة ؟ وهذا صحيح، ولكن ينبغي أن نضيف أن الديمقراطية، يجب أن تكون نظاما محكما لا فوضى كما قد يفهم بعض الناس، الذين يتوهمون باطلا أن الديمقراطية هي أن يكونوا أحرارًا، ومتحللين من كل قانون ونظام، وكذلك لا تكون بغير تعدد الأحزاب مِمَّا تقتضيه الطبيعة البشرية، والحياة الاجتماعية والحريات الأساس، وفي نظام الدولة الديمقراطية الحديثة. وزيادة على ما أسلفناه، نرى أن نوضح هنا أن لا خطر في التعدد نفسه، بل في كثرته والمبالغة فيه، وكذلك في النعرة الحزبية الضيقة، ومما ينشأ عنهما من صراع وتطاحن تمليهما الإحساسات الشريرة، والأطماع الجامحة، أما التعدد المعقول، مع التنافس المباح في مجال العمل والسياسة، فأمر لا خطر فيه على الديمقراطية، بل فيه مصلحتها كما نرى - مثلا - في الأمم الديمقراطية الحقيقية، التي يتبادل فيها حزبان، على الأقل، على أساس الانتخاب الحر السليم، فيكون أحدهما في الحكم بينما يكون الآخر في المعارضة.

ويتضح من تعدد الأحزاب وتنافسها، في ميدان النشاط والحكم، أن الديمقراطية نظام يقوم على الاختلاف في الرأي، وعلى التنافس في الدعوة إليه والعمل لنصرته، خصوصا في مجال الانتخاب، ولهذا، يجب على الأحزاب الديمقراطية، أن تكون صادقة وفية، فلا تكون مجرد أحزاب سياسية، شبيهة بعصابات يتحكم فيها مبدأ الأشرار، وهو أن الغاية تبرر الوسيلة، ومعنى هذا أن الحزب الديمقراطي، يجب عليه أن يحترم نفسه بالأخذ بمبادئه، بخدمة الصالح العام الذي هو قانونه الأسمى، ورائده الأعلى.

وإذا كان لا غنى لحياة الديمقراطية عن تعدد الأحزاب وعن تنافسها، سواء في مجال الانتخاب والحكم، أو في ميدان النشاط العام، فلابد أن يقوم تعددها على اختلاف وجهات النظر والبرامج، وإلا كان التعدد مجرد خلاف وانقسام وشقاق، وكان بعضها تَكرارًا لبعضها الآخر ؛ وهذا لا يبرر لا التعدد ولا التنافس اللذين يقتضيهما النظام الديمقراطي ؛ حيث إن التعدد يمكن للشعب أو الهيئة الناخبة من اختيار أَحَدَ الطرق، وأحد الاتجاهات، ويجب بالإضافة إلى هذا، أن لا يؤدي التعدد الحزبي في الديمقراطية إلى غير التنافس المعقول، أي إلى العداوة والبغضاء، وإلى التعارض والتطاحن.

إن الديمقراطية مع هذا، لا يمكن أن تسير سيرها الحسن المجدي، فلا بد من الاعتدال في التنافس، ومن التنازل في سبيل التفاهم والتعاون كلما اقتضتهما المصلحة العامة، وبعبارة أُخرى : لابد من التعايش السلمي بين الأحزاب التي تختلف في وجهات النظر وفي البرامج، والتي تعمل لخدمة الصالح العام، وفي سبيل ذلك التعايش السلمي، يجب أن يسود بينها التسامح وعدم تحطيم بعضها لبعض، وكل معارضة صالحة، يجب أن تكون متزنة وبناءة، ومستوحاة من الصالح العام، وهادفة إلى الخير المشترك، وهنا نشير إلى مسألة المعارضة كيف يجب أن تكون ؟ ونرى أن نزيد هنا أنه إذا كانت مهمة المعارضة هي أن تعارض على أساس النقد والتوجيه، وفي سبيل ما تراه أصوب وأصلح، فأول واجب عليها أن تتجنب النقد لذاته، والمعارضة، وحيث تعطي مكانة رسمية للمعارضة التي تعتبر بمثابة وظيفة عامة، وتسمى (المعارضة الوفية لصاحب الجلالة) ؛ وبصفة عامة، يجب على الأحزاب أن تكون على استعداد للتعاون في سبيل الصالح العام، وفي هذا التعاون ضمان سير الحكم في البلاد ؛ وذلك بتمكين الحكومة من أن تحكم كما يقال، ثم بالدخول في الحكومة الائتلافية إن دعت إليها ضرورة أو مصلحة.

النص رقم 7 :

لمن الحكم ؟

سؤال هام يفرض نفسه على كل مواطن في القديم والحديث، كما يملك جانبين أساسيين يتصل أحدهما بالدين عقيدة ومعاملة، والثاني بالدنيا تدبيراً وسياسة.

وقد فصل الإسلام في الأمر فصلاً لا مجال فيه لرأي أو قول، وذلك على لسان القرآن الحكيم الذي يقضي بما لا رادَ له : ﴿**إِنِ الحُكْمُ إِلاَّ لِلَّه، أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾. وما أكثر الآيات البينات التي تتحدث على هذا المعنى وتؤكده توكيداً، فمنها ما ورد في القرآن العظيم من أن اللَّه عزّ وجل ﴿**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد**﴾ ﴿**لا يُسأَل عما يَفْعَلُ وهُم يُسأَلُون**﴾، وهو ﴿**المَلِكُ القُدُّوسُ**﴾، وهو الذي ﴿**بيده مَلَكوتُ كل شيء**﴾ ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِي المُلْك مَن تشاءُ وتَنزِعُ المُلْك مِمَّن تَشاءُ...**﴾. وكل هذا - كما هو معلوم - جزء لا يتجزأ من عقيدة الإسلام القائمة على التوحيد، كما هو جوهر الفلسفة السياسية في الإسلام كدولة ونظام أساسي ثابت للملّة المسلمة، والأمة المؤمنة في كل مصر وعصر. وإذا كان الحكم الأعلى للّه تعالى فقد عهد - عن طريق الاستخلاف - إلى الجماعة الإسلامية (جمهور المواطنين) بأن تمارس شؤون الدنيا حرة في تصرفها، وسيدة نفسها. وفي التعاليم الربانية، والأصول الشرعية، وفي طليعة تلك الشؤون، نظام الحكم السياسي ؛ الذي يقيده الإسلام بأن يقوم على الشورى الحق، المنافية لكل استبداد كيفما كان نوعه وأسلوبه. وهكذا نجد القرآن الكريم يعلن :﴿**وأَمْرُهُم شُورى بَيْنَهُم**﴾ ﴿**وشاوِرْهُم فِي الأَمْرِ**﴾، والأمرُ هنا يعني حقيقة الحكم، وتدبير السياسة العامة، ومما يزيد هذا توضيحًا وتوكيدًا، خطاب الله تعالى للرسول الأعظم :﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِر**﴾ - ﴿**وما أنت عَلَيْهِم بِجَبَّار**﴾.

كل هذه الحقائق والبدَهيات في الإسلام، ذكَّرنا بها لتكون نبراسًا يضيئ لنا الطريق ونحن نجد مسألة الحكم في المغرب، بمناسبة الحديث الصِّحافي، الذي أجراه أخيرًا مدير صحيفة عربية شرقية، مع جلالة الملك في قصره بفاس، والذي اطَّلع عليه الرأي العام المغربي خاصة بوسائل الإعلام الرسمية ؛ فقد سأل الصِّحافي العربي جلالة الملك : الكلّ يعرف أن الخلاف بينكم وبين الأحزاب يدور في حقيقته حول : أيّكم يحكم ؟ ثم عرض السائل وجهة نظر الطرفين قائلاً : نظرتكم للحكم على أساس أن المغرب تحكمه دولة شريفة من سلالة الرسول، لها سلطة روحية وسياسية، وهي المصدر لكل السلطات،

ونظرة الأحزاب تقول : إن المغرب يجب أن يتمتع بنظام ديمقراطي، تكون فيه السيادة للشعب والأمة، ثم عقَّب السائل على هذا مستوضحاً : كيف يمكن التوفيق بين النظرتين ؟

إن أول ما نعترض به على السؤال، هو ما ورد فيه عن ذكر «سلطة روحية» في الدولة، مما يتنافى مع عقيدة الإسلام التوحيدية، وسياسته الدنيوية الشورية، فالإسلام لا يعترف بأية سلطة روحية لغير الله تعالى وشريعته المثلى، أَلَيْسَ في القرآن : ﴿**إِنِ الحُكْمُ إِلاَّ لِلَّه أَمَرَ أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاه ذلك الدِّينُ الْقَيِّمُ**﴾ ؟ ومما ورد في الحديث : لا رهبانيةَ في الإسلام. ومن المعروف أن السلطة الروحية كانت في الدول النصرانية، وكان يستأثر بها رجال الكهنوت، إلى جانب السلطة الزمنية، المتمثلة في الملوك النصارى. فاستعمال هذين المصطلحين، يخرج بالبحث عن دائرة الإسلام ؛ الذي لا يبيح أن تتجسد السلطة الروحية في أحد من البشر باسم اللّه والدين أو النسب، والذي يجعل تدبيرَ شؤون الدنيا أَمْرَ المسلمين كافة، ولهذا قال الرسول : «أنتم أعلمُ بأمور دنياكم». وإذا كان في الإسلام سلطة روحية، فهي من الشريعة وإلى الشريعة، أما السلطة الزمنية، فهي خاصة بالمسلمين كجماعة ؛ إذ أَمْرُهُم شورى بينهم أولاً وآخرًا. وعملاً بما أسلفناه، أغفل جلالة الملك في إجابته عن السؤال، إثارة ما يسمى السلطةَ الروحيةَ في الدولة المغربية ؛ التي هي في الواقع، وبحكم الدستور دولة إسلامية، ولعل ما أوحى إلى الصِّحافي العربي، استعمال ذلك المصطلح الدخيل على الإسلام والحكومة الإسلامية، هو لقب أمير المؤمنين الذي يتلقب به ملك المغرب، وقد فاته أن هذا لقب إسلامي صميم، حمله رؤساء الدولة منذ صدر الإسلام، وأول من حمله الخلفاء الراشدون ؛ الذين لم يعتبروا أنفسهم ولا اعتبرهم أحد من المسلمين بسلطة روحية، من نوع التي كان يمثلها الكهنوت في الأمم النصرانية القديمة، والتي أصبحت بعدُ في يد البابوية بروما، على نتيجة فصل الدولة عن الدين في العصر الحديث. ثم نعترف على ما تحدث عنه السؤال الصِّحافي، في ما يخص جوهر الحكم والسياسة، وهو مصدر السلطات في الدولة، فالإسلام يقرر، على لسان القرآن، أن الحكم لله، فهو المصدر الأعلى لكل سلطة، كما يقرر أن الأمر شورى بين المسلمين كافة، وكل هذا يوضح مصدر السلطة في السماء وفي الأرض، وكما أن الدستور المغربي- كغيره من الدساتير العصرية - يقضي بأن الأمة هي مصدر السيادة، مما لا يختلف فيه حاكم ولا محكوم.

بعد هذا، نبحث الجواب عن السؤال : كيف التوفيق بين نظرية الملك ونظرية الأحزاب في المغرب ؟

الحقيقة، أنه لا خلاف في الأساس ؛ حيث إن كلاّ من الإسلام والدستور، وحّد بين الجانبين حينما أعلن الأول أن أمر الحكم والسياسة، إنما يكون شورى بين المسلمين حاكمهم ومحكومهم، وقرر الثاني أن الأمة هي مصدر السيادة في البلاد، وهذا ما أكده

ملك المغرب في جواب قائلاً : ولا أعتقد أن هناك تناقضًا بين أن تكون السيادة للأمة والشعب، وأن يحكمها ملك... فإذا كان هناك اختلاف، فإنما هو في التطبيق، والتنظيم والممارسة، وهو مشكل ينتهي ويظفر بحله الصحي السليم، المشروع إذا ما احتكم فيه إلى القرآن ﴿**فإن تَنَازَعْتُم في شيءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللّهِ والرَّسول**﴾.

وهكذا يستمد الدستور أحكامه من تعاليم الشريعة نصًّا وروحًا، نظامًا وعملاً، ملتزمين كلنا في هذا اتباع الآية الكريمة : ﴿**واعتصمُوا بحبل اللّه جيمعاً ولا تفَرَّقُوا**﴾ ﴿**وتعاوَنُوا على البِرِّ والتقوى ولا تَعاونوا على الاِثْم والعُدوان**﴾. وهذا ما يتحتم علينا جميعًا، ما دام رائدنا هو الصالح العام، فإذا حسنت النوايا، وسلمت المقاصد، وصحت العزائم، هان كل صعب، وسهل كل حل، وبزغ في المغرب عهد جديد قوامه الإخلاص والوفاء، والتفاهم والتقارب، والوفاق والوئام، وليس من سبيل إلى هذا إلا بتنحية نصحاء السوء، وعناصر الشر، والمصطادين في الماء العكر من أي رهط وعيار، وهي عملية جراحية ضرورية لاقتلاع الدّاء العضال من جذوره، حتى لا يفتك بالدولة والأمة معًا، أكثر مما فتك بهما إلى اليوم.

ومن غير أن نثير «مسألة النظام»، التي لا صلحة لها بالموضوع أساسًا، نريد أن ينحصر الحوار في نطاقه الجدي، المجدي ؛ وهو بحث الوسائل الشرعية، والدستورية، والتنظيمية الكفيلة بممارسة حقوق السيادة الوطنية، وبتحكم مسؤوليات الحكم والسلطة على أحسن مثال، وليس من سبيل إلى تسوية مشكلة التدبير للشؤون العامة من المواطنين والحاكمين على السواء، إلا إذا أعطي كل ذي حق حقه، واستقامت الأمور بالتعادل والتوازن، والتشاور والتعاون. ومن أجل هذا، يجب أن يقوم تصحيح الأوضاع السياسية والحكومية، على أساس المشروعية والتنازل، حتى يتحقق اللقاء في (الوسط) امتثالاً لداعي القرآن الذي هو الدستور الأعلى الخالد : ﴿**وكذلك جَعَلْنَاكُمْ أمةً وسطًا لتكونوا شُهداءَ على النَّاس ويكون الرسولُ عليكم شهيدًا**﴾، وفي المثل : خيرُ الأمور أوسطُها، فكل تطرف وعناد في الرأي والموقف، إنما يتركان المشكل قائمًا، بل يعقدانه أكثر فأكثر، ومع هذا تستحكم الأزمة، وتتعمق الشقة.

وهكذا يبدو أن المسألة لا تعدو أن تكون في واقعها مسألة تفاهم واعتدال، وكيان وجهاز، وهي قابلة للتسوية الحسنة المرضية، متى وقع التخلي عن كل جمود، وتعصب، وعناد في النظريات والمواقف ؛ إذ من شأن هذا أن يخرج الجميع من المسلك الوعر، والطريق المسدود، ويُيسر الإفلات من الفراغ السياسي المَهُول، الذي ما فتئ يخيم على البلاد أمة ودولة.

إن المشكلة، كما عرضها الصِّحافي العربي، تعني شكل الدولة، هل يكون ملكيًّا فرديًّا مطلقًا ذا عنصرين روحي وسياسي معاً ؛ وهو الذي يكون الملك فيه يسُودُ ويحكم في آن واحد، أو يكون بشكل الدولة الديمقراطية، تقوم فيها السيادة على الشعب، وتعتبر فيها الحكومة مصدر السلطة والحكم، وهذا يعني أن الملك يسود فيها ولا يحكم ؟

لا يشك أحد أن هذا التصوير لوجهتي النظر صحيح، ولكن الأمر ليس من التطرف والتصلب، ما يستحيل أو يعسر معه كل توفيق بين الوجهتين الرسمية والحزبية، ونعتقد أن الحل لا يمكن أن يكون إلا وسطًا وملائمًا لسنة التطور والتجديد، وهذا ما عبر عنه جلالة الملك ؛ حيث قال في جوابه : «وجعلت (الملكية) من أول واجباتها أن تطور أساليب حكمها، وتحقق العدالة والمشاركة مع المواطنين».

وإذا كانت أنظمة الحكم الفردي المطلق قد دالت دولتها في العصر الحديث، فمن الصواب الاعتراف بأن الديمقراطية كنظام، تتطلب من الظروف ما يجعل قيامها بنجاح وتوفيق، متعذّرًا في كل مجتمع يرهقه التخلف الفكري، والاجتماعي، والخلقي، والسياسي. ونرى من البدَهي، أن أصلح ديمقراطية للمجتمع المغربي، ليست هي الديمقراطية المستوردة، التي تعاني في مواطنها الأصل أزمة مستفحلة لا مخرج منها، والتي طرأ عليها أكثر من العلل المنهكة المشوهة، بل هي الشورى كما فرضها الإسلام، وقننها تشريعه الدستوري، وطبقها الصالحون من حكامه في تاريخه المجيد.

وهنا نرى أن نمحص مسألة وردت في الحديث الملكي مع الصِّحافي العربي، وهي مسألة الملكية ذات سلطات رئاسية، فقد أجاب عنها جلالته بقوله : الحكم الموجود في المغرب هو فعلاً حكم ملكي دستوري بسلطات رئاسية.

من المعلوم أن ما يسمى النظامَ الرئاسيَّ في الحكم، قام ويقوم في الجمهورية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فهو نظام أمريكي صميم لا مثيل له في العالم، فكلما ذكر النظام الرئاسي، انصرف النظر إلى الأنموذج الأمريكي، وهو، كما قلنا : نظام جمهوري، ينبني على الانتخاب الشعبي المباشر لرئيس الدولة ؛ الذي هو في الوقت نفسه رئيس الحكم، ويرتكز على تنافس الحكم وتداوله بين حزبين متساويين تقريباً في القوة والنفوذ هما : الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. وبصرف النظر عن اختلاف الاسم، فكلاهما ينتسب إلى الديمقراطية مذهبًا وسلوكًا. وبما أن الرئيس يتقلد الحكم باسم الحزب الفائز في الانتخاب، فهو مسؤول دستوريًّا عن كل ما يعتبره القانون ذا صبغة جنائية في تصرفات الرئاسة، يضاف إلى هذا، أنه لا توجد حكومة؛ فالرئيس يعين معاونين له بموافقة شكلية لمجلس الشيوخ، ولهذا لا يحملون لقب

الوزراء بل كتاب الدولة، وجميعهم مسؤولون أمامه وحده كرئيس لهم. ومما تجدر الإشارة إليه، أن النظام الرئاسي الأمريكي، قد فرض نفسه في المجال السياسي، وفي القانون الدستوري الحديث، ولهذا يعتبر الأنموذج الأصيل في بابه، ويضرب مثلاً لكل نظام رئاسي جمهوري، ديمقراطي، دستوري في العصر الحديث.

وبخلاف هذا، لا يعرف الفقه الدستوري في عهدنا ملكية رئاسية، على نسق النظام الرئاسي الذي هو بطبيعته جمهوري، ولعل أشبه نظام به، هو نظام الحكم في الإسلام كما تمثل في الخلفاء الراشدين ؛ الذين تقلدوا الرئاسة عن طريق بيعة أهل الحل والعقد، وتقيدوا في حكمهم بالشورى وبتعاليم الإسلام، وبأحكام شريعته، وبهذا حققوا الحكم الصالح في الرعية الإسلامية.

وفي المغرب، أول تفكير في تطوير الملكية وجعلها رئاسية، بمعنى أن الملك يتولى هو نفسه رئاسة الحكومة، ويجمع في يده كل السلطة التنفيذية، ظهر في سنة 1960، على عهد المغفور له محمد الخامس. وبهذه المناسبة، أذكر فحوى الحديث الذي جرى بيني وبينه ؛ لما دعاني كأمين عامّ للحزب، لمعرفة وجهة نظري في ما وطد العزم عليه. قال لي رحمه اللّه : لقد فكرت في الوضع الداخلي، فوجدت أنه غير سليم، وأن تجارب الحكم التي مرت منذ الاستقلال قد فشلت، وأن برامج الإصلاح التي أردنا تنفيذها لم تنجح، لهذا رأيت أن الحل الوحيد لإدخال الإصلاحات المنشودة، هو أن أتولى بنفسي الحكم منذ اليوم، فما رأيك ؟ في الحقيقة، لم أكن أنتظر أن أفاجأ بهذا القرار، وإن كنت على رأي الملك في ما قال عن الوضع، وتجارب الحكم وبرامج الإصلاح في ذلك العهد، وهذا ما لم أُخفه عنه، أما رأيي في القرار، فأبديته له بصراحة حيث قلت له : إن توليكم لرئاسة الحكومة، سيجعل نظام الحكم في المغرب رئاسيًّا من نوع خاص، وغير خاف عليكم أن النظام الرئاسي، إنما يقوم في الجمهورية كما هو الأمر في أمريكا الشمالية، وأنه لا توجد ملكية ذات نظام رئاسي من هذا الشكل، وإذا كان الأول قد جرب منذ أمد طويل، وكان وما يزال من أصول الفقه الدستوري الحديث، فإن الملكية الرئاسية لم توجد بعد في أي جزء من العالم، وفي ما يخص المغرب، فإن من حقه - بالرغم عن هذا - أن يفكر تفكيره الخاص في إيجاد نوع من الحكم يراه أصلح به، وأضمن لمصالحه، وأجدى في تحقيق مطامحه، فنظام الملكية الرئاسية بشكل ما، سيكون ابتكارًا معروضًا على التجربة في مجال الحكم والسياسة، ومن السابق لأوانه، إصدار حكم في شأنه، وهو ما يزال لم يخرج إلى حيز الوجود بالمغرب، وبما أن الناصح مؤتمن، فمن واجبي أن أنبهكم إلى شيء جدير بأن يؤخذ بالاعتبار، ويحسب له كل حسابه قبل الإقدام على اتباع

الأسلوب الرئاسي في النظام الملكي بالمغرب، وهو أنه، في ما إذا لم يكتب له النجاح - لا قدر اللّه ولا سمحتم - فإن الشعب لن يقول إن الحكومة هي التي أخفقت وكفى، بل سيقول إن الملك هو الذي لم يُقدَّر له النجاح والتوفيق، ومن شأن هذا أن يصيب الملكية نفسها بسوء. فما كان من جلالته إلا أن رد عليّ بقوله، وعلى شفتيه ابتسامته المعهودة : إن ما قلته صحيح، ولكن لتطمئن كل الاطمئنان، فإني فكرت في الأمر جديا، وأعددت له كل وسائل النجاح، وأنا موطد العزم على المضي في ذلك لإدخال الإصلاحات التي تفتقر إليها، ولي اليقين التام، بأني سأنجح إن شاء اللّه، فلا مجال للخوف والتشاؤم، إني عازم على ذلك، وسيكون النجاح حليفي بحول اللّه.

وخلاصة القول، إن مسألة الحكم، هي في طليعة ما يواجهه المغرب من مشاكل في عهد الاستقلال، بل نعتقد أنها تعتبر فيه «أم المشاكل» بدون نزاع، وبهذه الصفة فهي أسبقية الأسبقيات على الإطلاق ؛ إذ لا يمكن حل ما عداها من المشاكل، إلا بحلها على الوجه المرضي أولاً وقبل كل شيء، وحلها ليس هيناً مع ما يكتنفها من صعوبات، ويرهقها من تعقيدات لا تنتهي ولا تخفى. وفي ما يخصنا، نرى أن حلها يصبح يسيرًا إذا ما راجعنا أنفسنا، ورجعنا إلى أصالة الحكم في الإسلام. ففي السيرة النبوية والقرآن - كما أوضح جلالته للصِّحافي العربي - فلسفات وفلسفات، يمكن أن تكون مصدر الكثير من النظريّاتِ الأكثر عمقًا ؛ من مثل البدَهيات التي ينشدها الزعيم الشيوعي الصيني، فلو كان ماو تسي تونغ، يضيف جلالته، مسلمًا وعالمًا بالنظريات الإسلامية، لما كان في حاجة إلى أن يرهق نفسه لابتكار البدَهيات.

ومادام المغرب قطرًا إسلاميًّا عريقًا، ولا تنفك الدولة فيه تعلن في الدستور أن دينها الرسمي هو الإسلام، ويباشر الترويج لما يسمى البعثَ الإسلاميَّ، فماذا يمنعنا من أن نكون سباقين إلى تصحيح أسلوب الحكم والسياسة على ضوء الإسلام ؟ ففي هذا النطاق يمكن أن يتحقق ما صرح لي به جلالته مساء اليوم العاشر من يناير 1972، بمناسبة الاستشارات مع قادة الأحزاب، وهو قوله : إني عازم على أن أجعل من الملكية أحسن جمهورية.

فما أجدر هذا بأن يكون الأسلوب الطريف، الحكيم، الصالح لنظام الحكم وواقع السياسة في المغرب !

في السياسة والمجتمع لمن الحكم ؟ ص. 30-40

نص رقم 8 :

نحو ديموقراطية حقة[1]

القرآن العظيم أول (دستور) وأقدمه، حرم السيطرة والاستبداد بقوله - ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِر**﴾، كما شرع حكم الشعب بالشعب، وللشعب، معبرًا عنه بهذه الآية الكريمة : ﴿**والذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقاموا الصَّلاَةَ وأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُم**﴾. والشورى بما لها من أحكام وشروط في الإسلام، وكما طبقت في تاريخ المسلمين الأولين، هي جِماع الفضائل المدنية، والسياسية، والاجتماعية والأخلاقية ؛ ففيها تتمثل القيم السامية جميعها، والمثل العليا للإنسان والمواطن : الحق، والواجب، والعدل، والحرية، والعفة، والاستقامة وغير هذا مما تأمر به الأديان والشرائع والدساتير الصالحة، من خير ومعروف، وحكمة وسلامة.

وأحسن تعبير عن الشورى في اصطلاح العصر، هو الديموقراطية الصحيحة المثلى، والآية : ﴿**وأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُم**﴾، تعني شرعًا وسياسيًّا، حرية الرأي وحسن الاختيار. ولهذا يندرج في معناها ما يعبر عنه بالانتخاب.

ومما تقدم، نستنتج هذه الحقيقة، وهي أن الإسلام كان سباقًا لتشريع النظام الديموقراطي، وقد اقتصر القرآن على الكليات دون الجزئيات، تاركًا للمسلمين في كل عصر، أن ينظموا تطبيق القواعد الكلية بما تقتضيه مصلحتهم.

وإذا نظرنا ما كان عليه الأمر عند غير المسلمين، كالأوروبيين، رأينا أن علماء القانون والسياسة، يجمعون على أن مسألة الاختيار أو الانتخاب حديثة ؛ حيث لم توجد إلا بعد الثورات التاريخية التحريرية، كالثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

أما قبل هذا، فقد كان الحكم في أوربا، طوال عصورها المظلمة، استبداديًّا مطلقًا، بل كان الحكم فيها، إلى حين قيام تلك الثورة، مصطبغًا بصبغة القداسة والألوهية ؛ فكان الحاكم وقتئذ لا يحكم بأمره فقط، بل باعتباره تتجسم فيه العناية الربانية، وهذا ما عرف عند الأوروبيين بنظرية الحق الإلاهي، وهي نظرية فاسدة باطلة لا يقرها الإسلام، فقد خاطب القرآن الكريم - وهو دستوره الأعظم الخالد - رسول اللّه عليه الصلاة والسلام بقوله : ﴿**وشَاوِرْهُم فِي الأَمْر**﴾، وهذا ما كان فعلاً على عهد الرسول والخلفاء الراشدين من بعده.

(1) «الرأي العام»، العدد : 568، الجمعة 9 أغسطس 1957.

فالإسلام دين الحق والحرية والحكم الصالح، ولهذا أمر بالشورى وما تقتضيه من حرية الرأي، وحق الاختيار أو الانتخاب.

أما نحن المغاربة - وعلى رأسنا جلالة الملك - فحينما ننصر نظام الشورى والديموقراطية، ونفكر في الأخذ بهذا النظام كأساس للدولة والحياة العامة، فإنما نعمل بما نحن مأمورون به شرعًا بحكم القرآن، والسنة، وسيرة السلف الصالح. ولهذا، ففكرة الديموقراطية، ليست أجنبية عنا ومقتبسة من غيرنا، بل هي منا وإلينا ؛ حيث إنها من صميم الإسلام دينًا وشريعة وسياسة، والإسلام - كما قلت آنفًا - إن اقتصر على تقرير الكليات والقواعد العامة دون الجزئيات والتفاصيل، فإنه ترك لنا حرية الاختيار والاقتباس لما نراه أليق بنا، وأضمن لمصالحنا من الأنظمة والمؤسسات، وإذا رأينا ما عملناه في مجال تطبيق نظام الشورى، واقتباس الأنظمة والأساليب الديموقراطية الحديثة، خرجنا من هذه النظرة بما لا يمكن أن يسمى إلا العبث والخيبة، أقول هذا، لأنه بكل أسف، هو الواقع الذي لا ينكره إلا مغرض أو متجاهل أو مخادع.

وبعبارة، إننا ندعي الديموقراطية، غير أننا ما زلنا بعيدين عن حقيقتها بعد السماء عن الأرض، فلا يصح لنا أن نتبجح ونباهي بأننا (خطونا خطوات في سبيل الديموقراطية) كنظام للدولة والحياة العامة ؛ ذلك أن ما قد يسميه بعضهم (خطواتٍ ديموقراطيةً) ليست في الحقيقة إلا خطوات (عكسية) لا أمامية للديموقراطية، بل لا مبالغة في القول : إن ما طبق باسم الديموقراطية في بلادنا، مسخ وتشويه، وإساءة للنظام الديموقراطي الصحيح. مثال هذا، ما يسمى المجلس الاستشاري ؛ فلقد أريد في أصله خطوة أولى في سبيل الديموقراطية، ولكنه جاء في نظامه وتطبيقه، وفي تركيبه ونتائجه، صورة ناطقة بالفشل، وتجسيمًا لأسوإ ما يمكن أن يؤسس باسم الديموقراطية، دون أن يكون اسمها مطابقًا لمسماها ؛ ونحن مع قبولنا للمشاركة في ذلك المجلس، في وضعه الراهن، نواصل العمل من أجل تصحيح هذا الوضع، بما يجعله ديموقراطيًّا سليمًا لصالحنا جميعًا.

وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه البلاد على ما ينظم الحقوق والحريات البدَهية ويضمنها في كل دولة تطمح إلى الديموقراطية، وفي الوقت الذي تداس فيه حقوق المواطنين وحرياتهم، بينما حقوق الأجانب وحرياتهم ومصالحهم محفوظة ومحترمة، لا في الواقع فحسب، بل في عدة اتفاقيات رسمية ؛ مما يعطيها الصفة الشرعية والضمانة الكبرى، في هذا الوقت نفسه، تفاجأ البلاد بما يسمى الانتخابات، وقد رأينا أنها ابتدأت في إبهام وغموض، وأعلنت بغتة وفجأة، وبوشر الإحصاء من أجلها بما هو

معروف من غش وتدليس وتزوير ؛ الأمر الذي جعل الشعب - وفي طليعته ملك البلاد - يسخط على هذه الأساليب السخط التام، ويطالب بكل الضمانات القانونية والسياسية، حتى تنظم الانتخابات بما يجعلها حقيقية سليمة وحرة نزيهة، وهذا ما ينتظره الشعب بفارغ الصبر ؛ حتى لا تكون هذه التجربة الديموقراطية، كتجربة المجلس الاستشاري، فساداً وفشلاً، إن لم يكن - لا قدر اللّه ولا سمح جلالة الملك - أشد خطرًا وندامة، ولات ساعة مندم.

النص رقم 9 :

محنة الديمقراطية في المغرب[1]

حل أمس سابع يونيو، اليوم الذي أعلنت فيه (حالة الاستثناء) ؛ التي اختفى بقيامها البرلمان المغربي من الوجود، ومعه التجربة الديمقراطية الفتية، والعهد الدستوري القصير والحياة النيابية الناشئة، فكأن الشعب لم يكن في هذه الفترة العابرة، فترة النظام الديمقراطي، إلا في غفوة خفيفة، أو في نومة لذيذة، تراءت له فيها رؤى وأحلام تمتع معها بأطياف الديمقراطية وبخيالات الدستور، ثم أيقظته (حالة الاستثناء)، ليفتح عينيه على واقع شاذ مؤلم، ودع فيه الرؤى والأحلام والأطياف والخيالات، وواجه من جديد وضعًا سياسيًّا تقهقر معه إلى الوراء، فأيقن أن التجربة التي عاشها، لم تكن إلا كما قال الشاعر الاندلسي (حلماً في الكرى أو خلسة المختلس). ولقد كان إعلان (حالة الاستثناء) مفاجأة غريبة على أقل تقدير، سواء في الداخل أو الخارج ؛ وذلك لكثرة ما روجه المسؤولون - قبل التجربة وأثناءها في كل مناسبة وحين - من الأحاديث والتصريحات، التي طالما أشادوا فيها بالديمقراطية كأصلح نظام للدولة المغربية، كما أفاضوا بها من التعهدات والالتزامات والتنظيمات الخاصة بالدستور، كقانون أساس للدولة والملكية ؛ الأمر الذي جعل الرأي العام في الداخل والخارج، يعتقد أن المغرب قد اختار نهائيًّا اتجاهه السياسي، في نطاق الديمقراطية الدستورية النيابية، بل عد هذا، سواء من المواطنين أو الأجانب، المكسب الوطني الأكبر، والمعجزة السياسية الكبرى للمغرب في عهد الحرية والسيادة والاستقلال، ولكن إعلان (حالة الاستثناء)، جاء على حين غرة، ليضع حدًّا للديمقراطية والدستور والبرلمان في المغرب، ولينزع من شعبه ذلك المكسب وتلك المعجزة، وليفرض بدل هذا كله، وضعية استثنائية بين الأمة والدولة، وعاد بها الحكم إلى ما كان عليه قبل الدستور من إعراض وجفاء نحو الديمقراطية، بل أصبح الحكم، بعد تعطيل الدستور، في وضع التنكر والقطيعة، والهجران للديموقراطية الدستورية، التي عرفها المغرب في فترة الممارسة من التجربة الأولى.

وإذا ما رجعنا بالذاكرة إلى ما قبل إعلان (حالة الاستثناء) ؛ بشهرين اثنين وأسبوع واحد، ندرك بالبديهة، أن الخطاب الملكي يوم 30 مارس 1966، كان ينذر بقوة واضحة التجربة المغربية الأولى، في مجال الديمقراطية الدستورية البرلمانية، بسوء المنقلب والمصير. وفعلاً، أخذ الرأي العام الوطني بصفة عامة، والبرلمانيون بصفة خاصة - منذ

(1) «السياسة»، العدد 14، الخميس 8 يونيو 1967.

ذلك الخطاب - يتوجسون خيفة مما ورد فيه من لواذع الكلام وقوارصه، تجاه التجربة النيابية الفتية، التي إن اتهمت بالفشل أو التقصير، فإنما تكون مسؤولية هذا أو ذاك مشتركة بين البرلمان والحكومة معًا ؛ باعتبارهما مرتبطين أوثق ارتباط في أداء المهام والواجبات المسندة إليهما بالدستور، على أساس التضامن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ولهذا، لا يمكن أن يقصر أو يفشل البرلمان في مهمته، إلا تبعًا لتقصير الحكومة أو فشلها، في أداء واجباتها الدستورية. ونحن لا نريد أن نخوض هنا موضوع توزيع المسؤوليات، على كل من يستحقها من الحاكمين والبرلمانيين، والآن فالخوض في هذا، يبعد بنا عن صميم الموضوع الذي يهمنا بالذات، وهو إعلان (حالة الاستثناء)، التي مهد لها خطاب 30 مارس ؛ بشن الحملة على البرلمانيين المغاربة، واتهامهم بالعقوق الديمقراطي، وبفقدان الضمير المهني، ومحاولة عزلهم عن كافة المواطنين بمن فيهم الناخبون، وهكذا جعل ذلك الخطاب من البرلمانيين، فئة أشبه ما تكون بطبقة المنبوذين، واتخذهم كبش الضحية ؛ بمناسبة الحديث عن سوء الأوضاع الناتجة عن السياسة المتبعة في البلاد، وعن المشاكل الدخلية المتراكمة بدون حلول صحيحة ومرضية، وعن الأحداث الخطيرة، التي عاشها المغرب مع فتنة الدار البيضاء.

وبإعلان (حالة الاستثناء) - بعد هذا بوقت غير طويل - اتضح الموقف الجديد من الديمقراطية الدستورية في المغرب، وتحققت المخاوف التي ساورت النفوس، وانكشفت الأسرار والنوايا، وأقفرت البلاد من شورى الحكم كما نظمها الدستور المغربي الأول لفترة مرت كلمح البصر في تاريخ المغرب الحديث، ومنذ ذلك الحين، والأمة تعاني - باسم الاستثناء الموقت قولا، والدائم فعلاً - حياة الحرمان الديمقراطي والفراغ السياسي والتشاؤم والاستياء العامين...

وجدير بنا - بعد هذا - أن نبحث (حالة الاستثناء)، لنتعرف نشأتَهَا ؛ من يوم ابتدعها الحاكمون لحاجة في أنفسهم، إلى أن تسربت إلى تجربتنا الديمقراطية، عن طريق إحدى خبايا الدستور، الذي اختارته الدولة أساسًا ونظامًا لهذه التجربة قصيرة الأمد، وسريعة الحياة.

إن أول دستور ضمَّنه الحاكمون فصولاً وعبارات مبهمة وملتبسة، ليس ظاهرها كباطنها ولا مدلولها كتطبيقها، ومن شأنها أن تستعمل عند الحاجة كسلاح ضد الديمقراطية، هو الدستور الألماني، المشهور بدستور (فيمار) ؛ الذي وضع عقب الحرب العالمية الأولى. ومن المعروف أن الماريشال هيندنبورغ، والنازي هتلر استعملا ذلك الدستور، وسخرا ما فيه من أسلحة نصّيّة، ليحكما الشعب الألماني قهرًا، ويحطما النظام البرلماني ما وسعهما التحطيم، ومن بين تلك الأسلحة الدستورية، ما نص عليه ذلك الدستور باسم (حالة الخطر)، في الفصل 48 منه ؛ الذي أعطى لرئيس الدولة وقتئذ، جميع السلطات

في ظروف خطيرة محتملة. وهكذا استغل هيندنبورغ ذلك الفصل، إثر الحريق الذي أصاب البرلمان (الريشطاغ)، ليشل الحكم النيابي في عهده، وبعد الحرب العالمية الثانية، طَهّر الديمقراطيون الألمان دستورهم من ذلك الفصل ؛ الذي كان شرًّا مستطيرًا على الديمقراطية والدستور والبرلمان في العهد البائد، وعهد الحكم العسكري ثم عهد الحكم النازي الهتلري.

ولكن ما ألغاه الألمان من دستورهم الجديد، في عهد انبعاث الديمقراطية، انتقل منهم إلى فرنسا تحت حكم الجنرال دوكول ؛ الذي اقتبس في دستور 4 أكتوبر 1957 ما استوحاه من الدستور الألماني القديم من غير تسميته الاسمَ نفسه، وهذا ما ورد في الفصل 16 من الدستور الفرنسي، الذي جاء فيه : إذ ما أصبحت مؤسسات الجمهورية واستقلال الأمة، ووحدة ترابها، وتنفيذ التزاماتها الدولية مهددة بصفة خطيرة وعاجلة، وكذلك إذا ما انقطع السير العادي للسلطات العامة الدستورية، فإن رئيس الجمهورية يتخذ التدابير التي تتطلبها هذه الظروف ؛ وذلك بعد الاستشارة الرسمية مع الوزير الأول، ورؤساء المجالس النيابية والمجلس الدستوري، ثم يخبر الأمة بذلك في خطاب موجه إليها، ويجب أن تكون تلك التدابير مستوحاة من إرادة تمكين السلطات العامة الدستورية - في أقل الآجال - من وسائل أداء رسالتها، كما أن المجلس الدستوري، يستشار في هذا الموضوع ويجتمع البرلمان تلقائيًّا، ولا يمكن حل المجلس الوطني أثناء ممارسة السلطات والأحكام الاستثنائية.

هذا هو الفصل 16، الذي اتخذه الجنرال دكول، وسيلة دستورية فعالة لتجميع السلطات في يده، كلما حكم بأن أي ظرف من الظروف المنصوص عليها في ذلك الفصل الدخيل قد حدث، واستدعى في نظره اتخاذ التدابير الاستثنائية المذكورة، على أن الفصل نفسه، تضمن إحاطة الاقدام على هذه التدابير بشروط وضمانات استشارية لا يستهان بها، كما أن الفصل 19، منع حل البرلمان في فترة الاستثناء، وأعطاه حق الاجتماع تلقائيًّا في نهاية أجلها، الذي يجب أن يكون بحكم الفصل نفسه أقل وأقصر الآجال، ومعنى هذا أن التدابير الاستثنائية، بعد اتخاذها، يجب أن لا تطول ؛ حتى لا تعرقل الحياة الدستورية في البلاد، أكثر من أقصر مدة ضرورية ؛ لتمكين المجالس النيابية من استئناف نشاطها وأداء مهمتها، ونظرًا لكون تلك التدابير لا تتخذ إلا في ظروف استثنائية معينة، فإنها تكون ذات صبغة مؤقتة. ومما يحتمه الفصل 16 نفسه، أن لا يستمر المؤقت ولا يطول حتى لا يصبح دائمًا أو في حكم الدائم، وبالاضافة إلى هذا، فإن إعطاء البرلمان حق الاجتماع التلقائي، يحول دون محاولة تمديد المؤقت إلى ما لا نهاية له، ومع هذا كله، فقد اعتبر الفصل 16 نصًّا غير ديمقراطي صميم، وكان وما يزال محل استنكار، ونقد، وسخرية في الأوساط الديمقراطية الفرنسية، ولو أنه لم يستعمل قط منذ أكثر من تسع سنوات ونصف، مرت على وضع الدستور المسمى (الدوكولي).

ومما اقتبسه هذا الدستور أيضًا من نظيره الألماني القديم، ما يسمى استفتاءَ الشعب الذي يعتبر السلاح المحبب والمفضل في النظام الدكتاتوري ؛ لأنه الوسيلة التي تمكن كل طاغية ودكتاتور - كهتلر - من تلافي المداولات البرلمانية، التي تستطيع - بواسطة رجال خبراء وأكفاء - أن تكشف ما تخفيه فصول وعبارات أي مشروع دستوري، صادر عن الحكومة من أسرار مدسوسة، ونوايا سيئة، أما الشعب المسكين، فقلما يوجد فيه من يفطن لخفايا الدستور وخباياه، ثم إن عرض مشروع الدستور على الاستفتاء العام، يحرم الشعب وقادة الرأي فيه من حق إبداء النظر في محتوياته، ولا يسمح له إلا بحق واحد هو أن يقول : (نعم) أو (لا)، ثم إن النتيجة الرسمية لأي استفتاء معروفة سلفًا، وهي الأكثرية الساحقة في جانب (نعم)، وغيرها من الأصوات تكون إما ملغاة، وإما في جانب (لا)، ويدَّعي الدكتاتوريون وأشباههم، أن الاستفتاء وسيلة الديمقراطية الشعبية المباشرة، وهم بهذا يتملقون الشعب ويداهنونه، ويخادعونه، أملاً في أن يسخر نفسه لهم باسم الديمقراطية الزائفة، ويمكنهم استعمال الأسلحة الشريرة المدسوسة في الدستور ضد قواته وتياراته الديمقراطية الحقة، وهذا ما تم فعلاً لسائر المستبدين والطغاة الذين دأبوا على ملاطفة الشعوب بالاستفتاء، ليظفروا بمرادهم من الدساتير المغرضة المفروضة، بعد أن تلافوا عرضها في البرلمان على النقاش، والنقد، والتعديل من رجال ذوي خبرة بالمشاكل والأسرار الدستورية، التي لا إلمام لأفراد الشعب بها في أي مكان.

وهناك اقتباس ثالث في دستور دكول من الدستور الألماني القديم، وهو حق رئيس الدولة في حل البرلمان متى شاء، بالرغم عن أخذ رأي كل من الوزير الأول ورئيسي مجلس البرلمان، وهذا سلاح قوي في يد رئيس الدولة، الذي يحتفظ به معلقًا بخيط فوق رؤوس النواب.

ونستطيع الآن، على ضوء هذه الإشارات، أن نتعرّف ما في الدستور المغربي، من نقط الشبه بصنوه الدستور الفرنسي، الذي أخذ منه أكثر النصوص والتنظيمات، واتفق معه في كثير من العيوب والنقائص، وفي طليعتها : حرية اللجوء إلى الاستفتاء في الدستور والقوانين، وحق حل مجلس النواب، وحالة استثناء وهي شبيهة (بحالة خطر) في الدستور الألماني البائد، وبما نص عليه الفصل 16 من الدستور الفرنسي من غير تسمية خاصة.

وبالمثال يتضح المقال : فهذا الفصل 25، ينص أن للملك أن يعرض ما يشاء من القوانين على الاستفتاء، وينص الفصل 27 أن للملك حق حل مجلس النواب بمرسوم ملكي، طبق الظروف المبينة بالفصلين 77 و79، وينص الأول أن للملك، بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية وتوجيه خطاب للأمة، أن يحل مجلس النواب بمرسوم ملكي، وبخصوص حالة الاستثناء، ينص الفصل 35 أنه إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو

إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي، بعد استشارة رئيسي المجلسين وتوجيه خطاب للأمة، وبسبب ذلك، فإن له الصلاحية - رغم النصوص المخالفة جميعها - في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب، ورجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي.

تنتهي حالة الاستثناء باتخاذ الإجراءات نفسها، المتبعة لإعلانها. ومن هذا النص الخاص بحالة الاستثناء، تتوضح أوجه الشبه بين الدستورين الفرنسي والمغربي وإن اختلف نظام الحكم في الدولتين، وكان للديمقراطية في فرنسا - بالرغم عن بعض قيود الدستور وعيوبه - شأن عظيم، بينما أدى إعلان حالة الاستثناء في المغرب، منذ سنتين، إلى تفجير الدستور، ونسف البرلمان. وا أسفاه !

النص رقم 10 :

السياسة... أيضا ![1]

تحدثنا سابقا عن السياسة، محاطة بأقواس إشارة، إلى أن القصد منها اسم الجريدة، لا السياسة علما، وفنا وعملا.

ونريد أن نتحدث من جديد عن السياسة، ولكن في هذه المرة خارج قفص من الأقواس، وبأسلوب صِحَافي، أي دون تناول الحديث عنها كعلم، ومذهب، وفلسفة، بل بصفتها عملا، وسيرة، وسلوكا في مجال أداء الأمانات، والقيام بالواجبات والاضطلاع بالمهام والمسؤوليات باسم الحق، والعدل، والصلاح، وخدمة لكل واحد (مواطن)، وللجميع (الأمة).

وتجدر الملاحظة أول الأمر، أن العرب والمسلمين المتقدمين، لم يجعلوا من السياسة عملا، ومذهبا وفلسفة، بقدر ما اتخذوها عملا، وسيرة، وسلوكا، فكانوا بهذا ساسة عمليين وفعالين، أكثر مما كانوا نظريين وقوالين، ولعل أحسن من أجاد الحديث منهم، عن السياسة كعمل أو كتدبير للشؤون العامة، هم الحكام أنفسهم الذين مارسوها، وخبروا مسائلها، وأتقنوها جهد المستطاع خدمة للرعية في عهدهم، وبعبارة أخرى، أنهم نظروا إلى السياسة نظرتها الواقعية الإيجابية، باعتبارها حسن السياسة ؛ وذلك بإقامة الحكم في الناس على أسس صالحة متينة، وبتحقيق العدالة ورد المظالم، وبضمان صلاح الراعي والرعية، نوضح كل هذا ببعض الأمثلة، من أحاديث العرب المسلمين السابقين، عن حقيقة السياسة في مجال خدمة الصالح العام.

فقد سأل الوليد بن عبد الملك أباه : يا أبت، ما السياسة ؟ فأجاب : هيبة الخاصة مع صدق مودتها، واقتياد قلوب العامة بانصاف إليها، واحتمال هفوات الصنائع. وكتب الوليد بن عبد الملك نفسه، إلى الحجاج بن يوسف، يأمره بأن يكتب إليه بسيرته فكتب إليه : (إني أيقظت رأيي وأنمت هواي، فأدنيت السيد المطاع في قومه، ووليت المجرِّب الحازم في أمره، وقلدت الخراج الموفر لأمانته، وقسمت لكل خصم من نفسي قسما، أعطيه حظا من لطيف عنايتي ونظري، وصرفت السيف إلى النطف، النجس، والمريب المسيء، والثواب إلى المحسن البريء، فخاف المريب صولة العقاب، وتمسك المحسن بحظه من الثواب).

(1) «السياسة»، العدد 2، الخميس 16 مارس 1967.

ويروي العرب عن الحكماء : (إذا فسدت السياسة ذهب السلطان، ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف، لا يقوم سلطان لأهل الكفر والإيمان إلا بهما، ولا يدور إلا عليهما، مع ترتيب الأمور مراتبها وإنزالها منازلها، وينبغي لمن كان سلطانا أن يقيم على نفسه حجة الرعية، ومن كان رعية أن يقيم على نفسه حجة السلطان، وليكن حكمه على غيره مثل حكمه على نفسه، فإنما يعرف حقوق الأشياء من يعرف مبلغ حدودها ومواقع أقدارها، ولا يكون أحد سلطانًا حتى يكون قبل ذلك رعية).

ومن أشهر الأقوال المأثورة في الحكم والسياسة عن ولاة المسلمين، قول عمر بن الخطاب : (لا يصلح لهذا الأمر إلا اللين من غير ضعف، والقوي من غير عنف). وقول معاوية : (إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، فقيل له : وكيف ذلك ؟ فقال : كنت إذا مدوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها).

ويروي للعرب أيضاً عن الحكماء : (أَسْوَسُ الناس لرعيته من قاد أبدانها بقلوبها، وقلوبها بخواطرها، وخواطرها بأسبابها من الرغبة والرهبة).

وفي معنى آخر، حكي عن المنصور أنه قال لبعض قواده : صدق الذي قال أجع كلبك يتبعك، وسمنه يأكلك، فقال له أبو العباس الطوسي : (أما تخشى يا أمير المؤمنين، إن أجعته أن يلوح غيرك برغيف فيتبعه ويدعك ؟) وهذا يشير إلا فساد كل سياسة تقوم على التفقير والتجهيل، لحاجة في نفس السياسة والحكام المنحرفين في كل زمان ومكان.

ونختم هذه الأمثلة العملية، المختارة لمفاهيم الحكم والسياسة عند العرب والمسلمين من السلف الصالح، بما ورد في خطبة بحمص لسعيد بن سويد قال : (أيها الناس، إن للإسلام حائطا منيعا، وبابا وثيقا، فحائط الإسلام الحق، وبابه العدل، ولا يزال الإسلام منيعا، ما اشتد السلطان، وليست شدة السلطان قتلا بالسيف، ولا ضربا بالسوط، ولكن قضاء بالحق، وأخذا بالعدل).

وإذا كانت تلك هي النظرة الواقعية الإيجابية، السليمة عند السلف الصالح للحكم والسياسة، فإننا نعثر عند الأجانب، في الماضي والحاضر، على شتى الأقوال التي أوضحوا بها نظرتهم لواقع الحكم والسياسة في مواطنهم وعصورهم.

من ذلك مثلا، قول الكاتب الفيلسوف الفرنسي الشهير (فولتير) بسخريته اللاذعة المعروفة : (لقد اكتشف ما اعتبر من حسن السياسة، وهي الوسيلة الكفيلة بأن يقتل جوعا أولئك الذين يفلحون الأرض لكي يعيش منها الآخرون)، وهذا رهط من سوء الحكم وفساد السياسة، قد يوجب له نظير في كل مصر وعصر، فليس هو خاصا بعهد فولتير ومعاصريه من الساسة والحكام.

وإذا ما انتقلنا من عصر فولتير إلى العصر الحديث، نجد كثيرا من الآراء التي تصور السياسة في مجال السلوك والتطبيق، فتبرز حقائقها وأسرارها بكل صراحة ودقة، وبأسلوب لا يخلو من مزح وسخرية، ومن نقد ولوم، ومن فضح وتشهير.

من ذلك قول بعضهم : (إن تعاطي السياسة، في البادية وفي الحواضر الصغرى، لا يتجلى في أغلب الأحيان إلا بإضمار الكراهة للجار) وهو قول قد يصدق أيضا على كثير من سكان الحواضر الكبرى نفسها، خصوصا منهم أولئك الذين لا يملكون أي فهم صحيح للسياسة، فضلا عن الأهلية لتعاطيها، فينساقون إليها بحكم الظروف، وبالرغم عنهم، ثم يحسبونها عداوة وبغضاء لغيرهم، فتمتلئ نفوسهم حقدا وحزازة لكل من خالفهم في الرأي والطائفة، وشعارهم في هذا : كل من ليس منا فهو عدوُّنا، وهم في الحقيقة أعداء أنفسهم، وممن تصدق عليهم الآية الكريمة : ﴿**لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور**﴾.

ومن ذلك أيضا : (بما أنه يهم في السياسة تبرير الإنسان لنفسه أكثر من عمله، فإن للأقوال فيها أهمية تفوق أهمية الأشياء والشؤون)، وهكذا يتضح أن الثرثارين من رجال الحكم والسياسة، يهتمون أكثر بكل ما هو تهريج ودعاية فارغة ؛ لمحاولة تبرير وجودهم في المناصب، ناسين أو متناسين أن قيمة السياسي أو الحاكم، إنما هي بعمله وبسلوكه، فهما أحسن ما ينطق عنه، وأفضل ما يعتمد عليه من التركيز والتبرير، وفي الحديث : إن الله لا ينظر إلى صوركم وأقوالكم، وإنما ينظر إلى أعمالكم.

وقيل أيضا : (في السياسة ينبغي أن يترك دائما عظم لينتشه المعاندون !) وبهذه المناسبة، تجدر الملاحظة أنه ما أكثر الساسة الذين ينتشون حتى العظام بعد أكل لحومها لعلهم يشبعون نهمهم، وكأنهم مصابون بداء الجوع الكلبي، أو هم أشبه شيء بالحيوانات المفترسة !

وقال آخر : (السياسة - في الديمقراطية - هي التفنن في إيهام الشعب بأنه هو الذي يحكم)، وهذا يصدق خاصة على السياسة الماكرة الشريرة، في الديمقراطيات المزعومة التي تنطوي على الزيف والفساد، والنفاق والخداع. وهذا النوع من الديمقراطية السياسية، هو ما يليق بالمستبدين (المتمقرطين) لحاجة في أنفسهم، وهؤلاء إذ يغلفون استبدادهم في لفائف بارقة من الديمقراطية، إنما يحاولون ما وسعتهم الحيلة، إيقاع الشعوب في مصائدهم، شأنهم في هذا، شأن الصيادين الذي يختفون وراء الفخاخ المنصوبة لصيد الوحوش في الفلوات.

ومما قيل : (في السياسة يستطيع غير العقلاء أن يعملوا ما من شأنه أن يجعل العقلاء يظهرون كأنهم هم المخطئون !) وليس معناه أن الناجحين في السياسة هم غير العقلاء،

وإنما معناه أن هؤلاء آفة على السياسة التي قد يحولون خطأها صوابا، وصوابها خطأ في أعين المغفلين والمنحرفين.

وقيل : (الحكمة في السياسة أن لا يجاب قط عن الأسئلة، والتفنن فيها أن يتلافى إلقاؤها)، ولكن، إذا كان من الحكمة حفظ أسرار السياسة، ومن الحنكة اجتناب وضع الأسئلة المحرجة، فليس من السياسة الحكمية والفنية، أن يلوذ السياسي دائما بالصمت، وأن يفر من كل سائل، وهكذا، فإذا كان من المهارة في فن السياسة، أن يتلافى - بكل حق ولطف، ولباقة - وضع الأسئلة المحرجة، فليس من الحكمة السياسية في شيء عدم الإجابة عن أي سؤال ؛ إذ لكل سؤال جواب كما يقال، فالحكمة كل الحكمة، والمهارة كل المهارة في السياسة، أن يوجد جواب لكل سؤال ولو لم يكن هو الجواب الحقيقي والصحيح، وبهذا يكون للسياسي الماهر - بالحكمة والفن - التفوق والغلبة في كل مسألة وعن كل سؤال.

وقال الكاتب المفكر الفرنسي الشهير (بول فاليري) : (السياسة كانت أول الأمر هي الفن الذي يمكن من منع الناس من الاشتغال بما يعنيهم)، وهو يشير بهذا إلى احتكار السلطة، والاستبداد بالحكم دون الشعوب، ففي هذه الحالة، تكون السياسة عند المسيطرين والمتسلطين، هي تفننهم في اختلاق الأسباب، وانتحال الوسائل واتخاذ الأساليب ؛ للحيلولة دون تدخل الشعوب في ما يهمها بالذات، ودون اشتغالها بما يعنيها من شؤونها العامة ؛ أي من حياتها كجماعة منظمة ذات شعور بوجودها، وإحساس بكيانها، واعتزاز بشخصيتها، واهتمام بمصيرها. ولو قال الكاتب المذكور : إن السياسة كانت أول الأمر - وآخر الأمر - كما وصفها، لصدق قوله على السياسة اليوم في غير مكان ودولة.

ومما قاله الكاتب المذكور : (كل سياسة تنبني على الإهمال وعدم المبالاة من لدن المعنيين بأمرها، إذ بدون هذا ليس من سبيل إلى سياسة ممكنة ميسورة)، وفي الواقع قد تكون السياسة تارة : منع الناس بالاشتغال بما يعنيهم، وتارة أخرى : إهمالا ممن يعنيهم أمرها. ولكن الملاحظ، بل المؤكد، أن السياسة لا تكون الأولى إلا نتيجة الثانية، إذ إهمال الناس للسياسة، يؤدي بهم إلى حرمانهم من الاشتغال بها، وإهمالهم هذا ليس إلا دليلا على ضعفهم، وجبنهم، وخذلانهم لأنفسهم، ولهذا يهونون على ساستهم وحكامهم في خسة ورذالة، وذلة واحتقار !

تلك هي بعض الأقوال والنظريات، في حقائق السياسة وتطبيقها ماضيا وحاضرا، وكأننا نسأل من القارئ الكريم : وما هي حقيقة السياسة ؟ ومن غير الإفاضة في الجواب نوضح أنها علم بحكومة الدول، وفن تمارس به السلطة. في المجتمع الإنساني، ومع التذكير بأن السياسة أصبحت اليوم علما بعيد الشأو، وعظيم المكانة بين مختلف العلوم

والفنون والأبحاث والدراسات، فإنه لا بد من الإشارة، إلى أن السياسة لا تكون صالحة إلا إذا توفرت لها مجموعة من المزايا، والقيم، والفضائل، ليتحقق بها المفهوم الصحيح والمدلول الكامل لها، ولعل من أحسن ما يمكن تعريف السياسة به، هو قول بعضهم : (السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل، وتدبير المعيش مع العموم على سنن العدل والاستقامة)، وهذا تعريف للسياسة المثلى، التي تنبني على الإصلاح، والإرشاد، والتقوى والعدالة، وهو الفهم السليم الذي نرتضيه للسياسة علما وعملا ؛ إذ لا سياسة تستحق هذا الاسم - مادة وروحا - من غير أدنى حد من الاستقامة والأخلاق الفاضلة.

ومن أجل أن تكون السياسة حقا، وصلاحا، وعدلا واستقامة، وخدمة بهذا كله للفرد والجماعة، يجب القيام بالمعركة التي تهدف إلى منع أي فرد، أو أية جماعة من الاستيلاء على الحكم بغير حق، وتسخير السلطة العامة للمنفعة الخاصة، كانتزاع الامتيازات التي تجعل من أصحابها أقلية غالبة مستغلة، كما تهدف المعركة إلى خلق المجتمع الصالح في ظل القانون العادل، والحكم الأصيل. وهكذا تكون السياسة - في نظرنا - مذهبا أو (إيديولوجية)، تتألف من القيم السامية والمثل العليا، كما تكون نضالا مستمرا، وتضحية كريمة في سبيل نصرة هذه القيم وتحقيق هذه المثل، وهنا قد نرمى جزافا بالخيال وبالمثالية، ولكننا سرعان ما نرد بأن السياسة، لكي تكون مثلى، يجب أن تأخذ حظها من الخيال والمثالية، كما تأخذ حظها من الحقيقة والواقع، وفي هذا قال أحد عباقرة السياسة من المعاصرين : (سر إلى الأمام مسترشدا بالمثل الأعلى، ولكن من غير إغفال الواقع) وهذا أقوم مبدإ، وأفضل شعار لكل سياسة حكيمة وناجحة، ولكل سياسي محنك وموفق.

النص رقم 11 :

حالة الاستثناء أو انقلاب الدولة لتصفية الديموقراطية[1]

في مساء 7 يونيو 1965، تم كما هو معلوم إعلان «حالة الاستثناء»، ولم يكد يفاجأ الشعب بهذا الحدث الغريب، حتى أخذت الدولة تنجز عملية سياسية خطيرة ؛ هي تصفية النظام الديموقراطي، الممثل في برلمان الأمة، وإنهاء التجربة الدستورية الفتية في المغرب، وإعادة جمع السلط، والمهام، والمسؤوليات إلى قبضة الحكم، الذي أعلن وقتئذٍ أنه أصبح بمقتضى حالة الاستثناء حكمًا «قويًّا» لا شبهة فيه، ولا غبار عليه.

كل هذا تحقق بقيام الدولة في ذلك اليوم، بما لم يكن في الواقع إلا انقلابًا على الدستور، والبرلمان والديموقراطية في المغرب. وهكذا شهد الشعب والعالم أجمع - يومئذٍ - ما لا يمكن أن يسمى غيرَ «انقلاب دولة» - coup d'état - بكل ما في العبارة من معنى، بل كان (انقلاب الدولة) باسم (حالة الاستثناء)، مغايرًا في الشكل والجوهر، لأنواع الانقلابات المعهودة في الدول، وهي التي يثور فيها فريق من الحكام على آخرين بغية الاستيلاء والسيطرة. أما (انقلاب الدولة) عندنا، فهو من نوع جديد وغريب ؛ إذ كان انقلاب الدولة بأكملها على الدستور، والبرلمان والديموقراطية عامة.

وقد يجادل المسؤولون في هذا، محاولين إظهار حالة الاستثناء بغير مظهرها الحقيقي، والتخفيف من أمرها، وتهوينه على الناس، ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدل، هي أن حالة الاستناء كانت ثورة رسمية على المؤسسات الدستورية، التي هي عمدة النظام الديموقراطي الحديث، ومظهره وضمانه، ولهذا كان من تسمية الشيء باسمه التعبير عن قيام حالة (الاستثناء) في المغرب، منذ أكثر من سنتين، (انقلاب الدولة) على التجربة النيابية، ونظام الشورى كما أسسها - سابقًا - الدستور، الذي أصبح في حكم العدم حتى الآن.

ولو شئنا دليلاً على ذلك، لوجدناه - مثلاً - في قاموس («لاروس» للقرن العشرين)، الذي نقرأ فيه هذا التعريف لانقلاب الدولة : يقوم انقلاب الدولة حينما تتولى سلطة تقلد الحكم، قبل انتهاك حرمة القواعد والأنظمة الدستورية.

(1) «السياسة»، عدد 15، الخميس 15 يونيو 1967.

(Il y a coup d'état quand c'est une autorité déjà inverstie du pouvoir qui viole les règles constitutionnelles).

(Larousse du XX siècle).

وذلك ما حدث في المغرب بإعلان (حالة الاستثناء)، كما أعلنت وطبقت في المغرب منذ قيامها إلى الآن، بالشكل الذي وقع به فهم الفصل الخامس والثلاثين من الدستور وتأويله وتنفيذه، فما الذي ينص عليه هذا الفصل ؟ إنه يقول : (إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي، بعد استشارة رئيس المجلس وتوجيه خطاب للأمة، وبسبب ذلك فإن له الصلاحية، رغم جميع النصوص المخالفة، في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب، ورجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي، وتنتهي حالة الاستثناء باتخاذ نفس الإجراءات المتبعة لإعلانها).

هذا هو الفصل بنصه وفصه، وهو شبيه - مع الفارق طبعًا - بالفصل 16 من الدستور الفرنسي لسنة 1908، وبالدستور الألماني القديم، الذي كانت له الأسبقية في ابتداع ما سماه الفصل 48 منه «حالةَ الخطر»، وهي المسماة في دستورنا «حالةَ الاستثناء»، فالأسماء مختلفة، والمسميات واحدة !

وجدير بنا أن نقف عند الفصل 35 من الدستور المغربي، لنبحث محتوياته، ونرى ما فيها من حق ومن باطل، ونكشف ما تكنه من أسرار وأسلحة قانونية، تختفي وراء ألفاظ وعبارات لها ظاهر وباطن، ومدلول دستوري واضح، ومدلول سياسي ملتبس. ومما هو واضح ومعقول ومقبول، قول الفصل المذكور : إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء باتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ورجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي.

ومعنى ذلك، أنه إذا تعرض المغرب لخطر التهديد المؤكد بالعدوان عليه، وهذا لا يمكن أن يكون إلا من الخارج لا من الداخل طبعًا، كما أنه إذا حدثت في الداخل أحداث فيها خطر محقق على حياة المؤسسات الدستورية وعلى سيرها، كفتنة، أو محاولة انقلاب دكتاتوري، فللملك أن يعلن حالة الاستثناء، لأخذ وتطبيق التدابير الحازمة السريعة التي يقتضيها الدفاع عن أرض الوطن، أو حفظ سلامة المؤسسات الدستورية وسيرها، وكل ذلك لا يمكن أن يعني إلا تدابير ، متخذة في ظروف معينة لمواجهة أخطار واقعة، وضد أصحابها من المعتدين الأجانب، أو من المشاغبين والفتانين، وأعداء الديموقراطية في الداخل. فإذا سلمت السرائر، وحسنت النوايا والمقاصد، فلا يمكن

بحال أن يتعرض الفصل 30، وخاصة منه كلمة (مهددة)، أو عبارة (ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات)، إلى سوء فهم أو سوء تأويل، أو سوء استعمال يهدف إلى شل المؤسسات الدستورية ؛ بتعطيل سيرها، أو بإلغائها لأجل أو لغير أجل مسمى، وبعبارة أخرى، إن الفصل 35، لا يوجد مبرر لتطبيقه إلا إذا توفرت الشروط المنصوص عليها فيه، وهي نوعان اثنان لا ثالث لهما ؛ أي تعرض أرض الوطن، أو المؤسسات الدستورية للعدوان، الأولى من الخارج، والثانية من الداخل، فإذا لم يحدث شيء من هذا، فلا يجوز مطلقًا تطبيق الفصل المذكور، فإذا طبق بدون داعٍ ولا مبرر، فإن هذا التطبيق يكون مخالفًا للفصل نصًّا وروحًا، وهو ما تحقق فعلاً بإعلان (حالة الاستثناء)، من غير أن يتعرض المغرب لأي عدوان أو خطر يهدد بالعدوان، ودون أن تحدث أحداث من شأنها المس بسير المؤسسات الدستورية القائمة.

وبهذا، تبين أن الفصل 35 يقول ما لا يقصد، ويقصد ما لا يقول، وقد انكشف بكل وضوح لكل ذي بصر وبصيرة، أن هذا الفصل سلاح خطر على الدستور نفسه، وعلى النظام الديموقراطي ؛ اللذين كانا يتعرضان من جرائه، في كل حين، للعواقب السيئة التي كانت تنطوي عليها حالة الاستثناء، ولهذا فهو أشبه ما يكون (بقنبلة متفجرة)، تختفي في صلب الدستور، بل (بلغم البلاستيك) كما قال أحد كبار رجال الدولة في فرنسا، واصفًا للفصل 16 من دستور دكول، وهو الفصل الذي استمد منه الفصل 35 (حالة الاستثناء)، بدون ضمانات في صالح كل من الدستور، والبرلمان، والديموقراطية. ورب قائل يقول : إن هذا الفصل ينص على ضمانة، من شأنها أن تحول دون استعماله بلا مبرر دستوري. أي من غير أن تحدث الظروف التي يصبح فيها التراب الوطني مهددًا بالعدوان، أو التي يتعرض فيها سير المؤسسات الدستورية إلى المس به، فيصاب بتوقف وانقطاع، وقد تكون تلك الضمانة، في نظر القائل، هي إعلان حالة الاستثناء بعد استشارة رئيس المجلس (البرلمان)، وتوجيه خطاب للأمة، غير أن هذه الاستشارة، ليست إلا إجراءً شكليًّا، ليس من شأنه أن يحق الحق ويبطل الباطل، ولهذا فهي غير إلزامية ؛ حيث لا تستطيع أن تؤمن سير البرلمان، وتنقذه من كل ما يمس به، إذا أسفرت الاستشارة عن وجهة نظر تعارض في قيام دواعي (حالة الاستثناء)، لانعدام مبرراتها الدستورية، المنصوص عليها في الفصل نفسه، وذلك ما أثبته الواقع عندما أريد تطبيق هذا الفصل، وطبق فعلاً بالرغم عن إجراء الاستشارة الشكلية الواردة فيه، فإن دل هذا على شيء، فإنما يدل أن الدستور المغربي يُسر نوايا ومقاصد تخفيها فصول، وعبارات، وألفاظ من شأنها أن ينتحل ما ورد فيها ذريعة وسببًا عند الحاجة، أو سنوح الفرصة للتخلص من التزامات الدستور أو من الدستور نفسه ؛ ومما أدى إليه تطبيقه من قيام مؤسسات ديموقراطية، وتجارب دستورية، وتقاليد برلمانية، إذا ما أصبحت في نظر الدولة غير مرغوب في استمرارها. وحتى لو اقتبس الفصل 35 من الفصل 16 من الدستور الفرنسي

بنصه وحرفه، لما أغنى هذا وأجدى ضمانة لتأمين حياة البرلمان وسيره ؛ لأن الضمانة الحقيقية الفعّالة، لا توجد في النصوص كيفما كانت، بل في ما تمتاز به هذه النصوص من سلامة أصلية، ونقاوة ذاتية، وفي ما تظفر به من احترام حقيقي كامل في مجال التطبيق ؛ إذ بهذا الاحترام تسلم الديموقراطية، وبسلامتها يسود القانون عامة، والدستور الذي هو القانون الأساس خاصة ؛ ومع هذا كله، تصان سيادة الأمة وتطاع إرادتها العامة، وتضمن سائر ما تتمتع به من حقوق وحريات، وتتوفر للدولة ولنظام الحكم فيها الصبغة القانونية، والصفة الدستورية، وتكون لهما بسبب هذه المشروعية الحقيقية لا المزعومة. والمشروعية، كما هو معلوم هي عمدة، وزينة، وفخر كل حكم سليم وصالح فوق أي أرض، وتحت أي سماء قديمًا أو حديثًا. وكل دستور تتحقق في ظله المشروعية الحقيقية لا يستمد قيمته من النصوص فحسب، بل ومن حسن وسلامة تطبيقه باعتباره روحًا، ومؤسسات، وممارسة فعلية من نواب الشعب.

وهكذا، فإن كل دستور يشتمل على عيوب وآفات، والدستور المغربي، الذي اعترفت الدولة رسمياً يوم إعلان (حالة الاستثناء) (بعوراته وثغراته)، ومنها في نظرنا الفصل 35 - ليس بالدستور الذي تسلم معه الديموقراطية من العثرات والعراقيل، ومما هو أشد وأفظع ؛ كما أن كل دستور يتضمن النصوص الاستثنائية الشريرة، لا يمكن أن يعتبر دستورًا عاديًّا، أي جرت به العادة المتبعة في مجال الحياة الديموقراطية السليمة. فالدستور المطعم بالجراثيم الفتاكة، والملغم بالمواد المتفجرة، لا يمكن الاطمئنان إليه أو عليه بحال ؛ فهو معرض في كل وقت وظرف، إلى أخطار الفناء أو الانفجار، ولا أدل على هذا من الدستور المغربي، الذي كان إعلان (حالة الاستثناء) باسم الفصل 35، بمثابة (الحقنة القاتلة)، أو اللغم المتفجر الذي نسفه نسفًا، وبمثابة المقصلة، التي سقطت آلتها القاطعة على رأس التجربة الديموقراطية الدستورية النيابية في المغرب، فنفذ فيها الإعدام بدون جريمة ولا محاكمة يوم سابع يونيو 1965، وهو اليوم الذي أقدمت فيه الدولة على (الانقلاب)، الذي عطل الحياة النيابية بتعطيل الدستور، وإبطال البرلمان، وحرمان الشعب، بسبب هذا كله، من أقدس حق يملكه في عهد استقلاله وسيادته، وهو حكم نفسه بنفسه، في حظيرة الشورى، ونطاق الملكية الدستورية المعلنة سلفًا.

وإذا كان من الغريب - على أقل تقدير - أن يتم كل هذا باسم الفصل 35، من غير أن يتحقق أي شرط من الشروط الواردة فيه، وهي إما لتعرض التراب الوطني لخطر العدوان الأجنبي، وإما قيام أحداث داخلية تمس بسير المؤسسات الدستورية، فإن أغرب من ذلك، أن تعمد الدولة إلى تطبيق الفصل 35، تطبيقًا يمس بسير تلك المؤسسات، ويجعل منها (ضحية من غير سبب)، نتيجة سوء استعمال صريح لهذا النص الدستوري، الذي لا يجوز تطبيقه إلا في ظروف معينة، وأحوال قائمة ؛ سواء للدفاع عن حوزة التراب

الوطني ضد العدوان الخارجي، أو عن سير المؤسسات الدستورية، ضد أي خطر داخلي على سيرها وحياتها.

وحقيقة الأمر، أن الفصل 35 لا يصلح للتطبيق إلا مع توفر الشروط المنصوص عليها فيه أولاً، ومن أجل غايتين ثانيًا هما : إما الدفاع الوطني، وإما الإنفاذ الدستوري، ولهذا لا يتصور مطلقًا أن يستعمل الفصل المذكور بلا داعٍ ولا مبرر، بل ولعكس ما يهدف إليه من دفاع عن الوطن، أو حفاظ على حياة الدستور وسير مؤسساته. وبما أن التجربة برهنت أن ذلك الفصل معرض - دومًا - لسوء الاستعمال، فهو يشكل أعظم خطر على الدستور نفسه، كما يهدد شر تهديد، النظام الديموقراطي في البلاد بسوء المنقلب والمصير، ولهذا، فهو من أفظع العيوب، وأقبح النزاعات التي يجب تطهير الدستور منها ؛ رغبة في سلامته الذاتية والمصيرية، وحرصًا على السير بالتجربة الديموقراطية في طريقها السوي، واتجاهها السليم.

ومما يؤكد وجوب إزالة ذلك الفصل من الدستور، أن الدولة استغنت كل الاستغناء عن تطبيقه وقتما وقع - فعلاً - عدوان الجزائر على التراب المغربي، ونشبت الحرب معها دفاعاً عن حوزتنا المنهكة بالقوة، وهكذا، فمع قيام العدوان المنصوص عليه في الفصل 35 من الدستور، الذي أصبح نظامًا رسميًّا للدولة، منذ الاستفتاء العام في 7 دجنبر 1962، لم تفكر الحكومة في إعلان (حالة الاستثناء) تنفيذاً لذلك النص، بل اتخذت جميع ما شاءت من التدابير الدفاعية، دون اللجوء إلى فرض أي وضع دستوري استثنائي. وهنا يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : لماذا أقدمت الدولة على تطبيق الفصل 35، بإعلان (حالة الاستثناء) مع انعدام الأسباب والدواعي المشروطة فيه ؟ هذا من جهة وبصفة عامة، ثمّ لماذا أدى ذلك التطبيق إلى عكس ما يهدف إليه إعلان (حالة الاستثناء)، أي إلى المسّ بسير المؤسسات الدستورية، هذا من جهة أخرى وبصفة خاصة ؟ في حين، أن الفصل المذكور، يتحدث عن احتمال حدوث ما من شأنه أن يمس بسير هذه المؤسسات، وعن إمكان اللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء، لإرجاع المؤسسات نفسها إلى حياتها الطبَعية، وسيرها العادي، في ما لو تعرضت بسبب الأحداث إلى عرقلة أو انقطاع. وهنا يبدو الجواب عن ذلك كله سهلاً وواضحًا ؛ وهو أن الفصل 35،لم يدرج في صلب الدستور إلا كنص يمكّن الدولة عند الحاجة من السلاح، الذي تستطيع به أن تضغط على البرلمان أو تهدده، كما تستطيع به لدى الاضطرار، أو لمجرد الشهوة والهوى، أن تشل سير البرلمان بتجميده، وأن تعطل الأمة لأجل غير مسمى، فتتركها بلا مجلس تشريعي ينطق بلسانها، ويعبر عن إرادتها، ويفصح عن مطلبها، ويذود عن مصالحها، ويراقب سياسة الحكومة فيها، ويمارس بهذا حقها في أن تحكم نفسها بنفسها، في ظل نظام ديموقراطي سليم، وملكية دستورية محترمة من الجميع، وبالأخص من الدولة نفسها.

فذلك هو ما قضاه الفصل 35 سرًّا لا علانية، وباطنًا لا ظاهرًا، وذلك أيضًا ما كشف عنه إعلان (حالة الاستثناء)، من غير قيام الظروف والأحداث الموجبة لها. فلو شاء أحد أن يصف ذلك الفصل، لما وجد أحسن من القرآن الكريم، بأن ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، ومن الآية الحكيمة : ﴿**كَبُرَ مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾.

ومما زاد الأمر فضيحة وشناعة، استمرار (حالة الاستثناء) أكثر من عامين اثنين، لا فترة وجيزة ومؤقتة كما قيل، وذلك ما طبع الوضعية الاستثنائية بطابع البقاء والدوام حتى صارت هي الحياة الاعتمادية للأمة، وهي حياة الحرمان الديموقراطي، والغياب الدستوري، والفراغ السياسي، بانقطاع الحوار بين نواب الأمة والحكومة، وانعدام تبادل الرأي في نطاق الشورى، وفقدان التعاون بين السلطتين التشريعية المعطلة والتنفيذية الجامحة، في حين، أن الوفاء للنظام الدستوري، يقضي بأن يكونا كفرسي رهان في ميدان الصالح العام. وحتى لو أعلنت (حالة الاستثناء) نتيجة عدوان خارجي على التراب الوطني، أو قيام أحداث تمس بسير المؤسسات الدستورية - كما ينص على هذا الفصل 35 - فأية علاقة لذلك، من قريب أو من بعيد، بحياة البرلمان الذي يفرض هذا الفصل نفسه على الدولة، إن تعرض سيره لأي مسّ به، أن تبادر إلى اتخاذ التدابير، في فترة حالة الاستثناء، لتعجيل ما أمكن بعودة الحياة النيابية، والنشاط الدستوري إلى سيرهما العادي، ولهذا، لا يعقل، كما لا يجوز مطلقًا، حتى في حالة العدوان على التراب الوطني، أو عند حدوث ما من شأنه أن يمس بسير البرلمان، أن تقدم الدولة على انتهاك حرمة الدستور بإساءة الاستعمال لبعض نصوصه، واتخاذها سلاحًا تسخره لعرقلة ذلك السير أو لقطعه، أو للتخلص من وجود البرلمان ؛ الذي يمثل الأمة، وينوب عنها في تدبير شؤونها العامة، ضمن ما يجب من التجانس، والتجاوب والتعاون مع الحكومة المسؤولة.

وخلاصة القول : إن إعلان حالة الاستثناء، كان مخالفًا للدستور عامة، وللفصل 35 منه خاصة، كما كان إجراء غير ديموقراطي، بل غير مشروع ؛ نظرًا لعدم توفر الشروط القانونية، والمبررات الدستورية، ونظرًا كذلك لما نتج عن تطبيق (حالة الاستثناء)، من تجريد الأمة لأجل غير مسمى، من حقها الطبَعي المشروع المقدس، في أن تحكم نفسها بنفسها، في عهد السيادة، والحرية والاستقلال.

2 – الدستورانية

النص رقم 1 :

الغمرات

في سبيل الدستور !..[1]

لا جدال في أن القضية المغربية، أصبحت منذ أشهر تشغل الرأي العام الفرنسي، فلا تكاد توجد صحيفة أو مجلة في فرنسا وملحقاتها، لم تلتفت لقضيتنا بما فيه الحق والباطل، والغث والسمين. وإثارة القضية ولو بهذه الصفة، يكسبها رواجًا وانتشارًا، ويفرضها بالتدريج على الأنظار، وفي هذا لنا من الربح الأدبي، والفوز المعنوي، ألا يحتاج إلى عرض وبيان.

وقلما تبرهن الصحافة الفرنسية، في حديثها عن القضية المغربية، على علم ودراية، وخبرة وبصيرة ونزاهة وإنصاف، بل كثيرًا ما يتحكّم في حديثها الغرض والشهوة، وتنقاد في خطتها للعصبية الجنسية، والنعرة الاستعمارية، والنزعة الإبليسية : ومثال هذا نجده في جريدة لابطاي (المعركة)، التي اشتهرت بسفهها وخستها وإسفافها.

ونحن لا نريد أن نقف، ولو قليلاً، عند الاعتراضات التي تروّجها الصحف الرجعية الفرنسية، وتحاول أن تمسخ بها الحقائق، وتدحض بها الحجج القوية، التي تقوم عليها دعوتنا إلى الحق بالحق، ولكننا نرى من المناسب، بل من الضروري أن نمحص موقفنا في مسألة الديمقراطية والاستقلال، وكثيرًا ما تتناولها الصحافة الأجنبية، وترى فيهما رأيًا فاسدًا، وتتحدث عنهما بالهذيان، وإليك كيف تفهم تلك الصحافة الديمقراطية والاستقلال بالنسبة إلينا.

أمامي الآن صحيفة فرنسية تقول : ما هذا الاستقلال ؟ إن هو إلاّ رجوع إلى الوراء، وانقطاع كل عمل، وإهمال الفلاح وكل ضعيف، وترك حبلهما على غاربهم، فالديمقراطية، لا سبيل إليها الآن، وكل ما يمكن أول الأمر، القيام بتربية العربي تربية مدنية، وطبع الصورة الأولى منها في ذهنه، ولكن في الدائرة المحلية، لا في المجال القومي العام،

(1) «الرأي العام»، العدد 18، 20 غشت 1947.

ولهذا، لا سبيل إلى التفكير في إحداث مجلس وطني نيابي، يكون ميدانًا لضياع الوقت في فضول الكلام والسباب والشتائم، كما يقع في البرلمان المصري، وفي الوقت نفسه تشاهد البلاد الخصومات الطائفية، وتعاني ويل النزعات والمطامع، وأنواع الشره التي تثور ثائرتها في كل مكان.

هذا قول الصحيفة الفرنسية المتحدّث عنها، وكم لقولها من نظير في الصحافة الأجنبية التي تجهلنا، أو تتجاهل حقيقة أمرنا...

[حذفته الرقابة]

ونحن لا نتعجب من رأي الصحافة الرجعية الفرنسية في ...

[حذفته الرقابة]

وديمقراطيتنا المنشودة ؟ ولهذا لا نكلّف أنفسنا عناء تسفيه ذلك الرأي، الذي هو السفه نفسه، وعين الضلال والباطل، ولكن - والحق يقال - لا نتمالك عن استفظاع نظرية...

[حذفته الرقابة]

وإنها لجميلة حقًا، لأنها ترتكز على الحق والعزة والكرامة، وتؤسس على العدل والحرية والسيادة.

الآن، وقد وقفنا على مذهب الفرنسيين - صحافيين وحكوميين - في الاستقلال والديمقراطية، يتعينّ علينا أن نقول فيهما كلمتنا :

إن حزبنا - منذ تأسس في العام الماضي - اتخذ وجهته السعي بجميع الوسائل، في سبيل الغايتين اللتين يفصح اسمه عنهما، وهما : الشورى والاستقلال، فهما مظهران أساسَان، بل ركنان عظيمان، تقوم عليهما قضية المغرب الكبرى، وبعبارة، نعتبر أن هذه القضية لا يمكن أن تحل حلاً كاملاً نهائيًا...

[حذفته الرقابة]

وندقق العبارة فنقول : إن القضية المغربية الراهنة، تضع على البساط مشكلتين اثنتين : إحداها داخلية، والأخرى خارجية ؛ فالداخلية تقوم بين الحاكم والمحكوم، والشعب والدولة، ومنشؤها الاستبداد والحكم المطلق، وعلاجها الحرية والحكم النيابي، وهو ما يسمى في الإسلام الشورى، وفي اصطلاح السياسة الحديثة الديمقراطية والدستور، وحقيقة الدستور أنه ميثاق يربط الأمة بالحكومة، وينظم علاقة الراعي والرعية، ويضبط مالكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات. وبهذا ينظم أمر الأمة، وينتفي عن حياتها

الخاصة والعامة كل ظلم واستبداد، وما إليهما من التصرفات الشاذة، والخارجية يقوم بين الوطن الذي يسيطر عليه...

[حذفته الرقابة]

وحل تلك المشكلة، يتم على أساس الانفصال أو التحالف طوعًا واختيارًا.

ومن هذا يتبيّن أن لحزبنا، كل الحق، في اعتبار المسألة المغربية ذات عنصرين أساسَيْن ومظهرين متلازمين، وحلّين متضامنين هما : الدستور...

[حذفته الرقابة]

فبالأول تسوى المشكلة الداخلية، وبالثاني تحل المشكلة الخارجية، ونحن نطالب بهما، ونعمل لنيلهما معاً.

وحيث إن الحكومة تشتغل اليوم بما يسمى عندها الإصلاحَ الداخليَّ، فمن الطبَعي أن نَعِي أمر الدستور، ونضع مسألته على البساط، ونطالب به للأمة كنظام أساس لحياتها، وميثاق يضمن حقوقها وحريتها، ومنهاج تتخذه في استكمال تربيتها المدنية ونضوجها السياسي، فلن يكون في المغرب إصلاح داخلي حقيقي، إلاّ يوم يظفر الشعب بالدستور...

[حذفته الرقابة]

وبدَهي أن القصد الأساس إلى الدستور.

[حذفته الرقابة]

والحريات الديمقراطية، وتمكينها من وسائل النهوض والارتقاء والسيادة، وتمليكها زمام أمرها، لتقرّر مصيرها وتدبّر شؤونها حرة مختارة، وعزيزة أبية. وبعبارة، إن الدستور ضروري للمغرب في الطور الذي يجتازه، والمرحلة التي يقطعها اليوم في مسيرة نحو الهدف القومي الأكبر، وكيف لا يكون الدستور ضروريًا لأمتنا وهي تعاني الأمرين...

[حذفته الرقابة]

ونحن لا نطالب بمجرد دستور، بل نريد أن تظفر الأمة عاجلاً بدستور، تتوفر فيه شروط الحق والحرية والعدالة والديمقراطية جميعها، وهذا هو الدستور الذي يستطيع أن يتمتع شعبنا البئيس المنكود، بما تمس حاجته إليه من حياة النظام الشامل، وإذا تم هذا - ولا بد أنه سيتم وسيتحقق - فإنه ستنشأ في المغرب ديمقراطية سياسية

واجتماعية واقتصادية، تمكّنه من حل مشاكله الداخلية على أساس الصالح العام. ورب قائل يقول : إنه لا سبيل إلى نيل الدستور...

[حذفته الرقابة]

والعقل والواقع يكذبان ذلك القول، الذي لا يصدر إلا من غبي أو متغاب، وخير دليل على صدق رأينا السياسي، هو ما جرت عليه الأمم قبلنا، شرقية وغربية، من السعي في سبيل الدستور الذي به تحرّرت داخليًّا...

[حذفته الرقابة]

وهكذا كان الدستور لها نظامًا وقوة، وصار عدتها الكبرى في سبيل الجهاد السياسي، وعمدتها العظمى في تقرير مصيرها، وتثبيت سيادتها الكاملة في الداخل والخارج.

والدستور نوعان : ممنوح، وموضوع. فأما الأول فيعطيه الملك لرعيته، وبهذه المناسبة نكرر ما قلناه سابقًا، وهو أن صاحب الجلالة ملك المغرب، حريص على أن ينال الشعب الدستور الذي يطمح إليه بحق وعن جدارة واعية، بل نفهم من خطب جلالته وتصريحاته، كامل استعداده لمنح شعبه الوفي دستورًا، لا يقل عن أرقى الدساتير في الشرق العربي، الذي نتخذه خير قدوة في نهضتنا العامة، التي تشبه نهضته في الدين والثقافة والاجتماع والسياسة، فنحن كنا ولا نزال، وسنظل متجهين بأرواحنا نحو مكة والمدينة، وبأفئدتنا نحو دمشق وبغداد والقدس...

[حذفته الرقابة]

وأما الأخير، أي الدستور الموضوع، فيتولاه نواب الأمة بصفتهم مجلسها التأسيسي، وهذه أفضل طريقة في سن الدستور، ولكن الطريقة مألوفة في حياة المماليك، ولها كذلك قيمتها وفضلها...

[حذفته الرقابة]

والثاني إنصاف الشعب المغربي في حقه كاملاً غير ناقص...

[حذفته الرقابة]

في الموقف السياسي، بل هو أقرب وأضمن وسيلة، يتوسّل بها إلى استمالة النفوس وامتلاك القلوب، وأخيراً ليس لنا أن ننصح السياسة الفرنسية أي مسلك ينبغي أن تسلكه، ولكن، دلّ على عاقل اختياره.

النص رقم 2 :

الغمرات

لماذا نطالب للشعب بالدستور ؟[1]

ليست هذه أول مرة يعلو فيها صوت مناداة المغرب، بطلب الحكم الديمقراطي الدستوري الذي يعبّر عنه في العربية والإسلام بالشورى. ففي سنة 1937، أقدمت «الحركة القومية»، على إعلان العمل بمبدإ الشورى، المنصوص عليه في القرآن الكريم وفي سنّة الرسول المثلى، وأن الحركة القومية لم تكتف إذ ذاك بتقرير مبدإ الشورى، وإدراجه ضمن مبادئها الأساس، بل حرصت - في مؤتمرها التأسيسي الأول - على وضع برنامج فلسفي سياسي، اجتماعي يكون بمثابة «البيان» و«السجل» لحقوق الشعب وحرياته الخاصة والعامة.

وفعلاً، تم ذلك كله، واتخذت «الحركة القومية» منذ ذلك الحين ما دعته بـ «ميثاق الحقوق القومية»، الذي تولت جريدة «الدفاع» - لسان حال الحركة القومية إذ ذاك - نشره وإعلانه للأمة في أعداد متتابعة، وقد جاء ذلك الميثاق، جامعًا في موضوعه، محكمًا في وضعه، صريحًا في قصده ووجهته، كما كان ابتكارًا موفقًا، وفتحًا جديدًا في تاريخ النهضة الشعبية، والحركة السياسية والمعركة الوطنية في مغربنا المفدى. وقد أشبه ذلك الميثاق في مبادئه العامة، ما عرف في تاريخ النهضات القومية، والثورات السياسية، والانقلابات الاجتماعية بـ «بيان الحقوق»، أي حقوق الإنسان والرعية. ومنذ أصبح للشعوب الشأن، وكل الشأن في أوطانها، وتمكّنت بنهضتها وثورتها وانقلابها، من فرض وجودها في المجتمع، وتقرير مصيرها في الدولة، والقبض على زمام أمرها في السياسة والحكومة، انتصرت دعوة الحرية والديمقراطية، وفازت أنظمة الحكم والشورى والدستور فوزًا عظيمًا، وأن «ميثاق الحقوق» الذي أعلنته «الحركة القومية» منذ 1937، لصالح لأن يكون مادة غزيرة، تامة لدستور أمة تريد نهضة صحيحة موفقة...

[حذفته الرقابة]

ثم دار الزمان دورته، وتطوّرت «الحركة القومية» فأصبحا - منذ سنة كاملة - «حزب الشورى والاستقلال»، الذي قامت دعوته على نصر حق الشعب، بقوة الشعب، ولصالح الشعب.

(1) «الرأي العام»، العدد 12، 2 يوليه 1947.

وبتأسيس الحزب المذكور، تأيدت في المغرب الدعوة إلى «حكم الشورى»، الذي هو الحكم الصالح على الإطلاق، فالأخذ به واجب شرعًا وعقلاً وسياسة، وحكم الزمان وإرادة الشعب يتكافلان ويتواطآن في المغرب اليوم - كما فعلا أمس في غيره - على فرض ذلك الحكم الشوري عن طريق «الدستور عاجلاً أو آجلاً».

وكما أعلنت «الحرية القومية» في سنة 1937، «ميثاق الحقوق» المغربية، فكذلك قرر المؤتمر التأسيسي لحزب الشورى والاستقلال - في السنة الماضية - المطالبة بالدستور في الوقت المناسب، غير متقيد في هذا سوى بالصالح العام، وقضية المغرب الكبرى التي لا سبيل إلى تسويتها - كما قلنا سابقًا - إلاّ بحل مشكلها السياسي، عن طريق الشورى والدستور، ولما حان الوقت المناسب - في نظر رؤساء حزب الشورى والاستقلال - لإعلان المطالبة بالدستور، لم يتأخروا ولم يترددوا لحظة ما، في تلبية نداء الضمير والواجب والصالح العام، وقد مهّدت جريدة «الرأي العام» لذلك، بالفصل الجديد الذي دشنه صديقي الأستاذ محمد العربي العلمي، تحت اسم «حديث الشورى»، ثم بما نشرته صحيفتنا من مقالات قيّمة، أخص بالذكر منها مقالة صديقي، الأستاذ عبد الهادي الشرايبي، وقد تولّيت في افتتاحية العدد السابق - باسم الحزب، الإعلان عن المطالبة بالدستور، الذي نراه ضروريًّا لأحكام أمر النهضة العامة، وتنظيم شؤون الأمة المغربية، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل في بلادها.

واليوم نتابع الدعوة بالحق إلى الدستور، وسندأب في المناداة به، وسنتشبث في طلبه إلى أن تناله الأمة، فتضمن به سائر حقوقها الطبَعية وحرياتها الشرعية، وتتمكّن به من تأمين حياتها الخاصة والعامة، وتوطيد أركان عزتها بالحرية السياسية، والسيادة القومية ضمن حدود المغرب الموحّد.

نعم، لقد طالبنا ونطالب بالدستور للأمة المغربية، لأنها في حاجة ماسة إليه، لتنظيم أمرها وتوجيه نهضتها، وتحقيق غايتها، وإذا كان النبهاء والمصلحون من الأمة، قد فطنوا في عهد الاستقلال وعصر السلطان عبد الحفيظ - إلى ضرورة سن دستور للأمة، يجمع شملها ويحكم نظامها، ويصلح سياستها، ويوفّر لديها أسباب الرقي الصحيح والقوة الفعّالة، ويحمي حماها في الداخل والخارج، فنحن نلمس أكثر منهم - في الوضعية الشاذة التي يوجد فيها المغرب اليوم - ضرورة تشريع دستور يرتفع به الشذوذ عن حياة الشعب، ويعتز به الوطن في نهضته وسياسته وسيادته.

وكيف يلتمس الشعب المغربي خلاصه ونجاته مما هو فيه، من غير طريق الدستور ؟ إنه ليس بمعقول، أن يسلك المغرب غير الطريق الطبَعي، الذي سلكته الشعوب قبله شرقية كانت أو غربية، وبعبارة، إنه لمن الغريب، أن يريد المغرب التخلّص من «حياة الشذوذ»، باستعمال الوسائل التي يكون نفسه فيها شاذًا.

وما حياة الشذوذ التي أعنيها، إلاّ تلك الحياة الخاصة والعامة، التي رامت قلة من المصلحين قبلنا، في عهد الاستقلال والإمارة الحفيظية، العمل لإصلاحها بالدستور الذي يجعل أسس الأمة شورى بينها، إلاّ - كذلك - الحياة التي فرضت علينا منذ خمس وثلاثين سنة، والتي أخرجنا أصحابها مما يدعونه «فوضى».

ولا نكون مسرفين في الحديث، إذا قلنا إن أمرنا «فوضى» تحت «نظام شاذ»...

[حذفته الرقابة]

ولن يخرجنا من هذه الفوضى، المخيمة في ميادين الحياة المغربية جميعها، ولن يفلتنا من قيد كل نظام شاذ، ولن يرد الحقوق لنا، ولن يصيّرنا أحراراً وسادة في أرضنا، إلاّ الدستور الحر العادل.

لقد وصفنا بعضهم بأننا «أمة بدون قانون»، وهو أمر واقع، لا ينكره إلاّ من تهوى أنفسهم وتقتضي مصالحهم أن نكون ونظل كذلك، فحيثما نلتفت، نجد تلك الحقيقة ماثلة أمام أبصارنا، وحيثما نسير نصطدم بها، ونتكبّد من جرائها كل أنواع الحرمان والثبور والأذى...

[حذفته الرقابة]

إننا بعكس هذا، نريد أن تعرض الأمة عن تلك الدعاية إعراضًا تامًّا نهائيًّا، وأن تزيل عن أعينها كل غشاوة ولو كانت من بلور، وأن تبصر الحقائق كما هي، لا كما تبدو للناظر بعد التلبيس والتدليس، وأن تلتمس لدائها الدواء الناجع، ولمشكلتها الداخلية حلها النافع، ولنهضتها الطريق القاصد، ولا سبيل إلى هذا، إلاّ بالدستور ؛ الذي يحوّل فوضانا نظاماً وظلمنا عدلاً، وقهرنا حرية، وذلتنا عزة، والاستبداد بالأمر شورى بيننا وتبعيتنا سيادة. وهكذا، بفضل الدستور يبدلنا الله من الخوف أمنًا، ويتحوّل كل ما في الوطن، بعد الوحشة أنساً، وتطيب لنا الحياة حقًّا، في مغربنا الذي نريد له المجد والسمو، والذي هو كله لنا كما نحن له أجمعون.

النص رقم 3 :

الغمرات

أمة بدون قانون..![1]

في المغرب (خليط) من المحاكم، تختلف باختلاف الأجناس والأديان، وتشكّل حسب ما في البلاد من الحواضر والبوادي، والأقوام والسلالات، وبيانه أنه توجد محاكم مختلفة، ويتفرع كل فريق إلى أنماط وأرهاط ؛ فالمحاكم الأجنبية، إما فرنسية تختص بالفرنسيين وغيرهم من رعايا الدول، التي تنازلت عن امتيازاتها في المغرب، وإما قنصلية تنظر في قضايا الرعايا، الذين احتفظت دولهم بامتيازاتهم التاريخية كالولايات المتحدة الأميريكية. ونلاحظ أن المحاكم الفرنسية تمتاز بشيء ؛ هو اختصاصها في القضايا المشتركة بين المغاربة والأجانب، وهذه طعنة في صميم السيادة المغربية، وإن كانت تلك المحاكم تصدر أحكامها باسم جلالة ملك المغرب، مضافًا إلى اسم رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد ظنّ مؤسسو العدلية الفرنسية بالمغرب من قانونيين وسياسيين، أن إصدار الأحكام الفرنسية بذلك الأسلوب، وتطبيق القوانين الفرنسية بظهير مخزني، يحفظان حقوق السيادة المغربية، والمسألة - في رأينا - نظرية وشكلية، ورمزية لا أقل ولا أكثر، وقد ابتدعتها مخيلة القانونيين، واستنبطها دهاء السياسيين، وفرضت... على المغرب شعبًا وحكومة منذ تأسيس نظام الحماية إلى اليوم.

بعد هذا، نتحدث عن المحاكم المغربية، أو ما يسمى كذلك في الاصطلاح والواقع، فهذه المحاكم إما مدنية، وإما دينية، وإما عرفية ؛ فالمحاكم المدنية، تنقسم إلى محاكم باشوية في المدن، ومحاكم قبلية، خاصة بالبوادي وإن كانت لها مراكز في الحواضر، ومحاكم صناعية، خاصة بأرباب الحرف، وهي التي يترأسها المحتسبون، وشر هذه المحاكم ليس في فساد نظامها، واختلال سيرها، وعجز الكثير من أعضائها، وفوضى أحكامها فقط، بل شرّها جميعًا هو في هذا كله، كما هو في سيطرة الرشوة عليها، وفي ما تجرّه على الشعب من تمييز وتفرقة وتمزيق، ولعل أفظع الشرور التي تفتك بمحاكمنا، سواء في نظامها أو أحكامها، هو شر الرشوة ؛ وفي قول مشهور : إذا دخلت الرشوة من الباب فرّت العدالة من الطاق، وفي حديث مأثور : لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما.

وإلى جانب المحاكم المغربية المدنية، توجد المحاكم الدينية ؛ التي تنقسم بدورها إلى شرعية إسلامية، وطائفية يهودية.

(1) «الرأي العام»، العدد 119، الثلاثاء 13 شتنبر 1949.

والرهط الثالث من المحاكم المغربية، هو ما يسمى المحاكمَ العرفيةَ البربريةَ، وهي تقوم في دوائر اختصاصها بوظيف المحاكم المدنية والشرعية ؛ وإن لم تكن في الحقيقة محاكم ذات طابع ديني، لأن دين البرابر هو الإسلام، وإنما الأعراف البربرية سادت بحكم الظروف، ثم بعامل السياسة في بعض الأقاليم والجهات من المغرب، حتى أصبحت المحاكم العرفية، تنظر في قضايا هي من اختصاص الشرع في كل أمة مسلمة.

وكل ما نسبناه من الشرور إلى المحاكم المدنية المغربية، ينطبق كذلك على المحاكم الدينية والعرفية، ولعل أكثر المحاكم استقامة، أو على الأصح، أقلّها ضرًّا واختلافًا، ورشوة وفوضى هي المحاكم اليهودية، وتعليل هذا - فيما يظهر - هو أن اليهود أشد من المسلمين - في حالة تأخرهم وانحطاطهم - أخذًا بوازع الدين، وأحرص منهم على تطبيق التعاليم والأحكام الدينية، ويؤيد هذه الحقيقة الحديث المشهور : قاضيان في النار وقاض في الجنة، وإذا كان هذا يصدق على القضاة في أكثر العصور الغابرة صلاحاً واستقامة، فإن ما يصدق على القضاة في هذا العصر وفي هذه البلاد، هو أن جميعهم في النار إلاّ من رحم ربك، وهم أقل من القليل...

وإذا كانت المحاكم المغربية على تلك الصفة - وهي كذلك منذ كانت - فالعدل فيها (أعز من بيض الأنوق)، وبهذا قلنا ونؤكد، أنها أشبه بالمجازر منها بمحاكم القانون والعدالة، وقد أصدر عليها الكاتب المصري الشهير محمود عزمي، حكمه الصارم الصادق يوم قال : إن المغرب أمة بدون قانون، هذا القول الذي شاع وذاع في المشرق والمغرب حتى أصبح متداولاً بين قومنا عامتهم وخاصتهم، لما فيه من حق وصدق.

وليس معنى ذلك القول، أن أمة المغرب خالية من كل قانون ونظام، فهذا ما لم يقصده الكاتب المصري قط، وإنما معناه أن المحاكم لكثرة أنواعها، وفساد نظامها، واختلال سيرها، وجهالة الكثير من أعضائها، وعدم العمل فيها بعلم الأقلية المتعلّمة من رجالها، وسيطرة الرشوة على القائمين بأمرها، وفوضى الأحكام الصادرة منها، وسوء تصرّف المسؤولين عنها من ولاة وقضاة، وموظفين وأعوان. نعم، إن المحاكم المغربية لما فيها من ذلك الفساد وغيره، أصبحت - في نظر العقلاء والمطَّلِعين، وفي الحقيقة والواقع - كأنها والعدم سواء ؛ إذ الكلمة فيها والغلبة لصاحب المال لا لصاحب الحق، والسيطرة فيها والحكم للرشوة لا للقانون، هذا بصفة خاصة، في ما يرجع لمختلف أنواع المحاكم، وبصفة عامة، في ما يرجع للشعب المغربي الذي كان ولا يزال في فوضى من الحكم والسياسة، أو بعبارة أخرى، في حياة يحياها من الظلم المنظم الذي حبكت القوة حواشيه، ونفخ فيه الاستبداد من روحه، وأحاطه المسيطرون بسياج من الحراب ومن العوائد هي شرّ ما عرفه الإنسان في بلاد ليس لها قانون صالح، ولا نظام محكم، ولا دستور محترم يحدد المسؤوليات، ويضمن الحقوق والواجبات.

النص رقم 4 :

الغمرات

الدستور والقضاء[1]
(1)

عبثًا يحاول الإنسان في هذه البلاد، أن يقترح شيئًا لإصلاح المحاكم المغربية على اختلاف أنواعها، فإن كل إصلاح مقترح، لا يكون مصيره إلاّ الإهمال والإعراض، وهنا نتذكّر قول الشاعر :

لقد أســـمعت لو ناديت حَيًّا ولكـــن لا حياة لمـــن تنادي

ودليلنا على هذا، أنه طالما عالج الكتاب من مغاربة وفرنسيين ما يسمى (مشكلةَ العدلية الأهلية)، وطالما تحدثت الأوساط الرسمية عنها دون أن تتغير (حقيقة إمرة تلك المشكلة المعضلة) بما يكون - في الواقع - إصلاحًا، وبما يسير بها تدريجيًّا، وجدّيًّا، نحو الحل النهائي التام.

وهل من تفسير وتعليل لذلك التباطؤ، بل لذلك الإهمال - وإن أحيط بالتهريج والدعاية - سوى استغلال الفساد والانتفاع بالفوضى، وتسخير أنظمة الوضع الحاضر في سبيل الأغراض الشخصية للولاة، والحكّام، والقضاة والموظفين ؛ الذين يتخذون من الوظائف العامة وسائل للتجارة والتموّل على حساب الشعب، وعلى مرأى منه ومسمع...

وهل من تفسير وتعليل لذلك أيضاً، سوى أن أمور هذه الأمة المغربية، كانت وما تزال فوضى يصطاد في مائها العكر كل مغرض محتال، وكل شرير آخر ؟

وإذا استطاع البستاني إصلاح الشجرة التي نخرها السوس، ونضب فيها ماء الحياة، ويبست عروشها، فكذلك يستطيع المصلح - ومن هو ؟ وأين هو ؟ - أن يجعل من محاكمنا التي هي مجازر، ومتاحف، ومعارض في آن واحد، مجالس نظام وصلاح، وحق وعدل، ورحمة وإنسانية.

(1) «الرأي العام»، العدد 120، الجمعة 16 شتنبر 1949.

إنه لا محيد للبستاني عن اقتلاع كل شجر فاسد ويابس، وتعويضه بما هو صالح ويانع، وكذلك فإنه لا محيد - في إصلاح القضاء المغربي - عن إلغاء النظام الحاضر، وتعويضه بآخر يساير روح العصر، وينبني على أساس صالح، ويضمن العدل للرعية جمعاء.

وفي اعتقادنا، أن هذا يكاد يكون اليوم في المغرب من المستحيلات، وأنه لا مخرج لنا من المأزق، وليس لنا من سبيل إلى نيل الحق والتمتع بالعدل، إلاّ في عهد الدستور كما تريده الأمة ويضعه نوابها الشرعيون.

وبيان هذا باختصار : أو الدستور - بصفته قانون الدولة، ونظام السياسة، وميثاقاً بين الراعي والرعية - يتولّى تحديد السلطة، ويضمن سائر الحقوق للفرد والجماعة، ويقرر المسؤوليات والعقوبات لكل مخالف، سواء كان حاكماً أو محكوماً، فالكل سواء أمام القانون، لا سلطة لأحد على أحد إلاّ بمقتضاه، ولا تصرّف لأحد في شيء إلاّ بما فيه الصالح العام.

وإذا أردت أيها المغربي، أن تعرف نعمة الدستور وفضله، فاعلم أن أول وأعظم أساسٍ يقوم عليه هو : أن الأمة مصدر السلطات، ولنضرب لهذا مثلاً : فالمادة 23 من الدستور المصري، تنصّ أن (جميع السلطات مصدرها الأمة، واستعمالها يكون على الوجه المبين في الدستور)، ومعنى هذا، أن السلطة ليست ملكًا لأحد ولا لهيئة، بل هي للأمة، وللأمة وحدها، ودستور الأمة الذي يتولى هو توزيعها بين هيآت الحكم ؛ على أساس الفصل بينها واستقلال بعضها عن بعض، إلاّ لضرورة أو مصلحة منصوص عليها في الدستور نفسه، أو في القوانين المتفرعة عنه والأنظمة الناشئة عن تطبيقه، ويقسّم الدستور السلطات إلى ثلاثة أقسام : السلطة التشريعية، وهي التي تضع القوانين ويتولاّها البرلمان، والسلطة التنفيذية، وهي الحكومة ؛ وتكون مسؤولة لدى مجلس الأمة عن سياستها وجميع تصرفاتها في الداخل والخارج، والسلطة القضائية، وهي التي تطبّق القوانين في فصل الخصومات، وتمثلها المحاكم بجميع أنواعها، ويهتم الدستور ببيان اختصاصات تلك السلطات جميعها مع تحديدها، وكل ما ورد في هذا صريحًا في الدستور، لا يقبل التغيير والتعديل ؛ خصوصًا ما له صلة بالسلطة القضائية.

وقد يسكت الدستور عن أشياء، تتولّى القوانين الفرعية بيانها، استنادًا إلى الأصول والمبادئ الواردة في الدستور نفسه، مثلا : هذا قانون المرافعات المدنية وقانون تحقيق الجنايات، فهما ينصّان بتفصيل على ما للسلطة القضائية من حقوق، وما يسمح لها به من تصرفات، إحقاقًا للحق وإزهاقًا للباطل.

وكما ينصّ الدستور على ذلك المبدإ العظيم، وهو أن الأمة مصدر السلطة، فكذلك يعنى عناية خاصة، بتفصيل الضمانات الدستورية لحرية الأفراد ؛ فالحرية الشخصية في الدستور المصري مثلاً، مضمونة صراحة بالمادة الرابعة، وتنص المادة الخامسة على أنه (لا يجوز القبض على أي إنسان ولا سجنه إلاّ وفق أحكام القانون)، وتؤكد المادة السادسة أنه (لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بناء على قانون، ولا عقاب إلاّ على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها)، وهذه قواعد كبرى عامة يعلنها الدستور، وقانون تحقيق الجنايات، هو الذي ينظّم وسائل القبض والسجن، ويُبيّن حقوق النيابة والقضاء ويشرح كيفية التعرّض للأوامر الصادرة باعتقال الأشخاص.

وزيادة، فإن الدستور يضمن حرية المنازل ؛ فلا يجوز دخولها إلاّ في الأحوال المبيّنة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه (المادة 8 من الدستور المصري)، ومعناه أنه يمنع الدخول إلى أي منزل بدون رضاء صاحبه، أو بغير أمر قانوني صحيح.

ومن الضمانات الدستورية، حُرمة المِلكية (بضم الحاء وكسر الميم الثانية)، فالمادة التاسعة من الدستور المصري، تنص أنه لا يجوز أن ينزع من أحد مِلكه (بكسر الميم) إلاّ بسبب المنفعة، وفي الأحوال المبيّنة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضًا عادلاً، ويرتبط بهذا ما نصّ عليه في المادة العاشرة ؛ من أن عقوبة المصادرة العامة للأموال ممنوعة، ونزع الملكية - طبق القواعد والشروط المذكورة - خاص بالعقارات، أما غيرها، فلا تنزع ملكيته إلاّ في أحوال استثنائية.

ويضاف إلى ما ذكر، أن الدستور يكفل حرية الرأي، (فلكل إنسان أن يعرب عن فكره بالقول أو الكتابة، أو التصوير أو بغير هذا، في حدود القانون (المادة 14 من الدستور المصري).

وحرية الصحافة مضمونة كذلك في حدود القانون، والرقابة على الصحف ممنوعة، وإنذار الصحف أو توقيفها، أو إلغاؤها بالطريق الإداري ممنوع كذلك، إلاّ إذا كان ضروريًّا لحماية النظام الاجتماعي (المادة 15 من الدستور المصري)، وتلحق بهذا حرية الاعتقاد وإقامة شعائر الدين، ما لم يُخِلَّ هذا بالنظام العام بالآداب (المادتان 12 و13)، ومن الضمانات الدستورية : حرية استعمال اللغات (المادة 16)، وحماية أسرار المراسلة البريدية بجميع أنواعها (المادة 11)، وحرية التعليم (المواد 17 و18 و19)، وحرية الاجتماع (المادة 20)، وحرية الجمعيات (المادة 21). ولا يقتصر الدستور على كفالة تلك الحقوق والحريات، بل يعلن أن أبناء الأمة جميعهم أمام القانون سواء ؛ ومعناه أنه لا توجد في الشعب طبقات تنفرد بامتيازات خاصة دون غيرها من الطبقات، وفي هذا

تنص المادة الثالثة من الدستور المصري : المصريون أمام القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي ما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، وإليهم وحدهم يُعْهَد بالوظائف العامة، مدنية كانت أو عسكرية، ولا يُوَلَّىٰ الأجانب هذه الوظائف إلاّ في أحوال استثنائية يعيّنها القانون.

هذا جانب كبير من جوانب الدستور، في كل أمة حرة ديموقراطية، وهو أساس في كفالة الحقوق والحريات، وتقرير المسؤوليات والعقوبات، ومن هذا يتضح أنه يضمن الحكم الصالح في الأمة ؛ وذلك بتوزيع السلطات وتنظيمها، وتحديد الاختصاصات لكل واحدة منها، وفرض العقوبات على كل مخالف مسؤول، سواء كان حاكمًا أو محكومًا.

الدستور والقضاء[1]
(2)

تحدثنا في العدد 120، عن مبدأين عظيمين وأساسيَن في كل دستور حر عادل هما : **الأمة مصدر السلطات، وكفالة جميع الحقوق والحريات للفرد والجماعة**، وقد شرحنا كل ذلك، بعض الشرح، متخذين الدستور المصري عمدة ومثالاً، ثم أشرنا إلى ما في تقرير المبدأين المذكورين، من تحديد المسؤوليات والعقوبات، بالنسبة إلى كل مخالف، حاكمًا كان أو محكومًا، وأخيرًا أوضحنا أن من شأن هذا وذاك، أن يضمن **الحكم الصالح** في الأمة ؛ بما ينشأ عنه من توزيع السلطات وتنسيقها، وتعيين الوظائف والاختصاصات لكل واحدة منها.

ونريد أن نواصل اليوم الحديث عن (الدستور والقضاء)، فنتناول البحث بإيجاز في مبدأ آخر، لا يقل أهمية وعمدة عن المبدأين الدستوريين المتحدث عنهما سابقًا، ولسنا نعني بذلك غير مبدإ **فصل السلطات**.

كانت الدولة في عصور الجهالة والاستبداد، هي التي تتولّى التشريع والتنفيذ والقضاء فكانت بهذا صاحبة الشأن والاختصاص، في كل شيء له صلة بالحياة العامة، وبعبارة أخرى، كانت الدولة في الأزمنة الغابرة - وفي زمننا هذا عند الأمم غير الدستورية - تحتكر السلطة بجميع أنواعها وأصولها وفروعها، واحتكار السلطة، هو تجمعها في يد واحدة، وتداخلها، والتصرف فيها بما تقتضيه مشيئة الحاكم ومصلحتُهُ، لا وفق إرادة الأمة وصالحها ؛ وذلك هو الاستبداد والحكم المطلق، وفي عهدهما يتم تسخير الجماعة للفرد أو لأفراد، وتعيش الأمم مع حكوماتها المسيطرة، أسوأ مما تعيش قطائع الغنم مع رعاتها، غير أن الأغنام إن استسلمت لرعاتها دومًا واستمرارًا، فإن الشعوب قد تعاف الذلة والقهر فينتهي بها عسف الاستبداد وإرهاق السياسة، إلى الوثبة والانقلاب، والثورة والانتقام، وتلك عاقبة الظالمين.

ومنذ دخلت البشرية في عصر المعرفة والنهضة، والحرية والديمقراطية، تطوّرت الدولة وانتظمت السلطة فيها بنظام الدستور ؛ الذي قضى على كل احتكار لأداة الحكم العام، ومنع كل تداخل بين السلطات، وفرض العدل والحرية بدل الظلم والاستبداد،

(1) «الرأي العام»، العدد 122، الأربعاء 28 شتنبر 1949.

ولهذا لا يخلو كل دستور - بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة - من تقرير المبادئ الأساس الديمقراطية ؛ وهي اعتبار الأمة مصدر السلطة وضمانة الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات العامة.

ويقوم الفصل بين السلطات، على توزيع الاختصاص والمسؤولية ؛ نظرًا لكثرة الأعمال والوظائف في الدولة الحديثة، ولما تستدعيه من الجهود والكفاءات، ولهذا يقسم الدستور السلطة إلى ثلاثة أقسام : تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، ويقرر لها نظامًا محكمًا على أساس فصلها وتنسيقها، ويراعي في هذا كله، مصلحة الأمة والدولة معاً، وأما مصلحتهما في أن تتوزع سلطات العمل والمسؤولية تحقيقاً للحكم الصالح في الأمة، ولا يمكن أن يتم هذا إلاّ إذا كانت الحكومة (حكومة قوانين لا حكومة أشخاص)، كيفما كانت ألقابهم ومراتبهم.

وإذا كانت السياسة علمًا، فهي كذلك فن من الفنون، ومن مبادئ الفن السياسي - كما قال أحد أساتذة القانون - الفصل بين السلطات في الدولة، وهذا يقتضي إسناد الوظائف الكبرى التشريعية والتنفيذية والقضائية - في الدولة إلى هيآت خاصة، منفصلة بعضها عن بعض بقدر الضرورة والمصلحة ؛ أي بنسبة ما يتطلبه حسن سير الإدارات العامة واحترام الحريات الدستورية جميعها، للفرد والجماعة.

ومما ينبغي أن يلاحظه الباحث، هو أن مبدأ الفصل بين السلطات، لا يقوم إلاّ في الحكومة النيابية البرلمانية ؛ ولذلك المبدأ فائدتان وأهميتان عظيمتان، إحداهما: تاريخية تحريرية، والأخرى سياسية إنسانية. فأما الأولى، فهي ما نشأ في الماضي، وينشأ في الحاضر والمستقبل عن مبدأ الفصل بين السلطات، من تقويض لدعائم الظلم والسيطرة ؛ ذلك أن مبدأ فصل السلطات، كان منذ نشأة الدستور ولا يزال - إلى جانب مبدإ (الأمة مصدر السلطات) - السلاح الذي يفتك بكل استبداد وحكم مطلق، وأما الأخرى، فهي أن مبدأ فصل السلطات تتولد منه الحرية السياسية، وبيان هذا، أن فصل السلطات لا يمكن أن يكون تامًّا مطلقًا، وإلاّ قامت عدة استبدادات بدل استبداد واحد، وفسد الحكم وساءت السياسة. تلافيًا لكل هذا، وحماية للحريات من البغي والعدوان، تكون السلطات منفصلة بعضها عن بعض، وتكون - مع هذا وفي دائرة المصلحة العامة - متوازنة متعادلة، ومتآزرة متعاونة، وبعبارة أخرى، يقوم فصل السلطات على تناسقها وتضافرها، طبقًا للدستور والقوانين الناشئة عنه، وصيانة للمصلحة المشتركة بين الأمة والحكومة، وكما يكون فصل السلطات مانعاً من الاستبداد، فكذلك يكون حاميًا للحرية من عدوان النظام النيابي البرلماني في العصر الحديث.

وإذا ما ذكر الباحث السياسي مبدأ الفصل بين السلطات، ذكر كذلك الكاتب الفرنسي في القرن الثامن عشر (مونتيسكيو)، الذي اقترن اسمه - في التاريخ السياسي الحديث - بالمبدإ المذكور، ففي كتابه القيّم (روح الشرائع)، خصص مونتيسكيو فصلاً مهمًا للدستور الإنكليزي، وقد استنتج من دراسته التحليلية، ما للدولة من الوظائف والمهمات، واستخلص المبادئ الكبرى التي هي أساسٌ فيها وشرطٌ في حسن نظامها، ومما تولّى توضيحه، أن الخطر كل الخطر، في تجمع السلطة واحتكارها في أياد واحدة، وبهذه المناسبة، ننبه إلى أن الكاتب المذكور، لم يكن هو المبتكر لمبدإ فصل السلطات، وإنما كان أول من أحسن التعبير عنه، وإفراغه في قالب نظرية سياسية واضحة، وبفضل كتابه (روح الشرائع)، انتشرت تلك النظرية، وأصبحت إحدى العمد والدعائم في النظام الدستوري العصري، ويقول مونتيسكيو : إن وظائف الدولة ثلاث : سن القواعد لسير الحياة العامة، والقيام بالأعمال التي تقتضيها الحياة العامة، وفصل الخصومات الناشئة عن الحياة العامة، وتتولّى هذه الوظائف الكبرى هيآت خاصة، أو سلطات متميزة بعضها عن بعض هي : السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتسند الأولى إلى البرلمان، والثانية إلى الحكومة، والأخيرة إلى المحاكم.

ويجعل مونتيسكيو الغاية من ترتيب تلك الوظائف وتنسيقها، بما تتولاّها من هيآت أو سلطات هي : حماية الحقوق الفردية من الطغيان والجبروت، ومنع الدولة من كل تسلّط وسيطرة، وفي هذا كله يقول الكاتب المذكور في (روح الشرائع) : إنها لتجربة دائمة، أن كل إنسان يملك السلطة، يكون مدفوعًا إلى سوء التصرف فيها والإفراط في استعمالها، وهو يسير في هذا إلى أن يلقى الحدود التي توقفه، ومنعًا لكل عبث بالسلطة ولسوء استخدامها، يجب أن تحد بالسلطة، وذلك وفق الترتيب الطبعي للأشياء.

ويقول أيضًا : إذا جمع الشخص الواحد أو المجلس الواحد بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية، فإن الحرية تصير منعدمة تمامًا ؛ وذلك لأنه يخشى أن يسن الأمير أو المجلس قوانين جبروتية، وينفّذها بكيفية جبروتية ؛ وكذلك تنعدم الحرية بالمرة، إن لم تكن السلطة القضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإذا اختلطت السلطة القضائية مع الأولى، فإن السيطرة على حياة الرعايا وحريتهم، تكون استبدادية جائرة؛ إذ يكون القاضي مشرعًا في الوقت نفسه، وإذا اختلطت بالثانية، فإن القاضي تكون له قوة العاتي الجبار... فالخسارة كل الخسارة، في أن يتولى السلطات الثلاث الرجل الواحد، أو المجلس الواحد، سواء كان يتركب من الأمراء أو الأعيان أو أفراد الشعب، وتلك السلطات هي : وضع القوانين، وتنفيذ القرارات العامة، والنظر في الجنايات أو الخصومات الخاصة، ونضيف إلى قول (مونتيسكيو)، أن تجمّع السلطات واحتكارها، يكون بالوراثة أو التعيين، أو الانتخاب.

وقد أخذ رجال الثورة الفرنسية بنظرية فصل السلطات، فأثبتوها في (ميثاق حقوق الإنسان والرعية) وفي الدستور، وبهذا دخلت تلك النظرية في ميدان التطبيق، ومنذ ذلك الوقت، فرضت نفسها في الدساتير الحديثة جميعها، كغيرها من النظريات السياسية الكبرى.

ولا يكمل حديثنا عن (فصل السلطات)، إذ لم نشر بكلمة إلى الجدال الذي أثاره غير واحد من رجال القانون، ومن الفلاسفة والكتّاب السياسيين ؛ ويدور ذلك الجدال حول إنكار القضاء كسلطة ثالثة، والمجادلون يجعلونه فرعًا من السلطة التنفيذية، ولكل فريق آراء وحجج، ولكن، يمكن التخلّص من ذلك الجدال العقيم، بما قاله أحد أساتذة القانون، وهو أن القضاة يجب عليهم أن يحكموا بالعدل، ولهذا يلزم منحهم من الاستقلال، ما يمكنهم من تحقيق العدل بين الناس، هذا هو المهم، أما كون القضاء سلطة قائمة بذاتها أو مجرد جزء من سلطات الدولة، فمسألة لا تهمّ، بقدر ما يهم أن يكون القضاء مستقلاً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والاستقلال المطلوب له، هو ما لا يكون انفصالاً ولا تجاهلاً تاماً بين السلطات الأساس في الدولة، بل الحكمة والمصلحة في استقلالها، مع التناسق والتعاون، والرقابة المتبادلة لخير الأمة ولدولتها.

النص رقم 5 :

دستور ملكي
لا ملكية دستورية[1]

اتخذ مشروع الدستور نظام المجلسين، بدل المجلس الواحد، الذي أصبح اليوم هو النظام السائد في الدول العصرية، ذات الدساتير الديمقراطية. والسبب في اتخاذ مجلسين اثنين، بدل مجلس واحد، هو حرص السلطة التنفيذية على عدم مواجهتها لبرلمان موحد ؛ لأن في الوحدة قوة، وعلى العمل لاستغلال الاختلاف بين شقي البرلمان، ومعارضة أحدهما بالآخر، إضعافًا لمجلس النواب الذي يمثل الأمة، وهذا المجلس الذي يستمد سلطته من الأمة، بنص الفصل السابع والثلاثين، لا يسمح له مشروع الدستور، بالعمل أكثر من أربعة أشهر في كل سنة، ثم إن اختصاصه في مجال التشريع محدود إلى أقصى حد ؛ حيث لا يملك من الاختصاصات مثل ما للبرلمان في النظام الديمقراطي بصفة عامة، وفي نظام الملكيات الدستورية بصفة خاصة، فهو دون هذا بكثير، الأمر الذي يتنافى كل التنافي مع مبدإ السيادة وحقيقتها المعترف بها للأمة، كمصدر للسلطات العامة جميعها، وغير المسموح في مشروع الدستور بممارستها إلا في نطاق ضيق، تولت السلطة التنفيذية تحديده، لتكون لها السيطرة والغلبة على السلطة التشريعية ؛ وبهذا يختل التوازن بين السلطتين كما تقضي به الأنظمة الديمقراطية السليمة. وبالإضافة إلى ما أشرنا إليه من نقائص البرلمان المغربي وعيوبه ؛ خاصة منه مجلس نواب الأمة، فإن هذا الأخير لا يملك ما لمثله في الديمقراطيات الدستورية الصحيحة، سواء كانت جمهورية أو ملكية النظام، من حقوق النقد والرقابة على السلطة التنفيذية، فمن جهة، يمنع مشروع الدستور توجيه أي نقد إلى رئيس الدولة باعتبار شخصه مقدسا، وحرمته مصونة لا تنتهك، ومن جهة أخرى، فإن وسائل الرقابة، التي يعطيها مشروع الدستور لمجلس النواب في الديمقراطية الحقيقية، وأهم وسيلة سلبها مشروع الدستور للبرلمان المغربي، حق استجواب الوزراء. وكل ما أباحه المشروع، هو تخصيص جلسة واحدة، في كل أسبوع أثناء الدورة، لتوجيه الأسئلة من قبل النواب، وتلقي الأجوبة عنها من لدن الوزراء المعنيين بها، أما الوسائل الأخرى التي تملكها مجالس النواب، حتى في دساتير الدول في أفريقيا السوداء، فقد حرمها مشروع الدستور على البرلمان المغربي وهي السؤال الكتابي، والاستجواب مع المناقشة، واستدعاء الوزراء أمام اللجان البرلمانية للاستمتاع إليهم في ما يدخل في مهامهم واللجان البرلمانية الديمقراطية لإجراء الرقابة

(1) «الدستور»، العدد 6، الاثنين 3 دجنبر 1962.

على الحكومة المسؤولة أمامها مفقودة في مشروع الدستور، ومحرمة على البرلمان المغربي الذي سينشأ بمقتضاه.

وإن ما هو أدهى وأمر، أن هذا البرلمان المغربي، الهزيل الأوضاع، الناقص الاختصاصات الضعيف الوسائل، سيكون مصيره مقيدا في كل وقت بمشيئة السلطة التنفيذية ؛ التي تملك حق حله بمرسوم ملكي، بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية في المحكمة العليا وتوجيه خطاب إلى الأمة ؛ وليس في هذا ما يقيد السلطة التنفيذية بأي قيد ولا شرط، وإنما يتخذ قرار الحل، مع القيام بإجراءين هما : استشارة رئيس الغرفة المذكورة، ومخاطبة الأمة لإعلان القرار إليها، وهكذا تجد الأمة نفسها أمام الأمر الواقع، كلما أقدمت السلطة التنفيذية العليا على حل برلمان الأمة، لسبب أو لغير سبب، ويعطي مشروع الدستور لهذه السلطة، حق حل مجلس النواب كلما شاءت وأرادت (الفصل 77)، وفي كل مرة عرض رئيس الدولة مشروع قانون مرفوض في البرلمان على الاستفتاء العام، وصودق عليه بالأغلبية (الفصل 75)، وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل أن برلمان السيادة - أي المجلس المنتخب من الأمة - سيحيا ضعيفا، وهزيلا، ومعرضا دائما لأخطار السيطرة والتحكم من لدن السلطة التنفيذية ؛ التي يجعلها مشروع الدستور صاحبة الأمر المطلق والحكم النافذ، والسيف المصلت باستمرار على رؤوس (حضرات النواب المحترمين).

ومن البدع التي يرتكبها مشروع الدستور، أنه يعتبر في عدد من فصوله الخاصة بعلائق الحكومة مع البرلمان، أغلبية غريبة لا وجود لها في دساتير الدنيا اليوم ؛ تلك هي أغلبية الأعضاء الذين يتركب منهم المجلس لا أغلبية الحاضرين (الفصل 80 والفصل 81 و106)، وبهذا يعرقل مشروع الدستور سير البرلمان، ويصعب اتخاذ القرارات فيه بالأغلبية الطبَعية المعهودة في المجالس، سواء النيابية أو غيرها. وإذا أضفنا إلى هذا ما يحتوي عليه مشروع الدستور من نصوص غير دستورية، أي ليست من اختصاص الدساتير المحترمة في البلاد المتمتعة بنعمة الحكم الديمقراطي الصحيح، وإذا نص كذلك ما تفتحه كثير من فصول مشروع الدستور ؛ من أبواب ومنافذ التحكم والاستبداد، باسم القانون الذي لا تعرف له حدود ولا شروط ولا صفات، وإذا أضفنا إلى هذا وذاك، خلو مشروع الدستور من كثير مما تشتمل عليه دساتير الحكم الصالح، من الضمانات المعنوية، والسياسية، والقانونية والعملية للأفراد والجماعات في الأمة، وإذا أضفنا إلى كل ذلك ما يحمله مشروع الدستور في ثناياه من أسرار خفية، ودسائس كمينة، ومناورات محبوكة ستنكشف وتفتضح في مجال التطبيق، وإذا ألحقنا بكل ما تقدم، ما نص عليه الفصل 109 من مشروع الدستور : وهو إعطاء السلطة التنفيذية أجل خمسة أو عشرة أشهر لتنصيب برلمان الأمة، وأجل سنة لتنصيب المؤسسات التمثيلية الأخرى ؛ الأمر الذي سيمكن تلك السلطة من التصرف بمحض مشيئتها في البلاد والعباد، طوال أجل مآله غير معهود في الدساتير المعروفة، أيقنا بسبب ذلك كله، أن مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، لا يهتم بتأسيس نظام ملكية دستورية، بقدر ما يهتم بإيجاد دستور ملكي لا أقل ولا أكثر.

النص رقم 6 :

أزمة الصراع بين القديم والجديد في الحكم بالمغرب

لا يشك أن المغرب يعاني أزمة عامة، تزداد مع الأيام تفاقمًا وخطورة ؛ ذلك أن أسبابها ترجع إلى أن تجارب الحكم في فترة الاستقلال، فشلت في التوفيق بين عقلية الماضي وتقاليده، وبين مقتضيات التطور ومتطلبات التحول في المجتمع المغربي، بعد أن تحرر من سيطرة الاستعمار ؛ بفضل ثورة الملك والشعب.

فبسبب الصراع القائم بين تيار الماضي وتيار العصر، وهو تيار جارف ؛ لأنه يجسم إرادة الشعوب، ووثبة الأجيال الصاعدة فيها، نحو الانتقال من أوضاع الماضي المتلاشية إلى حياة المستقبل المنشود، إما بالتقدم والتطور، وإما بالثورة إن لزم الأمر.

هكذا يجب أن نفهم ما نلاحظه في مجتمعات اليوم من إيديولوجيات، ووثبات، وثورات بمختلف الوسائل والأساليب النضالية، سلمية كانت أو انقلابية ؛ في سبيل خلق مجتمع عصري، تطبعه روح التجديد والانقلاب، وإن فورات الشباب ووثباته في العالم، لتدخل في هذا الإطار، بل إن قوى الشباب في عصرنا هذا، لتعتبر بحق محور التحول البشري وأداته، نحو غد أحسن، وعيش أفضل، ومستقبل أضمن، في ظل مجتمع جديد قويّ الحركة، دائب السير نحو المصير الذي ترسمه الأماني والأحلام الإنسانية، التي لا حصر لها ولا نهاية.

ولم يكن المغرب - في فترة الانتقال من عهد الاستعمار البائد، إلى عهد التحرر والبناء، والتطور والارتقاء - ليشِذَّ عن التيارات الفكرية، والفورات الاجتماعية، والتحركات البشرية التي تتبع في مجتمعات اليوم. فليست حركة الشباب الذي يمثل نصف الشعب المغربي إلا جزءاً من نهضة الشباب، وصراع الأجيال قديمها وحديثها، كما يتمثلان في الأزمة التي تهز اليوم المجتمع البشري العصري ؛ وهي أزمة الصراع القائم بين القديم والجديد، وبين قوى التطور البطيئ والتحول السريع. ومن المؤسف، أن سياسة المغرب لم تدرك - في ما يظهر - هذه الحقيقة حق الإدراك، فتعمل جادة للتوفيق بين الاحتفاظ بكل صالح جدير بالبقاء في تقاليد الماضي وأنظمته، وبين الانطلاق بالإصلاح في مفاهيم العصر، وهو إصلاح بطبيعته جذري وتقدمي، بل انقلابي وثوري، إذا ما عجزت السياسة عن تحقيقه بأسرع وبأحسن ما يمكن من الوسائل السليمة التنظيمية والتشريعية.

وإن ما نشاهده في المغرب من حين لآخر، من اضطرابات اجتماعية ؛ كإضرابات الطلبة، ومن محاولات التآمر على أمن الدولة، لمن الأمثلة الناطقة بما يعانيه المغرب في الأعماق، من أمراض وأزمات، لا تنفع في عملية التخلص منها المسكنات أو المحاكمات. وغني عن البيان، أن نهج سياسة القمع لا تستأصل الداء، ولا تصلح كدواء، وهي إن أجدت مؤقتاً في إخماد مصادر الفتنة، وتهدئة الأجواء، فإنها لا تقضي على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذا كله، كما تظهر الدولة في نظر الرأي العام الخارجي، بمظهر لا يليق بها ولا ترضاه، وهو الاختلاف مع الشعب، ومخاصمة القوى الحية في البلاد، ومحاولة وعرقلة فكرة التجديد، وحركة التطور والارتقاء في الأمة.

وإن الاعتماد على سياسة القمع، ليس إلاَّ دليلاً على الضعف والعجز، كما أن اللجوء إلى هذه السياسة، لا يكفي ولا يؤدي آخر الأمر بالدولة إلى مبتغاها، بل لا يسير بها عاجلاً أو آجلاً إلا لما لا تحمد عقباه، وما أكثر الأدلة على هذا في تجارب الدول ماضيًا وحاضرًا !

وكما أن سياسة القمع - بالقوة أو بالقانون - لا تجدي الدولة نفعًا في وقف حركة الإضراب والهيجان أو التآمر، فإنه لا يجدي كذلك نفعاً شن حملة الدعاية، بوسائل النشر ضد المعنيين بالأمر ؛ لإظهارهم كعملاء ومسخرين لخصوم في الخارج، أو كأنصار ومروجين لأيديولوجيات أجنبية غريبة عن مجتمعنا وتقاليدنا وأنظمتنا، وهادفة إلى التخريب والتحطيم لما ألفناه من أساليب الحياة، وأوضاع المجتمع، ومناهج الحكم. إن كل هذا يدخل في التقدير الزائف، لحقيقة الوضع العام المتأزم في البلاد، كما يعتبر أسلوباً عميقاً وفاشلا في التخلص من هذا الوضع، وللدولة تجارب عديدة ذات عبرة في هذا المجال.

فعلى العكس من ذلك، يجب على الدولة - في نظرنا - أن تقتنع بأنه لا سبيل إلى التخلص مما تريد التخلص منه بقوة القمع وبصرامة القانون، إلا بشيء واحد لا ثاني له، وهو مراجعة الموقف السياسي بكل شجاعة، والعمل بجد لتصحيح الوضع الفاسد، الذي يسيطر على الدولة والمجتمع، ونهج سياسة جديدة، تهدف إلى خلق مجتمع جديد يساير روح العصر، وتقدم العلم والتقنية، وتطور البشرية ؛ بفضل هذا كله، وبزحف القوى الحية الواعية فيها، وبقيادة النخبة الصالحة المصلحة من رجالها النيرين الأوفياء.

وخلاصة القول، إن مشكلة المشاكل، أو مشكلة الساعة في المغرب، هي سياسية أكثر مما هي شيء آخر، ولا سبيل إلى حل هذه المشكلة السياسية، ذات الأسبقية على كل مشكلة سواها، إلا بإقامة حكومة من نوع جديد ذات أسس قوية، وأنظمة محكمة، واختصاصات واضحة، وسلط ومسؤوليات كافية للاضطلاع بالمهام الكبرى والشاقة المسندة إليها. وفي المذكرة التي قدمناها لجلالة الملك أعزه الله، في 20

أبريل 1965 جوابًا عن المذكرة التوجيهية الملكية، التي كانت موضوع الاستشارة مع الأحزاب والمنظمات قد فصَّلنا القول في نوع الحكومة المنشودة، ومن المهام الكبرى التي تضطلع بها هذه الحكومة، في طليعة حركتها الإصلاحية، القضاء على الفساد الذي يفتك بجهاز الدولة، والذي ندد به الخطاب الملكي الكريم، بمناسبة ذكرى 20 غشت 1970، كما تتولى تلك الحكومة الفريدة من نوعها، تخطيط الإصلاح الإداري الجذري وتنفيذه، وهو الذي يضمن للدولة حياة جديدة، وسيرًا سليمًا وإنتاجًا وافرًا.

هذا ما يرجع للمشكل السياسي الأساس ذي الأسبقية على غيره من المشاكل، أما بصفة عامة، فينبغي أن يكون قيام تلك الحكومة، فاتحة عهد جديد في المغرب، هو عهد الإصلاح الانقلابي الشامل باسم ثورة الملك والشعب ؛ التي سبق لها أن حققت المعجزة، فخلصت المغرب من السيطرة الأجنبية، وأعادت له استقلاله وسيادته الوطنية، فتلك الثورة التي نخلد ذكراها المجيدة كل عام، والتي لم نحتفظ بها إلا كذكرى عزيزة من ذكريات التاريخ القومي، يجب علينا أن نجعلها حقيقة ثابتة، وحركة مستمرة، بدل أن تبقى مفرغة من كل مشمول إيجابي في عهد البناء، وتعتبر ميراثًا أجوف، بعد أن كانت مليئة بأعمال النضال، وتضحيات الكفاح في سبيل الحق والحرية، والعزة والسيادة.

فباسم ثورة الملك والشعب، يجب أن يستأنف المغرب مسيرته في طريق الإصلاح الذي هو بطبيعته انقلابي وثوري على كل فساد، وتخلف وانحراف، سواء في الدولة أو المجتمع. وبعبارة أوضح، يجب أن تتجدد ثورة الملك والشعب، في شكل الثورة الباردة من الأعلى (Révolution à froid par en haut) ؛ فهي التي تقدر على إخراج البلاد من أوضاع الاستياء والتذمر، ومن حظيرة التخلف والفساد، ومن بحر الهيجان والفتنة، متوجهة توجيهًا قاصدًا نحو تحقيق مطامحه وآماله، في الانبعاث لصالح الأمة والدولة.

وإذا كان الحديد لا يفل إلا بالحديد - كما في المثل - فإن خطر الأيديولوجيات المستوردة، لا يقاوم ولا يهزم بمجرد القمع وصرامة القانون ؛ إذ هذا بالعكس، من أكبر العوامل في نشرها ونصرها، وإنما تقاوم وتهزم في عصر الفلسفات السياسية والمذاهب الثورية، بإيديولوجيات أفضل وأقوى منها، وهذا ما يجب أن يدركه، كل الإدراك، المسؤولون في كل دولة تبتلى بتسرب الإيديولوجيات الدخيلة إليها، وبزحف القوى الداعية إليها.

فإذا ما أدرك المغرب اليوم هذه الحقيقة، سهل عليه أن يتخذ فورًا الأسباب الجدية، والوسائل المجدية للتخلص من كل إيديولوجية هدامة مستوردة، ولإحباط كل محاولة لزرع بذورها ونشر دعاتها بين الشعب.

وبكلمة وجيزة، نرى أن تبعث ثورة الملك والشعب من مرقدها، وتواصل مسيرتها بعدما يعطاها كل المشمول الإيجابي المطلوب، وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدها الجديد ؛ عهد الثقة الشعبية والحماس الجماهيري، والتعبئة الوطنية لجميع ما في البلاد من إمكانات وطاقات، في سبيل البناء والتنظيم، والإصلاح والتجديد، والتنمية والازدهار، ولا مناص في ذلك، من أن تتخذ ثورة الملك والشعب، الأسباب الكفيلة بإحداث الهزة النفسية في الشعب أول الأمر، كما تتخذ في طورها الجديد أسسًا وأركانًا هي :

1 - إيديولوجية صالحة، نابعة من واقعنا الوطني ومن قيمنا الأصيلة.

2 - برنامج مستمد من مطامحنا القومية، وكفيل بإيجاد أصلح الحلول لمشاكل الحاضر والمستقبل.

3 - نخبة مسؤولة صالحة (Une équipe dirigeante de choix)، تسهر على سير ثورة الملك والشعب في أقوم الطرق نحو أهداف محددة.

4 - قوة سياسية منظمة تعبئ العناصر الحية (Une force politique organisée au service de l'intérêt public) لحرمة الصالح العام، في نطاق ثورة الملك والشعب.
كل هذا ميسور، بل موجود إذا صحت العزائم ونشطت الهمم، واهتدت النفوس إلى أن هذا هو الطريق، ولا طريق سواء، لتحقيق الأهداف القومية، المرسومة في جوّ السكينة والطمأنينة، وإحباط محاولات تسرب الإيديولوجيات الهدامة إلى الجماهير عامة، وإلى عناصر الشباب خاصة، والقضاء في المهد بجد وفعالية، على أسباب المشاغبة والتحريض والفتنة في الداخل، والمحافظة على سلامة البيئة المغربية، وضمان الوحدة المعنوية والحصانة الفكرية في المجتمع القومي، وتأمين حياة الحكم والاستقرار والاطمئنان والعمل البناء لصالح الأمة جمعاء.

كل هذا يجب أن يتحقق بفضل ثورة الملك والشعب، في طورها الإيديولوجي والإصلاحي الجديد، كما يجب أن يسبق ذلك كل الأحداث التي يخشى وقوعها أو استمرارها، والتي ليس من شأنها أن تعكر صفو الجو السياسي، وتتيح الفرص للمحرضين والمهيجين، لاستغلال الاستياء الذي يهيمن على النفوس - بحق أو بباطل - والذي يجعلها سهلة التأثر بكل ناعق، وسلسة الانقياد لكل مخادع.

وضع الدستور

1 - الطريقة الطبَعية، والوسيلة الديمقراطية، والأسلوب الدستوري المألوف والمنشود هو المجلس التأسيسي، المنتخب انتخابًا حقيقيًّا عامًّا، وحرًّا نزيهًا.

وقد يُعترض على سلوك هذا المسلك ؛ بأن شروط انتخابات من هذا النوع وظروفها، هي أبعد ما تكون متوفرة في الأوضاع الإدارية والسياسية، والعامة التي تسود في المغرب. مثال هذا، الانتخابات البلدية والقروية الأخيرة، التي لم تكن سليمة إلا نادرًا جدًّا جدًّا. فكل انتخاب يجري الآن، لا يمكن أن يكون صحيحًا، ويؤدي إلى النتائج المرضية من حيث التعبير عن الإرادة الحقيقية للناخبين، كما قد يُعترض على ذلك بأن الهيئة الناخبة في المغرب، لا تمثل اليوم جميع المواطنين والمواطنات ؛ الذين يستحقون في نظر القانون أن يكونوا أعضاء في تلك الهيئة، والسبب في هذا، هو عدم إجبارية التسجيل في قوائم الناخبين، وعدم التمكن من ضبط عددهم عن طريق نظام الحالة المدنية، الذي ما يزال بدوره اختياريا، فالهيأة الناخبة - بسبب هذا كله - ليست تامة - فلا يصح أن تعتبر وحدها ممثلة لرأي الشعب المغربي. وأخيرًا قد يعترض على ذلك بأن الشعب - بالرغم عن نيله للاستقلال وتحريره لسيادته القومية -
ما يزال لم يُمكَّن من ممارسة حقوق هذه السيادة، في مجال الحكم الداخلي والسياسة القومية، فكأنه، في عهد الاستقلال، يعتبر شعبًا غير أهل للرشد السياسي، وغير قادر على تسيير شؤونه العامة، وحكم نفسه بنفسه، فهو في وضعية أشبه ما تكون بالحجر ؛ الأمر الذي يقوي فيه الشعور بأنه لم يفلت من سيطرة الأجنبي، إلا ليقع تحت سيطرة داخلية ما فتئت تعامله كشعب قاصر ومحجور عليه. وهكذا لم يعد للتحرير والاستقلال - سواء في مفهوم الشعب أو في واقعه - ذلك المدلول الذي من أجله كانت ثورة الملك والشعب، هذه الثورة التي نحيي ذكراها كل سنة في عهد الاستقلال.

2 - وإذا لم يسلك المغرب الطريقة الطبَعية والديمقراطية والدستورية، التي ألفتها الأمم في وضع دساتيرها، والتي نشدها الشعب المغربي دون أن يتمكن منها، فهل معنى هذا أن الدساتير لا يمكن، أو لا يجوز أن توضع بطرائق أخرى ؟

الجواب : إن الطرائق قد تختلف عن الأمم، وهي تتفاوت من حيث صفتها الديمقراطية والشعبية. أما الطريقة التي اختيرت للمغرب، فهي نقيض الطريقة الديمقراطية التي تقضي بانتخاب مجلس تأسيسي للدستور.

فالطريقة المذكورة هي طريقة التعيين، ولهذه الطريقة، كما لغيرها، محاسنها ومساوئها.

ولسنا بصدد المفاضلة بين الطرائق الديمقراطية وغير الديمقراطية، فنحن كديمقراطيين ودستوريين، لا نأخذ إلا بالديمقراطية منها لإيماننا بصلاحيتها وأفضليتها، ولاعتقادنا أنها أسلمها على الإطلاق، وأقلها مساوئ وأخطاء إن كانت لها مساوئ وأخطاء.

ولكن يهمنا كديمقراطيين وكدستوريين أيضًا، نوع النظام الديمقراطي، وحقيقة الدستور الذي ستظفر به البلاد وشعبها، وبعبارة أخرى، إننا إذ حُرمنا من اتخاذ هذه الديمقراطية لوضع الدستور، فسنهتم بالغاية والنتيجة، أكثر مما سنهتم بالطريقة التي سنسلكها لتحقيق هذه الغاية، وإدراك هذه النتيجة لصالح البلاد والشعب، فإذا كانت الغاية حسنة، والنتيجة مرضية، فإن هذا سيكون شفيعًا في الطريقة المتبعة.

ومما لا شك فيه، أن الرأي المغربي منقسم حول الطريقة التي سيوضع بها الدستور، والسبب في هذا الانقسام الخطير هو - زيادة على التمسك بأفكار الديمقراطية ومبادئها ومناهجها - ما يساوره من ظنون ومخاوف، وما يتطلبه الصالح العام من تحقيق الديمقراطية الدستورية في المغرب على أحسن مثال جوهرًا وشكلا. وإذا لم تتحقق الطريقة الديمقراطية المنشودة، فليس معنى هذا أن طريقة التعيين عيب وشر كلها، فلها محاسنها ولها عيوبها كغيرها من الطرائق، ويمكن التقليل من عيوبها إلى أقصى حد مستطاع ؛ بإدخال تحسينات وإصلاحات على أولى نتائجها، وهي المجلس الذي سيناط به وضع مشروع الدستور، ذلك أن الغاية أهم من الوسيلة. فإذا توفر المجلس المعين على جميع ما تمتاز به المجالس التأسيسية المنتخبة كلها، من نظام محكم واختصاص واسع وحرية العمل، فإن هذا يشفع في الطريقة المستعملة في تكوين المجلس.

فلا خير الآن في فتح الجدال والنقاش من جديد، حول انتخاب أو تعيين المجلس، فنحن أمام الأمر الواقع، وهو وجود مجلس معين تختلف الآراء في شأنه، ولكنه اختلاف لا يجدي في الواقع، وإنما يجدي أن نكون واقعيين وعمليين، وأن يكون المجلس ذا عمل نافع «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**»، فنحقق للبلاد وشعبها النظام الديمقراطي الصحيح، والدستور الحقيقي السليم. ولست أعني بقولي : ينبغي أن نكون واقعيين وعمليين، أنه يجب أن نتخلص من وجهة نظرنا الديمقراطية الصميمة في وضع الدستور، بل أعني عدم التعصب في ما يخص الطريقة، مع إبداء كل التحفظ والاحتراز المطلوب حول الطريقة المتبعة، والسعي في اجتناب ما فيها من عيوب لتجيء النتائج طيبة ومرضية.

مجلس الدستور

1 - ما هي حقيقة المجلس ؟ هل هو في حد ذاته صالح لوضع الدستور ؟ قد يجيب أعضاؤه : نعم، ولكن الحكم بالصلاحية لا يخص المجلس وحده، بل يهم الرأي العام في البلاد، فهو الذي يحكم بالصلاحية وعدمها، والدستور الذي سيوضع، لا يعني المجلس وحده، بل يعني الشعب، فحكم الشعب للمجلس أو على المجلس هو الأساس، والحكم الفاصل، خصوصًا وأن مشروع الدستور، سيعرض في النهاية على الشعب ليقول قوله الحاسم فيه، وهذا يقضي بأن يكون كل ما يتصل بوضع الدستور - وخاصة المجلس - مطابقًا لرأي الشعب، وقائمًا على رضاه.

2 - نوع الدستور الذي يراد وضعه، الدساتير متنوعة. لا بد من تحديد نوع الدستور المنشود (سؤال رقم 6).

3 - اختصاصات المجلس، هل يعتبر بمثابة مجلس تأسيسي من حيث النظام والاختصاص والنفوذ ؟ أو ليس إلا لَجنَة رسمية، أو شبيهة بالرسمية، تعمل تحت إشراف المسؤولين وتوجيههم، وفي النطاق الذي يحددونه لها ؟

4 - المجلس التأسيسي : لا، المجلس المعين : نعم، بينهما يوجد حل وسط، لم يتخذ في تركيب المجلس. والحل الوسط هو أن يعطى اختصاص وسلطة المجلس التأسيسي المنتخب للمجلس المعين، وبهذا يصلح ما في المجلس المعين من نقص وعيب.

5 - المجلس كما هو، يقوم على عيوب أساس تبطل صلاحية الدستور الحقة.

6 - هل يكون الدستور بمثابة الدستور الممنوح ؟ أو سيكون دستورًا موضوعًا وضعًا حرًّا لا تأثير فيه للحكومة، بل يكون من إنشاء المجلس الممثل لمختلف عناصر الأمة ؟

7 - إن الشعب، بكفاحه في سبيل التحرر من الاستعمار، وفي سبيل استرجاع حقوقه في السيادة والحرية والاستقلال، وانتزاع الملك وأسرته وعرشه من مخالب الاستعمار، قد برهن على أنه شعب ناهض، حر، واع أبي، وأنه جدير بأن يعتبر شعبًا راشدًا، وأي مدلول عملي يكون لذلك الكفاح التحرري، ولما أنتجه من استقلال وحرية وسيادة إذا لم يكن الشعب الذي حقق كل هذا بكفاحه وتضحيته، قد أصبح في الحقيقة والواقع

ممتعًا حقوقه وحرياته جميعها، قابضاً على زمام أموره ؟ ومن المؤسف، أن هذا لم يتحقق بكيفية تامة ومرضية في عهد الاستقلال ؛ الأمر الذي أحدث في الشعب استياءً وقلقًا وخيبة. فالبدء في الحياة الدستورية، لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى الشعب إلا وسيلة تشريعية فعالة، للخروج به من الأوضاع الفاسدة الحالية، والسياسية منها على الأخص، ولتحريره مما يعانيه في عهد الاستقلال من اضطهاد (Oppression)، واستغلال (Exploitation)، ولتأمين حياته العامة من عودة الفساد إليها، ولتنظيم الدولة على أسس واضحة وسليمة، ومتينة، من الديمقراطية الضامنة للحكم الصالح المنشود، وبعبارة، يجب أن يكون الدستور الجديد تجديدًا جوهريًا لجميع جوانب حياة الأمة، ولن يكون كذلك، إلا إذا كان سليم الوضع ومحكم الصنع في جوهره وشكله. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون الدستور الجديد دستور البلاد والأمة بكل معنى الكلمة، أي دستورًا ديمقراطيًّا صحيحًا، يمتاز بصفاته التحررية والتقدمية، وبهذا وبه وحده، يحقق الدستور معاني الحرية والسيادة، والاستقلال لصالح البلاد والأمة، فيصبح لهما نظام جديد، يمت إلى الديمقراطية الدستورية بصلة قوية متينة. هذا هو ما يريده الشعب، ونريده له، فهل هذا هو الدستور الذي سيعهد إلى المجلس بمهمة وضعه ؟

الدستور سيقوم على :

1 - الملكية الدستورية.

2 - تعاليم الإسلام.

فهل مدلول الملكية الدستورية ونظام الحكم في الإسلام، هما المدلول الحقيقي المطابق لفلسفة السياسة، والحكم في نطاق الديمقراطية الدستورية الحديثة، ولمذهب الإسلام شريعة وتطبيقًا في مجال الشورى والولاية العامة. وتدبير شؤون الأمة ؟ وبعبارة أخرى، هل نحن متفقون في المدلولين معًا ؟ وهل سنكون أوفياء لمقتضياتهما، ومقيدين بها دون سواها في وضع الدستور، وخدمة الصالح العام ؟

مجلس الشورى (مجلس الأمة)

التركيب :

- لا ضرورة للانتخاب على أساس الترشيح.

- نتائج غير موفّقة في الجملة.

- يجب إيداع تمثيل صحيح - والابتعاد عن تقليد الغرب في أنظمته التي خلقت له، ولا تصلح لغيره.

- كيف يتكون المجلس ؟

- بدل الانتخاب العام، الذي يتولاه المواطنون والمواطنات، وأغلبهم أميون، لا يعرفون حقيقة الانتخاب - وهو حسن الاختيار - يعمد إلى وسيلة أخرى هي : الأحزاب.

- بما أن الدستور يعترف بالأحزاب، وبصفتها تساعد على تنظيم المواطنين وتوجيههم، وأنها بهذا تمثل الاتجاهات السياسية، والتيارات الفكرية والعملية في البلاد، فإنه يعهد إليها باختيار عناصر الترشيح ؛ على أساس المقاييس والشروط المطلوبة شرعًا في أهل الشورى، وأهل الحل والعقد في الأمة، وبنسب متساوية ؛ حتى تنتفي المنافسة والمباهاة إذ المقصود ليس هو تمثيل قوة الأحزاب، ولكن الاستعانة بها، واستخراج أحسن العناصر الصالحة لعضوية مجلس الشورى، ويمكن للأحزاب أن تعقد مؤتمرات للترشيح على نسق ما يجري في أمريكا (Convention)، حتى تكون اختياراتها مسندة من القاعدة الشعبية.

وبعد حصر لوائح المرشحين، تعرض على رئاسة الدولة ليتولى الملك - خلال شهر وبعد البحث والتمحيص - اختيار اللائحة الموحدة لمجلس الشورى، من بين المرشحين الذين يجب أن يكون عددهم ضعف عدد أعضاء المجلس ليكون مجالاً للاختيار.

وحتى يكون تركيب مجلس الشورى مسندًا من الشعب، فإن اللائحة الموحدة تعرض لاستفْتَائِه الذي يجب أن يكون حرًّا وسليمًا، وبهذا يمكن أن يعرف مقدار تأييد الشعب بالإجماع أو بالأغلبية، ويجيء مجلس الشورى محققًا للقاعدة : وأمرهم شورى بينهم.

النظام :

كل عضو في مجلس الشورى، يعتبر نائبًا عن مجموع الأمة، لا عن طائفة منها أو دائرة انتخابية معينة.

وقبل ممارسة العمل، يقسم الأعضاء في جلسة عامة وكل واحد على حدة : قسم الإخلاص في العمل لصالح الشعب، دون مراعاة مصلحة خاصة، أو التقيد بتوجيه حزب أو جمعية، أو شيء خارج عن نطاق الضمير والوجدان.

لا يسمح بتكوين الفرق النيابية على أساس التمثيل الحزبي ؛ إذ لا حزبية داخل المجلس، تضمن حرية الرأي والتعبير عنه داخل المجلس للجميع، ويعمل بنظام الحصانة النيابية. التصويت بأغلبية الثلثين في المسائل الهامة، وبالأغلبية المجردة في غيرها.

التشريع في نطاق ما لا يوجد فيه نص صريح أو لتطبيق هذا النص.

الأغلبية أو الأقلية، لا تقوم على مساندة الحكومة من الأولى ومعارضتها من الثانية، بل تكون على أساس الحق والصواب وسداد الرأي ليس غير.

لجان العمل تتكون من الفنيين والاختصاصيين، حتى تستطيع أداء مأموريتها، وتوزع المسائل المقترحة على اللجان وأعضاء المجلس في آن واحد لدراستها، والاستعداد لإبداء الرأي فيها.

وتقدم اللجان تقاريرها إلى الأعضاء، ليتمكنوا من الاطلاع عليها، وإدراك ما فيها قبل فتح المناقشة العامة حولها.

يمكن لكل عضو أن يبدي رأيه بالقول أو بالكتابة أو بهما معًا، ويجب أن يطلع الأعضاء جميعهم على الآراء المقدمة كتابة، حتى يكونوا على علم بما فيها.

لا يحضر الجمهور المناقشات ؛ لأن حضوره يغري الأعضاء على الوقوع في الديماغوجية ويصرفهم عن النظر في الأمور بتجرد ونزاهة.

لا تحضر الصحافة كذلك.

لا يسمح بنقل مداولات المجلس عن طريق الإذاعة والتلفزة للأسباب نفسها، وإنما تتولى رئاسة المجلس الإخبار ببلاغات عن نشاطه بصفة عامة، ودون التعرض للأشخاص، وبهذا يضمن للمجلس العمل الإيجابي، بعيدًا عن كل ضجة ودعاية، وتهريج وتملق للجماهير.

حرية العمل :

تجميع قوى الأمة وتوجيهها للعمل المشترك، وفي الناس مواهب وملكات، لا تظهر إلا إذا وجدت مجالاً للعمل، فإذا انعدم انكمشت وضاعت.

التخصص :

فسر الحياة العصرية وسبيل النجاح، قيام كل واحد بما يجيده لصالح الجماعة.

الكثرة :

الكثرة في مجالس التشريع، تؤدي إلى كثرة الجدال والمناقشة، وقد يستحيل مع هذه الكثرة، البت في الأمور بسرعة. لهذا، وجب أن يتألف المجلس من عناصر الكفاءة والاستقامة والإخلاص (النخبة الصالحة الجديرة بالثقة العامة).

السيادة للأمة

إن الدساتير الحرة السليمة جميعها، في الدول الراقية، وحتى في بعض الدول المتخلفة، تجعل من سيادة الأمة أساس النظام السياسي في البلاد، والخطب الذي تدور عليه رحى الحكم، في خدمة الصالح العام للأمة جمعاء.

ولم يكن الدستور المغربي الأول، ليشذ عن ذلك ؛ حيث أعلن في فصله الثاني أن السيادة للأمة، وكذلك فعل مشروع الدستور المعروض حاليًا على الاستفتاء العام.

ولكن التصريح بأن السيادة للأمة شيء، وشيء آخر جعل هذه السيادة في واقع الأمر وحقيقة النظام المؤسس بالدستور، سيادة تمارسها الأمة ممارسة فعلية كاملة، لا لبس فيها ولا عيب، ولا نقص، ولا خلل.

ولا سبيل إلى هذه الممارسة العملية الصحيحة التامة للسيادة من لدن الأمة، إلا إذا كانت هذه الأمة سيدة نفسها، ومالكة زمام أمرها، وقادرة على التصرف في شؤونها، وحرة في تقرير أنظمتها، وإقامة أجهزة التمثيل والحكم فيها، وإجراء الرقابة على المسؤولين عن تدبير الشؤون العامة فيها.

فإذا حقق الدستور هذا، كانت السيادة للأمة حقًّا ويقينًا، وإذا لم يفعل، كانت السيادة المنسوبة إلى الأمة مجرد مبدإ معلن عنه، لا نصيب له من الحقيقة والواقع.

وإذا بحثنا عن السبب الأصل في قيام الدساتير، وجدنا أنه يتمثل في القيام بوظيفة «الحصّار» بالنسبة إلى الجهاز المحرك، الذي ينبني عليه الحكم والسياسة، وبوجود أنواع «الحصَّارات» الدستورية المعهودة ؛ بكون الدستور منبثقًا من سيادة الأمة، وضامنًا لممارستها على الوجه الأصلح، ويستحق بهذا أن يعتبر من صميم الديمقراطية السليمة، ونظام الحكم الصالح، والعكس بالعكس.

وهكذا، يمكن تعريف الدستور أنه منهاج من «الحصَّارات» القانونية والتنظيمية الصريحة، بالنسبة إلى العمل السياسي والنشاط الحكومي، وكل دستور صالح بالمعنى المذكور، أي المطابق حقًّا لسيادة الأمة، والمتوفر فعلاً على سائر الحصَّارات، لكبح جماح السلطة، وردع تصرفاتها الجائرة، وحصرها في نطاق حدودها المرسومة، إنما يقوم على ضمان التوازن، والتناسق بين مختلف السلط الدستورية ؛ من تشريعية، وتنفيذية،

وقضائية، كما يكون في الوقت نفسه ضامنًا لحسن سيرها، على أساس من التعاون سليم ومتين، وبفضل هذا كله، يكون الدستور عهدًا وميثاقًا بين الأمة والدولة والحاكمين فيها.

تلك هي خلاصة الفلسفة الدستورية، التي تستمد منها أنظمة الحكم الصالح في الدول العصرية الراقية.

وإذا رجعنا إلى الإسلام، وجدنا أن تلك الفلسفة، لا تختلف جوهريًّا في شيء عن نظام الشورى، الواجب بحكم القرآن الحكيم : ﴿**وأمرُهم شُورَى بَيْنَهم**﴾. وإذا كان الإسلام لم يعين نظامًا للشورى، ولممارسة السيادة والحكم في نطاقها، فإنه جعلها من اختصاص أهل الشورى ؛ الذين هم أهل الحل والعقد من ذوي الرأي في الأمة. أما فكرة التعاقد الدستوري بين الأمة وحكامها، فليست غريبة عن الإسلام والمسلمين قديمًا ؛ فهذا عليّ ٱبن أبي طالب يقول في ذلك : قد جعل الله لي حقًّا عليكم بولاية أمركم، ولكم علي من الحق مثل الذي لي عليكم... فالحق لا يجري لأحد إلا جرى عليه، ولا يجري عليه إلا جرى له. ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجري عليه، لكان ذلك خالصًا لله سبحانه دون خلقه... ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقًا افترضها لبعض الناس على بعض... أعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق، حق الوالي على الرعية، وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظامًا لألفتهم، وعزًّا لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا يصلح الولاة إلا باستقامة الرعية ؛ فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه، وأدى الوالي إليها حقها عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بناء الدولة، ويئست مطامع الأعداء. وإذا غلبت الرعية واليها، وأجحف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتركت محاج السنن، فعُمل بالهوى، وعُطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس... من واجب حقوق الله على العباد، النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم، وما امرُؤٌ، وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته، بفوق أن يعاون على ما حمله الله من حقه، ولا امرؤ وإن صغرته النفوس، واقتحمته العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه.

ويتضح من هذا كله، أن مسألة الدستور في كل أمة ودولة، هي مسألة السيادة الوطنية، وضمان ممارستها على الوجه الأصلح، ومن أجل هذا، يعتبر الدستور الصالح منهاجًا حكيمًا، ومحكما للأنظمة والمؤسسات العامة، وهو منهاج يتألف من عدة حصارات، تعد ضمانات لحسن السير، ووقايات من الزلات والعثرات.

وإذا نظرنا إلى مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء ؛ وذلك على ضوء ما تقدم من أصول، ومبادئ وقواعد، لاحظنا أنه، وإن أقر صراحة مبدإ السيادة للأمة، لم يجعل

ممارستها مطابقة للنظام المعهود في الدساتير الديمقراطية الصحيحة، وبعبارة، إن السيادة الوطنية في ذلك المشروع، توجد في غير أيدي أصحابها الطبَعيين والشرعيين من ممثلي الأمة، إلا فتاتًا ترك لهم بكيفية شكلية أكثر منها عملية، ومن شأن هذا، أن يجعل الدولة كل شيء، والأمة تقريبًا لا شيء، فالدولة بجميع سلطاتها واختصاصاتها هي الأساس، وصاحبة السيادة والحكم، وليست الأمة بالنسبة إليها إلا مسودة ومسيرة طوعًا أو كرهًا.

وقد حق للمرء أمام هذا، أن يسأل عن مكاسب الأمة التي انتزعتها بمعركة التحرير المرير، وبفضل ما سمي يومئذ «ثورةَ الملك والشعب» ؛ هذه الثورة التي التحم فيها الطرفان من الأمة، للخروج بالبلاد من سيطرة الاحتلال الأجنبي، ولإنهاء عهد الحرمان، والحجر، والتسخير والاستغلال، ولاسترجاع السيادة الوطنية في ظل الاستقلال، ولإقامة دولة، ينعم المواطنون الأحرار في كنفها بحقوقهم المسترجعة، ويعيشون في ظلها عيشة السادة. وليس من شك، في أن التجربة الدستورية الجديدة، تجرد الأمة من كثير من حقوقها، وتحرم سيادتها من عدة اختصاصاتها ؛ حيث يعتبر مشروع الدستور الجديد في هذا، بالنسبة إلى الدستور السابق، رجوعًا بالديمقراطية إلى الوراء، وهذا يبدو متناقضًا مع ما صرح به جلالة الملك في خطابه للأمة، يوم 18 نوفمبر 1963، بمناسبة الاستفتاء الدستوري حيث قال :

«إن الملوك الذين تعاقبوا على عرش هذه البلاد، تقلدوا مدة قرون، سلطات واختصاصات مرتبطة بنظام الملكية المطلقة، وفي ما يرجع إلينا، قد أبينا بمحض إرادتنا إلا أن نتخلى عن عدد من اختصاصاتنا، مكتفين بسلطات يمارسها عادة رؤساء الدول في البلاد الديمقراطية».

إننا بقدر ما نتمسك بالملكية الدستورية، على النسق المتفق مع روح العصر ؛ الذي هو عصر الشعوب والثورات الفكرية، والسياسية والاجتماعية، الهادفة إلى تغيير المفاهيم القديمة، وتحويل الأوضاع التقليدية، وتجديد الأنظمة، لتكون ملائمة لسنة التطور والارتقاء، لا فرق في هذا بين الفرد والمجتمع، نتمسك بحكم هذا كله، بمفهوم السيادة للأمة، وبكل ما ينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة، ومن اختصاصات تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين، دون المفروضين والمزعومين كما هو الشأن في الدساتير العليلة الفاسدة، وفي الديمقراطيات الشكلية الفاشلة.

وإذا حكمنا مفاهيم العصر، الذي هو عصر النهضة والوثوب في مشروع الدستور الجديد، لاحظنا بمنتهى الأسف، أنه يدخل على الدستور السابق من التعديلات الجوهرية ما من شأنه أن يقيم في البلاد ديمقراطية شكلية، ذات صور كاريكاتورية (هزلية) وفولكلورية، هي أبعد ما تكون عن التجديد والترقي، وبعبارة، إنها ديمقراطية متخلفة

لا تتفق مع خطة التنمية، التي يجب أن تشمل ميادين السياسة والحكمة، بالإضافة إلى مجالات الاقتصاد والصناعة في المغرب.

وبكلمة واحدة، إن مشروع الدستور الجديد، في كثير من أسسه ونصوصه، لا يتلاءم مع السير الطبَعي ؛ الذي تريد الأمة المغربية أن تسيره في طريق النهضة والتقدم دائمًا إلى الأمام، في كل مجال من مجالات الحياة العصرية، كما أنه يتعارض مع الأحداث والتقلبات، التي يتمخض عنها المجتمع الحديث، السائر بسرعة البرق في عصر الفضاء نحو تحقيق أهدافه في حياة من نوع جديد.

النص رقم 7 :

حقيقة الأمن العام وواجب الدولة[1]

نسمع من حين لآخر ؛ أن جلسة عمل عقدت من لدن المسؤولين في الرباط للمذاكرة في الأمن العام، ولكن الرأي العام المغربي، يظل جاهلاً لما راج وقرر في جلسات العمل الحكومية ؛ لأن المسؤولين دأبوا على تجاهله، ومرّنوا على أساليب الحكم الاستبدادي المطلق، كأن أمر السياسة العامة يعنيهم وحدهم، دون الشعب الذي هو الكل في الكل.

ومسألة الأمن العام في المغرب، كانت وما تزال منذ تحقيق الاستقلال، مسألة المسائل، ومع هذا استمرت الحكومة في عدم الاهتمام بها الاهتمام الواجب.

إن ما ارتكب، ويرتكب هنا كل يوم من المظالم والاضطهادات، من قبل الحكام والولاة في مختلف المدن والقرى والقبائل، ليدل دلالة قاطعة على أن الحكم القائم، ليس بحكم صالح كما يريده الإسلام والشعب، ويقتضيه الاستقلال الوطني ؛ الذي كافحت الأمة بكل ما استطاعت من الوسائل والتضحيات، لتحيا في ظله آمنة مطمئنة وعزيزة سعيدة.

إن الإسلام ليبرأ من سياسة الظلم والاضطهاد، والفتنة والعدوان، وإن هذه السياسة بما ترتكبه من المنكرات - في السر والعلانية - ضد حرمات الله ؛ من نفوس وحقوق لهي وتعاليم الإسلام وأوامره ونواهيه، على طرفي نقيض، مع أن الحلال في الإسلام بين، والحرام فيه بين كذلك.

وكما أن سياسة الظلم والاضطهاد منافية لشريعة الإسلام، التي هي شريعة هذه الأمة، فكذلك تتنافى هذه السياسة كل التنافي مع الوطنية المثلى، والوطنية فضيلة وليست برذيلة حتى تسمح بإتيان المنكرات، وانتهاك الحرمات ؛ فهي براء من كل ما يعمل من هذا باسمها وتحت ستارها، وكما أن البلاد ابتليت بدجاجلة في الدين، فكذلك اندس في صفوفها كثير من أدعياء الوطنية، غير أن أمرهم جميعًا، لا يخفى على أحد ولو تنكروا محاولة للتضليل والتلبيس.

(1) الرأي العام، العدد 459، الخميس 18 أبريل 1975.

وإذا كانت المظالم والاضطهادات المستمرة في المغرب، تدل أن الحكم فيه فاسد فإن نوعها يدل على الصفة السياسية للقائمين بها والمسؤولين عنها.

وَمَا دامت الحالة هي الحالة، فلا يمكن أن يسود النظام والأمن والطمأنينة في البلاد، ومعنى هذا، أن الدولة غير وطيدة الأركان، ولا سليمة الكيان، وأن المسؤولين فيها عن النظام والأمن، يخلون بواجبهم إخلالاً سيئ النتائج، وخيم العواقب ؛ خصوصًا على مصلحة الدولة، وسمعة البلاد في الداخل والخارج ؛ وإن هذا الإخلال بالواجب من المسؤولين عن النظام والأمن، ليفسر إما بالعجز عن ممارسة الاختصاصات وتحمل الأعباء، ومواجهة المسؤوليات، في عهد الرشد والاستقلال، وإما بما هو أشد وأفظع من شكوك، وظنون وشبهات، بل من اتهامات...

وكلما التزم المسؤولون في الحكومة خطة السكوت، وظلوا - أمام المظالم والاضطهادات المتوالية من رجال السلطة أنفسهم على فريق من المواطنين - (مكتوفي الأيدي) لا يغيرون منكراً، ولا يأمرون بالمعروف، ازداد موقفهم هذا ريبة في نظر الرأي العام، وقسا حكمه عليهم قساوة كبرى.

إن الشعب لا يستنكر فقط استمرار تلك المظالم والاضطهادات - على مرأى ومسمع من المسؤولين - بل يستنكر استنكارًا أشد وأعظم، أن تنزل بالمواطنين، بينما غيرهم من الأجانب - إلاّ نادرًا جدًّا، والنادر لا حكم له، كما يقال - يعيشون في هذه البلاد الحرة المستقلة آمنين مطمئنين، بل إن ما أصاب بعضهم لم يصدر إلاّ في ظروف ٱستثنائية معروفة، ومن أناس (غير مسؤولين)، حسب التعبير الرسمي، الذي اعتاد المسؤولون أن يعتذروا به في تلك الوقائع والأحداث ؛ أما ما أصاب المواطنين ويصيبهم، فصادر بخلاف ذلك عن مسؤولين من الحكام والولاة أنفسهم.

وكل هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الأجانب في هذه البلاد أعز جانبًا، وأكثر حرمة من المواطنين أنفسهم، وأنّ سياسة النظام الحكومي القائم، ذات وجهين ولونين، تقوم على الميز العنصري البغيض.

ومما يوضح هذا كل التوضيح، أنه كلما فقد فرنسي مثلاً، في أي مكان بالمغرب، قامت قيامة المسؤولين، وسافر الوزراء المختصون بالطائرة إلى المكان عينه، وبذلت الحكومة ما في وسعها من الجهود والمحاولات، لرد المفقود سالمًا ؛ وفي الوقت نفسه، يفقد كثير من المغاربة، وتقوم قيامة ذويهم وأصدقائهم يتوجهون إلى المسؤولين بالشكوى وطلب التدخل، والتعجيل بالبحث والإنقاذ ؛ فلا يكون نصيب الأبرياء وأهلهم إلاّ الإعراض والإهمال ؛ وحتى إذا أعير لبعضهم قليل من الالتفات، فلا يتجاوز مجرد

الوعود ؛ وهذا ما يزيد في فواجع الضحايا الأبرياء، وفي مآسي أسرهم التي تفوض أمرها إلى الله في انتظار عدالة الأرض.

وإن ما يضاعف فظاعة الأمر ومسؤولية الحكومة، أنها تعرف كل ما من شأنه أن يساعد على إخراج المفقودين من المعتقلات، والقضاء على الجهنمية منها، المعروفة بأماكنها، والقائمين بها، والقيمين عليها...

فبم يفسر هذا الموقف من لدن الحكومة عامة، والمسؤولين عن الأمن فيها خاصة ؟ وبم يمكن لهؤلاء أن يعتذروا، ولديهم المعلومات جميعها عن الأماكن، والأشخاص والحوادث ؟ وإلى أن ينتهي ذلك الوضع الشاذ، وتستقيم أمور المغاربة في وطنهم ويستتب فيه الأمن ويسود النظام، ويتحقق الاستقرار، فإن الدولة في المغرب، ستبقى فاسدة الأوضاع، مضعضعة الكيان، مضطربة التوازن، مهددة بشر الأخطار، بل إن دولتنا لا يمكن أن تكون دولة بالمعنى الصحيح الكامل لهذه الكلمة، إلاّ إذا استقامت أوضاعها وتوطد سلطانها، وسلم سيرها، ولا يتوفر لها شيء من هذا ما دامت عبارة عن دولتين إحداهما داخل الأخرى...

وكما أنه يجب أن لا تقوم في البلاد دولتان - رسمية وغير رسمية - فكذلك يجب أن لا يتجزأ الأمن العام، فيعمل المسؤولون على ضمانته للأجانب دون المواطنين، بل إن الأمن واجب للجميع على السواء، وإذا كان لا بد من أسبقية فيه، فهي للمواطنين في وطنهم بدون شك ولا جدال، وإنه لوهم وباطل، أن يظن أحد من المسؤولين أن توفير الأمن للأجانب، بكيفية أخص، سيجعلهم آمنين مطمئنين على أنفسهم وشؤونهم كلها، بل إن الأجانب في هذه البلاد، أقلية تعيش وسط الأكثرية وهم المغاربة، فكيف يمكن الفصل بينهما من حيث الأمن والنظام ؟ وهل يمكن للأجانب أن يرضوا عن الأمن الخاص بهم، إذا اختل أمن المغاربة ؛ الذين لا يستقيم أمر في البلاد إلاّ بسلامتهم جميعًا ؟ وبعبارة، إن مسألة الأمن العام في المغرب، مسألة واحدة لا تتجزأ ولا تتبعض، ولهذا، فأمر الأجانب مرهون بأمن الأمة التي يعيشون في موطنها وبين أظهرها. فمتى يفهم المسؤولون عندنا هذه الحقيقة، فيعملون ما يطالبهم به الواجب والشعب ؛ وهو ضمان الأمن العام للمغاربة والأجانب المقيمين بينهم على السواء، وبهذا وحده، يسود الاستقرار ويعود الاطمئنان وترجع الثقة إلى النفوس، وهذا ما يتوقف عليه حل الأزمة التي يعانيها المغرب في مجالات الحكم، والاجتماع والاقتصاد.

رابعا

الحـــــريات

1 – التحرر والحرية

النص رقم 1 :

SECTION 4 :

LIBERTE

Le journal espagnol de Tanger, *Democracia*, du 4 décembre, consacrait, sous la signature de son rédacteur en chef, M. Solves, un article à une société culturelle marocaine en formation. Voici la traduction de cet article qui est en même temps une protestation pleine de bonne foi, un témoignage irrécusable.

«Il y a quelques jours, un groupe de Musulmans conçurent l'idée de créer un centre, exclusivement marocain, de destination culturelle.

Ils élaborèrent les statuts qui, peu de temps après, furent présentés pour être approuvés à leurs autorités immédiates, qui leur refusèrent l'autorisation non par écrit et avec «leurs» raisons justificatives, mais verbalement.

Nous autres qui prévoyions la création possible de ce groupement, ne pûmes nullement croire que les autorités indigènes locales se seraient opposées à ce que parmi leurs administrés, se répandit la culture, surtout quand les indigènes qui voulaient mettre en œuvre une société de cette nature, sont tous des jeunes éclairés qui se croient en droit de profiter de tant de moyens de culture, lesquels sont à leur portée, en créant un foyer dénué de tout caractère politique pour y former des bibliothèques et établir la communication avec touts les centres de diffusion scientifique, sociale, de travail, etc.

Le dahir qui régit les associations ne nie nullement que les indigènes puissent vivre en se modernisant. L'action «tutélaire» qu'exercent les puissances mandataires au Maroc ne suppose autre chose que «civiliser» ; aussi n'y a-t-il pas lieu de blâmer les indigènes que nous venons «civiliser» de ce qu'ils profitent des avantages qu'apporte cette civilisation et veuillent encore davantage s'éduquer.

Et comment se fait-il qu'avec le procédé des autorités musulmanes - que nous ne critiquons pas, mais nous le commentons - on s'oppose à ce que les indigènes prennent part à ce que nous autres Européens avons apporté au Maroc ?

Tout ceci a une explication. Le terme, communisme, arme dont on vient d'user au Maroc pour faire avorter tout mouvement psychologique, n'est pas entendu dans sa véritable signification, bien qu'il soit présenté comme une péril pour l'intégrité du pays, comme une menace contre les nations productrices.

Cependant, il est juste de penser que si un groupe de Musulmans s'unissent pour faire de la politique extrémiste, ils ne vont pas le faire en plein jour et en sollicitant, à l'avance, l'agrément de leurs autorités.

Par cette attitude des autorités chérifiennes, par tant de suspicion, mal fondée, on va réveiller la défiance des indigènes qui, s'ils se préoccupent de se grouper pour des fins culturelles, finiront par le faire d'une manière ou de l'autre.

En dernier lieu, que peuvent demander les autorités ? Les Européens ne sont-ils pas venus pour les «civiliser» ? Qu'elles les laissent donc faire, tout au moins, tant qu'on ne voit pas parmi eux de mouvement politique.

Nous ne pouvons non plus croire qu'il existe, au sein de la société musulmane, un mouvement panislamique quelconque».

L'interdiction de la société en formation ne nous surprend guère, bien qu'elle nous indigne et scandalise tous les gens doués de bon sens et épris d'humanité, de justice et de sympathie à l'égard de notre cause. Elle est la réédition de tant d'autres du même genre, sinon pires. C'est la conséquence fort inévitable de la fâcheuse et sempiternelle politique indigène qui tire sa racine d'être de l'antilibéralisme colonial.

Au vrai, tous les prétextes donnés comme justifiant apparemment le refus d'autorisation, sont, en plus de leur caractère illégal, totalement prétendues d'ordre panislamique, mais à des mobiles exclusivement culturels et aussi au désir fort légitime de s'inspirer, si possible, de l'exemple de la jeunesse de Tétouan, laquelle parvint finalement, en dépit de l'obstruction réactionnaire et antipathique de la Résidence, à former la Société des Amis de l'Etudiant marocain et à ouvrir un grand cercle qui sert brillamment de foyer de culture et de progrès intellectuel pour toute la jeunesse éclairée et laborieuse de la capitale rifaine.

Mais le problème des libertés individuelles dépasse, en réalité, les limites de la localité tangéroise pour devenir un problème général marocain, et cela en raison de l'absence totale de ces mêmes libertés qui, permises aux Européens résidant au Maroc, sont législativement réduites pour les Marocains à leur plus simple expression et pratiquement prohibées pour les mœurs adminstratives.

Ce problème des libertés se pose, aujourd'hui, avec plus d'acuité que jamais. La solution nous semble, en définitive, dépendre d'un dilemme aussi catégorique et aussi irrévocable que le suivant :

1. Atténuer, dans toute la mesure du possible, la rigueur antilibérale, illégale et oppressive de la politique du Protectorat en y apportant, dans le plus bref délai, toutes les rectifications de fond et de forme exigées par l'évolution continue de notre peuple - laquelle est d'une force irrésistible et sans cesse grandissante, en dépit de tout effort d'obstruction systématique - et rendues de plus en plus inévitables par des circonstances tant d'ordre marocain que français, ou,

2. Tolérer encore l'intransigeance et l'aveuglement de la politique actuelle du Protectorat, le maintien de la rigidité de ses principes surannés érigés en dogmes sacro-saints et immuables, aggraver, en un mot, les circonstances de la politique dite indigène qui est, sans conteste, une permanente et inqualifiable offensive contre les libertés humaines, spécifiquement les nôtres, en donnant plus d'intensité à l'inouïsme de ses conceptions et plus d'inflexibilité à ses méthodes et pratiques.

Dans le premier cas - celui qui est voulu par la justice, le bon sens et une habile et heureuse diplomatie - il y aurait le gros avantage d'ouvrir la voie à des possibilités d'entente et de collaboration franco-marocaine en vue de l'accomplissement de la mission d'assistance salutaire qui devrait *pratiquement* devenir celle d'une politique dite de Protectorat surtout lorsqu'elle est strictement fixée par des obligations internationales et admissibles.

Dans le second cas - celui de l'obstination dans les errements coutumiers, de la rupture avec le bon vouloir et de la répugnance pour toute conduite faite de sympathie, d'intelligence, de prévoyance et de courtoisie - on ne ferait que plus méconnaître nos droits légitimes à la vie libre et humaine comme on nous convaincrait de plus en plus de l'impossibilité de rien obtenir par nos moyens actuels de persuasion et de conformisme, peut-être servile, aux iniques règlements et formalités, écrits ou capricieux, de la politique indigène, et aussi de la nécessité impérieuse de songer, un beau jour, à expérimenter d'autres moyens plus efficaces, c'est-à-dire forcément révolutionnaires, afin de pouvoir bénéficier d'une lueur de liberté de gestes sans quoi l'air vicié de l'atmosphère où nous vivons depuis bien longtemps, continuera à être irrespirable parce que empoisonné.

Il faut souhaiter que ce dilemme soit intelligemment compris à Paris où l'on est, à ce qu'il paraît, plus capable de sang-froid, de pondération, de compréhension et de souci des réalités du lendemain, autant dire de l'imprévu.

Maghreb : n° 8, février 1933

Combats d'un nationaliste Marocain T1 ; ص. 274-277.

النص رقم 2 :

الغمرات

الحرية بين حماية القانون وعنف السياسة[1]

أعلن الفلاسفة والحكماء في القرن الثامن عشر مبادئ الحرية الإنسانية، وعرفوا حقيقتها وماهيتها تعريفًا، تولى المشروع السياسي تسجيله في ما سنّه من قوانين ودساتير.

وخير ميثاق سياسي تاريخي، تضمن تحديد الأصول التي تنبني عليها الحرية الإنسانية هو ما يعرف بـ (بيان حقوق الإنسان والمواطن)، الصادر في فرنسا، زمن الثورة الفرنسية الكبرى.

وخلاصة ما ورد في ذلك (البيان) عن الحرية : أن البشر يولدون ويعيشون أحراراً وسواسية في الحقوق (الفصل الأول)، وأن غاية كل مجتمع سياسي، حفظ الحقوق الطبَعية والخالدة للإنسان، وفي طليعتها الحرية...

ويندرج في تلك الحقوق مقاومة الظلم والاضطهاد (الفصل الثاني)، وأن حقيقة الحرية هي قدرة الإنسان على أن يفعل كل ما لا يؤذي غيره. وبناء عليه، فمقاومة كل إنسان لحقوقه الطبَعية، لا تقف ولا تنتهي إلاّ عند الحدود التي تضمن لبقية أعضاء المجتمع التمتع بتلك الحقوق نفسها، والقانون هو الذي يستطيع أن يعين الحدود لحقوق الناس (الفصل الثالث) وأنه لا يحق للقانون أن يمنع إلاّ الأعمال المضرة بالمجتمع، وكل ما لا يحرّمه القانون، لا يمكن التعرض له بمنع أو غيره، كما لا يسوغ أن يكره أي واحد على ما لا يأمر به القانون (الفصل الخامس)، وأن القانون هو ما يعبّر عن الإرادة العامة (الفصل السادس)، وأنه يجب أن لا يحاسب أحدًا على أفكاره... ما دام إعلانها لا يخل بالأمن العام كما ينظمه القانون (الفصل العاشر)، وأن حرية تبليغ الأفكار والآراء، من أعز حقوق الإنسان ؛ فكل مواطن يستطيع أن يتكلم، ويكتب، ويطبع بكامل الحرية، ولا يسأل إلاّ عن سوء تصرفه في هذه الحرية، وذلك في الأحوال التي ينص عليها القانون (الفصل الحادي عشر)، وأن حماية حقوق الإنسان والمواطن، تستلزم قوة عامة لصالح الجميع للمنفعة

(1) «الرأي العام»، العدد 98، الجمعة 13 مايو 1949.

الخاصة بمن عهد إليه بها (الفصل الثاني عشر)، وأن كل مجتمع - ضمانة الحقوق فيه غير وطيدة - ينعدم فيه الدستور تمامًا (الفصل السادس عشر).

هذا باختصار، وعلى سبيل التذكرة والإشارة، أهم ما تضمنه (بيان حقوق الإنسان والمواطن)، عن الحرية كما أعلنها المفكرون والفلاسفة في العصر الحديث، وأقرّها الدستور، وحماها القانون في الأمم الراقية، ذات الأنظمة الديمقراطية الصحيحة.

وإذا اتضحت لنا من تلك الفصول ماهية الحرية الإنسانية، فمن المناسب أن نوضح هنا أن القانون المتحدث عنه، في (بيان) الثورة الفرنسية، هو القانون الصحيح العادل، وهو ما سنته الهيئة التشريعية النائبة عن الأمة، والمعبّرة عن إرادتها العامة، وهدفت به إلى خدمة الصالح العام، وحفظ الحقوق والحريات الطبَعية للفرد والجماعة، ذلك هو القانون حقًّا وشرعًا، وليس كذلك ما يصدره الحاكم المستبد، ويأمر به السياسي المسيطر، من قرارات ومراسيم، تعبّر عن مشيئته المطلقة لا عن إرادة الشعب، وتخدم هواه ومنفعته لا حق المجتمع وصالحه...

[حذفته الرقابة]

... وننتقل بعد هذا إلى الدستور الفرنسي، الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي في 29 شتنبر 1946، فقد تضمن مقدمة هامة، نصّ فيها على أشياء طريفة لم تذكر في الدساتير السابقة، وأكدت فيها الحقوق والحريات الفردية والعامة تأكيدًا.

ومن طرائف الدستور الفرنسي المذكور، افتتاح مقدمته، بالإشارة إلى (الانتصار الذي فازت به الشعوب الحرة على الأنظمة التي حاولت من قبل، استعباد الشخصية الإنسانية) وامتهانها، فالشعب الفرنسي - بصفته أحد تلك الشعوب الحرة، المنتصرة في حرب الحرية ضد الاستعباد - قد أبى إلاّ أن يجدد في طليعة دستوره الحديث، إعلان هذه الحقيقة الاجتماعية والسياسية، وهي أن كل كائن بشري - دون تمييز في الجنس أو الدين أو الاعتقاد - يملك حقوقًا مقدسة، غير قابلة للأخذ والتفويت، وزيادة على هذا فقد أكد الدستور الفرنسي من جديد، وبروعة وجلال، الحقوق والحريات التي هي حق طبَعي لكل إنسان ومواطن، والتي نصّ عليها (بيان الحقوق) منذ سنة 1789.

ولعل أطرف شيء ورد في الدستور الفرنسي الحاضر، هو العهد الصريح الرائع الذي قطعته فرنسا على نفسها ؛ بأن تكون وفيّة لرسالتها التقليدية التاريخية، فتعمل للسير بالشعوب التي تتحمل أعباءها، حتى تصبح حرة في الحكم والإدارة وتدبير شؤونها الخاصة، طبق المناهج الديمقراطية الحديثة، وتوضيحًا لهذا العهد وتوكيدًا له، يصرّح الدستور أن فرنسا تلغي كل منهاج استعماري، قائم على العسف والاستبداد، وهي إذ

تفعل هذا، تضمن للجميع تقلّد المناصب العامة، على أساس المساواة، والتمتع فرديًّا أو مجموعيًّا بالحقوق والحريات المعلنة أو المؤكدة في الدستور.

وإذا علمنا شيئًا كهذا، فلا ينبغي أن تغيب عنا أشياء هي تصرفات السياسة الفرنسية والمسؤولين عنها في باريس والرباط، فلو بحثنا تلك التصرفات على ضوء المبادئ الإنسانية، والحقوق الفردية والعامة، والعهود التحريرية التي أعلنها (بيان) الثورة الفرنسية سنة 1789، أو أتى بها الدستور الفرنسي في سنة 1946، لوجدناها تخالف وتناقض كل ما اعترف به للإنسان والجماعة قديمًا وحديثًا، من الحقوق والحريات المقدّسة...

[حذفته الرقابة]

... فأول ما تجب ملاحظته، هو أنه لم توجد في ما مضى، ولا توجد حتى اليوم حرية الصِّحافة بمعناها الصحيح التام في هذه البلاد، فإدارة الحماية، قد أدرجت في القانون الأساسي، المنظم للصحافة بالمغرب، شروطًا وقيودًا خاصة بصحف اللغة العربية ؛ سواء كان أصحابها مغاربة أو أجانب، مثال هذا، أن الصحف العربية، لا تصدر إلاّ بإذن رسمي خاص، طبقًا لقانون الصحافة المذكور، بينما يكفي في إصدار الصحف الفرنسية، مجرد التصريح بتأسيسها لدى وكيل الدولة ؛ الذي يعطي بهذا لصاحب الصحيفة وصلاً يشهد بتوفر الشروط القانونية في التصريح التأسيسي. ويعتبر ذلك الوصل أو (الريسيبو)، بمثابة الإذن الرسمي المشترط في إصدار كل صحيفة عربية، والفرق بينهما واضح وعظيم في الوقت نفسه، فإذا استطاع صاحب الجريدة الفرنسية أن يظفر بالوصل الأساسي من وكيل الدولة، في الساعة أو اليوم عينه، فإن صاحب الجريدة العربية، لا يتمكن من الإذن الرسمي - إن أعطي له - إلاّ بعد أشهر، وبعد الاتفاق بين الحكومة المغربية والإقامة العامة.

وهناك قيود أخرى، تتلخص في إسناد قضايا الصحف العربية قديمًا، إلى نظر المحاكم العسكرية الفرنسية، بينما كانت تنظر المحاكم المدنية الفرنسية، في قضايا الصحف الصادرة بغير اللغة العربية.

ونحن إذ نذكر هذا، نصرّح أنه لم يطبّق على أية صحيفة في الماضي، وليس السبب في هذا - كما قد يتخيّله الإنسان - هو تسامح السياسة، بل هو خلو الميدان المغربي ؛ إذ ذاك من الجرائد العربية الحقة، التي لم تسمح الإقامة العامة بصدورها - في دائرة القيود المفروضة قانونيًّا - إلاّ سنة 1937، والتي لم تطل حياتها سوى شهرين اثنين، أو بضعة أشهر، ثم توقّفت بقرار السلطة العسكرية، وباسم ما يصطلح عليه هنا (بالأمن والنظام).

وإذا رفع القيد المذكور عن الصحافة العربية في عهدها الحاضر، فإن الإذن الرسمي لا يزال مفروضًا عليها...

[حذفته الرقابة]

... وتلك السلطة إن لم تسمح بإذن، فلا يطالبها أحد بالموجب والسبب، ولا تسأل عما تفعل ولا تحاسب... وكذلك أمرها إن سحبت اليوم الإذن الذي أعطته أمس، أو أذنت لهذا وحرمت ذاك.

وبالرغم عن القيود المفروضة على الصِّحافة المغربية، فقد كنا قبل الحرب العالمية الأخيرة، نتمتع بحرية ؛ لولا الأخطار والآفات التي أشرنا إليها آنفًا، لكانت حرية كاملة متينة، ولكن قيام الحرب المذكورة، حمل الإقامة العامة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات. وإذا سلمنا بالرقابة زمن الحرب، لمقتضيات عسكرية، فلسنا نجد لها سببًا ولا مبررًا زمن السلم، وعقب حرب طالما صوّرها لنا أصحابها كجهاد مقدس، في سبيل الحرية الإنسانية، وضد الاستبداد والاستعباد في الداخل والخارج.

وليست الرقابة باطلاً وبهتانًا في حدّ ذاتها فحسب، بل هي بغي وعدوان، واضطهاد مستمر في تصرفاتها وأساليبها...

[حذفته الرقابة]

... وإزاء هذه التصرفات الباقية، اضطررنا إلى الإضراب - مؤقتًا - عن الكتابة ؛ وذلك غضبًا للحق والحرية، وكرامة الصحافة، واحتجاجًا على عدوان الرقابة الطاغية، ولم نعد للكتابة إلاّ حرصًا منا على مواصلة الرسالة الصِّحَافِيَةِ المنوطة بعهدتنا ؛ وهي القيام بواجب المعارضة السياسية في سبيل الصالح العام. ومن يتولاها اليوم كأمس غير الرأي العام، الذي يعد ولا فخر لسانها الصادق، وسيفها المناضل، وقد حملنا أيضًا على متابعة العمل الصِّحافي، ما انهال على إدارة الجريدة من رسائل القراء، الذين لا يقلون عنا وفاء لواجب المعارضة السياسية في هذه البلاد. فمن أجل هذا وذاك، عدنا للكتابة، وأملنا - كما قال قلم التحرير - أن تؤوب الرقابة إلى رشدها أو يؤوب هو إليها، ولكن مشروع الحماية الفرنسية، قد أبى أخيرًا إلا أن يفسح المجال أمامها، ويسلّحها من جديد ؛ بما يجعلها تجول وتصول في الميدان أكثر من ذي قبل، ويحملها على أن تزداد في تصرفاتها عتوًّا وقسوة وفسادًا، وهذا ما سنتحدث عنه في العدد القادم.

النص رقم 3 :

الغمرات

نظام الحرية[1]

- متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟

(عمر بن الخطاب)

- إن الحرية لتنعدم حيث لا يكون احترام الواجب والقانون.

(نابليون)

- كل تقييد للحرية، لا بد أن يكون له مبرر من الحرية نفسها وإلاّ كان ظلمًا.

(سعد زغلول)

أوضحنا في الافتتاحية السالفة، كيف أن الحرية التي يعلنها ويقررها ويحميها التشريع في فرنسا - سواء في الدستور أو في القوانين المتفرعة عنه - هي الحرية نفسها، التي تعسف بها السياسة في المغرب، وتنتهك حرمتها القوانين المفروضة باسم هذه السياسة وتصرفاتها المطلقة...

وقد شاءت الرقابة - من غير قصد طبعًا - أن تقيم بتصرفها الدليل القاطع على الحقائق التي بسطناها، نضالاً عن حقنا في الحرية عامة، وحرية الرأي خاصة، وفضحاً لما تعاملنا به من المعاملات الشاذة المنكرة.

وإن الحقوق والحريات البشرية، التي يتمتع بها الشعب الفرنسي، ويستأثر بها الفرنسيون، ومن انضاف إليهم من المتفرنسين والأجانب، دوننا - نحن المغاربة أصحاب البلاد الشرعيين - نعم إن تلك الحقوق والحريات، ليعدها الفرنسيون مفخرتهم التقليدية الكبرى ؛ حتى أن بعض الشعوب في أوروبا نفسها، تغبطهم عليها في الوقت الحاضر.

وبهذه المناسبة، يلذ لنا أن نورد هنا قصة رمزية مستطرفة، فقد كتبت إحدى الصحف تحت عنوان، (حرية النباح) ما يلي :

اجتمع ثلاثة كلاب في باريس، بمناسبة دورة هيئة الأمم المتحدة، وكان أحدهما إنكليزيًّا، والثاني فرنسيًّا، والأخير روسيًّا.

(1) «الرأي العام»، العدد 99، الجمعة 20 مايو 1949.

قال الإنكليزي : الواقع أن الحياة في باريس، أفضل منها في لندن، فقد أصبحت العظام عندنا خاضعة لنظام البطاقات (البون)، وحرمنا من (البسكويت) بسبب أزمة القمح...

فقال الفرنسي : لا تغتر يا صاحبي بالمظاهر، فنحن نعاني الأمرين من جراء الإضرابات والقلاقل وعدم استقرار حكومتنا...

أما الكلب الروسي، فقال في لهجة جروميكو وفيشنسكي : أما الحياة في موسكو فنعيم مقيم... استقرار وزاري وأكل موفور، وشراب ميسور، كل ما تشتهي الأنفس رهن الإشارة...

فتطلع إليه زميلاه متسائلَين : إذًا، لمَ جئت إلى هنا ؟ فأجابهما بكل بساطة : لكي أنبح.

فهذه القصة، تصوّر لنا أن الحيوان نفسه، يشعر بأن باريس مدينة الحرية، وأنه يباح فيها من النباح، ما يحرم في غيرها من عواصم الأمم الراقية الكبيرة... وقد يتساءل المغربي مثلاً هذا السؤال : لماذا يباح لي في باريس، بل في فرنسا بأجمعها، ما يحرّم علي في وطني وبين قومي ؟ أو بعبارة أخرى : لماذا ينصر الفرنسيون الحرية في بلادهم، ويمنحونها حتى للأجنبي عنهم، وكذلك يفعلون في المغرب مع بني جنسهم، ومع من يساكنهم فيه من مختلف الأجناس، ثم هم في الوقت نفسه لا يسمحون للمغاربة منها إلا بمقدار ونزر يسير ؟

لعل أحسن جواب عن هذا، هو تلك الكلمة المأثورة عن السياسي الفرنسي الكبير (غامبيطا) وهي : أن الوطنية ليست بضاعة من بضائع التصدير إلى الخارج، وأنها لا تنتقل إلى المستعمرات في نعال كل مهاجر...

وسواء صحّت هذه الكلمة المأثورة أو لم تصح، فإنها - والحق يقال - تعبّر عن حقيقة واضحة، ووضعية قائمة وخطة نافذة.

وإذا كان مسموحاً للكلاب، في المغرب، بحرية النباح دون رقيب ولا حسيب، فإنه قلما تسمح السياسة للمغاربة - سادة أولئك الكلاب - بما يماثل حرية النباح، وهي حرية التعبير عن الرأي بالقلم واللسان.

ولو شئنا الاستدلال على هذا، لطال بنا الكلام وتشعب البيان، وقد أشرنا في المقال السابق، إلى القيود التي يفرضها تشريع الحماية الفرنسية، على حرية الصِّحافة في المغرب، وإلى التصرفات الحكومية في هذا الميدان ماضيًا وحاضرًا، وإلى الأعاليل التي تتعلل بها الإدارة، في تقييد الحرية وخنق الفكر ومسخ الرأي. وفي المثل لا يعدم مانع

علة، ولكن الرقابة أبت إلاّ أن تحذف الحقائق التي أوردناها ولسان حالها يقول : ما كل حقيقة تقال... وقد يظن غير واحد، أن الرقابة المفروضة اليوم على حرية الرأي في المغرب، إنما هي وليدة الحرب الماضية فقط، ولكن هذا ليس هو كل الحقيقة ؛ فإذا تقررت الرقابة بالقرار المقيمي، الصادر في 29 غشت 1939، والمؤسس لإدارة الاستخبار العامة - وهذا القرار قد وقع تعديله بقرار مقيمي آخر، في 29 مايو 1943 - فإن الرقابة قد تعزز جانبها وتضاعف سلاحها، وتفاقم خطرها واستفحل شرها بقرار مقيمي جديد، صدر في 31 مارس 1949، بتوقيع الجنرال جوان.

فما الذي يشتمل عليه هذا القرار ؟

لا يتضمن غير فصل واحد، موضوعه تعديل الفصل الثاني، من القرار الصادر في 29 غشت 1939، وبمقتضى ذلك التعديل، أصبحت جميع وسائل النشر ممنوعة على أي واحد، وفي أي مكان وبأي شكل، إلاّ بإذن من إدارة الاستخبار العامة. ولكي تتمكن هذه الإدارة من حرية التصرف في المطبوعات، يحتم القرار عرضها عليها سلفًا، بمقتضى شروط تسمح لها بإدخال ما تشاء من التعديلات، أو إجراء ما تراه من الحذف. أما التعديل أو الحذف، فيمكن أن يتناول النقط الآتية :

1 - المسائل التي تتطلب السر في صالح الأمن الوطني.

2 - التعابير الفكرية، الباعثة على تغيير نظام الحكومة بالعنف، أو المثير للقلاقل والاضطرابات.

3 - التعابير الفكرية، المحرّضة على ارتكاب الأفعال الجنائية.

4 - التعابير المنافية للفضيلة أو المضرة بالناشئة ؛ وذلك في المطبوعات المخصصة لها.

5 - التعابير الفكرية التي تعرقل السير الطبَعي للقضاء.

6 - التعابير الفكرية التي تضر سمعة الآخر، أو التي تُؤْذي بأية وسيلة من الوسائل ودون أن يستفيد منها المجتمع.

7 - إذاعة الأخبار الزائفة أو المحرفة عمدًا، ضد نفوذ الدولة أو العلائق الودية، إما بين الشعوب وإما بين الدول.

إن هذه النقط جميعها، غنية بنفسها عن كل تعليق وتوضيح، غير أننا نلاحظ أن عباراتها المطاطة، والملتبسة والملتوية، تجعل من كل واحدة منها سيفًا ذا حدّين، مصلتًا فوق رأس كل مفكر وكاتب وطابع وناشر، أو بعبارة، كل نقطة من تلك النقط السبع، تعد بمثابة سيف (داموكليس) المعلّق بشعرة فوق الرأس.

فالرقابة السياسية، تستطيع اليوم - بسبب ذلك القرار - أن تأتي من البغي والعدوان وخنق الأفكار ما لا يصفه قلم ولا يعبّر عنه لسان، وإزاء هذا، لا يتمالك الإنسان أن يتساءل : لماذا هذا الغلو في التضييق على حرية الرأي ؟ وأي معنى لهذا الاحتياط الجديد ؟

فإذا صدر من الناس ما يخل بالأمن العام، فإن المحاكم تتولى النظر في ذلك، ولديها من القوانين الجنائية، ما يمكنها من إنزال العقاب الصارم بكل فتّان مجرم، وكذلك الأمر إن صدر من أحد ما، يؤذي غيره في عرضه، أو شرفه، أو سمعته، أو ماله أو حياته...

فلماذا إذًا، تلك المضايقات الجديدة ؟؟ ألأن الحكومة تريد أن تحتكر الصواب لنفسها ؟ أم لأنها تريد أن تمنع كل معارضة سياسية في هذه البلاد ؟

لقد عهدنا الحكومة قوية مسيطرة، فلماذا تظهر اليوم ضعيفة خائفة مذعورة، فتتسربل بجميع تلك السرابيل التي تظنها واقية حامية ؟

إن القوة المادية في يد الحكومة، ولكنها تخشى ما هو أشد قوة وبأسًا ؛ وهو الرأي الحر، والإقناع بالحجة والبرهان، وكلمة الحق تصدر من الأفئدة، وتنطق بها الألسنة وتُسطرها الأقلام في غير التباس ولا محاباة، ولا تردد ولا تقصير.

ولو سألنا المشرعين من العرب والفرنسيين، رأيهم في القرارات المقيّدة لحرية الرأي عامة، وفي القرار المتحدث عنه خاصة، لأجابنا الأولون على لسان سعد زغلول ؛ حيث يقول : كل تقييد للحرية، لا بد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية نفسها، وإلاّ كان ظلمًا، ولأجابنا الآخرون على لسان نابليون :

إذا كانت العاطفة تخلق المجتمع فإن العقل يحفظه ؛ وحيث إن الإنسان بفضل نظامه الفكري، يتخذ العقل قاعدة أعماله، وحيث إن الضغط يفسد الإنسان ويحطمه فيجب أن لا يقهر أحد أبدًا على اتخاذ ما لا يحس به من الأفكار.

إن الحرية لتنعدم بتاتًا حيث لا يكون واجب ولا قانون. فحرية التفكير التامة المطلقة وحرية القول والكتابة ما لم تمس بالنظام الاجتماعي، كلتاهما تعد الأساس الذي تقوم عليه الفضيلة والحرية والسعادة الفردية. أما الحق الطبَعي، فيجب أن لا يكون محدودًا بغير قانون دقيق واضح، ولا يسوغ لهذا القانون، أن يمنع إلاّ الأعمال الموجهة توجيهًا مباشرًا ضد المجتمع، فإذا كان الأمر بخلاف هذا، فإن النظام الاجتماعي يصير طامة وعبودية لا تطاقان، ولا يغض عنهما الطرف بحال.

بهذا تحدث نابليون - الإمبراطور الذي جدد عهد القياصرة في وقته - عن ضرورة الحرية في كل مجتمع إنساني، وعن ارتباطها الوثيق بالواجب المقدس والقانون العادل.

ونحن - إذ نسوق حديث قيصر الفرنسيين في القرن الماضي - نتوجه إلى الجنرال جوان، فنسأله مرددين مع عمر الفاروق : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا ؟ فهل لهذا السؤال - يا حضرة الجنرال - من جواب ؟

النص رقم 4 :

معركة الحرية في المغرب
بين الأمس واليوم[1]

كانت الوطنية المغربية - منذ يومها الأول - تخوض معركة الحرية الإنسانية : الفردية والعامة ؛ ذلك أن الاستعمار الذي اغتصب بالاحتلال حرية الوطن، المتجسمة في سيادته واستقلاله، اعتدى في الوقت نفسه على حرية الأمة بجميع أنواعها وأساليبها، وفي جميع مظاهرها وأنظمتها، فتم للاستعمار المعتدي الغاشم، كل ما أراد مما هو لازم به ومن طبيعته ؛ ألا وهو استعباد البلاد وشعبها، والاستبداد بالحكم والسلطان، والاستئثار بالخيرات، وتسخير كل واحد، واستخدام كل شيء في سبيل مصلحة المستعمرين باعتبارهم الأسياد المنعمين.

وقد خاضت الحركة الوطنية المغربية تلك المعركة، في ظروف شديدة القسوة متناهية الخطورة ضد عمالقة الاستعمار ودهاقين الاستعباد، بالرغم عما كان لديهم من وسائل القوة الظالمة، وأساليب القمع الوحشي، ولم تكن تعتمد الحركة الوطنية المجاهدة لمقاومة الاستعمار والاستعباد، إلا على قوة الحق، وصدق الإيمان، وشجاعة النفس، وصلابة الروح، وعزيمة الثبات، ونكران الذات والتضحية، وقد هان بسبب هذا في عين الحركة الوطنية، كل خطب وأذى، كما عظم يقينها بأنْ لا عُدوان إلا على الظالمين، وأنَّ العاقبة للمتقين...

ومن هنا، نرى أن وسائل المعركة بين الحركة الوطنية والاستعمار، لم تكن متساوية ؛ حتى إن كثيرًا من المواطنين كانوا لضعف في الإيمان، وخطإ في الرأي، يتشاءمون ويشكون في انهزام القوة الظالمة، وانتصار الحركة المكافحة، ولكن حكمة الله الخالدة تجلت لهم مع الأيام ، فكانت إرادة الشعب هي الغالبة ؛ لأنها - كما قيل - من إرادة الله التي لا تقاوم ولا تغلب أبدًا.

وهكذا تم النصر للحق ضد الباطل، وصدق مرة أخرى المثل المشهور : جولة الباطل ساعة، وصولة الحق إلى قيام الساعة.

(1) «الرأي العام»، العدد 575، الجمعة 16 أغسطس 1957.

ولم يكن النصر نتيجة الإيمان والصبر فحسب، بل كان مع هذا، نتيجة عمل وكفاح وتضحية طوال الأحقاب والسنين، أما كيف كان العدوان الاستعماري على الحريات ؟ وكيف كانت المعركة الوطنية في سبيلها ؟ فهو تاريخ حافل ورائع، شغل أكثر من أربعين سنة قضاها المخلصون الصادقون من هذا الشعب، في نضال لا يفتر قيامًا بالواجب الأقدس : واجب الله، والوطن والأمة.

وإن ترك الحديث الآن، بشيء من التفصيل عن مراحل تلك المعركة الطويلة الشديدة التي لم تنته بعد - كما سيرى القارئ - لا يغني عن التذكير ببعض الأصول، والحقائق، والأحداث، والكلام يدور على معركة الحرية في المغرب.

إن الاستعمار، وقتما كان يوالي احتلالاته بالقوة والنار لأرض الوطن، ويخضع بهما لسيطرته وشريعته الأقوام جماعة بعد أخرى، كان يتولى تنظيم الجهات التي تمت فيها له الغلبة والحكم، على أساس غالب ومغلوب وقوي وضعيف، وسيد ومسود، ومن الميادين التي تجلت فيها إرادة الغالب وشريعة القوي، وسيطرة السيد الأجنبي، ميدان (النظام العام) و(الحريات العامة). ولا يعني الأول في سياسة الاستعمار، سوى النظام البوليسي والجندرمي والعسكري، كما أن (الحريات العامة)، إنما تعني، في نظر وواقع تلك السياسة : الاستبداد المطلق، والاستعباد التام، وعليهما تقوم سيطرة الاستعمار، وهي دكتاتورية وعنصرية، واستغلالية في أصولها وفروعها.

أما في مجال النظام العام، فلم يكن عمل الاستعمار مطابقًا لما هي عليه حقيقة النظام العام، في البلاد الأصل لذلك الاستعمار، بل إن عمله يختلف باختلاف وطنه الأصل، والأوطان التي احتلتها وسيطر عليها، ففي فرنسا مثلاً، يقوم النظام العام على الأسس القانونية السليمة، ويعمل إداريًّا وشرطيًّا، لحماية الأمن والنظام والخير العام، فهذه هي الغايات الكبرى للجهاز البوليسي العام ؛ حيث كل عمل بوليسي، لا يطابق أولا يحقق ما يتصل بتلك الغايات، يعد مخالفًا للقوانين، ومخلاً بالصالح العام ؛ نتيجة سوء تصرف غير مسموح به، وسوء استعمال للسلطات المخولة للبوليس، وإذا كان من حق البوليس أن يتدخل إداريًّا وشرطيًّا، باسم الاختصاص الذي هو له، فإنه يجب أن يكون لهذا التدخل مبرر صحيح، كان يبدو ما يخشى معه اختلال النظام العام إما باضطراب الأمن، وإما بفقدان السلامة، والنظام العام لا يعني شيئًا غير النظام المادي في الشارع، وسلامة النفوس والممتلكات، كما أن السلامة لا تعني إلا صحة الأجسام، والحيوانات، والنباتات، والطرق والمباني، وسواء قام البوليس بعمل عام أو خاص - في دائرة اختصاصاته - فإنه يلزم أن يكون هذا العمل مرتكزًا على أسس قانونية سليمة، ويعرف هذا في تشريع الدول الراقية (بمبدإ شرعية العمليات البوليسية) ؛ حيث يجب أن تتجلى هذه الشرعية في كل عمل بوليسي، سواء أكان (وقائيًا) بالطرائق الإدارية، أم (زجريًّا) بواسطة المحاكم المختصة.

ومن هذه البيانات الاجمالية، يستنتج أن البحث ينبغي أن يتناول النظام البوليسي من حيث الصور والأشكال، التي يتخذها العمل الإداري في ما يخص حفظ النظام العام، كما ينبغي أن يتناول ما يسمى (بوليسَ) الحريات العامة. أما القسم الأول - أي العمل الإداري البوليسي - فيرجع لمختلف إدارات الأمن العام والشرطة، ولتدخل القوات المسلحة حفظًا للنظام، ولحالة الطوارئ.

ولا أريد طبعًا - لأن المجال لا يتسع لهذا - أنْ أتحدث بتفصيل عن النظام الإداري البوليسي، بمختلف فروعه وأوجه نشاطه، وإنما أريد أن أقتصر على الإشارة إلى أن اختصاصات البوليس - كما هي في الدول النظامية ذات الاستقرار الداخلي، والتشريع السليم، والحكم الصالح، والسياسة المثلى - ثلاثة أنواع، الأول : (بوليس الأمن) وهو المكلف بالسهر على سلامة الأرواح ؛ وذلك بالعمل على منع الاعتداءات على النفوس أو الاغتيالات، كما يدخل في اختصاصه البحث عن الجرائم والمخالفات، واكتشاف أصحابها المسؤولين من أجل تقديمهم للعدالة، وتنفيذ ما تصدره المحاكم من أوامر وأحكام، والقيام بجميع المراقبات كالبغاء والملاهي العامة، والفنادق (الأوتيلات)، وحركات المرور في الطرق.

الثاني : (البوليس البلدي)، ويتكلف بكل ما يتعلق بحفظ النظام في الشارع، وتطبيق القوانين، وتنفيذ قرارات الشرطة وتدابيرها.

الأخير : (بوليس الاستخبار والبوليس الخاص)، ومهمتهما الكشف والاستطلاع عن كل ما يمس النظام والأمن من أخبار ومعلومات وأسرار.

أما (نظام حالة الطوارئ)، فيعد استثنائيًا ؛ لأنه يغير بكيفية جوهرية النظام القانوني الذي ينبني عليه عادة حفظ النظام والأمن العام، وتتجلى تلك الصفة الاستثنائية، في قيام السلطات والمحاكم العسكرية - في دائرة معينة - مقام السلطات والمحاكم القضائية المدنية، في ممارسة اختصاصات البوليس الوقائية والزجرية، ومن المهم، توضيح حقيقة هذه (النيابة) المؤقتة المحدودة ؛ وذلك أنها تقوم على مبدإ جعل السلطة أو المحكمة العسكرية، لا تتجاوز ما للسلطة أو المحكمة المدنية من اختصاص، إلا إذا سمح بهذا القانون صراحة.

وخلاصة القول : إن جميع عمليات البوليس، يجب أن تقوم على أساس الشرعية، وإلا كان البوليس نفسه - سواء في جهازه أو أعماله - حربًا على النظام، والأمن والقانون.

معركة الحرية في المغرب
بين الأمس واليوم[1]
(2)

قدمت في المقال السابق، بيانًا وجيزًا عن حقيقة الجهاز المختص في حفظ النظام العام والأمن العام، والسلامة العامة ؛ لأن قيام ذلك الجهاز في كل دولة، له علاقة وثيقة - في مزاولة اختصاصاته، وممارسة سلطاته ومواجهة مسؤولياته - بنظام الحريات العامة. وقد أوضحنا بذلك البيان، أن جهاز الشرطة بمعناه الواسع، وفي اختصاصه الشامل، يجب أن يؤسس على القانون، وأن تكون جميع حركاته وعملياته شرعية ؛ حتى لا يكون البوليس نفسه، في نظامه ونشاطه، عدو القانون، في حين، أن عليه حتمًا ولزومًا، أن يعطي خير مثال، ويكون أحسن قدوة في احترام الأنظمة والقوانين، وفي حفظ النظام العام وحماية الأمن العام، وضمان السلامة العامة، فبهذا وحده، يتمكن البوليس من أداء واجباته، والقيام بمهماته في سبيل الصالح العام.

وكل هذا يتم، إذا كان للدولة نظام قانوني سليم، وكان كل جهاز فيها يلتزم بالعمل وفق القانون ؛ الذي له وحده السلطة التامة والسيادة الكاملة، باعتبار أنه يمثل الإرادة العامة، ويرعى الصالح العام، ويحكم نظام الحقوق والحريات، والواجبات والمصالح.

ويقوم نظام الحقوق والحريات، وما يقابلها من واجبات ومسؤوليات ؛ وذلك في كل دولة ديمقراطية حرة، أي في كل دولة يسود فيها القانون العادل، ويحكمها النظام الصحيح، على أن كل إنسان حر في جميع أفكاره وأعماله. وقد سبق الإسلام جميع الثورات التحريرية، إلى تقرير هذا المبدإ الإنساني، وهو ما عبر عنه خليفة الإسلام عمر ابن الخطاب بقوله : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا ؟)، ويوم نزلت الآية : ﴿**وَأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُم**﴾، لم يعلن ولم يشرع القرآن، الذي هو دستور الإسلام الخالد، إلا مبدأ الحرية الإنسانية، التي هي أساس الديمقراطية المثلى.

(1) «الرأي العام»، العدد 576، الأحد 17 أغسطس 1957.

والحرية الإنسانية، التي تبدو مطلقة في مبدئها، ليست هي كذلك في مختلف مجالات تطبيقها، بل تخضع - في صالحها - للنظام المحكم بالقانون، ومعنى هذا، أن حرية كل إنسان تنتهي حيث تبدأ حرية غيره من بني الإنسان، وبهذا تمنع الفوضى، ويتسنى تنظيم ما لجميع الناس في مجتمعهم من حقوق وحريات، وهكذا نرى أن الحرية ليست هي الفوضى، وأنها بالنظام، خير يؤلف بين المواطنين في الدولة.

ولأن الحرية تقتضي - في حياتها - النظام المحكم، حتى تصان من العبث والعدوان وتحاط بما يلزمها من الضمانات، فقد أقامتها الشعوب ودولها على الدساتير، وما يتفرع عنها من الأنظمة والقوانين ؛ وحينما لا يكون الدستور بمعناه الصحيح، ولا يهتم القانون بنظام الحرية من أجل ضمانها من كل تطاول وانتهاك، تنعدم الحرية كما يجب أن تكون الحرية وجودًا وعملاً. والحرية أنواع هي : حرية الحركة والتنقل والسفر، وحرية التفكير وحرية الإعلان عنه بمختلف الوسائل المشروعة، وحرية الضمير والوجدان، وحرية العمل المهْني، وحرية الاجتماع العام، وحرية تنظيم الجمعيات، وحرية التملك بالطرائق الشرعية.

ولكن هذه الحريات جميعها، إذ تبدو مطلقة في أصلها - كما أسلفنا - تخضع في الواقع ولصالحها، للنظام والتقنين نفسهما، وهذا حتى في الدول الحرة الديمقراطية، التي يهتم تشريع الحريات فيها بتنظيمها على أساس تحديد مجالاتها، وتوضيح مهماتها، وتوكيف ضماناتها، والتنصيص على المخالفات والمسؤوليات المتعلقة بها، وليس في هذا طبعاً - إن كان سليمًا ومستقيمًا - ما يمس جوهر الحرية، بل بالعكس، تتأكد وتعتز الحرية بقدر ما يحكمها النظام الصالح، ويحميها القانون الحق، وإن ما يبعث على هذا كله، ليس هو تقييد الحرية أو العبث بحقها، بل هو التوفيق بين حريات الجميع لصالح الجميع، وصيانة المصالح العامة في المجتمع الإنساني، وهذا من مهام السلطة العامة.

وحينما ننظر إلى الواقع، في مختلف الدول، نجد أن نظام الحريات ليس واحدًا فيها، بل يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم، ودرجة الحضارة السائدة.

وبصفة عامة، فإن نظام الحريات، لا يوجد سليمًا إلا في الشعوب الحرة والدول الديمقراطية ؛ حيث تقوم الدساتير، وتشرع بمقتضاها القوانين والأنظمة. أما في غير تلك الشعوب والدول، فالأمر بخلاف، وحتى إن وجدت فيها (دساتير) و(قوانين وأنظمة)، فهي قيود وآفات، أكثر مما هي ضمانات.

والمغرب - بكل أسف - كان في عهد الاستعمار، وما يزال في وقتنا هذا، من الأقطار التي تخضع فيها الحريات لأخطر القيود، وشر الآفات باسم النظام والقانون. والمسؤول عن هذا الوضع السيء الفاسد، هو الاستعمار الذي أوجد من تشريع الحريات، ما يلائم سياسته

الاستعبادية، وخطته التعسفية، وقد كان من مقتضياتهما، أن يجيء ذلك التشريع عنصريًّا فيعطي للمستعمرين حريات الأسياد، بينما لا يترك لغيرهم إلا ما يصلح للعبيد المسخرين.

وهكذا قامت سياسة الاستعمار في مجال الحريات، على أساس التمييز العنصري ومعاملة الأقوام من فرنسيين ومغاربة، بميزانين مختلفين شأنها في كل شيء. وبهذا كانت فرنسا تسير في سياستها سيرة مخالفة لما في بلادها الأصل، من تشريعات الحرية أساسها (ميثاق حقوق الإنسان والمواطن) الذي أعلنته الثورة الفرنسية، وقوامها الدستور ومجموع القوانين والأنظمة. والسبب في هذه المعاملة المتناقضة، هو الميز العنصري والسيطرة الاستعمارية في مختلف الميادين، وقد زاد في هذه السياسة الاستبدادية الاستعبادية، ما فرضه حكم الاستعمار من قوانين استثنائية، باسم نظام حالة الطوارئ منذ أغسطس 1914، وبلغ الميز العنصري أشده، بالقرار الصادر في 26 أبريل 1947، والمقيد للاجتماعات العامة والخاصة، وقد أخضع ذلك القرار عقد هذه الاجتماعات لإذن السلطة العسكرية، بعد اتفاق مع السلطة المحلية أي المراقبة، وأفظع من هذا، أن ذلك القرار سمح بحرية الكلام في الاجتماعات للفرنسيين وحدهم، وباللغة الفرنسية ليس غير، كما نص على أن الدخول لتلك الاجتماعات، يمكن منعه على المغاربة، ومخالفة هذا يعاقب عليها القرار بالغرامة وبالسجن، من سنة لخمس سنوات، ومعنى هذا، سلب الحرية للمغاربة، بما لا يوجد له نظير في ما نعرفه من الدول.

وبصفة عامة، فإن تشريع الاستعمار، فرض على جميع الحريات - خصوصًا بالنسبة إلى المغاربة - من القيود الضيقة، ومن الشروط الشديدة، ومن العراقيل الغريبة، ما جعل ذلك التشريع مثال الطغيان والجبروت، والاستبداد والاستعباد، وكل هذا باسم أمة تفتخر بأنها (أم الثورات) التحريرية، وبطلة الديمقراطية، وزعيمة العلم والحضارة.

وهكذا كان المغرب بالنسبة إلى المغاربة - دون الفرنسيين وغيرهم من الأجانب، كأنه جحيم، يشبه البلاد التي (ما وراء الستار الحديدي) حيث النظام الدكتاتوري، والحكم البوليسي، وحيث تنعدم بمقتضى هذا جميع حقوق الإنسان وحريات المواطن.

وقد كان هذا الحرمان، المنظم بواسطة التشريع الاستعماري الباغي، والمفروض بالقوة والسياسة الغاشمتين، من العوامل الكبرى في حركة النضال الوطني. وغني عن البيان، أنَّ حرب التحرير - السياسية والمسلحة - لم تكن تقتصر في المغرب على الخلاص من النير الأجنبي بتحقيق الاستقلال فقط، بل كانت تتجاوز هذا إلى إعتاق الشعب والفرد معًا من العبودية الداخلية، بتمليك الحقوق والحريات لذويها، وهم المواطنون كافة، وذلك بإقامة الديمقراطية في البلاد ؛ هذه الديمقراطية التي بدونها لا تتحقق معاني الاستقلال ومشمولاته من حرية وعدالة وعيش هنيء.

معركة الحرية في المغرب
بين الأمس واليوم[1]
(3)

في المقال السالف، تقدمت الإشارة إلى سياسة الاستعمار وتشريعه، في ما يخص تقييد الحريات في المغرب بالنسبة إلى المغاربة، وسلبهم في أغلب الأحيان، حتى من التي سمح لهم بها في أشكال هزيلة، وصور مسيخة.

إن الشعب المغربي العريق في الحرية، والمعروف في التاريخ بشعب (الأمازيغ) أو الأحرار، لم يكن ليترك الاستعمار يسطو عليه، ويستعبده في أرضه من غير أن يقاومه ولو بالسلاح، وهذا ما تم فعلاً، وامتد أكثر من 27 سنة، أبلى فيها الشعب المغربي- بالرغم عن عدم تكافؤ القوة ووسائلها - بلاء حسنًا، جعل رؤساء جيش الاحتلال يعترفون كتابة بأن المغاربة رجال أشداء، وأبطال شجعان، وصناديد حرب، ومن الأحرار الأفذاذ، ذلك أنهم لم يستسلموا لقوات الطغيان والاحتلال، بل شنّوا عليها حربًا شعواء، ودافعوا بمنتهى الاستماتة عن وطنهم ؛ الذي فدوه شبرًا شبرًا، باذلين في هذا باستبسال وشجاعة نادرين كل مرتخص وغال، وحتى إذا تمّ الغلب - في النهاية وبعد طول الجهاد - لجيش الاحتلال ودولة الاستعمار، فإن هذا الغلب لم يكن إلاّ عسكريًّا ليس غير.

أما الشعب المغربي، فقد ظل مع هذا منتصرًا بمعنوياته، وموطدًا العزم على التحرر بكل الوسائل من نير الاستعمار، وهذا ما كان ؛ حيث لم يكد يتم احتلال التراب المغربي بقوة السلاح، حتى ظهرت الحركة التحريرية، التي اتخذت صبغة سياسية، والتي بدأت كحركة للمطالبة بتصحيح الأوضاع في البلاد، وبإنجاز الإصلاحات الجوهرِ التي كانت تدعو الحاجة إليها.

ولقد قام الصراع الأول بين الحركة الوطنية والاستعمار، بمناسبة ما عرف (بالظهير البربري)، ولم تكن السياسة البربرية للحماية الفرنسية ترمي - في ما كانت ترمي إليه من الأهداف الدانية والقاصية - إلى شيء غير تجريد أكبر شطر من الشعب من حرية الضمير والوجدان، وحق الاعتقاد والتدين ؛ وذلك بمحاولتها المجرمة، وهي الكيد للإسلام

(1) «الرأي العام»، العدد 577، الأحد 18 أغسطس 1957.

وشريعته، وإخراج ملايين من المغاربة من حظيرتها، في ما لو نجحت المحاولة وأفلحت المكيدة. وبما أنهما من الخطورة بما لا مزيد عليها، فقد هب الشعب بقيادة الحركة الوطنية الناشئة كرجل، واحد ضد المستعمرين المعتدين، وضد سياستهم الطغيانية التعصبية الصليبية، فكانت الاجتماعات العامة بالمساجد كالقرويين بفاس ؛ حيث خطب الخطباء، ثم أعقبت هذا مظاهرات شعبية، مشى فيها عشرات الآلاف من المواطنين الذين بلغ حماسهم أشده، واستعدادهم للتضحية الغالية حَدًّا لا يأتي عليه وصف، لأن العدوان كان على أعز ما يملكه الإنسان، وهو حق التدين، وحرية الاعتقاد، وهذا من أقدس حقوق وحريات كل إنسان ومواطن، ولم يُفِدْ في عضد الحركة الاحتجاجية الشعبية لا جلد ولا تعذيب - وقد كنت في طليعة الذين جلدهم الاستعمار بمحكمة فاس على يد باشاها - ولا سجن ولا نفي. وبالرغم من اضطرار سلطات الحماية الفرنسية إلى التراجع عن بعض ما في الظهير البربري، وهو فرنسة التراب المغربي، فقد أبت الحركة الوطنية أن تتنازل وتتراجع، بل استمرت في جهادها، لا يثنيها عنه لا إرهاب ولا نكال، ولا تهديد ولا وعيد.

ثم أصدرت الحركة الوطنية الفتية بعد سنتين، أي في 1932 مجلة (مغرب) بباريس لرفع صوتها بالاحتجاج على الوضع الاستعماري بالمغرب، والمطالبة بالحقوق والحريات، والإصلاحات والمنشآت، لصالح الشعب المغربي المغلوب على أمره، في غير ذلة ولا خضوع، وقد استطعنا أن نبلغ الصوت في باريس إلى كل جهة مختصة، ومن باريس إلى المغرب نفسه ؛ حيث كانت حرية الفكر والتعبير عنه، تعد من المستحيلات ولو مع القيود المفروضة، والعراقيل القائمة.

وبعد صدور مجلة (مغرب) بقليل، استطعت أن أصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية، وهي أولى الصحف الوطنية على الإطلاق في المغرب المشمول بالحماية الفرنسية، وقد كان صدورها فتحًا عظيمًا في تاريخ الحركة الوطنية، التي أصبح لها لسان قوي بليغ، وسلاح متين قاطع في الداخل، بل كانت (عمل الشعب)، المحور الذي تبلورت حوله القوى الشعبية الناهضة، مما جعل تلك الحركة الصحفية السياسية هي الصورة البارزة للحركة الوطنية المغربية، المناضلة في سبيل الحق والحرية والإصلاح. ويطول بي القول لو أردت التعرض، ولو بإيجاز، للمعارك التي خاضتها (عمل الشعب) ضد الاستعمار وسياسته الباطلة، ومن أجل الدفاع عن كيان الوطن وحقوق الشعب وحرياته. ومن أشهر تلك المعارك، المعركة المشهورة ضد (المعمرين)، وضد نزع ملكية المغاربة لصالحهم، وضد تمويلهم من ميزانية الدولة المغربية وعلى حساب المغاربة، مما أحنق المستعمرين، وجعلهم يأتمرون في الرباط، ويطالبون بمنع الجريدة ؛ التي كانت إذ ذاك سيفًا مصلتًا على رؤوسهم، ويبيتون لي مكيدة إجرامية رد الله كيدها في نحورهم.

وقد ذهبت (عمل الشعب) ضحية الانتقام الاستعماري، فمنعتها قيادة الجيش الفرنسي في مايو 1934، بمناسبة زيارة جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف لفاس، حيث كانت هذه الزيارة مظهرًا لالتقاء الملك والشعب ؛ بما لم يتقدم في تاريخ البلاد، ولاتحاد وطني رائع بينهما كان له ما بعده... وإن (عمل الشعب)، لم يتعرض لمثل هذه الاعتداءات، إلاّ لأنه كان اللسان المدافع عن حقوق الشعب والعرش وحرياتهما معًا، وقد خاب ظن الاستعمار، فلم يمر قليل على خفوت صوت (عمل الشعب) مؤقتًا، حتى برزت (مطالب الشعب المغربي) ؛ وقد توليت مع رفيق تقديمها لحكومة باريس، كما رفعها وفد من الرفقاء في الرباط لجلالة الملك. ولقد جاءت (مطالب الشعب المغربي)، كبرنامج للإصلاحات المغربية في جميع الميادين، وشملت الحاضر والمستقبل. وإلى جانب نقد الوضع الفاسد، المفروض باسم الحماية على المغرب والمغاربة، اشتملت على بيان ما كنا نطالب به من إصلاحات أساس في السياسة، والقضاء، والاجتماع والاقتصاد، والمالية وإصلاحات أخرى، ومما تضمنته فصول المطالب، ما هو خاص بالحقوق والحريات الفردية والعامة، وهي التي توجد في الدول الحرة الديمقراطية.

وهكذا استطعنا أن نقيم الحجة، على أن حركتنا كانت حركة إصلاح وبناء، لا حركة نقد وهدم كما كان يزعم الاستعمار غرضًا وباطلاً، وقد كان في هذا من الإحراج له بدحْض أباطيله، وتسفيه دعايته، ما جعله يزداد خوفًا من الحركة وحنقًا عليها، ولم نكن ننتظر من سلطات الاستعمار أن تتخلى عن خطتها، وتقلع عن غيها لمجرد إعلان المطالب، ولكن حركتنا استفادت معنويًّا وسياسيًّا، من ظهورها بمظهرها الحقيقي، المخالف لمزاعم المستعمرين وأكاذيبهم، ومنها أننا لم نكن الواضعين لتلك المطالب، وإنما هي - في دعواهم الباطلة - من وضع فرنسيين ضد سياسة حكومتهم، ومنها أيضًا، رميهم لنا بتهم رخيصة مضحكة ؛ وهي أن رجال الحركة الوطنية، كانوا مدفوعين من الأجانب أعداء فرنسا في برلين، وموسكو وروما، وهذا من تَهَاتُرِ المستعمرين وأضرابهم من المفسدين المضللين، ومن الذين لا ضمير لهم ولا حياء، وقد كان ذلك أهون من نبح الكلاب على السحاب، كما في المثل العربي.

وحيث كان اليأس من المستعمرين، فقد هبت الحركة الوطنية الناشئة، إلى أخذ الحقوق والحريات، عملاً بأن الحق يؤخذ ولا يعطى، وأن الحرية لا تؤخذ إلاّ غلابا. ولهذا نزلت الحركة الوطنية إلى الميدان مرة أخرى، فأخذت سنة 1936، تعقد الاجتماعات الشعبية بكبار الدور الخاصة، كان هذا مثلاً في فاس ثم في الدار البيضاء، وكانت الغاية من تلك الاجتماعات، إعلان الاحتجاج على سياسة الضغط والاضطهاد والاستعباد، والمطالبة بالحقوق والحريات الإنسانية والوطنية. وأكثر من هذا، عدم انتظار تنازل الاستعمار عن شيء من ذلك للشعب، ومعارضة سياسة التعسف، بالعمل على أخذ

الحقوق والحريات ولو كان دونها خرط القتاد، والسجن، وما هو أكثر، وهكذا سارت حركتنا على أساس جعل السلطات الاستعمارية أمام الأمر الواقع.

وفي سنة 1937، سمح للحركة بصحف جديدة (كالدفاع) لسان الحركة القومية المغربية، وقد كانت تصدر بفاس مع زميلتها (عمل الشعب)، التي استأنفت صدورها إثر رفع المنع العسكري عنها، وصدور هذه الصحافة السياسية، قام دليلاً على أن الحركة الوطنية كانت على صواب في خطة أخذ الحق والحرية، وجعل خصومها أمام الأمر الواقع.

ومما امتازت به الحركة القومية المغربية، أنها أعلنت لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية العامة، المبادئ والأهداف التي ما تزال هي مبادِءَنَا وأهدافَنَا، وأذكر من هذا (ميثاق الحقوق القومية)، الذي نشرته الحركة القومية إذ ذاك في لسانها جريدة (الدفاع) وهذا الميثاق مطابق (لبيان حقوق الإنسان والمواطن)، الذي أعلنته الثورة الفرنسية الكبرى، و(للبيان العالمي لحقوق الإنسان)، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في ما بعد.

كما أن الحركة القومية حرَصت على إثبات مبادئها وغاياتها في كل عدد، بجانب عنوان جريدة (الدفاع)، وقد كانت الشورى والاستقلال مصرحًا بهما ضمن تلك المبادئ والغايات. أما تحديد الموقف من الأجانب، فكان بهذه العبارة : (المغرب للمغاربة، أحرارًا في بلادنا كرماء لضيوفنا)، ولم يكن أحد غيرنا في ذلك الوقت، ليستطيع الجهر بذلك، وحتى لو وجد، فلم يفعله أحد غيرنا، ولا فخر.

ولم تكن حركتنا القومية تتوخى من إعلان ذلك، إلاّ تبيان حقيقتها وتوضيح دعوتها، ورسم خطتها، والتبشير بالحق، وبث روح الحرية والتحرير بين المواطنين كافة. وهي إذ كانت تفعل هذا، كانت تعتقد أن لا سبيل لتحقيقه إلا بالكفاح والتضحية من لدن الشعب، بعد تنظيم صفوفه، وتوجيه جهاده نحو الهدف والغاية.

وما لبث الاستعمار - كعادته - أن ضاق ذرعًا بالحركة المغربية ؛ التي تعزز جانبها بالصحافة وحريتها، وبإقبال الناس للدخول في صفوفها، فدبر مكيدته لإسكات صوت المطالبة والمعارضة، وتحطيم سلاح الحركة المضطلعة بهما، فكانت حوادث خريف سنة 1937، التي اعتقل فيها كثير من الوطنيين، ونُفُوا فيها لمدة تسع سنوات.

النص رقم 5 :

الأمن العام والحريات[1]

الأمن في كل جماعة بشرية وكل مجتمع سياسي، أحد المهمات الكبرى للدولة ولإدارة السلطة والتنفيذ فيها وهي الحكومة، بل لا خطأ أو مبالغة في القول : إن الأمن من أولى المهمات الأساس لكل دولة وحكومة ومدنية، فكل مجتمع إنساني لا يتوفر فيه الأمن، لا يمكن أن يقوم فيه الاستقرار ويسود فيه النظام، وتسلم فيه الحياة بكيفية مستمرة وأكيدة. وبَدهي أن فقدان كل هذا، يؤدي حتمًا إلى الانحلال والاختلال، والفوضى والاضطراب، والإرهاب والإجرام، وأنه لضلالة وفتنة، والفتنة أشد من القتل.

ولضرورة الأمن وأهميته بالنسبة إلى الأفراد والجماعات، أشارت الآية الكريمة : ﴿**الذين آمَنُوا ولم يَلْبِسوا إيمانهم بظلم أُولئك لهم الأمنُ وهُم مُهتدون**﴾ فواضح من هذا، أن الله تعالى وعد المؤمنين، الذين يمنعهم إيمانهم من ارتكاب أي ظلم وعدوان، أحسن الوعود وهو الأمن، كما سمّي هؤلاء المؤمنين الأتقياءَ، الذين هم مثال الاستقامة والعدالة في الناس ﴿**المهتدون**﴾ ؛ لأنهم آمنوا بالحق وكفروا بالباطل، واتبعوا الهُدَى واجتنبوا الضلالة، واعتصموا بالتقوى وأعرضوا عن المعصية. وتأكيداً لذلك الوعد، وتبياناً لما لأولئك المؤمنين المتورعين المتعففين المترفعين، من علو الدرجة والمكانة عند الله وبين العباد قال تعالى : ﴿**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لَيَستخلفنَّهم في الأرض كما استخلف الذين مِنْ قبلِهِم وليُمَكِّنَنَّ لهم دينَهُم الذي ارتضى لهم وليُبدِّلنهم من بعد خوفهم أمْنًا**﴾ ولما سأل إبراهيم عليه السلام ربه، دعاه أَنْ يرزق مكة الأمن : ﴿**وإذ قال إبراهيمُ رب اجعل هذا البلد آمنًا...**﴾.

وقد شرع الإسلام للناس حقوقًا، أولها المحافظة على النفوس والأعراض والأموال، وفي خطبة الوداع لرسول الله صلى الله عليه وسلم، بيان أهم القواعد التي ينبني عليها نظام الحياة، ومن قوله صلى الله عليه وسلم في هذا : «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا»، ولم يستثن عليه الصلاة والسلام إلا شيئًا واحدًا أوضحه بقوله : «إلا بحق الإسلام» ومعناه واضح، وهو أن الدماء والأموال والأعراض حرام، إلا ما أوجبت شريعة الإسلام أخذه بالطرائق القانونية الصحيحة.

(1) «الرأي العام»، العدد : 450، الثلاثاء 9 أبريل 1957.

ونكتفي بالإشارة هنا، إلى ما استنه الإسلام عن طريق القرآن الكريم والسنة الشريفة في مسألة الأمن والاستقرار، وصيانة الحقوق البشرية.

أما الأمن العام، فهو عبارة عن النظام المادي في الشارع، وعن سلامة الناس في أشخاصهم، وأماكنهم، وأملاكهم، وأعمالهم وشؤونهم جميعها.

ويرجع حفظ الأمن والسلامة في الدولة، إلى الإدارة المختصة ؛ التي يتكون من مجموعها جهاز النظام العام، ويعبر عنه كما يعبر عن اختصاصات الدولة والحكومة، الراجعة إلى ذلك بنظام الشرطة، أو ما يسمى في الوقت الحاضر (البوليس) ؛ وكلمة (بوليس) هذه، لا تعني رجال الشرطة فحسب، بل تعني كذلك في مدلولها الواسع الشامل، التشريع والأنظمة الخاصة بشؤون الشرطة جميعها، ونظام الشرطة عبارة عن واحد من أهم أعمال الإدارة والسلطة العامة في البلاد المتحضرة، كما أن ذلك النظام، قد تغير وتطور حتى في مدلوله حسب العصور والأمصار. ويذهب بعضهم في تفسير معنى الشرطة اليوم إلى حد بعيد ؛ فيجعل السلطة الإدارية لا تخرج عن كونها سلطة بوليسية لا أقل ولا أكثر.

وفي التشريع الحديث، توجد قوانين وقواعد عامة، لتنظيمها تنظيمًا تامًّا محكمًا لصالح الدولة والأمة ؛ حيث لا يُبقي سلطة البوليس سلطة غير مقيدة ولا محدودة في نطاق معين، هو نطاق اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين والأنظمة العامة، وبمقتضى هذا، فإن كل تدخل إداري - من الوجهة البوليسية - يجب أن يقوم على ما يبرره من المصلحة العامة، كأن يختل الأمن والنظام، أو يتوقع شيء من هذا مما يقضي بالتلافي والاحتياط، والسهر على الطمأنينة والسلامة.

ومهما يكن، فلابد من أن يكون العمل البوليسي قانونيًّا، حتى لا يصير ظلمًا وبغيًا وعدواناً، بل يجب على السلطة المسؤولة عن النظام البوليسي، أن تكون مثال التنفيذ للقوانين واحترامها، وكل مخالفة لهذا، ليس من شأنها إلا أن تضاعف مسؤوليات تلك السلطة وتبعاتها. وكلما التزم البوليس العمل طبق القوانين، واتصف باحترامها، ازداد الناس ثقة به واطمئنانًا إليه، واعتماداً عليه في حفظ النظام، وحماية الأمن وكفالة الحريات العامة.

النص رقم 6 :

«حديث جهينة»

حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال[1]

(1)

لا جدال في أن الحرمات والمقدسات، التي يعتز بها كل إنسان ومواطن في عهد النور والرقي والحرية، قد أصبحت مهددة في بلادنا، بما لا نجد له نظيرًا حتى في العهد البائد، ومثالاً لتلك الحرمات والمقدسات، نذكر النفس التي حرم الله إلا بالحق، فالمغرب لم يعرف الاختطافات، وأنواعًا من التعذيب الوحشي، إلا في ما يسمى (العهدَ الجديدَ)، ونذكر كذلك كمثال لانتهاك تلك الحرمات والمقدسات، التي من أجلها وأعظمها : حقوق الإنسان والمواطن وحرياته ؛ فالشعب المغربي، لم يعرف كذلك في الماضي من إنكار الحق وخنق الحرية، ما يعرفه ويعانيه في الحاضر.

لقد كان الاستعمار، على اختلاف أجناسه، شرًّا كله على الوطن والشعب، ولا بدع في هذا، لأن الاستعمار حينما كان ينتهك الحرمات والمقدسات - بالنسبة إلى الوطن الأسير بالاحتلال والسيطرة الأجنبيين، وبالنسبة إلى الشعب المغلوب على أمره ؛ الذي كان يرسف في الأغلال - لم يكن يفعل غير ما أتى من أجله، ويرتكب غير ما قضت به خطته، ويقترف غير ما حكمت به سياسته، وقد توسل الاستعمار إلى كل هذا بالتشريع تارة، وبالقوة تارة أخرى.

وقد قابل الشعب كل هذا بالاستنكار والاحتجاج، وبالمعارضة والمحاربة. وتجلى موقف الشعب، وتبلور نضاله ضد الاستعمار، وفي سبيل العتق والخلاص، في حركته الوطنية ؛ التي كانت حركة مطالبة بالحق والحرية والعدالة، كما كانت حركة هداية وعمل، وإصلاح لخير الوطن والشعب. وقد اتخذت الحركة الوطنية في جميع مراحلها من الأسباب والوسائل والأساليب، وذلك لنصر دعوتها، وتوطيد أمرها، وتحقيق هدفها، ما جعلها قوة يحسب لها المستعمرون حسابها على توالي الأحقاب والأعوام، ولم تكن

(1) «الرأي العام»، عدد : 725 - 1 فبراير 1958.

بالقوة المفطورة على الشر، بل كانت في المراحل والأطوار جميعها، قوة خير وهداية وإصلاح، امتثالاً لقوله تعالى : ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**﴾.

هكذا عرف الشعب الحركة الوطنية، بل هكذا جرب رجالها وقادتها، الذين كانوا حقًّا من المفلحين ؛ إذ كانوا دعاة الخير، الآمرين بالمعروف، الناهين عن المنكر، ففازوا برضا الله والرسول والمؤمنين، كما استحقوا تقدير الوطن والمواطنين.

ولو أردنا أن نتحدث عن الوطنيين في إيمانهم ونضالهم وثباتهم، لما تحدثنا عنهم بغير قوله تعالى : ﴿**رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه**﴾.

ولو شئنا أن نتحدث عنهم كذلك حديثاً غير قدسي، لما وجدنا أحسن من هذا : وطنيون أحرار، يريدون أن يعيشوا في أرض الحرية.

نعم، كانت الحرية شعار الوطنيين، فباسمها وفي سبيلها عاشوا، وكافحوا، وضحوا وسجنوا، ونفوا، وشردوا، وعذبوا، واستشهدوا حتى كان النصر للحق، والغلبة للحرية يوم تحقق الاستقلال ؛ وقد كان هذا النصر، وهذه الغلبة بالقلم واللسان كما كانت بالسيف والنار، ولم يكن كل هذا ليكون الاستقلال خلواً من الحرية، أو حرباً على الحرية، أو مسخاً للحرية أو استئثارًا بالحرية، أو تسخيراً للحرية ضد الأحرار من المواطنين.

إن الاستقلال تحرير وحرية، وبهذا يتميز عن الاستعمار كما يتميز الطيب من الخبيث.

وقد جاهد الوطنيون في سبيل الاستقلال باسم الحرية والتحرير، وفي صالح الوطن كله والشعب أجمع، وجاهدوا في سبيل ذلك بالقلم واللسان، وبالنفس والمال، قبل أن يجاهدوا بقوة الحديد والنار ؛ لتكون كلمة الله بالحق والحرية هي العليا، وكلمة المستعمرين وباطلهم هي السفلى. ونرى - ونحن نتحدث عن ذلك الجهاد الوطني والسياسي بالقلم واللسان - أن نروي اليوم للناس قصة ما أعجبها من قصة ! وهي قصة ما عنونَّا به هذا المقال : (حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار، وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال).

وقراؤنا يفهمون بسرعة البداهة ما نقصد إليه، ومَن نعنيه بقولنا هذا...

إنهم يدركون - بالعلم والاطلاع والخبرة والتجربة - أننا نريد أن نروي قصة الدفاع عن الحرية - حرية المغرب والمغاربة أجمعين - ضد عدوان الاستعمار، والتنكر للحرية بعد أن زالت دولة الاستعمار، وخلفتها (دولة الاستقلال).

ولا نريد أن نرجع بعيدًا إلى الوراء، ونبعث كل الوثائق والمستندات من مرقدها، إننا لو فعلنا هذا، لطال بنا الحديث وتشعب، ولهذا نرى أن نقتصر اليوم على كتاب نشره الحزب الحاكم في المغرب بعدة لغات (عربية، وفرنسية وإسبانية) بتاريخ محرم 1371 موافق أكتوبر 1951 تحت عنوان.

المغرب
(قبل الحماية - تحت الحماية - إفلاس الحماية)

وصاحب الكتاب هو حزب الاستقلال، وقد نشره بمناسبة دورة هيئة الأمم المتحدة في باريس، وهي الدورة التي حضرها وفد حزب الشورى والاستقلال، وتعاون فيها مع الوفود العربية والآسيوية والإفريقية ؛ من أجل عرض القضية المغربية على الهيئة المذكورة مما هو معروف لدى الجمهور المغربي.

ونفتح الكتاب الحزبي لنقرأ في مقدَّمته هذه الفقرات :

(منذ ذلك التاريخ (30 مارس 1912)، والشعب المغربي المستعبد المقهور، ما فتئ يكافح تارة كفاحاً علنيًّا، وتارة كفاحًا سريًّا للدفاع عن حياته وكيانه، ولاسترجاع حرياته).

(وهذا الكفاح، قد ظل مجدولاً تمامًا من العالم الخارجي ؛ وذلك بسبب نظام حالة الطوارئ المفروض عمليًّا، وباستمرار على حياة البلاد، وإن عشرات الآلاف من المغاربة - سواء في السهل أو الجبل - قد سقطوا في سبيل نصرة المطامح القومية) (والوثيقة الحالية، تهدف إلى إعطاء نظرة إجماعية، من مختلف أطوار النضال القائم إلى الآن، كما تهدف إلى شرح مختلف مظاهر النظام الاستعماري، الناشئ عن معاهدة 1912، وإلى إرسال النور على الأزمة المغربية الفرنسية الراهنة).

هذه مقدَّمة الكتاب مترجمة ترجمة حرفية صادقة، وقد قرأ القراء معنا، أن نضال الشعب المغربي، كان للدفاع عن وجوده وكيانه، وكذلك لاسترجاع حرياته التي غصبها المستعمرون بقوانينهم الجائرة، وبتصرفاتهم الباطلة، وبتدابيرهم الباغية.

وهنا نسأل حضرات السادة أصحاب الكتاب من حزب الاستقلال، وهم اليوم يتربعون كراسي الحكم، هذه الأسئلة الطبَعية الهامة :

هل استرجع الشعب حرياته في عهد حكومتكم ؟ وهل أصبحت هذه الحريات طليقة من قيود الاستعمار ؟ وهل المواطنون جميعهم، في عهد الاستقلال، وتحت حكمكم يتمتعون بكامل الحرية مع ضماناتها اللازمة ؛ وذلك كأناسي وكمواطنين أحرار ؟ وهل تم كل هذا على يدكم وأنتم حاكمون ؛ حيث أصبح المغرب المستقل أرض الحرية، ودولة

الحرية ؟ وهل بلغ أمر الحرية على عهدكم في بلادنا من علو الشأن، وجودة النظام وقوة الضمان، وكمال التطبيق وكلية الاحترام، ما جعل عملكم اليوم مطابقًا لقولكم بالأمس، وحاضركم في الحكم صورة صادقة لماضيكم في الكفاح ؟ وباختصار : هل الحياة اليوم بالمغرب - في عهد حكومتكم - أصبحت بالنسبة إلى غيرهم، أي للملايين الكثيرة من أبناء الشعب في الحواضر والبوادي (الحياة الجديرة، بأن يحياها كل إنسان محترم، وكل مواطن حر ؟).

إن أجبتم عن هذا السؤال، وعما تَقدَّمه من الأسئلة بكلمة (نعم)، ألقينا عليكم أسئلة أخرى، لا تقل أهمية عن سابقاتها، وكانت أكثر خطورة ومسؤولية.

لماذا احتفظت حكومتكم بتشريع الاستعمار وقوانينه الجائرة المنافية للحرية ؟ فهل الحرام بالأمس أصبح حلالاً اليوم، لمجرد أنكم وجدتم فيه ضالتكم المنشودة، فسكتّم اليوم عما حاربتموه معنا أو مثلنا بالأمس مرددين الآن القول المشهور :

لم آمر بها ولم تسؤني ؟

وهل تلك القوانين غير كافية القيود للحرية، حتى فكرتم في ما هو أشد وأفظع، وهو مشروع القانون المعروض أخيراً على الحكومة باسمكم، وبواسطة وزير الداخلية والمتعلق بحق هذا الأخير في منع الجمعيات والأحزاب وحلها ؟ ولماذا كانت الاختطافات في صفوف الوطنيين القدامى، ورجال الكفاح والفداء ؟ ولماذا لم تحرك الحكومة ساكناً والاختطافات جرت في أماكنها في وضح النهار، وعلى أيدي أشخاص معروفين هنا وهناك بأسمائهم، وحيثياتهم، وعناوينهم، وحركاتهم وسكناتهم، واتصالاتهم وحماياتهم كما تعرف سيارات الخطف بأرقامها، والمعتقلات المسماة (السرية)، والمعروفة عند الخاص والعام في مختلف الجهات ؟ فهل بهذا وبمثله، يمكن أن يقوم البرهان في عهدنا هذا على احترام الشخصية الإنسانية، والنفس التي حرم الله إلاَّ بالحق، وصيانة أرواح الناس وحقوقهم وخيراتهم وأموالهم ؟ فلماذا استرسلتم في التجاهل والتصامم، والتعامي منذ أكثر من سنة ونصف ؟ هل كل هذا في صالح الحرية الإنسانية والمواطنة كما تفهمها العقول السليمة، وتدركها النفوس البريئة، وتحميها القوانين العادلة ؟

ولماذا هذه الكثرة الكاثرة من الاعتقالات الجائرة، في صفوف الشعب الذي كافح وضحى، ليعيش حرًّا سيدًا في وطنه الحر المستقل، فيعاني بعض مكافحي الأمس ما يعانيه من منع وحرمان، وظلم عدوان وبغي وطغيان ؟ فهل يستدل على الحرية بتلك الكثرة من الاعتقالات، التي تضيق بها السجون على وفرة عددها ورحابة أماكنها ؛ هذه السجون التي يقال إنها لم تملأ بالضحايا السياسيين في العهد البائد كما تملأ بهم في العهد الجديد ؟ وهل ليس من الغريب أن ينقلب هذا العهد على كثير من رجال الوطنية

والفداء في سبيل الاستقلال عهد اضطهاد وعذاب ؟ وما سبب هذا كله ؟ أخير الوطن والشعب ؟ أخير الإنسان والمواطن ؟

ثم، لماذا هذه التصرفات الطائشة، والتدابير الباطلة التي كلها مضايقات للمواطنين في حقوق النفس، وحقوق الوظيف وحقوق الكسب ؟ فهل مع هذا يستقيم العيش وتطيب الحياة في أرضنا وتحت سمائنا، للأكثرية المحرومة ؛ التي غدت كأنها (شعب المنبوذين) من حثالة البشر في الهند ؟

ولِمَ يحرّم على فريق من المواطنين ما يحلّ لفريق غيره، من محظوظي الفئة الحاكمة، ومحميي السياسة المتبعة في البلاد ؟ بل لِمَ يحل للأجانب بصفة عامّة، ولمستعمرينا بالأمس - وحتى اليوم من وراء ستار وأحيانًا على المكشوف - بصفة خاصة ما يحرم على المواطنين الأحرار ؛ لمجرد أنهم ليسوا من أتباع الحزب الحاكم ؟ فمتى وفي أية أمة قام ويقوم اختلاف الرأي ووجهة النظر بين الناس والأحزاب، سببًا لمنع المواطنين وحرمانهم من الحقوق والحريات، في حين، أنها تضمن للأجانب والدخلاء، ومن بينهم مستعمرونا في الأمس، وكلهم يخالفوننا في الوطن، والجنس، والدين، واللغة، والحضارة، والحياة والسياسة ؟ وبيننا وبينهم أيضًا حساب وتصفية ؟ فهل كل هذا يذهل عنه بعض الحاكمين، ويمرون عليه الإسفنجة لينمحي ويختفي، كأنه لم يكن أو ليس بموجود ؟ وهل من الوطنية والسياسة في شيء، أن يظل الأجانب في بلد ما، وفي عهد الحكم الأهلي (شعب الله المختار) كما كانوا زمن الحكم الأجنبي أو أكثر، في حين أن الأحرار من المواطنين، يمنعون ويحرمون في وطنهم مما هو حق ثابت لهم ؟ وبعبارة أوضح، هل من الحرية في شيء، أن تمنع محاضرات الوطنيين الأحرار في المغرب، وقتما يسمح الحاكمون للأجانب بأن يحاضروا في شتى الأماكن والمواضيع، ولفريق آخر من المواطنين، بأن يحاضروا مثلهم، ويخطبوا في اجتماعات عامة خارج الشوارع نفسها ؟ ألا يُذكِّر هذا بسياسة التمييز العنصري والسياسي، التي طالما حاربناها جميعاً نحن ورجال الحكم اليوم في ما قبل عهد الاستقلال ؟

ما أكثر الأسئلة التي نستطيع أن نضيفها إلى ما تقدم في الموضوع نفسه ! ولكننا نقتصر على التي أسلفناها، تلافيًا لإطالة الحديث، وإشفاقًا كذلك على القراء، بل حتى على من تعنيهم أسئلتنا، فإنهم جديرون حقًّا بالشفقة وإن قست بعض قلوبهم، وطاشت بعض أحلامهم !

وإذا أوقفنا الأسئلة، فلكي نستخلص ما يلي :

لقد كتبوا - كما رأينا - أن الشعب، ناضل دفاعًا عن كيانه، واسترجاعًا لحرياته، والأمر كذلك، ولكننا نكرر هنا السؤال : هل استرجع الشعب اليوم حرياته أو أُرجعت إليه ؟

إن قيل : نعم، فَلِمَ هذه المشروعات القانونية، التي يريد بها أصحابها خنق حريات الشعب، وشنق الأحرار من أبنائه ؟ ولِمَ كل هذه المضايقات للحرية والأحرار ؟ ولِمَ كل هذا التنكر للحرية، والإنكار لحريات المواطنين ؟ ولِمَ هذه المشاكل جميعها، القائمة حول تصرفات وزارة الداخلية ومشروعاتها، في عهد السيد إدريس المحمدي ومن لفّ لفه ؟ ولِمَ هذه الضجة الشعبية، القائمة في كل مكان على سلوك تلك الوزارة والمسؤولين فيها ؟ ولِمَ اضطر لسان الحرية، ومنبر الأحرار (الرأي العام)، إلى إجراء استفتاء شعبي، والقيام بحملة صِحَافية، في سبيل الحرية، وفي صالح الأحرار أجمعين في المغرب ؟ ولِمَ تموج البلاد بجماهيرها الشعبية الواعدة، استنكاراً للمؤامرة على الحرية، واحتجاجاً على سياسة كمّ الأفواه في عهد الاستقلال ؟

لقد قال حزب الاستقلال في كتابه : إن الشعب ناضل دفاعاً عن وجوده، واسترجاعاً لحرياته، ونقول : إن هذا ما يزال لم يتحقق كما يريده الشعب، ولهذا يواصل الشعب اليوم النضال في سبيل الكيان والحرية كما قام به أمس ضد الطغاة الأجانب. ونقول أيضاً : إن ما يشكوه الأحرار في بلادنا اليوم من منع وحرمان، وما يعملون لتحطيمه من قيود وأغلال (دفاعاً عن الكيان ونصراً للحرية)، ليس له من سبب غير ما عبر عنه (فولطير) بقوله : (إن الذي يقول لك اِعتقد ما أعتقده وإلا لعنك الله، لا يلبث أن يقول : اِعتقد ما أعتقده وإلا قتلتك).

﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾.

النص رقم 7 :

«حديث جهينة»

حديثهم عن الحرية زمن الاستعمار وخنقهم للحرية في عهد الاستقلال[1]

(2)

من فصول كتاب (المغرب) (قبل الحماية، وتحت الحماية، وإفلاس الحماية) لمؤلفه وناشره حزب الاستقلال، الفصل الرابع تحت عنوان :

السيطرة السياسية والإدارية :

ففي هذا الفصل، يتحدث الكتاب المذكور عن الإدارات المركزية للحماية الفرنسية، وهي قسمان : سياسي وإداري ؛ ويدخل في القسم السياسي، الإدارة العامة للداخلية والأمن العام، وكانت يومئذٍ مزيجاً من الرقابة المدنية والعسكرية، ومن مجموعها، كان يتكون الجهاز الأساس للإدارة الفرنسية بالمغرب. ويزيد الكتاب الحزبي، موضحًا أن هذه الإدارة العامة، بمشمولاتها واختصاصاتها جميعها، كانت في الواقع بمثابة وزارة حقيقية للشؤون الداخلية ؛ حيث إن اختصاصاتها وامتيازاتها الأصل، كانت للصدر الأعظم، أو الوزير المغربي الأول، فانتقلت إلى أيدي الإقامة العامة.

ونحن لا نسوق هذا الكلام للاعتراض عليه، بل للتعليق عليه بمجرد أسئلة ذات مغزى، وهي : هل الأمر اليوم، في عهد وزارة الداخلية المغربية، بخلاف ما كان عليه في العهد البائد ؟ وهل تسود داخل تلك الوزارة روح جديدة حقًّا، هي روح عهد الاستقلال ؟ وهل قضت أساليب العمل فيها اليوم، على ما كان فيها سالفًا من أساليب استعمارية، وتقاليد سياسية معروفة ؟ وهل تغير كل شيء في وزارة الداخلية الحالية، بما يرضي ضمير سائر المواطنين، وخاصة منهم الأحرار، وهم - بحمد الله - الأغلبية الساحقة في الأمة ؟ هذه أسئلة، يجيب عنها واقع الأمر في وزارة الداخلية الراهنة، وواقع الأمر كذلك خارج هذه الوزارة في طول البلاد وعرضها، ونحن لا يَهمنا الأشخاص، بقدر ما تهمنا السياسة

(1) «الرأي العام»، عدد : 731 - 8 فبراير 1958.

المتبعة لو كانت سليمة ومستقيمة، وبعبارة، نحن لا نريد أن نسأل الولاة المسؤولين عن أشخاصهم ولا عن ألوانهم السياسية، ولكننا نسألهم عن سريرتهم، واستقامتهم، وسياستهم، وعن نتائج كل هذا عملاً بالحديث : «**إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أقوالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**»، ﴿**فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره**﴾.

السيطرة القضائية :

وفي الفصل الخامس من الكتاب، المتحدث عن بيان السيطرة القضائية في عهد الحماية ويلفت النظر ما كتب في ذلك الفصل، من أن النظام القضائي زمن الاستعمار، كان قائماً على عدم فصل السلطتين الإدارية والعدلية - ونسأل بهذه المناسبة : هل ما تقرر في عهد الاستقلال من فصل السلطات، حقيقي التنفيذ وكامل التطبيق في المغرب كله، وفي سائر المجالات والمناسبات ؟ أليس أن كثيراً من الحكام ما زالوا لم يخضعوا لنظام فصل السلطات، وما زالوا بسبب هذا الوضع الفاسد، يسيئون إلى الناس وإلى أنفسهم ؟

إننا نكتفي بالسؤال، لأنه يحمل في طيه الجواب.

انتهاك حرمة الحقوق :

ثم نسرع في هذا الاستعراض لمحتويات الكتاب الحزبي، لنصل إلى الفصل التاسع، وهو فصل هام وخطير جدًّا كما سيرى القارئ ؛ لأنه يتحدث عن مشكلة المشاكل في الدولة وجهازها وسياستها، تلك هي مشكلة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والسلطة وحقوق الفرد والجماعة ؛ وقد عنون أصحاب الكتاب ذلك الفصل : انتهاك حرمة حقوق الإنسان. وجدير بهذا الفصل أن نقف عنده قليلاً، لنرى ماذا احتوت عليه أقسامه.

ففي بداية الفصل، التذكير (بالبيان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أعلنته هيئة الأمم المتحدة، منذ أكثر من عشر سنوات (10 ديسمبر 1948)، وقد كان ذلك التذكير بإثبات الحيثيات الأولى والأساسية (للبيان) وهي :

حيث إن الاعتراف بالكرامة الطبَعية لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية وبحقوقهم المتساوية التي لا تقبل التفويت يعد أساس الحرية، والعدل، والسلم في العالم.

وحيث إن تجاهل واحتقار حقوق الإنسان قد أديا إلى أعمال وحشية تثير ضمير الإنسانية، وحيث إن قيام عالم جديد تعيش فيه الخلائق البشرية حرة في الكلام، والعقيدة، ومتحررة من الإرهاب والبؤس قد أعلن عنه كأسمى مطمح للإنسان.

وحيث إنه من الأكيد والضروري أن تكون حقوق الإنسان محمية ومصونة بواسطة نظام شرعي صالح من أجل أن لا يكون الإنسان مكرهًا - في المرحلة القصوى - على اللجوء إلى الثورة على الطغيان والاضطهاد...

فإن الجمعية العمومية تعلن :

المادة الأولى - أن جميع المخلوقات البشرية تولد حرة ومتساوية في الكرامة وفي الحقوق...

المادة الثانية - لكل واحد أن يمتلك جميع الحقوق وجميع الحريات المعلنة في هذا البيان دون أي تمييز في العنصر واللون، والنوع الجنسي، واللغة، والدين، والرأي السياسي أو غيره من الآراء التي يكون أصلها قوميًّا أو اجتماعيًّا، والثروة، والولادة، وأي حالة غير هذا...

الحريات العامة في المغرب :

ويتلو هذه المقدمة في الكتاب المذكور، قسم الحريات العامة في المغرب، وهنا يطلب المؤلفون من السلطات الفرنسية، المسيطرة إذ ذاك على البلاد، أن تكون الحقوق العامة فيها - على الأكثر - سواء بالنسبة إلى المغاربة والأجانب ؛ حيث إن هؤلاء كانوا متفوقين على أولئك في التمتع بالحقوق والحريات، ولكن، يضيف الكتاب أن تلك المساواة بين المغاربة والأجانب، وإن كانت مطابقة نصًّا ومعنى للبيان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها تتنافى كل المنافاة، مع نظام الحماية القائم على التمييز العنصري، والسيطرة السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، وختم الكتاب بقوله : إنه يبدو مفيداً أن يضع الباحث قائمة جامعة لنقط الاختلاف، بين وضعية الفرنسيين مع غيرهم من الأجانب، وبين وضعية المغاربة، ثم يشرع الكتاب في تلك القائمة ؛ التي يَفْتَتِحُهَا بالكلام عن الحرية الفردية وأمن الأشخاص، وفي هذا يقول المؤلفون : إن الضمانات في مجالي الحرية والأمن، كما يفرضها القانون لصالح الفرنسيين وبقية الأجانب، لا تنسحب على المغاربة. وفي ما يخص المحاكم، يقول الكتاب : إن من خواص النظام القضائي، الامتهان التام للحرية الفردية ؛ حيث إن المغربي عرضة للاعتقال بكيفية مستمرة. كما كتب هذا باللفظ، نقيب المحامين نيجيل، ثم عدد الكتاب أنواع التدابير الزجرية، والاضطهادات المنصبَّة على المغاربة من لدن السلطات الفرنسية، ومن تلك الاضطهادات : العدوان على الحرية الإنسانية، وانتهاك حرمة البيت، والمراسلة، وكل هذا بخلاف ما يتمتع به الفرنسيون والأجانب من حقوق وحريات ذات حرمة مصونة.

ومما تحدث عنه الكتاب، في باب حرية الاجتماع وحق التظاهر العام، أن كل هذا ممنوع بتاتاً على المغاربة. ومن أغرب ما شرعه الاستعمار الفرنسي في هذا المجال

القرار الصادر بتاريخ 14 مارس 1945، وقد أدخل عليه تعديل بقرار 26 أبريل 1947، وينظم كلاهما الاجتماعات العامة والخاصة، وهذا نص القرار معدلاً :

(لا يمكن عقد اجتماع عام أو خاص دون رخصة سابقة من السلطة العسكرية.. والرعايا الفرنسيون وحدهم هم الذين يمكنهم تناول الكلام أثناء الاجتماعات العامة أو الخاصة، ويجب استعمال اللغة الفرنسية وحدها، أما الدخول إلى الاجتماع ؛ فيمكن أن يمنع على الرعايا المغاربة).

هذا نص القرار الفرنسي الاستعماري الغريب، وهو تقييد شنيع لحرية الاجتماع وحرية الكلام، وحرمان فظيع للمغاربة في الوقت نفسه، الذي يقصر القرار المذكور التمتع بهما على الفرنسيين لا غير.

وقد علق كتاب حزب الاستقلال على ذلك القرار بقوله : إن رخصة الاجتماع لا تعطى عمليًّا في سائر الأحوال إلا للفرنسيين، في حين، أنها تمنع عن المغاربة بكيفية مطلقة، وأضاف الكتاب : إن هذا النظام يلغي حرية المظاهر العامة إلغاءً تامًّا ؛ وذلك لأنها ممنوعة منعاً صريحاً، كما يفرض ذلك النظام قيودًا خطرة على حرية الاجتماعات العامة، ويخضع الاجتماعات الخاصة إلى نفس النظام المتعلق بالاجتماعات العامة.

ونستنتج من القرار الاستعماري، ومن تعليق الكتاب الحزبي عليه، أن حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي بالكلام، كانت معطلة تحت الحماية بالنسبة إلى المغاربة دون الفرنسيين.

ونسأل بعد هذا : هل أُلغي، في عهد الاستقلال، تشريع الحماية الاستعمارية ؛ وفي طليعته ما يتعلق بالحريات العامة والخاصة ؟ أو : لماذا احتفظ المغرب، في عهد الاستقلال، بتشريعات الاستعمار المقيدة أو المعطلة للحريات العامة ؟ وهل ما كان يندد به حزب الاستقلال في كتابه - كما رأينا - من عدوان على الحريات، وإنكار وتعطيل لها في عهد الاستعمار، بمثل ذلك القرار الغريب، يختلف في شيء عما تقوم به وزارة الداخلية في عهد الاستقلال من السماح بحرية الاجتماع وحرية الكلام، لجميع الأجانب ولفريق من المغاربة دون فريق ؟

وهل من أجل هذا التمييز، العنصري والحزبي المقيت، احتفظ في عهدنا بكل ما شرعه الاستعمار، وخلفه من تقاليد وأساليب ضد الحريات المغربية، والأحرار المغاربة باستثناء الحاكمين وأشياعهم، الذين - بعد أن كانوا من المحرومين من الحريات زمن الاستعمار - أصبحوا في عهد الاستقلال من المستأثرين بها مع الأجانب دون سواهم من المواطنين ؟

وهل تطبيقاً لهذا، منعت محاضرات على قوم، بينما سمح بغيرها للمحظوظين من المغاربة والأجانب ؟ وهل إمعانًا في خنق الحرية ؛ بتشديد قيودها أكثر مما شددتها سلطة الحماية، تقدمت وزارة الداخلية بمشروع قانون الجمعيات والأحزاب ؟

نص رقم 8 :

«الوثبات»

وأما بنعمة ربك فحدِّث[1]

من أعظم النعم التي أنعم الله بها على المغرب في الوقت الحاضر الحرية، هذه الحرية التي طالما حرم منها المغاربة في عهد الاستعمار الغاشم، والتي تمتع بها الأجانب في ظل الحرب ! ولما تحرر المغرب، بفضل كفاح المخلصين من أبنائه وتضحياتهم ؛ كانت الحرية الأمنية الأولى التي طمح المواطنون إلى نيلها ؛ ليكون بها الاستقلال ذا مدلول حقيقي ومحتوى إيجابي ؛ إذ بغير الحرية، إنما يكون الاستقلال اسما بدون مسمى، أو بعبارة أخرى، يكون مفرغاً من كل تحرر أو تحرير، فالحرية هي روح الاستقلال الحق وقِوامه، فإذا فقدت فقد معها معناه ومغزاه.

ولهذا، فإن الحرية هي أعز ما يملأ فراغ الاستقلال، وبهذه الصفة، فإنها لا تعتبر مجرد كلمة وعبارة، ولا محض رمز وشعار. وإذا كانت الحرية قد تعددت أشكالها، وتشعبت طرقها، وكثرت متاهاتها واختلفت معانيها، فإن السبب في هذا، هو ما تعرضت له طوال التاريخ، وحتى في عصرنا هذا من الآفات والأخطار، ومن أنواع المسخ والتحريف، وكانت النتيجة أنها خرجت من كل هذا فاقدة لسلامتها، ونقاوتها، ودقتها في اللفظ والمعنى. وأكبر دليل على هذا، هو سوء الاستعمال والاستغلال، اللذين كانت وما فتئت عرضة لهما في كثير من أقطار الدنيا حتى ممن يسمون أنفسهم، (الأحرارَ) كذبا وزورا، وهكذا رأينا، وما زلنا نرى، شعوبا كثيرة لم تكد تخرج من ربقة العبودية المفروضة عليها من الاستعمار، حتى وقعت في ما لا يقل عنها شدة وقساوة، وظلما وقهرا، بل رأينا ما هو أشد وأفظع ؛ وهو استعباد تلك الشعوب من جديد باسم الحرية، والتحرير في عهد السيادة والاستقلال، وهكذا يصدق عليها القول المأثور عن عهد الثورة الفرنسية الكبرى : (أيتها الحرية، كم من جرائم ترتكب باسمك !).

ومما سلف، يتضح أن الحرية لا توجد إلا حيثما يكون لها مدلول حقيقي وواقع حسي، وبالرغم عما تعرضت له من الشكوك في عصرنا، فإنها ما تزال حبيبة إلى النفوس الحرة، وعزيزة على الأرواح الحية، التي تعتبرها وتتخذها مثلها الأعلى، بل حقا مقدسا لكل إنسان

(1) «الدستور»، العدد : 37 - الاثنين 24 جوان 1963.

ومواطن، وبهذه الصفة، يهون في سبيلها كل صعب، ويرخص كل غال ؛ لأنها جزء لا يتجزأ من ذات الانسان وروحه، وما عرف هذا وقدره حق قدره، إلا من حرمه البغاة والمسيطرون من حريته فردا كان أو جماعة، ولهذا، فإن جميع الشعوب التي فقدت الحرية، لم تصبر عليها، ولم تهدأ لها نفس حتى استرجعت حريتها السليبة بالجهاد والتضحية، ومن المؤسف، بل المؤلم أن يوجد في هذه الشعوب نفسها، من لا يستفيدون من العبر والتجارب، ولا يتعظون بدروس الماضي والتاريخ، ولا يعتبرون بتطورات الأمم قديما وحديثا.

أما العراك في سبيل الحرية، فليس في الحقيقة إلا عراكا في سبيل المبادئ والآراء، وكل عراك لا يخلو من مكروه، وفي هذا العراك كم ذهبت من أرواح، وأريقت من دماء طوال تاريخ البشرية، وإذا كان للحرية أبطالها وشهداؤها، فلها كذلك أعداؤها وخاذلوها الذين لا يصدقون أن الحرية جديرة بأن يخوض الإنسان معاركها، ويبذل النفس والنفيس في سبيل نصرتها وإعلاء شأنها ﴿**سنة الله في الذين خَلَوْا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾، ففي خلق الله، قوم يحطمون أغلال العبودية، مسترخصين في هذا السبيل المال والحياة، وفيهم أيضا من يبخلون بكل شيء، لتبقى الحرية، وهم معها، في السلاسل والأصفاد، وبهذا يخونون عهد الله والإنسانية في أنفسهم وفي مجتمعهم العاني، وإلى جانب هؤلاء الحانثين بعهد الحرية، يوجد كذلك في المجتمعات قوم، إن عرفوا لماذا يريدون أن يتحرروا، فإنهم قلما يعرفون ماذا يفعلون بالحرية يوم يظفرون بها، ولهذا كان واجبنا هو أن نعرف الحرية على حقيقتها، فنعرف مِمَّ نتحرر ؟ كما نعرف إذا تحررنا، ماذا نصنع بالحرية لأنفسنا ولغيرنا على السواء ؟

ولسنا نبالغ إن قلنا إن المغاربة بطبيعتهم قوم أحرار، ولهذا عرفوا في التاريخ (بالأمازيغ)، فالمغربي رجل حر أبي أولا، وهذه الحرية وهذا الإباءُ، هما اللذان تحكما فيه وفي تاريخه الوطني ؛ فالمغرب كوطنٍ حر يسكنه الأحرار، قد استطاع أن يحافظ على حريته، إلاّ في حقب قليلة، وفي أماكن محدودة في القديم والحديث، والأجانب الذين أغاروا على أرضه في الماضي، قلما توغلوا وطالوا فيها، وآثارهم تدل على هذا حتى اليوم، والأتراك الذين سيطروا، في عهد الدولة العثمانية، على ممالك كثيرة وشاسعة أكثرها إسلامية، لم يستطيعوا أن يحكموه يوم حكموا العالم الإسلامي كله، بما فيه تونس والجزائر، بل بلغ الأمر بسلاطين آل عثمان، أن كانوا يرهبون جانب المغرب، ويخطبون وده، ويستنجدون به ضد الأجنبي المعتدي، وحتى الاستعمار الذي استولى على أراضي الإسلام والعروبة، بما فيها تونس والجزائر، قد طال احتلاله لهذا القطر الأخير - مثلا - حوالي الثمانين سنة، دون أن يتمكن من بسط نفوذه على بلادنا ؛ التي ظلت حرة مستقلة بجوار الاستعمار الغاشم، ولما تألبت علينا دول الاستعمار، دخلنا في حرب معها أكثر من ثلث قرن، ولم يكن احتلال المستعمرين لبلادنا، بقادر على أن يفقدنا الإيمان

بالحرية، وعزيمة الجهاد في سبيلها، وقد انتهت معركة الحرية في مغربنا بالنصر على يد المكافحين الأحرار.

وبعد أن أدركنا الاستقلال، قامت في المغرب معركة أخرى في سبيل الحرية، ضد فئة من المغاربة، سرعان ما تنكروا لها وكفروا بها، وتطاولوا إلى قتلها في المهد، حتى لا تقوم لها في أرضنا قائمة، وحتى يكون الاستقلال مجرد استغلال للبلاد وأهلها.

غير أن الأحرار، وهم السواد الأعظم من المغاربة، كانوا للطواغيت وأعداء الحرية بالمرصاد ؛ فأبوا أن تنكب الحرية في هذه البلاد بعد نكبتها الأولى في عهد الاستعمار، ثم كان الصراع بين الأحرار والأشرار، وكانت الاغتيالات، والاختطافات والاضطهادات، والتعذيبات السيئة الشهيرة، التي تحملنا منها - نحن رجال حزب الشورى والاستقلال - أوفر نصيب، دون أن تلين لنا قناة، أو يخفت صوتنا الذي هو صوت الحق والحرية والشجاعة، والجهاد في سبيل الله والمثل العليا، وهكذا كنا للحرية ألسنتها وأسلحتها ودعاتها، وأنصارها بدون منازع في هذه البلاد، وكنا وحدنا المطالبين بتشريع ما سميناه ميثاقَ الحرية، حتى تحقق في أبريل 1958، بعد أن لم تنفع معنا قوة ولا حيلة ولاحكم انسجام، ولا مكر سياسة.

ومنذ ذلك الوقت، وراية الحرية تخفق عالية في سماء المغرب، فكان وما يزال وطننا يفخر ويفاخر بها غيره من الدول ؛ التي لم تستقل في آسيا وأفريقيا، إلا لتعيش تحت نظام الحكم القوي الديكتاتوري، بدعوى أن الشعوب المتخلِّفة، غير جديرة بالحرية، طالما لازمها التخلف. وهكذا رأينا الأحرار المحررين بالأمس، ينقلبون اليوم إلى طواغيت يفرضون أشخاصهم وأباطيلهم على شعوبهم، التي طالما نادوا بحقوقها وطالبوا بحرياتها، وعاركوا وضحوا في سبيلها ؛ حتى إذا كانت الحرية، لم يريدوا أن تكون إلا لهم دون شعوبهم، وقد كانت حرية تمكنهم من فعل ما يشاؤون، شأنهم في هذا شأن المستبدين والماكرين.

ولكنْ، مهما فعل الحالمون بالسيطرة في هذه البلاد، فإن النصر قد كان، ولا يزال للحرية ما دام في المغرب أحرار، الموت في سبيلها أهون عليهم من الحياة في ذلة وخضوع.

وقد قلنا، ونكرر القول، إن معركة الحرية لم تنته بعد في هذه البلاد، بل إنها مستمرة ضد ما يهددها من أخطار، وما يبيته لها رهط الأشرار.

ومن أشد تلك الأخطار، أن يسيء استعمال الحرية في بلادنا، قوم جربنا عليهم أنواع الكيد للحرية، والتآمر عليها بكل الوسائل، بما فيها التشريع على عهد حكمهم المنهار...

ونذهب إلى أكثر من هذا صراحة فنقول : إن ما لا يقل خطرا عن ذلك، أن تبقى القوانين الزجرية أمام ذلك معطلة التنفيذ، كأن المغرب بلد بدون قانون كما قيل.

والحقيقة أن للمغرب قوانين تشرع الحرية للجميع، وتحميها من سوء الممارسة والاستعمال، وتعاقب على المخالفات لها، وفي كل هذا ضمان الحرية لكل واحد، وصيانتها من أن يعبث بحقها العابثون، فالحرية قوية بالقانون، ولا حرمة لقانون بدون تنفيذ، وفي تطبيق القانون بحزم وصرامة، في غير ظلم ولا عسف حياة الحرية، وإنقاذها من كل كيد وعبث ؛ هذه الحرية التي نعتز بها، ويعترف لنا بها الخصم والصديق، والتي امتازت بها بلادنا في ما يسمى العالمَ الثالث ؛ الذي طغت عليه كثرة أنظمة الحكم الاستبدادي المطلق، في ظل نظام الحزب الوحيد.

النص رقم 9 :

«الوثبات»

إنما الحرية بالأحرار وللأحرار ![1]

قلنا في مقال سابق، ونحن نتحدث عن الحرية، إن المغرب امتاز عن أكثر الأقطار في القارتين الأفريقية والأسيوية، وعن أخرى كذلك في غيرهما من قارات المعمور، بإقرار الحريات العامة فيه، وبضمان ممارستها لسائر المواطنين، وقد تحقق هذا بعد سنوات من عهد الاستقلال، كانت كلها معارك خاضها الأحرار والديمقراطيون المغاربة، وعلى رأسهم الشوريون ؛ الذين أبلوا البلاء الحسن، وتحملوا من الشر والأذى في الأجسام، والأموال والأرواح، ما جعلهم مفخرة هذه البلاد وأمتها، في الدفاع عن العزة والكرامة، ونصر الحرية والديمقراطية. نعم، إن كل ما قاساه الشوريون الأحرار الأباة، قد أثار الدهشة والإعجاب في الداخل والخارج، حتى أصبحوا مضرب الأمثال في الإخلاص، والوفاء، والثبات والتضحية، وحتى صاروا خير القدوة في معارضة الحكم الزائف، الذي ٱبْتُلِيَ به المغرب باسم الانسجام ؛ وهو تعبير عن فرض السيطرة الحزبية وطغيانها، واستغلالها وفسادها على المغرب وطنا، ودولة وأمة. وفي ذلك نذكر أننا قرأنا مرة في إحدى الصحف الأجنبية، وهي تتحدث عن بلاد تئن تحت طغيان الحكم الحزبي وفساده، وتشبه الأوضاع فيها بأوضاع المغرب في السنين الأولى من الاستقلال، إن مما زاد في نكبة تلك البلاد، أن لا تتوفر يومئذ على حزب كفاح حق، ومعارضة حكيمة كما كان يضطلع بهما حزب الشورى والاستقلال في المغرب، فبفضل كفاح هذا الحزب، ومقاومته لفرض نظام الحزب الوحيد، ومعارضته لسياسة الطغيان والإجرام والاستغلال، ومطالبته بتشريع الحريات، وإقامة نظام ديمقراطي في ظل ملكية دستورية صحيحة، استطاع المغرب أن يفلت من قبضة الدكتاتورية البغيضة، وتمكن المغاربة من إدراك ما حاق بهم من مكرها وخطرها، كما فطن العرش وصاحبه، لما كانت تبيته من خطط ليتم لها الاستيلاء، فكانت نتيجة ذلك النضال الوطني الحر، وما نشأ عنه من توعية المواطنين، ويقظتهم، وتبصرهم، وأخذهم بالحزم في أمورهم إن شرعت الحريات العامة : حرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة، وحرية الجمعيات والأحزاب، وحرية الاجتماع في نطاق القانون والنظام، وقد تحقق هذا بالقوانين الصادرة في أبريل 1958، وهي

(1) «الدستور»، العدد : 38 - الاثنين 1 يوليوز 1963.

قوانين عمل دعاة الحزب الوحيد، وشيعة حكم الانسجام على عدم خروجها إلى حيز الوجود، كما عملوا، حينما عجزوا عن هذا، على إثقالها بالشروط والقيود، حتى تكون الحريات في بلادنا آسما بدون مسمى أوهى من بيت العنكبوت، ولكن شيئا من هذا لم يتحقق، فكانت الحريات كما أردناها وأنف الكائدين في التراب راغم !

ثم مضت سنوات، وأعداء الحرية يتمتعون بها في هذه البلاد ويستغلونها، غير راضين ولا مطمئنين، بل متحينين ومترصدين للفرص، التي تمكنهم من حرمان غيرهم منها كما كانوا يريدون أول الأمر، ومن احتكارها لأنفسهم، واتخاذها وسيلة لفرض سيطرتهم على البلاد وأبنائها.

وطال انتظارهم لليوم الذي يأتي بنكسة الحرية في وطننا، حتى إذا فوجئوا بالدستور ظنوا أن الفرصة قد سنحت لهم لإدراك ما طالما طمعوا فيه، فعمدوا لإخفاء أطماعهم ومراميهم وراء ستار، متظاهرين بأنهم ملكيون أكثر من الملك، ودستوريون أكثر من كل دستوري، وكم هرجوا، وفرحوا ورقصوا، وجنوا أحكاما للمناورة، وإتقانا للتمثيلية، واحتفاء بالفرصة المواتية، ولكن، سرعان ما خاب ظنهم، وفشلت خطتهم، وضاعت الفرصة منهم فانقلبوا خاسرين، بعد أن آمنوا بأنهم كانوا من النصر قاب قوسين، أو أدنى.

ومنذ ذلك الوقت، تجدد العراك في سبيل الحرية بين أنصارها وخصومها، ومعركة الانتخابات التي دارت، وما تزال تدور في المغرب، ليست شبيهة بالمعارك الانتخابية العادية، التي نشاهدها في البلاد الديمقراطية، بل إن المعركة الانتخابية في مغربنا معركة لضمان الحرية، ولتأمين مصيرها في هذه الأرض ؛ التي هي أرض حرة لا يريد أبناؤها أن يعيشوا فيها إلا أحرارا بعد أن دامت دولة الاستعمار فيها.

ولكن معركة الحرية التي نخوضها اليوم، لا يمكن أن ننتصر فيها بمجرد ما شرع من قوانين، وما وضع من أحكام الدستور، فإذا كانت القوانين تضمن الحريات العامة للجميع، وإذا كان الدستور المغربي يؤكد تلك الحريات، ويحرم نظام الحزب الوحيد في الوقت الذي يعترف فيه بتعدد الأحزاب، كمنظمات تعبر عن الاتجاهات السياسية وتنظم وتربي الجماهير الشعبية، فإن كل هذا، مع أهميته وميزته بالنسبة إلى كثير من الدساتير العصرية، لا يجدي في مقاومة الأخطار التي تهدد الحريات القائمة حاضرا واستقبالا، بل لابد من اتخاذ جميع الأحكام، التي من شأنها أن تمنع على أعداء الحرية وأنصار الديكتاتورية، استخدام الحريات وتسخيرها للهدم والتحطيم، والإذاية والإساءة، والتآمر سرا وجهرا على مصير تلك الحريات نفسها، ولنا - إن فعلنا - خير قدوة في الأمم التي عاشت أحقابا تحت سيطرة الحكم الديكتاتوري النازي، والتي ما كادت تتحررُ وتملكُ زمام أمرها من جديد، حتى شرعت لنفسها دساتير، جديرة بأن يقال فيها : إنها

حرة ديمقراطية ؛ وذلك لما تضمنته من نصوص وأحكام، أملتها تجارب تلك الأمم في فترة المحنة من تاريخها الحديث، وبعبارة أخرى، إن تلك الأمم، بعد أن قامت بعملياتها الجراحية، لاستئصال جرثومة الداء العضال من جسمها، عملت لتحصين نفسها، وضمان المناعة لها من أن تصاب مرة أخرى بنكسة الداء الفتاك ؛ فكانت في هذا حكيمة وحازمة حيث إنها طبقت القاعدة الطبية المشهورة : الوقاية خير من العلاج، وهي قاعدة تصلح للطب السياسي، بقدر ما تصلح للطب الجسمي، وبالمثال يتضح المقال :

أول ما نذكره كمثال لما ذكر، ما ضمنه الواضعون لمشروع الدستور الفرنسي، في سنة 1946، وهو ما ورد في الفصل الرابع عشر الذي، يقول : كل إنسان يملك حرية القول، والكتابة والطباعة، والنشر، وبصفة عامة يمكنه أن يعبر عن فكره وينشره، ويدافع عنه في نطاق عدم استعمال هذا الحق لانتهاك حرمة المبادئ الواردة في المشروع، كما أن الفصل السابع عشر، نص على أن جميع الناس يملكون حق تأسيس الجمعيات بكل حرية، ما لم تقم جمعياتهم على المس بالحريات المضمونة في المشروع أو ترمي إليه.

ويتبين من هذا، أن المؤسسين لذلك المشروع الدستوري، أرادوا أن يسلحوا المشروع بما يمكنه من إنقاذ الحريات من سوء استعمالها، ومن اتخاذها كوسيلة للهدم والإذاية، وقد كانوا في هذا، متأثرين بروح المقاومة، ضد الحكم النازي ومخلفاته في نفوس كثير من الفرنسيين.

وهناك مثال أهم وأجدى في بابه، وهو الذي يقدمه لنا دستور الجمهورية الاتحادية في ألمانيا، المؤرخ في 8 مايو 1949 ؛ فهو يمنع في فصله التاسع بعض الجمعيات وبالأخص منها التي تكون موجهة ضد فكرة الوئام بين الشعوب، أما الفصل الثامن عشر، فينص على إمكان الحرمان من الحقوق ؛ بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون ضد أحكام بيان حقوق الانسان، وفي هذا يقول : إن كل ما يسيء استعمال حرية التعبير، وبالأخص حرية الصِّحافة، وحرية التعليم، وحرية الاجتماع وحرية الجمعيات، وسرية المواصلات البريدية والتلفونية والتلغرافية، وحق الملكية (بالكسر)، وحق اللجوء السياسي ؛ وذلك بقصد محاربة النظام العام الحر، الديمقراطي يجرد من جميع هذه الحقوق الأساسية والمحكمة الدستورية في الاتحاد، هي المختصة في الحكم بهذا التجريد وفي تحديد مداه.

ومثل هذه الأحكام، توجد في عدد من دساتير الولايات الألمانية، وكلها ترمي إلى شيء واحد، هو إعطاء حماية خاصة للديمقراطية، تلافيا لعودة النازية وروح العدوان العسكري، ومن الأمثلة على هذا، نذكر الفصل 118 من دستور ولاية باد، المؤرخ في 18 مايو 1947، ونصه : (يمكن للأحزاب السياسية أن تتألف بحرية، ولكن بشرط، أن تعتنق في

برنامجها وحركتها، مبادئ الدول الديمقراطية، ويمنع تأسيس الأحزاب السياسية، والهيآت الانتخابية، وغيرها من أنواع الجمعيات ؛ التي تهدف إلى القضاء على الحريات الوطنية أو إلى استخدام القوة ضد الشعب أو الدولة أو الدستور، والأشخاص الذين يشاركون في هذا النوع من المنظمات، لا تقبل مشاركتهم في الانتخابات أو الاستشارات الشعبية).

وينص الفصل 124 من الدستور نفسه، على أن كل من يسيء استعمال الحقوق الأساسية، والحريات المضمونة للمواطنين من لدن الدستور، ذلك بقصد محاربة هذه الحقوق والحريات، يخرج نفسه من حظيرة الدستور، ولا يمكن أن يبقى ذا أهلية للتمتع بالحقوق الأساسية والحريات الدستورية، تجاه ما تتخذ الدولة من تدابير الدفاع المشروع عن نفسها.

وينص الفصل 133، من دستور ولاية ريناني بالاتيانا (ألمانيا)، المؤرخ في 18 مايو 1947 على ما يلي :

(كل شخص يعمل للغم أو لتقويض الأسس المعنوية والسياسية التي تنبني عليها الحياة الاجتماعية، وبالأخص الحريات والحقوق الدستورية، وذلك بالعنف وبسوء استعمال الحق، يكون عرضة لعمل زجري، ولا يمكنه أن يتمتع بالحقوق الأساسية، أما الأحزاب السياسية، والجمعيات التي يرمي برنامجها أو حركاتها إلى غايات من ذلك النوع فإنها تحرم من المشاركة في الانتخابات).

وينص الفصل السابع من دستور دولة ميكلانمبور (ألمانيا)، المؤرخ في 5 يناير 1947 على أن كل تظاهر بالعداء القومي، وكل اضطهاد ديني، وكل تحريض على الكراهة الجنسية ممنوع، ويعتبر جريمة، أما الأشخاص الذين ينشرون المذاهب المستمدة من روح العداء العسكري، أو يدافعون عن المذهب النازي، فيجب أن يبعدوا من الوظائف العامة التي يشغلونها، ولا يمكنهم أن يشغلوا أي منصب مهم في الميدانين الاقتصادي والثقافي، كما يمكن سحب حق التصويت منهم في الميدانين الاقتصادي والثقافي، ويمكن سحب حق التصويت منهم، ونواب الشعب الذين يصبحون متهمين بنشاط من ذلك النوع، يمكن عزلهم من مهامهم النيابية، بقرار متخذ بأغلبية الثلثين في البرلمان.

ويضيف الفصل 99 : كل محاولة لإلغاء أو لتقييد الصبغة الديمقراطية للدولة والحقوق الأساسية للمواطنين ولو لم تدخل في حيز التنفيذ، تعد مخالفة للدستور، ويجب العقاب عليها بهذا الاعتبار، ويتولى القانون تحديد وسائل التطبيق، ولا يمكن بحال إعطاء المشروعية للمحاولات التي هي من ذلك النوع، باستعمال الأساليب والأشكال المنصوص عليها في الدستور.

وينص الفصل 8 من دستور ولاية براندبورغ (ألمانيا)، المؤرخ في 6 فبراير 1947، على أن الأشخاص الذين ينشرون المذاهب المستوحاة من الروح العسكرية، أو يدافعون عن المذاهب النازية، يجب أن يبعدوا من الوظائف العامة التي يزاولونها، ولا يمكنهم شغل أي منصب اقتصادي وثقافي، ويحرمون من حق التصويت، ويضيف الفصل 11، أن الأحزاب الديمقراطية المضادة للفاشستية، هي وحدها التي يسمح لها القانون بتقديم الترشيحات للانتخاب.

فجميع هذه النصوص والأحكام الدستورية، ترمي إلى تثبيت النظام الديمقراطي وحمايته ضد أعداء الديمقراطية في الداخل ؛ ومما لاشك فيه، أن ورود تلك النصوص والأحكام في صلب الدستور، يعد ابتكارا قانونيا، وسلاحا جديدا في صالح الحرية والديمقراطية ؛ خصوصا في بلاد قاست من الديكتاتورية وحزبها الوحيد الأمرين، طيلة عشرات السنين قبل الحرب العالمية الثانية.

وإن الواضعين لتلك النصوص والأحكام، لجروا في هذا على أساس منطق قوي صحيح في التفكير، وتجربة تاريخية قاسية في السياسة، ولهذا اعتبروا - بعد التحرر من سيطرة الدكتاتورية وعند تنظيم الديمقراطية في بلادهم - أن أعداء الحرية والديمقراطية، الذين حرموا مواطنيهم منها طيلة قيام النازية، يجوز، بل يجب أن يحرموا بدورهم منها ؛ حتى لا يتخذوهما وسيلة للهدم والتحطيم، والكيد والتآمر ضد الحقوق والحريات العامة، وفي الحكمة : كما يدين الفتى يدان، ومن يزرع الشوك لا يجني العنب ! وبعبارة أخرى، إن جاز انتقاد الحكومة، ومعارضة سياستها في دائرة القانون والصالح العام، فلا يسوغ مطلقا اتخاذ الحريات والأنظمة الديمقراطية، لارتكاب الآثام ضد تلك الحريات، أو القيام بالعدوان على هذه الأنظمة، ومنعا لهذا وذاك، عمد المشرعون الدستوريون - كما رأينا - إلى تسليح الدولة الديمقراطية الحديثة في بلادهم، بوسائل جديدة وفعالة، تمكن هذه الدولة من الدفاع عن نفسها ضد الأعداء الداخليين، وبهذا أوجدوا ما يسمى شريعةَ الديمقراطية، وهي ما تعبر عنه بيانات حقوق الإنسان والمواطن.

وقد تختلف الآراء في اتخاذ تلك النصوص والأحكام الدستورية، ضد أعداء الحرية والديمقراطية، ولكنْ، إذا كان للحكم الديكتاتوري منطقه وشريعته في دوس الحقوق وإلغاء الحريات، فإنه يجب كذلك أن يكون للدولة الديمقراطية منطقها وشريعتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ضمان الحقوق، وصيانة الحريات وتثبيت نظام الديمقراطية، يحتاج إلى عزم وحزم، بل إلى عراك أول سلاحه الدستور وما يتفرع عنه من القوانين، وفي المعركة من أجل الديمقراطية ضد الديكتاتورية، لا يمكن أن تقبل خيانة ولا نصف خيانة كما قال أحد أقطاب السياسة ؛ إذ معركة الحرية والديمقراطية ،

شبيهة بالحرب التي لها منطقها، وأسلحتها ووسائلها، وإذا كان النصر هو الغاية، وهي غاية جليلة وسامية، فإنها تبرر كل وسيلة تشريعية ودستورية.

وما دامت المعركة قائمة عندنا، في سبيل الحرية والديمقراطية باسم الدستور، فهل من الحكمة والمصلحة، أن نكون أقل من غيرنا عزما وحزما، في مجال التسلح المعنوي والسياسي والدستوري، ضد عصابة المتمقرطين والمتدسترين من أعداء الحرية وأشياع الديكتاتورية، ودعاة الحزب الوحيد ؟

2 – حرية الرأي :

النص رقم 1 :

حرية الرأي

ونختم هذا البيان لأصول الحكم في الإسلام «بالكلام على الأصل الخامس، وهو حرية الرأي».

قد يظن بعض الناس، أن سلطة الدولة وحرية الرأي، أمران متعارضان متنافيان. والحقيقة أنهما متوافقان بل متلازمان. فالجماعة لا يقوم لها أمر بدون سلطة حاكمة تقوم فيها مقام الوازع. ومتى وجدت السلطة، انتظمت أمور الجماعة، وتأكدت حقوق الأفراد التي منها حرية الآراء. والأمة التي تسود فيها الفوضى السياسية، بفقدان السلطة والوازع، تنعدم فيها حرية الرأي، وفي الأصح، تتخذ فيها الحرية أشكالاً وألواناً تخرجها عن الحرية الحقيقية المثلى ؛ إذ تصبح الحرية مطلقة من كل قيد معقول، فتستحيل إلى فوضى فكرية، وتنقلب أحياناً إلى العنف والفتنة. وفي هذه الظروف، إنما يكون الرأي رأي الأقوى، والحق حق الأشد.

فالحرية لهذا كله، تتعزز بقيام الدولة. وكما أن الحرية لها نطاق معقول لا تتعداه فكذلك للدولة حد معين لا تتجاوزه، وإلا، تكون مطلقة التصرف والمشيئة، وهذا هو عين الاستبداد والاضطهاد.

والتوفيق بين السلطة الحاكمة وحرية الرأي، هو في تحديد اختصاص السلطة ودائرة تصرفها من جهة، وفي حصر الحرية في حدودها المعقولة من جهة أخرى. والقانون العادل، هو الذي يضمن حسم الخلاف بين السلطة والحرية بأمر يقيدهما التقييد المشروع ؛ فلا تتصرف السلطة بغير حق، ولا تستعمل الحرية في غير موضعها. والسلطة إن أنصفت وعدلت، عملت حتماً لحماية الحرية، وضبطت أمرها حتى يستفيد منها الجميع على السواء.

وإن كانت السلطة لازمة لنظام المجتمع، فكذلك الحرية ضرورية لحياة الأمة، وكما أن المجتمع لا يكون بدون نظام، فكذلك الحياة لا تصلح إلا بالحرية، وحيثما تلاشت هذه

الأخيرة بالظلم والإرهاق والاعتساف، خيّم الجمود، وساد الخمول، واستحكم الانحلال في الأفراد والجماعات، واستحال مع هذا كل حركة ونمو، وتعرقل كل رقي وسير مطرد إلى الأمام. ولهذا الاعتبار، وجب على كل دولة صيانة الحرية وتنظيمها بما يقتضيه الحق والعدالة. وفي ضمان الحرية المشروعة للأمة، خير مساعد ونصير للدولة في مَهَمتها السياسية ومأموريتها التدبيرية، كما وجب على كل أمة تريد التمتع بكامل حقها في الحياة، أن تجدّ في حماية حريتها، من أن تمسها السلطة بسوء، وتمتد إليها يد كائن من كان بظلم وعدوان.

ولننظر الآن ماذا عمل الإسلام والمسلمون الأولون، لنصرة حرية الرأي بين الأفراد والأمة ؟

لقد قام الإسلام على نصرة حرية الرأي، وكان الرسول وصحابته أبطال هذه الحرية، بين العرب خاصة والناس عامة ؛ فقد بدأت الدعوة الإسلامية سرية كجميع الدعوات في أول نشأتها، ثم لم تمض سنوات حتى أتى ملك الوحي، يعلن للرسول ما أمره الله به من إخراج الدعوة، من طورها السري الأول، إلى حيز الظهور والصراحة والحرية، فما كاد الرسول يسمع قول الله عزّ وجل : ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾ وقوله تعالى : ﴿**فاصدع بما تومر وأعرض عن المشركين**﴾، حتى نهض يجهر بالدعوة، ويصدع بالأمر وينذر الناس حقا. وما هو الجهر بالدعوة، والصدع بالأمر والإنذار في الناس، إلا إعلان صريح للحرية في أسمى مظاهرها: حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية الإفصاح عن كل ما يراه العقل حقًّا ورشدًا وصلاحا.

وبإخراج الدعوة من طيّ الخفاء والكتمان إلى فضاء الجهر والحرية، استدبر الرسول عهد الضغط على النفس، والخنق للرأي والكبت للعقيدة، واستقبل عهداً جديداً كله صراحة وحرية، وكلّه آفات وأخطار في سبيل الصراحة والحرية. وموقف الرسول في هذا الطور الطارئ على الدعوة، كان موقف جلال وعظمة. لم يكن للرسول فيه أن ينادي بالحق ويدعو إليه، ويتحمل في نصرته كل إذاية فحسب، بل كان له أيضاً أن يرغم الخصوم والمناوئين، على قبول هذا الأمر الخطير الضروري ؛ وهو احترام حرية إبداء الرأي المخالف، وحرية الجهر بالعقيدة المضادة، وحرية الانتساب إلى الشريعة الجديدة.

ومن أصحاب الرسول الذين تقدموا بحرية الرأي والعقيدة شوطًا كبيرًا، عمر بن الخطاب ؛ فقد ربح الجهر بالدعوة ربحاً عظيماً يوم أسلم عمر، لأنه كان من أشد الناس على الرسول. فطالما دعا الرسول ربه أن يعز الإسلام بأحب الرجلين إليه (عمر وأبو جهل) وقد كان أحبهما إليه عمر ؛ إذ شرح صدره للإسلام وزاد أبا جهل عماية وغواية وضلالا. وما أروع ذلك الموقف، الذي أعلن فيه عمر للرسول إسلامه ! بدأ عمر بالشهادة، التي هي المثل الأعلى في الرأي والعقيدة فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ! فما سمع هذا أهل الدار - دار الأرقم بن أبي الأرقم ؛ حيث كان الرسول وبعض الصحابة - حتى كبروا تكبيرة (سمعت في طرق مكة) دوى لها المسجد وعلمها من كان فيه ؛ ثم لم يرقه الخفت بالدعوة، فالتفت إلى الرسول وقال : يا رسول الله، ألسنا على الحق إن متنا وإن حيينا ؟ قال : بلى، والذي نفسي بيده، إنكم على الحق إن متم وإن حييتم. فقال عمر : ففيم الاختفاء ؟ والذي بعثك بالحق لنخرجن. فانطلق الرسول محفوفًا بصفين، حمزة في أحدهما وعمر في الآخر «له كديد ككديد الطحين» حتى دخل المسجد. وما أبصرت قريش حمزة وعمر، حتى أصابتهم كآبة لا عهد لهم بها قبل. وفي هذه الساعة التاريخية، لقب الرسول عمر بالفاروق ؛ لأن الله جعل الحق على لسانه وقلبه، وفرق به بين الحق والباطل.

نعم، لم يرض عمر ما كان عليه المسلمون من الاختلاف إلى شعاب مكة، لأداء شعائر دينهم، من اضطهادات قريش. وقد كان من نصر عمر لحرية الرأي والعقيدة، أن تمكن من الصلاة في الكعبة مع المسلمين وأنوف الشرك راغمة. ولما استشاطت قريش غيظاً من اعتزاز الإسلام بحمزة ثم بعمر، وتمزقت حنقًا على انتشار الدعوة الإسلامية، وخشيت منها على نفسها شرًّا عظيمًا، تعاقدت على مقاطعة بني هاشم وبني المطلب مقاطعة كلية. ولكن هذه المقاومة لم تفت في عضد الرسول والصحابة، الذين استمروا في الجهر بالرأي والصدع بالعقيدة، ثم لجأت قريش إلى معارضة الدعوة المحمدية بدعاية عريضة عنيفة، تقوم على المجادلة من دحض الحجة بالحجة، وقمع الدليل بالدليل، وعلى النيل من الخصم بأنواع الطعن والشتم، وعلى إفساد السمعة وتشويه الشهرة بالأكاذيب والمفتريات، وفي المثل : إذا وقعت المخاويف كثرت الأراجيف. ومما يندرج في هذه الدعاية المعاكسة، أن قريشًا أناطت النضر بن الحارث، أحد شياطينها، بمعارضة الرسول في مجالسه التي كان يعقدها للدعوة إلى الله، والتي كانت مظهرًا للجهر بالرأي ونصرة العقيدة. ولكن الأفكار تقوى بالمحاربة، وتعتز بالاضطهاد وتنتشر بالخصومة. فهذا الطفيل الدّوسي مثلاً، قد حاولت قريش أن تصده عن الاتصال بالرسول، لئلا يغتر في زعمها بسحر بيانه، ولكنه أبى إلا أن يأتي الرسول ؛ فحيث إنه لبيب شاعر، لا يخفى عليه الحسن والقبيح من الكلام. فما يمنعه - كما قال - من أن يسمع هذا الرجل ما يقول، فإن كان حسناً قبله، وإن كان قبيحًا تركه. وقد أسلم هو وقومه.

وقد انتصرت حرية الرأي والعقيدة انتصارًا عظيمًا بعد هجرة الرسول إلى المدينة. ذلك أن الرسول بذكائه وحكمته وبعد نظره، استطاع أن يؤَمِّن جميع سكان يثرب من مسلمين ونصارى ويهود على عقائدهم، ويضمن لكل فريق حرية التدين بعقيدته وحرية الدعوة إليها في رفق وموادعة. ثم انقلب اليهود، لما أردكهم الفزع من العقيدة

الإسلامية، فأعلنوا الحرب عليها عن طريق الجدل، وقد كانوا من زعانفه وأبالسته، فتظاهر بعض أحبارهم بالإسلام، ليبثوا بين المسلمين فتنة لهم عن رأيهم وعقيدتهم، وانضم إليهم المنافقون، فتعاونوا جميعًا على الكيد للإسلام ومقاومة عقيدته، وقد عانى الرسول المُرَّين من هذه الحرب الجدلية الشريرة.

ففي هذه الأطوار جميعها، التي مرت بها الدعوة الإسلامية، من اضطهاد الرأي والعقيدة بالإذاية، والمقاطعة، إلى الحرب الجدلية بسلاح للدعاية، ومناوأة الخصم بالحجاج والمهاترة، كان الرسول ينادي بحرية العقل، ويعمل لتثبيتها في النفوس وإدخالها في التقاليد العامة.

يدعي خصوم الإسلام النطع، ومن جاراهم من المستشرقين المتفقهين، أن الدعوة المحمدية إنما كانت قائمة على التعصب ؛ حيث إنها كانت حربًا على كل من لا يعتصم بأمرها، وأن الإسلام إنما انتشر بوسائل العنف وحد السيف. ويستشهد أولئك المتنطعون بآيات القرآن كقوله تعالى : ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين**﴾. وقوله تعالى : ﴿**قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون**﴾ الخ.

ولكن هذه الآيات، وأمثالها من الآيات المتعلقة بالجهاد المقدس، إنما نزلت في ظروف مختلفة، وبعد أن استعمل خصوم العقيدة الإسلامية، من المشركين واليهود، وسائل الشدة والقوة في مناوأتها، وبعد أن أعلنوا عليها حربًا شعواء بالسيف وأنواع السلاح، فمن الضعف المهين والخرق المشين، أن تعلن الحرب بحد الحسام على الإسلام والمسلمين دون أن يحرك منهم ساكنًا، ويحملهم هذا العدوان على دفع الشر بمثله، وقهر الخصم بسلاحه وفل الحديد بالحديد.

وقبل أن يلجأ أعداء الإسلام إلى البطش والقوة، كان الرسول وأصحابه، يدعون إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجادلون الناس بالتي هي أحسن، وكانوا يسيرون وفق الآية الكريمة : ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشدُ من الغي**﴾ ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفُرْ**﴾ ﴿**ولكل وجهةٌ هو موليِّها**﴾. فوسائل الرسول كانت سلمية محضة، إلى أن تغير موقف الخصوم، فأخذوا يستعملون الإرهاب والوعيد ويحاربون بالسلاح والحديد. والجهاد إنما شرع في الإسلام بعد ثلاثة عشر عامًا، قضَّاها الرسول بمكة في الدعوة بالرفق، والحجة إلى حرية الرأي والعقيدة. ولما أمر الله المسلمين بالجهاد، أراد أن يمكنهم مما به يدفعون عن أنفسهم عادية الأعداء، ويحمون به حرية رأيهم وعقيدتهم، والآيات في أغراض الجهاد كثيرة وصريحة :﴿**وقاتلوا المشركين كما يقاتلونكم كَافَّةً**﴾ ﴿**أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير**

الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تُقاتِلُوهُمْ عند المسجد الحَرامِ حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين﴾ ﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلاّ على الظالمين﴾. فهل أمر الله المسلمين في هذه الآيات مثلاً بقتل المسالم الموادع ؟ وبعبارة، هل أوجب الله الجهاد على المسلمين، لمجرد التحزب للرأي والتعصب للعقيدة والاعتداء على المخالفين ؟ لو أمر المسلمون بهذا الحق، لكان لأعداء الإسلام وشيعة التنطع أن يتهموا الإسلام بما اتهموه به باطلاً. ولكنْ، حيث إن المسلمين إنما فرض عليهم الجهاد لدفع ما أصابهم من العدوان الذي منه الإخراج من الديار بغير حق ؛ وحيث إنهم أمروا بأن لا يقاتلوا إلا من ناصبهم العداء وقاتلهم، فهم برءاء مما رموا به ظلماً وبهتانا. **﴿ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يوفكون﴾.**

وكما أن الرسول نصر حرية الرأي والعقيدة مع المخالفين من المشركين والنصارى واليهود، فكذلك عمل بها في جميع أطوار حياته بين المؤمنين، إلاّ في المسائل التي قيده الوحي فيها. وبصفة عامة، فقد أمره الله تعالى بذلك حيث قال : **﴿وشاورهم في الأمر﴾ ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾**. والمشاورة تتنافى مع الاستبداد بالرأي دون الناس، وتتعارض مع كل محاولة لخنق الآراء واضطهاد الأفكار. فأساس الشورى حرية الجهر بالرأي، وحرية الرأي هي ألد أعداء كل حكومة فردية مسيطرة مستبدة، وهي أعز ما يملكه الإنسان من حقوق النفس ؛ لأنها هي كمال العقل، والعقل أشرف ما يميز الإنسان عن الحيوان.

وفي الحديث : لكل شيء دعامة، ودعامة المؤمن عقله. وفيه أيضاً : لكل شيء آلة وعدة، وإن آلة المؤمن العقل. ولكل شيء مطية، ومطية المرء العقل. ولكل شيء دعامة ودعامة الدين العقل. ولِكل قوم غاية، وغاية العباد العقل. ولكل قوم داع، وداعي العابدين العقل. ولكل تاجر بضاعة، وبضاعة المجتهدين العقل. ولكل أهل بيت قيم، وقيم بيوت الصديقين العقل. ولكل خراب عمارة، وعمارة الآخرة العقل. ولكل امرئ عقب ينسب إليه ويذكر به، وعقب الصديقين الذين ينسبون إليه ويذكرون به العقل. ولكل سفر فسطاط، وفسطاط المؤمنين العقل.

فإن كان العقل بهذه المثابة كلها، وهو كما وصفه الرسول الأعظم، فمن الواجب الأقدس، حفظ ما يختص به من صفات ووعي، وما يمتاز به من فضائل. وإن العقل لا يعلن عن وجوده، ولا يؤدي وظائفه، ولا يظهر مزاياه، إلاّ بالرأي، فالرأي هو آلة العقل وعدته، وهو للعمل عمدة والعمل له غاية. وهل يستوفي العقل حقه في الدين والسياسة بدون حرية الرأي ؟ وهل توجد حرية الرأي دون حق التعبير عنه باللسان والقلم، والعمل في كل ما وافق المصلحة الاجتماعية وأباحه القانون العادل ؟ فحرية

الرأي، تقتضي حتمًا حق التعبير عنه، في ما ينفع المجتمع ولا يضر الناس. وهي من الحقوق الطبَعية للإنسان ؛ بصفته عنصراً من عناصر المجتمع البشري. وإن قلنا الحقوق الطبَعية، عنينا كل ما يجب له من الحظوظ المادية والمعنوية، بصفته «حيوانًا سياسيًّا» أي مخلوقًا عاقلاً، شاعراً مدنياً. فتلك الحقوق من «البدَهيات»، وهي لا تخلقها القوانين ولا توجد بها الحكومات، بل هي في الوجود أسبق من كل قانون، «فإن الله سبحانه لم يخلقكم عبثًا ولم يترككم سدى ولا يدعكم في جهالة ولا عمى. قد سمى آثاركم وعلم أعمالكم وأنزل عليكم الكتاب تبيانًا لكل شيء (نهج البلاغة ج 1، ص 156/155). وكل حكومة لا يمكن أن تجود إلاّ بما تملكه مِلكًا. والحقوق مِلك الأفراد والجماعات، لا يجوز مطلقًا أن تستبد بها السلطة الحاكمة ؛ التي إنما تنحصر وظيفتها في القيام على الجماعة بتدبير شؤونها العامة، وفق المصلحة المشتركة بين الناس كافة. فهذا هو الأصل والغاية لكل حكومة مستقيمة. ومن هنا، نستمد المبدأ الذي ينبني عليه تحديد السلطة السياسية، ونقتبس القاعدة التي بموجبها تتقيد الحكومة في مجال التدبير ووسائل السياسة. وبعبارة أخرى، فالسلطة الحاكمة غير مطلقة التصرف في أمر الأمة ؛ لأنها تستمد نفوذها من الشعب مصدر الحكم والسلطان، ولا تستعمل ذلك النفوذ إلا في الخير العام، وهو ضمانة الحقوق الإنسانية، وحراستها من كل عدوان وإتلاف. فعلة وجود الحكومة هو العمل دائمًا في هذا الاتجاه. وهذا هو السبب في وضع الدساتير التي تقيد الحكومات، وتفرض عليها السير بمقتضى واجبات «المهنة» ومسؤوليات «الرعاية»، ولا شيء يضمن الحقوق الإنسانية كالقانون العادل وتطبيقه تطبيقًا نزيهًا صادقًا. ، كما عرفه علماء التشريع، إنما يكون عادلاً بثلاث : أولاً : بغايته، وذلك إذا كان هدفه ومرماه الخير المشترك والصالح العام، ثانيًا : بواضعه، وذلك إذا سنته سلطة تشريعية مختصة. وآخره : بصورته، وهو أن يصدر للناس كافة ويعاملهم كلهم بالسوية التامة.

والخلاصة أن «حرية الرأي» من أهم وأقدس الحقوق الإنسانية، التي يجب على السلطة الحاكمة أن تصونها صيانة أمينة دائمة، وتعمل لضمانتها بقانون عادل محكم الوضع، صريح الدلالة صحيح التطبيق. وبهذا وحده، يستطيع كل إنسان استخدام ما وهبه الله بالعقل من رشد وكمال، للسعي وراء سعادته في هذه الحياة، وبعبارة أضبط، يتمكن كل فرد من حق الإفصاح عن رأيه في دائرة القانون العادل ؛ فيبدي على هذا الأساس من الأفكار ما يشاء، ويذيع منها بالقول والكتابة والنشر ما يريد، وهو في كل ذلك مسؤول شخصيًّا عن سوء التصرف والاستعمال ﴿**من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد**﴾.

والإسلام قد أقر كل ما ذكرناه من الحقوق والواجبات، وقد رأينا ذلك واضحًا جليًّا في مواطن من هذا البحث، وهو كما بينا آنفًا، إنما قام على حرية الجهر بالرأي والعقيدة،

وقد علمنا كيف نصر الرسول «مبادئ الحرية» بالتي هي أحسن، ثم بحد الحسام لما احتكم إلى هذا الخصوم والمناوئون. وما حاد الخلفاء الراشدون عن منهاج الرسول في ذلك أبدا ؛ فقد مر بنا كيف كانوا ينصحون وينتصحون، وكيف كانوا يشاورون ذوي الرأي ويرغبون المؤمنين في إبداء ما يرونه صوابًا من الآراء والملاحظات والانتقادات. وقلما كان الناس يجدون في سيرتهم مطعنًا، لأنهم رضي الله عنهم، كانوا يراقبون أنفسهم ويحاسبونها، خوفاً من الله وطاعة لله، ورجاء الثواب من الله. وبعبارة، كان عليهم رصد من أنفسهم، وعيون من جوارحهم، وحفاظ صدق يحفظون أعمالهم وتمدد أنفاسهم (نهج، ج 1، ص 315) في جميع أعمالهم فكانوا يوفون «مسؤوليتهم» حقها في كل حقير وجليل، وإنهم لتقواهم وعدلهم، ورضا الله والرسول والأمة عنهم، سمّوا الراشدين.

وهذا عمر بن الخطاب، على قوة شخصيته وشدة هيبته في القلوب «حتى إنه أخاف الأبكار في خدورها» بالصرامة في الحق والعدل، قد ضرب لنا في حُرّيَّة الرأي خير الأمثال. وقد أثبتنا ما جرى له مع عمران بن سوادة ؛ فقد تبع عمر يومًا رغبة في انتقاد بعض أعماله فارتاح الخليفة لذلك قائلاً : مرحبًا بالناصح غدواً وعشيا ! فلحق به في داره وعدد عليه ما تعيبه الأمة منه، فشرح له عمر ما في ذلك من المقاصد والحكم حتى اقتنع ابن سوادة واطمأن ضميره. ومن خير ما أثر عن عمر بن الخطاب، من الأحاديث التي تحث على الجهر بحرية الرأي قوله : أعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحضاري النصيحة في ما ولاَّنِي الله من أمركم. «ومرة قال له رجل : اتق الله ! فعاب عليه بعضهم أن يخاطب أمير المؤمنين بمثل ذلك، فرد عليه عمر قائلاً : دعه فليقلها لي. نِعْمَ ما قال. لا خير فيكم إذا لم تقولوها ولا خير فينا إذا لم نقبلها». ومن أقوال هذا الخليفة الجليل : «من أحب الناس إليّ من أهدىٰ إليَّ عيوبي». وقد ضرب عمر يوماً رجالاً ونساء في الحرم على حوض يتوضأون منه حتى فرق بينهم، وكان أمر من قبل أن تتخذ حياض للرجال وأخرى للنساء. فلقي عليًّا إثر هذا الحادث فقال له : أخاف أن أكون قد هلكت ؟ فقال علي : وما أهلكك ؟ فأجاب : ضربت رجالاً ونساء في حرم الله عز وجل. فقال علي : «يا أمير المؤمنين ! أنت راع من الرعاة، فإن كنت ضربتهم على نصح وإصلاح فلن يعاقبك الله. وإن كنت ضربتهم على غش فأنت الظالم المجرم !».

وهذا أيضاً الإمام علي، كان ينصر حرية الجهر بالرأي، بالرغم عن فساد الناس في زمانه بضعف الهيبة في القلوب، وظهور ذوي الوقاحة والسفه، وكثرة أهل البغي والفتنة. فمن أقوال الخليفة الرابع في بيان حرية الرأي : من واجب حقوق الله على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس امرؤ، وإن عظمت في الحق منزلته وتقدمت في الدين فضيلته، بفوق أن يعاون على ما حمله الله من حقه. ولا امرؤ وإن صغرته النفوس واقتحمته العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه. ومثل

هذا قوله : «لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني ليست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى».

وإن الإسلام لم يفرض «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» إلا تقريرًا لحرية الجهر بالرأي في صالح العباد. وفي هذا يقول الإمام علي : «رحم الله امرءًا رأي حقًّا فأعان عليه أو رأى جورًا فرده وكان عونًا بالحق على صاحبه. (حرية الرأي في العصر العباسي، ضحى الإسلام ج 2، ص 84/37).

هل التقيد بالشريعة يُغني الحاكم عن الانتصاح والعمل بحرية الفكر ؟

ونريد الآن أن نثير مسألة لها أهميتها في الموضوع، وهي هل إذا تقيد الأمير بالكتاب والسنّة استغنى بذلك عن مشاورة أهل الرأي وحجر على الناس إبداء الأفكار وخنق هكذا كل حرية و«نصيحة» في الأمة ؟[1].

أبلغ حجة نتذرع بها لدحض هذا النظر وتزييف هذا المذهب، أن الرسول نفسه، كان يعمل بمبدإ حرية الرأي، ويأخذ بالشورى في كل أمر لا يتقيد فيه بوحي صريح، وعلى أثره سار الخلفاء الراشدون المهديون. فاتّباع الكتاب والسنّة، لا يسوغ مصادرة الآراء مطلقاً. قال تعالى : ﴿**ولتكن منكم أمة يَدْعُونَ إلى الخير ويامُرون بالمعروف وينهون عن المنكر**﴾.

وقال تعالى : ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون**﴾. وهذا كاف في إثبات حرية الجهر بالرأي في نطاق القانون الحق.

وبهذه المناسبة، نذكر ما جرى بين طلحة والزبير، وبين الإمام علي عقب بيعته بالخلافة ؛ فقد انتقدا عليه الإعراض عن مشورتهما، وعدم الاستعانة في سياسته بهما. فرأى الإمام علي أن يرد عليهما بقوله : لما أفضت إلي ، نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته، وما استنَّ النبي ﷺ فاقتديته ؛ فلم أحتج في ذلك إلى رأيكما ولا رَأي غيركما، ولا وقع حكم جهلتُه فأستشيركما وإخواني المسلمين ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما... «والإسلام أول دين خاطب العقل، ودعاه إلى

(1) مسألة الرأي والاجتهاد (في التشريع الإسلامي والحضارة العربية لكرد علي، ج 2، ص 1-2-4-12).

النظر في أسرار هذا الخلق العظيم من حيوان ونبات وجماد، ورفع القرآن من شأن العقل، فأطلق العنان للفكر ما شاءت قوته عظة واستدلالا. وما قولك في دين يقول أئمته بترجيح العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والدين طريق القلب والعواطف والفلسفة طريقها العلم والنظر. (الشيخ مصطفى عبد الرازق).

لا يصح لأحد أن ينكر أنَّ الإمام عليًّا، بصفة عامة، كان يتقيد بالكتاب والسنّة في أمور خلافته. ولكنْ، بلغ به هذا التقيد أن لزم «حرفية» الكتاب والسنّة ؛ الأمر الذي عد من أسباب ما نال سياسته من الآفات. ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه (نهج ج 1، ص 110). وقد أخذ العلماء على الإمام علي وقوفه عند «ظواهر الشريعة»، خلافاً لِما سلكه الخلفاء المجتهدون في سياستهم، وعملوا به من القياس والاستحسان والمصلحة المرسلة طبقاً لأصول الشريعة ومقاصدها. ومن أولئك العلماء ابن أبي الحديد، وهو من شيعة الإمام علي وشارح كتابه : «نهج البلاغة». ومن كلام ذلك العلامة : إن السائس لا يتمكن من السياسة البالغة، إلاّ إذا كان يعمل برأيه وبما يرى فيه صلاح ملكه وتمهيد أمره وتوطيد قاعدته. ومتى لم يعمل في السياسة التدبير بموجب ما قلناه، فبعيد أن ينتظم أمره أو يستوسق حاله. وقد يكون الكلام الذي أثبته صاحب نهج البلاغة نسبة للإمام علي، هو مما لم يصدر من الخليفة الرابع وإن تضمنه الكتاب المذكور. ومعلوم أن كثيرًا من علماء الإسلام وأعلام البلاغة والتاريخ، أنكروا حظا كبيرًا مما اشتمل عليه نهج البلاغة من الخطب والمكاتيب والأحاديث ؛ منهم الإمام ابن تيمية في منهاج السنة قال : إن أكثر الخطب التي ينقلها صاحب نهج البلاغة كذب على عليّ، وعليّ رضي الله عنه أجل وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب، وظنوا أنها مدح، ومن قال إن كلام عليّ وغيره من البشر فوق كلام المخلوق، فقد أخطأ، وكلام النبي ﷺ فوق كلامه وكلامهما مخلوق.

فظاهر مما تقدم، أن اتباع الكتاب والسنّة، لا يستلزم الاستقلال بالأمر والاستبداد بالرأي من دون الناس ؛ لأن هذا الفهم ينقضه نص القرآن الذي يقول : ﴿**وشاورهم في الأَمر**﴾ ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾ ﴿**لست عليهم بِمُصيطر**﴾. والسنّة النبوية وسيرة الرسول وخلفائه الراشدين، تؤيدانِ ما جاء به الكتاب من أصول الحرية، وما أقره الشرع من قواعد الشورى للمؤمنين.

3 – حرية الصحافة :

النص :

SECTION 9 :

MENACES SUR LE MAROC

I- La Presse

«Il n'y a pas de justice où il n'y a ni liberté ni contrôle de l'opinion».

P. Renaudel

Le régime de la presse au Maroc fut organisé par le dahir du 27 avril 1914 (1er Joumada II 1332 de l'Hégire). D'autres décrets intervinrent, par la suite, pour modifier le décret organique dans un sens de moins en moins libéral. A mesure que la colonisation capitaliste et terrienne prenait de l'extension et s'installait *confortablement* au Maroc, ses intérêts et ses ambitions exigeaient une marche régressive du Marocain dans la voie de la liberté. Ce régime colonial a toujours trouvé les hommes qu'il fallait pour *imposer* au Marocain, *sa victime directe,* une telle marche en arrière.

Le dahir du 9 février 1918 créa le cautionnement (6.000 fr. pour les journaux et 3.000 pour les périodiques). Cette entrave fut décrétée pour tous, Européens comme Marocains. Ainsi s'exprima la prudence des colonisateurs à l'égard même de leurs frères en entreprise.

Mais le dahir du 20 novembre 1920 fut uniquement le lot du Marocain. Si le dahir de 1914 prévoit que «tout journal ou écrit périodique peut être publié sans autorisation préalable», mais seulement après l'accomplissement des formalités prescrites, le dahir de 1920 dispose que «toutefois, tout journal ou écrit périodique rédigé, *même en partie,* en langue arabe ou hébraïque, *ne peut être créé ou publié sans qu'un arrêté viziriel d'autorisation ne soit au préalable intervenu,* sur demande écrite adressée à notre Grand Vizir, par le gérant visé à l'art. 8 ci-dessous». Ce n'est pas tout, car il y est ajouté que «*cet arrêté est toujours révocable*». Là ne s'arrête pas la sévérité du législateur colonial. Citons encore le complément de l'article en question : «En cas d'infraction, les

peines de l'art. 6 sont applicables *au propriétaire, au gérant et à l'imprimeur,* qui sont, le cas échéant, solidairement responsables des amendes. *La saisie de tous les exemplaires, publiés ou non,* peut avoir lieu par *mesure de police* et, en cas de condamnation, le jugement peut en ordonnancer la confiscation et la destruction».

Cette disposition législative fut prise par le Protectorat au moment où ses services compétents furent saisis ou sentirent qu'ils allaient être saisis de demandes émanant de Marocains conformément aux formalités prescrites par la législation antérieure sur la presse. C'est ainsi que l'administration put s'abriter derrière un texte, son propre instrument, pour mettre, hypocritement d'ailleurs, les Marocains dans l'impossibilité d'avoir une publication dans leur langue maternelle.

Depuis quatorze ans, de nombreux Marocains ont, à plusieurs reprises, soumis à l'Administration, par le canal qu'elle avait décidé, des demandes d'autorisation conformément à toutes les formalités prescrites et sur la base des conditions prévues dans les textes en vigueur. Pendant toute cette longue période, cette administration n'a jamais cru, *une seule fois,* devoir *autoriser* la publication d'un périodique arabe fût-il *uniquement* islamique, littéraire ou scientifique.

Tout le monde au Maroc, Européens et juifs, possède une presse. A part le cautionnement, ils jouissent de toutes sortes de facilités et de subsides pour faire vivre leurs publications politiques, littéraires, scientifiques, confessionnelles, mondaines, etc.

Ainsi du côté judéo-européen, il y a pléthore de journaux et de périodiques, du côté arabe, il y a, à l'heure actuelle, carence complète.

Les Marocains, malgré les difficultés et les entraves qu'ils subissent, ont pu faire entendre leur voix. *Maghreb* est, depuis juillet 1932, leur tribune libre en France. En août 1933, le Parti jeune marocain lança son organe *l'Action du Peuple,* lequel ne fut possible que parce qu'il se publiait en français. Quelques mois après, deux autres publications arabes, *Assalam* (revue mensuelle) et *Al-Hayat* (journal hebdomadaire), virent successivement le jour à Tétouan, en zone espagnole.

Mais les autorités résidentielles de Rabat s'accomodaient fort peu de telles publications. Le libéralisme étant jugé par elles incompatible avec les nécessités du régime colonial et incommode pour l'atmosphère qui lui est propre, elles s'étaient saisies d'un prétexte, en l'occurrence les «incidents» de mai dernier, pour supprimer purement et simplement *l'Action du Peuple,* et interdire l'entrée dans la zone française de *Maghreb* et des deux publications de Tétouan. Débarrassée - pour combien de temps - de cette presse marocaine indépendante, libre, courageuse et imbattable sur le terrain de la «*légalité*» du Protectorat, la Résidence feint de croire qu'elle a réussi à étouffer définitivement la voix libre et indignée de tout

un peuple, lequel continue à être la proie des profiteurs comme des serviteurs du régime. La Résidence se trompe lourdement. Qu'elle sache que *Maghreb,* publié à Paris et en langue française, est surtout destiné aux Français de France. Ses mesures draconiennes sont donc inopérantes sur ce terrain. La presse arabe de Tétouan, loin d'être considérée par les Espagnols comme leur étant hostile, malgré son caractère nettement nationaliste, collabore avec la haute administration pour assainir la situation par le dépistage des abus quels qu'ils soient et la dénonciation, souvent suivie d'effet, des tyrans et des prébendiers locaux.

Maintenant, en ce qui concerne la zone chérifienne proprement dite, la situation intolérable qui y est faite à la population marocaine ne peut pas durer éternellement. Tous les moyens d'expression de la pensée libre conduisent aux mêmes résultats. Il n'y a que les formes qui varient au gré des circonstances et par la force des choses.

En 1930, après la promulgation du dahir berbère du 16 mai, le peuple marocain, privé de ses libertés n'eut, à sa disposition, comme moyens d'exprimer sa voix protestataire, que les mosquées et la rue. On sait ce qui s'ensuivit. On sait également que, *malgré la répression barbare de l'administration,* ce peuple ne continua pas moins de crier son indignation contre les berbérisants et leur abominable entreprise.

En cette même année 1930, les autorités, responsables de tous ces événements comme de leurs causes directes et indirectes, pensèrent pouvoir condamner les Marocains au silence absolu en leur faisant subir un régime de terreur. C'est ainsi qu'elles furent amenées à créer le *délit de suspicion et de murmure.* Le bruit courut, à cette époque, qu'un décret allait bientôt paraître à l'*Officiel.* Mais, en raison des événements qui s'étaient produits et pour éviter de limiter *officiellement* le délit en question, l'Administration s'abstint de publier une telle mesure. Elle dut donc se contenter de l'appliquer comme le voulait le bon plaisir de ses agents exécuteurs.

Fès connut, à ce moment-là, un régime de terreur dont les virtuoses furent des agents du Service des Renseignements et leur créature, le vieux Pacha Mohamed Al Baghdadi, exécuteur de la bastonnade à propos des événements du dahir berbère. La vie, dans la Médina, était empoisonnée par ce déchaînement répressif. Un réseau de mouchards travaillant à la tâche, enserrait fortement la ville arabe. La moindre dénonciation entraînait immédiatement l'emprisonnement le plus arbitraire avec, bien entendu, quelques brutalités, à l'encontre de la ou des victimes. Les personnes surprises en conversation dans la rue par les sbires de l'Administration étaient, sur-le-champ, et selon les procédés propres à la police locale, traduites devant le Pacha pour récolter des peines infligées par le bon plaisir d'une autorité par définition brutale.

Un tel régime survécut au Pacha Baghdadi. Ce qui prouve qu'il n'était pas personnel. C'est ainsi que l'année dernière, un étudiant, Abdesslam

Ben Messaoud Left, «surpris» dans une cérémonie de mariage en train de chanter une chanson patriotique au milieu d'un groupe de jeunes invités, fut dénoncé le soir même à l'autorité locale et se vit, le lendemain, condamner sommairement à *un an de prison* confirmé en appel à Rabat. Le même étudiant fut, cette année, exactement en mai 1934, condamné *à neuf mois de prison pour avoir poussé,* comme des dizaines de milliers de Marocains, le jour de l'entrée officielle de Sa Majesté Sidi Mohamed à Fès (8 mai 1934), le cri «*séditieux*» de : «*Vive le Sultan ! Vive le Maroc !*». Le prétexte saisi fut le fait d'avoir entonné des chansons au moment où il se baignait avec quelques camarades dans le bassin de Sidi Harazem, à quelques kilomètres de Fès.

Ces atteintes à la liberté individuelle du Marocain se commettent au petit bonheur pour *raison d'Etat !* Celle-ci s'explique en langage administratif par le fait que de telles mesures répriment des délits de suspicion et de murmure, c'est-à-dire toutes manifestations qui ne concordent pas avec les vues officielles : des idées, vraies ou supposées, des attitudes, des propos, des chants, etc., lesquels sont jugés «*de nature à troubler l'ordre public, à porter atteinte à la sécurité du corps d'occupations, au prestige et à la considération de l'autorité*».

Mais tous ces procédés dictatoriaux ne paraissent pas contenter suffisamment l'Administration. Celle-ci, après la suppression que ne justifie sûrement pas la «légalité» en vigueur, prétendit avoir recouru à une mesure pareille pour soumettre la presse marocaine à une nouvelle réglementation inspirée de la quintessence des lois de presse qui existent en Egypte, en Irak et en Syrie. En langage précis, cela veut dire que les autorités entendent soumettre la presse des Marocains à une législation forgée à l'aide d'emprunts faits aux décrets antilibéraux qui régissent la presse arabe en Orient sous différents régimes coloniaux. C'est un *chef d'œuvre de bâtardise légale* auquel nous sommes donc exposés ! L'expérience acquise en Orient par certaines autorités du Protectorat n'aura pas été sans originalité pour nous !

Et pour nous faire avaler la pilule - car on la prévoit amère - la Résidence, par la voix de son organe arabe, *Es-Saada,* - le seul «toléré» au Maroc jusqu'à ce jour - essayer de la dorer. Une campagne camouflée vient d'être amorcée en vue de préparer le terrain aux nouveaux décrets sur la presse.

Mais cette campagne «discrète» équivaut à une dénonciation de l'esprit de ces décrets «bâtards».

En effet dans le numéro du 25 août 1934 de *la Saada,* nous voyons présentée aux lecteurs une revue de la presse orientale où figurait le passage suivant :

«*Al Mokattam*» (Caire) s'est fait particulièrement l'écho d'une rumeur attribuant au parquet comme au Ministère de la justice l'intention de modifier le Code pénal et la législation sur la presse et l'imprimerie de façon à «mettre un terme à la calomnie, à l'humour et à la satire, pour des raisons que la logique ne justifie pas et que le goût et la coutume ne peuvent autoriser», et à faire du

journalisme une profession officielle à laquelle ne peut se consacrer que toute personne réunissant les capacités scientifiques et les aptitudes personnelles requises et ayant obtenu du gouvernement une autorisation officielle.

«*Al Jihad* (organe nationaliste du Caire), ajoutait la *Saada,* a fait suivre cette rumeur de ce commentaire : «Quelque chose dans ce sens a, déjà été répandu et on a pensé, il y a six années, le mettre à exécution».

«Que la législation, dit *Al Jihad,* toujours d'après la *Saada,* soit ainsi élaborée pour «mettre un terme à la calomnie, à l'humour et à la satire pour des raisons que la logique ne justifie pas et que le goût et la coutume ne peuvent autoriser», c'est, à n'en pas douter, ce que nous souhaitons sincèrement que les lois égyptiennes réussissent à définir dans des textes pouvant rendre sa réalisation d'une efficacité complète. Tout ce que nous demandons, à ce sujet, c'est que ces textes préventifs soient précis dans leur lettre et clairs dans leur esprit, de manière qu'ils ne puissent être habilement détournés ou permettre une interprétation abusive».

Nous voilà amplement fixés sur les projets en «gestation» dans quelque officine des *Bosquets Sacrés.* Mais au Maroc, circule une autre rumeur, celle-là relative à la modification des dahirs réglementant les associations et les réunions. On atribue, en effet, à la Résidence, l'intention de soumettre les Marocains - toujours eux - à un régime de réunion non moins dictatorial que celui prévu pour la presse. Parmi les rigueurs «promises», il convient de signaler l'obligation qui serait imposée à tout conférencier marocain de soumettre préalablement sa conférence écrite aux autorités de contrôle militaires ou civiles, selon les régions, et de ne la lire, dans une réunion elle-même autorisée, qu'après consentement formel des autorités compétentes.

Tous ces raffinements dans la mutilation des droits et des libertés du Marocain sont de nature à compliquer les choses et à se révéler inopérantes. Mais, pour réaliser ses vues, avec cet avantage moral d'être loyale dans sa mauvaise politique marocaine, pourquoi la Résidence ne se démasquerait-elle pas complètement en décrétant, de la façon la plus laconique et la plus formelle, la suppression totale et absolue des libertés du peuple marocain ? Ainsi, ce malheureux peuple aurait un grief de moins à reprocher à l'Administration : l'hypocrisie dans la manœuvre. Ce serait, à défaut d'autres choses, une position de franchise, même dans le mal. Bref, la politique d'étouffement pratiquée par l'Administration au Maroc nous accule de plus en plus à défendre nos intérêts foulés aux pieds et notre droit à la vie libre et digne par les seuls moyens qui restent en notre pouvoir.

Malgré la crise très aiguë d'ordre économique et politique qui se développe rapidement chez nous au Maroc, du fait de sa politique d'oppression et d'exploitation, l'autorité responsable persiste dans ses erreurs. Bien plus, elle les aggrave comme à plaisir et conduit ainsi infailliblement le peuple

marocain à un désespoir dont il est difficile de prévoir les lendemains. En se bouchant hermétiquement les oreilles, en refusant, *même sachant l'ampleur et la profondeur du malaise marocain,* de jeter du lest, de travailler activement à la solution des problèmes spécifiquement marocains, et en recourant, par surcroît, à des procédés moyenâgeux d'étouffement, l'Administration vogue irrésistiblement vers l'aventure. C'est elle qui, le cas échéant, en supporterait toutes les responsabilités. Qu'elle le sache bien d'avance. Qu'elle sache également qu'un peuple qui estime devoir demander des comptes à ses gouvernants et exiger d'eux une ligne de conduite conforme à ses intérêts et à ses aspirations, ne peut jamais être à court de moyens pour le faire.

Maghreb, nos 25-27, septembre-octobre 1934

Combats d'un nationaliste marocain Tome 2, p. 302-307

النص رقم 2 :

La croisade contre la pensée au Maroc[1]

La presse arabe

La presse au Maroc est régie par le dahir organique du 27 avril 1914 (1 Joumada 1332) modifié par les dahirs des 9 février 1918, 20 novembre 1920 et 7 Octobre 1932.

Cette législation s'inspire du même régime qui s'appliquait à la presse en France avant la loi de 1881.

Mais, pratiquement, à part quelques restrictions auxquelles il est impossible d'échapper, cautionnement, conditions de gérance, etc... la presse jouit d'un régime de liberté identique à celui qui existe en France.

Seulement, étant donné la forme du gouvernement marocain, la politique spéciale qui prévaut ici depuis l'installation du Protectorat, les commodités de la colonisation et les intérêts des privilégiés du «grand miracle marocain» ou du «Maroc utile», il y a eu toujours tendance dans certains milieux officiels et chez beaucoup d'Européens à ne pas souhaiter pour la liberté de la pensée un régime de tolérance absolue. C'est ainsi que l'action administrative s'est constamment efforcée de tenir les brides de la presse au moyen des subventions. Cette presse intéressée se laisse aisément gouverner et régler elle-même sa servitude sur l'importance de ses privilèges et la perspective de ses ambitions. D'où des conspirations de silence scandaleuses, parce que préjudiciables aux intérêts de la collectivé des administrés comme au prestige de la France et à ses rapports avec le peuple vis-à-vis duquel elle est obligée tant diplomatiquement que moralement.

Pour fixer tout esprit sceptique sur les réticences et les discrétions complices auxquelles il est fait allusion, je me permets de rapporter l'opinion officieuse suivante :

«La liberté de la presse au Maroc doit se comprendre avec un certain tact.

Il faut du doigté, de l'expérience, une grande connaissance des hommes et des choses du Maghreb, et une prudence éprouvée pour manœuvrer au milieu des difficultés de chaque jour et pour présenter, comme il convient, des vérités qui ne sont pas toujours faciles à exposer, ni à avouer.

---

(1) *La Volonté du Peuple : 26-1-34.*

En toute sincérité (?) je crois que le régime actuel permet aux journalistes français d'exercer consciencieusement (!) leur métier et je ne vois guère ce qu'ils pourraient gagner à l'extension de la pseudo-liberté de la presse, car je suis convaincu que cette extension ne tarderait pas à nous créer de graves ennuis et des difficultés profondes que nous n'avons nullement besoin de provoquer». (Le Soir Marocain, 6/6/33).

Mais les rares journaux libres et indépendants se moquent heureusement de ces théories saugrenues et percent facilement le mystère de ces conjonctures et de ces inquiétudes à l'usage des froussards par tempérament et des alarmistes professionnels.

Si malgré tout cela, il existe au Maroc une presse française qui, du fait qu'elle est, en majeure partie, fonctionnarisée, trouve à droite et à gauche de quoi vivre et réaliser un foisonnement qui la rend pléthorique et souvent inutile sinon nuisible, les Marocains, après vingt-deux ans de «Protectorat», continuent à manquer d'une presse arabe dont le besoin se fait sentir depuis de longues années. Non que la législation les prive purement et simplement de ce droit sacré, mais parce que le régime auquel elle soumet la presse qualifiée d'«*indigène*» rend extrêmement difficile la naissance et la vie de tout journal arabe indépendant et conscient de son rôle à l'égard de l'opinion publique. Pour me dispenser de tout développement et aussi pour mieux accréditer l'opinion qu'il convient d'avoir des conditions imposées à la presse asservie, je m'en réfère au texte du dahir du 27 avril 1914 :

«Article 7 : Tout journal ou écrit périodique peut être publié sans autorisation préalable, mais après l'accomplissement des formalités prescrites tant par l'article quatre ci-dessus que par l'article neuf ci-dessous.. (Ajouté par dahir du 20 novembre 1920). Toutefois, tout journal ou écrit périodique rédigé, même en partie, en langue arabe ou hébraïque, ne peut être créé et publié sans qu'un arrêté viziriel d'autorisation ne soit au préalable intervenu, sur demande écrite adressée à notre grand visir, par le gérant, visé à l'article huit ci-dessous, cet arrêté est toujours révocable. En cas d'infraction les peines de l'article six sont applicables au propriétaire, au gérant et à l'imprimeur, qui sont, le cas échéant, solidairement responsables des amendes. La saisie de tous les exemplaires, publiés ou non, peut avoir lieu par mesure de police et, en cas de condamnation, le jugement peut en ordonner la confiscation et la destruction».

Ce n'est pas tout. La répression des infractions à ce dahir est de la compétence des juridictions spéciales. Elle est prescrite par l'ordre du Commandant en Chef du 24 janvier 1921 (B.O. p. 175) :

«Vu l'ordre du 7 février 1920 modifiant l'ordre du 2 août 1914 (ordre promulgant la loi martiale).

Article unique. - Toute infraction aux dispositions du dahir du 20 novembre 1920, modifiant et complétant le dahir du 27 avril 1914, relatif à l'organisation de la presse, relèveront de la compétence des juridictions militaires, qui appliqueront aux auteurs des dites infractions les peines prévues aux articles 6 et 11, dahir du 27 avril 1914».

Tous ces petits chefs-d'œuvre d'enchaînement et de répression de la pensée libre se passent de commentaires. On en dira ce que l'on voudra.

Des personnes peu averties, assez naïves ou habiles à leur manière, pourront sursauter en me voyant affirmer et déplorer l'inexistence d'une presse arabe. Elles me reprocheront peut-être de me montrer aussi ignorant qu'elles se croient savantes et même omniscientes en la matière. Je les plains d'avance et je ne prête pas attention à leurs reproches qui ne me feront que sourire.

«On répondra, du côté officiel, comme disait le professeur Gabriel Germain dans la Lettre du Maroc plubliée par la Jeune République du 2 décembre 1932, qu'il y a Es-Saada. Mais quand nous aurons expliqué que son directeur est un colonel français, que ses colonnes ne contiennent que de très brèves informations générales et de très prolixes chroniques de mondanité, que personne ne la lirait si toutes sortes de fonctionnaires ne se croyaient moralement obligés de s'y abonner, on comprendra tout de suite ce que peuvent penser des gens qui, dans les revues égyptiennes, trouvent exposés et débat les plus récents événements, politiques, scientifiques ou littéraires du monde entier».

Précisons pour l'initiation des profanes que la *Saada* a, comme le dit son directeur, le colonel Margot, dans sa brochure sur la presse arabe en 1927 «*un budget spécial soumis à l'approbation de la «Résidence générale*». Qu'elle est dirigée par cet officier «*avec la réserve bien entendu de recevoir par l'intermédiaire de la Direction générale des Affaires indigènes, les directives d'ensemble de M. le Résident général*» (page 47) et que l'«*intervention des agents de l'autorité*» dans les affaires d'«Es-saada» a bien l'inconvénient de donner au journal un caractère nettement officieux.

Ceci prouve évidemment que la Saada «*vous vous en doutez bien, est avant tout un organe de propagande, de propagande française dans les milieux marocains.*

«Pour remplir cette tâche, le plus convenablement possible, «Es-Saada» se tient en relation constante avec tous les services du Protectorat et elle prend plus particulièrement l'attache - car son rôle est avant tout politique - de la Direction générale des Affaires indigènes dont elle relève directement, (page 19).

Elle rapporte les événements de l'extérieur en faisant un choix judicieux des faits qu'elle est obligée parfois de présenter, *avec des phrases enveloppantes, afin d'en atténuer l'impression, mais qu'elle dit tout de même pour qu'on ne l'accuse pas de cacher la vérité. Elle concourt ainsi à la contre-propagande.*

Elle se fait enfin - le moins possible, il est vrai, car c'est fort délicat - l'interprète de l'opinion publique» (page 50).

Le directeur de la *Saada* a-t-il conservé la même opinion qu'en 1927 d'après laquelle «l'institution d'une presse arabe libre paraît prématurée au Maroc ?» Estime-t-il encore qu'«il vaut beaucoup mieux que les indigènes lisent les articles et informations d'«*Es-Saada*» qui sont triés sur le volet plutôt que ceux des autres journaux arabes de l'extérieur qui, eux disent non seulement la vérité toute crue, mais encore la présentent souvent de façon tendancieuse (?)».

Mais quoiqu'en pense le colonel journaliste, il convient de ne pas exagérer le rôle de la *Saada.* Sachant ce qu'elle est, le but qu'elle se propose et les méthodes dont elle use et abuse, tout le monde, forcément, est amené à ne pas croire ce qu'elle publie. De plus, son champ d'action est très limité. Beaucoup de ses abonnés du bled sont illetrés. Beaucoup d'autres qui la lisent ne s'illusionnent pas sur les contre-vérités qu'elle répand, les faits triés, maquillés et enveloppés qui retiennent l'attention de ses animateurs.

De ceci, il faut conclure que la *Saada* qui veut dire Bonheur, n'arrive pas du seul fait de ce titre de bon augure, à faire vraiment le bonheur du Maroc en matière de presse arabe. Aussi voit-on toujours les Marocains parler de *l'absence* d'une presse arabe chez eux, comme si la *Saada* était inexistante. Je ne m'en suis moi-même occupé qu'incidemment et pour détruire une objection qui, toujours, se trouve à la bouche des officiels.

Bref, la presse arabe est encore réglée par des lois d'exception.

Malgré les entraves législatives, aucune autorisation n'a été jusqu'ici accordée. A toutes les demandes formulées depuis plus de quatorze ans, on n'a opposé que des rejets immotivés. Les Marocains ne comprennent pas qu'avec les restrictions et conditions prescrites par les dahirs en vigueur, l'autorité continue à leur refuser purement et simplement l'exercice d'un droit qui, bien qu'il soit restreint et conditionnel, n'en demeure pas moins admis, en principe, par la législation depuis 20 ans en vigueur.

Tout le monde se demande jusqu'à quand supportera-t-on cette situation paradoxale et craindra-t-on la libération de la pensée, le contrôle de l'opinion. Dans un pays comme le Maroc où les responsabilités sont enchevêtrées et méconnues, ce contrôle apparaît comme un frein nécessaire et un puissant facteur de moralisation. La crainte, dit-on, est le commencement de la sagesse.

Il ne s'agit pas tout simplement d'autoriser l'éclosion de la presse. Il importe surtout de lui garantir un régime de liberté grâce à des lois qui ne soient pas incompatibles avec la morale. Le moins qu'on puisse faire est de supprimer les inégalités qui frappent la presse arabe. Les garanties que l'on veut obtenir, doivent être recherchées dans une légalité normale. La loi honnête doit suffire pour assurer la protection des particuliers et des institutions.

Avec l'achèvement de la pacification, tombe le plus gros argument des partisans du régime étrange qui enchaîne législativement la presse arabe et qui lui prohibe dans le domaine pratique.

Nous ne sommes pas les seuls à vouloir la fin de ce régime qui a trop duré. Beaucoup de Français, fidèles aux traditions libérales les plus sacrées, se solidarisent avec nous pour demander la liberté de la presse arabe au Maroc. Il n'est pas jusqu'à *La Vigie Marocaine* qui ne soit de cet avis. Voici, en effet, ce qu'elle disait le 29 septembre 1932.

«Le journal arabe qui nous dirait avec précision et modération les doléances des Marocains, leurs ennuis, leurs espoirs, leurs désirs, serait, pour ceux qui administrent ce pays, un auxiliaire de premier ordre.

Presque tout ce qui se lit dans un journal interdit pourrait être lu dans un journal autorisé sans soulever d'émotion».

Plusieurs demandes sont actuellement faites. Nous pensons qu'elles méritent d'être examinées et agréées. C'est ainsi que ce qui fut impossible sous le triple proconsulat Lyautey-Steeg-Saint, sera réalisé à l'aube de cette ère qui marque l'arrivée d'un résident dont nous pensons beaucoup de bien. Il appartient donc à M. Ponsot de ne pas nous décevoir. Ce sera tout à son honneur et dans l'intérêt de la compréhension franco-marocaine qui reste à réaliser en 1934.

L'Action du Peuple : n° 34, vendredi 23 mars 1934

Combats d'un nationaliste marocain Tome 2, p. 171-175

النص رقم 3 :

L'épée de Damoclès sur la Presse marocaine

On sait qu'à la suite des graves événements du 2 septembre, des journaux marocains, pour avoir voulu donner une version objective de ces incidents lamentables et pour découvrir ceux qui en sont et demeureront responsables devant Dieu et l'histoire, nos confrères, dis-je, furent saisis ou interdits. Mesure grave, inadéquate que nous considérons, en tout cas, comme une *atteinte réelle* à notre *prestige national,* puisqu'elle tend à nous priver d'organes de défense de nos intérêts et de lutte contre le *colonialisme forcément absurde.*

Or, le colonialisme est partout favorisé et soutenu par les autorités du Protectorat. Le malaise dont souffre le peuple marocain est tout entier issu de la colonisation - une colonisation incompréhensible - et sa gravité se mesure à l'extension du pouvoir que détiennent les autorités surtout militaires.

Je crois personnellement que ce développement d'autorité est une grave atteinte à notre liberté. Il va directement contre les intérêts du peuple marocain. Sans être un anarchiste, il me semble que toute autorité, quand elle est exagérée, est une *oppression* et une *exploitation* de l'homme par l'homme ; ce qui est purement *odieux. L'Etat est un bien tant qu'il incarne l'expression de la volonté générale ; mais dès qu'il travaille à restreindre la liberté individuelle, dès qu'il se mêle de supprimer injustement les journaux* - première réalisation de l'œuvre immense de progrès que nous avons courageusement entreprise - *l'Etat est la négation de la liberté ; c'est alors un mal.*

Alarmées par notre avance victorieuse dans ce domaine de redressement, d'amélioration de nos frères attardés, les autorités - presque toujours ombrageuses - ont cherché à nous embarrasser en nous créant toutes sortes de difficultés : emprisonnement arbitraire de nos militants nationalistes, censure, saisie ou interdiction de nos journaux, *en somme, suppression progressive de la liberté d'opinion au Maroc.*

Mais rien ne nous arrêtera. Le problème de la liberté et en particulier celui de la liberté de la presse est très important.

Nous ne pouvons pas ne pas nous y intéresser. Il y va de la vie de notre pays. Nous voulons une presse qui soit vraiment libre et non point soumise au pouvoir *capricieux* d'une autorité quelconque.

La liberté de la presse est un droit que nous voulons obtenir à tout prix. Puissent les autorités, au lieu de prêter une oreille favorable aux atroces calomnies colportées par la grande menteuse - autrement dit la presse d'information - se décider à bien examiner elles-mêmes les problèmes nous concernant pour leur trouver les solutions qu'ils réclament et qui réalisent nos aspirations.

Nous voulons donc une presse qui exprime franchement nos opinions, où franchement nous puissions relever les bienfaits réalisés pour notre collectivité et toutes les erreurs, de l'Autorité, une presse qui nous aide à éduquer la masse marocaine dans tous les domaines. Sans cela, la presse ne remplit pas sa mission sociale.

Je sais qu'en droit une certaine liberté de la presse existe, puiqu'un texte officiel la consacre. Mais, en fait, elle est précaire, rencontre de grosses difficultés et vit sous une constante menace, puisque nos plus légitimes revendications, qualifiées d'inadmissibles «par la presse pourrie», entraînent la saisie ou l'interdiction de nos organes de défense. Cependant, la presse française est libre dans ses campagnes de mensonges et de calomnies.

On veut nous priver d'un droit sacré. Nous en appelons à la Justice et à l'Histoire que nous faisons témoins de cette inéquité flagrante.

Un gouvernement qui refuse de donner au peuple ses libertés commet une erreur grave, je dirai même une absurdité, car le peuple a beau dormir, il se réveillera un jour de sa longue léthargie et bientôt obtiendra, arrachera même ce qu'on lui aura refusé. Aujourd'hui, l'égalité des hommes est un fait bien établi. Qu'on ne le lui conteste plus. Que nos gouvernants veuillent donc entrer dans le domaine des réalisations positives, au lieu de penser, de proclamer cette notion d'égalité, tout en ne voulant pas l'appliquer.

La liberté de la presse, la liberté d'opinion est une conséquence naturelle de l'égalité des hommes. Ce qui existe, disent les doctrines antidémocratiques, c'est l'inégalité en force physique, en intelligence, etc.

Or il n'est que trop vrai qu'il existe des inégalités parmi les hommes. Les hommes sont inégaux, c'est là un simple fait, un jugement de réalité. Mais nous sommes devant l'alternative de nous incliner devant ce fait brutal ou de faire progresser la société, c'est-à-dire aspirer à un idéal ? Notre choix est fait : nous tendons vers l'idéal. Cet idéal, c'est l'égalité devant la justice.

Je dirai prochainement quelle est la valeur de cette notion d'égalité du double point de vue social et moral. Je me contenterai aujourd'hui d'affirmer et de rappeler à ceux qui déclarent être venus implanter ici l'ordre et la civilisation qu'*un peuple ne progresse qu'à la condition expresse d'accorder à ses membres la plus large liberté intellectuelle.*

L'Action du Peuple : n° 52, jeudi 7 octobre 1937

النص رقم 4 :

الصِّحافة وما تلقيه على عاتق الصِّحَافي من المسؤوليات[1]

- لا نطلب الصحافة لإذاية الناس، وإلحاق الخسارة بممتلكاتهم ومعارضة القوانين العادلة والأنظمة المفيدة، وارتكاب الأغلاط والهفوات، والإغراء على القبائح، والدعوة إلى الإجرام.

- نحن نطلب الصحافة لتأدية المأمورية التي لها، وبقدر ما يكون الصِّحَافي مسؤولاً عن ارتكاب المساوئ بوسيلة الصحافة، يكون مسؤولاً عن التقصير في القيام بمأمورية الصحافة من حيث الإنشاء والإفادة.

- الصِّحَافي له حقوق وعليه واجبات نحو المجتمع، فهو مدين له.

- الصحافة تحتاج إلى أعظم نصيب من الحرية، لتستطيع الانتشار والتوغل في جميع الأوساط، وتبليغ دعوتها الصالحة إلى أكثر عدد من الأفراد. وهذا شرط في اكتساب النفوذ الذي هو ضروري للتأثير والإقناع، وحمل الناس على الخير.

- لا يستطيع كل واحد أن يكون صِحَافيًّا. فبما أن للصحافة مأمورية، فمن الواجب أن يكون الصِّحَافي كُفْئًا للقيام بها. وهذا أمر لا يتم إلا إذا أدرك مسؤولياته نحو المجتمع وعمل بإخلاص واستمرار على تنفيذها.

- فالصحافة بهذا المعنى، وهذه القيود المعنوية المختارة، لا يكون فيها أي ضرر على المجتمع ومضايقة للحكومة في عملها.

- ولو تدبرنا تواريخ الأمم المتمدنة، لوقفنا على حقائق تبرهن أن للصحافة فضلاً عظيماً على الحركات الإصلاحية، والنهضات القومية والتقدمات العلمية.

وفائدتها اليوم أعظم وأبلغ ؛ نظرًا لوسائل النشر العصرية من مطبع ونقل وذيوع.

- الصِّحافي الحقيقي المخلص لمهنته، لا يحتاج إلى رقابة غيره عليه - بل هو الرقيب على نفسه - وهذه الرقابة تفرضها عليه واجبات الصحافة من جهة، ورسالة الصِّحافي في المجتمع من جهة أخرى.

---

(1) دراسات وتأملات، عدد 6، ص ص. 147-149.

- الصحافة عند الأمم الراقية تتمتع بامتيازات، وتدخُّلُ الحكومات في شأنها، لم يكن سوى من أجل صد من لا يستحق عن الدخول في معترك، وقمع الأضرار التي ربما ترتكب بواسطة الصحافة، وتكون مضرة بالمجتمع والأفراد، وقيام الحكومات بمثل هذا، فيه خير للصحافة نفسها. ولا تقتصر الحكومات على خدمة الصحافة من هذه الوجهة فقط، بل إنها تضمن لها حقوقها بالتشريع، وتبذل لها المساعدات، وتعفي موادها الأساس من الضرائب والتكاليف تنشيطًا لها. والحكومات التي هذا عملها مع الصحافة، لا تقوم على هذه الخِدْمات إلا علمًا منها أن الصحافة تمثل الرأي العام، والرأي العام في البلاد الحرة الراقية، قوة عظيمة تحسب لهُ الحكوماتُ حسابًا، وتعمل بنصائحه وآرائه، بل إنها تهابه وتخشى سخطه وهيجانه.

- وهكذا الصحافة تكون مرآة لمختلف أفكار الأمة ونزعاتها، ومنبرًا حرًّا لمطالب البلاد ورغائبها في المسائل العامة والخاصة.

- ومما يدل أن للصحافة شأنًا عظيمًا، أن جمعية الأمم، لما عزمت في سنة 1930 على بحث مسألة إذاعة الأخبار الباطلة، والحملات الصحافية المغرضة، التي من شأنها أن تؤدي إلى حرب عالمية، استشارت مع جمعية الصِّحافيين المندوبين لديها، فقدمت تقريرًا إضافيًّا بواسطة كاتبها العام تقول فيه : إن أحسن وسيلة لحل هذه المشكلة، هي إفلات الصحافة من سلطة الجماعات المالية، التي تخدم أغراضها السالفة ومصالحها الخاصة بواسطة الأخبار الكاذبة. وهذا يقتضي استقلال الصحافة، وهذا الاستقلال لا يتم إلا إذا أخلصت الحكومات في مساعدة الصحافة بكل نزاهة وتجرد، وليس معنى هذا أن الحكومة يجب عليها أن تساعد فريقاً غير فريق آخر، بل الواجب أن تعامل الجميع على السواء.

4 – الفكر الحر :

النص :

Opinions et réalités

Le Groupe républicain radical et radical-socialite de Fès s'est réuni en assemblée générale le 6 octobre.

Une note présentée par le président du groupe sur «la nécessité d'avoir une politique indigène républicaine», y a été lue et approuvée à l'unanimité. Nous en donnons plus loin le texte *in extenso.*

Des amis appartenant à ce groupe m'ont fait parvenir le jour même de l'assemblée une invitation pour y assister. Ayant été absent de Fès, je n'ai eu connaissance de cette aimable invitation que très tard dans la soirée.

J'ai regretté profondément de n'y avoir pas pu répondre.

Je l'ai regretté davantage au moment où j'ai lu sur *La Dépêche de Fès* la note du président Jouffray. En effet, quelques-unes des assertions qu'elle renferme m'ont surpris sous la plume d'un homme qui habite parmi nous depuis plus de vingt ans et qui semble initié à tout ce qui a trait à nos problèmes marocains. Elles m'ont surpris d'autant plus que nous nous sommes déjà expliqués très amplement et avec précision sur notre mouvement et le programme d'action qui en est la base principale. Elles appellent donc une mise au point. Celle-ci s'impose dans l'intérêt même de la politique de rapprochement que nous soutenons et de l'œuvre déjà ébauchée dont l'heureuse initiative revient au groupe radical et radical-socialiste de Fès.

Tout d'abord, tirant argument des machinations qui ont provoqué les derniers événements de Fès, M. Jouffray conclut à la «nécessité urgente d'avoir une politique indigène». Mais, malheureusement, il n'est que trop vrai que cette politique dont on proclame aujourd'hui la nécessité urgente, a toujours existé et s'est manifestée d'une façon souvent brutale au détriment du Marocain.

Personne n'est sensé ignorer qu'elle a pris naissance avec l'organisation du Protectorat et que la rigidité comme l'extravagance de ses principes se sont perpétuées à travers les ans, défiant ainsi et la puissance du temps et le bon sens des hommes.

Cette politique «indigène» est un affront qui soulève nos consciences d'hommes et de Marocains. Elle a été et reste encore la source intarissable de nos souffrances morales et matérielles. Elle est cette énorme chaîne qui continue à nous maintenir dans une servitude qui rend impossible, toute évolution salutaire et libératrice. C'est pourquoi nous voulons briser cette chaîne en réclamant qu'une seule et même politique basée sur le libéralisme, la justice et le progrès, règne partout et s'efforce de faire le bonheur de tous. Effacer la politique «indigène» actuelle, c'est abolir *ipso facto* cette unique politique des deux poids et deux mesures, génératrice de choc douloureux et de difficultés qui ne se révèlent pas souvent faciles à aplanir.

M. Jouffray eût été plus logique avec les principes qui lui sont chers en demandant la suppression pure et simple de la politique indigène. C'eût été de sa part plus humain et plus avantageux pour la cause à laquelle il veut se dévouer corps et âme.

M. Jouffray ne me paraît pas plus logique avec l'idée qui lui tient à cœur lorsqu'il se laisse hanter par le spectre hideux de soi-disant «propagandes antifrançaises dirigées par des agents étrangers faisant marcher devant eux les jeunes Marocains».

Qu'il y ait des agents étrangers au Maroc qui cherchent à intriguer contre la France, cela est possible. Mais c'est une horrible monstruosité que de prétendre que les jeunes Marocains soient des instruments dociles entre les mains de ces agents. A cette accusation, nous serions demeurés insensibles si elle n'était lancée et exploitée que par les réactionnaires tels les Delrue, les Bouyon, les Rasclas et leurs semblables. Mais elle nous indigne parce qu'elle est due à une personne qui compte parmi nos meilleurs amis, qui sympathise avec notre cause et que nous savons de bonne foi et digne de notre confiance. C'est donc faire act d'injustice à l'égard de notre jeunesse que de l'accabler de ce qu'elle ne mérite point. C'est aussi l'ignorer complètement que de la supposer prise dans le filet d'agents étrangers qui sont également dangereux pour les Français et les Marocains. Je ne faillirai pas à la vérité en affirmant que nous avons un commun intérêt à combattre leur action malfaisante et à enrayer par tous les moyens en notre pouvoir ses manifestations sous quelque forme qu'elles se déroulent.

Qu'on sache une fois pour toutes que les Marocains n'écoutent que la voix de leur conscience et ne veulent répondre qu'à l'appel de leur devoir. Ils redoutent beaucoup moins l'action des quelques agents étrangers qui machinent à l'ombre, que celle de certains Français qui à force de vouloir trop grimper l'échelle du chauvinisme et passer pour des Français d'une quintessence extra supérieure, tombent dans le ridicule et discréditent leur nation en adoptant par leurs actes ou leurs écrits, une conduite scandaleuse et infailliblement antifrançaise, parce que créatrice de mésententes, animatrice de haines et irritante pour les sentiments des Marocains.

L'agitation actuelle n'a pas pour cause la question religieuse dont parle M. Jouffray et qui sert, d'après lui, de simple prétexte. Cette agitation remonte à des sources fort reculées dans le passé. Ce n'est pas le moment d'y insister. Cependant qu'il me soit permis de rappeler que le régime administratif tel que le Marocain l'a toujours connu et subi, demeure à l'origine du malaise dont nous souffrons et qui parfois donne lieu à de l'agitation, laquelle n'en est qu'une manifestation fort naturelle.

On se trompe nettement chaque fois qu'on considère la politique berbère comme une simple question religieuse. Sans doute elle soulève un conflit entre, d'une part le christianisme comme instrument de pénétration spirituelle de la masse marocaine et aussi comme moyen de francisation et d'assimilation à notre égard, et d'autre part, l'Islam en tant que religion officielle de l'Empire chérifien et constitution sociale et politique de notre peuple, lesquelles sont expressément garanties par le statut diplomatique du Maroc. Mais la politique berbère nous est complètement odieuse non seulement parce qu'elle jette sur la terre marocaine les semences d'une future guerre religieuse comme celles qu'ont déjà connues certains pays d'Orient infestés par les propagateurs sectaires de toutes confessions, mais aussi parce qu'elle viole manifestemment les engagements pris par la France vis-à-vis du peuple marocain et de son gouvernement.

Toutes ces raisons principales nous font un devoir de réclamer énergiquement l'abolition de *toute* la politique de berbérisation du Maroc. Nous n'en faisons pas une occasion pour islamiser l'élément berbère qui est musulman à l'excès. Bien au contraire. Nous voulons que cette politique disparaisse dans un but d'apaisement et en vue de faire respecter par le Protectorat nos droits et nos libertés. Nous finirons par y aboutir et la France a grand besoin de redresser les torts dont elle est victime autant que nous, sinon plus.

Quant à dire que la femme berbère est libre et que l'esclavage est inexistant parmi les populations berbères, on n'y saurait adhérer. La femme berbère est non seulement privée de toute liberté, mais elle est réduite à la condition d'un simple objet. Ainsi elle se trouve exclue de tout héritage et, chose bien pire, elle fait partie de l'héritage sous prétexte de conserver le patrimoine. De plus un berbère ne dit jamais qu'il s'est marié avec une telle, mais qu'il l'a *achetée !!!* La femme berbère est-elle donc libre ou esclave ? Avons-nous donc tort de nous élever contre ce chef-d'œuvre de barbarie qu'est la politique berbère ? La mentalité des populations que se soumettent a un droit coutumier pareil est-elle, comme le croit M. Jouffray, très proche de la mentalité française ? Doit-on y voir la seule raison d'être de cette horrible politique qui soulève l'indignation de tous les hommes sensés et porte un préjudice considérable à la France qui se flatte d'être à l'avant-garde de la Civilisation et du Progrès ? En conservant aux berbères ces coutumes archaïques et inhumaines, le Protectorat se discrédite et mène une lutte ouverte contre le peuple marocain, le Maghzen et tout l'Islam. La France qui tolère par son indifférence ou son adhésion une telle politique

se discrédite davantage et en couvrant les responsabilités déplacées de ses représentants, elle nous accule au désespoir et contribue à créer une situation extrêmement périlleuse.

M. Jouffray estime qu'on ne doit pas tolérer que nous agissions défavorablement à ce qu'il appelle la libre-pensée marocaine. Celle-ci ne me paraît pas correspondre à une réalité visible et palpable. On peut rencontrer quelques jeunes gens qui se croient et se disent libre-penseurs. Leur nombre est très infime. Leur action est nulle. Je serais curieux de savoir en quoi a dû consister le combat livré par nous à la libre-pensée marocaine qui me semble plutôt une vision. Jusqu'à présent nous avons fait preuve de tolérance à l'égard de toutes les croyances et de toutes les doctrines. La libre-pensée reste une affaire personnelle qui ne regarde que ceux qui la professent. Nous la combattrions, ou plutôt nous la neutraliserions le jour où elle se révèlerait un dangereux facteur de conflit et de mésentente. Car nous sommes avant tout désireux de développer et de conserver notre union tant spirituelle que politique, sans laquelle nous demeurerions une poussière d'hommes désunis, vivant continuellement dans la discorde sociale et présentant le triste spectacle de frères ennemis, victimes de l'injustice et de l'exploitation.

Dire que Fès est le «creuset des révolutions marocaines», qu'«ici arrivent les mots d'ordre d'Orient, de Berlin et d'ailleurs» - quelles preuves évidentes et péremptoires en avez-vous, M. Jouffray ? - et que «d'ici partent les émissaires, qui sous leur ardente parole font vibrer les tribus marocaines», c'est charger notre capitale d'accusations pour le moins injustifiables, et se contredire à tel point de fournir à vos adversaires un argument-massue qui peut justifier leur raison d'être dans une région que vous classez parmi les zones pacifiées dites de sécurité et pour laquelle vous réclamez un régime civil, seul capable, affirmez-vous, de pratiquer «une politique de justice» et d'établir «une solide amitié entre Français et Marocains».

J'arrête là cette mise au point que j'ai voulue brève. J'ose espérer que notre ami Jouffray qui, au fond, demeure animé de bons sentiments à notre égard et se propose comme nombre de ses camarages du Groupe radical et radical-socialiste de mettre sur pied, d'accord avec nous, une œuvre salutaire de coopération franco-marocaine, ne manquera pas de s'expliquer soit dans notre confrère *La Dépêche de Fès,* soit dans *L'Action du Peuple,* sur les quelques opinions que je viens de relever dans sa note au Groupe aux destinées duquel il préside avec autorité.

Je sollicite ces éclaircessements pour mieux situer les faits, dissiper tout malentendu susceptible de se créer dans certains esprits et faciliter la tâche que nous avons en vue et dont nous attendons des résultats heureux pour tout le monde.

L'Action du Peuple : n° 12, vendredi 20 octobre 1933
Combats d'un nationaliste marocain Tome 2, p. 85-90

خامسا

التحول السياسي

1 – التغيير من الأعلى :

النص رقم 1 :

مشكلة الانتخاب في المغرب
الديمقراطية من أعلى[1]

كانت قضية الانتخاب، منذ أول وهلة في عهد الاستقلال، إحدى المشاكل الجديدة التي واجهها المغاربة، والتي لم يتمكنوا من إيجاد مدخل صالحٍ لها، وهي مشكلة لهذا السبب، وهو أنها فرقت رأي المغاربة تفريقًا، أو على الأصح، جعلت معظم الأمة في جهة لها رأيها واتجاهها، كما جعلت الحكومة، ومن لف لفها من الرسميين، والقلة من المواطنين، في جهة أخرى، لها كذلك وجهة نظرها.

أما الفريق الأول، وهو الأكثرية الساحقة من الأمة - نخبة وجمهورًا - فقد كان وما يزال يؤمن بضرورة توجيه المغرب وشعبه وجهة صالحة، قاصدة نحو ما يسمى في اصطلاح العلم السياسي الحديث الديمقراطيةَ من أعلى، وهي تقضي بالبدء بتنظيم الدولة على أسس ديمقراطية صحيحة، وبتزويدها بالقوانين والأنظمة، الكفيلة بإقامة حكم صالح حقيقي في البلاد لفائدة الأمة جمعاء، وبإيجاد المؤسسات والمجالس الممثلة للأمة أكمل وأصدق تمثيل، وهي مجالس السيادة القومية. والرقابة الشعبية التي تتألف باختيار الأمة من أهل الحل والعقد اختيارًا حرًّا عامًّا. وتقوم الديمقراطية من أعلى، على أساس الدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي، المنتخب من الشعب انتخابًا صحيحًا شاملاً، والذي يتكون منه القانون الذاتي، والميثاق الأساس للدولة والحكومة والأمة، وبه تضمن سائر الحقوق والحريات، وتنظم جميع السلطات، وتحدد كل المسؤوليات، ويحكم تدبير الشؤون العامة، وتتوفر شروط الحياة القومية، تحت حماية القانون الحق العادل، تعزز جانبه القوة الرشيدة غير الجامحة الطاغية.

وباختصار، فقد كان الفريق الأول والأكبر من الأمة، يريد أن يسلك في عهد تحريره وسيادته واستقلاله، المسلك نفسه، الذي تسلكه الشعوب المتحررة، التي تبدأ بما يجب البدء به ؛ وهو تنظيم الدولة بما يتطلبه عهد الحرية والنظام والحياة الجديدة.

(1) «الدستور»، عدد ممتاز، الجمعة 20 ماي 1960.

وبمقتضى هذا، كنا نريد أن تسبق انتخابات المجلس التأسيسي، الذي يعهد إليه بوضع دستور الأمة. ثم يؤدي تطبيق الدستور الجديد إلى إجراء الانتخابات التشريعية، التي ينشأ عنها مجلس الأمة أو البرلمان، وبعد هذا، يأتي دور الانتخابات الإقليمية والمحلية من بلدية وقروية ؛ التي تنتج عنها المجالس الصالحة لتدبير شؤون الأقاليم والمدن والقرى والجماعات. وهكذا ينحدر النظام الديموقراطي من أعلى إلى أسفل، ويتكون منه الهيكل والجسم قبل الأعضاء، ويتحقق الحكم الصالح لخير البلاد والشعب، ابتداء من الأصول لا من الفروع ؛ وهذا هو النظام الذي اتخذته شعوب غيرنا، في سيرها نحو الديمقراطية الدستورية المثلى.

وأما الفريق الثاني، وهو الأقلية التي تتكون من الحكام والموالين لهم، فإنه كان يدعو إلى أن يتجه المغرب اتجاهًا معاكسًا ؛ فيبدأ بالديمقراطية من أسفل، ثم يرقى منها - إن قدر له أن يرقى - إلى الديمقراطية من أعلى، وذلك في آجال غير محدودة، وآماد بعيدة.

إن دعاة الديمقراطية من أسفل كانوا طائفتين، الأولى : طائفة الحكام الذين يريدون أن يخلدوا في المناصب، بعيدين عن القيود التي يفرضها النظام الديمقراطي الدستوري، وعن كل مراقبة ومحاسبة من لدن نواب الأمة، وهكذا يضلون الحاكمين بأمرهم لا بأمر الأمة، وغير مسؤولين أمام نوابها الشرعيين. والأخيرة : طائفة المواطنين الذين كانوا من أنصار الحكم القائم، وكانوا يعتقدون كذلك أنهم في غنى عن الأنظمة الديمقراطية الدستورية وما تقتضيه من قيود وحدود، ومسؤوليات وتبعات. وقد كانت هذه الطائفة في أخذها بنظرية الديمقراطية من أسفل، ميالة إلى الاقتباس من بعض الديمقراطيات الشعبية، ذات الطابع الشيوعي من نوع يوغوسلافيا والصين الشعبية. ومن هنا تسربت إلى المغرب وقتئذٍ، فكرة نظام الجماعات ؛ وهو نظام صالح لو سلمت أسسه ومراميه. والغريب أن هؤلاء السياسيين المغاربة، الذين كتب ناطق باسمهم - في 19 مايو 1957 - منددا بما سماه الطريقَ السهلَ، الذي سلكته بعض الدول العربية، التي قال إنها انشغلت بالسطحيات فأسست البرلمانات، ومناديًا في الوقت نفسه بسلوك عكس ذلك الطريق، وهو الطريق الصعب الذي قال إنه طريق تجارب أمم أخرى، كتجربة الصين الشعبية، لم يلبثوا أن انقلبوا في مايو 1960، إلى دعاة الديمقراطية من أعلى، وطلاب انتخابات من أجل مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد !! ولكن هذا التقلب من اليمين إلى اليسار في بعض سنين، قد يعده بعضهم تطورًا وارتقاءً من الأسفل إلى الأعلى، بينما قد يعده بعضهم الآخر، مجرد قفز من نظرية سفلى إلى نظرية عليا، لحاجة في النفس وإن خالوها تخفى على الناس تعلم !

ومهما يكن، فقد كان هذا الفريق من المغاربة ؛ سببًا في توجيه بلادنا، منذ سنة 1957 وجهة الديمقراطية من أسفل ؛ إذ في هذه السنة نفسها، وقع الاختيار بين الديمقراطيتين، وتقرر إجراء انتخابات محلية، لتكوين المجالس الجماعية في المدن والقرى.

ومن المعلوم أن هذه الانتخابات، كانت ستقوم، لو تمت على إحصاء ناقص مزوّر، لأن أنصارها ومنظميها، كانوا يريدونها لصالحهم، كما كانوا يُؤملون اتخاذها وسيلة لفرض حكمهم على الشعب، باسم الشعب، ومن حيث لا يدري الشعب...

وقد عارضنا هذا الاتجاه بكل ما في المستطاع، وحاربنا الانتخابات القائمة على الإحصاء المزوّر، وفضحناها فضيحة حتى باءت بالفشل والخسران المبين.

وهكذا أنقذنا البلاد والأمة مما كان يهددها من شر وفساد، كما أنقذنا سمعة الديمقراطية الحقة في وطننا، وخدمنا قضيتها المقدسة خدمة جلى، وقضينا في المهد على ما كان يسميه بعضهم الديمقراطيةَ الواقعيةَ كما أرادوا أن يكيفوها للأمة وهي منها براء.

وقد ظنّ الكثير أن العدول عن تلك الانتخابات المزوّرة، كان في الوقت نفسه عدولاً عن النظرية الأساس التي أملتها، وهي نظرية الديمقراطية من أسفل، أو الديمقراطية الواقعية كما كانت تسمى في عرف شيعتها الأولى. ولكن الأحداث والتطورات جاءت تكذب ذلك الظن، وتؤكد أن الاتجاه الأول لم يتغير عند الحاكمين، وإن تنكر له أنصاره الأولون من السياسيين - كما أوضحنا سالفاً - وأن الانتخابات - ولا نقول الديمقراطية - ستكون وفق مشيئة أولئك الحاكمين، لا طبق رغبة الشعب الذي هو كلٌّ في كلٍّ، والذي لا ديمقراطية إلا به وله !

الانتخابات الجماعية

وفي سنة 1958 أعيدت الكرة، واستدعي الفنيون الأجانب من أوروبا وحتى من آسيا، واستشيرت الأحزاب الوطنية في مسألة الانتخابات، وتقدمت بوجهات نظرها مسجلة في وثائق، وأجمعت أو كادت تجمعُ على طريقة التصويت على القائمة لا على الاسم الواحد، وكذلك على مجموع الضمانات الضرورية - القانونية والتطبيقية - لإجراء انتخابات حرة نزيهة مرضية.

ثم طُوي حديث الانتخابات مدة غير قصيرة كثر فيها التساؤل عن مصيرها.....

وعلى حين غرة - إذ نحن في عهد المباغتات والمفاجآت - صدر القانون المنظم للانتخابات الجماعية، وتكفل هذا القانون بجعلنا أمام الأمر الواقع ؛ وهو أخذ وضعية

بوجهة النظر القائلة بطريقة التصويت على الاسم الواحد، لا على القائمة كما طلبته الأحزاب الوطنية المغربية في الاستشارة التي أجريت معها.

ويطول بنا الحديث لو تصدينا لبحث القانون المذكور الذي له محاسنه ومساوئه. ولا حاجة هنا إلى الموازنة بين هذه المحاسن والمساوئ، وكل ما يهم أن يقال ويعرف، هو أن محاسن ذلك القانون رهينة بحسن التنفيذ والتطبيق، وهو شيء صعب جدًّا إن لم يكن متعذراً أو يكاد، في الأوضاع السياسية والإدارية والقضائية ؛ التي هي أوضاع المغرب اليوم. فالمحاسن التي نعترف بها للقانون - قلت أو كثرت - محاسن في حد ذاتها، ولا تهمنا من حيث هي، بل من حيث إخراجها من حيز القانون إلى مجال التطبيق لصالح الانتخاب الحر النزيه.

وأما مساوئ القانون، فهي مساوئ نظرية وتطبيقية معًا ؛ وهي عبارة عن عيوب ونقائص، مثالها السماح أولاً للشيوخ وهم من رجال السلطة، بل هم رجالها المباشرون بترشيح أنفسهم، زيادة على القيام بتسجيل الناخبين، وبتأليف اللجان الإدارية المكلفة بمراجعة قوائم الانتخاب، وبالتصرف فيها كما يشاؤون. وكل هذه المراحل أساس وحاسمة في إعداد الانتخابات وإجرائها، والمسألة الكبرى التي يقوم عليها القانون في طريقة التصويت على الاسم الواحد.

أما تطبيق هذا كله في الواقع، فهو طامة كبرى على الانتخابات والناخبين، وفي طليعة التطبيقات الفاسدة، تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيمًا أملته أغراض سياسية قريبة وبعيدة، وهي منافية للديمقراطية، وقاضية بسوء مصيرها في هذه البلاد لا قدر الله.

ندوة صِحَافية لوزير الداخلية

وهنا نرى من المناسب، أن نتعرض قليلاً لما تحدث به وزير الداخلية، في ندوة صِحَافية عقدها عقب صدور قانون الانتخاب لشرحه والتعليق عليه. قال وزير الداخلية، وإن شئت قل وزير الانتخابات : إن المغرب يدخل مع قانون الانتخاب في طريق المسؤولية التي هي طريق الديمقراطية، ولا نهتم بدحض هذا القول لأنه يدحض نفسه بنفسه، فأين هي الديمقراطية مع عيوب قانون الانتخاب ومساوئه، بل حتى مع محاسنه بقدر ما تظل حبراً على ورق ؟

وإن المغرب لا يمكن أن يتحمل مسؤولية تدبير شؤونه العامة، ولو في دائرة المدينة أو القرية، ولا أن يستفيد من الأنظمة الديمقراطية الحقة، إلاّ إذا نظمت فيه الانتخابات بكيفية شعبية عامة، على أساس التسجيل الإجباري للناخبين والناخبات جميعهم، ثم أجريت الانتخابات في سائر مراحلها بكيفية حرة نزيهة مرضية، نتيجة الضمانات اللازمة

من تشريعية وتطبيقية، ومعها يتم الحياد التام المطلق لرجال الحكم والسلطة، من الأعلى إلى الأسفل. وبهذا كله، وبه وحده تتمكن الإرادة الشعبية من الظهور والتعبير عن نفسها، ويكون الانتخاب سليمًا، واختيارًا حقًّا، يمت إلى الديمقراطية بصلة وثقى. أما الانتخابات في بلادنا، فما أبعدها عن هذا كله ! ولهذا لا يصح أن يقال إنها ستمكن الشعب - خصوصًا في البوادي - من اختيار ممثليه الحقيقيين الصالحين، الذين سيتكون منهم الإطار التمثيلي الجديد، بواسطة المجالس البلدية والقروية، بل إنَّ الانتخابات كما نظمت وطبقت، قد أصبحت مشكلة، وأوجدت فساداً سينضاف إلى ما تعرفه البلاد من أنواع الفساد. وإن أخشى ما نخشاه، أن يكون الشعب - باسم الديموقراطية - الضحية الكبرى لسوء نتيجة الانتخابات.

ثم قال وزير الداخلية في ندوته : إن طريقة التصويت على الاسم الواحد، ستجرد الانتخابات من الصبغة الأساسية، وستجعلها إدارية محضة، كما ستمكن الشعب من الاختيار بعيداً عن المؤثرات السياسية والحزبية.

ولعل تفضيل القانون لطريقة التصويت على الاسم الواحد، قد كان القصد الأساس منه، هو إعلان الحرب على الأحزاب السياسية، والحيلولة دون تدخلها، وتنافسها على أساس ما لها من أفكار وبرامج. وإذا صح ذلك، فإنه يتأكد القصد الخفي، ويتجلى الشر المبيت ضد المنظمات السياسية الوطنية، وهذا من شأنه أن يجعلنا غير مرتاحين لما يراد من وراء الانتخابات الجماعية، وغير متفائلين بنتائجها، ولا مطمئنين على مصير الديمقراطية في البلاد.

وحتى إذا أمكن - كما قال الوزير - أن تجري الانتخابات بعيدة عن التأثيرات السياسية والحزبية، فإنه من المؤكد أن تأثير السلطة الحاكمة - وهي صاحبة التقنين والتنظيم، والتطبيق - قوي جدًّا ؛ حيث يكيف الانتخابات في جميع أطوارها، ولا نبالغ إن قلنا إنّ مصير الانتخابات محكوم عليه قانونيًّا وعمليًّا، بأن يكون كما تريده السلطة الحاكمة باعتبارها المتصرفة أولاً وآخرًا، وهل إسناد أمر تسجيل الناخبين إلى الشيوخ، وحق التصرف المعطى لهم في اللجان المكلفة بمراجعة قوائم الناخبين، إلاَّ أدلة قاطعة على مظهر بارز مكشوف، من مظاهر تدخل السلطة وتأثير رجالها في سير الانتخابات ومصيرها.

وأخيرًا قال وزير الداخلية : إنه لمتعذر في بلاد ليس فيها نظام الحالة المدنية، أن يتم فيها التسجيل الإجباري للناخبين، وإن إجبارية التسجيل تقضي بإجبارية التصويت.

وهذا غير صحيح، فإن جميع الدول التي فيها التسجيل الإجباري للناخبين، يقوم الانتخاب والتصويت فيها على كامل الحرية ؛ ذلك أن الأنظمة الديمقراطية والدستورية لا تقول بالتصويت الإجباري إلا نادرًا جدًّا، والنادر لا حكم له، أما تقييد التسجيل الإجباري

بوجود نظام الحالة المدنية فمبالغة ناشئة عن خطإ، وإذا كان من المسلم أن نظام الحالة المدنية يساعد كثيراً على التسجيل الإجباري للناخبين، فإن هناك وسائل فعّالة - ريثما يطبق نظام الحالة المدنية - من شأنها أن تكفل هذا التسجيل لو صحت عزيمة السلطة، ولكن عدم حرصها على شعبية الانتخاب في ما يظن، هو الذي جعلها تترك كامل الحرية للمواطنين، في أن يسجلوا أو لا يسجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين، وهي حرية إن كانت في صالح السلطة، فإنها ليست في صالح الشعب، وهي كذلك دليل على ما يسمى التجربةَ الديمقراطيةَ الأولى في المغرب تجربة ناقصة في أساسها، فإن مئات الآلاف من المواطنين لم يتمكنوا - بسبب حرية التسجيل، وقلة التسهيلات، وكثرة العراقيل وقصر آجال مراحل الانتخابات، وجميع أنواع العيوب - من تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية، ومع هذا، استطاعت الإدارة أن تعلن أن عدد الناخبين بلغ أكثر من أربعة ملايين من مجموع السكان المغاربة، وهذا الرقم أدهش الخبراء من الديمقراطيين والملاحظين السياسيين في الداخل والخارج، وزعزع القواعد الحسابية، والنظريات الدستورية في أوطان الديمقراطية الحديثة، ولهذا تساءل بعضهم : هل ذلك الرقم يعبر عن الحقيقية ؟ وإذا أجبر المواطنون المغاربة على التسجيل في القوائم الانتخابية، لكان يبلغ ذلك الرقم ضعفه في مجموع السكان الذين لا يتجاوز عددهم عشرة ملايين ؟

مذكرة وجواب

وأمام ما شهدناه من فساد في تطبيق قانون الانتخاب بسبب كثير من التلاعب، والغش، والتدليس، لم نقف مكتوفي الأيدي، بل رفعنا إلى المراجع العليا مذكرة، تحدثنا فيها عن ذلك الفساد وأتينا بأمثلة ونماذج منه، وطالبنا بوضع حد نهائي لكل تلاعب وتحريف، وأبدينا، مع تحفظاتنا، خوفنا على سير الانتخاب ومصيره، وبعد أشهر جاء جواب وزير الداخلية على المذكرة الفاضحة لأنواع من التلاعب والتزوير. ويمكن أن تلخص ما في صفحاتها في هذه العبارات : إنكم مخطئون في ما قلتم، فالقانون صالح كله، فارجعوا إليه (وتفضل الوزير بإرسال نصه الفرنسي وترجمته العربية، وتطبيق القانون كذلك سليم كله، ومن قال إنه ضحية أو تلاعب فليذهب إلى المحاكم لتنصفه !). وماذا يفعل الإنسان مع من يدّعون عصمة القانون، وعصمة الحكام ؟ فهل تحكمنا ملائكة السماء أو إنما يحكمنا بشر في الأرض ؟ وهل تبدل كل شيء في دنيانا، فلم نعد تلك الأمة التي قيل فيها : أمة بدون قانون ؟

تحديد موقف

ومع عدم الرضا بأشياء جوهريَّة في القانون والنظام والتطبيق، ومن غير التخلي عن الأخذ بنظرية الديمقراطية من أعلى المحكمة بالدستور، فقد كنا حريصين على نجاح

الانتخابات الجماعية، حتى لا يصاب بسوء ما يصطلح عليه بالتجربة الديمقراطية الأولى في المغرب. وإذا لم يقدر لها النجاح المطلوب، فلسنا بمسؤولين عن هذا المآل ؛ بعد ما بذلناه من جهود ومساع لدى من يعنيهم الأمر، حتى تسير الأمور سيراً يكون أقل ما يمكن زللاً وانحرافاً، ولكن الصراحة تقضي بأن نقول : إن الأمور كما جرت، أو كما يبدو أنها ستجري، ليس من شأنها أن تبعث على الرضا والاطمئنان.

وفي الملتمس الذي أصدره المجلس الوطني لحزب الدستور الديمقراطي، في فاتح مايو 1960، تحديد الموقف الذي تدعو إليه حقيقة الانتخاب في المغرب، فمع استمرار الحزب في التمسك بمذهبه وسياسته ؛ القائمين على فلسفة ونظام الديمقراطية الدستورية، ترك كامل الحرية لأعضائه للمشاركة في الانتخابات على علاتها ؛ وذلك بصفتهم الفردية، وتحت مسؤوليتهم الخاصة كمواطنين. وبهذا لا يحرم الحزب أعضاءه من التمتع بحق الانتخاب وممارسته بمناسبة التجربة الأولى، وفي الوقت نفسه، يظل الحزب متمسكًا بمطلبه الخاص بالديمقراطية من أعلى القائمة، على دستور يتولى وضعه مجلس تأسيسي منتخب.

وأملنا أن لا تكون الانتخابات الجماعية، وما سينشأ عنها من مجالس بلدية وقروية، مدعاة لتأخير اليوم الذي ينعم فيه الشعب بالدستور.

النص رقم 2 :

«الوثبات»

الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟[1]

لنا الكلمة اليوم :

نأخذ الكلمة اليوم بعد صمت دام فترة من الزمان، ولكنه لم يكن عيا، ولا عياء، ولا وهنا ولا خمولا، ولا اختفاء.

وقد ذهب غير واحد من الناس في تأويل هذا الصمت مذاهب شتى، كانت كلها بعيدة عن الحقيقة، بل فيهم من ظن وبعض الظن إثم - أننا بصمتنا - أصبحنا أشبه بالأموات منا بالأحياء إلى غير هذا مما ظن وقيل...

والحقيقة أننا لم نكن أمواتا بل أحياء، ومن أشد الناس حيوية، وكل ما في الأمر أننا - في تلك الفترة - كنا أشبه بأبي العلاء المعري إذ يقول :

وماذا يبتغي الجلساء عندي ... أرادوا منطقي وأردت صمتي
ويوجد بيننا أمد قصي ... فأموا سمتهم وأممت سمتي

وازاء ما تعرضنا له من الظنون والأقاويل، التي روجها من سمحوا لأنفسهم باتهامنا مجازفة، كنا تارة نقف موقف المعتذر من ذوي النية الحسنة، وتارة أُخرى كنا نسخر من غيرهم ؛ وهم الذين ألفوا الحكم على الناس وعلى الأشياء في خفة وعجلة، ودأبُوا على التخرص والإرجاف، أو اعتادوا - في بلادة لا تقاس إلا بجهالتهم - أن يجعلوا من الهواجس والأوهام والأغراض، حقائق سرعان ما يكون مصيرها كالسراب يحسبه الظمآن ماء، وما هو بماء.

وقد فات أولئك جميعا، أنه يوجد صمت وصمت ؛ إذ من الصمت ما هو موقف، وصمتنا كان طبعا من هذا النوع، وفي الحكمة : رب صمت أبلغ من كلام...

وبهذه المناسبة، نرى أن نذكر بموقف الصمت الذي التزمته المعارضة - مرة - وقتما كنا نتولاها في المغرب، ضد الفساد السياسي، وطغيان الحالمين بالدكتاتورية باسم نظام

(1) «الدستور»، العدد 1 - الاثنين 5 نوفمبر 1962.

الحزب الواحد، وانسجام الحكم تحت الشعار المعروف : المغرب لنا لا لغيرنا، فلم نشأ وقتئذ أن يكون المغرب لهم وحدهم، بل أردنا أن يبقى المغرب للمغاربة أجمعين، وحيث إن إرادة الشعب من إرادة الله، فقد أبى الله إلا أن يظل المغرب لأهله كافة.

ففي ذلك العهد - وما بالعهد من قدم - وقف ممثلونا ذات يوم في المجلس الوطني الاستشاري، موقف المعارضة الصامتة، أمام ما أصبحت تعانيه البلاد والأمة من فساد الأوضاع، وسوء الساسة، واستبداد الحكم، والعداوة على أبسط الحقوق والحريات، ودوس الأنظمة والقوانين، ومحاولة خنق صوت الحرية والمعارضة ؛ اللتين ضاق الطواغيث وأشباههم بهما ذرعا، حتى غدت مهمة الرقابة، والنقد، وحرية التعبير عسيرة، بل شديدة الخطر على الأحرار، الذين ذهب عدد منهم صحبة ذلك العهد المظلم ورجاله الظالمين.

ولم يكن في ذلك الموقف الصامت الذي اتخذناه يومئذ، أي ضعف أو استسلام أمام الفساد والمفسدين، بل كان فيه تعبير بليغ عن المعارضة ؛ التي لم تتنازل بذلك قط عن أي حق من حقوقها، والتي كانت تختار وسائلها وأساليبها تارة بالكلام، وتارة بالصمت الذي هو أبلغ من الكلام. وتلافيا لسوء فهمٍ هذا، أبت معارضتنا داخل المجلس الوطني الاستشاري، إلا أن يفصح الناطق باسمها - عند ختام دورة أبريل 1958 - عن مغزى موقف الصمت الذي التزمته خلال الدورة فقال : لقد صارت المعارضة غير ممكنة في المغرب، ومن أجل هذا فضل الحزب السكوت، والامتناع عن المناقشة خلال هذه الجلسات، حتى لا نخدع أنفسنا ونخدع الشعب بوجود معارضة، وحرية ديمقراطية، كما نمتنع عن كل تصويت محتفظين بوجهة نظرنا.

وهكذا رفع كل التباس عند الحاكمين، وعند الرأي العام على السواء، وكان لذلك الموقف الصامت البليغ أثره الفعال داخل المجلس وخارجه ؛ حيث إنه فضح نوع الحكم المفروض على البلاد، وشهر بسياسة البغي والعدوان على الحرمات، وحذر الشعب، وبصر الأحرار حتى لا يهنوا ولا يحزنوا، وهم الأعلون إن كانوا مؤمنين.

واليوم، إذ نأخذ الكلمة، فإنما نريد - كما عهدنا - أن نتكلم بصدق وحرية وصراحة وذلك نتيجة لصمتنا، وسيكون كلامنا على قدر ما صمتنا، وبدافع ما نشعر، بل نؤمن به من الصدع بما أمرنا... والجهر بما يُسِرُّه غيرنا.

وبدَهي أن أخذنا للكلمة مرة أخرى، ليس إلا حلقة جديدة من سلسلة الحديث الذي لا ينتهي مهما طرأ عليه من فترات. وبهذه المناسبة، تجدر الإشارة إلى ما كان عليه أمر الزعيم الإيرلندي الشهير (إيمون دي فاليرا)، الذي طالما قاد الجهاد في سبيل تحرير وطنه من حكم الإنكليز ؛ فكثيرا ما كان يعتقل نتيجة نشاطه السياسي ومواقفه الشديدة ضدهم ؛ ولكنه اعتاد، كلما خرج من السجن، أن يعود إلى استئناف الخطاب الذي انقطع

بسبب اعتقاله وهو يلقيه على الجماهير ؛ وممَّا يروى أنه اعتقل مرة في منتصف خطاب له، ثم حكم عليه بالسجن سنة كاملة، وبمجرد ما أفرج عنه، أسرع إلى المنصة نفسها، التي كان يخطب منها حينما تم اعتقاله، فخاطب الجمهور من جديد بقوله : (وكما كنت أقول لكم عندما قوطعت في المرة السابقة...).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فهل نحتاج إلى التذكير أن للعراك السياسي وسائل غير وسيلة القول ؟ ونعني بهذا - مثلا - ما يسمى (المقاومةَ السلبيةَ)، التي قد يكون لها من الشأن والأثر، ما لا يكون للمواقف الصاخبة والمهرجة، ومن وسائل العراك السياسي أيضا، ما يعرف بموقف (الرفض الصامت) الذي يقع التعبير به عن السخط، والامتناع، والاستنكار، أو ما يعرف (بقوة عدم الحركة) ؛ وهي تعبر عمليا عن قوة الاصرار، والثبات، وملك الأعصاب، والإعراض عن الجاهلين. وحينما نصل اليوم ما انقطع من الحديث، فإنما نلبي نداء الواجب المطاع، شاعرين أقوى وأعمق ما يكون الشعور بهول الموقف، وخطورة التبعة في هذا الوطن، الذي ما فتئ يعاني من محنة الاستقلال، مصاعب، وشدائد وبلايا لا يعلم لها حد ولا نهاية..

وخروجنا من فترة الصمت، لا يمكن أن يعني إلا إرسال الصيحة منذرة بالأخطار التي تحيق بالمجتمع المغربي من كل جانب. وبعبارة أخرى، سيكون قولنا صريحا بينا في تصوير أوضاع البلاد على اختلاف أنواعها، وفي التعبير عن الآلام التي نحس بها من جراء هذه الأوضاع نفسها، وعن الآمال التي تملأ نفوسنا، وتقوي عزائمنا، وتسند جهودنا الهادفة إلى قلبها رأسا على عقب، نتيجة التغيير الأساسيّ الذي يتطلبه الصالح العام والذي هو واقع ليس له من دافع، وهكذا سنكون - كعادتنا - واضحين أتم الوضوح، مع أنفسنا ومع كافة المسؤولين - الحاكمين منهم والمحكومين على السواء - إذ لكل منهم واجبات ومسؤوليات، وفي الحديث :

كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته

وعملا بذلك، نبدأ بأنفسنا، فنتخذ المسؤولية كاملة، ونواجه واقع الأمر بما يستحقه غير هيابين ولا مترددين ولا مقصرين، ونندب أنفسنا - في هذه المرحلة الجديدة، التي نريدها حاسمة - للقيام بواجب الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهما كان فاعله، وسنتولى هذا باسم معارضة نزيهة صادقة بناءة، لا نريد من هذا كله جزاء ولا شكورا، بل لا نريد غير رضا الله والضمير، ولا نطمح إلى أكثر من أداء الأمانة كمواطنين، وما أشبهنا في هذا بما عبر عنه الكاتب الفرنسي الشهير (شاطوبريان) إذ قال : لو وجدت أن بلادي بخير - حتى تحت حكم لا أرضاه - لكنت مواطنا سيئا إن أنا حسبت استيائي خطرا عاما، ولكن اعتقادي هو أن بلادي ليست بخير، ولهذا فأنا مواطن صالح حيث إني أشير عليها بوسائل الإنقاذ والعلاج !

اختبار الضمير :

ولا مراء في أن المواطن الصالح، هو من يهتم بأمر بلاده، ويعنَىٰ بكل ما فيه خيرها وصلاحها، ويبذل ما في المستطاع لكي تسلم أوضاعها وتزدهر أحوالها، كما أنه يحتكم دائما إلى الضمير ؛ هذا الرفيق الذي يصاحب روح الإنسان كما قيل، وبهذا الاحتكام، يخضع صاحبه لما يسمى (اختبارَ الضمير) أو محاسبة النفس، وبدون هذا، لا يمكن للإنسان أن يدرك حقيقة أمره وكنه سره وجهره، فيتعذَّر عليه كشف الأخطاء بغية إصلاحها، والوقوف على الزلات قصد اجتنابها.

أما التغاضي عن الخطايا والسيئات، والتمادي في الفواحش والمنكرات، والعناد في المفاسد والمهلكات، والإصرار على الأباطيل والترهات، كل هذا يدل على فقدان الضمير والعياذ بالله، ومن ليس له ضمير، لا ذمة له ولا عهد ولا أمان، وبهذا يفقد كل حرمة وقيمة كإنسان وكمواطن، وتنعدم لديه كل القيم، ويتخذ الغش دأبه، والغدر ديدنه ؛ أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ﴿**لهم في الدنيا خزيٌ ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾.

وما أحوج المغرب اليوم إلى المواطنين الصالحين ! ذوي الضمائر الحية السليمة، ليقوموا على أموره خير قيام، ويصلحوا من أحواله ما ساء، ويسيروا به في مفازة الرشد والهدى.

محنة الاستقلال :

إن المغرب الذي أمل كل خير في الاستقلال، قد جنى في عهده، وعلى يد فئة من دعاته - أو أدعيائه على الأصح - ما لا مبالغة في تسميته بالمحنة والبلوى.

فما أشبه المغرب اليوم ! وهو يعاني منذ الاستقلال محنته وبلواه، بذلك (الرجل المريض) الذي كانت تكنى به إحدى الدول التي طغى فيها الفساد، فاعتل به كيانها وخارت بسببه قواها، ثم دب فيها الانحلال وأصابها التدهور، واحتارت في أمرها وأصبحت تصرخ : هل من خلاص ؟ هل من منقذ ؟

ولكي ندرك حقيقة الأزمات التي تعانيها البلاد، منذ حل فيها الاستقلال، يجب أن نصارح أنفسنا ونصارح غيرنا، كما يجب أن نذهب إلى غور الأمور لنجلو خفاياها ؛ شأن الطبيب الماهر النصوح، والمصلح البارع الصدوق.

وأول ما نبدأ به : تشخيص الداء الذي ينهك البلاد.

لا شك أننا ورثنا أمراضا كثيرة مهلكة عن العهد البائد، هي ما تسمى مخلفاتِ الاستعمار، وقد سمح الاحتفاظ بها، طوعا أو كرها، لكثير من الملاحظين الأجانب، بأن يحكموا على المغرب في عهده بقولهم : ما أحسن الحماية في عهد الاستقلال !

وإذا كان من الإنصاف الاعتراف بما أنجزناه لحد اليوم ؛ من القضاء على كثير من تلك المخلفات، فمن الإنصاف أيضا، الاعتراف بأننا لم نقض عليها جميعا، بل ألجأتنا ضرورات فنية وغيرها، إلى نوع (من التعايش السلمي)، مع كثير من عناصر الاستعمار ومظاهره ومخلفاته ومنشآته ؛ مما جعل عهد الاستقلال متناقضا مع نفسه. ولكنْ، إن كان هذا جانبا بارزا في الأزمة التي نتخبط فيها، فإنه يوجد جانب آخر، لا يقل عنه بروزا وخطرا، إن لم يكن أكثر.

وبعبارة صريحة : إن عهد الاستقلال لم يكن بالنسبة إلى المغرب والشعب، ذلك العهد الذي طالبناه، وخضنا من أجله معركة دامت أكثر من ربع قرن ؛ فليس من تسمية الشيء بغير اسمه، القول إن المغرب في عهد الاستقلال عرف محنة ربما أنسته عموما في ما تحمله زمن الاستعمار، وكان في النهاية سببا في اندلاع ثورة الملك والشعب ؛ هذه الثورة التي قوضت أركان الاستعمار في أمد قصير، والتي خاضها الملك والشعب بإيمان وقوة وتضحية، لا تقاس إلا بما أفعم نفوس الأحرار ورجال التحرير آمالا وحماسا، وثقة بنصر الله وبحسن المصير.

غير أن تلك الثورة التحريرية المباركة، سرعان ما تغيرت، بكل أسف، واستحالت إلى ما لم يكن يظنه أحد ؛ فأحدثت خيبة الأمل، وفتور الحماس وفقدان الثقة ما أفرغها من مدلولها، وصيرها مع توالي الأيام والتجارب اسما بدون مسمى، إلا بالنسبة إلى الفئة التي طفت على الوجه بعد الاستقلال، بوسائل المكر والاحتيال والاختلاس، فكان لها الاستقلال استغلالا، وجعل لها غنية ومكتسبا، واتخذته سلما لتتسلق به الجدران، وتصل إلى أعلى المناصب والرتب.

المغربان : المحظوظ والمحروم :

وهكذا، وبسبب ما قامت به هذه الفئة من احتكار الثروة القومية، واختلاس مكاسبها وتسخير ثروة البلاد، وجمهرة الشعب التي تتألف من المغلوبين والمحرومين والمنبوذين، وهم من نوع ما يسمى (المعذبين في الأرض)، أصبح المغرب في عهد استقلاله مغربين اثنين : أحدهما مغرب المحظوظين ؛ الذين أظهرهم عهد الاستقلال وبر بهم، وأغدق عليهم النعم، ويسَّر لهم من وسائل الإثراء والرفاهية والتعاظم، ما جعل منهم طبقة متميزة - ولا نقول ممتازة - وصيَّرهم - في ثرائهم الفاحش الحرام، وعلوهم على الناس واستكبارهم في الأرض - ينظرون إلى كل المخلوقات وكأنها لم توجد إلا لخدمتهم وإرضاء شهواتهم ؛ وهكذا أصبح أولئك المنعمون في الأرض، وكأنهم فقدوا كل تمييز بين ما هو حق وباطل، وبين ما هو منفعة أو مفسدة، ولكنه فاتهم أنهم في دنياهم أشبه بالطحلب الذي لا يطفو إلا على سطح الماء الراكد المتعفن، كما فاتهم، أن الدهر قلب،

ويومان : يوم لك ويوم عليك... والمغرب الآخَر، مغرب المحرومين ؛ وهم السواد الأعظم من أبناء الشعب، الذين يعتبرون أنفسهم (ضحايا الاستقلال)، بل القطيع الذي ليس له من حق إلا أن يؤمر فيطيع، ويُحرم فيقنع، ويُساق فيسير راضياً حامداً شاكراً ربه، الذي لا يُحمَد ولا يُشكر على مكروه سواه.

هذا هو الواقع السيء المؤلم، الذي أراده المغرب الأول للمغرب الثاني، الشقي ٱلْعَانِي.

الفساد الداخلي :

وإذا أردنا أن نصور ما عليه حقيقة الوضع العام، القائم في البلاد منذ الاستقلال، فلا نجد أصح وأصدق وأبلغ من عبارة : الفساد الداخلي، الذي قد يستحق أن يدعى كذلك بالاستعمار الداخلي ؛ باعتبار أن طبقة أهلية سائدة حلت - بعد انقراض الحماية - محل رهط المستعمرين الأجانب، فكان لها النصيب الأوفر - أو حظ الأسد - في امتلاك الموارد واحتلال المراتب، وانتزاع المغانم، ونحن إذ نسمي الأشياء بأسمائها، ونصف الأقوام بأوصافها، ونذكر الأفعال بنعوتها، لا نقدم على شيء من هذا بدافع الشهوة والغرض، أو الغيرة والحسد - حاشا وكلا - بل نصدق أنفسنا كما نصدق غيرنا، بإعلان الحقائق وفضح المساوئ، والتشهير بالأوضاع الشاذة، التي أوجدت في الشعب حركة شاملة مخفية من التبرم والضجر والسخط والاستياء، وكل حركة من هذا النوع، تنذر بسوء الأحوال، وتؤدي لا محالة - إن طالت - إلى نهايتها الطبَعية ومصيرها المحتوم المعروف.

ليس الاستقلال شرًّا كله :

وإذا كنا قد تحدثنا بكل صراحة عن مساوئ عهد الاستقلال رسميا ما ظهر واستفحل فيه من فساد باسمه الحقيقي، ونددنا بالمسؤولين عنه تلويحا لا تصريحا ؛ لأن المقام لا يتسع للتفصيل والتخصيص، ولأن عدد المفسدين أكثر من أن يحصى، فليس معنى ذلك أننا أردنا التعرض للمثالب والقبائح دون غيرها، بل إن الإنصاف يحتم علينا أن نكون صرحاء في كل شيء، حسنا كان أو سيئا، فلا نكتم الحقيقة مرة كان أو حلوة - ولهذا نرى واجبا علينا - بعد أن ذكرنا ما سميناه محنةَ الاستقلال، والفسادَ الداخلي، والمغربين : الشقي والسعيد، أن ننفي كل سوء فهم قد يتعرض له موقفنا ؛ وذلك بأن نوضح أننا لا نعني مطلقا بما كتبناه أن الاستقلال شر كله بالنسبة إلى البلاد ولسواد الشعب، فهذا أبعد شيء عن تفكيرنا، قولنا وموقفنا.

وبعبارة أخرى، لم نقصد بحديثنا عن عهد الاستقلال ومصاعبه ومشاكله وأزماته، أن تجربته - على ما فيها من قساوة وشقاوة بالنسبة إلى غير الفئة المحظوظة - لم تكن تجربة سلبية وفاشلة مائة في المائة ؛ فليس من الحق والصراحة والإنصاف، أن يدعي

أحد أن عهد الاستقلال كان كله شرا مسيطرا، بل إن له جانبه الإيجابي ؛ ذلك أنه تحققت فيه مطالب وأنشئت مشاريع، وبذلت مجهودات، وأدركت نتائج في مختلف الميادين ؛ مما سار بالبلاد وشعبها أشواطا في سبيل التنظيم والنمو والتجديد والتقدم. وقد بوشر كل هذا، وفق برامج وخطط وتصميمات محكمة، ونفذت بقدر المستطاع بعد أن اتخذت لها الوسائل، ويسرت الإمكانَاتُ. وبكلمة صريحة، لو شئنا أن نفصل الحديث عن الجانب الإنشائي لعهد الاستقلال، لطال بنا القول، وتشعب الحديث، ولهذا، نجمل رأينا فنؤكد أن للاستقلال جانبًا بنائيًّا، تجلى في ما أنجز في عهده من أعمال ومنشآت ؛ نذكر منها - على سبيل المثال - وحدة المناطق، وتحرير بعض الأطراف من التراب القومي، وإنشاء جيش وطني مع غيره من قوات الأمن والنظام، وتحقيق الجلاء عن التراب المحرر، وإصدار تشريعات حديثة، وإحداث أنظمة في مختلف الميادين، والقيام بمشاريع اجتماعية واقتصادية وصناعية، وإعلان ميثاق الحريات العامة، وتزويد البلاد بمؤسسات ثقافية وصحية وعمرانية، وغير هذا مما يعرفه كل واحد ولا ينكره إلا جاهل أو جاحد.

ولكن هذا الجانب الإيجابي، مع ما له من أهمية وشأن وقيمة، لا يمثل في نظرنا، كل ما كنا قادرين على إنجازه منذ الاستقلال لو خلصت النيات، وصحت العزائم وصدقت الهمم، فمما لا شك فيه، أننا كنا وما نزال، مقصرين في أداء الواجبات والأمانات، والمسؤوليات الملقاة على كواهل المسؤولين ؛ وإذا كنا غير راضين عن الجانب السلبي ولا قانعين بالجانب الإيجابي لعهد الاستقلال، فما يجدينا أن نلتمس الأعذار عما بدا فيه من سوء وإهمال ؟ وهل من الرشد والصلاح، أن نسلم بالأمرِ الواقع فنقول : ليس في الإمكان أبدع مما كان ؟

إن مثل هذه المواقف، هي التي تسببت، أو زادت في ما سميناه محنةَ الاستقلال ؛ هذه المحنة التي ما زال الشعب يعيش واقعها القاسي، المضني المؤلم، ويتحمل أذاها ماديا ومعنويا منذ سنين خلت، ومن يستطيع أن يجادل فيها، وهي قائمة تتمثل في كثرة المشاكل وتعقيدها، ووفرة الأزمات وشدة وطأتها، إلا على ضحايا عهد الاستقلال.

المشاكل والأزمات :

أما المشاكل، فمنها الموروثة عن الاستعمار ومخلفاته، ومنها الطارئة في عهد الاستقلال، وكلها مشاكل معضلة تكدست، وتضاعفت وتفاقمت دون أن تجد لها الحلول الصائبة، وحتى التي بوشر العمل لحلها، إنما حلت حلولا سطحية، أو أعطيت لها أنصاف الحلول، ونذهب إلى أبعد من هذا، وهو أن نتحدى كل من يأتينا بمشكلة حلت حلها الصالح المطلوب، وبسبب هذا، فقد أصبحنا نواجه ركاما من المشاكل القائمة، لا يدري أحد متى وكيف نستطيع تسويتها بما يجدي ويرضي ؟

وأما الأزمات، فهي نتيجة المشاكل القائمة بدون حلول ؛ وفي طليعتها الأزمة الأم أو أم الأزمات، وهي أزمة الحكم والسياسة والإدارة، أي أزمة الدولة، وتنضاف إليها - مثلا - أزمة المالية والاقتصاد، وأزمة الإطارات وأزمة التعليم، وأزمة المجتمع من جهل، وبؤس، ومرض، وبطالة، وهم الحياة وخشية الغد، وأزمة الأخلاق العامة والخاصة. وهكذا، فالحياة مشاكل لا تنقضي، وأزمات لا تنتهي، وفي المغرب ذي الشقين : حظي ومحروم.

أزمة الدولة :

وإذا كان يتعذر الآن الحديث عن كل ما للمغرب من أزمات، فجدير بنا أن نذكر الخطوط العريضة، مما سميناه أمَّ الأزمات، أو أزمة الدولة ؛ وهي تعني : ضعف الإطارات وهزالها وعجزها، وانتشار الرشوة والسمسرة، واستغلال النفوذ، وتسخير الوظيفة العمومية للإثراء غير المشروع والمحسوبية، وإضاعة الأوقات والأعمال، وإتلاف المواد وتبذير الأموال والفوضى داخل الإدارة، وانحلال السلطة، وفقدان الحرمة والهيبة لدى الحكام، والمماطلة والتسويف في التنفيذ والارتجال والتردد، والعجلة في التدبير، والاختلال في التسيير، والهروب من المسؤوليات، واتخاذ الحلول السهلة، والتغيب عن الوظائف في أوقات العمل الرسمي، وتحويل المكاتب الإدارية إلى أندية للتلاهي وتجاذب أطراف الحديث وقراءة الصحف، أو إلى مقاصف لشرب الشاي والقهوة وغيرهما، وأكل ما لذ وطاب أثناء أوقات العمل الإداري، وعلى مرأى ومسمع من الرواد ؛ الذين يقصدون الإدارة في صالح الدولة أو لصالحهم، ومعاملة الناس - غير الأجانب - ومخاطبتهم بغلظة وغطرسة وجفوة وخشونة، وفقدان ما يسمى الشعورَ المهنيَّ ؛ الذي يجعل الموظف واعيا بواجبه مقدرا لمسؤوليته، مؤديا لأمانته، والتمييز العنصري أو الحزبي في معاملة الرؤساء للمرؤوسين أو معاملة الناس في صلتهم بالإدارة، والبراعة في التزوير والتدليس، والتفنن في ابتزاز أموال الناس، واختلاس ما للدولة من أموال ومواد عن طريق استغلال النفوذ، وتسخير الوظيف، مما يدر على بعضهم مئات الملايين، بل المليارات - في ما يقال - وإرهاق الميزانيات بمصاريف الحفلات، والضيافات والرِّحْلات، والتبرعات، والوفود والتفاخر بهذا كله في غير حشمة ولا خجل، والتظاهر - في غير خشية من العقاب - بالثراء الفاحش والرفاهية المكشوفة، وكثرة الإجراءات الشكلية والروتينية المعرقلة للأعمال، والمضيعة للأوقات والمكلفة للمصاريف، ونقص الإنتاج الإداري بسبب سوء التصرف، والغش، والخلل في الأعمال، وقيام الإقطاعات السياسية والادارية داخل الدولة، وتسرب الفساد الخلقي والإعراض عن عبر ودروس التجارب الماضية، وعدم الاكتراث بالملاحظات والانتقادات الوجيهة، وازدراء الرأي العام، واستطابة الحياة في الأبراج العاجية والفيلات الفخمة، والتصابي السياسي ؛ أي إتيان أعمال وتصرفات ذات طابع صبياني، وعدم إضفاء حلة الجد والوقار والهيبة على الوظيفة والسلطة، فهذا بعض من كل، وقليل من كثير

يرسم لنا لوحة مختصرة الخطوط والألوان لفساد الجهاز الإداري، بإطاراته، إلا النادر منها الذي لا حكم له، وهذا الفساد يؤلف عنصرا أساسًا في أزمة الدولة ؛ وهي أزمة تنذر بسوء المنقلب والمصير لا قدر الله.

لا حل بمعجزة :

ومن المؤسف، بل من المؤلم أن يفتضح أمر الفساد، وتشتهر عناصره وتنكشف أخطاره، وتستشري إذاياته، وتبح الأصوات في التظلم والشكوى، ولا تتحرك همة المسؤولين الذين بيدهم الأمر لوضع حد نهائي لذلك الفساد، والضرب على أيدي المفسدين الكبار منهم والصغار على السواء ؛ وذلك بمنتهى الشدة والصرامة، فهل ينتظر أولئك المسؤولون، أن يقف الفساد أو يضمحل من تلقاء نفسه ؛ أو هل يَأملون أن يتم هذا بمعجزة ؟ ما كان حل مشاكل الأمم وأزمات الدولة رهيناً بالمعجزات والكرامات.

وفي انتظار معجزات لا تقع، نقيم البرهان قويا على أننا عاجزون عن كل إصلاح، ومهما يكن، فإننا نسيء التصرف في الاستقلال الذي ما ظفرنا به إلا بجهود جبارة، ومعارك دامية، وتضحيات جسيمة، والذي أناط به الشعب كل آماله وأمانيه، فمنيت - إلا نادرا - بخيبة مرة، كادت تسلمُ النفوس إلى يأس ليست معه حياة.

وحيث إن الفساد يتطلب الإصلاح، فهل يعقل، أو يمكن أن يتم هذا على يد المفسدين ؟

ليس بمعقول، ولا بممكن أن ينقلب المفسد مصلحاً، ولهذا، لا سبيل إلى تحقيق الإصلاح إلا على يد المصلحين وضد الفساد والمفسدين.

وليس إصلاح الفساد في بلادنا رهنا بأية معجزة أو كرامة، ولا مقيدا بظهور أي (مهدي منتظر)، بل الاعتماد في كل الإصلاح - بعد الله تعالى - على أنفسنا دون غيرنا.

أما مجال الإصلاح، فلا نتردد لحظة في القول : إن الدولة أحوج إليه من غيرها ؛ لأنها تمثل الأمة منظمة سياسيا وحكوميا وإداريا، وفساد الدولة المغربية، يتجلى في جهازها، ونظامها وسياستها.

وأما كيف يجب أن ينجز إصلاح الدولة، فمن البدَهي أن يبدأ من البداية - كما يقال - ونعني بهذا أن يتناول الإصلاح - أولا - إدارة الحكم، أي الحكومة نفسها ؛ بصفتها تمثل الرئاسة والقيادة، ومصدر الأعمال والمسؤوليات العامة في الدولة.

وإذا كنا متفقين على أن يبدأ الإصلاح من رأس الدولة، أي الحكومة، فما نوعه وجوهره وشكله ؟ هل هو تغيير الحكومة بأخرى؟ أو هو مجرد تعديلها على النسق المألوف في عهد الاستقلال ؟

الحقيقة أن كل تغيير أو تعديل من هذا النوع ليس بإصلاح، وقد دلت التجارب الماضية على عقمه وفشله ؛ لأنه لم يغير من أمر الفساد شيئا، بل في كل مرة ترك دار لقمان على حالها، أو كما قال الشاعر معروف الرصافي :

ولـــم نســـتفد إلا ســـقوط وزارة وتأليـف أخـرى مثـل تلـك بـلا فـرق
ومـــاذا عســـى يجـــدي ســـقوط وزارة إذا لـم تقـم أخرى على العـدل والصدق ؟

ولا يفوتنا - ونحن نتحدث عن الإصلاح - أن نتعرض بإيجاز لموقف من يخالفوننا في الرأي، وهم الذين يرضون عن الأحوال والأوضاع في هذه البلاد ؛ لمجرد أنهم يرضون عن أنفسهم، وهؤلاء بطبيعتهم، لا يعترفون بالحقيقة والواقع في دنيا الناس بالمغرب، فينكرون وجود أي فساد وأية مشكلة أو أزمة، ويدعون أن كل شيء على أحسن ما يرام في هذا الوطن، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وهذا الرهط من السياسيين، أو المسؤولين المعاندين، يطالبون النعامة التي تدفن رأسها تحت ريشها، حتى لا تبصر ما حولها، ولعلهم ممن تنطبق عليهم الآية الكريمة :

﴿قل هل ننبئكم بالأَخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا﴾.

الإصلاح بالانقلاب :

وبكلمة صريحة، نعلن أنه لا سبيل إلى القضاء على الفساد الداخلي، إلا بواسطة إصلاح انقلابي يستأصل هذا الفساد، ويطيح بالمفسدين، ويقيم في البلاد وضعا سليما يمتاز بالنظام المحكم، والقيادة الصالحة والسياسة المثلى، والانقلاب - كما ننادي به - لا نريد أن يتحقق بوسائل القوة والعنف، بل الطرائق السلمية، والأساليب السياسية والوسائل التشريعية، على يد مصلحين انقلابيين حقا ويقينا ؛ فالبلاد في أشد الحاجة إلى هذا النوع من الانقلاب، بعد أن آل أمر ثورتنا التحريرية إلى ما آل إليه من إهمال ونسيان، حتى إنها أصبحت لا تذكر إلا في المناسبات، وللدعايات، ولم يبق لها من شأن غير ما لذكريات التاريخ الوطني، وإذا حق لنا أن نفخر بتلك الثورة المباركة، وبما حققته من انتصارات في سبيل السيادة والاستقلال، فإننا نأسف أشد الأسف، على أن كان مصيرها العفاء والاندثار.

وحيث إن تلك الثورة الجبارة قد حققت هدفها الأول، وهو استقلال الوطن ؛ وذلك تحت القيادة الرمزية والفعلية معا للملك الراحل - تغمده الله بالرحمة والمغفرة - أفلا يمكن أن تتجدد في انقلاب إصلاحي، تخوضه الأمة جمعاء، تحت قيادة خلف جلالة الملك الحسن الثاني ؟

وهكذا يصل الانقلاب الجديد ما انقطع من الثورة الماضية، ويواصل الملك الابن وثبة الملك الأب، ويكون انقلاب اليوم امتدادا، وتكملة لثورة الأمس. إننا - بصراحة - لا نرى للقضاء على أوضاع الفساد الداخلي، وإصلاح الدولة والمجتمع وسيلة أسرع وأجدى من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة، وتحت قيادة جلالة الملك الحسن الثاني ومن حوله عصبة الحق والعمل ؛ أي نخبة جديدة صالحة من رجال الإيمان والاستقامة، والكفاءة والمسؤولية. وهذا الانقلاب الذي نؤمن به وندعو إليه، لا يخرج - في حقيقته - عن الانقلابات التي تجدد الحياة في المجتمع، وتكسب الدولة قوة وعزة، والأمم نهضة ورفعة.

ولعل جلالة الملك الحسن الثاني، قد عبر عن شيء من ذلك ؛ في الخطاب الذي ألقاه أخيرا، بمناسبة تدشين كلية الطب حيث قال : سيكون في إمكاننا أن نضمن لهذه البلاد - في وقت لا يجارى - تحول المجتمع السليم.

وفي هذا المعنى أيضا، صرح جلالته في الأسبوع الماضي لمدير جريدة (لومند) الباريسية قائلا : لقد كان الفقيد والدي، الملك الذي قاد المغرب إلى الاستقلال، فيجب أن أكون الملك الذي يبني وينظم المغرب.

ولكل انقلاب شروطه، وظروفه، ووسائله ورجاله، بل وضحاياه ؛ وهم المفسدون الذين أساؤوا إلى الدولة والأمة، فاستحقوا عقاب العدالة، ولا عدالة إلا عدالة الله، وعدالة الانقلاب يوم يكون...

فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة الضالة من حوله - أن يحقق الانقلاب المنشود، فإنه سيقول للفساد : قف !! وسيسبق الحوادث، إن كانت حبلى بما يسوء، وسينزع - إن سمح لنا بهذا التعبير - فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار، بهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن وأهله، أحداثا محتملة، لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم.

النص رقم 3 :

الوثبات

هل من سبيل إلى (الإنقاذ) بغير (الاِنقلاب) ؟[1]

كان العالم العربي وما يزال، مسرحا لثورات وانقلابات عسكرية، تحققت فجأة بالقوة، والعنف والدم المراق، إلا ثورة مصر التي وصفت بالثورة البيضاء، والتي انفردت لحد اليوم بالفعالية، والإيجابية، والاستقرار، ولم تكن جميع تلك الثورات والانقلابات من النوع التي تقوم بها الشعوب والجماهير فيها ضد الأوضاع الفاسدة، والأنظمة البالية، وهذا ما يكاد ينعدم في عصرنا، بل كانت كلها من تدبير وتحقيق فئات مؤمنة، فعالة في الجيوش النظامية، كما قامت على أساس إحقاق الحق وإزهاق الباطل، في صالح تلك الشعوب وجماهيرها خاصة. وبقدر ما حققت فئات الثورة والانقلاب أماني الشعوب وآمال الجماهير، أدت الأمانات إلى أهلها، واستحقت بهذا الثقة، والتأييد والرسوخ.

وقيام الثورة أو الانقلاب في العالم العربي، دليل الحيوية والتحول، ورد فعل كل شعب غير راض عن الأوضاع في الداخل، وباحث بوسائله المجدية عن طريق جديد في الحياة، وإن ما يدفع إلى هذا كله، لهو عجز النظام الحاكم عن الاستجابة لمقتضيات العصر ومتطلباته، بصفته عصر شعوب لا أفراد، وأحرار لا سادة، وتقدم لا تقهقر.

ولا سبيل إلى صد تيار العصر، وتلافي فوراته وعواصفه وإعصاراته، بالاعتماد على القوة التي هي سيف ذو حدين، والتي قد تعوز المعولين عليها في أحرج الساعات وحين تفاجئ الانفجارات، كما أنه قد لا ينفع حذر مع قدر كما يقال.

وإذا كان شمالنا الأفريقي، قد ظل زمنا غير متأثر بما كان يجري في الشرق العربي، من تطورات وتقلبات، فإن السبب في هذا، كان يرجع إلى انشغاله، طوال تلك الفترة، بحركة المقاومة والتحرير، ضد الاستعمار الدخيل الغاشم.

أما في عهد التحرر، فهل سيظل بمعزل وبمنأى عن التأثّر، بكيفية أو بأخرى، بالهزات والاتجاهات الطارئة من حين لآخر على العالم العربي ؟ وبعبارة أوضح، إذا اعتبرنا أن العالم العربي جسم واحد تتحرك بحركته جميع الأعضاء، أو طائر له جناحان، أيمن

(1) «الدستور»، العدد 17 - الاثنين 18 فبراير 1963.

وأيسر، فهل يمكن لأحد الأعضاء أو لأحد الجناحين، - وكلاهما غير أشل - أن لا يؤدي وظيفه الرئيسَ ؟ وإذا كنا لا نستطيع اليوم، أن نتحدث في هذا بالنسبة إلى الأقطار المغرب بأكثر من التساؤل، فإننا - بالعكس من هذا - نستطيع أن نؤكد أن هذه الأقطار نفسها، لا تعرف الركود بعد الحركة، بل أصبحت هي كذلك مسرحا لأحداث، قد لا تكون لها، روابط وصلات بانقلابات الشرق العربي، ولكنها في حد ذاتها، بوادر أو مظاهر لما هو مماثل لها، أو يكاد ؛ فهذه تونس - مثلا - قد كانت أخيرا مسرحا لانقلاب داخلي فشل في مهده، ولكنه خلف أزمة شديدة الخطورة، هي التي أوجبت سرعة تدخل المغرب، وأدت إلى مؤتمر الرباط في هذا الأسبوع ؛ وهذه الجزائر أيضا، لم تظفر بعد مع ما بذلته وتبذله من جهود بالاستقرار الداخلي، بل هي معرضة في كل حين - كما وقع منذ أسبوع في المنطقة الشرقية منها - لتقلبات خطيرة عسكرية ومدنية.

أما المغرب - وهو جزء من العالم العربي، ورفيق القطرين المغاربيين، في الطريق نحو الأهداف المشتركة - فهل سيظل (جزيرة السلام والهناء)، في خضم الأحداث التي يرتطم فيها العالم العربي شرقا وغربا؟ وهل سيحافظ على مركزه كمثل شاذ بالنسبة إلى القاعدة المطردة ؟

ومهما يكن، فليس للمغرب أن يتجاهل ما جرى، ويجري في المحيط العربي هناك وهنا، وان يتغاضى عن الاستفادة من الدروس والعبر، التي أملتها وتمليها أحداث المشرق والمغرب معا، وان يتباطأ في (سبق الأحداث) قصد تلافيها... خصوصا وأنه قلما تختلف أوضاعه وأمراضه، ومشاكله وأزماته عن أخواتها في الشرق العربي أو في الشمال الأفريقي، وذلك ما يدعوه إلى التفكير الجدي السريع - من غير عجلة ولا ارتجال - في الوسائل الفعالة لتصحيح الأوضاع، وعلاج الأمراض، وحل المشاكل والخروج من الأزمات وليس - في نظرنا - من وسيلة فعَّالة لإدراك هذا كله، غير ما دعونا المسؤولين إليه وما سميناه (الانقلابَ)، وتحدثنا عنه بعض الحديث في أولى (الوثبات).

وإن الظروف والمناسبات الراهنة، لتقتضينا أن نذكر بوجهة نظرنا في ذلك، عسى تنفع الذكرى الغافلين من المواطنين عامة، ومن المسؤولين خاصة ؛ فلقد قلنا في (الوثبة) الأولى : إن عهد الاستقلال لم يكن كما أراده الشعب، بل كان له محنة، ونعمة، للذين استبدوا به، وسخروه ومسخوه، وقد نشأ عن هذا (التصرف السيّء) مغربان : محظوظ : هو الأقلية الضئيلة، ومحروم : هو الأغلبية العظمى ؛ ووضع سيّء كهذا، لا يمكن أن يسمى غير (الاستعمار الداخلي)، أو (الفساد الداخلي) الذي يستفحل أمره مع توالي الأعوام، ويتفاقم شره مع تعاقب الأيام.

ويتجلى (الفساد الداخلي)، في ما يعانيه المغرب منذ الاستقلال، ومن جراء الاستقلال من كثرة المشاكل الموروثة عن الاستعمار الأجنبي، أو الخاصة بالحكم الأهلي.

وقد تحدثنا بالأخص عن أم هذه المشاكل، التي بدون حلها الحل المرضي، لا يمكن حل غيرها ؛ وما تلك المشكلة الأم إلا مشكلة الدولة نفسها، أو أزمة الحكم والسياسة فيها، وهي في نظرنا، وفي الواقع، أم الأزمات المغربية على الاطلاق ؛ فما دامت الدولة لم تجد حلا لمشكلتها ولا مخرجا من أزمتها، فكيف تستطيع التغلب على ما تواجهه البلاد من مشاكل وأزمات ؟ وكيف يداوي الطبيب الناس وهو مريض ؟

ثم قلنا : إن الدولة لا يمكن أن تحل مشكلتها ولا غيرها من المشاكل، بالاعتماد على وقوع المعجزة، بعدما مضى عصر المعجزات، إلا معجزة العلم والفن ؛ لا باستعمال العصيِّ السحريَّة، لتشير على المشاكل والأزمات، فتضمحل وكأنها لم تكن.. ولا بانتظار أن تنزل عليها السماء المن والسلوى، ولا باتخاذ الأحلام حقائق كما يقال.

وقد أوضحنا أن الأوضاع في المغرب، لا تحتاج إلى مجرد إصلاح، بل إلى أن يكون هذا الإصلاح قضاء على الفساد الداخلي، وعلى أصحابه من الفاسدين والمفسدين، وبناء لأوضاع سليمة، تمتاز بأحكم الأنظمة، وأصح القيادات وأمثل السياسات، وهذا ما جعلنا تحقيقه منوطا (بالانقلاب) ؛ الذي نريد أن لا يتم بوسائل العنف والقوة، بل بالطرائق السلمية والأساليب السياسية، والمناهج التشريعية، على يد مصلحين انقلابيين حقا ويقينا، وتمنينا أن تتولى معركة الإصلاح بالانقلاب الأمة جمعاء، تحت قيادة ملكها الذي هو (ابن ثائر) مجيد، والذي أعلن، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، أن الثورة مستمرة، والمعركة متواصلة في ميدان التحرير الداخلي، والتنظيم الإصلاحي، والقضاء على التخلف بأنواعه، وبناء مجتمع مغربي راق مهذب، آمن من الجوع والجهل، ومتمتع بعدالة اجتماعية شاملة.

وإذا كان الجميع متحدين في الأهداف، فما أيسر عليهم أن يتفقوا في الوسائل الكفيلة بالوصول إليها ! وهي التي اصطلحنا عليها (بالانقلاب) ؛ الذي نرجو أن يكون بقيادة الملك الشاب، ذي الروح الوثابة والعزيمة الثورية من حوله - كما قلنا - عصبة الحق والعمل، أي نخبة جديدة صالحة من رجال الإيمان، والاستقامة، والكفاءة والمسؤولية.

وكل انقلاب لا يكون كذلك، إلا إذا توفرت شروطه، وظروفهُ ووسائله، ولا انقلاب بدون تضحيات ولا ضحايا، وقد ختمنا (الوثبة) التي خصصناها للحديث عن إصلاح البلاد، على أساس انقلاب منظم وموجه بالكلمة الآتية : (فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة الصالحة من حوله، أن يحقق الانقلاب المنشود، فإنه سيقول للفساد، قف ! وسيسبق الحوادث إن كانت حبلى بما يسوء، وسينزع - إن سمح لنا بهذا التعبير - فتيلة القنبلة التي قد تهدد بالانفجار ؛ وبهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن وأهله أحداثا محتملة، لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم). فهل لنا أن نزيد اليوم على هذا الرجاء، والنداء والصيحة ؟ وهل من سبيل إلى إنقاذ المجتمع المريض، بغير عملية الانقلاب على يد القيادة الصالحة ؟

النص رقم 4 :

الوثبات

المغرب (والانقلاب من أعلى)[1]

في العشرين من غشت، أحيت الحكومة الذكرى الرسمية لثورة الملك والشعب، جرياً على التقليد المتبع في عهد الاستقلال، وقد تحدثنا في العدد الماضي، عن أصل هذه الثورة وحقيقتها ؛ لا كمجرد ذكرى، بل كسياسة يجب أن تكون مطبوعة بالطابع الثوري، لتضمن به استمرار ثورة الملك والشعب في عهد الاستقلال، وما يتحتم أن يتم فيه من تحطيم وبناء، ومن تغير وإصلاح، لكي تسود في البلاد والمجتمع والدولة، أوضاع جديدة ؛ صالحة تكون جديرة بتلك الثورة التحريرية، التي لا يمكن أن يطابق اسمها إلا إذا كانت محررة لنا من التخلف كما كانت محررة للبلاد من سيطرة الاستعمار. ولم يكد يمر أسبوع على ذكرى هذه السنة لثورة الملك والشعب، حتى حدث في الهند (انقلاب) من أعلى ؛ طرأ فجأة على الوضع الحكومي، بتدبير من الرئيس نهرو نفسه، الذي طالما ظن مواطنوه وغيرهم في الداخل والخارج، أنه من أبعد الحكام والرؤساء عن استعمال الأساليب الجريئة القصوى، في تدبير شؤون الحكم والسياسة.

وإن ما حدث من تغير انقلابي في الحكومة الهندية، لا يعتبر مجرد تعديل وزاري كما هو معهود في بلادنا، أو حتى في البلاد التي تعدل فيها الوزارات أساسيًّا، لا شكليًّا فحسب.

وخلاصة (الانقلاب) الحكومي الهندي الأخير، أن الرئيس نهرو، أصبح الرجل المسيطر بكيفية مطلقة على الهيئة الوزارية، بعدما أجلى عنها عدداً من كبار الشخصيات السياسية التي كانت تتقلد معه زمام الحكم في وزارات كبرى، منذ عشرات السنين، ومن بينهم : وزير الداخلية، ووزير المالية، ووزير الفلاحة ووزير النقل، وهؤلاء كغيرهم من الوزراء المبعدين عن الحكم، يعدون من كبار زعماء الحركة الوطنية، والمؤتمر الهندي، الذي هو حزب الأغلبية في البلاد، كما هو الحزب الحاكم باستمرار.

أما كيف دبر وتم إخراجهم من الحكومة المركزية ؟ فتتلخص قصته في ما يلي : منذ مدة، اقتنع الرئيس نهرو أن حزب المؤتمر الهندي، بعد ستَّ عشْرةَ سنة مضت

(1) «الدستور»، العدد : 49، الاثنين 9 شتنبر 1963.

عليه وهو يمارس الحكم ومسؤولياته وتجاربه - قد أصبح يعاني أزمة سياسية معنوية خطيرة على كيانه ومصيره ؛ فأصيب من جرائها بضعف، وهلهلة وانحلال، وهزال لم يعد مع هذا كله كما كان حزباً شديد الحيوية، قوي النشاط، حسن السمعة، سليم النفوذ، وقد فكر الرئيس نهرو، أنه يجب التعجيل بإنقاذ الحزب مما يهدده من أخطار داخلية، فرأى أن خير وسيلة لهذا، هي أن يتخلى عن مسؤولية رئاسة الحكومة، لينفرد برئاسة الحزب ويتفرَّغ لعلاج أمراضه، وإصلاح فساده، ونفخ روح جديدة في جسمه ؛ وذلك بتلقيحه دمًا نقيًّا، ومن أجل هذا، وضع تصميمًا خاصًّا تولى المجلس الأعلى لحزب المؤتمر بحثه وقراره، وأثناء المداولات، تقدم الرئيس نهرو بعرض استقالته من رئاسة الحكومة، ليختص بخدمة الحزب ؛ على أساس تنفيذ التصميم المهيأ لتجديد حياته، وإصلاح نظامه وتقوية كيانه، ولكن القوم أجمعوا، في حماس، على استمرار الرئيس نهرو في منصب رئاسة الحكومة فلبى رغبتهم، تمسك بقرارهم لحاجة في نفسه، ولم يكن يشعر أولئك الوزراء الكبار، الذين رفضوا بإجماع وحماس استقالة الرئيس نهرو، بما كان يدبر لهم في سر وخفاء ؛ وهو العمل على تنحيتهم من كراسي الحكم، ونقلهم منها إلى دوائر الحزب ليتولوا هم أنفسهم تنفيذ التصميم المعد، بموافقتهم لانتشاله من الوهدة، وإنعاشه بروح الفتوة والحياة، وهكذا، لم يمض غير قليل على مداولات المجلس الأعلى للمؤتمر والمصادقة على ذلك التصميم، حتى أقدم الرئيس نهرو على (العملية الجراحية) الكبرى التي أجراها فجأة، بما دل على جرأة ومهارة نادرتين ؛ والتي تناولت عدة شخصيات وزارية عظمى، تعتبر من أقوى دعامات الحزب والحكم في القارة الهندية، ومن أساطين الزعامة السياسية فيها، ولم يكن من شأن هذا كله، أن يلقي في روع هؤلاء الرجال العظام أنهم غير خالدين في الحكم خلود الرئيس نهرو نفسه فيه، ولكنه أفهمهم أن الواجب والمصلحة، يقضيان عليهم أن يكونوا منطقيين مع أنفسهم، فيستقيلوا هم من الحكومة، ليتفرغوا لتنفيذ تصميم الحزب، الذي كانوا من المتحمسين له ومن المجمعين على قبوله، وذلك بعد أن رفضوا (تلقائيًّا) استقالة نهرو من أجل الحزب، فلم يسعهم مع هذا إلا أن يتقدموا كلهم بالاستقالة طوعاً أو كرهاً، وأن يذهبوا ضحية موقفهم النبيل، وينتحروا بسلاحهم كما قال أحد الملاحظين.

تلك هي العملية الجراحية التي تمت أخيراً في الهند، وقد عدها الملاحظون بمثابة انقلاب سياسي بارع، دبره ونفذه الرئيس نهرو بإقدام ومهارة ودهاء ؛ وبهذا تمكن من إنقاذ مركزه، وسلطته ونفوذه، قبل أن يمكن (ضحايا) هذا الإنقاذ من الانصراف عن الحكم لإنقاذ الحزب باسم التصميم المعدّل، وهكذا استطاع نهرو أن يصطاد عصفورين بحجر واحد، كما يقال، فيتخلص بلباقة ممن يضايقونه داخل الحكومة، ويسعى بواسطة الذين تخلص منهم، في خلاص الحزب مما يعانيه من مشاكل وأزمات مخيفة.

ولسائل أن يسأل : ما هي علاقة كل هذا بما تحدثنا به عن ثورة الملك والشعب ؟ والجواب عنه : هو أننا أردنا أن نستنتج من الانقلاب السياسي، كما حققه الزعيم نهرو في حكومته، استنتاجات للعبرة والقدوة، ونختصر القول فيها بالإشارة إلى هذه الحقيقة وهي أن الانقلابات السياسية، لا تنبعث دائماً من أسفل، بل تدبر أحيانا من أعلى، وإلى هذا النوع الأخير، دعونا ابتداء من صدور هذه الجريدة، فقد أجملنا الحديث يومئذ عن الأوضاع في المغرب، فكان مما قل ودل، وسمينا الأشياء أسماءَها في صدق وصراحة، فلم نكتم أن المغرب دولة ومجتمعا يشبه (الرجل المريض)، المصاب بداء عضال هو (الفساد الداخلي)، وأنه لا سبيل إلى شفاء ذلك الرجل المريض من عاهاته، إلا بإخضاعه (لعملية جراحية كبرى) تستأصل الجرثوم، وتطهِّر منه جسم الدولة والمجتمع، وما هذه العملية الجراحية، إلا (انقلاب) يتم على يد قيادة صالحة بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد مرت على دعوتنا هذه عشَرَة أشهُرٍ، لم تزدد معها إلا رسوخاً وقوةً ؛ لأن الأوضاع لم تتغير في جوهرها، بل لم تزدها الأحداث والتطورات إلا حرجاً وتأزماً، ولهذا أصبح الوضع في المغرب، في أشد الحاجة إلى أن يعالج بجرأة وحزم، وبواسطة العملية الجراحية (انقلاب) ؛ وبهذا يمكن إيقاف الفساد عند حده والقضاء عليه، وسبق الأحداث - كما قلنا وقتئذ - إن كانت حبلى بما يسوء، وانتزاع فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار، وتجنيب المغرب وأهله، على يد المصلحين الانقلابيين، أحداثاً محتملة، لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم.

ومنذ كتابة هذا، سار المغرب سيره، فلم تكن أية عملية جراحية، ولم يتحقق أي انقلاب من النوع الذي طالما دعونا إليه ؛ وهو الانقلاب من أعلى، فتعرض المغرب بسبب ذلك إلى محاولة انقلابية من أسفل، لو تمت لكانت عواقبها عليه وخيمة، ولأسلمته إلى الفوضى والفتنة، أو لفتحت فيه - على أقل تقدير - باب المغامرة على مصراعيه، وقد جاء ذلك دليلاً أن الأوضاع في المغرب، كانت وما تزال تنذر بالانفجار ؛ الأمر الذي لا يبقى معه أي مجال للغفلة والتردد، والارتباك أمام ما يتحتم من إجراء العملية الجراحية التي لا مناص منها، وهي الانقلاب من أعلى، ذلك أن خلاص المغرب، - دولة ومجتمعاً - لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل الآتية، التي شرحناها يومئذ، وهي :

1- قيادة جديدة صالحة من أعلى إلى أسفل، وتتمثل في نخبة ثورية مؤمنة فعالة تتألف من رجال نزهاء وأكفاء، يصلحون للقيام بمهام ومسؤوليات الانقلاب المنشود بالوسائل المشروعة : السياسية، والتشريعية والإدارية.

2- برنامج ثوري صحيح، يكون واضح الأهداف، محكم الخطط والوسائل، صالحاً للعمل والتنفيذ في الحاضر والمستقبل.

3- ثقة ومساندة الشعب في نطاق تعبئة جماهيرية حقيقية، ذات أنظمة محكمة وقيادات، ووسائل فعالة وإمكانَات وافرة.

4- هزة نفسية في جو من الحماس العام، وبروح نهضة وثابة، نتيجة ما يحدثه أثر الانقلاب في النفوس، مما هو ضروري لبث الانطلاقة الجديرة البناءة ؛ التي تستهدف القضاء على الفساد، وخلق الأوضاع السليمة التي يتطلبها حاضر المغرب ومستقبله.

فإذا تحقق هذا، أمكن للمغرب أن يجتنب الأخطار التي تهدد كيانه في الداخل ومن الخارج، وأن يتجه بجد، وعزم وحزم، في طريق الإصلاح الجذري المطلوب، وأن يطفئ النَّار الكامنة تحت الرماد، فيجعل الأوضاع غير قابلة للتفجير، وأن يقيم الأوضاع الجديدة على أسس سليمة ومتينة، تضمن حُسْنَ الاستقرار، ودوام الطمأنينة من أجل البناء والتنمية، في سائر ميادين الحياة القومية، وإن ما حدث أخيرًا في الهند، لخير دليل على أن الانقلاب من أعلى أسلم من غيره، وأنه قد يدرك الإنسان بالسياسة، ما يعجز عنه بالسيف، ولهذا نعتقد أن الانقلاب من أعلى، خير وأحسن لمن يريد أن يخرج بالمغرب من ورطة الفساد، ووطأة الأزمة، ويسير به نهج الإصلاح المبتغى. فإذا وجدت الهند اليوم في زعيمها نهرو رجل الانقلاب من أعلى - في ساعة النجدة والإنقاذ - فهل يعدم المغرب رجله السريع الإجابة - في آونة الخلاص والنجاة، إلى ما دَعَا إليه كذلك من انقلاب من أعلى يقطع دابر الفساد، ويملأ دنيا المغاربة إصلاحاً، ونهضة وتقدمًا ؟

لقد حقق جلالة الملك الحسن الثاني - في يناير 1963 - انقلاباً من أعلى، على الطريقة الهندية وقبلها بثمانية أشهر، وأبى من طبعه أن يقف في البداية، أو في نصف الطريق، وليس يعدم كذلك عزمًا وحزمًا، للمضي في تحقيق الانقلاب من الأعلى لا الأدنى، لا لخدمة أي حزب أو إنقاذه، بل لصالح الدولة والمجتمع ؛ وجلالة الحسن الثاني، هو الذي أعلن في ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1962 : أن الثورة التي اندلعت ضراوتها من هذا القصر منذ تسعة أعوام، لم تكن تستهدف تحرير السيادة القومية فقط، بل كانت ترمي إلى أبعد من ذلك وأعمق، وإذا كان تحقيق الاستقلال السياسي أبرز أهدافها ترددًا على الأسس يومئذ، فلأنه هو الوسيلة التي تسبق ما عداها، لتحقيق بقية الأهداف وكل الغايات... فالثورة مستمرة والمعركة متواصلة.

النص رقم 5 :

صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله ووفقه. القصر الملكي العامر الرباط[1]

الحمد لله

صاحب الجلالة :

يشرفني بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن حزب الدستور الديمقراطي، أن أرفع إلى جنابكم الشريف، الوثيقة التي تتضمن بصراحة واختصار، ما تفضلتم - مشكورين - بطلبه مني ؛ وهو وجهة نظرنا في الأوضاع الداخلية، وكيفية تغييرها وإصلاحها بما يرضي الأمة جمعاء ؛ وذلك في نطاق الاتصالات مع ذوي الرأي في البلاد.

واسمحوا لي جلالتكم قبل كل شيء، أن أهنئكم بما ورد في خطابكم الكريم إلى الشعب، في ذكرى 11 يناير 1972، من أن الملكية كانت ولا تزال بالشعب ومع الشعب وللشعب، وأنكم موطدون العزم على القيام بواجبكم الأساسي، وهو مواصلة السير في طريق الائتلاف الوطني ؛ الذي يمكن كل مواطن من العمل لما فيه صالح الوطن العزيز، وأنكم من أجل هذا، مصممون على جمع الكلمة والشمل، وتوحيد الصفوف، وتكتيل القوى، وتعبئة الطاقات حولكم وحول البرنامج الذي ستعلنونه في أقرب الآجال ؛ ليكون للأمة نقطة الانطلاق المنشود، وليتمكن الشعب بفضله، في العهد الجديد المنتظر، من مواجهة مشاكل العصر مواجهة فعالة موفقة، وخوض المعركة الكبرى في سبيل التقدمية والتنمية، وضد الجهل والجوع والفقر.

هذا، وإن الوثيقة المعبرة بايجاز عن وجهة نظرنا، لتقتصر على نقطة هامة وحساسة وحاسمة، في نطاق العمل للخروج بالبلاد من أزمة الأوضاع، والسير بها في طريق التغيير الأساسي، والتجديد الجوهري، والإصلاح الجذري ؛ الذي بدونه ستظل الأوضاع على فسادها، كما ستظل البلاد معرضة لا قدر الله، لما لا تحمد عقباه، من ثورات وهزات لا يعلم أولها ولا آخرها.

---

(1) فاس 15 يناير 1972.

وبعبارة، لم نعرض في الوثيقة أي برنامج بمعنى الكلمة ؛ إذ لم يطلب منا هذا، وإنما بسطنا بكل أمانة واختصار، ما نرى البدء به حتما، والسير في نطاقه واتجاهه لزوما ؛ إذ لا مناص ولا مفر من علاج الأوضاع بما يصلحها، ومن إنقاذ الأمة بما يرضيها، وفي ما عرضناه معالم الطريق المؤدي إلى هذه الغايات والمبتغيات.

وتفضلوا جلالتكم بقبول أسمى عبارات الشكر والامتنان، مشفوعة بأخلص عواطف الوفاء والإجلال، ودمتم في حفظ الله ورعايته.

والسلام.

عن حزب الدستور الديمقراطي
الأمين العام
محمد بالحسن الوزاني

المذكرة[1]

تأزم الوضع الداخلي

إن المرء ليرتاح حقا، عندما يتأكد له من جديد أن جلالة الملك نصره الله، يشعر أقوى ما يكون الشعور بحقيقة الوضع الداخلي ؛ من حيث التأزم والتحرج، إذ أصبح يدعو إلى القلق والانزعاج، خوفا من أن يؤدي «لا قدر الله»، إلى ما لا تحمد عقباه، بل إن المرء ليرتاح أكثر، عندما يتيقن أن جلالته قد جدد العزم إزاء ذلك، على أن يأخذ الأمر بحزم ويواجه الوضع الخطير مواجهة فعلية، وجدية ومجدية ؛ التماسا لوسيلة الانقاذ، وسلوكا لطريق الخلاص، واستئصالا للداء، ومهما تطلب من جهد وثمن وتضحية.

كل هذا أدركته ولمسته، في الحديث القيم الذي تفضل به جلالته، أثناء الاتصال السياسي الذي حظيت به مساء عاشر يناير سنة 1972، بالديوان الملكي ؛ حيث صرح لي جلالته، في ما قل ودل، بقوله : «إنه موطد العزم على أن يجعل من الملكية أحسن جمهورية»، وهو عنوان البرنامج الذي أعلن جلالته في خطابه إلى الأمة، يوم ذكرى 11 يناير 1972، أنه سيعلنه لها بعد أسابيع في نهاية الاتصالات مع ذوي الرأي البلاد.

وليس من شأن هذا - إن تحقق على أحسن وجه وأسلم طريقة، إلا أن يضع حدا نهائيا لتساؤل المواطنين في كل مكان : إلى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟ أو بعبارة أخرى : أين الداء ؟ وما هو الدواء ؟ وهي وسيلة تثار بحدة متزايدة، كلما تفاقم الوضع وتحرج الحال، وأصبح يهدد بالانفجار.

لهذا، فإن الإخلاص والأمانة في مثل وضعنا وحالنا، ليفرضان علينا - نحن المواطنين والمسؤولين على السواء - أن نصارح أنفسنا وغيرنا، إن لم يكن بكل الحقيقة، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان التغاضي عنها، أو كتمانها لسبب من الأسباب، وهكذا، يجب علينا جميعا أن نكون أطباء أنفسنا، فنعجل بعلاج «الرجل المريض» «دولة ومجتمعا»، ولو بالإقدام على العملية الجراحية عند الاقتضاء، عملا بالقاعدة : الغاية تبرر الوسيلة.

---

(1) 20 يبراير 1972.

وأولى الحقائق التي ينبغي أن يجهر بها، هي أن الداء العضال الذي يشكوه المغرب ليس ماديا فقط، بل معنويا وسياسيا بدون منازع ؛ ويتمثل هذا في الفراغ الكبير المَهُول الذي خيم ويخيم حتى اليوم على البلاد، جاعلا الدولة في واد والأمة في واد آخر، وحتى إن كان بينهما أحيانا حوار، فهو من نوع ما يسمى حوارَ الصم، ومما يجعل الأمة تشعر أكثر بخطر ذلك الفراغ، اعتقادها أنها مبعدة عن تدبير شؤونها، ومسيرة بغير إرادتها ورضاها، ومحرومة من قيادة حكومية وسياسية، جديرة بالتقدير والتأييد، قال بعضهم :

إن الطبقة القائدة، التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل، والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن تحجم عن العمل، والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث، ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة، المحكوم عليها بالاضمحلال من التاريخ.

«La classe dirigeante qui ne peut maintenir sa cohésion qu'à la condition de ne pas agir, qui ne peut durer qu'à la condition de ne pas changer, qui n'est capable ni de s'adapter au cours des événements, ni d'employer la force fraiche des générations montantes, est condamnée à disparaitre de l'histoire».

رسالة الملكية المغربية

مما لا شك فيه، أن الملكية المغربية، لا تشبه غيرها من الملكيات في الماضي والحاضر فهي تختلف عنها ؛ بكونها ملكية قائمة على بيعة الأمة، وفي طليعتها الطبقة المسيرة والواعية فيها، مما من شأنه أن يطبعها بطابع شعبي، فهي من الشعب وبالشعب، ولا أدل على هذا، من تمسك الشعب بها في عهد الاستعمار ؛ إذ اتخذها كرمز وضمان لوجود الكيان القومي واستمراره، وكتجسيد للوحدة الوطنية والسيادة القومية، ولا أدل على ذلك أيضا، من تمسك الملك بالشعب وقضيته، زمن الكفاح في سبيل التحرير والاستقلال، وقد برز كل هذا بشكل واضح، في الانطلاقة التي أثارها، وفي الطاقة التي فجرها موقف الملكية من الحركة الوطنية في 1934 بفاس، ومن حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، ومن مؤامرة الاستعمار في 1953، ومن حل الأزمة بإعلان الاستقلال بـ 1956 ؛ ففي كل هذه الظروف والمناسبات، تجلت الحقيقة الوطنية الكبرى، في تماسك وتناصر وتضافر كل من الشعب والعرش دفاعا عن الكيان، ومحافظة على الوجود والاستمرار، وصيانة للوحدة والسيادة، ونضالا وتضحية باسم ثورة الملك والشعب في سبيل الإنقاذ والخلاص، وتوضيحا لهذا كله، صرح جلالته مخاطبا الأمة يوم 11 يناير 1972 : «إن الملكية في هذه البلاد، لم تحاول أبدا فرض نفسها بممارسة أي نوع من الضغط على الشعب، كما أن الملكية والشعب، قد عاشا في انسجام مستمر، وتقاسما دائما مصيرا واحدا مشتركا».

كان ذلك في عهد الكفاح، كما يجب أن يكون في عهد البناء أو الجهاد الأكبر ضد الفساد والتعفن، وضد التخلف والانحراف ؛ ممثلا كل هذا في الأوضاع القائمة في البلاد، مما يجعل أمر الخروج من أزمتها والإفلات من خطرها، رهنا ومنوطا بالتحام الملك والشعب من جديد، لخوض معركة الإصلاح باسم ثورة جديدة، هي ما نصطلح عليه بثورة باردة بيضاء من الأعلى ؛ ففي مجالها، ينبغي أن تؤدي الملكية رسالتها البناءة اليوم، وتقوم بدورها الطلائعي، سائرة بالشعب ومعه، نحو تحقيق الأهداف الكبرى، والمطامح القصوى للأمة في التجديد والإصلاح، إلى أعمق غور وأبعد حد في الإمكان.

ومن أجل هذا، نرى أن تلتف النخبة الواعية، والصفوة المختارة من رجال الإخلاص والإصلاح، والاستقامة والاقتدار، والكفاح والتضحية حول ملك البلاد، لبدء الانطلاقة الوطنية الكبرى، وقطع المسيرة الإصلاحية البعيدة المدى، وبذلك تتوفر البلاد على القيادة الجديدة المثلى، التي ترسم للثورة الصالحة المصلحة طريقها، وتنطلق بها نحو أهدافها المتوخاة. هذا - في رأينا - هو الطريق، ولا طريق سواه للخروج من الأزمة، وتلافي ما لا تحمد عقباه.

الثورة الباردة من الأعلى : (La révolution à froid par en haut)

فماذا نعني بها ؟ - كما يدل اسمها - ثورة صالحة ومصلحة في حد ذاتها، وفي أهدافها ووسائلها ؛ فهي ثورة غير عنيفة، أي لا تستعمل القوة ولا تستخدم السلاح، بل تقوم على السلم والسياسة، والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها، فهي ثورة على الفساد والتخلف في جميع مجالات الدولة والمجتمع، وبهذه الصفة، فهي منبعثة عن تفكير صحيح، وقائمة على نظام محكم، ومقودة قيادة صالحة ؛ وعلى هذا الأساس، فهي السياسة الجديدة الكبرى، التي تتطلبها عملية الإنقاذ، ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد، منذ الاستقلال، من مشاكل وأهوال، وأزمات وأخطار. فإذا كان المغرب مدينا بالاستقلال لثورة الملك والشعب، فيجب أن يكون مدينا بالإصلاح والبناء، في عهد الاستقلال، لامتداد هذه الثورة الخالدة، في ثورة مواصلة ومكملة، هي الثورة الباردة من الأعلى، التي تهدف إلى خلق دولة جديدة عصرية، وحكم صالح رشيد، واقتصاد منظم سليم، ومجتمع دائم التجديد والارتقاء.

مرحلة انتقالية

إن فتح عمر جديد من الإصلاح في المغرب، يتطلب منا المرور بمرحلة انتقالية، من الوضع الحاضر إلى الوضع الجديد، الذي يراد إقامته في البلاد، وعملية الانتقال ليست بالعملية السريعة الإنجاز، بل يقتضي وقتا تخلق فيه ظروف، وتهيأ فيه وسائل، وتحقق

فيه تمهيدات، وتباشر فيه أعمال الهدم والبناء، وتوضع فيه شتى الإصلاحات موضع التنفيذ والتطبيق. فالمرحلة الانتقالية المحدودة بأجل قابل للتمديد، ضرورية للقيام بالثورة الإصلاحية الباردة من الأعلى، كسياسة وبرنامج في العهد الجديد.

الهزة النفسية : (Choc psychologique)

ومما ينبغي البدء به في المرحلة الانتقالية : إحداث الهزة النفسية في الشعب، بعثا للأمل والحماسة. والثقة في النفوس ؛ إذ بدون هذا، لا يمكن تحقيق الثورة الإصلاحية من الأعلى على أساس صحيح من التجاوب الشعبي، والتأييد الإجماعي، والتعبئة الوطنية، فمن شأن هذا، أن يوجد الإرادات، ويشد الهمم، ويكتل القوى، ويرصص الصفوف في سبيل حركة التنظيم والتجديد والإصلاح، ضمن نطاق الثورة الباردة من الأعلى. ولخلق الهزة النفسية، تتخذ تدابير وإجراءات من شأنها تصفية الجو المعنوي، وتطهير الجهاز السياسي، وإيجاد الظروف الملائمة لحركة التجديد والإصلاح.

التكتل الوطني

إن عهد التجديد والإصلاح، ينبغي أن يمتاز بقيام تكتل شعبي، واتحاد قومي، وائتلاف سياسي ؛ من أجل خوض المعركة الحاسمة الكبرى ضد الفساد والتخلف.

ونرى أن يتحقق ذلك، على أساس ميثاق وطني يلتزم به الجميع، وفي الطليعة المنظمات السياسية وغيرها، وهذا الميثاق، يمكن أن يعرض من جلالة الملك عليها، أو أن يعهد إليها بوضعه، ويجدر بهذا الميثاق أن يصبح ميثاق الأمة جمعاء ؛ لما يتضمنه من مبادئ، وأهداف، وقيم، وتوجيهات واختيارات يأخذ بها الجميع، باعتبارها فلسفة سياسية، وإيديولوجية قومية توفق بين أصول التراب القومي وتقاليده، وبين متطلبات العصر الذي هو عصر الإيديولوجيات، والثورات الفكرية، والسياسية والاجتماعية.

وهكذا يشاد التكتل الوطني الجديد، على أساس متين من العقيدة السياسية المشتركة والسلوك القومي الشامل.

التصالح القومي المغربي : (La Réconciliation Nationale Marocaine)

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي العمل بكل وسيلة، للقضاء على الأفكار الهدامة، والنزعات الانحرافية، والحركات العنصرية التي يحاول بعضهم الدعوة إليها، وتكتيل بعض عناصر الأمة في الحاضرة والبادية حولها ؛ فهذه الدعوات الطائفية والعنصرية، السافرة أو المقنعة، يجب القضاء عليها في المهد ؛ صونا لوحدة الكيان الوطني وسلامته ؛ الذي لا

يتفق بقاؤه مع النعرات والعصبيات المثيرة للأحقاد والضغائن، والمشعلة لنيران الفتنة والفوضى، والمفرقة لعناصر الأمة، والمؤدية، آنا أو استقبالا، إلى الانعزال والانفصال. ودرءا لهذه الأخطار، يجب القيام بالمصالحة الوطنية على أوسع نطاق، وفي الأعماق حتى يسود الإخاء الوطني بين المواطنين جميعهم، وينتشر الشعور القومي، ويعم الوعي السياسي بينهم، ويجب أن يتحقق هذا، سواء بين الأحزاب والهيآت، أو بين الأفراد والجماعات ؛ ولا سبيل إليه إلا بتعبئة وسائل الدولة والأمة وإمكاناتها وطاقاتها جميعها، ويتحتم أن تتخذ المعركة ضد العنصرية البغيضة، شكل جهاد مقدس لا يستثنى منه أحد أو جماعة، بل يجب أن يصدر قانون لصيانة وحدة البلاد وكيان الأمة، واعتبار المس بها جريمة يعاقب عليها بأشد العقاب. وبالإضافة إلى الزجر بواسطة القانون الخاص، يجب الاعتماد على التربية بالنسبة إلى الناشئة، وعلى التوجيه والإرشاد بالنسبة إلى غيرهم، وكل هذا يجب أن يكون منظما أحسن تنظيم، ومزودا بأكثر الوسائل، ومسيرا بأخلص الرجال وأصلحهم.

إصلاح أداة الحكم

إن التجارب الحكومية في عهد الاستقلال، قد كانت سيئة الحظ ؛ بالرغم عما تم في عهدنا من إنجازات في مختلف الميادين، وحتى يوضع حد لتلك التجارب في العهد الجديد، يجب تزويد البلاد بحكومة وطنية صالحة من طراز جديد ؛ أي على غير مثال سابق في المغرب، وهذا ما فتئنا ندعو إليه، ونطالب به منذ 1965/4/20 ؛ وهو تاريخ المذكرة السياسية، التي رفعها حزبنا إلى جلالة الملك نصره الله، ونعني بتلك الحكومة، ما سبق أن بسطناه في المذكرة ؛ حيث قلنا :

«لقد قام البرهان تلو البرهان، على أن أسلوب الحكومات المألوفة عندنا، أسلوب عقيم حسا ومعنى، كما أن الشعب قد مل وسئم بكيفية واضحة ومحسوسة، التجارب الفاشلة في الحكم والسياسة، ولهذا، أصبح يطالب اليوم، أكثر مما مضى، بالتجديد في مناهج الحكم وأساليب السياسة.

«فأول ما نراه أن تكون الحكومة من نوع جديد (d'un style nouveau)، أي أن تكون على شكل غير معهود حتى الآن ؛ «وهكذا نرتئي أن تكون الحكومة من النوع الجديد، ذات شطرين : أحدهما يتألف من شخصيات سياسية بارزة (Personnalités politiques de premier plan) (Ministères de Reflexion ou de Conception) تضطلع وزاراتها بالرأي والتفكير (Ministère de Gestion)، كما يتألف الشطر الآخر من فنيين أكفاء، يتولون وزارات التسيير.

وبهذا، تتوفر الحكومة على عنصرين أساسَين هما : الرأي والتفكير من جهة، والتقنية والتدبير من جهة أخرى، وينبغي أن تتوفر كذلك للحكومة السلطة والمسؤولية، وأن تتألف من رجال مصلحين ومجددين (Rénovateur).

إصلاح الدولة جذريا

وفي طليعة ما تعمل له الحكومة الجديدة، إصلاح جهاز الدولة شكلا وجوهرا (Refonte des structures de l'Etat) ويدخل في هذا إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية، وتطهير الجهاز الإداري كله من عناصر العجز (médiocrité) والمحسوبية (népotisme)، والرشوة، وكل أنواع الفساد والانحراف في رحاب الإدارة، ومن غير الدخول في التفاصيل والجزئيات، نشير إلى أن الإصلاح المنشود، يجب أن يستهدف «عملية الاذابة» (refonte) بكل ما في الكلمة من معنى، حتى نصنع دولة وطنية مغربية عصرية، تَتَكون من النظام والحكم، والتسيير القويم، والفعالية القصوى، ما يجعلها جديرة بأن تعد مثالا لما يجب أن تكون عليه الدولة في هذا العصر ؛ الذي هو عصر العلم والتكنولوجية، والسرعة، والفعالية في تدبير الشؤون العامة، ومواجهة المشاكل العويصة والمعقدة لمجتمع اليوم، ومما يحتم التعجيل بالانقلاب الإصلاحي لأجهزة الدولة المغربية وأساليبها، أنها صنيعة عهد الاستعمار، وأداة كانت مسخرة في سبيل احتلاله وسيطرته وسياسته، فهي في كثير من أنظمتها وشؤونها، غير ملائمة للحكم الوطني في عهد الاستقلال والسيادة، كما أنها بسبب ذلك، لا تزال مطبوعة بالطابع الأجنبي الدخيل ؛ خصوصا وأن كثيرا من عناصرها أجنبية أو مغربية متفرنجة، فهي دولة متلائمة في وضعها وسيرها مع الوجود الأجنبي في المغرب، أكثر مما هي متلائمة مع الكيان الوطني، ممثلا في الأمة المغربية، ولهذا، قلما يشعر الإنسان بفرق كبير بين دولة اليوم ودولة الأمس؛ كأن الحماية بقيت ممتدة معها بعد أن اختفت عن الأعين، هذا وأن معركة البناء والتجديد والتنمية، لتتطلب إقامة دولة تكون أقوى وأمضى سلاحا لهذه المعركة الكبرى.

مراجعة التشريع

ورث المغرب كذلك معظم تشريعه عن عهد الاستعمار، ومن المؤسف أن عملية المراجعة والتطهير والتنقيح، لم تتم بالكيفية المرجوة ؛ حيث بقي تشريعنا مشتملا على قوانين كانت تخدم مصلحة الحكم الأجنبي، وسياسته التعسفية وخطته القمعية، وتدخل في هذا، قوانين كانت تطبق على الوطنيين في عهد الحماية قمعا وجزرا، وهي لا تزال تطبق عليهم اليوم تحت الحكم الوطني في عهد الاستقلال، بل تعمل هذا باسم المحافظة على نظام الحماية وأمنها وسلامتها، صراحة وعلانية، كأننا نعيش اليوم في عهدها، ولسنا نفهم سبب هذا التناقض الغريب، والاحتفاظ حتى بصيغة بعض القوانين الاستعمارية.

سياسة التقشف

إن المغرب بلد متخلف فقير، ومع هذا، فإن دولته ترهقه بالنفقات الباهضة خصوصا في مجال التسيير ؛ فمما يلاحظ أن أموال الأمة، ينفق كثير منها على سير الدولة بكل سخاء، بل بكل إسراف وتبذير، وهذا يتلف كثيرا من الأموال في الداخل والخارج، بسبب التضخم الإداري (Pléthare administrative) وباسم سياسة النفوذ الزائف (faux prestige). ثم إن التلاعب بالأموال، والتحايل على اختلاسها وتحويلها، والاستيلاء عليها بشتى الوسائل والأساليب، أمور بادية كالشمس في وضح النهار، وأصحابها معروفون في كل مكان ؛ بما أصبحوا عليه، في أمد وجيز، من ثراء مكشوف، وكسب مفضوح وغير مشروع، ورغد وبذخ في حياتهم الخاصة والأسْرية، بل إنهم يتصرفون في مناصبهم تصرف السماسرة والمقامرين والمتاجرين، وكل هذا يؤدي إلى إتلاف أموال الدولة، كما يفعلون في التنقلات والأسفار، والحفلات والضيافات، وغير هذا مما يعرفه الخاص والعام. لذلك، وجب وضع حد لهذا نهائيا وفعليا، حتى تتوفر الأموال الضائعة، وتستعمل في خدمة المصالح العامة، وفي تنفيذ مخططات الإصلاح ؛ وللوصول إلى ذلك، يتحتم وضع تصميم لسياسة التقشف، وتطبيقه بكل حزم وصرامة، للقضاء على كل تبذير وإسراف وإتلاف واختلاس، وبهذا تصان المالية العامة، وتنفق في الصالح العام في تجهيز وتسيير، وتنظيم وإصلاح.

القضاء على الرشوة والإثراء غير المشروع

من أعظم أمراض الدولة وأخطرها، انتشار الرشوة فيها على جميع المستويات، واستغلال السلطة والنفوذ للكسب الحرام على حساب الوظيفة العمومية، ولا سبيل إلى القضاء على هذا كله، إلا بسياسة التطهير على أوسع نطاق، وأخذ المرتشين بكل شدة وقسوة، دون مراعاة ولا محاباة أحد، كيفما كان، حتى يكون العدل والإنصاف ثابتين بالنسبة إلى الجميع.

وكذلك يجب أن يكون الأمر تجاه المختلسين الذين أثروا على حساب الدولة، فهؤلاء جميعا، دون أي استثناء، يجب أن تقول فيهم العدالة كلمتها، أو على الأقل، في ما إذا تعذرت محاكمات الجميع لسبب صحيح عقلا وعملا، يجب أن يجردوا من جميع مكاسبهم غير المشروعة هم وذووهم إن كانت في أسمائهم، وأن يحرموا من الحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من امتيازات كل مواطن ؛ إما مدى الحياة، أو لمدة معينة، مع إعلان هذا كله رسميا باسم عدم الاستحقاق الوطني.

سياسة الأطر

إن المغرب ما يزال في أشد الحاجة إلى كثير من الأطر لتسيير شؤونه، والقيام بالإصلاح المنشود ؛ ومن أجل هذا، ما يزال مضطرا إلى استيراد الأطر الأجنبية، التي

تدعو الحاجة إليها، وهي تكلفه نفقات باهضة، كما تعرضه لأنواع من (السابوطاج) عن قصد أو بلا قصد. ولتلافي هذا كله، وللتوفر على أطر مغربية صالحة، للتغلب بها على صعوبات ومشاكل المغربة، يجب على الدولة أن تعير اهتماما أعظم وأجدى، لمسألة تكوين الأطر في الداخل والخارج ؛ وذلك بصفة منظمة ومحكمة، ومثمرة على أوسع نطاق مستطاع. ومن أجل هذا، يتحتم ابتكار وسلوك سياسة الترغيب في الإقبال على تكوين الإطارات من لدن العناصر الشابة المغربية، ومن وسائل هذه السياسة، تحسين وضعية الموظف وإعطاؤه ضمانات، وتمكينه من مساعدات ومشجعات شتى. وفي ما يخص بعض الأطر، ينبغي تسوية الموظف الفني المغربي مع الأجنبي، الذي ربما يكون في مستواه من حيث التكوين أو دونه، ومع هذا يفوقه في الأجر والامتيازات، وهذا ما يبعد كثيرا من الأطر الفنية المغربية عن الإدارة، ويصرفها إلى العمل في الخارج أو في القطاع الخاص بالداخل.

أما تكوين الأطر، فيجب أن ينظم على أوسع نطاق، داخلا وخارجا، ويبذل في سبيله كل ما يحتاج إليه ؛ حتى يكون هذا حافزا للشباب على الاتجاه نحوه، باختيار وارتياح إن لم يكن بحماسة.

وبالاضافة إلى ذلك، يجب العمل لجلب الأطر المغربية العاملة في الخارج، أو حتى في الداخل، وهذا ما لا يتأتى بسهولة، بل يجب أن تعد وسائله مما يتعلق بالوظيفة نفسها، حتى تكون جديرة بالإقبال عليها، وهذا يدخل في سياسة الترغيب المشار إليها آنفا، ويدخل فيها أيضا تعبئة الأطر اختيارية، نتيجة تغيير الأوضاع في البلاد، وفتح عهد جديد من الإصلاح الجذري الكامل والبعيد المدى، أو هو يمكن أن يتحقق باسم الثورة الإصلاحية الباردة من الأعلى، وقيام حكومة وطنية صالحة في ظل العهد الجديد.

ونرى أن من شأن هذا كله، أن ينزع من النفوس عقدها، ويحيي الحماسة والأمل والثقة فيها، ويفجر كثيرا من الطاقات الشابة، ويشجعها على روح البذل والتضحية ويبعثها على الانطلاقة والتعبئة من أجل الأهداف الواضحة للثورة الإصلاحية، الباردة من الأعلى كسياسة المغرب الجديد، وبرنامجه الذي يجب أن يخلق منذ الآن، تحت القيادة السامية لجلالة الملك وفقه الله، ومن حوله النخبة المؤمنة المخلصة، بعيداً عن الوسائل المعهودة من مسكنات، وترقيعات، وترميمات جزئية وشكلية غير ذات جدوى.

ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ، العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت نتيجتها الحتمية، أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفوس الأمة التي لم تجرب منها إلا غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساس، فإن هذا لا يعني مطلقا في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم ؛ لأنها سياسة محكوم عليها في عهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع.

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر، انتزع استقلاله وسياسته بشديد الكفاح وجسيم التضحية ؛ أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة، لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا.

وإذا كان الأمر قد جرى، ويجري هنا بخلاف هذا - وا أسفاه ! - فإن نتيجته كانت وما تزال، هي ما أصاب المغرب من أضرار حتى أصبح شبيها «بالرجل المريض»، الذي يشكو داء عضالا هو الفساد الداخلي ؛ الذي لا سبيل إلى علاجه إلا باستئصال عن طريق العملية الجراحية التي لا تبقي ولا تذر.

ولهذا، فإننا لا نرى من علاج لذلك الداء، ومن انفراج للأزمة، ومن وسيلة للإنقاذ والخلاص إلا شيئا واحدا لا ثاني له، وليس هو تعديلا جزئيًّا أو شكليًّا لبعض محتويات الدستور الممنوح، ولكنه تصحيح الأوضاع تصحيحا جوهريا كاملا، على أساس قلبها رأسا على عقب، وإبدالها بأوضاع جديدة مثلى ؛ بفضل الإصلاح الجذري الشامل لجميع أجهزة الدولة والحكم، وللحياة العامة في البلاد.

وبعبارة أوضح، إن تصحيح الأوضاع الفاسدة عندنا، ليس مسألة دمقرطة ودسترة من النوع المألوف لدينا، وليس كذلك مسألة ديمقراطية ودستور بمعناها الصحيح وكفى، بل هو أكثر من هذا ؛ لأنه مسألة إصلاح الأوضاع كلها جذريا وجوهريا، وهو ما لا يتأتى بمجرد الدستور، بل بتصحيح أوضاع الفساد، وإقامة أوضاع صالحة مقامها، وهذا ما لا يمكن إنجازه بغير سياسة انقلابية، وهو ما نصطلح عليها بالثورة الباردة على الأعلى، ففي نطاقها وعلى أساسها وبفضلها يمكن - في نظرنا - علاج المريض الذي هو المغرب، والذي هو في أشد الحاجة إلى العملية الجراحية ؛ الكفيلة بالقضاء على دائه العضال، المتمثل في الفساد الداخلي.

وخلاصة القول : لسنا طلاب تعديل كيفما كان لكل أو جزء من الدستور القائم، ولكننا طلاب تغيير جذري كامل، للأوضاع الفاسدة السائدة في البلاد، وقد أشرنا إلى أن هذا لا يتأتى إلا بنهج سياسة انقلابية حقيقية، تقتلع الفساد من جذوره، وتشيد المغرب الجديد دولة ومجتمعاً، وتسير بالأمة في ظل الثورة الباردة من الأعلى كإيديولوجية، وسياسة وبرنامج نحو إنجاز الإصلاحات الجدية والمجدية، وتحقيق الأماني المشروعة، هذا - في رأينا - هو الطريق ولا طريق سواه.

النص رقم 6 :

كلمة الحزب

«الطعنة بالخنجر من خلْف الديمقراطية»

من المعلوم أن فصل الخريف فصل عقد الدورات البرلمانية، في الدول ذات المجالس النيابية شرقا وغربا.. وفي العدد الماضي، تعرضنا لأزمة البرلمان الفرنسي على ضوء انعقاد دورته الخريفية ؛ وذلك بسبب الوضع السائد فيه، نتيجة الانتخابات التشريعية الحرة السليمة، التي أوفدت إلى البرلمان أغلبية عددية ساحقة، تؤيد الحكم القائم باستمرار؛ الأمر الذي يجعل المعارضة الممثلة في الأقلية، ضعيفة ومخذولة، كما يمكن السلطة التنفيذية مما يعتبر إفراغاً للبرلمان، من وظيفته الأساس ؛ التي هي وضع القوانين، باعتباره القائم بالسلطة التشريعية.

وإذا ما التفتنا إلى الشرق، وجدنا أن النظام البرلماني، لا يخلو كذلك من التعرض للهجوم والانتقاد من لدن النواب أنفسهم. فهذا لبنان - وهو القطر العربي الذي يمتاز بحياة نيابية، شبيهة بما هو عليه الأمر في فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية - قد كان في شهر أكتوبر، مسرحا لمعركة حامية الوطيس في البرلمان ؛ بمناسبة تقدم الحكومة الجديدة، برئاسة السيد صائب سلام بطلب الثقة، وبعد عدة أيام من المناقشة الحادة المتلفزة، فازت الحكومة بأغلبية 78 صوتا ضد صوت واحد فقط، وأربعة أصوات ممسكة، غير أن هذا لم يمنع كثيرا من النواب، من إثارة حملة شديدة على الهيئة الوزارية الجديدة، باستثناء رئيسها، بسبب تأليفها من عناصر لا تنتمي إلى البرلمان، ولا تتوفر على التجربة السياسية، وليست لها معرفة تامة بالمشاكل الخاصة بتدبير شؤون الدولة. وهكذا اتهم ممثلو الأحزاب والتكتلات البرلمانية، رئيس الحكومة بأن برهن باختياره لتلك العناصر على تجاهله، بل واحتقاره للجماعات السياسية المنظمة في البلاد، كأنها فاقدة للرجال الأكفاء، وللتقنيين البارعين ؛ الذين لا يقلون قيمة وأهمية عن أولئك الذين نادى عليهم السيد صائب سلام، لتكوين الحكومة، وقد كانت حملات النواب عليه من أجل هذا، مدعَّمة بأقوال كبار علماء القانون في فرنسا، مثل دوفين وجوديل، بل ذهب بعض الخطباء، إلى وصف موقف السيد صائب سلام بأنه «طعنة بالخنجر من الخلف بالنسبة إلى الديمقراطية»، وإلى اعتبار هذه الطعنة تحطيما لسمعة البرلمان

والنواب، الذين حُكم عليهم بالعجز عن القيام بالمهام الوزارية، ولكن بالرغم عن هذا، منحت الثقة للحكومة الجديدة، التي سيحكم النواب لها بالأعمال والمنجزات، أو عليها بالعجز والتقصير في مجال العمل والتجربة، أما الحزب الاشتراكي التقدمي، فكان منطقيا مع موقفه، في انتقاد أساس الوضع الحكومي ؛ وذلك بانسحابه من قاعة المجلس، بعد حملة الطعن التي شارك فيها أثناء المداولات حول طلب الثقة.

«إما الثورة من أعلى، وإما الثورة من أسفل».

وكل ذلك وقع إزاء حكومة يرأسها السيد صائب سلام ؛ الذي يعد من أكبر الشخصيات السياسية، التي لها قيمتها ووزنها في البلاد خاصة، ومن الموقف المتخذ من النواب، تتضح غيرتهم المطلقة على كرامتهم الشخصية، وحيثيتهم النيابية، وأهليتهم السياسية، كما يتضح تمسكهم التام بحقوقهم ومسؤولياتهم كنواب الشعب، لا يَهِنُونَ ولا يضعفون، ولا يستسلمون أمام موقف التجاهل والاستخفاف، الذي وقفه منهم رئيس الحكومة الجديد.

ولكن أغلبية النواب، لم ترد - مع ذلك - أن ترفض الثقة المطلوبة، على أساس البرنامج الذي تقدم به السيد صائب سلام يوم 17 أكتوبر 1970، وقد تعزز هذا البرنامج بتصريحات الرئيس، الذي أعلن عزمه على توسيع نطاق الديمقراطية في البلاد، والعمل لإعلاء شأنها وذلك بإقامتها على أساس فصل السلطات بعضها عن بعض، والعمل بما تدعو إليه الضرورة الملحة ؛ من ابتعاد الجيش عن التدخل في الشؤون الخاصة بالسلطة العامة، كما أن رئيس الحكومة، أعلن أنه يؤيد السياسة الرامية إلى تحقيق الثورة من أعلى، بواسطة السلطة الحاكمة على نفسها وعلى أساليبها البالية ؛ إذ بدون هذا - كما قال الرئيس - ستتحقق الثورة من أسفل، وإذا كان الرئيس اللبناني، قد حذر من «اليسارية الجامحة» فقد انتقد كذلك «لا مبالاة» الطبقة المالكة ؛ التي قال إنها لم تعرف دائما كيف تؤسس «الحوار»، مع الطبقات العاملة من الشعب.

وخلاصة القول، إن لبنان قد ضرب المثل من جديد، على تمسكه وتمتعه بالنظام الديمقراطي النيابي، الذي لا مثيل له في العالم العربي ؛ بسبب خضوع شعوبه لأنظمة حكم مختلفة، لا تسمح بغير أشكال الديمقراطية الصورية المزيفة، التي تدور رحاها حول نظام الحزب الوحيد أو ما يقوم مقامه، كما أن اللبنانيين قد ضربوا المثل - من خلال مواقفهم النيابية - على أنهم، بحق، «مواطنون أحرار في وطن حرّ»، وهذا ما يجعل الحرية عندهم وسيلة وضمانة لاستقرار الدولة، وسيادة القانون، وسير المؤسسات الدستورية فيها، على قاعدة أن يُعطى للشعب ما للشعب، وللحكومة ما للحكومة في مجال خدمة الصالح العام.

المغرب والثورة من أعلى

أما الثورة من أعلى، كما أشار إليها رئيس الحكومة اللبنانية صائب سلام، أمام مجلس النواب في 17 أكتوبر 1970 ؛ فالمغرب أحوج إليها اليوم من كل وقت مضى، وهي التي أخذنا على أنفسنا أن ندعو إليها، منذ المؤتمر الوطني للحزب بفاس في شتنبر 1959، وهكذا فصلنا القول فيها، فأوضحنا حقيقتها، وصرحنا بوسائل تحقيقها، ورسمنا خطتها وغايتها، في أول عدد صدر في 62/11/5، من جريدة «الدستور»، تحت عنوان «الانقلاب، لماذا ؟ وكيف ؟»، وبهذه الافتتاحية، وضعنا الأصبع على موطن الداء العضال، الذي يفتك بالمغرب حسا ومعنى، وهو ما سميناه «الفسادَ الداخليَّ»، وبسببه شبهنا المغرب «بالرجل المريض»، ثم أشرنا إلى أن «العلاج الضروري»، ليس هو بعض المسكنات، وإنما هو «العملية الجراحية»، التي تقتلع الداء من جذوره، ولا تبقي له عيناً ولا أثراً بفضل الجراحة التي سميناها «الانقلابَ»، والتي يجريها على جسم المريض الطبيب الجرَّاح الماهر، الذي عبَّرنا عنه «بالقيادة الصالحة» ؛ ففي هذه العبارات الوجيزة، شخَّصنا الداء المغربي الفتاك، وأعلنا كيفية التخلص منه بسرعة، وجدّ ونجاح، ليسترجع الجسم المغربي صحته قوية ووافرة، ولخَّصنا وجهة نظرنا في السياسة الانقلابية، المنشودة بمطالبتنا بقيام «حكم صالح جديد»، تمارسه كما قلنا - النخبة المؤمنة الوفيّة، والعصبة العاملة الملتفة حول قائد الأمة جلالة الملك الحسن الثاني ؛ بصفته بطل الانقلاب الإصلاحي المبتغى.

وفي الواقع، لم نكن في ما كتبناه وقتئذ، إلاَّ مردِّدين لصدى الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك الحسن الثاني، في ذكرى 20 غشت 1962، والذي أعلن فيه أن «الثورة مستمرة» حيث قال : «قد حققت ثورة الملك والشعب ذلك الهدف بعد جهاد وتضحيات، فلم يخرج المغرب، بعد عودة ملكه وأسرته من المنفى، يوم 16 نوفمبر 1955، وإعلان الاستقلال يوم 2 مارس 1956 من معركة، إلا ليدخل في معركة جديدة، فالثورة مستمرة، والمعركة متواصلة. ومما تحدث به الملك عن هذه المعركة البناءة، قوله : معركة تنظيم الجهاز الإداري أمتن تنظيم وأسلمه، وإعداد النظم الصالحة لإشراك الشعب، في تسيير الشؤون العامة... معركة بناء مجتمع مغربي راقٍ، مهذَّب، آمن من الجوع والجهل، معركة تحقيق عدالة اجتماعية... إنها معركة شاقة وعنيفة، وكسبها يتطلب منا أن نلقي في الميدان بكافة قوانا وإمكانَاتنا...».

إن هذا بحق، لقول جدير بأن يوصف بالعبارة المأثورة : كلام الملوك ملك الكلام، ومن هذا الصنف، ما فاه به جلالته في خطاب بنادي الصِّحافة الوطنية في واشنطن، يوم 29 مارس 1963 ؛ حيث أعلن ما يجب أن تملكه الأقطار المتخلفة مما سماه «إرادةَ وإجادةَ التحوّل في سائر الميادين».

وفي جريدة «الدستور»، واصلنا الدعوة إلى «إرادة وإجادة التحول في سائر الميادين» بواسطة سياسة انقلابية إصلاحية، ينهجها جهاز حكم صالح في البلاد، وهكذا برزت تلك الدعوة الثورية الإصلاحية، في سلسلة من المقالات الافتتاحية (الوثبات)، تحت عناوين نذكر من أمثلتها : هل من سبيل إلى «الإنقاذ» بغير «الانقلاب» (18-2-1963) ؟ هذا هو السبيل (22-4-1963)، المغرب والانقلاب من أعلى (9-9-1963) واجب الدولة : الثورة على الفساد (16-9-1963)، وغير هذا مما تطول الإشارة إليه.

وفي المذكرة المرفوعة، باسم الحزب، إلى جلالة الملك، في 20 أبريل 1965، فصّلنا الحديث في ما يحتاج إليه علاج الأوضاع الداخلية للمغرب من ظروف وشروط، ووسائل مذكرين بوجهة نظرنا في نهج سياسة انقلابية جديدة، وبضرورة تزويد البلاد بجهاز حكم صالح، وبقيادة سياسية تكون من نوع جديد، وتتولى القضاء على الفساد، وتطبيق سياسة الانقلاب بواسطة التشريع، والتنظيم والإصلاح الجذري.

ومرت الأعوام، والتنديد بالفساد، والتشهير بالمفسدين مستمر، لا تزيده الأيام والأحداث إلا قوة وشدة، كما أن الفساد لا يزداد معها إلا تضخماً، ووطأة وانتشاراً، والمفسدون لا تزيدهم الأوضاع القائمة في الداخل، إلا عدوى وكثرة وافتضاحاً.

ثم حلت ذكرى ثورة الملك والشعب، في 20 غشت 1970، فثارت ثائرة الملك على الفساد والمفسدين في جهاز الدولة، من أعلاه إلى أسفله. وهكذا جاء الخطاب الملكي ليعلن على رؤوس الناس : أن ركنا من أركان الأخلاق الإنسانية، وهو النزاهة، والاستقامة، والبطن المربوط بحزامهما، ورفض الرشوة، قلما يتوفر عليه «الناس»، الذين بيدهم الحل والعقد، في المستويات جميعها... ؛ ومعناه أن النزهاء والمستقيمين، والرافضين للرشوة ليسوا سوى قلّة بين الرجال المسؤولين، على اختلاف الدرجات والمراتب، وهذا ما لا يعد بمجرد «تهمة»، بل هو عين الواقع كما صرح به النطق الملكي، ومن هو أدرى بهذا وأحق بالثورة عليه من الملك، الذي زاد فأوضح موقفه من ذلك الفساد السائد الغالب بقوله : إلى حدّ أنني أصبحت أسمع أن كل شيء في المغرب يمكن أن يسير سيراً طيباً - والمغرب يخطو خطوات مهمة - لو لم يكن هناك ذلك المرض، الذي نراه الآن يسري في عدة مستويات، ألا وهو مرض عدم النزاهة وانتشار الرشوة...».

فهذا المرض الخطير إذًا موجود - كما صرح به رئيس الدولة - وهو عرقلة لسير البلاد السير الحسن السليم، وليس من شأن هذا أن يساعد الدولة في معركتها ضد التخلف، بل هو عوْن وسنَد للتخلف ضد الدولة ومعركتها في سبيل التنمية وكل بناء وإصلاح.

وكان الملك أشد صراحة في التهمة الموجهة إلى الفساد والمفسدين حينما قال : «ووجدت أن هناك عدة مسائل، أو صفقات أو معاملات بالأخص مع الأجانب، والشيء

الذي يدفع لا يمرّ مطلقاً بالمغرب، وهكذا نعلم - يقول جلالته - وبدون أن يكون عندنا حجة قانونية، أن عدة أناس في جميع المستويات يتوفرون على حسابات في الخارج..».

نعم، لا توجد الحجة القانونية بالمفهوم العادي، ولكن القول الملكي نفسه، يعدّ أكثر من حجة قانونية، بل هو أعظم حجة قانونية ؛ حيث إن الملك هو مصدر القانون والتشريع في البلاد، وبالإضافة إلى هذا، أيّ حجة قانونية في عين العدالة - يوم تكون - أوضح، وأقوى، وأقنع من واقع الفساد السائد الغالب، ومن وضع المفسدين في الداخل من مظاهر الإثراء الحرام الفاحش، والكسب غير المشروع البائس، غير المستتر في كل مكان ومستوى، وفي الخارج من حسابات وودائع وسندات في غير دولة وبنك، وشركة ومعمل ؟

فكل شيء واضح، وكل واحد معروف، وكل سيرة تنبئ عن سريرة، وكل مريب يكاد يقولُ : خذوني ! فالأمر لا يحتاج إلى حجة قانونية، مع ما نعلمه ونراه، والحجج المادية الواقعية، قائمة في كل مكان بالنسبة إلى كل مفسد، وشهادة التصريح الملكي أقوى حجة قانونية من كل حجة سواها ؛ لأنها مستقاة من مصدر القانون والتشريع في البلاد، فلا داعي مع هذا، إلى ما يسمى «قبضَ يد السارق في الجيب» ؛ فالعدالة في هذا المجال، لا تعوزها كثرة الحجج السمعية والبصرية، والمادية والملموسة، لتتحرك وتمدّ يدها إلى كل مفسد ومرتشٍ، أو مختلسٍ أو مغامرٍ أو متلاعبٍ، فما أكثر هؤلاء وأخطرهم على البلاد ودولتها ! وما أغنى العدالةَ، يوم تتحرك لتقتصَّ من كل أثيم عن كل حجة غير حجة الواقع، الماثل بمظاهره المكشوفة، وأشخاصه المشنوعين، أمام أعين الجميع في كل مكان ! بيوم يُقدَّر أن يجلس الآثمون في حق الأمة والدولة، داخل قفص الاتهام سيكون على المدعي العام أن يضمّن «صكّ الاتهام» الوثيقة الأُمَّ، التي هي الخطاب الملكي في 20 غشت 1970، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون**﴾.

الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟

عن سوء الأوضاع في المغرب وخطورتها، مع الإشارة إلى وسيلة التصحيح والإصلاح.

- قلنا باختصار :

إن المغرب يمثل «الرجل المريض»، تشبيهاً بتركيا في عهد الخلافة المحتضرة.

وعبرنا عن الداء العضال، الذي ينهك رجلنا المريض بالفساد الداخلي ؛ وأشرنا إلى أنه لا علاج لهذا الفساد، إلا بعملية جراحية، تستأصل الداء من جذوره ؛ وأوضحنا أن هذه العملية، لا يمكن أن تنجح إلا على يد طبيب اختصاصي مَاهِر، وأن هذا الطبيب، لا يمكن أن يكون إلا الحكم الصالح، يوم يشاء الله أن يقوم في البلاد.

- وماذا نعني بالحكم الصالح ؟

نعني الحكم على غير مثال سابق في عهد الاستقلال ؛ وهو حكم الصفوة المختارة المؤمنة، الصالحة المصلحة ؛ فهي التي تستطيع، برجالها المخلصين، الأكفاء، الأوفياء لوطنهم وأمتهم، أن تواجه الفساد الداخلي في الدولة والمجتمع بما يقضي عليه، ويطهر البلاد من جرائمه وأخطاره.

- وبكلمة واحدة، نرى أن أزمة المغرب سياسية أكثر منها مالية واقتصادية، وبهذه المناسبة، نذكر أن الأزمة السياسية، هي مشكلة المشاكل في عهد الاستقلال، فما دامت هذه المشكلة المعضلة لم تجد حلها المرضي، فلا سبيل إلى حل المشاكل المغربية، أياً كان نوعها.

- فالمشكلة السياسية في المغرب هي أم المشاكل، وفي قائمة الاختيارات، تحتل الصف الأول ؛ باعتبار أنها أسبق الأسبقيات على الإطلاق.

- قلنا هذا منذ سنوات، وكتبناه في نشرة معروفة، وأوضحناه في مذكرة، رفعت باسم الحزب إلى جلالة الملك.

- فنحن لا نحتاج إلى توقف، وأخذ مهلة التفكير مدة ثلاث سنوات، بحثاً عن اختيارات المستقبل.

- لقد اخترنا في الماضي، ونختار اليوم الشيء نفسه ؛ لأنه لا يستقيم أمرنا - دولة وأمة - إلا إذا حققناه على أتم وجه، وأحسن مثال، وهو حل المشكلة السياسية ؛ بصفتها أم المشاكل في الماضي، والحاضر، والسبيل الوحيد للخروج من الفساد، والوسيلة الفعالة لحل مشاكل المغرب المريض وأزماته.

- ولحل المشكلة السياسية المعضلة، طالبنا بأن يكون البدء من البداية، وعبرنا عنه بما سميناه : الثورةَ الباردةَ من الأعلى.

- وعرّفنا هذه الثورة أنها ثورة سليمة بيضاء، لا عنف فيها ولا دماء، بل هي ثورة هادئة، إصلاحية تتحقق في نطاق الأمن والنظام، وبواسطة التشريع والتنظيم.

- أما الثورة الباردة من الأعلى، فأول ما تقوم عليه هو مراجعة مفاهيم الحكم، وممارسة السلطة في المغرب على أساس واضح قويم، وبعملية المراجعة لما عليه الحكم في عهد الاستقلال من أسس، وأنظمة، ومناهج، وأساليب، وتصرفات يعطى لله ما لله، ولقيصر ما لقيصر كما يقال.

- فالنتيجة الأولى لمراجعة الحكم، هي تمكين الشعب مما هو محروم منه كشعب راشد غير قاصر، وحرّ غير مقيّد، وسيّد غير مستعبَد، وبهذا يتمكن من استرجاع حقوقه كاملة، ومن حكم نفسه بنفسه، وتدبير شؤونه، والتمتع بسيادته في نطاق الشورى الحق، والديمقراطية الصحيحة.

- هذا هو محتوى الثورة الباردة من الأعلى، ونهجها القويم وهدفها النبيل.

- فيوم تتحقق الثورة الباردة من الأعلى، يتغلب بفضلها وبواسطتها على الأزمة السياسية في البلاد، وهي أزمة ثقة أو أزمة فراغ سياسي في الدرجة الأولى.

- ومن أهم الأسباب التي جعلتنا نطالب بالثورة الباردة من الأعلى، حرصنا على تلافي كل ثورة من الأسفل، وهي بطبيعتها ثورة عنف، وقوة ومغامرة، لا يعرف لها أول ولا مصير.

- هذه بكل اختصار، هي وجهة نظرنا في الأوضاع المتأزمة، كما عشناها ونعيشها في عهد الاستقلال، وكذلك في الوسائل الفعالة، الكفيلة بالقضاء على كل تعفن وفساد في الدولة والمجتمع، وبتوجيه المغرب وجهة الإصلاح والتنظيم، والتجديد والارتقاء، والتنمية والازدهار.

إن كل هذا، لا يمكن أن يتحقق على الصفة المطلوبة، ولصالح البلاد وأمتها، إلا إذا قضي كليّاً ونهائيّاً على أوضاع الفساد الداخلي ؛ خصوصاً في مجالات الدولة التي تملك وسائل العمل المنشود، والتي لا محيد لها عن التعاون مع الشعب في تعبئة عامة للطاقات، والإمكانات، وفق مخططات موضوعة بإحكام، ومسايرة للواقع المغربي، وهادفة إلى تطوير البلاد، وترقية الشعب بتواصل ونجاح.

- وإذا كان المغرب قد حقق ما حققه من تجهيز، وتنمية وتقدم، فهو ليس إلا بعضاً من كل، وقد كلفه من الأثمان، والجهود والتضحيات، ما يفوق كثيراً حظه من ذلك، والسبب الأساس في هذا، هو انعدام سياسة محكمة، والارتجال في العمل، والفساد المتغلغل في الدولة، والمهيمن عليها بكيفية مطلقة.

- إن الوضع المتأزم الخطير الناشئ عن هذا، يفرض على الشعب عامة، أن يخرج من عزلته، وصمته واستكانته، إن أراد بنفسه خيراً، كما يفرض على النخبة الواعية العاملة خاصة، أن تتولى قيادة الشعب لتوجهه الوجهة الصالحة الضرورية ؛ لخلق مغرب جديد، ومجتمع راق، ودولة عصرية جديرة بعهد الاستقلال، والسيادة والحياة الفضلى.

- وفي ما يخصنا - نحن رجال الحزب - فقد قمنا من أجل هذا بواجبنا، فنددنا بالفساد بكل قوانا، ونبهنا بصراحة وشجاعة، إلى حقيقة المشاكل والأزمات التي تتخبط فيها الدولة، وتتحمل الأمة آفاتها وعواقبها، وأشرنا بما لا يقل صراحة وشجاعة، إلى الوسائل الفعالة، الكفيلة بالعلاج والإنقاذ.

هذه كانت مهمتنا في ما مضى، وهذه هي رسالتنا التي نوطد العزم على مواصلة الدعوة إليها، بكل ما أوتينا من إيمان، وإخلاص، وإقدام وثبات ؛ وهي رسالة شن الحرب على الفساد الداخلي، الذي يفتك بالدولة والمجتمع معاً، والعمل لعلاج هذا الداء العضال بالعملية الجراحية التي تقتلعه من جذوره، فلا تترك جرثومة من جراثيمه.

إن ذلك يتطلب قلب الوضع الفاسد رأساً على عقب، وإحلال وضع جديد صالح محله، يستعيد معه المغرب كامل صحته، ويضمن به دوام سلامته، ويحقق به انطلاقته الجديدة، نحو مستقبل أفضل، ومصير أضمن.

- وسعياً في حلول هذا العهد الجديد، تقرر أن يستأنف الحزب نشاطه، ويخرج من صمته، ويخوض كفاحه مساهمة منه - من جديد - في أداء الواجب الوطني ؛ الذي أصبح يفرض نفسه على كل واحد منا أكثر من كل وقت مضى، بسبب تدهور الأوضاع، وتفاقم المشاكل، واشتداد الأزمات في المغرب اليوم ؛ الأمر الذي يهددنا بالإفلاس والانهيار.

- وغيرةً على وطننا وأمتنا، وإشفاقاً على أنفسنا وأهلنا، وتيسيراً لحياة أسعد في مستقبلنا، يتحتم علينا أن نجند أنفسنا، ونعبئ وسائلنا لنؤدي الرسالة المنوطة بنا ؛ رسالة النصح والإرشاد، والتوجيه والتقويم، والتسديد والتصحيح، والتجديد والتنظيم، والتغيير والإصلاح.

- فالواجب الوطني، ينادي كل واحد منا مخاطباً شعوره، وروحه وضميره، ولا يرضى بتخلف أي واحد منا، نحن رجال الواجب، ولا يقبل أي عذر من أحد يتأخر عن قافلة المخلصين العاملين، وهي تسير على بصيرة وهدى، ملبية نداء الواجب المطاع.

- إن التخلي عن الواجب نحو المغرب، هو في الوقت نفسه تخلٍّ عن الواجب نحو النفس، والأهل والعشيرة ؛ لأن المغرب موطن نعيش فيه، ويجب أن نعيش فيه كما نريد لا كما يراد لنا ؛ ومن أجل هذا، يتحتم علينا القيام بمهمتنا، والاضطلاع برسالتنا حتى تتحقق للبلاد أمنيتها الغالية، وهي الحياة الجديرة بأن يحياها المواطنون أحراراً، سعداء في أرض الحرية، والعزة والعظمة.

أيها الإخوان :

- إن التحرك الذي شرعنا فيه منذ أشهر، والذي انطلق من الحزب، وبذلت في سبيله جهود متواصلة وإيجابية، إنما يهدف إلى أداء تلك المهمة الوطنية، والاضطلاع بتلك الرسالة الإصلاحية، قياماً بالواجب الذي نحن جميعاً أمامه سواء.

- وبهذه المناسبة، أعرض عليكم فحوى المراسلة، المتبادلة بيني وبين الإخوان الذين أنيط بهم العمل في طوره الأول ؛ لتقفوا من خلالها على الاتجاه الذي رسم للتحرك الجديد في الحزب.

تلاوة الفقرات المهمة

- وفعلاً، سار العمل وفق الخطة المرسومة المتفق عليها، وقطع العمل مراحله الأولى في الاستعداد للانطلاق.

وبعد عودتي من الخارج، تم اجتماع مع الإخوان لتبادل الرأي في حقيقة الأوضاع بالمغرب، وفي نوعية التحرك الذي تتطلبه.

خلاصة المحضر

ثم أعقب هذا الاجتماع اجتماعات أخرى، واصلنا فيها دراسة وسائل العمل الأساس للنهوض بالحزب، وجمع الشتات، وتمتين وحدة الصف، وتنظيم الكيان، وإعداد الانطلاقة الأولى من الحياة الجديدة للحزب.

- وفي انتظار تحقيق هذا كله، للدعوة للمؤتمر الوطني العام، الذي يملك وحده الصلاحية لإرساء أنظمة الحزب وأجهزته على أسس جديدة، قر الرأي على تكوين هيئة مركزية مؤقتة، تشرف على العمل في المرحلة الإعدادية التي نفتحها ابتداء من اليوم، كما اتفق على تأليف اللجان الضرورية، التي يتوقف عليها السير في هذه المرحلة.

- وقد حَرَصنا على أن تكون الهيئة المركزية المؤقتة، مؤلفة من عناصر تمثل سائر الفروع والجهات ؛ حتى تكون لها المشاركة الفعالة هي العمل والمسؤولية، وبهذا تكون نهضة الحزب الجديدة، مشتركة بين القاعدة والقمة تأسيساً، وتسييراً، وتحملاً للمسؤولية.

وقد رشحنا جميع الإخوان، المدعوين لهذا الاجتماع التأسيسي الأول، للمساهمة في الهيئة المركزية المؤقتة، كأعضاء عاملين ومسؤولين ؛ سواء على صعيد المركزية أو الجهوية، ولكن عضويتهم في الهيئة متساوية، وإنما يتوزعون العمل والمسؤولية، حسب مراكز إقامتهم في البلاد ؛ التي أريد أن تكون الهيئة ممثلة لها تمثيلاً صحيحاً مجدياً.

- وغني عن البيان، أن الهيئة المركزية المؤقتة، تعتبر هيئة قيادية، في الفترة التي ستستمر إلى عقد المؤتمر الوطني العام، ولهذا، يتحتم عليها أن تكون في المستوى اللائق بكل قيادة سياسية عاملة ومسؤولة، حتى تضطلع بالمَهَمة الملقاة على كاهلها، ومن أجل هذا، تقوم على اختيار أصلح الرجال، الذين يجعلون منها الأداة الفعالة الصالحة للمهام والمسؤوليات المنوطة بها.

وحتى نفتح المجال لذوي المواهب والكفاءات، من عناصر الحزب في المغرب كله لم نحصر العضوية في المدعوين لهذا الاجتماع ؛ فالهيئة مفتوحة الآن للعناصر الصالحة التي تريد الانضمام إليها، باعتبار أنها هيئة تكليف، لا تشريف.

ومن البدَهي، أن الهيئة ستكون، منذ تكوينها، في ميدان التجربة والاختبار بالنسبة إلى كل واحد من أعضائها ؛ لأننا نريدها بكامل أعضائها هيئة عمل ومسؤولية، في نطاق مهمتها القيادية، ولهذا يجب على كل عضو، أن يكون قوي الشعور بواجباته نحوها، كامل التقدير للمهام المسندة إليها.

- وتجدر الإشارة، إلى أن الهيئة المركزية، ليست من الهيآت المنصوص عليها في قانون الحزب، وإنما حتمت إنشاءها ضرورة العمل الذي نعتزم القيام به، لنهضة الحزب في حياته السياسية الجديدة، ولهذا سميت المؤقتةَ، وربما أقر المؤتمر الوطني بقاءها إن برهنت على فعاليتها وجدواها.

- وبالإضافة إلى الهيئة المركزية المؤقتة، ستقوم الأمانة العامة بما لها من اختصاصات ومسؤوليات نص عليها قانون الحزب، وأعضاء الأمانة العامة، أعضاء كذلك في الهيئة بكيفية طبَعية وتلقائية، وسينظم جهاز الأمانة العامة على أسس جديدة، في المرحلة التي نستقبلها من حياة الحزب.

- هذا باختصار، ما يخص التنظيم الحالي للحزب.

وينبغي التحدث - بعد هذا - عما نتوخاه من الانطلاقة الجديدة، وأجمل هذا كما يلي :

أولا : يجب أن يتحول الحزب إلى حزب من طراز جديد (d'un type nouveau) وذلك :

1 - بأنظمته وأجهزته.

2 - بأطره القيادية على مختلف المستويات.

3 - بصياغة جديدة لمذهبه وفلسفته (الإيديولوجية).

4 - بتوضيح سياسته حتى تكون مفهومة من الجميع.

5 - بتحديث برنامج العمل لفترة معينة، هي فترة الانتقال من الوضع الحالي في المغرب، إلى الوضع الجديد المنشود.

6 - بتحديد وسائل العمل، وهي وسائل انقلابية وثورية سلمية، لتطبيق الإصلاحات الجذرية في مجال الدولة والمجتمع.

ثانياً : القيام بالتطورات والتحولات داخل الحزب، مع المحافظة على شخصيته وأصالته، وكيانه ووحدته.

ثالثا : جعل الحزب حزباً طلائعيًّا في الأمة، وأداة فعالة للنضال في سبيل مطالبها العامة.

رابعاً : جعل الحزب حزب نخب وجماهير (Elites et masses).

أخيراً : جعل الحزب حزباً تام الانسجام (Homogène) :

1 - بسياسة منسجمة (Rôle Homogène).

2 - بجهاز منسجم (Structure Homogène).

3 - بتسيير منسجم (Gestion Homogène).

فمن شأن هذا، أن يجعله كتلة متراصة كأنها من فولاذ (Bloc d'acier).

- فإذا تحقق للحزب ما ذكر، فإنه سيكون أقدر على الاضطلاع بمأموريته الوطنية، وتحقيق ذلك، مرهون بذوي العزائم والهمم ؛ من رجال الحزب الذي يمثل هذا الجمع نخبة من الغيورين على البلاد، والأوفياء للصالح العام.

ومن الله نستمد العون، والسداد والتوفيق، فلْنَسِرْ إلى الأمام، دائماً إلى الأمام، رائدنا خدمة الحزب الذي هو في خدمة البلاد والأمة.

والسلام.

2 – التغيير بالقوانين

النص :

بدَهيات النظام للدولة والشعب[1]

إن أكبر نقص يسجل على السياسة المغربية في العهد الحاضر - أي منذ إعلان الاستقلال - هو عدم انصرافها بجد واهتمام، إلى إنشاء الأنظمة التي تعتبر أساسًا، لا محيد عنها مطلقاً في عهد السيادة القومية المتحررة، والتي بها يتميز هذا العهد عن سابقه، والتي عليها يجب أن ترتكز الحياة الوطنية العامة. لقد كنا نعيب، في ما كنا نعيبه على سياسة الاستعمار، طوال مدة الكفاح السياسي، أنها كانت سياسة تخدم الأجانب وتسخر أبناء البلاد لمنفعتهم، ولمصلحة الأنظمة السياسية، والاقتصادية والعمرانية التي كانت قائمة هنا، من أجل أولئك الأجانب الذين كانوا يسودون كأنهم (شعب الله المختار) في هذه الأرض.

ولست أعني بهذا، أن المغاربة كانوا محرومين من كل فائدة، ولكن أعني أن السياسة كانت - في عهد الحكم البائد - تخدم الأجانب ؛ حيث لا تنفع المواطنين إلاّ في الدرجة الثانية، بل الدرجة القصوى، وحتى إذا قدر سابقاً للمواطنين أن يستفيدوا من مؤسسات الاستعمار ومشاريعه وأنظمته، فإنَّما كان هذا عرضاً واتفاقاً، وبحكم الكثرة العددية التي كانت لشعبنا بالنسبة إلى الجالية الأجنبية المحظوظة. ولكنْ، إذا كنّا نعزي أنفسنا في ذلك العهد المنقرض (بأن من جاء على أصله فلا سؤال عليه)، وأن من طبيعة الاستعمار أن يفعل ذلك وأكثر، لأنه بدافع ذلك ومن أجله نشأ وسيطر وحكم، واستبد واستغل ومكر، فلا نملك - ونحن في عهد الحرية والسيادة والاستقلال - أن نفعل شيئاً من ذلك.

لقد كان واجباً على المسؤولين عن السياسة المغربية في عهدنا الحاضر، أن يبدأوا من حيث كان يجب البدء في السياسة والتشريع، والإصلاح والتنظيم، حتى يتحقق ما كنّا نطالب به في عهد النضال والكفاح، وحتى لا نرتكب اليوم ما كنّا نعيبه على غيرنا في عهد الحجر والحماية.

ولكن الأمر كان وما يزال بخلاف ذلك، وبالمثال يتضح المقال، فقد كان الواجب يقضي على أولئك المسؤولين، في أول عهد البلاد بعودة الحرية والسيادة والاستقلال

(1) الرأي العام العدد : 559 الأربعاء : 31 يوليه 1957.

إليها، بالتفكير في تصفية مخلفات الاستعمار من تشريعات وتنظيمات ؛ وبحكم التحرر، وممارستنا للاختصاصات والمسؤوليات في الدولة الجديدة، أصبحت تلك المسألة داخلية صرفة، لا علاقة لها مطلقاً بالمشاكل المعلقة بيننا وبين دول الاستعمار، والمتوقف حلها على سير المفاوضات ؛ كما كان الواجب يقضي في الوقت نفسه، بإنجاز الإصلاحات الجوهرِ، التي طالما عملنا من أجل تحقيقها دون أن نظفر بهذا إلاّ نادراً وبكيفية عرجاء شوهاء، كنا نفضل عليها تمادي سياسة (الحماية)، في عنادها وتصلبها. ومن شأن عبث الاستعمار وتلاعبه، أنه كان يزيد في يقيننا، أن لا سبيل إلى تحقيق ما كانت تفتقر إليه البلاد من إصلاح وتنظيم، إلاّ بعد التحرر من السيطرة الأجنبية، واسترجاع الحكم الوطني، والسيادة القومية، وقد تحقق هذا بفضل الكفاح والتضحية. فهل تحققت معه، وقد مرّ على استقلالنا زمن غير يسير ؟ لا أقول كل الآمال والأماني، لأنها تحتاج - في ما تحتاج إليه - إلى الأعوام والأموال والكفاءات، ولكن ما هو منها ضروري ومستعجل.

لا شك أن أعمال ومشاريع أنجزت، أو هي في طريق الإنجاز، ولكن هذه الأعمال والمشاريع، تعد من الأمور العادية في كل دولة وحكومة، أما برنامج واضح ومحكم من الإصلاحات الجوهرِ في شتى الميادين العامة، فشيء مفقود بالنسبة إلى الرأي العام المغربي، إذا فرضنا أنه (موجود) في (مخابئ) الوزارات.

وأما التشريعات والتنظيمات التي خلفها الاستعمار، وورثناها كتركة ثقيلة (للحماية) غير المأسوف عليها، فإنها ما تزال في معظمها، هي تشريعات وتنظيمات الدولة في العهد الحاضر، حتى لكأنَّ السياسة الراهنة - في ما يخص هذا - امتدادٌ للسياسة ومنجزاتها في ما مضى، أو كأننا عاجزون عن مراجعة تلك التشريعات والتنظيمات، بغية تطهيرها من كل فساد واعوجاج وضرر، بل كأننا وجدنا في بقائها الضالة المنشودة، والمصلحة المطلوبة والغاية المرجوة.

إن مسألة هذه المراجعة من أجل التصفية والتطهير، ما تزال موضوعة على البساط أمام المسؤولين، وإن الشعب لا يفهم تباطؤهم في القيام بتلك المراجعة، حتى يصبح التشريع والنظام في عهد الاستقلال، غير ما كان عليه أمرهما زمن الاستعمار. وليس معنى هذا أننا نطالب بإلغاء كل تشريع وكل نظام، وإنما نطلب إعادة النظر في هذا كله للاحتفاظ بما هو صالح للبقاء، دون غيره الذي نعتقد أنه غير قليل.

وإلى جانب هذه التصفية، يجب التفكير في إنشاء ما تحتاج إليه البلاد في أوضاعها الجديدة، من تشريعات وتنظيمات أساس، ضرورية مستعجلة، ونجعل في طليعتها تحقيق معاني الحرية جميعها، ومقتضيات التحرر، ومستلزمات السيادة والاستقلال، حتى يشعر الشعب عامة، وكل مواطن خاصة، بأنه يعيش في عهد جديد حقًّا ؛ وذلك بما ينعم فيه من النعم، ويتمتع فيه من الحقوق والحريات، فبهذا وحده، يدرك المغربي

في الحاضرة والبادية، أنه أصبح سيداً حرّاً، وآمناً مطمئنًّا، وأنه استعاد إنسانيته الكاملة، وتخلص فعلاً مما كان مفروضاً عليه في الماضي ؛ من حرمان، وذلة وعبودية.

وسعياً في ذلك كله، ما فتئنا نطالب للشعب، ولكل مواطن (بميثاق الحقوق والحريات) العامة والفردية، وإن الثورة التي لا تبادر إلى تحقيق هذا على أكمل صورة، لا تستحق أن تسمى ثورةً سياسيةً تحريريةً، لصالح الوطن والشعب، وإن حكومة وطنية تمارس السيادة في عهد الاستقلال، وتتباطأ مع هذا في تخويل الشعب جميع حقوقه وحرياته، بما يلزمها من الضمانات التشريعية والتطبيقية، ليست بحكومة يطابق اسمها مسماها، بل إنها تعتبر غير سليمة النوايا والمقاصد، وإلاّ، فماذا يمنعها من التعجيل بمنح الشعب حقوقه وحرياته، التي طالما حرمه منها الاستعمار المتسلط، والتي هي نتيجة منطقية وحتمية، لكل تحرير شعبي وانقلاب سياسي، وانتصار وطني على سلبية الاستعمار ؟

فنحن - المغاربةَ - نعتز حقاً بما رُدّ إلينا من حرية، وسيادة واستقلال، بفضل الكفاح والتضحية، ونفخر بحق أننا نمارس اختصاصات السيادة القومية ومسؤولياتها، ونقيم الدنيا ونقعدها معلنين أننا نريد الإصلاح، والنظام، والحرية والعدالة والسعادة، ونباهي الناس كافة بأننا أمة عريقة في المجد والحضارة، ونملأ الدنيا صيحة بأننا سنحقق المعجزات، مما سيجعلنا إن شاء الله مناط الإعجاب، ومضرب الأمثال.

ولكن، ماذا فعلنا أو نفعل، حتى تكون الأفعال طبق الأماني والأقوال ؟

لا شك أننا عملنا، ونعمل شيئاً غير قليل إذا اعتبرنا المظاهر، ولكن، إذا كنّا صادقين مع الله ومع أنفسنا ومع الناس، واعتبرنا الوقائع دون المظاهر، فإننا سنكون قساة في الحكم، شداداً غلاظاً في التقدير، ولنضرب لهذا مثلاً : بدَهيات الدولة المغربية الجديدة، فدولتنا تعيش حتى الآن، على حساب التشريع والنظام الموروثين عن الحماية إلاّ نادراً؛ حيث لم يتجدد كلاهما في العهد الجديد. عهد الحرية والسيادة والاستقلال، وكذلك لا يوجد قانون أساسٌ للدولة المستقلة في انتظار الدستور، ولا ميثاق الحقوق والحريات، وهو أمر لا ينتظر ؛ لأنه محل إجماع، والوظيفة العمومية ما تزال تتطلب قانوناً أساسًا، ومثلها الإذاعة المغربية الرسمية ومسألة التشغيل، وكيف يمكن أن تظل بلادنا، بالإضافة إلى هذا - وهو قليل من كثير - محرومة من نظام الحالة الشخصية والمدنية، في حين، أننا شرعنا في إعداد لوازم الانتخابات ؟ إن كل من يسمع هذا، يأخذه العجب من أمورنا، ويحار في فهم أحوال المغاربة ؛ التي ما تزال تسير في فوضى شاملة، ومن ارتجال إلى ارتجال، وتقوم على المتناقضات القصوى في الغرابة، وإن ما يدمي القلب في كل هذا، لهو أن الشعب أدى، ويؤدي ثمن ذلك غالياً فادحاً، وليس من سبيل إلى الخلاص، إلاَّ اتخاذ النظام أساساً لأعمالنا بدل الفوضى، والإحكام بدل الارتجال، والتجانس بدل التناقض، والبدء من حيث يجب البدء، لا من حيث ينتهي الناس، ولنحذر من أن تكون الطفرة سقطة ونكسة، ولنحرص على أن تكون الوثبة سليمة إلى الأمام، دائماً إلى الأمام.

3 – التغيير بالانتخابات

النص رقم 1 :

بيــان مــن

حزب الدستور الديمقراطي

(حزب الشورى والاستقلال سابقا)

يعرف الميثاق السياسي للحزب، كما صادق عليه المؤتمر الوطني بفاس، في شتنبر 1959، بأنه حزب الشعب المغربي ؛ حيث ينبثق من الشعب، ويعمل للشعب بواسطة الشعب، فهو في جوهره وحقيقته حزب الأمة المغربية، التي لجميع أفرادها، رجالا ونساء، حق الانخراط فيه، والعمل في ميدانه وفقا لأنظمته وبرامجه وقراراته (الفصل 1).

وليس الحزب سياسيا بالمعنى المتداول للكلمة فحسب، بل هو كذلك مدرسة لتكوين الأطر السياسية للأمة، ولتربية أبناء الشعب تربية وطنية، تجعل منهم مواطنين صالحين وأعينًا لواجباتهم، ومقدرين لمسؤولياتهم، ومتمتعين بحقوقهم وحرياتهم (الفصل 2).

ويرتكز الحزب على الديمقراطية الصحيحة، التي تنبني على حرية الرأي والتعبير عنه، وحرية النقد النزيه، والمعارضة البناءة، وحرية الاختيار والانتخاب، واتخاذ القرارات بالأغلبية بعد المناقشة والمداولة ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾ طبقا للنظم المقررة (الفصل 3).

كما يبني الحزب سياسته على إرساء الديمقراطية المثلى في البلاد لصالح الشعب. وممارسة هذه الديمقراطية، هي التي تضمن حكم الشعب بالشعب، وللشعب، وقوام هذا الحكم، دستور صالح منبثق عن الممثلين الحقيقيين للأمة، مصدر السيادة القومية، والسلطة العامة.

ويسعى الحزب في سبيل تحقيق انقلاب فكري، وسياسي، واجتماعي واقتصادي لصالح الفرد والأسرة والمجتمع، ومما يتحقق به هذا الانقلاب الوطني التقدمي، القضاء على الأوضاع الفاسدة، وإنجاز الإصلاحات الجذرية الجوهرية في الميادين جميعها، ومراجعة الأنظمة والمؤسسات لأحكامها، وتجديدها حسب سنة التطور، وجعلها مطابقة لروح كل عصر ومصلحة كل جيل، وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال وقهر وعبودية، وكفالة

الأمن والحرية والعدل للجميع. وضمان تمتع كل فرد، بصفته إنسانا مواطنا، بوسائل الرقي المادي والمعنوي، والتربية الروحية والبدنية، وبكل الوسائل المشروعة لتحقيق النهضة المنشودة (الفصل 4).

وحرصا على وحدة الأمة، والإخاء والتعاون بين سائر أبنائها، يحارب الحزب كل سياسة تقوم على التفرقة، وكل عنصرية وعصبية وانفصالية، كما يقاوم حرب الطبقات المبنية على التطاحن بين عناصر الأمة، ورائد الحزب تلافي الصراع المذهبي والاجتماعي، والمحافظة على الوحدة والتسامح والوئام، والتعاون لخير الفرد والمجتمع (الفصل 5).

إن للحزب رصيدا هاما من المبادئ والأفكار، والاتجاهات والمواقف، وكلها تؤلف عناصر أساسية في مذهبه، وفلسفته وإيديولوجيته، ويتلخص هذا في ثلاثة أركان هي : القومية المتحررة، والديمقراطية المثلى، والتقدمية الاجتماعية (الاشتراكية).

أما القومية المتحررة، فتختلف عن القومية (ناسيوناليزم) الضيقة، المتصفة بالعنصرية والعصبية والشعوبية، فهذه القومية تتميز بالكراهة، والعدوان والسيطرة. وخلافا لها فإن قوميتنا تمتاز بالعقل والحكمة والإنسانية ؛ فهي من صميم الفضيلة والصلاح، كما هي محالفة للقيم، وبناءة لكل ما يحقق التقدم، وبهذا يكون لقوميتنا مشمول إيجابي إنساني ووطني. وأما الديمقراطية المثلى، فقوامها الشورى الحقة المنافية لكل استبداد، ويتجلى هذا في ممارسة الأمة لحقوق السيادة الوطنية، وحكم نفسها بنفسها كأمة حرة سيدة راشدة ؛ وذلك على أساس نظام الحكم الصالح، وسيادة القانون العادل، وضمان العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية والرفاهية الاقتصادية. وبعبارة، فإن الديمقراطية المثلى، هي كما عرفها بعضهم بقوله : «إنها ديمقراطية تستمد إرادتها من إرادتكم وتستمد وجودها من وجودكم، ديمقراطية لا تحكم فيها الأقلية باسم الأغلبية، ولا تحكم فيها الأقلية لتخدع الأغلبية، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد».

وتقوم التقدمية الاجتماعية، على اشتراكية مغربية ليست باشتراكية أجنبية مستوردة، فهي تمتاز بكونها ضد حرب الطبقات، ولا تضحي بالروح للمادة، وبالفرد للدولة، ولا ترتكز على ما يسمى المركزيةَ الديمقراطية، التي تفرض استبداد القمة على القاعدة، وسيطرة القيادة على الجماهير، فالتقدمية الاجتماعية، مبنية على الحرية والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية الصحيحة، وبعبارة، فهي اشتراكية بقدر ما تنبذ من مساوئ وآفات الاشتراكية الأجنبية، وتتألف من عناصر اشتراكية إسلامية، الضامنة للعدالة الاجتماعية، وتستمد مزايا الاشتراكية العصرية، ولهذا، فهي ليست رأسمالية، ولا ماركسية، ولا ديكتاتورية، بل هي تقدمية اشتراكية متزنة، ورشيدة وسليمة، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع.

الأمين العام : محمد بالحسن الوزاني

النص رقم 2 :

الشعب في بداية التجربة الديمقراطية الأولى[1]

من الحقوق التي تعترف بها الدساتير الحديثة للمواطنين في الشعوب الحرة : الحق الانتخابي، ولا يكون هذا حقيقيًّا ومضمونًا، إلا في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الصحيحة.

إن الغاية من الانتخابات، تمكين الشعب من الإعراب عن إرادته، واشتراكه في تدبير شؤونه العامة - المحلية والقومية - وذلك بواسطة نوابه الذين يختارهم بالانتخاب. ولا سبيل إلى تحقيق هذه الغاية، إلا بجعل ممارسة حق الانتخاب من لدن الناخبين والناخبات جميعهم، قائمة على نظام القانون وضماناته، وكلها تهدف إلى سلامة الانتخابات وحريتها ونزاهتها، وبهذا وحده، تكون الانتخابات حقيقية، وتؤدي إلى ما شرعت من أجله، ويصدق عليها اسم الانتخابات العامة.

وليس الانتخاب بمسألة هينة حتى يرتجل ارتجالاً، ويباشر بالتسرع والعجلة، ويدبر أمره في الخفاء والغموض والإبهام، ويعلن عنه بالمفاجَآت والمباغتات، ويتلاعب بمراحل سيره تلاعباً يقوم على الدس والغش، والتدليس والتزوير، لحاجة في أنفس الذين يريدونه انتخاباً خاصّاً لا عامّاً، وطائفيّاً لا شعبيّاً، وحزبيّاً لا قوميّاً، ومغرضاً لا نزيها، ومقيداً لا حرّاً، ودكتاتوريّاً لا ديمقراطيّاً.

وتقتضي الديمقراطية الحقيقية عمومية الانتخاب، وحريته ونزاهته حتماً ولزوماً.

ونحن في المغرب، نريد انتخاباً ديمقراطيّاً صحيحاً، لا دكتاتوريّاً مزوراً ؛ سواء كان مقنعاً أو سافراً، وهذا هو ما يريده جلالة الملك ؛ الذي كان القول الفصل هو ما أعلنه في خطاب فاتح مايو بالدار البيضاء حيث قال :

(فلن تنتهي هذه السنة، حتى تكون للحواضر والبوادي مجالس وجماعات، لها حق التداول والتقرير في ما يرجع للمصالح الموكولة إليها، وبذلك نكون قد سلكنا في خطتنا سبيل التدرج الطبيعي وارتقينا درجات في سلم الديمقراطية على النهج الذي توحي به الحكمة وتفرضه المصلحة الوطنية، والذي يحفظنا من أخطار الارتجال والتسرع، لما

(1) الرأي العام العدد : 556 الأحد 28 يوليه 1957.

لنا من رغبة في أن لا تكون الديمقراطية التي نريد تحقيقها ببلادنا، ديمقراطية جوفاء كسراب بقيعة، بل ديمقراطية قائمة على أسس متينة، تستمد روحها من تعاليم ديننا وتقاليدنا السليمة، وتقتبس من النظم العصرية أقومها وأجداها نفعاً).

وهذا الذي عبر عنه جلالة الملك، هو عين ما يختلج في صدر الشعب، ويريده الشعب بجميع عناصره السليمة، لا ما أخذنا نشاهده من أساليب إحصاء الناخبين قد أكل الدهر عليها وشرب، ولا تمت إلى قانون أو حق، أو عدل أو نزاهة بصلة من الصلات.

وفي المجلس الوزاري، المنعقد يوم الأربعاء الماضي، أبى جلالته إلا أن يحق الحق بتصريحاته وتوجيهاته ولو كره المخالفون والمبطلون ؛ حيث (أكد رغبته في تجهيز البلاد بمؤسسات ديمقراطية حقيقية، لكي يتسنى للشعب أن يساهم تدريجيّاً في تسيير الشؤون العمومية، وتحدث جلالته كذلك عن العقبات الجمة، التي تعترض عادة تنظيم الانتخابات وإجراءها فقال : إنه يجب أن تكون الانتخابات مشتملة على أقصى ما يمكن من الضمانات، كما يجب البحث في تنظيمها بكامل الدقة، ولو أدى الأمر إلى تأجيلها بضعة أسابيع).

وهكذا، نرى أن التجانس والتوافق والتجاوب، أمر واقع جليّ، وشيء تام بارز بين الإرادتين : إرادة الملك وإرادة الشعب، وهما في الحقيقة إرادة واحدة، يؤلف بينها الحق، وتسندها المصلحة العليا للبلاد وأمتها وعرشها في الحاضر والمستقبل. وإنه لا يضيق ذرعاً بهذا كله، ولا يعمل في السر والجهر لنقض تلك الإرادة ومعاكستها بشتى وسائل المكر والخداع، والدس والتآمر، والتمويه والتضليل، والتدليس والتزوير إلا الطواغيت، ومن لف لفهم من المرتزقة والعبيد المسخرين ؛ ولو تستروا بما سماه جلالة الملك (الديمقراطيةَ الجوفاء كأنها سراب بقيعة).

وإذًا، فلا جلالة الملك يريد، ولا الأكثرية الساحقة السليمة في الأمة، تريد معه أن (تطبخ) الانتخابات في بلادنا ؛ حيث تنتهي بالسواد الأعظم من الشعب إلى ما يشبه (مجزرة) سياسية، تتجلى في دكتاتورية بغيضة، من النوع الذي نشاهده في بعض الأقطار، حتى القريبة منا، بشتى وسائل القرابة، وهي دكتاتورية هدامة في أسسها وأساليبها وأهدافها، كما هو شأن كل دكتاتورية، ولو اختفت من وراء حجب وأستار خداعة، وانتعلت نعال الديمقراطية الزائفة، ومن هذا الرهط، ما نسمعه على لسان بعض الدكتاتوريين (المتمقرطين)، (هم المتلبسون بالديمقراطية خدعة وطمعاً)، الذين ﴿**يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون**﴾. ومثال هذا قول أحد (الحكام المطلقين)، وهو يعد الشعب بالديمقراطية : (إن الديمقراطية التي نريدها ديمقراطية تستمد إرادتها من إرادتكم، وتستمد وجودها من وجودكم، ديمقراطية لا

تحكم فيها الأقلية باسم الأغلبية، ولا تحكم فيها الأقلية لتخدع الأغلبية، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال والاستبداد).

إنه لكلام جميل يروق السمع والعقل والنفس، ولكنه كلام يصدر من طاغية يحكم بأمره، ويقوم حكمه على شبه الحكم الفردي المطلق، وعلى نظام الحزب الواحد، وقوة الجيش والبوليس، وقهر الإرادة العامة للأمة. نعم، بذلك القول المنمق المموه، تحدث الدكتاتور المشار إليه عن الديمقراطية، فكان في هذا - على حد التعبير الفرنسي - ملكيّاً أكثر من الملك نفسه، وديمقراطيّاً أكثر من الديمقراطيين الصادقين، وإنه لقول ظاهره وباطنه العذاب، أو كما في المثل : إنها كلمة حق أريد بها باطل.

وهذا شأن الدجالين والمشعوذين عامة، وأدعياء الحرية والديمقراطية خاصة، وشأنهم هذا معروف في كل مكان وزمان ؛ فلكي يجهز الدكتاتوريون على الحرية والديمقراطية، ويستعبدوا الشعوب المغلوبة على أمرها، ويسخروا البلاد والعباد في سبيل طغيانهم ونفعيتهم وجبروتهم، يلجأون عادة إلى ما تهواه الشعوب من الحرية والديمقراطية فيدعونهما، وينتحلون مبادئهما وأساليبهما، ويراؤون بكل هذا كما يرائي الدجالون بالدين ؛ حتى إذا اعترف بهم الناس وسايروهم، ووقعوا في شبكتهم، وبدلوا لهم أصواتهم إبان الانتخابات المزورة، انقلبوا عليهم، وفرضوا عليهم سيطرتهم، وسخروهم كما يسخر العبيد، وإذاك يدرك الناس أنهم كانوا ضحية خدعة ومؤامرة، وأنهم كالذين سعوا في حتفهم بظلفهم ؛ حيث انساقوا وراء أولئك الطغاة كما تساق الخرفان مع حُدَاتِها من الجزارين إلى حيث الذبح والسلخ، وهنا يشتد الندم، ولات ساعة مندم.

لقد رأينا هذا في كثير من الأقطار، التي تسلط عليها رهط من أبنائها، كانوا يخادعون بالحرية والديمقراطية تضليلاً وتغريراً، حتى إذا تمكنوا من الأمر باسم الديمقراطية الزائفة، وانتخاباتها المزورة الباطلة، تنكروا للشعب وانقلبوا حكاماً جلادين، يسومونه سوء العذاب، ويعبثون بأنظمة البلاد ومصالحها عبث الجبارين والنفعيين المطلقين، وإذا كان هؤلاء المهوسون المخادعون هم المسؤولين عما يرتكبونه من ظلم فظيع، وعسف منكر في الشعوب، التي انتصبوا عليها حكاماً متسلطين، فإن مسؤولية هذه الشعوب لا تقل عن مسؤولية الظالمين المتحكمين فيها، إن لم تكن أعظم وأشد ؛ حيث اغترت بهم أول الأمر، وقذفت بنفسها في تيارهم الجارف، حتى أغرقها في لج من الطغيان والبؤس والشقاء.

وإن الشعوب التي تهدد حياتها ومصيرها تجارب قاسية من ذلك النوع، فيجب أن تكون يقظة حذرة، وأن تستفيد من تجارب غيرها في الوقت اللازم ؛ حتى تؤمن نفسها من غوائل الاغترار، ودواهي الاستعباد، خصوصاً منها الشعوب التي عرفت عبودية

الاستعمار والاحتلال، وتحررت بالكفاح المرير، والتضحية الغالية، لا تقع في ما هو أدهى وأفظع - وهو الاستبداد الداخلي، بل لتعيش حرة طليقة في ظل القانون والنظام والسلام. ولا سبيل إلى هذا كله، إلا بالديمقراطية التي يكون فيها الشعب سيداً، والقانون حاكماً، والنظام سائداً، والسلام مرفرفاً على الناس أجمعين.

وإذا هانت الشعوب على الدكتاتوريين الصرحاء، أو الخادعين منهم بالديمقراطية، فإن أول واجب على الشعوب الحية الواعية، كشعب المغرب، أن تحرص كل الحرص وأشده، على أن لا تهون عليها نفسها، فتسلمها إلى من لا يرحمها من المتجبرين العتاة.

﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنا والذين آمنوا في الحياةِ الدنيا ويومَ يقومُ الاشهادُ يومَ لا ينفعُ الظالمين مَعذِرَتُهم ولهم اللعنةُ ولهم سوءُ الدار﴾ - ﴿وكذلك جَعَلْنا في كل قرية أكابرَ مُجرميها ليمكُرُوا فيهاْ وَمَا يَمْكُرُون إِلاَّ بأنفسهم وما يشعرون﴾.

4 – الحزب باعتباره أداة التغيير

النص رقم 1 :

حول الخلاف

الأخ عبد الله :

بسطت لك في رسالة مسألة الخلاف، وذلك تلبية لطلبك وإرضاء لرغبتك، واليوم أبعث لك بتتمة البيان، وإن احتجت إلى إيضاحات تكميلية فعرّفني :

إن من أسباب استحكام الخلاف بين القومية والحزب :

أولاً : موقف الحزبيِّين إزاء الاشتراكية، فقد سلكوا معها خطة جعلتهم موالين لها صراحة، وحملتهم على أن يعتدلوا في الفكرة الوطنية المغربية، وينكروا سرّاً ما أعلنته الحركة القومية في «الدفاع»، عن جملة مبادئها الأساس، وهو نصرة الإسلام والتمسك بالعرش الملكي.

وبيان هذا، أنه لما اجتمع مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في الرباط، خلال سنة 1937 حضره ممثلان عن الحزب، هما عمر واليزيدي، وأدليا في اجتماع خاص، أن الحزب مستعد لتأسيس حكومة اشتراكية في المغرب، بمجرد ما تسمح بهذا الظروف. رأينا هذا التصريح الفظيع المخزي، في ملخص الجلسة، كما خطته يد كاتبها ؛ وهو نائب الفرع الاشتراكي بوجدة. وقد تمكن الفرع القومي بوجدة، من الظفر بأصل الملخص المذكور وحمله إلينا الرمضاني الوجدي، واطلع عليه رجال الحركة القومية بفاس وخارجها. وقد كان في استطاعة الحركة القومية إذاك، أن تنشر بالفرنسية والعربية في جرائدها، نص الوثيقة مع صورتها الفوتوغرافية، وأن تقضي هكذا على الحزب وشيعته قضاءً مبرماً مع جلالة السلطان والأمة المغربية المسلمة، الوفية لملكها المحبوب، ولكنها لم تفعل شيئاً من ذلك ؛ احتقاراً لتلك الأضاليل، وإيقاناً من أنها صيحة في واد، ولو رأت فيها أدنى خطر، لخفت إلى درئه بالوسائل الناجعة. ولو فرضنا على سبيل المحال، أننا وقفنا مع الاشتراكية ذلك الموقف الذي اتخذه معها الحزبيون، وظفر هؤلاء بمثل تلك الوثيقة، لأسرعوا إلى استغلالها بجميع وسائل الاستغلال، وسعوا هكذا في القضاء علينا مع الملك

والأمة، ونحن نعلم أنهم لم يحجموا عن أية وسيلة، ولو بلغت من الخزي والدناءة ما بلغت، قصد الكيد للحركة القومية ومحاولة القضاء عليها، حتى إنهم آخراً، ركَّبوا لجنة من ثلاثة أنفار أحدهم إدريس العلمي ؛ وذلك لاغتيالي، عملاً بقول أحد الفرنسيين : (C'est en tuant les hommes que l'on tue les idées qu'ils représentent)، وقد أخذوا يمهِّدون لهذه المؤامرة، ببثهم في الناس أنني خائن، ويؤكدون دعواهم هذه بالإيمان والإسلام. ولما خرج إدريس العلمي من السجن، فضح المؤامرة، وحكى جميع التدبيرات المتعلقة بها، وأعلن انضمامه إلى الحركة القومية.

وإن ذلك الموقف الذي اتخذه الحزبيون مع الاشتراكية، ليتجلى بأجلى مظاهره في جريدتي : الأطلس والمغرب، والعمل الشعبي، وكل هذا برهن للناس كافة، على انضواء الحزب تحت لواء الاتحاد الاشتراكي ؛ الذي انقلب على الحركة القومية بسبب دعاية الحزبين، الذين كانوا يصورون الحركة بصورة تنفر منها نفوس الاشتراكيين، فيقولون لهم مثلاً : إنها حركة تقوم على العظمة الجنسية (Chauvinisme) وإنها تنصر السيطرة الملكية (Autocratie) على الشعب، وإنها حركة الرأسمالية المغربية (Capitalisme)، والطرقية الذهنية (Maraboutisme)، ويستدلون على هذا كله، بكون الوزاني من كبار الملاكين، ومن أسرة ذات طريقة صوفية، وزوايا تستغل الشعب إلخ. وهذه الشبهات كلها، كانت تجد طبعاً آذاناً مُصْغية لدى الاشتراكيين. ومن أراد الوقوف على مقدار خضوع الحزب للاشتراكيين، فليراجع الأطلس والمغرب، والعمل الشعبي ؛ ففيهما أبلغ بيان وأقوى برهان، وخير مقنع للباحث، كما يوجد في الدفاع إنكار لهذا الموقف، وإعلان استقلال الحركة القومية، التي هي مغربية صميمة.

ثانياً : قد أدى موقف الحزب من الاشتراكيين، إلى أن أنصارهم جنحوا صراحة إلى مسالمة الصهيونية وإظهار العطف عليها ؛ وقد تجلى هذا بأوضح صورة، بمناسبة زيارة Bernard Lecache للمغرب، خلال سنة 1937، وهذا الشخص زعيم الصهيونية بفرنسا ومستعمراتها ؛ إذ كان رئيس العصبة الدولية لمقاومة أعداء الصهيونية Ligue internationale contre l'antisémitisme، كما كان مديراً لجريدة لسانها (Le droit de vivre)، ومركز كل من العصبة والجريدة كان بباريس. ولما وصل لوكاش إلى المغرب ذهب عمر ومكوار وغيرهما إلى مكناس ؛ لملاقاته، والترحيب به ودعوته إلى فاس. وبعد حلوله بفاس، احتفلوا به احتفالاً كبيراً، ورافقوه في جولاته بفاس وغيرها من دون خجل ولا حياء ؛ وكأنه كان في هذا تحدٍّ صريح لعواطف الأمة المغربية، وصفع ولطم على وجنة القضية العربية، وطعنة في الصميم للإسلام والمسلمين كافة.

وتفاصيل تلك الحفاوة الحزبية، بزعيم العصبة اليهودية الصهيونية، مسطرة في الأطلس والمغرب والعمل الشعبي، فليراجعهما من أراد لِلاطلاع والاعتبار.

ولما علم لوكاش ورهطه، أن الحركة القومية كانت تسلك خطة العداء للصهيونية والتعصب للجامعتين الإسلامية والعربية ؛ طبقاً لإحدى غاياتها التي كانت تتوج الدفاع، لما علم ذلك، سعى في الاجتماع بالوزاني. وبعد جهد جهيد، وقع الاجتماع في دار إدريس ابن زاكور، ووقعت بين الوزاني وممثلي الصهيونية مشادة كلامية، كانت قد انتهت بخروج لوكاش وشيعته اليهودية غاضبين، كافرين بالوزاني والحركة القومية كفراً نهائياً. وقد رام الحزبيون إقامة مهرجان خطابي، بمناسبة زيارة لوكاش لفاس، فأبلغناهم أننا لهم جميعاً بالمرصاد، وأننا لا نسمح بأن يلوث المغرب بعار خذلان العرب والمسلمين، في وقت تزهق فيه بفلسطين أرواح شهداء العروبة والإسلام، وأننا مصممون على الحيلولة دون ذلك، ولو أدى إلى سفك دماء اليهود ومواليهم. وهذا الموقف الحازم، جعل اليهود خاصة يتوجسون خيفة، ويرجئون المهرجان إلى أجل غير مسمى وظروف مناسبة.

وفي ذلك العهد، كانت قضية فلسطين قد بلغت أشدها، فقرر العالم الإسلامي إعلان تضامنه مع ذلك القطر العربي الشهيد ؛ الأمر الذي جعل الحركة القومية تقرر مشاركة المغرب في حركة التضامن الإسلامي العام، ولهذا، قامت الحركة بتوزيع المناشير على الشعب ؛ تعريفاً له بقضية فلسطين وتطوراتها، ثم استعدت للمشاركة في اليوم المقرر في العالم الإسلامي لإعلان ذلك التضامن ؛ فكان من الحزبيّين المسالمين للصهيونية، أن وقفوا بزعمائهم على أبواب المساجد بجميع المدن، للحيلولة دون إعلان التضامن مع العالم الإسلامي، تقرباً لليهودية ومجاملة لها. وقد كانوا يقولون للناس : إنه لا محل للإقدام على ذلك ورئيس الوزارة الفرنسية يهودي. ففي هذا، ما قالوا، من الخطر الكبير ما فيه، ثم إنهم كانوا يمرون في الشوارع، يُحرِّفون الْكَلِمَ عن مواضعه فيقولون : إنا لعنّاهم كما لعنّا أصحاب السبت (وقد كان يوم المظاهرة التضامنية يوم سبت)، ولكن هذا كله إنما زاد الشعب، على اختلاف طبقاته، سخطاً على الحزبيين وعطفاً على القوميين. وقد سمعنا بعض العلماء والعدول في السماط، يصيحون في وجه الحزبيين الواقفين للناس بالمرصاد : اللَّهم إن هذا منكر ! ويعنون بهذا ما سمعوه من اللعن، وما شاهدوه من محاولتهم صدّ الناس عن الدخول للقرويين ؛ التي غصت إذاك بالجماهير بصفة لم ير مثلها منذ بدء الحركة المغربية العامة. ولا حاجة إلى التذكير بالتدابير الصارمة، التي اضطرت إليها الحركة القومية يومئذٍ، لقمع محاولات الحزبية ؛ وقد اكتفينا تسفيهاً لدعاية الحزبيين، بتلاوة السورة القرآنية التي ورد فيها ﴿**ومَن اَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مساجدَ اللَّهِ أن يُذْكَرَ فيها اسمُه**﴾، والتفصيل مسجل في الدفاع.

ثم إن الحركة أعلنت نتائج التضامن المغربي مع العالم الإسلامي ؛ وذلك في رسالة بعثت بها إلى السيد الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين وزعيم الجهاد ضد الصهيونية، وقد ردّ عليها برسالة قيِّمة نشرت في الدفاع. ومن مظاهر تضامن الحركة

القومية مع الأمم العربية في جهادها السياسي، الرسالة التي بعثت بها إلى دولة مصطفى النحّاس باشا تهنئة للحكومة المصرية باستقلال مصر. وفي الدفاع أيضاً جواب النحّاس باشا للحركة القومية.

أخيرًا : ميل الحزبيين إلى حكومة نوجيس، الذي رام القضاء عليها يوم أعلن في ساحة النجارين، أنه عازم على سحقنا بصفتنا أعداء لبلاده، والمسألة شهيرة ومسجّلة في الصحافة الفرنسية. ونحن كنا تحملنا مسؤولية المظاهرات جميعها، على سبيل التضامن مع المعتقلين (الفاسي وعمر ومكوار)، واحتجاجاً على العدوان على حريتهم دون جريمة معلومة. وقد مات منا من مات (كالشهيد القري رحمه الله)، وعذب منا من عذب، وجرح منا عدد كثير، ونفي منا من نفي (ولا زلت منفياً بسبب تضامني مع الحزبيين كما صرح لي بهذا الرسميون)، ولكن الحزب لم يراع كل هذا، وقد عمل بعض الزعماء في نكث العهد للتخلّص من النفي، فقدم مكوار وعمر بإيدزر خط يدهما بالتخلي عن السياسة، ثم سعى عمر باتفاق مع أصحابه في إقناع اليزيدي باتخاذه قدوة، كما أشار إلى هذا رئيس مراقبة زاكورة، قبيل مجيئي إلى إيدزر إغراء لي على الاقتداء. ثم سافر رفقة قبطان من استعلامات الرباط إلى طنجة، لتسوية مسألة بلافريج الذي رجع معهما سالماً رغم أسفاره المتقدمة إلى برلين، وبعد عودة بلافريج إلى الرباط، تولى الدعاية ضدنا ؛ فكان يروِّج، هو والحزبيون، أن الحركة القومية متصلة بالمحور، بواسطة القوميين المهاجرين بتطوان، لهذا كانت حكومة نوجيس لنا بالمرصاد، وليس بغريب بعد دعاية الحزبيين وسعايتهم ووشايتهم، أن يعمد نوجيس إلى اعتقال الأخوين (رشيد الدرقاوي وإبراهيم الكتاني) بتهمة اليد الأجنبية، والحكم عليهما، بواسطة محكمة مكناس العسكرية، بعامين سجناً، وبالتتريك والإبعاد عن فاس عشر سنين بعد السجن.

وأنتم تعلمون كيف توثقت علاقة الحزبيين بالإقامة في ذلك الوقت، حتى إنهم كانوا يدخلون إليها كما يدخل الناس إلى الفندق العام. وإنكم لتذكرون ما جرى في الرباط بمناسبة انتخابات جمعية القدماء ؛ حيث إن الحكومة أرسلت أعوانها إلى باب المدرسة الثانوية، حماية للمتحزبين من القوميين أعضاء الجمعية، وإشرافاً على الانتخابات ؛ كي يفوز فيها الحزبيون بوسائل الغش والمكر والخديعة. وعبثاً حاولت الإقامة القضاء على القوميين، الذين استمر حَبْسُهم ونفيهم بتهم باطلة مختلفة، وسعاية الحزبيين الطويلة العريضة. ولما زار نوجيس إيدزر، في يوم مشهود، لم أتقابل معه، بل رفضت ذلك رفضاً لما أرسل إليّ الرئيس للمراقبة يقول لي : تعال وقل كلمة واحدة للمقيم، وأنا أضمن لك أنك لا تبيت هنا ليلة واحدة. وقد أجبته مع الواسطة وهو قيِّم بيته : بلغ المقيم سلامي ولي، لي ما أقوله له، وإن رغب هو في مقابلتي فليستدْعِنِي رسمياً. ثم ذهب نوجيس ساخطاً حانقاً. وأنا إنما رفضت الاجتماع به، إشعاراً له باستقلال الحركة القومية وثباتها

بالرغم عن كل محنة وبلاء، وإنكاراً لقوله بساحة النجّارين، ووفاء للمخلصين الذين ضحوا بأشخاصهم سجناً ونفياً وعذاباً، وللقري الشهيد رحمه الله وأثابه في دار البقاء.

وطالما ألح عليّ الحزبيون، كمكوار في الاستسلام للحكومة، خروجاً مما أنا فيه وقالوا لي مرة مع الأخ عمر السبتي : لا فائدة في بقائك بإيدْزَرْ، وخير لك أن تساعد الحكومة مع المحافظة سرًّا على أفكارك، حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. وقد استغل الكمندار وجود الأخ السبتي هنا، فتذاكر معه طويلاً في مسألتي ؛ طمعاً في أن يسعى لدي ؛ ولكن بعد المذاكرة معي، اجتمع معه ثانياً فقال له الأخ عمر : إن الوزاني لا يزال كما كان وكما عرفته، لا تبديل فيه ولا تغيير، ولا طمع لأحد فيه. وللّه در المعتمد بن عباد إذ يقول :

قالـــوا : الخضوع سياســـة ... فليبد منك لهـــم خضوع
وألـــذ من طعـــم الخضو ... ع على فمي السُّـــمُّ النقيع
إن ســـلب القـــوم العِدى ... مُلكي وتســـلمني الجموع
القلـــب بيـــن ضلوعـــه ... لم تســـلم القلب الضلوع
لم أســـتلب شـــرف الطبا ... ع أيســـلب الشرف الرفيع
قـــد رمـــت يـــوم نزالهم ... ألا تحصِّننـــي الـــدروع
وبرزت ليس ســـوى القميـ ... ـص على الحشا شيءٌ دفوع
وبذت نفســـي كي تســـيـ ... ـــل إذا يسيل بها النجيع
أجلـــي تأخـــر لـــم يكن ... بهـــواي ذلـــي والخضوع
ما ســـرت قط إلـــى القتا ... ل وكان مـــن أملي الرجوع
شـــيم الأُلـــىٰ أنـــا منهم ... والأصـــل تتبعـــه الفروع

بعد هذا الاستعراض الوجيز لأهم أسباب الخلاف، أبسط لك المساعي المبذولة قديماً في سبيل تسويته، وسأتوخى في هذا غاية الإيجاز ؛ لأن تقصي المسألة يضيق عنه نطاق هذه الرسالة.

إثر نشوء الخلاف، تعددت الاجتماعات بيني وبين الحزبيين قصد تسويته. وبما أنه نشأ عن سبب ظاهر بيّن، يعرفه الخاص والعام، وبالأخص العاملون من الوطنيين - وهو الاستبداد بالأعمال من لدن فئة كانت تفرض نفسها على الأمة، وتأبى إلا أن تبيح هذه السيطرة المطلقة، التي ما أنزل الله بها من سلطان - فقد رأيت أن الحل الوحيد لمشكلة الخلاف الناشئ، هو نبذ كل سيطرة واستبداد، والعمل بمبدإ الشورى وحرية الرأي ؛ وذلك إنصافاً لجميع العاملين، واتباعاً لنظام أقره العقل، وشرعه القرآن الكريم واقتضته المصلحة العامة ؛ التي قوامها الحق الذي هو أحق أن يتبع. وقد نصرت فكرة العمل بمبدإ الحرية والشورى، نصراً لم يزد الحزبيين إلا نفوراً منه، وإباية ذلك، بأنهم كانوا

على يقين من سخط العاملين في جميع المدن على النظام الاستبدادي، المتبع داخل الحركة الوطنية العامة. ومن هزيمتهم (أي الحزبيين)، إن هم أعادوا الأمر شورى بين العاملين المخلصين. وكلما أصررت على الدعوة إلى حرية الرأي والشورى، قابلوا إصراراً بإصرار، وما كان لي أن أتنازل لهم عن الحق جرياً وراء الباطل، بل كان الواجب يقضي عليهم بالاستسلام للحق في سبيل الصالح العام. وهكذا بقي الخلاف، ومحوره تمسك الحزبيين بالاستبداد ودعوتي الملحة إلى الحرية والشورى، ولم تكن هذه دعوتي خاصة، بل كانت دعوة سائر العاملين الذين عانوا من السيطرة والإبعاد، ما حمل كثيراً منهم على الانزواء والاستقلال بالعمل ؛ وفي هذا من أسباب الفشل والشقاق والضغائن والأحقاد، ما لا يعزب عن كل ذي بصيرة، وبياناً لهذا، أذكر هنا أن مراكز الحركة الوطنية، كانت هي فاس والرباط وسلا، أما فاس فانعزل عنا فيها عدد من العاملين المهمين ؛ وذلك غضباً وسخطاً على سوء التصرف، الذي كان عماد الحركة العامة (قولاً لا فعلاً)، ونفوراً من بعض الأفراد كعلال، وابن إدريس والهاشمي الذين كانوا متحدين متضامنين، يعملون كل ما في وسعهم لإقصاء أقرانهم من علماء الشباب ؛ كالإخوان رشيد الدرقاوي، ومولاي علي العراقي، وإبراهيم الكتاني، وعبد الهادي الشرايبي، ومحمد بن عبد الله وغيرهم ؛ فهؤلاء أبعدوا حسداً، ولكنهم بالرغم عن شدة غضبهم وقوة سخطهم، لم يفكروا في الاستقلال بالعمل، تلافياً لكل تهاون، ورجاء أن يبدل الله الأحوال بخير منها. وأما الرباط، فكانت فيها جماعات تعرف بجماعة السيد أحمد بوهلال، وجماعة السيد محمد علي (ابن الوزير)، وجماعة السيد روداس ثم جماعتنا الملتفة حول اليزيدي، وهي جماعة الاستبداد. وأما سلا، فكان كل العاملين فيها ساخطين إلا فرداً واحدا هو أبو بكر القادري ؛ الذي كان يشارك في كثير من الأعمال، وقد رشح للنيابة عن سلا، لأنه رجل بسيط ساذج يغلب عليه الحياء ؛ وباختصار، فهو إِمَّعَة، يتبع كل ناعق ويقاد كالجمل، لهذا اختير ممثلاً لسلا في لجنة تقديم المطالب الحكومية سنة 1935، مع أن في سلا أفراداً آخرين أحق بالتقديم عليه، والتمثيل لتلك المدينة التي أهميتها في الحركة عظيمة. وسخطاً على هذا التصرف، رام السلويون السعي في إنشاء حزب خاص بهم وبجميع العاملين المتبرمين في المغرب. وإلى هذا أذكر أنه كانت بمكناس جماعة مستعدة للعمل معنا، لكن وجود محمد غازي هناك قضى عليها، وحال دون بروزها لميدان العمل ؛ وذلك جرياً على نظام الاستبداد، فلما كنا نسأله، كان يقول لنا : أهل مكناس والعدو سواء، وكل من يستحق الذكر منهم هو الفقيه ابن شقرون، لأنه رجل ضعيف الهمة والإرادة أي (بضعة) لا يستطيع شيئاً. ولما ظهرت الحركة القومية، انضمت إليها سائر الجماعات المذكورة في فاس والرباط وسلا، وما كان أعظم اندهاشنا يوم علمنا أن بمكناس جماعة عظيمة من العاملين المخلصين ! وما كان أعظم اندهاش المغرب، يوم شاهد بمناسبة حوادث مكناس الدموية، ما كان يقدر عليه هؤلاء العاملون في ميدان العمل والتضحية ؛ وعقب

هذه الحوادث، اضطر غازي إلى الفرار نهائياً من مكناس، وبقي ابن شقرون وحده يمثل الحزبية في تلك المدينة ؛ التي أقبلت جميعها على الانضواء تحت لواء القومية.

وفعلاً، أصبح العاملون المستبد عليهم، يفكرون قبل تأسيس الحزب في إنشاء حركة خاصة، تضمّ جميع الساخطين في مختلف المدن المغربية، ولما سمعنا بهذا، حسبنا له حساباً عظيماً لما كنا نعلمه من كثرة الساخطين والمستنكرين، فعملنا لتلافي هذا الانقسام ؛ وذلك بأن فكرنا في تأسيس حزب جديد يضم جميع العاملين، ولكن لما تأسس الحزب، أسس على بغي وضلال ؛ وذلك من إقرار السيطرة وإثبات الاستبداد. فكان هذا أشد وأعظم. وقد قاومت هذا التصرف المنكر أشد المقاومة، الأمر الذي أدى إلى نشوء الخلاف. وما كان أحق وأجدر بمن يدعي الإخلاص وخدمة الصالح العام، أن يسلك سبيل الإنصاف، ويذعن للحق ولو خالف هواه، ويعامل سائر العاملين مثله وبما تستلزمه حرية الرأي وقاعدة الشورى. ولكن، هيهات هيهات، وقد أظهرت الحوادث وتطورات الحركة الوطنية المغربية، أن ادعاء الإخلاص شيء، وشيء غيره العمل بمقتضاه في الأدق والأجل من الأعمال. وإن ما سبق، ليفسر ثبات الحركة القومية المطالبة بالشورى، وإعلانها لهذا النظام القرآني الصريح ضمن مبادئها الخمسة، المسطرة في عنوان جريدة الدفاع.

ومما يجب ذكره، بمناسبة المساعي المبذولة قديماً لتسوية الخلاف، أن الحركة القومية، طالما طلبت من الحزبيين توحيد العمل ؛ وذلك بإنشاء لجنة مشتركة، يكون نصف أعضائها من القوميين، والنصف الآخر من الحزبيين، ويكون من أغراضها الأساس، زيادة على توحيد الأعمال والمشاريع العامة، السعي الحثيث في تسوية المسائل الخلافية بين الفريقين، وكانت الحركة القومية تبرهن بهذا على حسن استعدادها، وصفاء سريرتها، وسلامة إرادتها، وتعتقد أن توحيد العمل بهذه الصورة، يكفل القضاء بالتدريج على فساد القلوب ؛ من جراء الخلاف وإعادة المياه إلى مجاريها، والحق إلى نصابه ؛ ويوم يصفو الجو، وتستقيم النفوس ويتناسى الماضي، تباشر اللجنة المذكورة تأسيس مشروع لنظام الحركة المغربية العامة على أساس الشورى، وإشراك جميع العاملين المخلصين، ويصبح هذا النظام رسميًّا، بعد التصديق عليه من مؤتمر عام، وبهذا يضمحل كل خلاف، وتصير الحركة المغربية صفّاً متراصّاً. موحد الوجهة، محكم النظام، موفق الجهاد في سبيل الوطن. ولكن الحزبيين رفضوا كل هذا، زاعمين أن في قبولهم اللجنة المشتركة اعترافاً بنا نحن القوميين. ثم بعد هذا، اتخذوا خطة القضاء عليّ مع الشعب، فصاروا يجتمعون بالناس في مختلف المدن، ويقسمون لهم بحرجات الأيمان أنني خائن، ولكن الشعب لم يسلّم بهذا قطّ ؛ فلما تحقّقوا فشل هذه الدعاية المخزية، سلكوا معي خطة التقارب والتفاهم، فأوفدوا إليّ أفراداً قصد إقناعي بالتخلّي عن رشيد، ومولاي علي، والشرايبي، والقري والكتاني، والعودة إلى العمل داخل الحزب، وبذلوا الوعود بأنهم مستعدون

لقبول جميع مقترحاتي، والتنازل لإرادتي ؛ فكان جوابي لهم أني فرد من جماعة، وأنّي لا أقبل الانفصال عن رجال الحركة القومية، ونحن جميعاً، إنما قمنا غضباً للحق ونصرة له. فإذا كان الحزبيون يرغبون حقاً في العمل معي من جديد، فليشمل هذا العمل كل الجماعة القومية، وإن كانوا إنما يريدون بذلك مكايدتي ؛ قصد فصلي عن تلك الجماعة، وإقامة الحجة علي بأني إنما كنت طالب ترضيات شخصية، وساع وراء مطامع نفسية، فأنا رجل لا تنطلي عليّ حيل المحتالين، ولا يصرفني عن التمسك بالحق كيد المنافقين.

وبهذه المناسبة، أذكر أن مكوار استدعاني يوماً إلى الاجتماع به في بستانه بصفرو وبمحضر الأخ عبد القادر برادة ؛ وذلك بقصد المذاكرة معي، فقبلت ذلك، وذهبنا جميعاً في سيارته، وقضينا اليوم كله ولم يقصر في الحفاوة بي، ولكني علمت أن محاولته إنما كانت مكيدة من النوع المذكور آنفاً، وأخيراً افتضحت المكيدة ؛ إذ علمت وأنا بصفرو، وجود الحزبيين ببستان ج. العربي بن عبد الجليل، يرقبون عن كثب سير المفاوضة ويترقبون ما تسفر عنه من النتائج التي كانوا يطمعون فيها. ولكنها أسفرت عن فشل مؤامرتهم التي عوّلوا فيها على الطجين، كأني رجل يؤخذ بالطواجين وأشباهها. أما مسألة اللجنة المشتركة المقترحة على الحزبيين، فيوجد خبرها مثبتاً في جريدة الوحدة المغربية، التي نشرت بعض البيانات عن مسألة الخلاف.

ولنذكر الآن المساعي التي قامت بها جماعات كثيرة بفاس وغيرها، حبّاً في إزالة الخلاف بين العاملين ؛ فقد عمل أناس وجماعات سعت في سبيل القضاء على الخلاف، وهو لا يزال في المهد شكر الله فضلهم. وعلى سبيل الاختصار، أتعرض هنا لأهم الهيآت الساعية في ذلك.

1 - لجنة المرحوم محمد القري وتلامذته من طلبة القرويين : فقد جاء عندي في جماعة منهم، وأطلعتهم على وجهة نظري، وبعدما علموا كل شيء، وسعوا جهدهم مع الفريقين، تبين لهم أن الحق بجانب الحركة القومية، فنصروا خطتها، ثم لم يلبثوا أن قبلوا دعوتها، وصاروا كلهم منضمين تحت لوائها.

2 - جماعة مؤلفة من ج. عبد القادر العلج، ومحمد الصميلي، والمرحوم علال الهواري. سعى هؤلاء سعياً حثيثاً، فمشوا بين الفريقين، واستمعوا لحججهما معاً، ثم رأوا في النهاية أن الحق مع القومية فانضموا إليها، وكانوا من خيرة أنصارها وأخلص العاملين في صفها.

3 - لجنة مركبة من الإخوان رشيد الدرقاوي، ومولاي علي العراقي، وعبد الهادي الشرايبي، وإبراهيم الكتاني ومحمد بن عبد الله، وهذه من أهم اللجان، أخذت بيدها العمل على محو الخلاف، وسعت في ذلك سعياً منظماً حازماً، متوخية لزوم الحق

والإنصاف والصالح العام، وترددت بين الفريقين، وعرفت حجج كل واحد منهما، وخبرت خبرة تامة حقيقة الخلاف، المجردة عن الأكاذيب والدعاية، والسفسطة والمغالطة، والتلبيس والخديعة أعلنت انضمامها إلى الحركة القومية، إلاّ محمدَ بن عبد الله ؛ الذي بقي طامعاً في تسوية الخلاف فسالَمَ الفريقين، غير أن الحزبيين استغلوا ما كان منصرفاً إليه إذاك من تأسيس مدرسته بالعدوة، فوعدوه بجمع الأموال في ذلك، وأخذوا يتقربون إليه طمعاً في انضمامه إليهم ولكنه لم يفعل ؛ وإن أظهر الانحياز لهم. ومنذ حوادث 1937، وخصوصاً بعد خروجه من السجن، صار منضوياً تحت لواء الحركة القومية، وأصبح من العاملين في مضمارها.

4 - لجنة مولاي أحمد الرفاعي والبحراوي من أعيان الرباط. استدعتني هذه اللجنة يوماً إلى الرباط لمواجهة ممثل الحزب، فاجتمعت باليزيدي ليلة كاملة، أو تقريباً، في بيت البحراوي، وكان حاضراً معنا مولاي أحمد الرفاعي، وأخوه سيدي الطاهر، والأخ أحمد معنينو من سلا. وبعد طول التناظر والجدال مع اليزيدي، في نشوء الخلاف وتطوره، تبين للحاضرين الحقيقة مجلوة ناصعة، وأيدوا وجهة نظري كما عرضتها، وَرَامُوا إقناع اليزيدي بها حبّاً في إعادة الوئام والاتحاد، ولكن ممثل الحزب امتنع ؛ بدعوى أنه ليس وكيلاً مفوضاً عن الحزب في الاجتماع، فردوا عليه بأن الوزاني كذلك لم يحضر الاجتماع بتلك الصفة، ولكنْ، حيث إن المناقشة أسفرت عن اقتراحات إيجابية، تصلح أساساً لتسوية الخلاف، فلا بد من أن يلتزم بها اليزيدي ولو شخصيّاً كما التزم بها الوزاني، وأن يعمل كل منهما مع فريقه، حتى تتخذ أساس مفاهمة ووفاق. فأصر اليزيدي على رفضه، وعاين الحاضرون سوء آراء ممثل الحزبية وانفض الاجتماع، ومنذ ذلك اليوم، أصبح أعضاء لجنة الرباط يعطفون على الحركة القومية، وقد تجاوز عطفهم القلوب إلى الأعمال.

5 - لجنة السيد أحمد بناني، التاجر الكبير بوجدة، جاء يوماً إلى فاس، ودعاني كما دعا علال الفاسي لدار بناني بدرب الطويل، فتجادلت مع علال بمحضره ومحضر بعض الفضلاء، وبعد بسط كل فريق وجهة نظره، اقترحت أن لا يكون جدالنا مجرداً عن كل نتيجة، فاقترحت على علال أن يكتب كل منا وجهة نظره، ويمكن اللجنة من هذه الكتابة تسجيلاً لما نقول، وتلافياً لكل إنكار وتردد وإحجام ؛ فامتنع علال بدعوى أنه لا ينبغي سلوك الكتابة في الخلاف، ولكن الحاضرين ألحوا، وختاماً افترقنا على أن نمكن اللجنة من وجهة نظرنا كتابة. وفي الغد، حررت بخط يدي وإمضائي وثيقة، وبعد أن وافق عليها القوميون، أرسلتها إلى السيد أحمد بناني، فأرسل منها نسخة إلى علال ليرد عليها. فرد عليها ردّاً بعث إلي بناني منه نسخة ؛ ولما اطلعنا على الرد، اقترحنا نشر الجوابين مع صورتهما الفوتوغرافية، لتطلع الأمة عليهما وتحكم بنظرها في ذلك، ولكن الحزبيين سعوا في تلافي هذه الفضيحة، واستندوا في هذا إلىٰ وعد صدر من أحمد بناني التاجر،

بعدم إذاعة الوثيقتين على الناس كان باتفاق مع الاثنين أي أنا وعلال. وخلاصة الوثيقة القومية أن سبب الخلاف هو الاستناد الممقوت، وأن الوسيلة الوحيدة للتسوية، العملُ بمبدإ الشورى. وبيان هذا أن الحركة المغربية، كانت تقبض على زمامها جماعة لا تبلغ العشرة وهم الذين ذكروا في رسالة المطالب المقدمة عام 1935 إلى جلالة السلطان والحكومة الفرنسية. ولئن جرى العمل بهذا في بَدْءِ نُشُوء الحركة الوطنية، فلا يلزم من هذا أن تظل الأمور هكذا، بعد أن تطورت الحركة، وانتشرت الفكرة الوطنية، وازدهرت النهضة العامة، وأصبح رجال الحركة الوطنية يحسون بضرورة تأسيس نظام محكم لها. فلا بد في وضع هذا النظام، من إشراك جميع العاملين الوطنيين في سائر مدن المغرب ؛ وذلك في مؤتمر عام يضمّ نوابهم الرسميين، ويتولى وضع النظام وانتخاب الرؤساء طبق مبادئ حرية الرأي، ونظام الشورى المفروض عقلاً وشرعاً. وقد عرَّفت الوثيقة القومية العامل بكونه كل مغربي اختبر إخلاصه بالعمل والتضحية، فلا يسوغ مطلقاً أن يعمل العاملون منا ويضحوا بأموالهم وأنفسهم، ويخدموا هكذا الحركة، ثم يجحد فضلهم ويستبد عليهم في تسيير شؤونها كبيرة كانت أو صغيرة، فالعاملون كلهم أمام الواجب سواء، فلهم حقوق تقابل ما عليهم من واجبات، وأعظم هذه الحقوق، أن يكون أمرهم شورى بينهم. لهذا، تدعو الحركة القومية إلى إعادة المسألة شورى بين سائر العاملين في المغرب، وهؤلاء ينتخبون في حرية تامة رؤساءهم السياسيين، أما فرض هؤلاء الرؤساء أنفسهم على العاملين وعلى الأمة، فلا يجوز أبداً.

وقد رفضت وثيقة الحزبيين بخط علال وإمضائه، كل ما تضمنته الوثيقة القومية، وأقرت الاستمرار على العمل بما جرى ؛ وهو التمسك بنظام الحزب، كما أسس في بضعة أفراد، وأفرغت كل هذا في قالب تصوفي متزمت جدير بأحد مشايخ الطرق. وسبب رفض الحزب العمل بالشورى، في تأسيس نظام الحركة المغربية العامة، هو إرادة الاحتفاظ باحتلال المراكز تيقنًّا ؛ بأن في جعل الأمر شورى بين سائر العاملين، خطراً عظيماً على تلك المراكز. فالعاملون كانوا ساخطين على الاستبداد الذي كانت تدبر به الأمور العامة، وكانوا يطالبون بالعدول عنه إلى حرية الرأي والشورى، ولو علم الحزب خلاف هذا، لأسرع إلى قبول العمل بالحرية والشورى، ولكنه لم يفعل للأسباب المذكورة، ولأن في العمل بذلك تنازلاً منه للحركة القومية وإقراراً بالهزيمة والانكسار، في سبيل مطامعِ أشخاصِهِ وأهوائِهم، ضرب الحزب عرض الحائط بمبادئ الحرية والشورى، وداس بالأقدام حقوق العاملين الذين انزوى عدد منهم سخطاً على الحالة، وكفراً بالنظام المتبع ؛ وهكذا خسرت الحركة المغربية العامة أفراداً كثيرين، كانوا يعملون في ميدانها بإخلاص ونشاط وحماس وتضحية، وقد مثل هؤلاء العاملون الساخطون، فريق المضطهدين المبعدين المنبوذين إما حسداً وإما عدواناً. أخزى الله الاستبداد وكل آمر بالمعروف غير عامل به، وكل ناه عن المنكر فاعل له.

5 - لجنة الدار البيضاء أوفدت عنها محمد بن كيران، ومحمد بن عبد الواحد بن جلون، ومصطفى الغرباوي، ومصطفى بن علي. فلما حلّ هؤلاء بفاس، زاروا الفريقين، وبذلوا مجهودهم قصد التوفيق بينهما، ولكنهم عادوا إلى البيضاء بخُفَّي حنين، ثم انضمّوا إلى الحركة القومية إلا ابن جلون فقد بقي محايداً.

6 - لجنة طنجة قدمت إلى فاس وترددت بين الجانبين، وطمع في جلبها الحزبيون الذين أكثروا في الحفاوة بها، وزوروها ضواحي فاس في السيارة، وأكرموها بصفرو، وكل هذا قصد التأثير فيها ؛ كأن أعضاءها إنما أتوا من طنجة طمعاً في أكل ما لذ وطاب ونحن قد قابلناهم مقابلة جميلة، وتناولوا معنا الطعام مراراً، ولكنا لم نرم التأثير فيهم بالسفسطة مؤيدة بالطواجين، بل حادثناهم كما نحادث جميع الناس، واستعملنا في إقناعهم ما كنّا نستعمله مع الناس من الحجج والبراهين. ولما لم يحصلوا على نتيجة لأن الطواجين الحزبية، عادلت في نظرهم الحجج والبراهين القومية، رجعوا إلى طنجة واتخذوا موقف الحياد في الخلاف.

7 - تألّفت في الأخير لجنة ضمت أفراداً من خيرة الشبان، والفقهاء، والعدول والتجار والملاكين، وقد فحصت الخلاف فحصاً، واستمعت إلى حجج الجانبين واستشارت كثيراً من ذوي الرأي في فاس وخارجها. وقد علمنا من القائمين بها الأخ عبد القادر برادة، الذي كان يتردد بيني وبين علال سائلاً باحثاً، بصفته كما قال لنا مندوباً للجنة المذكورة، التي بقيت سرية حتى تستطيع القيام بمأموريتها أحسن قيام. وقد أبلغنا برادة، أن اللجنة عازمة على بذل جميع الجهود الممكنة، قصد تسوية الخلاف ؛ فإما أنها تتوفق في ذلك، وإما أنها تشن حرباً شعواء على الفئة الضالة، وتحاكمها لدى الأمة بنشر ملفها بواسطة الصحف والمجلات، وغيرها من وسائل النشر والإذاعة - وفي الأخير، قررت اللجنة عقد اجتماع في بيت عبد القادر برادة، يحضره الوزاني وعلال الفاسي نائبين : الأول عن القومية والأخير عن الحزبية. وفعلاً ذهبت مع برادة إلى داره، بدعوى أنه أراد أن يطلعني على بعض المسائل، ولم أكن شاعراً بالاجتماع المقرر، فلما دخلت تركني في الغرفة وخرج، وبعد قليل عاد مع علال الفاسي، ثم جاء بعض أعضاء اللجنة فأخبرونا بالواقع فأجبتهم إلى ذلك ؛ غير أني اقترحت عليهم تأجيل الاجتماع إلى الغد ؛ لأني لا أستطيع البقاء ؛ وذلك لوجود وفود القوميين عندي في البيت تلك الليلة، قصد اجتماع عام مقرر من الحركة، فوقع الاتفاق على ذهابي وإنابة الأخ إبراهيم الوزاني فكان هذا كله. وفي الساعة الثانية صباحًا، أتاني الأخوان إدريس بن شقرون، ومحمد بن المكي بن زاكور، يحملان نسخة من الوثيقة التي سجلت فيها قرارات اللجنة في جلسة تلك الليلة، بحضور إبراهيم الوزاني وعلال الفاسي ؛ وخلاصتها أن اللجنة أشهدت على الفاسي تعهده باسمه وباسم جماعته، بحل الحزب والاندماج في الحركة القومية، وعقد مؤتمر عام

لتقرير النظام الحديث، عملاً بمبدإ الشورى الذي كانت تدعو إليه الحرة، وجعلته في عنوان الدفاع من جملة مبادئها الأساس، ولم يعترف علال بما التزم به للجنة الصلح، إلا عندما تحقق من نجاح الحركة القومية الباهر ؛ خصوصاً بعد صدور عمل الشعب والدفاع وميل الشعب إليهما. ومما دل على هذا بصورة لا تترك مجالاً للشك، إقبال الشعب على عمل «الشعب» و«الدفاع» ؛ فقد كان يتهافت عليهما تهافتاً عظيماً، في حين، أنه كسدت «الأطلس» و«العمل الشعبي» كساداً مفرطاً، وقد عمل الحزبيون في فاس لتلافي هذا، فحظروا على شيعتهم قراءة الصحف القومية ؛ في حين، أننا كنا نحض أتباعنا على قراءة الأطلس والعمل الشعبي ؛ إذ بالضدّ تتميز الأشياء، وبالرغم عن دعاية الحزبيين، لم تفتر طلبات الباعة والمشتركين حتى كنا نزيد في كل يوم من الطبع، وقد بلغ الدفاع عشرة آلاف في كل أسبوع. ثم قال لي الأخوان المذكوران : إن اللجنة اشترطت كتابة على علال؛ وذلك تنفيذاً لانخراط الحزبيين في الحركة القومية، أن نضرب لهذا موعداً في مركز الحركة بالقطانين، ثم يأتينا علال وأصحابه معلنين حل حزبهم، وطالبين الاندماج في الحركة فأجبتهما بأننا لا نقبل تنفيذ هذا الشرط هكذا، لأن فيه مذلّة لأولئك الإخوان، ونحن لا نريد أن نؤسس الصلح على أساس الغالب والمغلوب، كما أننا لا نرضى لغيرنا ما لا نرضاه لأنفسنا، لهذا اقترحت عليهما أن أدعو أولئك الإخوان إلى بيتي بقصد تناول غذاء أو عشاء، فيأتوننا مكرمين محترمين، ويحلون في البيت محل ضيوف محتفى بهم. وفي وسط هذا الجو الودي وهذه الحفاوة، يتم الصلح المرغوب فيه، وأما المؤتمر المقرر في وثيقة اللجنة، فرأيت تأجيله أشهراً ؛ لأن في العجلة خطراً على الاتحاد الجديد، فلا بدّ من الانتظار مدة كافية تخمد فيها الأحقاد، وتضمحل الشحناء من القلوب، يقصد منها نسيان الخلاف وما جر إليه سابقاً ؛ وبمجرد ما تعود المياه إلى مجاريها ويرجع الحق إلى نصابه، نعقد مؤتمرًا عامًّا يحضره جميع ممثلي الحركة المغربية العامة، ويكون قائماً على أساس الشورى، وممثلاً خير تمثيل للرأي السياسي الشعبي في المغرب. فتقبل الأخوان هذا الاقتراح خير قبول، وأظهرا من الفرح والثناء ما لا مزيد عليهما، وتناولت منهما النسخة، وعادا إلى اللجنة ليخبراها بنتيجة سفارتهما ؛ وفي الغد اجتمعت الحركة القومية لدرس الموقف الجديد، وصادقت على الخطة التي اقترحتها بعد عرضها على فروع الحركة جميعها بالمغرب، عملاً بمبدإ الشورى وعدم الاستبداد، ورعياً للنظام المقرر في الحركة. وفعلاً، سافرت إلى المدن بقصد عرض مسألة الصلح، وإطلاع رجال الحركة القومية فيها على الوثيقة وما يتعلق بها، وصادف أنني ما حللت بالبيضاء، حتى قرأت في الصحف خبر ما وقع بالخميسات. فاضطررت إلى الرجوع لفاس استعداداً للطوارئ، وما إن وصلت لفاس، حتى أخذت الحكومة تنفذ خطة المقاومة، فاعتقلت الفاسي ومكوار وابن عبد الجليل. ونحن، عملاً بما هو مقرر في سبيل تسوية الخلاف، وإبرام الصلح على أساس الوثيقة المذكورة آنفاً، أحضرنا ابن إدريس والهاشمي إلى بيتي، وأعلنا لهم تضامننا الكلي

في ذلك الموقف، ولما اعتقلا، ذهبت إلى مركز الحزب بالنواعريين، وألزمت من كان مكلفاً به بإغلاقه، اعتباراً لأنه لم يبق آنذاك إلاّ حركة مغربية عامة مقرها بيتي بدرب بوحاج، وكان من هذا كله، أن اتخذت الحركة القومية موقفاً بارزاً في حوادث 1937، وكان أكثر ضحايا بطش الحكومة من القوميين ؛ الذين أبلوا في تلك المعركة بلاء حسناً، وقد استمرت الحكومة تبطش بالقوميين طيلة سنوات ؛ وذلك سجناً ونفياً وضغطاً وقساوة. أما أعضاء اللجنة المتوسطة في الصلح، فقد انضموا بدورهم إلى الحركة القومية ؛ وفيهم الفقيه العدل سيدي عبد السلام كنون وابنه سيدي محمد، وجميع من تدخلوا في مسألة الصلح، وانضموا إلى الحركة القومية ؛ لم يفعلوا هذا إلاّ علماً منهم بأن الحق في جانبنا. وهذه الجماعات كلها، وهي متألفة من خيرة الناس شباناً وكهولاً، لا يمكن أن تكون قد اجتمعت على باطل وتواطأت على منكر، وإنما الحق أحق أن يتبع.

إعلان التضامن عملاً بالقول : عند الشدائد تذهب الأحقاد، والحديث المشهور : «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». ونحن أعلنا التضامن إطاعة لواجب القومية وعملاً بفضيلتها - ولو اتخذت الحكومة مع الحركة التدابير التي نفذتها على الحزب، لما تضامنت شيعته معنا ولا ارتاحوا لبطش الحكومة قائلين : أراح الله منهم البلاد والعباد. وقد كانوا يمثلون الحزبية بروحها وعصبيتها وأباطيلها شر تمثيل. ولا زالوا إلى يومنا هذا ورواياتهم الشريرة لا تفتر، وهم معنا كل يوم، بل كل ساعة في شأن، ولكننا لا نزداد إلاّ ثباتاً على الحق في كل محنة، وإيماناً بأن البقاء للأصلح، طبقاً لناموس الأكوان والمخلوقات من جماد وحيوان وإنسان، سنة الله في خلقه.

وقد تركت الحكومة للحزب جرائده ومركزه، كما تركت للحركة القومية جرائدها ومركزها ؛ وإنما منعت الحزب ومركزه لأنهما أُسِّسا بدون إذن الحكومة، وبالرغم عن قوانين الحكومة، وقد اعتبر هذا تحدياً من الحزبيين لها، وأعطوها الحجة عليهم بتحليف الناس على المصحف جهاراً ؛ الأمر الذي اعتبرته الحكومة مؤامرة موجهة ضد حياتها، إذ ذلك إنما يصدر من الجمعيات السرية، التي تأخذ القسم على أعضائها وتروم بذلك العمل لقلب الحكومة القائمة، ولما علم رؤساء الإدارة المذكورون من أجوبتي، أنني أروم الدفاع عن الحزب، سألني دالجي عن سبب هذا ونحن فريق دون الحزب. فأجبته بأننا لسنا فريقين، وأن ما ينعت بالخلاف ليس هو كذلك، وإنما كل ما جرى إلينا مناقشة داخلية محترمة لا تهمّ سوانا. إننا صفٌّ واحد في السرّاء والضرّاء فأسقط في يد الحاضرين ولما علم القوميون أجوبتي، وافقوا عليها وأكدوا وجوب التضامن مع الحزب إن أُلقي القبض على أعضائه، وهكذا قرّرنا التضامن.

وزيادة على البيانات المتقدمة، ألفت نظرك إلى أنك تجد كتابات حول الخلاف في جريدة الوحدة المغربية، ومن تلك الكتابات، بيان نشرته الحركة القومية عن نشوء

الخلاف، فارجع إليه إن أردت، وإني لم أقصد بما كتبته لك في هذه الرسالة، وفي التي سبقتها بتدوين تاريخ منظم متسلسل، يستقصي تفاصيل الخلاف جميعها ؛ فهذا عمل طويل لا يسعه نطاق الرسالة والرسالتين، بل يحتاج إلى سِفْرٍ كبير، وإلى اعتماد وثائق ليست هي الآن تحت اليد، وإنما كان قصدي مما كتبته لك أن أجعلك تلم، ولو إلمامة خفيفة بجوهر الخلاف وأهم التطورات الطارئة عليه، وأرجو أن أكون وفقت إلى ذلك إحقاقاً للحق ونقضاً للباطل، وفي المثل : جولة الباطل ساعة وجولة الحق إلى قيام الساعة.

بقي علي بعد هذا، أن أتحدث قليلاً عن الأسباب التي جعلتنا نعتصم بدعوة القومية المغربية، وننصرها بكل ما نستطيع من إخلاص وتفان وتضحية. فتلك الأسباب ترجع كلها إلى أن الحركة القومية كانت فتحاً جديداً كبيراً، تطورت معه القضية المغربية ؛ إذ خرجت من الغموض والفوضى إلى الصراحة والنظام. وبيان هذا، أننا عند إنشاء الحركة، أبينا إلاّ أن تكون قومية، وبهذا سميناها حركة لا حزباً. ومن جهة أخرى، فالحزب نظام تمنعه القوانين النافذة في المغرب، فلم يكن إذاك من الحكمة والسداد والمصلحة أن نخالف القوانين، صالحة كانت أو فاسدة، وأن نتحدى بهذه المخالفة قوة الحكومة ؛ التي وجب أن نحسب لها حسابها، وقد جرب الحزبيون أنفسهم هذه القوة، يوم أسسوا حزبهم واتخذوا له مراكز معلومة، وجعلوا للانخراط فيه بطائق خاصة، فقد أتت على كل هذا قوة الحكومة في أقل من لمح البصر ولم يستطيعوا له ردًّا ولا دفعاً. فكان في هذا درس وعبرة.

قلت : إن الحركة القومية كانت فتحاً جديداً، ذلك أنها لأول مرة في تاريخ النهضة الوطنية المغربية، أعلنت للأمة أصول هذه النهضة، ورسمت لها مناهج العمل، ووجهتها التوجيه الصريح الصالح، فأصبحت في المغرب قوة عاملة بالحق وللحق وحده. وقد أعلنت هذه القوة عن نفسها، خصوصاً بعد صدور جريدة الدفاع التي - ولا فخر - كانت هي الأولى من نوعها في المغرب ؛ وذلك بما تجلى فيها وبها من الحقائق السامية والبدَهيات في ما بين الحقوق القومية والواجبات المغربية.

نعم صدرت جريدة الدفاع، فكانت اسماً طابق مسماه، وسارت سيرها تهدي للذي هو أقوم عملاً بقوله عز وجل : ﴿**كنتم خير أمة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله**﴾، وقوله تعالى : ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير**﴾... كانت الدفاع لسان حركة جعلت شعارها : نموت ليحيا الوطن. فالجيل المغربي الحاضر إنما هو جيل تضحية في سبيل الحق، هذا ما يجب أن يدركه كل فرد منّا، ويعمل به كل واحد من العاملين. وقد بررت الحركة القومية شعارها، فكان أنصارها أكثر العاملين تضحية وثباتاً في المحنة والبلوى ﴿**رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه**﴾.

كانت حوادث مكناس الدموية إثر صدور العدد الأول من الدفاع - وكان القوميون هم فوارسها الأبطال وجندها الكماة، ثم كانت مظاهرات أكتوبر 1937، فكانت للقوميين فيها

اليد الطولى، وتحملوا فيها أعظم المسؤوليات، وكانوا فيها أكثر الناس تضحية ومفاداة. ثم كانت حوادث الاستقلال سنة 1944، فكانت للقومية فيها مشاركة فعّالة، بل إن أكثرالضحايا من القوميين، ونحن لا نذكر هذا إلاّ إشارة إلى هذه الحقيقة، والحركة القومية، إنما تقوم على الدعوة إلى الواجب، وتنصر الواجب بالبذل والتضحية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وكما جعلت الحركة القومية شعارها : نموت ليحيا الوطن، فقد أعلنت للناس كافة مبادئها الأساس التي هي : الإسلام، والعروبة، والوطن، والعرش والشورى.

الإسلام : قد رضينا ما رضيه الله لنا إذ يقول : ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾، ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاِسلام ديناً**﴾. فنحن قوم - كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قد أعزّنا الله بالإسلام فلا نطلب العزّ في غيره.

ويجمعنا إذا اختلفت بلاد بيان غيـــر مختلف ونُطْقُ

(شوقي)

العروبة : كيف لا نعتصم بأمر العروبة ونحن نمتّ إلى العرب بأسباب شتى ؟ فنبينا أفضل العرب، والقرآن عربي مبين، ولغتنا عربية، وحضارتنا عربية، وتاريخنا طافح بمآثر عربية، وباختصار، كيف لا نعزز إسلامنا بدعوة العروبة والعرب مادة الإسلام كما قال عمر ابن الخطاب ؟

الوطن : نحبه ونتفانى في نصرته، عملاً بالقول المأثور : «حب الوطن من الإيمان».

العرش : نتمسك به ونخلص لصاحبه الولاء، عملاً بقوله عز وجل : ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم**﴾. ثم إن في التمسك بالعرش وإخلاص الطاعة لوليه وصل الحاضر بالماضي، وأقدس من يمثل الوحدة القومية المغربية وأعظم ضمان لها، وأقوى عماد ترتكز عليه نهضة الأمة في الحاضر والمستقبل ؛ فالعرش إنما هو صورة مصغرة للوطن، بل هو خير رمز للوطن في حياته ونهضته.

الشورى : هي أفضل نظام سياسي، هدى إليه العقل وأوجبه القرآن الكريم إذ يقول : ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾، ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾. فهذه المبادئ : الإسلام، العروبة، الوطن العرش والشورى، هي الأصول التي قامت عليها الحركة القومية، ودعت إليها دعوة جهرية جريئة، وسعت في نصرتها سعياً كله إخلاص وتفان وتضحية. أما الغايات التي اتخذتها الحركة القومية، وأعلنتها في جميع أعداد جريدتها الدفاع فهي : في الداخل : أحرار في بلادنا، كرماء لضيوفنا، كفر بالسلطة الأجنبية لقول عمر : «متى استعبدتم الناس

وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا». وبهذا جهرت الحركة القومية، بأن غايتها تمكين الأمة من نيل الحرية والاستقلال، مع معاملة الأجانب بصفتهم ضيوفاً لا سادة ؛ وفي الخارج : القيام بالواجب نحو الجامعتين العربية والإسلامية، فنحن بالرغم عن اقتحام المدَنية الأوربية علينا أبواب الوطن، وفرضها على رقابنا - مؤقتاً - نير السيطرة والاستعباد، لا نجحد أصولنا ولا نستدبر مباعث عزنا، بل لازلنا نعتبر أمتنا المغربية قطعة من مجموع، وجزءاً من كل، وإنَّما هذا المجموع وهذا الكل، الجامعتان العربية والإسلامية.

لم تكتف الحركة القومية بإعلان مبادئ لها وغايات، بل صرحت بأن لها كذلك أعداء ألدّاء، عبرت عنهم بالاستعمار، والاستعباد، والاستبداد، والضعف والجهل.

أما وسائل العمل، فصرحت الحركة بأنها الاعتماد على النفس واستمداد العون من الله.

تلك مبادئ القومية وغاياتها، ووسائلها وشعارها ؛ والحركة القومية لم تقتصر على المجاهرة بها مجرداً، بل عملت بمقتضاها في القليل والكثير من أعمالها ومشاريعها. وفي جريدتي الدفاع وعمل الشعب، خير مقنع للباحث :

هـــذه آثارنا تـــدل علينا فانظروا بعدنـــا إلى الآثار

وإن شئنا على ذلك مثالاً فليكن هو : ميثاق الحقوق القومية الذي نشرته الدفاع في سلسلة من أعدادها. فهذا الميثاق، يصح أن يكون دستور الأمة المغربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال ؛ فالحركة القومية هي التي تولت أولاً، أي منذ تسع سنوات، الجهر بطلب الحرية والاستقلال ؛ فقد دعت إلى نظام الشورى، وأعلنت الحرب على الاستعمار والاستعباد والاستبداد، واتخذت نداء لها : أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا، وعززت كل هذا بمشروع دستور هو ميثاق الحقوق القومية.

هذه حقيقة الحركة القومية منذ نشأتها، فهل عمل الحزب المناوئ لها شيئاً من ذلك ؟ فهذه جريدة الأطلس، وهذه جريدة العمل الشعبي أيضاً، هل جهرتا بشيء مما جهرت به جريدتا الحركة القومية وبالأخص الدفاع ؟ خير جواب عن هذا السؤال، يكون في المقارنة بين جريدتي الحركة وجريدتي الحزب.

وبالرغم عن هذا، لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وقتما كانت الحركة القومية تعلن أن من مبادئها الأساس التمسك بالإسلام والعرش، أدلى عمر بن عبد الجليل واليزيدي، بصفتهما نائبين عن الحزب في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بتصريح، مفاده أن حزبهما مستعد لتأسيس حكومة اشتراكية بالمغرب، ووقتما جعلت الحركة القومية إحدى غايتيها القيام بالواجب نحو الجامعتين العربية والإسلامية، وهبت عملاً بهذا الواجب المقدس للتضامن مع فلسطين العربية المسلمة الشهيدة، فوزعت المناشير، وتظاهرت سلميًّا في بيوت

الله، وأعلنت مشاركة المغرب لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى، في هذا الوقت نفسه، قام الحزبيون بمعارضة الحركة القومية، وراموا صد المسلمين بالقوة عن تلبية ندائنا والدخول إلى المساجد بقصد المشاركة في التضامن مع إخواننا العرب المسلمين في سائر الأقطار ﴿**ومن أظلم ممّن منع مساجد الله أن يذكر فيه اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلاّ خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾، وهكذا حاول الحزبيون ما عجز عنه اليهود والصهيونيون، بل رأينا الحزبيين يوالون زعماء الصهيونية من رهط لوكاش وأضرابه، ويحتفون بهم على مرأى ومسمع من الملإ، ويسجلون هذه الحفاوة في جرائدهم.

النص رقم 2 :

أهدافنا ومهامنا[1]

إن لحزب الدستور الديمقراطي أهدافا واضحة وثابتة، تتألف منها فلسفته السياسية التي لا تتغير مع مرور الزمن ؛ لأنها مستمدة من المبادئ الخالدة، والمثل العليا، والقيم الإنسانية والوطنية، وإن تلك الأهداف لتتلخص في ما يلي :

1 - القومية المتحررة

2 - الديمقراطية المثلى

3 - التقدمية الاشتراكية

فالقومية هي التمسك بجميع عناصر مجتمعنا المغربي وبمميزاته، والشعور بكياننا القومي، والتخلق بالروح الوطنية، والدفاع عن كل هذا، ولكن ينبغي أن تكون قوميتنا متحررة مما يشوبها من أحقاد وضغائن ضد غيرنا، لمجرد اختلافه معنا في الوطن، والجنس، واللغة، والدين وغير هذا ؛ فنحن بقدر ما نتمسك بقوميتنا وندافع عنها، لا نتخذها وسيلة لكراهة الأجنبي، بل إن قوميتنا لا تضيق عن احترام الآخر ومودته، بل تتسع لمسالمة من يسالمنا، ومصافاة من يصافينا، فهي قومية تتفق مع الأخلاق والإنسانية والمثل العليا.

والديمقراطية المثلى، هي التي تقوم على مساهمة الشعب في تدبير شؤونه العامة، ومشاركته الفعالة في الحكم والسياسة، كما تقوم على خدمة الصالح العام للأمة، فالديمقراطية المثلى، تمتاز بالفعالية في حكم الشعب، بالشعب، وللشعب حسب التعبير المشهور.

والتقدمية الاشتراكية، هي حركة النهضة والتطور والارتقاء بالنسبة إلى الفرد والجماعة، وتقدميتنا تعادي كل رجعية، وتنافي كل تأخر وانحطاط، وكل جمود وخمول ؛ فهي حركة السير دائما إلى الأمام، وتحقيق الرقي في كل مجال، والتطور باستمرار، وتقدميتنا اشتراكية، لأنها تهدف إلى إقامة العدالة الاجتماعية في البلاد لفائدة طبقات الأمة جميعها، واشتراكيتنا ليست مستمدة من الخارج، بل من المبادئ والتعاليم والأخلاق

(1) الرائد (1) «نشرة داخلية لحزب الدستور الديموقراطي».

الإسلامية، ومما يتفق مع هذا كله في الأنظمة والمناهج الاشتراكية الحديثة، وبهذا تكون اشتراكيتنا إسلامية في أسسها، وأصولها، وأهدافها وغاياتها، وعصرية في وسائلها وأساليبها، فهي تجمع بين عناصر الإسلام ومناهج العصر.

ونحن لا نكتفي بالتمسك بتلك الأهداف الكبرى، بل نناضل من أجلها بقدر ما نؤمن بصلاحيتها لإيجاد المجتمع المثالي والواقعي في آن واحد ؛ الذي نحلم به ونتمناه من أعماق القلوب، وهو المجتمع الراقي الصالح، ووجوده رهن بإقامة حكم صالح، وديمقراطية سليمة وعدالة اجتماعية، ولا يتم شيء من هذا، إلا بالقضاء على الفساد الداخلي في الدولة، وببناء النهضة القومية على أسس واضحة متينة، ولا نهضة مع بقاء التخلف الفكري، والاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، لهذا يجب أن يكون نضالنا في سبيل تلك الأهداف الكبرى، حربا مستمرة ضد كل تخلف، وفي سبيل نهضة الفرد والجماعة.

النص رقم 3 :

قواعد الحرية والنظام في الحزب السياسي[1]

الحزب، بالمعنى العصري لهذه الكلمة، هو الجماعة المنظمة، التي تعمل طبق مبادئ ومناهج وخطط في سبيل غاية معينة، ويكاد أن لا ينصرف الحزب - بهذا المدلول - إلا للطائفة السياسية الخاصة.

ولكل حزب فروع وهيآت، ولكن لفظة حزب تطلق على المجموع، وتدل على الكتلة العامة الشاملة، التي يتمثل فيها النظام في أعلى صوره وأبرز مظاهره.

وإذا أردنا أن نعرف حقيقة أمر الحزب، وندرك مادته الأساس، والعمدة في حياته ونشاطه، نجد ذلك كله يتلخص في كلمة نظام.

فبغير النظام لا يكون الحزب حزباً، ولا يتمكن من القيام بمأموريته وأداء رسالته التي قام من أجلها.

وقد تختلف أنظمة الأحزاب، ولكن هذه تكاد تجمعُ على القواعد والأسس العامة التي نلخصها في ما يلي، والتي في طليعتها : حرية الرأي في دائرة الشورى والديمقراطية، ولكن، حيث إن أعضاء الحزب جميعهم، متفقون على مبادئه وغاياته، فلا يسوغ لهم أن يخضعوا هذه المبادئ والغايات لحرية رأيهم ؛ لأن الجدال فيها يفسد كيان الحزب، ويعرض به إلى الاختلال والتلاشي.

فباستثناء المبادئ والغايات الأساس، يتمتع أعضاء الحزب جميعهم بحقهم، في حرية الرأي، والمناقشة والنقد، غير متقيدين في كل هذا إلا بالصالح العام من جهة، وبالنظام المقرر في الحزب من جهة أخرى.

وحرية الرأي والمناقشة والانتقاد، حق عام في الحزب - كما قلنا - ولكن أحسن الأحزاب ما كان فيها استعمال هذا الحق من أسفل إلى أعلى، وهذه ميزة الأحزاب الشعبية والديمقراطية.

---

(1) الرأي العام 24 رمضان 1370، موافق 29 يونيو 1951، العدد 198 السنة الخامسة.

وتتأكد صفة الأحزاب الشعبية الديمقراطية بأمور هي : انتخاب الهيآت المسيرة على اختلاف مراتبها، وتقديم الحساب عن الأعمال إلى الناخبين في دائرة الحزب، وتطبيق المقررات من الكل وعلى الكل، وانتخاب القيادة العامة، ومسؤولية هذه القيادة أمام الحزب.

ومن أهم ما يعتني به الحزب في نظامه وحياته، السهر على الوحدة الفكرية للمنخرطين فيه جميعهم.

وقوام الحرية والشورى والديمقراطية في الحزب، هو روح النظام والطاعة والامتثال وكل هذا يضمنه الإيمان والإخلاص والوفاء، ولا يتنافى مطلقًا مع حرية الرأي أثناء المناقشات والمداولات.

وإذا سادت روح النظام بين أعضاء الحزب كلهم، أمكنت المحافظة على وحدته وكيانه، ووحدة الحزب تتنافى مع قيام فرق وطوائف ولو قليلة، وليس من شأن وجود هذه الفرق والطوائف، إلا أن يعرض الحزب نفسه للضعف والعجز والتلف.

ويقوى الحزب بقدر ما تسود فيه روح النظام، وتكاد لا توجد روح النظام إلا عند الأعضاء المتشبعين بروح الحزب، وتقضي هذه بتفضيل مصلحة الحزب على غيرها، وبتنفيذ المقررات جميعها، بكل ما يملك العضو من إخلاص وقدرة، وبالدفاع - في الظروف كلها - عن سياسة الحزب ورجاله وهيآته ضد الخصوم عامتهم، وبنصر وحدة الحزب، ضد كل محاولة ترمي إلى بث الخلاف والشقاق والتفرقة دَاخل الصفوف، وبالثقة الدائمة في الحزب ورؤسائه.

ومن دعائم النظام في كل حزب سياسي، الرقابة على الأعضاء والهيآت، وتطهير الحزب من العناصر غير الصالحة بسلوكها السياسي والعملي والخلقي، وقيام الحزب بواجب الدفاع عن نفسه.

فبالرقابة والتطهير والدفاع، يضمن الحزب سلامة خطته السياسية، وسلطته ونفوذه، وكرامة رؤسائه ورجاله، كما يتمكن من تحصين كيانه الداخلي وحفظ أسراره.

وإجراء الرقابة، لا يكون فقط بالنسبة إلى الخصوم الذين يعملون لإفساد خطة الحزب، وللنيل من رؤسائه، ولعرقلة أعماله، بل يجري الحزب رقابته حتى على الأعضاء والهيآت في دائرته، ليكتشف ما قد يندس في صفوفه من عناصر فاسدة سياسيًّا أو عمليًّا أو خلقيًّا، ومتى انكشف أمر هذه العناصر الهدامة، وجب على الحزب أن يتطهر منها، ويحكم الدفاع عن نفسه من خطرها وشرها، والحزب الذي يتطهر من تلك العناصر الخبيثة، ولو كانت تتبوأ أعلى المقاعد والمراتب، إنما هو حزب يقظ، مخلص لمبادئه،

وفي لرسالته، شجاع في نضاله، ناصر للعقيدة السامية على الهياكل والأصنام، والأشخاص والألقاب، والحزب - إذ يقدم على عملية التطهير في صفوفه ؛ وذلك بقطع العضو الخطر وطرد العنصر المفسد - إنما يقيم البرهان على حزمه وقوته، واخلاصه لمبدإ الحرية والنظام والنضال الحق ضد كل ضال، وجامح وأثيم..

ومجمل القول في ما تقدم من عرض لأسس الحرية والنظام في الحزب السياسي - وهي لا تعزب عَن بال كل عضو مطلع خبير، وكل منخرط نير بصير - أن الرأي الحر في الهيئة السياسية أمر ضروري، ولا يتقيد صاحبه إلا بما يفرضه عليه الواجب العام أو الحزبي، ويقتضيه منه صالح البلاد والشعب، والكتلة السياسية التي هو منها وإليها، والحزب المحكم النظام، لا يضعف أمره بكثرة ما يوجد فيه من ذوي الأفكار الحرة، بل - على العكس من هذا - يشتد أمره ويقوىٰ شأنه، بقدر ما يبدي فيه من رأي حر مخلص نزيه، فالرأي حر بهذه الصفة يغذي معنوية الحزب، ويعلي شأن النقد في دائرته، ويصبح في مجاله عنصر بناء لا هدم، ووسيلة قوة لا ضعف، وحافز نشاط لا خمول، وهاديًا إلى حسن التوجيه، ومساعدًا على رفع المستوى الفكري والسياسي، للفرد والجماعة معًا داخل الحزب كله.

وبعبارة، إن الحرية والنظام متلازمان في الحزب، فلا يمكن تصور حفظ النظام فيه مجردًا عن الحرية، كما لا يمكن فهم الحرية أو استعمالها بشكل يكون من الفوضى.

وإذا كان النظام في الحزب مقبولاً لا مفروضًا، أي كان ناشئًا عن شعور الأعضاء، ومرتكزًا على نصره في أنفسهم وبين صفوفهم، فإنه يكون وليد الحرية، ويتآزر معها في تقوية الوحدة الفكرية والمذهبية ؛ التي هي ضرورة لحياة الهيئة السياسية ونشاطها وانتصارها.

وهناك مسألة تتصل بحرية الرأي وروح النظام في الحزب، وهي مسألة الأكثرية والأقلية، فهذه المسألة لا تظهر إلا بعد ما ينتهي الأعضاء في جمع ما من عرض الآراء وإبداء الاِنتقادات، واتخاذ القرارات في القضايا المطروحة على بساط الدرس والتمحيص. وعندما تختم المناقشة، باتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، فليس معنى هذا أن الجماعة أصبحت منشقة على نفسها، وأصيبت بالتصدع والتفرقة، وإنما معناه أن الحرية عملت عملها، وجاء دور النظام الذي تلزم به الأقلية والأكثرية معًا ؛ فقرار الأغلبية يكون في التنفيذ والتطبيق، بمثابة قرار إجماعي، أي أن الأقلية تخضع للأغلبية، فتتضامن معها في تنفيذ المقررات بكل حزم وإخلاص، وبهذا يضمن الحزب وحدة الإرادة والعمل فيه، وبغير هذه الوحدة الأساس الضرورية، يصبح الحزب الواحد أحزابًا، وتعم فيه الفوضى، فكل حزب يستحق هذا الاسم ويحترم نفسه، ويحرص على مصلحته، لا يسمح بقيام

الطوائف داخل صفوفه، بل يمنعها من الظهور، وإذا ظهرت، فإنه يعجل بالقضاء عليها مستعملاً في الدفاع عن نفسه منتهى الحزم والصرامة عند الاقتضاء، ولا يهدأ له بال حتى يستأصل تلك الطوائف ؛ التي هي عوامل الخلاف والفتنة والفساد.

ولهذا نرى الأحزاب السياسية، تلجأ إلى عمليات التطهير، فتبعد عن حظيرتها عناصر السوء والفتنة، والضلال والرذيلة، وغني عن البيان، أن التطهير في الأحزب عملية جراحية تحسم الداء من أصله، وتعيد للجسم الصحة والقوة. وكل عضو فاسد في الحزب - سواء كان رئيسًا أو مرؤوسًا - خاضع لعملية التطهير ؛ ذلك أن أعضاء الحزب سواء أمام القانون والواجب، ولا يمتاز الرؤساء إلا بكونهم أكثر الأعضاء مسؤولية، وبدَهي أن الجريمة تعظم بقدر المسؤولية، وأن لكل جريمة عقابًا، وآخر الدواء الكي كما في المثل العربي.

وما دام الحديث في موضوع المسؤولية والتطهير، فإننا نريد أن نخصص كلمة لمشكلة بعض القادة والمسيرين، ولما قد يتعرض إليه الحزب من شرورهم وآفاتهم.

لا شك أن الحزب إنما هو بأعضائه العاملين جميعهم، ولا شك كذلك أن العمل يصلح أو يفسد، تبعًا لحقيقة المسؤولين في الحزب، ولهذا يواجه كل حزب مشكلة اختيار القادة ؛ وهي مشكلة تهم جميع الأعضاء والهيآت في الحزب، واختيار القادة يخضع في الأحزاب المحكمة النظام إلى معيارين هما : المعيار السياسي، الذي به يعرف الأعضاء العاملون هل المرشحون للقيادة والتسيير يستحقون الثقة السياسية ؟ والمعيار العملي لمعرفة أهليتهم للقيام بالعمل الذي يراد منهم.

ولهذا، فكل من ساعده المعياران السياسي والعملي، يكون صالحًا للقيادة والتسيير، وما يترتب عليهما من المسؤوليات.

ولا تشترط في القائد أو المسير الحزبي الثقافة الجامعية ولا المال ولا الألقاب، فليس كل مثقف أو متمول، أو ذو لقب بصالح للسياسة ومسؤولية القيادة فيها، وإنما يصلح للقيادة والتسيير، من هو أهل للثقة السياسية وللعمل السياسي، وهذه الأهلية، لا تتوفر إلا في أفراد دون آخرين، وللاختيار نظامه وشروطه، وهو مشكل خطير في كل حزب، وقد يرتكب الناخبون خطأ في تقديرهم، فينصبون قائدًا أو مسيرًا غير صالح، وكثيرًا ما يكون هذا بالنسبة إلى من لم يجرب في مراتب الحزب التجربة الكافية، وإبعاد من لا يصلح للقيادة السياسية يكون بعدم تجديد انتخابه، وبإنزاله من «علیائه» وإعادته إلى الصف ليجرب ويتدرب، وتتخذ هذه الوسيلة على سبيل العقاب أحيانًا.

وقد تصاب قيادة الحزب بآفات، نذكر منها ما يتمثل في بعض الأعضاء ؛ ممن يحشرون في زمرة «المستكبرين في الأرض»، وحقيقة هؤلاء، أنهم من «مرضى النفوس»، يعانيهم

الحزب، ويتعرض بوجودهم فيه إلى الفشل، وإلى أنواع العرقلة جميعها ؛ فهم دائمًا في مشكلة مع أنفسهم، وهذا ما يفضي في كثير من الأحيان، ولأتفه الأسباب إلى مشكلة مع الحزب الذي يخلقون فيه الأزمات أكثر مما يقدمون له الخدمات، فهذا الصنف من القادة، يتخذ مما طبع عليه من طبائع المستكبرين والمتألهة، ومما قد يقدمه للحزب من خدمة في بعض المناسبات وسيلة للاستعلاء وحب السيطرة، وأصحابه يظنون أنهم يؤلفون «أريسطوقراطية» في الحزب، وأنهم فوق أنظمته ورجاله، وأنهم ليسوا ملزمين، كغيرهم من الأعضاء والقادة بتنفيذ المقررات، وأنه لا قيمة في نظرهم لأغلبية ولا لإجماع، فهم - في وهمهم - كل شيء وليس غيرهم بشيء مطلقًا، وما أشد خطرهم إذا أضافوا إلى وهمهم هذا ظنًا باطلاً وهم أنهم قوم ضروريون في الحزب، وأنهم لا يقاسون بأحد، ولا يعوضهم أحد ! ولهذا نراهم يمعنون في مخالفة أنظمة الحزب وما لا يروقهم من قرارات، ظانين أنهم فوق كل عقاب....

وإن بعض الخدمات التي قد يؤديها أولئك للحزب، الذي هم فيه بأجسامهم، لا تخلق لهم وضعية خاصة، ولا تميزهم عن غيرهم بحق من الحقوق، فالعضو لا يكون في الحزب إلا ليعمل، والقيادة وظيفة مسؤولية وخدمة، وليست مرتبة يتربع فيها صاحبها لمجرد التشريفات...

ومما تصاب به القيادة، روح العصبية بين بعض أعضائها، فهم يكونون «عصبة» تمنع القيادة من التماسك والانسجام في السراء والضراء.

إذا أدرك أعضاء الحزب كل هذا، اتضح لهم واجبهم وهو العمل، لتكون قيادة الحزب قيادة تمتاز بالكفاءة والتناسق، والانسجام والتماسك، ولن تكون كذلك إلا إذا تألفت من رجال الثقة، والتجربة، والعمل والقدرة على تحمل المسؤوليات، دون ضعف ولا تردد ولا اعتبارات شخصية.

سادسا

الاقتصاد والمجتمع

1 – الملكية الخاصة

النص :

القسم الأخير
الحكومة بالنسبة إلى الملكية

يمكن أن يُظن لأول وهلة، أن الملكية تعدّ من الأشياء التي يتجلى فيها الرقي بانقباض الحكومة عنها وعدم تدخلها في أمرها. ولكن هذا يحتاج إلى أن ينظر فيه عن كثب فلا بد من أن نبحث كيف يجب أن تكون الملكية في دائرة الرقي ؟ وهل يتطرق إليها الرقي بعمل الأفراد أو بفضل الأنظمة فحسب ؟ وما هي نسبة زيادة الحق الاجتماعي والحق الشخصي في حالتها الراهنة ؟

ولكي تتوفر في الملكية بعض العناصر الجوهرِ في الرقي، يجب أن تكون ثابتة مصونة، وأن تكون ذائعة شائعة، وأن تكون منتقلة وفي متناول الناس كافة.

ولا تكون الملكية ثابتة إلاَّ إذا حمتها الحكومة من ظلم الناس جميعهم، ومن عدوانها نفسه. فأول ما يتحتم على الحكومة في حمايتها، أن تكف عنها يدها، وأن تنتهك حرمتها لا بالانتزاع، ولا بخيانة العهود، ولا بتزويد النقود. فالرقي في هذا الموضوع هو عدم تعرض الحكومة للملكية بأية وسيلة من وسائل الاعتداء، ولا تكون الملكية ذائعة شائعة، إلا إذا اقتُسمت أملاك كل مالك عند موته ؛ وذلك بالوراثة حسب نصوص القانون.

ولكي تكون الملكية منتقلة وفي متناول الناس، يجب منع كل مالك من أن يهب ما في ملكه إلى عدة أجيال من الورثة. فكل جيل يرث ما خلفه الجيل السابق حسب قواعد الشرع.

ويجب على المدَنية التي تُحكم صفات الملكية، وأن تتولى زيادة حصر مادتها. فالملكية لا يمكن أن تختص إلاَّ بالأشياء، دون الأشخاص الذين لا تنسحب عليهم بأية صفة ولا وسيلة. وليس الأشخاص وحدهم هم الذين يخرجون عن دائرة الملكية وموضوعها، بل حتى الأعمال الجوهرُ الضرورية للأشخاص، كالعمل، والتبادل والتنقل، وحتى المجال الذي تجري فيه تلك الأعمال كالطرق، والأنهار والبحار، وحتى القوة اللازمة لحماية تلك الأعمال، وتلك عبارة عن الحكومة ووظائفها المتنوعة.

أما المبدأ الذي تمتلك الأشياء بمقتضاه فهو العمل، ولا تحتمل المدنية سواه.

ويقتضي هذا المبدأ صنفاً جديداً من الأشياء القابلة للملكية، وهي نتائج الفكر التي تستحق كغيرها أن تكون حقّاً خاصّاً بأصحابها. وهذه الملكية الجديدة، تدخل في عداد الأشياء التي لا تحيا إلا بالقانون. لذلك تزيد في سلطة الدولة، بما تبعث عليه من القوانين، والضوابط والوسائل الإدارية الصالحة لإثبات حقوق المكتشفين في مجال الصنائع، والمبتكرين والمنتجين في موضوع الفن والآداب. وليس بكاف أن يبحث الإنسان في ما يقتضيه الرقي من توضيح ما للملكية من مبدإ وغرض وخصائص، ولا في ما يحدده من حدود وأجناس لهذا الحق الذي يفيد غاية الرقي ؛ وهي الزيادة في سعادة الناس وصلاحهم : فكل هذا غير كاف في موضوع الملكية، بل يلزم النظر أيضاً في ذلك الحق نفسه.

رب قائل يقول : لا أبسط منه إذ امتلاك شيء عبارة عن حق الانتفاع والتصرف به.

ولكنْ، هل يكون التصرف أبديّاً والانتفاع خاصّاً، أي بدون قسمة ولا شرط ولا قيد ؟

ما أبعد هذا عن المدنية التي لا تترك لحق الملكية هذه الفسحة والسعة خالية من كل تدخل ورقابة !

وخلاصة الأمر، إن الملكية أصبحت مع الرقي والمدنية حقّاً مقيداً بحياة صاحبه. وهذا يضمن لها مسايرة التطورِ، وملاءمة أطوار الرقي جميعها.

وإن ما ربحه الأفراد حقاً من التقلبات الطارئة على حق الملكية، لهو ما أصبح عليه من الحرمة المقررة، وذلك بفضل التحديد الجديد المحكم.

فالرقي يعمل في سبيل الملكية ما يعمله في سبيل الحق عامة، فهو يشيعها ويضبطها ويصونها، وكل هذه الأشياء الثلاثة، ترتبط في ما بينها ارتباطاً وثيقاً ؛ فكلما كان الحق مشاعاً ازداد حاجة إلى الضبط، وذلك ليتلافى الاصطدام بالحقوق، وكلما انضبط ازداد ضماناً وتوطيداً. ولهذا أصبحت ملكية الأفراد أشد قوة وأعظم استقلالاً عن الدولة، مما كان عليه شأنها في الماضي.

فالمدنية قد جعلت للأفراد ملكية أعظم حرية، كما زادت حقهم فيها وثاقة وتمكيناً. ومعظم ما أنجزته في هذا المضمار، إنما كان بواسطة الدولة.

2 – حدود الرأسمالية

النص :

الغمرات

[عنوان حذفته الرقابة]

يستطيع أن يكبح جماح الرأسمالية العاتية ؟[1]

قلنا في الافتتاحية السابقة، إن الإقامة العامة بإقدامها على رفع الرقابة عن دخول رؤوس الأموال إلى المغرب، إنما انقادت - فجأة - لاعتبارات لا علاقة لها بمصلحة هذه البلاد ولا بحياتها الاقتصادية.

وقد يبدو قولنا هذا مجرد تهمة رمينا بها الإقامة العامة، ولكن في مستطاعنا أن نأتي ببيانات تؤكد قولنا، وتزيح الستار عن الأسباب الحقيقة التي حملت الإقامة، في المدة الأخيرة، على إلغاء الرقابة المفروضة على هجرة الأموال الأجنبية إلى المغرب ؛ تلك الأسباب التي لم يتعرّض لها بلاغ الإقامة العامة بذكر ولا إشارة.

يتذكر القارئ أن البلاغ الرسمي، الصادر أخيراً من الإقامة العامة، بعزمها على إبطال الرقابة المالية، إنما ورد فيه ذكر سببين اثنين : أحدهما أن الرقابة التي كانت مفروضة على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، قد روعي فيها صالح المغرب فحسب، وحققت المقاصد المطلوبة جميعها إذ ذاك ؛ الأمر الذي لم يبق معه مبرر لاستمرار الرقابة، والآخر أن الإقدام على إلغاء الرقابة، قد تأكد بطلب القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة.

هذا ما تحدّث به بلاغ الإقامة العامة إلى الجمهور في هذه البلاد، أما أن الرقابة التي كانت مفروضة على رؤوس الأموال المهاجرة من الخارج إلى ربوعنا، فقد استفاد منها المغرب عملياً من الوجهتين المالية والاقتصادية، فهذا ما لا نريد إنكاره ولا الجدال فيه،

(1) «الرأي العام»، العدد 91، السنة الثانية، 25 جمادى الأولى 1368 هـ = 25 مارس 1949.

وأما أن تلك الرقابة، إنما روعي في فرضها صالح المغرب، وكان إلغاؤها لمجرد تلبية الرغبة التي أبداها الفرنسيون في مجلس شورى الحكومة، فهذا ما لا يطابق الحقيقة والواقع، وبيانه أنه ما كاد يدخل شهر أكتوبر 1948، حتى أخذت رؤوس الأموال الفرنسية تهاجر بكثرة غير معهودة إلى شمال أفريقيا عامة، وإلى المغرب خاصة. ولم يبعثها إذ ذاك على الفرار من فرنسا، والالتجاء إلى هذه البلاد، إلاّ الطمع في الاستفادة مما كان يشاع ؛ وهو فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي، المهدد بالانحطاط والتدهور في قيمته، وقد أصبحت هجرة الأموال من فرنسا وقتئذ خطراً على هذه البلاد ؛ ذلك أنها كانت تضعف ماليتها، حيث لم تستطع الحكومة أن تقدم على فتح قروض جديدة، كانت في حاجة شديدة إليها، ولا ينكر أحد أن هجرة الأموال إلى المغرب، قد كان من شأنها أيضاً أن تحدث في بلادنا تضخماً مالياً، لا يساعد قط على استقرار الأسعار وانتظام المعيشة العامة.

ولكن الحكومة الفرنسية لم يكن يعنيها هذا، وإنما عناها الخطر الذي كان يهدد المالية الفرنسية، وهو إضعافها وإفقارها ؛ حيث لا تستطيع تلك الحكومة فتح القرض العام المزمع عليه وقتئذ، ولا أدل على هذا من الموقف الصريح، الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في 16 أكتوبر 1948، فقد تكلّم ناطق باسمها، وهو وزير المالية، الذي أعلن إذذاك عزم حكومته على البحث عن رؤوس الأموال، التي كانت تريد الفرار من فرنسا إلى بعض الأقطار، وبالأخص إلى المغرب الأقصى، ولم يكتم الوزير أن الحكومة لن تتأخر عن معاقبة أصحاب تلك الأموال، الراغبة في الفرار، إذا ما اقتضت المصلحة عقابهم.

ولم تمض على ذلك التصريح أربعة أيام، حتى صدرت في المغرب القرارات الرسمية التي تفرض الرقابة على دخول رؤوس الأموال إلى بلادنا. فيتضح من هذا، أن مصلحة فرنسا وحكومتها، هي التي كانت السبب الأصلَ في فرض تلك الرقابة، أما مصلحة المغرب فإنما كانت تابعة، وقد كانت هذه المصلحة في حماية الفرنك المغربي، بينما كانت المصلحة الأولى في منع رؤوس الأموال من مغادرة فرنسا، حتى ينجح القرض المالي الجديد ؛ الذي كانت تعده الحكومة الفرنسية. وفعلا، فإن الرأسماليين الفرنسيين، الذين منعوا بتدابير الرقابة، من تهريب أموالهم إلى المغرب، أصبحوا إذاك مجبرين على استعمال تلك الأموال في قرض الدولة، ففرض الرقابة على انتقال الأموال من فرنسا إلى بلادنا، قد كان من الشروط الأساس في فتح قرض الدولة الفرنسية، ونجاح هذا القرض، هو الذي صيّر تلك الرقابة، في نظر الإدارة، غير ضرورية، ولهذا قررت الإقامة العامة إلغاءها ؛ خصوصاً وأن الرأسماليين الفرنسيين في فرنسا والمغرب معاً، قد ضاقوا ذرعاً بتلك الرقابة التي لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر ونصف، وفي الدورة الأخيرة لمجلس شورى الحكومة، رفع نواب الرأسمالية الفرنسية عقيرتهم بالاحتجاج على استمرار الرقابة المالية، وقد عللوا طلبهم لإلغاء هذه الرقابة، بأن حركة رؤوس الأموال بين فرنسا والمغرب قد ضعفت واعتدلت،

وانتظمت بكيفية محسوسة خلال الأشهر المنصرمة، أي مدة فرض الرقابة، كما عللوا طلبهم ذاك، بما ذهبوا إليه من أن رؤوس الأموال الداخلة إلى المغرب، قد صارت لا تتجه إلاّ نحو الحركات الصناعية والمشاريع الإنتاجية ؛ فاستمرار الرقابة - في نظرهم - كان من شأنه أن يثبط عزائم رجال المال، ويحرم تجهيز البلاد من الأموال الضرورية له.

ومهما يكن، فإن الإدارة المسؤولة، ألغت منذ أسابيع كل رقابة على دخول الأموال الفرنسية إلى المغرب، وهكذا تحررت الرأسمالية من القيود، وأصبح باب المغرب في وجهها مفتوحاً على مصراعيه، والميدان أمامها فسيحاً، تجول وتصول فيه كما تشاء.

وكل هذا سيضاعف عدد الشركات الأجنبية، التي تهيمن على الحياة الاقتصادية في المغرب، أما الشركات المغربية، فلقلة عددها، وضعف رأسمالها، وعدم خبرة أصحابها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة إلى الشركات الأجنبية، التي لا تدخل تحت حصر، والتي لضخامة رأسمالها واقتدار أربابها، أصبحت كل شيء في الميدان الاقتصادي بهذه البلاد.

وإذا وجد من بين المتمولين المغاربة من يساهمون في الشركات الأجنبية، فهم قلة ضئيلة جدّاً بعددها ورأسمالها، وإن يعجب المغربي من شيء، فعجبه من أن ينسى أو يتناسى الأعضاء المغاربة في تلك الشركات، مصلحة الوطن المغربي وأمته، مثال هذا ما يجري في الدورة الأخيرة، للقسم المغربي الجديد، من مجلس شورى الحكومة، ففي الجلسة المخصصة لسماع التقرير، الذي تلاه الترجمان الرسمي باسم رئيس الغرفة التجارية بفاس، ورد الحديث عن الشركات، دون التعرّض بكلمة واحدة لرؤوس الأموال الأجنبية عامة والأميركية خاصة ؛ التي تعمل في استثمار المعادن المغربية، وقد كان التقرير المذكور خاصّاً بالإنتاج الصناعي والمعدني.

أما الحديث الذي ورد عن الشركات، فلم يخرج عن كونه إشادة بها، وإطراء لأعمالها وإعجابا بنتائجها، وخلاصة ذلك الحديث، أن الرأسمالية الخاصة، هي التي تستطيع أن تعمل كل شيء في مجال المشاريع الصناعية وغيرها، وأن الدولة إن تتخلى عن المشاريع الصناعية والعمرانية التي تتولاها، وتعهد بها إلى الرأسمالية الخاصة ؛ التي لها أن تدفع مقابلاً ماليّاً في كل سنة للدولة، ومعنى هذا أن الدولة يجب عليها أن تترك الرأسمالية الخاصة، تتسلط كيف تشاء على المعادن المغربية، وتستأثر بما يدرّه، أو يمكن أن يدرّه استثمار هذه المعادن من أموال على صندوق الدولة المغربية في كل سنة، بل إن التقرير المتحدث عنه، يذهب إلى أكثر من هذا ؛ وهو مطالبة الحكومة المغربية بإسناد بناء السدود - مثلاً - إلى الرأسمالية الخاصة ؛ ويتلخص من ذلك التقرير، أن هذه الرأسمالية، تستطيع كل ما تعجز عنه الدولة، وأنها هي وحدها القادرة على السير بالمغرب في طريق الرقي والمدنية !!

ونكتفي هنا بأن نلاحظ على هذا الزعم، أن الرقي والمدنية في كل أمة، لا يتحققان بأفراد دون المجموع والسواد، ولا بغنىٰ طبقة دون غيرها من طبقات الأمة، ولا بسلب الأمة ودولتها الموارد المالية العامة، التي ينفق منها على المشاريع ذات الصالح العام ؛ من مدارس ومستشفيات وطرق، وغيرها مما يدخل في أعمال الحكومة ومنشآتها.

وهناك مثال آخر، لتفضيل الأعضاء المغاربة في الشركات الأجنبية مصلحة هذه على المصلحة العامة للبلاد ؛ ففي الدورة الأخيرة للقسم المغربي، من مجلس شورى الحكومة أثيرت مسألة شركة الأطلس الجوية، التي تعوّض لها الدولة المغربية خسارتها السنوية البالغة عشرات الملايين من الفرنكات، وقد طالب أحد الأعضاء المغاربة بالتخفيض من ذلك التعويض، ولكن رئيس الغرفة التجارية بفاس، الذي هو أحد المديرين لتلك الشركة الفرنسية، قد تولّى الدفاع عنها، وطالب الحكومة بالاستمرار في أداء التعويض السنوي الذي يبلغ ثلاثة وأربعين مليوناً من الفرنكات ؛ وذلك لكي تستطيع الشركة الاحتفاظ بالخطوط الجوية الداخلية، التي قلما يستخدمها حتى الأغنياء والمترفون من المغاربة والتي كثيراً ما تسافر طائراتها فارغة أو تكاد من الركاب، وإذا استطاب أصحاب الشركة المذكورة مواظبة الحكومة المغربية، على تعويض خسارتهم السنوية من المالية العامة، فإن الشعب الذي يؤدي معظم تلك المالية، والذي يحتاج إلى أن تنفق كلها في صالحه العام، لا يستطيب ذلك التبذير، ولا يغفر ما يقع في ماليته من إتلاف وإسراف. ومما تقدم كله نستنتج أن إلغاء...

[93 كلمة حذفتها الرقابة]

3 – مشكلة الرشوة

النص رقم 1 :

الوثبات

لا صلاح للحكم والسياسة في عهد الرشوة[1]

تعرف القواميس الرشوة بأنها (ما يعطى لإبطال حق، وإحقاق باطل)، وهو تعريف دقيق وصحيح، ينطبق على حقيقة الرشوة أساسا وغاية، وتكون الرشوة بالمال كما تكون بغيره مما يعطيه الرَّاشي للمرتشي، وتسمى في اللغة الفرنسية (پودوڤان) أي قدح الخمر، ويفسر هذا، بأنه مبلغ من المال، يعرض على من يراد جلب عطفه ورضاه واستغلال نفوذه، وتدخله لإدراك غرض بغير الوسائل المشروعة، وإلى هذا المعنى تشير كذلك العبارة : (ادهن السير يسير).

وأكثر ما تستعمل الرشوة مع الحكام الفاسدين، الذين لا ذمة لهم ولا ضمير، ولا وازع تربية أخلاقية، وكرامة، وعفة واستقامة، ومع وجود هذا الصنف من الحكام، تضيع حقوق الناس، وتتلف مصالحهم التي يضحى بها في سبيل شهوات وأغراض ومنافع المتواطئين من الراشين والمرتشين، وبقدر ما تنتشر الرشوة في مجال الحكم، يفسد هو ورجاله المرتشون، ويسود الإخلال بالقوانين والأنظمة، وتتحول السياسة إلى إبطال الحق، واحقاق الباطل، وهذا منتهى الشر، والخطر، والفساد في أي مجتمع وأية دولة.

وما خلت بلاد وأمة في كل عصر من فساد الرشوة، وقلما قضت عليها، أو كادت تقضي عليها الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية ؛ لأن المجتمع الإنساني في القديم والحديث، ليس بالمجتمع المثالي الذي تريده الشرائع السماوية، وتعمل لإقامته على الفضيلة، أو الذي تحاول القوانين الإنسانية أن تنشئه، كمجتمع بدون آثمين مجرمين، وهو (المدينة الفاضلة)، التي حلم بها بعض الفلاسفة الأقدمين.

والمغرب - بكل أسف - من البلاد التي ابتليت بالرشوة، وتكاثر فيها الرشاة والمرتشون خصوصا في عهد الاستقلال ؛ الذي اندست فيه كثير من عناصر السوء في الوظائف

(1) «الدستور»، العدد : 47 - الاثنين 26 غشت 1963.

العامة، وانحطت فيه مستويات الأخلاق والمعاملات، واشتد فيه التنافس على الثراء غير المشروع، وازدحم في حلباته الراكضون المتكالبون على الحطام من أموال ومنافع، ومما لا شك فيه، أن المشرع المغربي، قد اتخذ في قوانينه وسائل العلاج والوقاية، ولكن كل هذا لا يجدي مع بقاء القوانين حبرا على «ورق»، وانصراف الساهرين على تنفيذها إلى الاشتغال بغيرها. وهكذا نجد الرشوة محرمة شرعا في هذا المجتمع الإسلامي، وممنوعة كلية في قوانينه وأحكامه، ومستنكرة من خاصته وعامته، ولكنها مع هذا كله، لا تزال منتشرة كالوباء، تسري جراثيمه في الأجسام لتسممها وتفتك بها، وبجانبها الأطباء ووسائل الانقاذ، والعلاج والوقاية، ولقد تعالت الأصوات شاكية ومستنكرة في الداخل والخارج، وما تزال صرخات الناعين والباكين، وصيحات الفاضحين المشهرين ترسل الواحدة تلك الأخرى، سواء في الداخل أو الخارج، دون أن تجد آذاناً مُصغية، ومن غير أن تتحرك لها الهمم المعنية إلا نادرا جدا، والنادر لا حكم له كما يقال.

ونحن لا نريد تفصيل الحديث عن الرشوة، وشرورها وأخطارها في المجتمع المغربي، وفي جهاز الحكم والسياسة، فهو بالإضافة إلى أنه موضوع متشعب يضيق عنه المجال، حديث الخاص والعام، ولعله مما يصح أن ينطبق عليه المثل المشهور : لسان الحال أفصح من لسان المقال.

غير أننا لا نكتم أن الرشوة في المغرب تعد من أخطر العاهات الاجتماعية، ومن أعظم الآفات السياسية، التي عجز المسؤولون لحد اليوم عن علاجها ؛ لا لأنهم فاقدون للوسائل المجدية من قوانين، ومحاكم وأسلحة إدارية، ولكن لأسباب ربما ترجع إلى الاستهانة بأمر الرشوة، أو إلى الغفلة والذهول ؛ وليس من شأن هذا إلا أن يزيد المشكلة تعقيدا، والخطر شدة وسعة، ولا يجمل بأي مسؤول أن يقتنع أو يعمل بالقول المعروف : «كم من حاجة قضيناها بتركها)، تجاه مشكلة خطيرة كالرشوة التي تسيءُ إلى نظام الحكم، وتفسد السياسة حيث لا يمكن لأحد أن يحق الحق، ويبطل الباطل، بل يكون عكس هذا هو الصحيح.

وفي محاولة مقاومة الرشوة بالضرب على أيدي الراشين والمرتشين، ينبغي أن لا تتحرك همة المسؤولين، إلا إذا افتضح الأمر على الألسنة وبأقلام أجنبية، فالرشوة - كغيرها من الشرور والأخطار - لا تحتاج إلى فضحها والتشهير بها في الخارج، ليسرع المسؤولون إلى الاهتمام بالبحث عن المتعاطين لها، أو المتلبسين بها لمعاقبتهم إداريا وقانونيا، بل يجب أن تجعل مشكلة الرشوة ضمن المشاكل الأولى والهامة التي يعنى بها المسؤولون ؛ لأنها فساد عظيم لا يصلح معه حكم، ولا تستقيم سياسة، فكلما أثرت الرشوة في الحكم والسياسة، خرجت بهما عن الجادة المثلى، وطبعتهما على الانحراف عن القوانين، وعلى الإخلال بالأنظمة، وهونت عليهما إهدار حقوق المواطنين والتضحية بمصالحهم المشروعة.

وإذا كانت مقاومة الرشوة من لدن المسؤولين من آكد الأشياء، فإنها كذلك أول ما يفرضه الواجب على المواطنين ؛ الذين من بينهم يوجد الراشون، ولو لم يوجد في الحكام مرتشون، لهذا نرى أن تحارب الرشوة في المجتمع والدولة معا.

ولا نريد أن نقترح هنا برنامجا للقضاء على الرشوة، وإنما نريد أن نكتفي بالإشارة إلى بعض الوسائل الفعالة ؛ وهي العمل بجد واستمرار لتطبيق القوانين والأحكام، والقضاء على الرشوة بمنتهى الشدة والصرامة وعلى الراشين والمرتشين جميعهم، كبارهم وصغارهم، وتشديد البحث والرقابة في الإدارات كلها بدون استثناء، لكشف جرائم الارتشاء، والضرب على أيدي مرتكبيها بدون توان ولا تساهل، وإفساح المجال إداريا لشكاوى المواطنين عامتهم ؛ الذين تعرقل مصالحهم، وتمنع عنهم حقوقهم من الموظفين العاملين بهذه التصرفات، لانتزاع الرشوة منهم طوعا أو كرها، وإعادة النظر في الإطارات لتطهيرها من عناصر الارتشاء، ومن العناصر التي تحوم حولها شبهات التلاعب بحقوق المواطنين وبمصالحهم، والقيام بالإصلاح الإداري، على أساس يضمن إسناد الوظائف العامة للعناصر التي تتوفر فيها شروط الكفاءة، والعفة، والنزاهة والاستقامة، مما تتطلبه واجبات الوظيفة العمومية ومسؤولياتها، وبهذا الإصلاح الإداري، وبإعادة النظر في إطارات الإدارة - كما ذكرنا - تعمل الدولة على اقتلاع الرشوة من جذورها، واستئصال الداء من جرثومته، واتخاذ وسائل العلاج المجدي، وتيسير ما يحتاج إليه الوظيف العام من أداء الأمانات إلى أهلها.

وغني عن البيان، أن لتقليد الولايات وأداء الأمانات شروطا، أهمها استعمال الأصلح والأمثل، وقد جعل الإسلام هذا قاعدة أساسًا لنظام الحكم والسياسة ؛ ففي الحديث : من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله، وعملا بهذا قال عمر بن الخطاب : من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين.

ولهذا يجب البحث عن ذوي الأهلية، والكفاءة، والنزاهة والاستقامة لولاية المناصب العامة كبيرها وصغيرها، ويروى عن النبي عليه الصلاة والسلام، أن قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية، فقال : إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه، وقال لعبد الرحمن بن سَمُرَةَ : لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها.

ومما يجب العدول عنه، إسناد وظيف لرشوة تؤخذ من طالبه، ومما يدل على أن الولاية أمانة، الحديث الشريف : إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي، وإذا ضيعت الأمانة انتظر الساعة، قيل : يا رسول الله وما إضاعتها ؟ قال : إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة. والولاية كذلك مسؤولية بدليل الحديث : كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

وكل هذا يوجب الاجتهاد في اختيار من هو أصلح للوظيف وأجدر به، لكي يؤدي فيه الأمانات والمسؤوليات على حقيقتها، ولتتوفر الاستقامة والعدالة لدى الولاة، وتشريعا لنظام الحكم في الإسلام، ورد في القرآن المجيد ﴿**إن الله يامركم أن تودوا الأَمانات إلى أهلها**﴾، ﴿**فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أُؤتمن أمانته**﴾، ﴿**والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون**﴾، إلى غير هذا من الآيات الكريمة وفي الحديث : أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك، وفيه : المؤمن من أمنه المسلمون على دمائهم وأموالهم.

وإلى جانب هذا كله، أوجب الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**﴾، ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر**﴾.

فالرشوة من أكبر المفاسد وأعظم المنكرات التي يجب تغييرها، فإن المعصية - كما قال الرسول - إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا ظهرت فلم تنكر، أضرت العامة. وجدير بالمسلمين عامتهم وخاصتهم، حكامهم ومحكوميهم، أن يعلنوا الحرب على الرشوة حتى يقطع دابرها في مجتمعهم ودولتهم، وحتى لا يكونوا كمن قيل فيهم : ﴿**كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون**﴾.

وبالقضاء على الرشوة كسبيل إلى الإثراء الحرام، يمكن تزييف ما قاله أحد الكتاب السياسيين ؛ من أن مما تعرف به البلاد المتخلفة اليوم، أن السياسة فيها هي الوسيلة الوحيدة في أغلب الأحيان للإثراء ورفاهية الحياة.

النص رقم 2 :

«الوثبات»

وسائل تحقيق العدالة
في الإصلاح المالي بالمغرب[1]

نعود مرة أخرى، إلى الحديث عن مشكلة الساعة ؛ وهي مشكلة نظام الضرائب، الذي أكدنا أنه نظام فاسد في أساسه وتطبيقه معا، وأن ما سمته وزارة المالية سابقا (الإصلاحَ الجبائي)، لم يكن في الواقع إلا فسادا من نوع غير معهود في المغرب، سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الاستقلال.

ومرة أخرى، نؤكد أنه لا يهمنا كشعب، أي جدال عقيم حول من يتحمل مسؤولية ذلك «الإصلاح» المزعوم، هل هو وزير المالية سابقا أو حاضرا ؟ وهل السابق مسؤول عن التأسيس دون التطبيق أو عنهما معا ؟ وهل الحاضر مسؤول عن التطبيق دون التأسيس ؟ فكل هذا نقاش فارغ، والحقيقة التي يجب أن لا يتجاهلها وزيرا المالية السابق والحاضر، هي أن الشعب يعرف كيف يوزع المسؤوليات على أصحابها، دون أن يتأثر بدعاية ولا تهريج، مهما كان مصدرهما وأسلوبهما في المكر والخداع...

وإذا كان الوقت لم يحن بعد لتوزيع تلك المسؤوليات بإنصاف وعدالة - فمما لا شك فيه، أن الوقت قد حان لإبطال الفساد، وإلغاء الضرائب التي ما أنزل الله بها من سلطان، وبمراجعة الضرائب التي تعتبر فادحة، وباتخاذ نظام صالح للضرائب ؛ بدل النظام المحكوم عليه بالفساد من لدن الشعب ؛ الذي عبر أخيرا عن استيائه واحتجاجه ومعارضته ؛ بالاضرابات الإجماعية، التي تمت في عدد من المدن المغربية الهامة.

وإذا كانت الحكومة المغربية، في عهد الدستور الذي شرعته في البلاد، تريد أن تحكم برضا الشعب وبمساندته، فلا مناص لها، بل يجب عليها أن لا تتصامم عن صراخ المواطنين، وأن لا تتغاضى عن رد فعلهم الذي أفصحت عنه الإضرابات بلسان الحال، والمقال والفعال.

---

(1) «الدستور»، العدد : 23 - الاثنين 1 أبريل 1963.

وإذا كنا مقتنعين أن لعهد الاستقلال حقوقا على الشعب - نظرا لكثرة ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام، وتنجزه من مشاريع في مختلف الميادين - فنحن مقتنعون كذلك، أن الواجب يقضي على الدولة أن لا ترهق الشعب بما تفرضه عليه من ضرائب وتكاليف لا يطيقها المواطنون، وتسير بهم إلى الإفلاس - لا قدر الله - وإلى اليأس من عدل الحاكمين، وهو مفتاح لبلاء عظيم، ولشر مستطير بالنسبة إلى الحاكمين والمحكومين على السواء.

ولكنْ، كيف يتأتى للحكومة أن تفكر جديا في مراجعة نظام الضرائب، لإصلاح فساده وإزالة فداحته ؛ دون أن تراجع نفسها قبل أن تراجع سياستها المالية ؟ وبعبارة أوضح، هل يمكن للحكومة أن تقيم أود هذه السياسة وترسيها على قواعد حكيمة، وأسس متينة ؛ لتصبح سليمة من كل ظلم وحيف، وكفيلة بخدمة الصالح العام، المشترك بين الأمة ودولتها، دون أن تلزم نفسها بكل ما يلزم ؛ وهو الإقلاع عن سياسة الإسراف والتبذير وإتلاف الأموال العامة بغير حق، مما جعل المغرب في عهد الاستقلال، يسير سيرة الدول الغنية المبذرة، في حين، أنه (فقير) يعيش في ميزانيته العامة على القروض والمساعدات الخارجية، بصفة لا يمكن وصفها بالرشد، والحكمة والاعتدال...

فإذا لم يتراجع المغرب عن تلك السيرة، التي تجعل من حكامه (برامكة) العصر، وتطبع سيادتهم بطابع (الفشر) المفرط، وتقحمهم باستمرار في مجاهل ما يسمى سياسةَ النفوذ الزائف، والدعاية المتلفة المهلكة في الداخل وفي الخارج، وإذا لم يتحقق ذلك التراجع بنبذ سياسة التبذير والإسراف، وبالتزام سياسة الاقتصاد والتقشف، فإن المطالبة بإصلاح نظام الضرائب، ستظل صيحة في واد، وسراباً في صحراء.

وإن ما نعنيه بسياسة التقشف، لهو - كما سبق لنا أن أوضحناه في هذه الجريدة - الاقتصار في النفقات والمصاريف العامة للدولة، على ما هو ضروري وأكيد، ونافع ومنتج.

والتزام سياسة التقشف - كما قلنا من قبل - يقتضي حتما التخلي عن مظاهر الأبهة والمباهاة، والمنافسة في ما لا يجدي من التصرفات والمواقف، كما يقضي عدم إرهاق الميزانية العامة بمصاريف الأعياد. والحفلات، والمؤتمرات والرِّحْلات، والتبرعات، والبِعْثات، والضيافات، والمآدب والهدايا التي اشتهر بها المغرب - وا أسفاه ! - عهد الاستقلال، والتي أتلفت من الأموال ما لو انتفع بها المواطنون في نشاطهم وحياتهم، أو صرفت في سبيل الإصلاح والتجهيز، لكان المغرب اليوم غير ما هو عليه فقرا وافتقارا في شتى الميادين، وبالإضافة إلى ما يجب على الدولة اليوم، أكثر من ذي قبل، من الأخذ بسياسة التقشف نرى أن تنظم الحكومة الرقابة الصارمة على المصاريف العامة جميعها، حتى لا تكون فرصا للعبث، والتلاعب، والاختلاس والثراء غير المشروع، مما هو معلوم ومشهور...

ونرى كذلك أن تبادرَ الدولة بتحقيق الإصلاح الإداري، لاختصار جهاز الحكم في البلاد، وجعله كفاء ضرورات التسيير والتجهيز. ومما يقتضيه الإصلاح، إلغاء الوظائف الزائدة، ودمج إدارات في أخرى ؛ مما لا تقتضي بها ضرورة ولا تدعو إليها مصلحة عامة، وإحكام نظام الوظيفة العمومية ؛ حتى لا تخضع لأي استغلال من لدن العناصر المتطفلة على الوظيفة.

وأخيرا، على الدولة أن تعمل لاسترجاع الأموال العامة المأخوذة بغير حق ؛ وذلك بسن تشريع : من أين لك هذا ؟ وتطبيقه على الذين أثروا على حساب الدولة، جميعهم دون استثناء أحد.

فبهذا كله، يتسنى للدولة أن تراجع سياسة الضرائب ؛ على ضوء الحقائق الاجتماعية والاقتصادية، وعلى أساس العدل بالنسبة إلى المواطنين جميعهم، فهل نطالبها، باسم الشعب ولصالحه، بما هو عسير أو مستحيل ؟

النص رقم 3 :

من التخلف إلى التنمية[1]

من المعلوم أن المغرب، يدخل في عداد الأقطار المسماة المتخلفةَ أو النامية كما يحلو لسكان هذه الأقطار ومن جاراهم، أن يعبروا عن وضعيتهم المطبوعة بطابع التأخر والانحطاط في شتى المجالات. وحينما نصف بلادنا بالتخلف، لا نخفي الحقيقة عن أنفسنا ولا عن غيرنا، كما نبرهن أننا لا نخاف الاعتراف بهذه الحقيقة المرة والمؤلمة، ولا من التعبير عنها باسمها، لا بالكتابة، كقولنا (النامية) بدل المتخلفة ؛ ذلك أننا نريد الصراحة في الحديث عن وضعية هي نفسها غير خفية، بل مكشوفة ولو حاولنا سترها وتمويهها وإبهامها لحاجة في أنفسنا.

وإذا ما قلنا : إن المغرب بلد متخلف، فلا نعني تخلفه الاقتصادي فحسب، بل نعني كذلك تخلفه الاجتماعي، والفكري والسياسي، وبهذا نكون صادقين في التعبير عن وضعية سيئة عامة، لا يمكن أن تخفيها أو يخفف منها ما قد يستعمل في الدلالة عليها من ألفاظ ملطفة وعبارات محببة.

وإنه لمن فساد السياسة أو تقصيرها، في أي بلد متخلف - كبلدنا - أن تتنكر الجهود المبذولة لمحاربة التخلف في المجال الاقتصادي، دون أن أكثر من بقية المجالات التي لا يقل فيها التخلف ضرراً وخطرا على حياة الإنسان، في الحاضر والمستقبل، بل نذهب إلى أكثر من ذلك ؛ وهو أنه لا سبيل إلى القضاء على التخلف الاقتصادي، إلا بمقاومة التخلف في المجالات الأخرى، ومن هنا، ندرك أن كل تنمية اقتصادية، لا يمكن أن تتحقق إلا بالتنمية العامة الشاملة، ونخص بالذكر منها : التنمية الاجتماعية، والفكرية والسياسية. وحسبنا توضيحا لهذا، تأكيد هذه الحقيقة ؛ وهي أنه لا سبيل إلى إنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية، في مختلف الميادين من فلاحة، وصناعة وتجارة، إلا بواسطة الأطر الصالحة الكافية ؛ إذ لا يعقل أن تباشر التنمية بغير فنيين أكفاء من أبناء البلد المتخلف، وإيجادهم رهن بإجادة إعدادهم بواسطة سياسة تعليمية حازمة موفقة. ولهذا، فكل بلد يريد حقا أن يخرج من وهدة التخلف، ويرقى إلى مستوى النمو، يضطر إلى محاربة الأمية لدى السكان كافة، ونشر التعليم الصحيح بينهم جميعا، والجد في إعداد التنمية في مختلف الميادين، وإسهام الطاقات البشرية والسياسية في

(1) «السياسة»، العدد : 3، الخميس 23 مارس 1967.

حركة الإنماء. وما يقال عن التنمية الفكرية، يمكن أن يقال عن التنمية السياسية ؛ إذ كيف يمكن لبلد متخلف، أن يطمع إلى التنمية وهو متأخر سياسيا ؛ لا من حيث تدبير الشؤون العامة فحسب، بل كذلك من حيث الإطار السياسي ؛ الذي يشمل السلطات والمؤسسات. فتنمية أي بلد، تحتاج إلى خبراء وفنيين في الاقتصاد، كما تحتاج إلى نظرائهم في السياسة، بل ليس من المجازفة بالقول ولا بالمغالاة فيه، أن نذهب إلى أن التنمية الاقتصادية رهن بالتنمية السياسية ؛ باعتبار أن السياسة هي التي تبتكر، وتوجه وتنفذ، فإذا كانت سياسة البلاد متخلفة من حيث الإطارات والمؤسسات، فكيف يمكنها أن تطمع في تحقيق التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية أو الفكرية ؟

هذه حقائق كبرى، كثيرا ما يغفل عنها الحكام المسؤولون ؛ مع أنها قائمة الذات وفارضة نفسها على الجميع. وعلى العكس من ذلك، نراهم يهتمون بالتنمية الاقتصادية بصفة أخص، وبكيفية أقوى كأنها لا علاقة لها بالتنمية في المجالات الأخرى، وكأنها لا تحتاج لغير الخبراء والفنيين الاقتصاديين. وتلافيا للعجز، أو التقصير في مجال التنمية الفكرية والسياسية، يلجأ الحكام المسؤولون إلى استيراد لفيف من الخبراء والفنيين من الخارج، إما كمستشارين وإما كعاملين، ونحن مع تقديرنا للخبرة والفنية لديهم، لا نكتم أنهم كثيراً ما يخطئون بتطبيق آراء ونظريات، قلما تتفق وواقعَ بلادنا الاقتصادي والاجتماعي، والفكري والسياسي ؛ ذلك أن ما يصلح مثلاً بالاقتصاد في البلاد الراقية، قد لا يصلح باقتصاد البلد المتخلف، وهكذا في غير مجال الاقتصاد ؛ مما يجعل (التقنية) الأجنبية أحياناً خطرا، وشرا ووبالا على المغترين بها، والمبالغين في الثقة بها، والاعتماد عليها.

وهناك خطأ كبير، يشترك فيه الحكام المسؤولون، والخبراء والفنيون الأجانب، وهو اعتمادهم، في تحقيق التنمية الاقتصادية، على الخيرات الطبَعية والثروات المعدنية، والإمكانات المالية الداخلية والمستوردة ؛ ونحن لا ننكر أنها جميعها تكون العناصر الأساسَ في كل تنمية. ولكنْ، هل يصح لأي بلد متخلف، أن يحقق تنميته الاقتصادية بالاعتماد على الأموال الخارجية، وعلى الخبراء والفنيين الأجانب ؟ إن هذا، إن أمكن كمساعدة، فلا يمكن كعمدة، ولهذا يجب على كل بلد متخلف، أن ينهض قبل كل شيء بوسائله ورجاله، بالاضافة إلى خيراته وثرواته، وهذا ما لا يتيسر إلا مع التنمية في مختلف المجالات.

وزيادة على ما أكدناه، من أن التنمية الاقتصادية رهن في أي بلد متخلف، بالتنمية الفكرية، والاجتماعية والسياسية، نعتقد أن استثمار الخيرات الطبَعية والثروات المعدنية واستخدام الامكانات الداخلية، لا يمكن أن يتم إلا في إطار سياسة نهضة حقيقية مطبوعة بطابع الجرأة، والحزم والتقدمية. وبعبارة أخرى، في نطاق سياسة انقلابية تشمل مجالات الحياة العامة جميعها. وإذا ما انتقلنا من العموميات للحديث عن الخصوصيات في مجال التنمية، نجد كذلك ما هو جدير بالملاحظة.

وأول ما نلاحظه، أن المشتغلين بالتنمية الاقتصادية، من المسؤولين والفنيين، يحاولون تحقيق التنمية المطلوبة مع العمل، لمنع تضخم السكّان ؛ هذا التضخم الذي يجعل الإنتاج في ميدان التنمية، قاصرا عن الإيفاء بحاجات السكان، غير أن مشكلة تضخمهم، لا يمكن أن تحل بوسائل تحديد النسل ؛ وكل المحاولات والتجاريب في هذا المجال، كانت ولا تزال غير مرضية، إن لم تكن قد باءت في النهاية بالفشل ؛ لأن الدولة لا تملك فرض تحديد النسل بكيفية عامة وحاسمة. ولهذا، نرى أن تعمل التنمية بوسائل جبارة، لمضاعفة الإنتاج الذي يساير تضخم السكان، مع مواصلة المساعي لحمل هؤلاء على التبصر والتعقل في التناسل، فليس في هذا ما يناقض ذلك طبعا. وبمناسبة ذكر الإنتاج، نشير إلى أنه لم يتضاعف في بلادنا منذ 1935، إلا بنسبة 1,60، في حين، أن تضخم السكان في المغرب، بلغ ضعف نسبة الإنتاج الداخلي ؛ ثم مما نلاحظه، أن أرباب رؤوس الأموال من الأهالي، قلما يقدمون على توظيفها في المشاريع الخاصة بالتنمية، بل فيهم من ينقلون القسط الوافر من أموالهم إلى الأبناك أو المشاريع بالخارج ؛ لأنهم يخافون عليها من التأميم، وحتى من المصادرة إذا ما صدر قانون : من أين لك هذا ؟ ومهما يكن، فإنهم بذلك لا يبرهنون على أنهم يثقون بالأوضاع في بلادهم، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى. أما أرباب رؤوس الأموال من الأجانب، فإنهم لا يطمئنون ؛ خصوصا عندما يرون زملاءهم من الأهالي يصدرون أموالهم إلى الخارج، فيقولون في أنفسهم : إذا كان هؤلاء عديمي الثقة في الوضع ببلادهم، فكيف نثق نحن فيه ؟؟

ثم إن توظيف الأموال الأجنبية، في البلاد المتخلفة، يتوقف على وجود الاستقرار بالمفهوم الحقيقي لهذه الكلمة، لا بالمفهوم الشائع على لسان أبواق الدعاية الرسمية ؛ الأمر الذي لا يغالط أحدا لا في الداخل ولا في الخارج، وهذا من الأسباب التي تدعو كثيرا من الأموال الأجنبية خاصة، إلى الخروج من المغرب. وسبب آخر، هو ما يعزى إلى أنظمة التوظيفات المالية من فساد.

ويرى الخبراء الدوليون، الذين درسوا الأوضاع في المكان عينه، أنه لا مناص من إعادة النظر بجد وحزم، في تنظيم الأجهزة الإدارية المغربية، وكذلك من إسناد برامج التنمية إلى وزارة كبرى ؛ تتوفر على الكفاءات الشخصية الصالحة، وعلى الوسائل والإمكانَات اللاَّزمة، كما تختص في مجموع القضايا والمشاكل الاقتصادية. ونحن نعتقد أن هذا يجب أن يتوفر لجميع وزارات وإدارات البلد المتخلف فكريا، واجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، ونخص بالذكر منها، في مجال التنمية المادية ؛ وزارات الفلاحة، والتجارة والصناعة والمعادن، وبهذا نثير مشكلة خطيرة كبرى ؛ هي مشكلة أساسٌ، أو بعبارة أوضح، مشكلة القيادة السياسية المركزية والجهوية، في البلاد المتخلفة ؛ إذْ حل سائر المشاكل فيها، مقيد حتماً بحل المشكل الأساس، الذي هو الأول بدون منازع.

4 – التخطيط

النص :

الدولة والتخطيط الاقتصادي[1]

- لا جدال اليوم، في أن الدولة هي المسؤولة عن النهضة الاقتصادية، وهذه المسؤولية تفرض عليها أن تتدخل في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد، كما تفرض عليها أكثر من هذا، وهو القيام بدور التشجيع (Stimulant)، والاستعاضة (Suppleance)، والإدماج (Intégration).

- ويتخذ تدخل الدولة في الاقتصاد، شكل برنامج متناسق ومتكامل الأجزاء، هو التخطيط.

- وحقيقته، أنه مجموع من الخطط الحربية ضد العدو، المسمى التخلفَ، ومقاومة التخلف حرب تارة دفاعية، وتارة أخرى هجومية. ولهذا، يعتبر التخطيط بمثابة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنفيذ هذه الاستراتيجية، يَقتضي السيطرة على الرجال وعلى الأشياء في ميدان المعركة السلمية للبناء والتطوير.

- وبما أن التخطيط عبارة عن برنامج اقتصادي قومي، فإنه يهدف إلى رفع مستوى الإنتاج، وإنماء الثروة العامة وإجادة التوزيع ؛ من أجل إقامة عدالة اجتماعية بقدر المستطاع. ومن هنا، ندرك أنه لا غِنىٰ لأي تخطيط اقتصادي، عن الاقتران بتخطيط اجتماعي ؛ حتى تكون المعركة مزدوجة ضد التخلف بشقيه الاقتصادي والاجتماعي.

ضرورة التخطيط

هل التخطيط ضروري ؟

- قال الملك في خطابه (68/3/12) : **إن التخطيط ليس بعصا سحرية.**

- كما قال : إنه **لا يمكن لأي بلد اليوم أن يواصل تقدمه بدون تخطيط.**

- وقال : **التخطيطات تختلف بحسب الأقطار، والأنظمة السياسية، والوسائل المالية والطاقات البشرية، كما تختلف بحسب الأهداف السياسية التي يتوخاها رؤساء الدول وحكوماتهم.**

(1) في السياسة والمجتمع، ص. 102-108.

- وجود تخطيط ليس معناه دائماً أن تحقيق أهدافه أصبحت مضمونة.

- التخطيط عمل بشري، يحتمل الصواب والخطأ.

- توجد أقطار أصبح لها التفوق في مجال التخطيط، ومع هذا، لم تتحقق الأهداف جميعها ؛ لأن حسن الحظ لم يصحب دائماً مجهوداتها.

- ولهذا، يلزم العمل بتبصر وحيطة وحكمة. وقال في خطابه (64/12/21) بالمجلس الأعلى للتصميم (بمناسبة التصميم الثلاثي) :

- التصميم ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو إحدى الوسائل للوصول إلى غاية معينة من بين ما تتجلى فيه مضاعفة التنمية، وعملة قوية ثابتة ؛ وهذه الغاية لا يمكن أن تتحقق إلا بإجماع الأفكار والآراء، حول تخطيط مطبوع بطابع شخصيتنا، ومساهمة جميع ذوي الإرادة الحسنة في تحقيق التقدم المنشود.

مشاكل التخطيط

وإذا نظرنا إلى المجال الخاص بالأقطار المتخلفة، نجد أن للتنمية والتخطيط فيها مشاكل يحسن أن نشير إليها.

فإذا كان كل قطر متخلف، يشعر بضرورة محاربة التخلف عن طريق التنمية، فإن هذه الأخيرة لا تقتضي التخطيط حتماً ولزوماً، غير أن التجربة، برهنت، بدون جدال ولا اعتراض، أن اللجوء إلى التخطيط يمكن من رسم خطط المستقبل وطرائقه، في أحسن الظروف والأحوال (prévoir dans les meilleures conditions).

- وبقدر ما يتوفر القطر المتخلف على الثروات المادية غير المستثمرة، والطاقات البشرية غير المستعملة، تعظم حاجاته إلى التخطيط، ولكنْ، بشرط أن تسير تنميته إلى الأمام بكيفية معقولة، ومن غير أن تصطدم بالعراقيل ؛ فتتجه نحو الغاية المتوخاة من الجميع، وهي رفع الدخل القومي، ومستوى العيش، وتحقيق العدالة الاجتماعية على أحسن مثال وأوسع نطاق.

- وبمجرد ما يفكر القطر المتخلف في التخطيط، يجد نفسه أمام صعوبات ومشاكل، **أولها :** اختيار نوع التخطيط، **ثانيها :** اختيار الأسبقيات بين الأهداف الأساس، **آخرها :** تيسير الوسائل والإمكانَات.

وبصرف النظر عن هذا، فإنه يتحتم على القطر المتخلف، أن يهتم اهتماماً خاصّاً بوضع التخطيط وبتنفيذه، لأن نجاحه رهن بإجادة الأول، وبإتقان الثاني.

- وبالإضافة إلى هذا، فإننا نشير إلى ما يهم العالم المتخلف اليوم، من عوامل النجاح في التخطيط.

- أحدها : الاستقرار السياسي، وهو يتعلق بظاهرة (Phénomène) سياسية واجتماعية ترجع إلى القيادة ؛ فبقدر ما تكون هذه القيادة حكيمة، ورزينة، وثابتة ومسندة، تكون النهضة الاقتصادية متوفرة وسريعة، ولا يتحقق الاستقرار السياسي الملائم للتنمية بمجرد حفظ النظام واستتباب الأمن في البلاد، بل لا بد مع هذا من التفاهم، والتجانس والتجاوب، والتساند بين الحاكمين والمحكومين ؛ حتى تسود الطمأنينة في البلاد وفي النفوس على السواء.

- والعامل الثاني هو : الاستقرار النقدي، الذي هو نتيجة كل سياسة مالية رشيدة وسليمة.

- والعامل الثالث هو : الإصابة في اتخاذ القرارات من لدن المخططين والمشرفين الإداريين على السياسة الاقتصادية (adoption de décisions correctes).

- والعامل الرابع هو : عدم تقليد الآخرين في التخطيط - ونعني التقليد الأعمى لا الاستفادة من التجارب، فكل تخطيط قائم على تقليد غيره، إنما يكون مليئاً بالأخطار، والأشواك والآفات.

- والعامل الأخير هو : الفعالية العامة للجهاز الإداري ؛ فهي لا تستورد من الخارج كما يمكن أن يستورد المال، والمعرفة والتقنية.

- تلك هي أهم العوامل، التي يحتاج إليها نجاح النهضة الاقتصادية، بواسطة التخطيط في البلاد المتخلفة، لهذا، يتعين على هذه الأخيرة، أن تجيد خلق الظروف المواتية للنهضة الاقتصادية، وإلى أن تتيسر هذه الظروف بكيفية مرضية ؛ فإن سير النمو الاقتصادي، لا يمكن أن يكون إلا بطيئاً جدا.

أسس سياسة التخطيط

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخطيط كل تنمية اقتصادية، يتطلب أن تتوفر له عدة أسس ؛ خصوصاً إذا كان التخطيط لأمد طويل.

1- فأول أساس : هو أن يقوم التخطيط على توجيه دقيق (Orientation précise) وعلى رغبة حقيقية في تحقيق بعض الآمال والمطامح الأساس (Souci réel de réaliser certains espoirs et aspirations fondamentaux).

2- والأساس الثاني : هو أن يتخذ التصميم كغاية : مضاعفة التشغيل (Accroissement de L'emploi)، والتقليل ما أمكن من أنواع الاختلاف والتباين في المداخيل والثروات (réduction des disparités de revenus et de richesses)، وتوزيع الطاقة الاقتصادية ؛ بكيفية تكون أكثر إنصافاً وعدالة (Distribution plus équitable du pouvoir économique).

3- والأساس الثالث : هو اهتمام التصميم ببذل مجهود خاص، سواء في مجال الفلاحة أو الصناعة ؛ من أجل صرف عناية الجماهير القروية والعمالية، إلى إنجاز مشاريع الإنتاج المحلي، وبرامج الريّ، ووقاية الأرض، والتشجير والتسميد، وغير هذا من أساليب الفلاحة الحديثة.

4- والأساس الرابع : هو أن يعتمد التصميم، كأحد أهدافه الأساس، على تعبئة مصادر الطاقة البشرية المتيسرة جميعها (ressources en potentiel humain disponibles) في المناطق الفلاحية.

5- والأساس الخامس : هو أن يهتم التصميم اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية ؛ من تعليم، وصحة عمومية، وغيرهما من الأهداف الاجتماعية ؛ إذ كل تنمية اقتصادية، لا يمكن أن تتحقق إلا مقرونة بالتنمية الاجتماعية الملائمة، التي يتضاءل معها تخلف العنصر البشري ؛ الذي هو أساس في كل إنتاج، وكل نهضة وكل ازدهار.

6- والأساس السادس : هو أن يقوم التصميم على الاستفادة من التجارب المكتسبة أثناء تطبيق التصميمات السابقة، سواء داخل البلاد أو خارجها ؛ وذلك من أجل تحسين تقنيات التخطيط في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي، وبهذا يتمكن من تلافي الأخطاء والإبطاءات (ralentissements insuffisances).

7- والأساس السابع : هو أن التخطيط يجب أن يعتبر عملاً متسلسلاً متواصلاً (Processus continu) ؛ حيث لا يطرأ عليه فتور أو انقطاع بعد ما يوضع موضع التنفيذ.

8- والأساس الأخير : هو ضرورة العمل باستمرار لتحسين مناهج الإنجاز وأساليبه (Améliorer constamment les méthodes et les manières de faire).

- فإذا ما توفرت هذه العوامل للتخطيط جميعها، فإن حظوظ نجاحه تتكاثر وتقوى فيصبح أقدر على تحقيق هدفه الأساس ؛ الذي هو إقامة نهضة اقتصادية بأسرع ما يمكن، هذه النهضة الاقتصادية، التي من شأنها أن تضمن حياة كريمة لسائر المواطنين دون تخصيص أو تمييز.

- ولكن، مع توفر تلك الأسس، فإن التخطيط لا يسلم من عثرات وآفات، نتيجة أعراض طبَعية، أو أخطاء تطبيقية، أو طوارئ داخلية أو تقلبات خارجية.

- ومهما يكن من الأمر، فإن كل سياسة تخطيطية، يجب أن تكون جريئة وطموحة في حدود العقل والإمكان، وهذا لا يتنافى مع حرص التخطيط على إنجاز تنمية اقتصادية سريعة، في غير عجلة ولا ارتجال، كما أن السرعة لا تتنافى مع سلوك المراحل في تحقيق المشاريع المخططة في سبيل الصالح العام.

5 – الإصلاح الزراعي

النص :

الإِصلاح الفلاحي

1 - وضع المغرب الاقتصادي :

يعتبر المغرب العربي من الأقطار المتخلفة اقتصادياً، كما يعتبر بلداً فلاحيّاً في معظم نشاطه الاقتصادي، وأنواع الإنتاج التي ينتجها هذا النشاط السائد، بالنسبة إلى الأرض والسكان، ولكنْ، من الملاحظ أن ما ينتجه المغرب كقطر فلاحي - بالمعنى الواسع لهذه الكلمة - ليس هو كل ما يستطيع أن ينتجه، ولو مع تطور الأساليب الفلاحية من قديمة إلى حديثة، ومع توفر الوسائل المالية، والأدوات العصرية، والإطارات الفنية، وغير هذا مما يحتاج إليه النهوض بالفلاحة الوطنية، في سائر الميادين والأقاليم.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإن الإنتاج الفلاحي سيظل ضعيفاً، وقد يمثل الحد الأدنى بالنسبة إلى طاقات المغرب الفلاحية.

ومن الملاحظ كذلك، أن الفلاحة المغربية نوعان : قديمة، وهي الغالبة، وعصرية ويغلب امتلاك الأجانب لها.

والنتيجة الحتمية للأوضاع الفلاحية في المغرب، هي ما يسود فيه من فقر وبؤس، في البوادي المغربية ؛ التي يمثل سكانها حوالي الثمانين في المائة (80 ٪)، في ما يعرف من إحصاءات.

ومن المعلوم، أن الوضع الفلاحي يؤثر في الوضع التجاري والاقتصادي بصفة عامة، فبقدر ما يكون الإنتاج الفلاحي السنوي، تكون الحركة الاقتصادية ؛ وخصوصاً التجارية منها في المدن والقرى. وهكذا نرى أن الفلاحة هي المصدر الأكبر للحياة المغربية، التي تتأثر بها قلة وكثرة، وسوءًا وخيراً.

2 - مشكلة التخلف الاقتصادي :

ومما تقدم، تتضح الأسباب والدواعي الأساس لعلاَّت التخلف الاقتصادي في المغرب، ولرفع مستوى العيش فيه، ولتأمين حياة المواطنين في الحاضر، وفي المستقبل أكثر، ولمواجهة المشكلة المعضلة الكبرى، التي تسمى المشكلةَ الديمغرافيةَ ؛ الناشئة عن تزايد سكان البلاد بنسبة مرتفعة جدّاً، تبلغ أكثر من 3 ٪، وهي نسبة قلما تدركها الأقطار الناميةُ السكانِ في العالم، ويتم ذلك العلاج، باللجوء إلى الإصلاح الفلاحي ؛ أي بتنظيم استثمار الأرض، وتنمية الإنتاج، وتقوية موارد الثروة الفردية والجماعية في البلاد، وهو ما يسمى الدخلَ القوميَّ، الذي هو مقياس الخير أو البؤس لدى السكان وفي الأوطان.

- وينبغي توضيح حقيقة أولى، وهي أن تنمية الدخل القومي، لا تعني فقط الاستهلاك الداخلي، بل تعني كذلك حركة تصدير المنتجات إلى الخارج، ولهذا يستهدف كل إصلاح فلاحي حقيقي، النهوض بالفلاحة الوطنية لتقوية الاقتصاد ؛ حتى يستطيع أن يفي بحاجات الداخل، ويلبي كذلك حاجات الخارج في أوسع نطاق ممكن، ومن هذا، ندرك أهمية الإنتاج الفلاحي في ميزان التجارة الخارجية، وفي ميزان الحسابات العامة، وفي سير الاقتصاد الوطني ومصيره، لكل بلاد.

ويستخلص من هذا، أن الهدفين الأساسَين لكل تنمية اقتصادية، عن طريق الإصلاح الفلاحي، هما : تنمية الدخل القومي، وتقوية التجارة الخارجية.

ومن أجل هذا، فأول ما يهتم به الإصلاح الفلاحي، النهوض بسكان البادية ؛ وهم الأغلبية المتأخرة الفقيرة، والناقصة التغذية، والسيئة المسكن والملبس، والضعيفة الإنتاج والاستهلاك معاً، وينشأ عن هذا الوضع خلاف بين الحياة في البادية، والحياة في الحاضرة ؛ وهو خلاف اقتصادي واجتماعي ومعنوي ؛ الأمر الذي يدفع بكثير من سكان البادية إلى هجرتها للمدينة، طلباً للعمل أو تأثراً بجاذبية الحياة الحضرية. وإذا كانت هذه الهجرة تزود عالم الشغل بعناصر كثيرة، فإنها ترهق هذا العالم نفسه بداء البطالة وبمشاكلها المتنوعة.

3 - الإصلاح الفلاحي :

وبالإشارة في ما تقدم، إلى أسباب الوضع الفلاحي في البلاد وإلى نتائجه، يمكن الاهتداء إلى إحدى وسائل العلاج، أو ما يُدعى عادةً الإصلاحَ الفلاحيَّ، ولكي يكون هذا الإصلاح أو هذا الأخير صحيح الأسس، صالح الأهداف حسن النتائج، يجب أن توضع مشكلته في الإطار العام (Contexte total) للمجتمع المغربي، لا في مجرد الإطار الخاص بالبادية، كما يجب أن يلتمس إنجازه بالنسبة إلى المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية جميعها، في البلاد التي تعتبر متخلفة بكيفية عامة شاملة، فهذا شرط أساسٌ وضروري، لكل إصلاح فلاحي سليم الأسس ناجح الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، يتحتم الاهتمام بأنواع التجارب جميعها، الناجحة منها والفاشلة، التي جربتها أقطار متخلفة أخرى، ماضياً وحاضراً، في مجال الإصلاح الفلاحي ؛ لتكون تجربتنا قائمة على خبرة ودراية، زيادة على العلم والدراسة.

- ومعنى هذا، أنه يلزم أن لا يكون الإصلاح الفلاحي في المغرب محاطاً بالعزلة، ومهدداً في أسسه بالخطإ، وفي خطواته بالتعثر، وفي أهدافه بالفشل ؛ ذلك أن الإصلاح الفلاحي الصحيح، لا يعرف العجلة والارتجال، ولا يتأثر بالدعاية والتهريج، ولا يخضع للسفسطة والديماغوجية، بل يعتمد عكس هذا، على الحقائق، ويستفيد من التجارب، ويبتعد عن الأغراض والشهوات، ويتقيد بالصالح العام ليس غير، كما يلزم عدم اعتبار مسألة الإصلاح الفلاحي مجرد مسألة فنية، ولا قضية إنتاج، ولا مهمة قانون، بل المسألة أوسع وأعمق، وأهم من هذا ؛ إذ هي، في أساسها، مسألة علم واطلاع، ومسألة دراسة لأوضاع البلاد ولأنظمة المجتمع، ولأهداف النهضة القومية العامة. وكل بلاد أغفلت هذه الحقائق والاعتبارات، تعرضت في إصلاحها الفلاحي للخيبة والفشل، وهذا ما نريد أن نتجنبه بكل قوانا، حتى يحالفنا التوفيق في إصلاحنا الفلاحي تخطيطاً وتطبيقاً. ومما نحرص على الإشارة إليه، أن تنفيذ الإصلاح الفلاحي، يجب أن يكون على مراحل، لا دفعة واحدة ؛ وذلك لنضمن له النجاح، كما فعلت مصر مثلا ؛ حيث إنها بدأت رحلتها الأولى سنة 1952، وشرعت في الثانية سنة 1961، وكذلك فعلت بلدان غيرها.

وعليه، فمن الغلط، وسوء الفهم لحقيقة الإصلاح الفلاحي، أن ينظر إليه كثورة تقلب الأوضاع رأساً على عقب، بكيفية أو بأخرى، بل الفهم الصحيح والسليم لكل إصلاح فلاحي أنه توجيه وتطوير، وتجديد، وتنظيم وترقية. فالإصلاح شيء، والثورة شيء آخر، فإذا كان الأول يقوم على الإنصاف والعدالة، في دائرة الصالح العام للمواطنين جميعًا، فإن الثانية لا تحاول إنصاف فريق منهم إلا بضيم الفريق الآخر.

تلك هي الشروط التي يحتاج إليها كل إصلاح فلاحي بصفة عامة.

4 - الإصلاح الفلاحي في المغرب :

أما في المغرب، فبالإضافة إلى هذه الشروط، نرى أن كل إصلاح فلاحي، يجب أن يحاط بشروط خاصة، نستعرض لها في ما بعد بكل إيجاز :

- **الدستور :** أولها أن الدستور المغربي، أشار إلى إمكان تجديد نظام العقار، على أساس ضمان الملكية الفردية، وتحديدها ؛ وذلك في الفصل 15، الذي ينص على أن حق الملك مضمون، وأن للقانون أن يحد من مداه واستعماله إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد.

فالدستور لا يصرح بالإصلاح الفلاحي، وإنما يشير إليه كتحديد لحق الملكية الفردية بواسطة القانون، عندما تدعو إليه ضرورة النمو الاقتصادي، والاجتماعي كما ترسمه الدولة للبلاد، ويصادق عليه البرلمان، الذي له القول الفصل في الموضوع. وإذا كان الدستور الذي يضمن حق الملكية الفردية، لا يبيح للقانون أن يحدد مداه واستعماله إلا لضرورة اقتصادية واجتماعية، فإنه يحيط هذا التحديد بشروط وضمانات، وردت صراحة أو ضمناً في فصول أخرى من الدستور نفسه.

- **الإسلام :** وأولها الفصل السادس، الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة، والإسلام ليس ديناً فقط، بل هو كذلك نظام وشريعة. والملكية قد نظمها وضمنها الإسلام في نطاق سياسته الاقتصادية والمالية، وتتجلى النظرية الشرعية الإسلامية باختصار، في ما أسسه الإسلام من قواعد وأنظمة لسياسة المال، وكلها تكفل منفعة الفرد، ومصلحة الجماعة، وبهذا الاعتبار، فإن الإسلام لا يتنافى ومبادئ وأهداف الإصلاح الفلاحي السليم الصحيح.

وتجمل تلك النظرية الحكيمة الأصيل في أن سياسة المال في الإسلام، تقوم في آن واحد كما قلنا آنفاً، على رعاية مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ؛ من أجل إقامة مجتمع صالح، تصان فيه الحقوق العامة والخاصة، وتؤدى فيه الواجبات أحسن أداء. وإذا كان الإسلام لا يسمح بإلحاق الضرر بالفرد، فإنه يغلب دائماً المصلحة العامة، على كل مصلحة خاصة.

ومن الحقوق التي يقرها الإسلام ويصونها ويضمنها، حق الملكية الفردية ؛ فلا يجيز النيل منه بأية طريقة من السلب والاغتصاب أو الاختلاس، ولا يترك حق الملكية الفردية دون أن يخضعه لمبادئ وقواعد، وشروط وقيود، وبهذا يجعل للملكية الفردية وظيفة اجتماعية، كما يجعل الفرد المالك، في حفظ واستثمار كل مال كالعقار، وكيلاً عن الجماعية الإسلامية أي الأمة.

وتطبيقاً لنظام الملكية في الإسلام، لا يمكن الاعتداء عليها بما يكون فيه ضرر الفرد، كما لا يجوز تأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية عامة.

فالإسلام كما رأينا، يهتم بشروط التملك، كما يفرض القيود على التصرف، ويعين الحدود للانتفاع بما يكفل مصلحة الفرد، ويخدم مصلحة الجماعة.

ومما اعتنى به الإسلام ونظمته شريعته، توزيع الثروات حتى لا تبقى متجمعة في أيد قليلة، ولهذا شرع نظام الإرث، الذي يضمن توزيع الثروات الضخمة، مثلاً عن طريق الانتقال إلى الورثة من الأولاد والأقارب، عند وفاة المالك، وهكذا تتكون ملكيات صغيرة ومتوسطة، ومن النادر أن تبقى الثروة الموروثة متجمعة في اليد الواحدة، وفي أغلب الأحوال، تؤول الثروة إلى عديد من الورثة ؛ الذين يتقاسمونها حسب النظام المقرر للميراث في الإسلام.

ومما اهتم به كذلك القانون الإسلامي، تنظيم تنمية الملكية، على أساس العمل للمصلحة الفردية دون الإخلال بمصلحة الجماعة.

ومن كل هذا، نستفيد أن الإسلام، بمبادئه، وقواعده وأنظمته، يتفق مع كل إصلاح فلاحي سليم، لا شهوة ولا شبهة فيه أبداً ؛ فالدولة التي تقدم على الإصلاح الفلاحي، وتباشر تنظيم الملكية على أسس جديدة يتطلبها هذا الإصلاح، وإنما تفعل هذا كله نيابة عن الجماعة أو الأمة، ولكنها مطالبة، بل وملزمة في القيام بكل إصلاح فلاحي، بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، التي سبقت الإشارة إليها.

5 - شروط الإصلاح الفلاحي في المغرب :

وبالإضافة إلى نظام الملكية في الإسلام، يتحتم على كل إصلاح فلاحي في المغرب، أن يستوفي الشروط والعناصر الآتية :

1- العنصر الوطني : وهو يتنافى مع كل اعتبار سياسي، واستغلال دعائي، وتمييز طبقي وتهريج ديماغوجي.

فالإصلاح الفلاحي، يجب أن يكون إصلاحاً في سائر مجالاته، بالنسبة إلى الوطن كله وللمواطنين أجمعين ؛ فلا يخضع لحصر أو تخصيص أو تمييز، وهكذا يَنفي عنه كل طابع عنصري أو طائفي أو طبقي، ويكون إصلاحاً حقيقيّاً في دائرة الصالح العام، فيبتعد عن كل فساد، ونفعية وسلبية.

وكل هذا، يقضي بأن يطهر مشروع الإصلاح الفلاحي، من كل ما يعيبه ويخرجه عن مبادئه الأصيلة، وأهدافه النبيلة في ميدان محاربة أخطار التخلف، وتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني.

2- العنصر القومي : ويقضي بعدم تقليد أي قطر، قريب أو بعيد، في إصلاحه الفلاحي نظراً لاختلاف الأوضاع، والحقائق، والحاجات بين قطر وآخر ؛ وليس معنى هذا أنه لا ينبغي الاهتمام بتجارب الإصلاح الفلاحي خارج المغرب، واقتباس ما يناسب ويخدم مصلحتنا في الحاضر والمستقبل، بل من اللازم أن ندرس الإصلاحات الفلاحية الأجنبية، لنستفيد من تجاربها، ولنرقى بتجربتنا بقدر الإمكان عن كل الأغلاط والآفات ؛ التي كانت سبباً في فشل وخيبة كثير من تلك الإصلاحات سيئة الحظ، في مجالي التخطيط والتطبيق.

وهكذا، فبقدر ما يقوم الإصلاح الفلاحي، في المغرب، على واقع الحياة والتطور فيه، وعلى الحقائق الخاصة بالمجتمع عندنا، وعلى مقتضيات الصالح العام لشعبنا، يكون إصلاحاً يطابق اسماً مسماه.

3- العنصر الفني : ويتطلب إخضاع الإصلاح الفلاحي المغربي، للدراسات والأبحاث الفنية الضرورية، حتى لا يصاب بما أصيب به غيره من آفات، ذات عواقب وخيمة على الإصلاح الفلاحي، وعلى الذين استهدف خدمتهم ونفعهم من المحرومين والمحتاجين.

4- عنصر التروي : ويتنافى مع كل تسرع وعجلة وارتجال، بدافع الأغراض الحزبية، والأطماع السياسية، والبواعث الديماغوجية ؛ فالتروي في تخطيط الإصلاح الفلاحي وتطبيقه، مدعاة لإحكامه، وإتقانه، وإنجازه على أحسن مثال.

5- عنصر الاختيار : ويعني الاختيار السياسي أو الإيديولوجي، قصد تحديد حقيقة الإصلاح الفلاحي هل هو إصلاح أو ثورة ؟ وإذا كان ثورة، فمن أي نوع من الأنواع الموجودة في العالم.

6- عنصر التحضير : ويعني إعداد وسائل التطبيق، حتى لا يبقى الإصلاح الفلاحي المقرر حبراً على ورق، أو عرضة للعرقلة، أو التوقف في سيره نحو تحقيق الأهداف المرسومة، كما يعني ضرورة التربية، والتوعية، وخلق الظروف النفسية المؤاتية.

7- عنصر التدرج، أي التنفيذ على مراحل : لا من حيث التطبيق والتجربة فحسب، بل كذلك من حيث أنواع الأراضي المعدة للإصلاح الفلاحي ؛ ومن حيث المناطق التي تكون ميادين للتجارب الإصلاحية الآتية.

8- عنصر الحرية : ويعني حرية الاختيار، وعدم الفرض والإكراه عن طريق القوة والإلزام (libre choix et sans obligation) والعسف والعنت.

هذه باختصار، الشروط التي نرى أن تتوفر لمشروع الإصلاح الفلاحي المغربي، حتى يكون واقعيّاً، وعمليّاً، ومجدياً.

6 - غاية الإصلاح الفلاحي المنشود :

وبعد هذا نسأل : ما هي غاية الإصلاح الفلاحي المنشودِ ؟ قد يظن بعضهم أن غاية الإصلاح الفلاحي، هي تحقيق العدالة الاجتماعية التامة المطلقة، والمساواة الكاملة الشاملة ؛ بالقضاء على الفوارق الاجتماعية جميعها، وبخلق مجتمع جديد يتساوى فيه الأفراد بكيفية مطلقة ومثالية.

والحقيقة أن هذا ليس بالغاية المنشودة، وأننا لا نعرف بلداً قام بالإصلاح الفلاحي، ورام تحقيق هذه الغاية، كما لا نعرف إصلاحاً فلاحيّاً هدف إلى ذلك، وسعى في تحقيقه ونجح في مسعاه. أما الغاية - في نظرنا - فهي أهون من ذلك، وأقرب إلى الواقع ؛ فهي لا ترمي إلى أكثر من إعادة تنظيم حق الملكية الفلاحية، في نطاق محاربة التخلف، والسعي في سبيل التنمية الاقتصادية ؛ بغية رفع مستوى المعيشة، ومضاعفة الدخل القومي، والتخفيف، ما أمكن، من الفوارق الاجتماعية، وكل هذا

يتحقق في دائرة عدالة اجتماعية إنسانية، لها شروطها وقيودها، وحدودها في كل مجتمع بشري.

ولعل الدستور المغربي، كان واقعيّاً ومتواضعاً، حينما تحدث عن تحديد مدى استعمال حق الملك بالقانون ؛ وذلك بدافع ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد. فإذا استهدف الإصلاح الفلاحي تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن هذه الأخيرة، لا يمكن أن تكون من النوع المثالي المطلق، الذي يستحيل إدراكه في المجتمع البشري، وإنما تكون عدالة نسبية ككل شيء في الدنيا ؛ وكل عدالة نسبية، تكون بطبيعتها معتدلة ومتواضعة، وتسمح لكل فرد بأن يعيش في المجتمع عيشة كريمة، لا يبقى يتمتع فيها بالضروريات جميعها، كما تسمح له بأن يستعمل كل مواهبه، ويستخدم طاقاته كلها في نطاق تكافؤ الفرص، والصالح العام للجماعة التي ينتمي إليها.

وعدالة اجتماعية هذا شأنها، لا يمكن أن تقضي على الفقر، وتمحوه من الوجود، وإنما تعمل لتخفيف وطأته، والتقليل من أضراره وتحديد مداه ؛ فبقدر ما يتحقق هذا تتضاءل الفوارق الاجتماعية بين الناس والطبقات في كل أمة.

وبعبارة أخرى، إن العدالة الاجتماعية، التي يمكن أن تتحقق على طريق الإصلاح الفلاحي، تستهدف أساساً رفع مستوى المعيشة في البلاد ؛ وهذا يعد من أكبر المشاكل التي تعانيها الأقطار المتخلفة اقتصاديّاً، نتيجة انخفاض الدخل القومي بالنسبة إلى كل واحد من السكان، ومما يساعد على تفاحش هذا الانخفاض، تزايد السكان سنويّاً بنسب متفاوتة حسب الأقطار، والمغرب كقطر متخلف اقتصاديًّا، يعرف كل هذه المشاكل، ومنها مشكلة تزايد السكان، بنسبة تعد من أعلى ما يعرف في العالم، في حين، أن الإنتاج الاقتصادي فيه، لا يساير هذا التضخم الديموغرافي، ومما يزيد المشكلة الديموغرافية عندنا، وفي الأقطار الشبيهة بنا تفاقماً وخطورة : سوء توزيع، الثروات القومية وسوء استغلالها ؛ ومن هذا سوء توزيع الملكية العقارية، خصوصاً الفلاحية منها.

وكل هذا يفرض القيام بإصلاح فلاحي، على أساس نظام جديد ونافع للأرض الزراعية، وطرائق استثمارها لصالح الأفراد والأمة، وبهذا تتمكن البلاد، الساعية في الإصلاح الفلاحي، من إيجاد الشروط والظروف اللازمة لنمو اقتصادي متجانس، ومن الوصول إلى رفع مستوى عيش السكان عموماً.

وقد يراد بالإصلاح الفلاحي تطبيق المبدإ المعروف : الأرض لمن يخدمها ! ومع ما في هذا المبدإ من صواب ومصلحة، فإنه لم يطبق تطبيقاً موحداً في الأقطار كلها، التي اهتمت بالإصلاح الفلاحي، بل طُبق فيها بكيفية مختلفة حسب الأوضاع، والظروف،

والإمكانات، وفي بعض الأحوال طبق في بعضها بكيفية متناقضة، وكل هذا يدل أن ذلك المبدأ، لا يتحقق دائماً في مجال التطبيق بما يجعله اسماً يطابق مسماه.

ومع اعتبار واقع المبدإ المذكور، وبالرغم عما يدعو إليه من ملاحظات وانتقادات، فإن ما يهمنا أكثر، هو الهدف الذي يرمي إليه ؛ وهو في أساسه، تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي سليم، عن طريق تنظيم جديد صالح للأرض الفلاحية، واستثمارها بما يفيد الإنتاج، وينمي الدخل، ويعود بالخير على الفرد والجماعة. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه، بهذه المناسبة، أن الحكومات تجد نفسها - أمام تطبيق مبدإ : الأرض لمن يخدمها - مضطرةً إلى اعتبار ما لكل بلد من أوضاع، وظروف، وأحوال، تقضي المصلحة بأن يحسب لها حسابها، وبهذا لا يخلو الإصلاح الفلاحي من عنصره الواقعي، ويحاط بشروط التنفيذ الناجح. وهكذا، فبقدر ما يساير الإصلاح الفلاحي الواقع الاجتماعي والسياسي، الذي يختلف باختلاف البلدان، يتمكن من السير في الطريق المرسوم الذي يؤدي به إلى النتيجة المبتغاة ؛ وهي تنمية الإنتاج الفلاحي، وترقية الوضع الاجتماعي في البلاد.

7 - ما هي حقيقة الإصلاح الفلاحي ؟

لقد جرت العادة بتعريف الإصلاح الفلاحي، أنه توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء.

وفي الحقيقة، إن هذا التعريف يعتبر سطحيًّا، فالإصلاح الفلاحي ليس مجرد عملية توزيع الأراضي، بقدر معين على المحرومين والفقراء من الفلاحين، بل هو أكثر من هذا وأهم، وأبعد مدى ؛ فإذا كان هذا إصلاحًا فلاحيًّا، يقوم على توزيع الأراضي على من يستحقها من الفلاحين، فإن مهمته وغايته لا تنحصران في هذا، بل تتجاوان ذلك إلى ما يتحقق به الإصلاح، الذي ليس هو التوزيع فحسب، بل هو إحداث أنظمةٍ ومنشآتٍ، وأجهزةٍ جديدةٍ في عالم الفلاحة ؛ وذلك من أجل تحسين الإنتاج الفلاحي ومضاعفته، والتمكن بهذا من تنمية الدخل الفردي، ورفع مستوى العيش عند الفلاحين وسكان البادية.

ومعنى هذا، أن الإصلاح الفلاحي، يرمي إلى أبعد من توزيع الأرض ؛ وهو إدخال التغييرات الجذرية، والإصلاحات الجوهرِ على النظام الفلاحي العام، لا الاقتصار على تغيير وضع الملكية الفلاحية، ولهذا، يتطلب الإصلاح الفلاحي برامج واسعة ومختلفة ومحكمة، تكون نتيجة ضرورات ملحة، ودراسات علمية، وأبحاث فنية، وتجارب صحيحة، كما تكون متوفرة على الوسائل اللازمة للتنفيذ والتطبيق من أموال كافية، وإطارات صالحة، وقيادات حازمة، وأجهزة سليمة وأساليب فعالة.

فإذا توفر كل هذا للإصلاح الفلاحي، كان مزوداً بوسائل العمل والنجاح، وبالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة النظر في السياسة الجبائية الخاصة بالفلاحة، كما يجب إنشاء

تعاونيات الإنتاج والاستهلاك لمساعدة الفلاحين، وباختصار، إن الإصلاح الفلاحي برنامج واسع خطير، يحتاج إلى أن يُبنىٰ على مبادئ سليمة، وأسس صحيحة، وأن يرمي إلى أهداف واضحة بوسائل وافرة.

والغاية الكبرى الشاملة، التي يسعى إليها كل إصلاح فلاحي صحيح، هي تحقيق العدالة الاجتماعية ؛ بالقضاء على كل استغلال لفائدة الرأسماليين، والمحتكرين، والإقطاعيين من المغاربة والأجانب على السواء ؛ لأن هذا الاستغلال يتنافى مع الكرامة الإنسانية، ويتعارض مع ما اعترف به، للإنسان وللمواطن، في عصر الحرية والعدالة، من حقوق فردية ووطنية، مكفولة بالمواثيق والدساتير، وممارسة بالمؤسسات العامة. وإذا كان الإصلاح الفلاحي يهتم بتجديد نظام الملكية، فإن الملك العقاري، يعد بالنسبة إلى الفلاح مصدراً أساسًا لخيره وأمنه في الحاضر والمستقبل، ومناط آماله وأحلامه في الحياة.

ومما تجدر الإشارة إليه، في موضوع الإصلاح الفلاحي، أن حرية الفلاح كمالك جديد للأرض المسندة إليه، تخضع لشروط وقيود تُمليها مصلحته الخاصة، كما تقتضيها مصلحة الجماعة ؛ أي الأمة التي هو جزء لا يتجزأ منها، ومن هنا، ندرك ضرورة تدخل الدولة، بالسهر، والمراقبة، والتوجيه في نطاق الإصلاح الفلاحي، ويجد هذا التدخل مبرره في العمل لجعل هذا الإصلاح، يستهدف ويحقق خير الفرد، وصالح الجماعة، وبعبارة أوضح، إن تدخل الدولة، يمنع أن تطغى مصالح الأفراد على المصلحة العامة، ويحرص على أن تتجه الجهود الفردية أو المتظافرة، نحو تحقيق الأهداف الإصلاحية المرسومة.

8 - عناصر الإصلاح الفلاحي :

وبعدما أوضحنا حقيقة الإصلاح الفلاحي، ندخل لصميم الموضوع، لنرى ما هي العناصر التي يتكون منها هذا الإصلاح ؟

إن كل إصلاح فلاحي، يقوم على عنصر أساسٍ، هو الأرض التي يباشر وضعها رهن إشارة الفلاحين المحتاجين، طبق نظام معين، وإذا كان هذا التوزيع ليس هو كل ما في الإصلاح الفلاحي، فإنه يجب أن يشمل أكبر عدد ممكن من الفلاحين ؛ لا لمجرد جعلهم ملاكين، بل لتمكينهم من المجال الحيوي الذي يعملون فيه على أساس برنامج التنمية الاقتصادية العامة للبلاد ؛ من أجل تقوية الدخل الفردي والقومي، ورفع مستوى المعيشة للسكان كافة، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

ومرة أخرى، نذكر أن تحقيق العدالة الاجتماعية، لا يعني محو الفوارق بين الناس والطبقات ؛ طمعاً في إيجاد مساواة تامة مطلقة في المجتمع، وإنما يعني التقليل، ما أمكن، من هذه الفوارق الاجتماعية، وإزالة أسباب الاضطراب في الحياة القومية، والعمل لخلق مجتمع جديد يرسو على قواعد سليمة يقتضيها التطور والتقدم.

9 - قوانين الإصلاح الفلاحي وتجاربه :

وقد حققت قوانين الإصلاح الفلاحي توزيع الأرض بأقدارٍ وأشكالٍ مختلفة ؛ حيث اختارت كل بلاد نوعها وأسلوبها في مجال الإصلاح الفلاحي، وتحكمت في هذا الاختيار طبيعة النظام القائم في الدولة، من شيوعية أو اشتراكية ماركسية، ومن نزعة ثورية أو إصلاحية.

وهكذا نرى أن كل بلد اتخذ أنموذجاً خاصّاً به، مع كثير من التشابه في الأصول أو الفروع، بين مختلف قوانين الإصلاح الفلاحي في «العالم الثالث»، الذي يعتبر عالم التخلف الاقتصادي، وميدان التجارب الكبرى في موضوع الإصلاح الفلاحي. وجدير بالمغرب أن يكون على بينة وبصيرة من حقيقة هذه التجارب ؛ من حيث النجاح أو الفشل، ليعمل في تجربته ما من شأنه أن يجعلها أكثر نجاحاً من غيرها، لصالح الفلاح والمجموع. وهناك تجارب تهمنا بصفة خاصة، وهي التجارب التي لا تنطبع بطابع الشيوعية أو الاشتراكية الماركسية، أو التي لا تتأثر بهما مباشرة أو بصفة غير مباشرة ؛ ونعني التجارب البعيدة عن كل تأثير أجنبي غير لائق، وفي طليعتها التجارب العربية في مصر، والعراق وسوريا، على عهد ثوراتها القومية الحديثة : فمصر مثلاً، قد حققت إصلاحها الفلاحي على مرحلتين، إحداهما في 1952، الأخرى في 1961.

ومن غير أن ندخل في التفاصيل، نستطيع أن نقول : إن الإصلاح الفلاحي في مصر، لم يحقق الأهداف جميعها، فتوزيع الأراضي كان جزئيًّا لا كليًّا ؛ حيث لم يشمل الفلاحين المحتاجين كلهم، ولهذا السبب ؛ لم يتحقق نمو الإنتاج الاقتصادي بالشكل المرغوب فيه لمواجهة مشكلة التخلف، وقد نتج عن هذا، أن الدخل القومي ذا الطابع الفلاحي لم يرتفع بالكيفية المطلوبة، كما أن توزيعه لم يتم بالشكل المؤمل، ومعنى هذا، أن مستوى عيش الفلاح في مصر، لم يرتفع إلى الحد الذي تحمد معه نتائج الإصلاح المنجز. وهكذا لم يتمكن الإصلاح الفلاحي في مصر، من إدراك الغايات المقصودة، عن طريق نتائج مرضية وباهرة.

وأما الإصلاح الفلاحي في العراق وسوريا، فلم يكن أسعد حظًّا، وأوفر نصيباً في النجاح من صنوه بالجمهورية العربية المتحدة. وكل هذه التجارب، بما فيها من نتائج وخيبات، جديرة بأن نكون منها على خبرة تامة، حتى نتجنب، في مشروع إصلاحنا الفلاحي، كل أسباب الفشل والخيبة.

وإذا انتقلنا من العالم العربي، إلى غيره من أجزاء العالم المتخلف اقتصاديّاً، عثرنا على تجارب غير متساوية الحظوظ في النجاح، وغير سليمة من الأغلاط والخيبات، ولعل أكثرها نجاحاً هي تجربة الهند.

10 - تجربة الهند :

فالهند - بالرغم عن مجاورتها للصين الشعبية ؛ التي قامت هي كذلك بتجربتها في الإصلاح الفلاحي - لم تنهج طريق جارتها الكبرى، بل سلكت طريقاً خاصًّا بها.

فقد اعتمدت الهند، في أنموذجها الإصلاحي لعالم الفلاحة، ما يسمى «كتلَ التوسع القروي» (Blocs d'expansion paysanne)، وقد أنشأت هذه الكتل في جهات القطر جميعه ؛ الذي كونت فيه شبكةً واسعةً لا يخلو منها مكان. ويهدف الإصلاح أول ما يهدف إليه، عن طريق تلك الكتل، أن يغرس، بوسائل الإقناع وبتغيير العادات، أساليب ومناهج جديدة للعمل والإنتاج، رامياً بهذا توفيرَ العملة الصعبة (دوفيز) الثمينة، من أجل مشاريع التصنيع، لا تبذيرها وإتلافها في جلب الكَماليات، ولا استعمالها في شراء المواد الغذائية نفسها.

ومما ساعد الهند على إنجاح تجربتها في الإصلاح الفلاحي، أنها كانت متوفرة على الإطارات المكونة تكويناً وطنيّاً كافياً (formé par l'esprit aveugle)، ومما امتازت به تجربة هذه الدولة، أنها كانت متئدة ومتزنة في سيرها، حسب المنهاج الذي رسم لها في الأول ؛ فقد بدأت تجربتها في 1940، فلم تهتم بالتسابق مع الصين الشعبية، مثلاً التي بدأت هي كذلك تجربتها في وقت متقارب مع جارتها الهندية.

وقد كان التصميم الخماسي الأول (1951-1956)، عبارة عن برنامج أشغال عمومية، ولم يكن تصنيعاً إلا في جزء منه ؛ حيث إن مجهود التصنيع الكبير، لم يبدأ إلا مع التصميم الخماسي الثاني في سنة 1955. وفي بداية 1963، شرعت الهند في التصميم الخماسي الثالث، وإن ما يعنينا الآن، هو ما حققته هذه الدولة بواسطة تصميماتها الخماسية من نتائج إيجابية، بالنسبة إلى رفع مستوى العيش في البلاد.

ومن غير أن ندعي أن الهند أصبحت قطراً متحرراً من الفقر ومن التخلف الاقتصادي، نستطيع أن نؤكد أن الصين الشيوعية، لم تتمكن من رفع مستوى العيش في بلادها أكثر مما فعلت جارتها الهند، مع ما طَبَع سيرَها من سرعة فائقة بالنسبة إلى هذه الأخيرة، التي كانت بطيئة السير في الإصلاح الفلاحي.

ومن هذا، نستنتج أن مسألة نجاح الإصلاح الفلاحي ليست مسألة سباق، بقدر ما هي مسألة تنظيم متين، وتطبيق حكيم.

وإذا نظرنا إلى ما سعت إليه الهند في الميدان الفلاحي، نجد أن واضعي تصميماتها، خصوصاً الثاني والثالث منها، أرادوا أن يحققوا تنمية الإنتاج الفلاحي بنسبة 4 ٪ في السنة الواحدة، وهو شيء ضروري لنجاح برنامج التصنيع، ولمواجهة مشكلة نمو السكان

بسرعة، وبنسبة 2 ٪ كل سنة. وهكذا، فإذا ضاعف الهنود إنتاجهم الغذائي سنويًّا بنسبة 4 ٪، تمكنوا من مضاعفة الاستهلاك السنوي لكل فرد بنسبة 2 ٪، وفي انتظار هذا، حاولوا، ما استطاعوا أن لا يكونوا مضطرين إلى شراء المنتجات الغذائية من الخارج ؛ لأنهم في حاجة إلى أموالهم لشراء الأدوات وغيرها، مما يتطلبه برنامج التصنيع. ويرى الباحثون أن المنهاج الهندي في الإصلاح الفلاحي، سيكون بنتائجه ومنجزاته أحسن من سواه ؛ وليس معنى هذا أن الهند لا تعرف المشاكل، والصعوبات والعراقيل في مجال إصلاحها الفلاحي، غير أن الطريقة التي اختارتها، قد تكون أحسن وأجدى كما يتنبأ لها.

11 - طريقة الهند في الإصلاح :

إن اعتمادهَا الأساس، في تطبيق الإصلاح الفلاحي - كما أشرنا إليه سابقاً - هو ما يسمى كتلَ التوسع القروي، التي غطت بكثرتها رقعة البلاد ؛ حيث لا يخلو منها مكان في البادية الهندية. وتتمثل هذه الكتل في مؤسسات قروية، يلتجئ إليها الفلاحون لأخذ الإرشادات والتوجيهات من المكاتب التي يعمل فيها الخبراء والفنيون، ولأخذ ما يحتاجون إليه كذلك من أسمدة، ومن زَريعة مختارة، ومن مرشدين وأعوان في مشروعات الري، والغرس، وتربية أنواع المواشي، والدواجن، والحوت والنحل، وغير هذا مما يدخل في نشاط الإصلاح الفلاحي، ومما له صلة بمشاكله وقضاياه كلها.

وقد أخذت الهند نظام الكتل عما كان عند الأمريكيين من إدارات التوسع الفلاحي (service d'expansion agricole)، ومن المعروف أن هذه المؤسسات استطاعت، مع تقدم العلم والبحث، أن تحدث ثورة في الإنتاج الفلاحي الأمريكي، حتى أصبح إنتاجه، في وقت ما مشكلة معضلة بالنسبة إلى الدولة ؛ إذ تكاثر لدرجة اضطُر معها إلى ادخار المنتجات الفلاحية في كهوف الجبال، الحجرية المعروفة (cavernes des montagnes rocheuses).

ولقد تمكن الأمريكيون من مضاعفة الإنتاج الفلاحي، بمجرد تطبيق المناهج العلمية، والأساليب الفنية، واستعمال الأسمدة المخصبة. ومما لا شك فيه، أن الهند لن تصل إلى النتائج نفسها، ولكن الخبراء يتنبأون بأنها ستدرك نتائج مرضية خلال السنوات القادمة وذلك بسبب كتل التوسع القروي، التي تزود الفلاحين بما هم في حاجة إليه، والتي هي مؤسسات في متناول أيديهم، ومهيأة لخدمتهم بكيفية عملية ومجدية.

أما الملكية الفلاحية، فقد أدخلت عليها تعديلات مجدية، ولكن الهند دفعت تعويضات مهمة للملاكين عن الأراضي التي أخذتها منهم، بلغت ستة مليارات من الفرنك، وهكذا كان الإصلاح العقاري في سبيل الفلاحة قائماً على تعويض، وسلمت الأموال لأصحابها دون شرط استعمالها وتوظيفها في الصناعة أو غيرها، وهذا ما انتقد على الدولة الهندية، خصوصاً وأنها لم تخصص للتصنيع وقتئذٍ سوى مليار واحد.

ومما ساعدت به الدولة الهندية الفلاحين، عدمُ إرهاقهم بالضرائب، والاكتفاء بأخذ ضريبة خفيفة منهم رفقاً بهم، وعوناً لهم.

ونحن لا نقصد مما قلناه عن الهند، أننا نريد إعطاء صورة زاهية أو خيالية عن إصلاحها الفلاحي، غير أنه من المؤكد أن الفلاحين هنالِك، كبارهم وصغارهم، استفادوا استفادة من شأنها أن تشجعهم على المضي في العمل والإنتاج، وتطمئنهم على أن ما أنتجوه يبقى لهم، ولا تمتد إليه يد الطامعين، ولا تتطاول إليه الحكومة بالأخذ والانتزاع.

12 - الملكية الفلاحية :

وبعد هذا العرض الوجيز، لبعض التجارب في ميدان الإصلاح الفلاحي، نواصل الحديث عن موضوعه الأساس، وهو الملكية الفلاحية : إن التوزيع العقاري الجديد، يجب أن يكون وفق منهاج صالح ؛ حيث لا يعتبر فيه مجرد تمليك الفلاحين حصصاً من الأرض، بل تراعى فيه مصلحة تجديد النظام العقاري، والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني. وأول ما يتحتم اجتنابه، توزيع الملكية الفلاحية بشكل يؤدي إلى تفتيتها ؛ لأن من شأن كل تفتيت لها، أن يحدث ملكيات صغيرة، تهبط بالإنتاج فتحرم أصحابها من رفع مستوى العيش، ولقد قدر بعض الفنيين، أن التفتيت يؤدي إلى فقد 30 ٪ من الإنتاج. وتلافياً لهذا، يجب درء فساد التفتيت خصوصاً مع تزايد السكان، وتكاثر أفراد الأسر في البوادي، ويُتَوَصَّلُ إلى هذا بعدم الهبوط بالحد الأدنى للملكية إلى درجة التجزئة المفتتة لها. وهكذا، فإذا كانت الملكيات الكبرى سيوضع لها حد في الإصلاح الزراعي، فإنه من الفساد والإخلال بالمصلحة، تجزئةُ الأراضي الفلاحية إلى ملكيات صغرى، تتعرض بها إلى التفتيت المضرّ بالإنتاج الخاص والعام.

وفي ما يخص توزيع الأرض، يجب أن لا يكون توزيعاً على أساس الملكية المجانية، وإنما يكون بأحد الشكلين : إما على أساس الإيجار والكراء بثمن مناسب، ولمدة ثلاث سنوات على الأقل، وإما على أساس التمليك بعوَض مع التسهيلات في الأداء، وفي كلتا الحالتيْن يكون التوزيع وَفق شروط تقتضيها أسس الإصلاح الفلاحي وأهدافه، في نطاق التنمية الاقتصادية المرادة للبلاد.

ومما يلاحظ في التوزيع على أحد الشكلين المذكورين :

1- حفظ كرامة الفلاح الإنسانية، بعدم التصدق عليه بالأرض مجاناً ؛

2- الكف عن إرهاق الميزانية العامة بتضحيات مالية كبيرة، خصوصاً مع العجز الضخم الذي تعانيه ؛

3- توفير الأموال الناتجة عن عمليات التوزيع، لإنفاقها في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة.

ويمكن أن تتولى التعاونيات الفلاحية عمليات التوزيع، ولكي يكون الإصلاح الفلاحي حقيقيّاً ومجدياً، يجب أن يبتعد عن كل تقليد أعمى لغيره، وأن لا يخضع للشعارات التي لا تتلاءم مع الواقع والمصلحة.

13 - الأراضي المعدة للإصلاح الفلاحي :

والآن نسأل : ما هي الأراضي التي يعنيها الإصلاح الفلاحي ؟

إنها كثيرةٌ ومتنوعة. وأولها أراضي الاستعمار بنوعيه : الرسمي والخاص ؛ فهذه الأراضي يجب أن تعود إلى المغاربة. غير أنه يهم أن لا تتعرض هذه الأراضي لأي فساد أو إهمال أو ضياع نتيجة سوء التصرف فيها، بل يجب أن تدخل في الإصلاح الفلاحي من غير أن تصاب بنقص أو خلل في إنتاجها، ولهذا، يتحتم وضع نظام محكم لها، حتى يستفيد منها الإصلاح الفلاحي بما ينمي الإنتاج الاقتصادي في البلاد.

وبما أن أراضي الاستعمار الرسمي قد اغتصبت من ملاّكها الشرعيين، عن طريق نزع الملكية في عهد الاستعمار، فيجب أن لا تتعرض مرة أخرى، في عهد الاستقلال، لعملية تُجدّدُ وتؤكّدُ ذلك الاغتصاب.

كراء الأرض :

1- لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه.

2- لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض على **سبعة** أمثال الضريبة الأصلِ كحد أعلى.

3- في حالة الإيجار بطريق المزارعة، لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف، بعد خصم المصروفات جميعها.

ليس القصد إلحاق الضيم بكبار الملاكين الفلاحين، وإنما القصد تشجيع قيام نوع جديد من استثمار الأرض الفلاحية، يؤدي إلى توسيع رقعة هذه الأراضي.

بيع ما زاد على الحد الأقصى :

كيف يُرغَمُ الملاكون الكبار، ويحملون على بيع ما زاد على الحد الأقصى للملكية الفلاحية الباقية لهم ؟

1- بتحديد أجل البيع بعشر سنوات على الأقل.

2- بفرض ضريبة إضافية، تقدر قيمتها بضعف الضريبة الأصل، مستمدة من القانون المصري، مادة 25 مجموعة القوانين ص 10 وص 24.

3- بالتصريح بنزع ملكية ما لم يُبَع خلال المدة المحددة. ويجوز للمالك أن يتصرف في ما لم يُبَعْ خلال المدة، كما لا يجوز له أن يؤجره كله أو بعضه مع عرضه للبيع.

ولهذا، يكون من الإنصاف والعدالة، في عهد الحكم الوطني، أن يبحث عن خير وسيلة لتعويض الملاكين الأصليين، عما لحقهم من خسارة وضياع ؛ من جراء نزع أملاكهم لفائدة الاستعمار الرسمي، وأكثرهم من الملاكين الفقراء.

وبالإضافة إلى أراضي الاستعمار، توضع رهن إشارة الإصلاح الفلاحي أراضي الجماعات، وأراضي الدولة، وأراضي الجيش والأحباس ؛ وذلك حسب مقتضيات وإمكانيات برنامج هذا الإصلاح نفسه. ثم يأتي في المستقبل دَوْرُ الملكيات العقارية الكبرى، التي تقضي المصلحة أن تخضع لنظام جديد من التحديد، لا يبقى معه أثر ومجال لما يمكن أن يسمى الإقطاعَ الأرضيَّ، وذلك بقدر ما يوجد في المغرب.

فالمقياس الذي يجب اتخاذه في تحديد الملكية الخاصة، هو الذي يتحقق به إلغاء كل إقطاع موجود ؛ وذلك بوضع حد أقصى للملكية العقارية الخاصة، وفي تعيين هذا الحد الأقصى، ينبغي اعتبارُ التكاليف الأسْرية التي يتحملها كل مالك، زيادة على الاعتبارات الأخرى الواجبة. أما ما فضل من الأراضي عن الحد الأقصى للملكية الخاصة، فليس من احترام حقوق ومصالح المواطنين في شيء، الإقدام على انتزاعه، ولو بعوض، بل ينبغي حمل الملاكين إما على كرائه بشروط، وإما على بيعه بأثمان مناسبة، وفي آجال معقولة، مع اشتراط توظيف الأموال الناتجة عن هذا البيع، في مشروعات التنمية الاقتصادية، وهكذا يتم القضاء على كل إقطاع عقاري في مجال الفلاحة، ويقع تحديد الملكيات الكبرى، بما يوفر الأراضي للإصلاح الفلاحي ؛ لا عن طريق القهر والإلزام، ولكن عن طريق الحرية والاختيار، الذي هو طريق الديمقراطية القائمة على احترام الحقوق، وصيانة المصالح للمواطنين كافة، كما يتحقق التوفيق بين هذا كله، وبين ضرورات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها، لصالح الأفراد والأمة.

ومما لا شك فيه، أن طريق الحرية والاختيار، في تحويل الأراضي الفاضلة عن الحد الأقصى للملكيات الخاصة، إلى ميدان الإصلاح الفلاحي، ليس بالطريق الديمقراطي السليم فحسب، بل هو كذلك الطريق الملائم لنظام الملكية في الشريعة الإسلامية، ولمقتضيات الدستور المغربي، ومع أن هذا الطريق يتسم بالحرية والاختيار، فهو، في الحقيقة، قائم على ترغيب الملاكين، بل وحملهم بوسائل قانونية فعالة على التخلي عن

الأراضي الفاضلة عن الحد الأقصى، وعرضها للتوزيع في سبيل الإصلاح الفلاحي، وخدمة برامج التنمية الاقتصادية العامة.

وبصرف النظر عن هذا، فإنه لمن الضيم الكبير للملاكين المغاربة، أن تنزع الدولة ملكيتهم بغير عوض، أو بعوض تافهٍ. كما فعل الاستعمار في عهده البغيض، ومما يضاعفُ هذا الضيم، إن وقع، أن تعامل الدولة الملاكين المغاربة، بخلاف ما تعامل به المعمرين الأجانب ؛ الذين تبذل لهم تعويضات مرضية عما يتخلون عنه من الأراضي الفلاحية من الحاضر والمستقبل.

14 - الإصلاح الفلاحي جزء من الإصلاح الاقتصادي :

وإنه كذلك، لمن الضيم الفادح، أن يحمل الفلاحون المغاربة على التضحية بأملاكهم بشكل ما، في حين، لا تخضع الدولة أصحاب الثروات العقارية والمالية، والتجارية، والصناعية لنظام إصلاحي جديد، يقع به تحديد الثروة مقابل تحديد الملكية الفلاحية، فالإنصاف والعدالة، يقضيان بأن يعم الإصلاح سائر ميادين النشاط الاقتصادي لا الفلاحي وحدَه، وأن تُفرض التضحيات في هذا السبيل على سائر المواطنين بلا استثناء ؛ وذلك تنظيماً للاقتصاد الوطني، وسعياً في تحقيق مجتمع آخذ في السير نحو العدالة الاجتماعية.

وهذا ما يقتضيه الفصل 15 من الدستور ؛ الذي ينص للقانون أن يحد من مدى حق الملك واستعماله، إذا دعت إليه ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد.

والمِلك هنا، لا يخص العقار الفلاحي وحده دون سواه، بل يشمل أنواع المال والثروة من عقار وغيره.

ويؤكد ذلك الفصل 17 من الدستور ؛ الذي ينص أن على الجميع أن يتحملوا، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها.

فالإصلاح الفلاحي، يجب أن يَصْحَبهُ إصلاح جوهرٌ شامل لجميع أنواع الثروة الفردية ومصادرها، في نطاق التنمية الاقتصادية العامة، التي يتطلب تمويل مشروعاتها المختلفة توفير الأموال عن طريق ذلك الإصلاح، الذي لا يقل ضرورة وأهمية عن الإصلاح الفلاحي بالنسبة إلى المعركة ضد التخلف الاقتصادي في البلاد.

15 - التعاونيات الفلاحية :

وبصفة عامة، فإن الأرض التي تم اعتبارها عنصراً أساسًا في كل إصلاح فلاحي، لا تكفل وحدها تحقيقَ هذا الإصلاح ونجاحه، بل إن هذا الإصلاح، رهنٌ يتوفر علىٰ عناصرَ أخرى

ذات أهميةٍ ؛ وهي المنشآت الإصلاحية، كالتعاونيات الفلاحية للتوجيه والإرشاد، والعون والمساعدة، والإنتاج والاستهلاك. فقيام التعاونيات ضروري لتحسين أحوال الفلاحة والحياة في البادية.

ومما يبرر قيامها، عدم التوفر على وسائل كبيرة، وعدم الخبرة بالتقنيات العصرية، وتفشي الجهل وقلةُ التربية. فمن اللازم والأكيد، أن ينظَّم الإنتاج ويُروَّجُ على أساس جماعي تعاوني. ومن مَهَمات التعاونيات، أنها تستطيع أن تعبئ الموارد والطاقات، وأن تنظم العمل والمجهودَ بكيفية معقولة ؛ ولهذا يكون الانضمام إلى التعاونيات إجباريًّا على جميع الفلاحين حتى تشملهم أنظمتُها، ويتمكنوا من الاستفادة من مختلف نشاطها. وبما أننا في عهد الديمقراطية، فمن الواجب أن تكون التعاونيات مطبوعة بطابع ديمقراطي حقيقي ؛ وذلك بأن يشارك في تسييرها ممثلون منتخبون عن الفلاحين الأعضاء، ومع هذا، فإنه يكون للدولة حق الرقابة والتوجيه، حتى يُضمن للتعاونيات سيْرٌ سليمٌ ومفيدٌ، وهذا رهنٌ طبعاً - بسلامة التدخلات وبحسن التصرفات. وتُسنِدُ قوانينُ الإصلاح الفلاحيِّ للتعاونيات المهام الآتية :

1- الحصول على السلف الزراعي بمختلف أنواعه، طبقاً لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعيات.

2- تزويدُ الفلاحين بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور، والسماد، والماشية والآلات الزراعية، وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها.

3- تنظيمُ زراعة الأرض واستغلالُها على خير وجه ؛ بما في ذلك انتقاءُ البذور، وتصنيفُ الحاصلات، ومقاومةُ الآفات وشقُّ الترع.

4- بيع المحصولات الرئيسَةِ لحساب أعضائها، على أن تُخصَم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض، والسلف الزراعي، والديون الأخرى.

5- القيام بالخِدْمات الزراعية جميعها، التي تتطلبها حاجات الأعضاء، وكذلك القيامُ بمختلف الخدمات الاجتماعية.

16 - الجهاز المشرف على الإصلاح الفلاحي :

وبالإضافة إلى التعاونيات، يُشرِف على الإصلاح الفلاحي جهازٌ خاص أعلى، كما يباشرُ التمويلَ على يد بنك فلاحي، وبواسطة التعاونيات نفسها ؛ التي لها دور فعال في خدمة الفلاح.

17 - على من توزع الأرض ؟

ولا يتم الإصلاح الفلاحيُّ بغير الفلاحين الجديرين باستثمار الأراضي المسندة إليهم، وهم الذين تتوفر فيهم شروط الخبرة الفلاحية، والقدرة على العمل، والصلاحية لتطبيق مقتضيات القوانين والأنظمة المتعلقة بالإصلاح الفلاحي، والتنمية الاقتصادية الوطنية.

18 - أساليب العلم الفلاحي في خدمة الإصلاح :

وهناك جانب أساسٌ نرى أن نلفت إليه النظر، وهو وجوب إخضاع تطبيق الإصلاح لعلم الفلاحة العصرية، ومعنى هذا، أن الفلاحين ليسوا في حاجة إلى الجرارات (تراكتورات)، وغيرها من الآلات الميكانيكية الكبرى، بقدر ما هم في حاجة إلى الأسمدة، والبذور المنتقاة، والأدوية المبيدة للحشرات وللحيوانات والطيور التي تؤذي المزروعات، والأساليب المجدية في ميدان الفلاحة، ووسائل الريِّ، وغير هذا مما يكون في متناول الفلاح، ويوفر له العونَ والمساعدة.

وبصفة عامة، فإن الفَلاَّحَ يحتاج إلى الاستفادة العلمية، والمواد الكيماوية ؛ التي لها صلة بالفلاحة، أكثر مما يحتاج إلى الإكثار من الآلات الميكانيكية الكبرى ؛ وإن الأقطار التي سلكت غير هذا المسلك، لدلت التجربةُ على أنها كانت غير موفقة ؛ بقدر ما غلبت الوسائل الآلية على الوسائل العملية والكيماوية في تطوير فلاحتها، والنهوض بإنتاجها الاقتصادي، وكل إصلاح فلاحي يعتمد على الوسائل الكيماوية، أكثر مما يعتمد على الوسائل الآلية، يكون سهل التطبيق، أيْ هيِّناً ويسيراً على القائمين به، والمستفيدين منه في الملكيات الفلاحية، كبرى كانت أو صغرى.

تلك باختصار، هي الخطوط الرئيسَة للإصلاح الفلاحي الذي ننشده لبلادنا. ولا ندعي أننا قلنا الكلمة الفاصلة في الموضوع، وإنما هي آراءٌ، ونظرياتٌ، وملاحظاتٌ واقتراحاتٌ توخينا من خلالها إحاطةَ مشروع الإصلاح الفلاحي، بكل ما يمكن من حظوظ النجاح وشروطه، لصالح الفرد والجماعة.

19 - شروط النجاح :

ومرة أخرى، نؤكد أن مسألة نجاح الإصلاح الفلاحي، ليست مجرد مسألة تحديد المِلكية، ولا توزيعِ الأراضي على المحتاجين من الفلاحين، وليست كذلك مسألة سباقٍ سياسيٍّ، ومغالاةٍ في ترويج الشعارات الفارغة، طمعاً في جلب الأشياع والزبائن بوسائلَ التملق والتضليل، بل المسألةُ غير هذا كله في أصلها وغايتها ؛ إذ هي مسألة حقائق وتجاربَ، ومسألةُ أنظمةٍ ووسائلَ، ومسألةُ إطاراتٍ فنية، وقياداتٍ صالحةٍ على مختلف المسؤوليات، ونعني بهذه الإطارات والقيادات، الرجال الخبراء الذين يتوفرون على علم أصيل، وعقل حصيف، وحنكة وافرة، وضمير المهنة وشعورٍ بالواجبات والمسؤوليات.

ففي هذا يكمن سر النجاح، كما يكمن في عدم طبع الإصلاح الفلاحِي بطابع الارتجال والعجلة، والسرعةِ والتلدنِ، بل بطابع التدبرِ والتأني، والمرونةِ، والاعتدالِ، والحذرِ، والواقعِ، وبطابعِ الحرية، والقوميةِ، والابتكارِ والإيجابية، وغيرها مما يجدر من الصفات بالمصلحين الذين يؤمنون بما يقولون، ويفعلون ما به يؤمنون ؛ هدفهم الوحيد خدمة الحقيقة، وتحقيق خير الفرد والجماعة في نطاق التصميم الاقتصادي، والتخطيط الاجتماعي، ومن غير التضحية بحقوق ومصالح فريق أو جيل لفائدة فرق أو أجيال أخرى.

فبهذا، وبه وحده، يستطيع المغرب أن يحقق إصلاحاً فلاحيّاً ناجحاً، ويتوفر على الحلول الصحية لمشاكل التخلف الاقتصادي، خصوصاً في الميدان الزراعي ؛ الذي يتجلى فيه هذا التخلف بشكل مرعب خطير.

الخلاصـــة

وإذا كان لنا - بعد هذا العرض - أن نوجز رأينا في تحقيق الإصلاح الفلاحي في المغرب - حاضراً واستقبالاً - بما يجعل وجهة نظرنا فيه أوضح وأجلى، فلنؤكد أولاً أن هذا الإصلاح يجب أن يطابق اسمه مسماه في الميادين جميعها، وبالنسبة إلى سائر المواطنين.

ومن أجل هذا، يجب أن يقوم إصلاحنا الفلاحي على دعامتين كبيرتيْن، هما : تشريعٌ حكيمٌ عادلٌ، وتطبيقٌ سليمٌ صالحٌ. وبهذا يمكن للإصلاح الفلاحي، في بلادنا، أن يكون عمدةً صالحةً للكيان الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي ننشده، ونريد أن نخوض معركة البناء والتنمية من أجله.

ومن الضروري، أن يكون إصلاحنا الفلاحي مستمدّاً - في روحه وحقيقته - من وحي البيئة القومية المغربية، ومتفقاً مع حاجاتها الفعلية، ولهذا يجب أن لا يكون مقلداً ومنقولاً عن بيئة أجنبية، تختلف وبيئَتنا في الأوضاع والحاجات، وفي المفاهيم والعادات، وأن لا يكون كذلك نظريّاً ولا خياليّاً ؛ حيث يتعذر أو يستحيل إخراجه إلى حيز الوجود والتطبيق. فنجاح الإصلاح الفلاحي متوقف على كل ذلك ؛ أي على إقامته - في النظر والواقع - على الدرس والبحث، والتدبر والتأمل، والتحضير والإعداد، حتى يكون عمليًّا وميسوراً، ونافعاً.

وبما أن التشريع أساس الإصلاح، فيجب أن يكون ذا أهداف اقتصادية، واجتماعية وسياسية سليمة :

1- فالاقتصادية : تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني بمضاعفة إنتاجه، وطبعه بطابع النظام والاستقرار.

2- والاجتماعية : ترمي إلى نشر العدالة الاجتماعية، وإرسائها على قواعد صحيحة لصالح المواطنين كافة.

3- والسياسة : تعمل لإزالة أسباب التذمر والاستياء في المجتمع المغربي، الذي يجب أن يحقق، مع الاستقرار، التطور والتقدم.

1 - فترة انتقال :

ومما يتطلب نجاح الإصلاح الفلاحي، إحداثُ فترة انتقال ؛ يتمكن فيها من تذليل العقبات، والتغلب على الصعاب، وإعدادِ وسائل العمل والتطبيق، وإيجادِ الإطارات الضرورية الكافية، إلى غير هذا مما يحتاج إليه الشروعُ في تنفيذ قوانين الإصلاح وأنظمته، وإنشاء الأجهزة والهيآت الخاصة به في مختلف المستويات.

2 - الإسكان القروي :

ولا يتصور إصلاح فلاحيٌّ حقيقيٌّ، يقتصر على العناية بإنتاج الفلاحين، دون إيوائهم في مساكن صحية جديدة، ولهذا، يجب أن يصحب إصلاح الفلاحة إصلاحٌ قرويٌّ على أوسع نطاق ؛ وذلك بإيجاد الوسائل العملية، الكفيلة بحل مشكلة السكنى في البادية ؛ لجعلها مطابقةً لروح الإصلاح الفلاحي ولعهده ؛ إذ لا يُعقَلُ أن تهتم الدولة بالقضاء على أحياء القصدير في الحواضر المغربية، دون الاهتمام، في الوقت نفسه - خصوصاً في عهد الإصلاح الفلاحي - بمسألة الإسكان في البوادي، للقضاء على المساكن غير الصحية ؛ التي تمثل الفقر، والبؤس، والشقاء، والمرض والانحطاط، والتي هي عار كبير في عهد الحكم الوطني، الساعي في التنظيم والإصلاح.

3 - الإطارات الفلاحية :

ولضمان تحقيق الإصلاح الفلاحي، طبق القوانين المقررة، والأنظمة المرسومة، يجب القيام بجد وحزم، بإعداد الإطارات الفلاحية ؛ التي بدونها يظل الإصلاح حبراً على ورق، أو يسير على غير هدًى، مما يعرضه للفشل والخيبة.

ولا سبيل إلى إعداد الإطارات التي يتطلبها الإصلاح الفلاحي دون النهوض بالتعليم الفلاحي، وإحكام نظامه، وإصلاح برامجه، وتكثير مدارسه ومعاهده، وميادين تجاربه في مختلف الجهات.

4 - التأمين الفلاحي :

ومما تجب مراعاته في نظام الإصلاح الفلاحي، بالمغرب، تأمين ممتلكات الفلاحة ومنتجاتها، في طورها الجديد ؛ فإن العمل بنظام التأمين، في مختلف مجالات النشاط الفلاحي، يقي الفلاحين من الآفات والخسائر التي تتعرض لها الفلاحة، والتي تقضي المصلحةُ بتلافي أضرارها واجتناب عواقبها الوخيمة.

5 - محكمة مختصة في قضايا الإصلاح الفلاحي :

ومما لا شك فيه، أن تطبيق الإصلاح الفلاحي، سيثير مشاكل وقضايا تتعلق بالنزاعات حول الأراضي الخاصة به، وهي نزاعات ذات صبغة خاصة ؛ نظراً لكونها تتعلق بقضايا معقدة، ومسائل شائكة، وعمليات دقيقة قد يكون من الصعب الفصل فيها بواسطة المحاكم العادية، ولهذا، ينبغي إنشاء هيآت أو لجان قضائية، مختصة في مشاكل الإصلاح الفلاحي، ومن شأن هذا، أن يسهل حل هذه المشاكل، ويحيط عمليات التطبيق بضمانات كفيلة بصيانة حقوق المواطنين ومصالحهم.

6 - تنسيق سياسة الإصلاح الفلاحي :

من المؤكد، أن الإصلاح الفلاحي سيزود بهيآت ومنظمات مكلفة بالتنفيذ أو بالإشراف، وتقضي المصلحة المتوخاة من تحقيق الإصلاح الفلاحي، بأن تخضع هيآته إلى تنسيق محكم بينها في المسؤوليات، والأعمال، والخِدْمات، حتى يطبَّق التخطيط المرسوم تطبيقاً منتظماً ومتناسقاً، وحتى لا تعترض مراحلَ الإصلاح عللٌ وآفاتٌ، ناتجةٌ عن اختلال في التدبير والتسيير.

تلك آراءٌ ومقترحاتٌ، ليست هي كلّ ما يمكن أن يقال في موضوع الإصلاح الفلاحي، وإنما هي بعض من كل، ولا يجهل أحد أن الإصلاح الفلاحي مشروع عظيم، ومتشعب وخطير، فإذا أجاد الواضعون له رسم مبادئه وأهدافه، وأتقنوا تخطيط أنظمته وأجهزته، وأعدوا له عدته من وسائل وإطارات، وساروا بالإصلاح سيراً حكيماً سليماً، فإن النصر سيكون حليفهم في معركة كبرى ضد التخلف الاقتصادي، وفي سبيل تنمية الإنتاج الوطني، وسيحققون بهذا، النهضة الاقتصادية والاجتماعية، التي ينشدها الجميع في عهد التحرر والتقدم.

6 – مكانة المرأة

النص :

المرأة المسلمة[1]

... الإسلام دين الهداية والعدالة. وهل تُعقل هداية بدون علم يُنير الفكر، وتهذيب يربي النفس ؟ وهل تُعقل عدالة بحرمان المرأة المسلمة، من حق الاهتداء بهدي العلم والتهذيب ؟

إننا ننزّه الهداية والعدالة الإسلاميتين، عن مثل هذا الإجحاف بحق المرأة، شريكة الرجل في الحياة الاجتماعية ؛ بل نعتقد ما يجب أن يعتقدهُ كل مسلم خبير بتعاليم الإسلام، غيور على مصلحة الملّة الإسلامية، أن الله أمر المسلمين كافة بأن يكونوا في كل زمان ومكان، أرقى الأُمم على الإطلاق، وأن يحلّوا منها محل الرأس من الجسد والقلب من الصدر، فقال تعالى : ﴿**كنتم خيرَ أُمَّة أُخرِجت للناس تامُرون بالمعروف وتَنْهَوْن عن المنكر وتومنون باللهِ**﴾. هذه الآية الكريمة السامية، هي التي يجب أن يعمر المسلمون بها أرواحَهم وأفئدتهم، ويدأبوا على تحقيقها طاعة منهم لأوامر الله وإعزازاً منهم لدين الله.

كيف يصحّ أن نؤمن بالله حقًّا، إن نَحن قصَّرنا، سهواً أو عمداً، عن استحقاق ذلك الامتياز الذي يريد الله أن يخصّنا به ؛ وهو أن نكون «شعب الله المختار» ؟ فهذه الدرجة السامية - درجة شعب الله المختار - هي ما يرضاه الله لنا دنيَا وآخرة. وكيف نعدّ أنفسنا خير أُمة أُخرجت، إن لم نأمر بالمعروف ونَنْهَ عن المنكر ؟ ومن الأمر بالمعروف الدعوة إلى العلم، ومن النهي عن المنكر الجهر بموت الجهل. ويوم خرج الناس من ظلام الجاهلية إلى نور الإسلام، قضى الله عليهم أن لا يتخذوا إلا العلم هادياً وقبساً منيراً.

(1) هذا البحث حول المرأة المسلمة، كتبه محمد بالحسن الوزاني في المنفى، وعُثر عليه أخيراً في المسودّة ناقصاً الصفحة الأولى. وربما صفحات من الآخر.

إن الإسلام يأمرنا بالعلم كما يأمرنا بالإيمان بالله ؛ لأن الله لا يُعرف إلا بالعلم، ولا يُطاع له أمر إلا بالعلم، ولا يرضى للمؤمنين عزّة إلا بالعلم[1].

وقد شرّف الله العلم فقال : ﴿قل **هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب**﴾، وقد أبان الرسول قيمة العلم في المجتمع» فقال : «العلماءُ ورثةُ الأنبياء»[2]. وقد أوضح المشرِّع الأكبر واجب المسلم فقال : «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، كما أوصانا بأخذ العلم بدون شرط ولا قيد، وطول الحياة فقال : «خذوا الحكمة ولا يضرُّكم مِن أيِّ وعاءٍ خرجت». «الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنَّىٰ وجدها». «اطلبوا العلم ولو في الصين». «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»....

ففي هذه الأحاديث كلها، لا نجد ما يحمل على تخصيص الرجل بالعلم دون المرأة، بل الأمر عامٌّ، يشمل المسلم رجلاً كان أو امرأة، بل يصرّح الرسول أن العلم فرض على المسلم والمسلمة. وفي القرآن تصريح بوجوب تعلّم المرأة ؛ قال تعالى : ﴿**واذْكُرْنَ ما يُتلَى في بيوتكنَّ مِن آيات الله والحكمة**﴾.

ومما يدل على عناية الإسلام بالمرأة، الحقوق التي فرضها الله لها ؛ والتي تجعل منها امرأة راقية كاملة، والتي تغبطها عليها نساء الأُمم المتمدنة الحديثة. هذه الحقوق هي التي أشار إليها الرسول في خطبة الوداع - وهي لنا بمثابة دستور عام - لَمَّا أوصى المسلمين خيراً بالنساء. ومن الخير أن نضمن للمرأة حقوقها الشرعية، ونكفل لها حقها في العلم ؛ الذي بدونه لا تكون مسلمة كاملة، عارفة بحق الله وحق نفسها وحق ملّتها[3].

ولا نجد في الإسلام، ولا عند الشّارع، ما يصدُّ المرأة عن طلب العلم، بل نجد التصريح بوجوب تعليمها كما ذكرنا آنفاً ؛ سواء في ذلك الحرائر والإماء : قال رسول الله : «أيُّما رجل كانت عنده وليدة فعلَّمها فأحسن تعليمها وأدَّبها فأحسن تأديبها، ثم أعتقها وتزوَّجها فله أجران»، في هذا الحديث الشريف، يتجلى بوضوح سموّ الروح الإسلامية، ومنه تفيض نبالة العاطفة المحمدية، فالرسول يُرغِّب المسلم في تحرير الولائد من ذل

---

(1) حديث : «مَن ازداد علماً ولم يزدد هدى لم يزدد من الله إلا بُعداً». حديث : «هل ينفع القرآن إلا بالعلم ؟» حديث : «إن مَثلَ ما بعثني اللهُ به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت طائفة طيبة، قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير إلخ...» (إحياء ج 1، ص 10). حديث : «الناس معادن... كمعادن الذهب والفضة فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقِهوا».

(2) قال تعالى : ﴿**شهد الله أنه لا إلـٰه إلاَّ هو والملائكةُ وأُولُوا العلم**﴾.

(3) قال أنس : «ما رأيت أحداً كان أرحمَ بالعيال من رسول الله ﷺ».
حديث : «خيرُكم خيركم لِنسَائه وأنا خيركم لنسائي».
حديث : «إن الحكمة تزيد الشريف شرفاً، وترفع المملوك حتى تجلسَه مجالس الملوك».

الجهل ؛ وذلك بحسن التعليم والتأديب، كما يرغبه في إعتاقهنّ من الوجهة الاجتماعية، بتمليكهنّ من أنفسهنّ واتخاذهنّ أزواجاً.

وللمرأة المسلمة خير قدوة في بعض نساء الرسول ؛ فقد كان بعضهنّ يكتبن كحفصة وأُم كلثوم. ومكان عائشة في العلم معروف، حتى إن الرسول قال : «خذوا نصف دينكم عن هذه الحُميراء» ؛ هذا دليل صريح، أن الرسول جعل المرأة شريكة الرجل في العلم كما هي شريكته في الحياة الاجتماعية ؛ فليس لها أن تتعلم العلم فحسب، بل لها كذلك أن تكون معلِّمة الرجل، ومهذِّبة عقله بالعلوم والمعارف. ولا ينبغي للرجل، الذي سمّاه الله قوَّاماً على المرأة، أن يجد غضاضة في التعلم منها في كل ما تُحسِنُ، فالعلم مشاع بين الرجل والمرأة، فعلى العالم أن يعلّم الجاهل، وعلى الجاهل أن يأخذ من العالم ؛ وذلك بصرف النظر عن الجنس والسن. وفي الحديث : «لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه»، «مَنْ علِم علماً فكتمه، أَلجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»، «ما آتى الله عالماً علماً إلا وأَخذ عليه من الميثاق ما أخذ على النبيين أن يبيِّنوه للناس ولا يكتموه» «إنما بُعثْتُ معلِّماً». وقال تعالى : ﴿**وإذ أخَذَ اللهُ ميثاقَ الذين أُوتوا الكتابَ لَتُبَيِّنُنَّه للناسِ ولا تكتمونه**﴾.

فهذا القرآن وهذا الحديث، كلاهما يأمر العالم بِبَذْل علمه للجاهل، والجاهل بالتعلّم من العالم. ولا نجد في كلام الله، ولا في حديث رسول الله، ما يُفهَم منه تخصيص الرجال بذلك دون النساء. فهم جميعاً شركاء في الواجب وميثاق الله. ومثال عائشة زوجِ الرسول خير مصداق لهذا ؛ فقد أشار الرسول بالأخذ عنها كما تقدم، ومكانها في كثرة رواية الحديث هي بعد أبي هريرة، وقد كان لها بين الصحابة منزلة عالية، يستشيرونها في مسائل دينية وقضائية.

والشرع يطلب من الرجل أن يعلّم زوجته الضروري من العلم. قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي : على الزوج أن يعلّم زوجته أحكام الصلاة، وما يقضى منها في الحيض وما لا يقضى، فإنه أمر بأن يقيها النار بقوله تعالى : ﴿**قُوا أَنْفُسَكُم وأَهْلِيكُم ناراً**﴾ ؛ فعليه أن يلقنها اعتقاد أهل السنّة، ويُزيل عن قلبها كلّ بِدعة إن اسْتَمَعت إليها، ويخوِّفها في الله إن تساهلت في أمر الدين، ويعلِّمها من أحكام الحيض والاستحاضة ما تحتاج إليه... فإن كان الرجل قائماً بتعليمها، فليس لها الخروج لسؤال العلماء، وإن قصر علم الرجل، ولكن نابَ في السؤال فليس لها الخروج، فإن لم يكن ذلك، فلها الخروج للسؤال، بل عليها ذلك ويعصى الرجل بمنعها. ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها، فليس لها أن تخرج إلى مجلس ذِكْرٍ ولا إلى تعلّم فضل إلا برضاه. ومهما أهملت المرأة حكماً من الأحكام ولم يعلِّمها الرجل، حرج الرجل معها وشاركها في الإثم.

يُستفاد من هذا، أنه على المرأة أن تتعلم الضروري من علوم الدين مثل الرجل، وإنه من الواجب على الزوج أن يُعلّم زوجته هذه الحصة اللازمة من العلم. فإذا قصَّر الرجل، فلها بل عليها أن تطلب العلم الواجب في الخارج. ويعدّ من العصيان حيلولة الرجل دون امرأته وما يلزمها من العرفان. وسواء أخذت علمها الضروري عن زوجها أو عن غيره، فليس لها أن تخرج لأجل العلم الكمالي إلا بإذنه ورضاه، وهو أمر معقول. وخلاصة القول : إن المرأة مطالَبة شرعاً بالضروري من العلم مثل الرجل. أما المعارف الكمالية، فلها أن ترغب عنها مثل الرجل، ولها أن ترغب فيها فتتلقنها خارج البيت، أي في مجالس العلم وهي المدارس، لكن بوفاق الزوج الذي هو القيِّم عليها. وليس في هذا الشرط المعقول، ما يجعله من الموانع التي لا تغلب. وما أشبه هذه المسألة بموقف الأولاد من الوالدين ! وفي بيان هذا يقول الغزالي : وكذلك ليس لك أن تسافر في مباح أو نافلة إلا بإذنهما. والمبادرة إلى الحج، الذي هو فرض الإسلام نفل لأنه على التأخير. والخروج لطلب العلم نفل إلا إذا كنت تطلب علم الفرض من الصلاة والصوم، ولم يكن في بلدك مَن يعلِّمك وذلك كمن يسلم ابتداء في بلد ليس فيها مَن يعلِّمه شرع الإسلام، فعليه الهجرة ولا يتقيد بِحق الوالدين. إن «رضا الوالدين حتم» كما يقول الغزالي، ولكن من غير إطلاق. والتقيد بإذن الوالدين، لا يمنع حاجّاً من حجّه ولا متعلِّماً من علمه ؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. كما أن شرط الإذن من الزوج، لا يصدّ الزوجة عن تعلّم الفضل والكماليات. إن الشرع يجعل من حقوق الأبناء أن يؤدبهم أبوهم فيحسن تأديبهم. قال رسول الله : «مِن حق الولد على الوالد أن يُحسن أدبه». وليس في هذا الحديث الشريف ما يعرض هذا الحق للبنين دون البنات، فعبارة الولد تشمل الذكَر والأنثى. وإذا عملنا بالحديث القائل : «سوُّوا بين أولادكم في العطية»، وكذلك بقوله عليه السلام : «نِعم العطية ونعم الهدية كلمة حكمة تسمعها فتطوى عليها، ثم تحملها إلى أخ لك مسلم تعلمه إياها»، بذلنا العلم للبنين وللبنات على السواء، لأن حقّهم علينا آكد من كل حق ؛ إذ هم أَمسّ رحماً بنا، وهم «ثمار قلوبنا وعماد ظهورنا، ونحن لهم أرض ذليلة وسماء ظليلة، وبهم نصول على كل جليلة» (الأحنف بن قيس).

المرأة المسلمة في عصر الانحطاط :

هذا هو موقف الإسلام من مسألة المرأة والعلم. وقد انحطّ شأن المرأة المسلمة، من الوِجهة العلمية في عصور الانحطاط، التي مرّ بها المسلمون في المشارق والمغارب، فأصبح جهل المسلمة يُعدُّ في نظر الكثير زينة لها وفخراً، ويُراد لها أمناً ولباس تقوى. ولئن عذرنا في هذا الرأي الباطل جهّال المسلمين، وهم كثير، فلا يمكن بحال أن نعذر فيه كل مَن أخذ به مِن أذكياء المسلمين وعلمائهم قديماً وحديثاً، وإن هؤلاء لم يذهبوا هذا المذهب الشنيع في حق المرأة المسلمة، إلا جموداً منهم، وتأثراً بعوامل التأخر ؛ التي

كانت ولا تزال تسود في كثير من الأوساط الإسلامية، الغريقة في بحر الجهالة، المتشبثة بغير اللباب من تعاليم الإسلام، القانعة بالدون كَأن أخذتها صاعقةُ العذابِ الْهُونِ.

وإن شئنا أن نضرب مثلاً على وضَاعَة المرأة المسلمة في زمن الانحطاط، ورذالة الآراء في شأنها ؛ حتى عُدَّت في عين الكثير من الخسائس والمحتقرات، ذكرنا رأي الشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعرّي ؛ فقد صوّر في شعره نظره ونظر معاصريه في المرأة بكيفية لا ينكرها الجاحدون من جهّال المسلمين وعلمائهم، في عصرنا هذا.

فالمعرّي يسلب المرأة حق التعليم :

علموهن النسيج والغزل والرد ... ن وخلُّوا كتابة وقراءه
فصلاةُ الفتاة بالحمد والإخـ ... ـلاص تُجزي عن يُونسَ وبراءه

ثم يشير أبو العلاء على مَن يريد تعليم المرأة، بأن لا يعهد بهذه المهمة إلا لمن أصبح له قدم في الدنيا وقدم في الآخرة من المعلمين والمعلمات :

ليأخذن التلاوة عن عجوز ... من اللائي فَغَرن مهتَّمات
يُسبِّحْنَ المليك بكل جنح ... ويركعن الضحى متأثمات
فما عيب على الفتيات لحن ... إذا قلن المراد مترجمات
ولا يدنين من رجل ضرير ... يلقِّنهنّ آيًا محكمات
سوى مَن كان مرتعشاً يداه ... ومِلَّتُه مِن المتثغِّمات

هذا رأي أبي العلاء وأضرابه، وهو نهاية في الجمود والخُرق والضلال. وليس هذا شأن المرأة في شريعة الإسلام. تعالت الحنيفية عمّا يظن الغاوون الذين هم في وادٍ يهيمون.

وفصل الخطاب : ما أجدر المسلمين بأن يتدبروا قول العلاّمة المُصلِح، الفذّ الأمير شكيب أرسلان : إن الدين لا يمكن أن يحمل أهله لا على الجهل ولا على الذل ولا على المُحال. وإن الله ورسوله لا يريدان بالناس إلاَّ الخير، وإن اعتبار كل جديد بدعة ولو كان فيه المصلحة أو كانت تقضي به الضرورة، هو سوء فهم لحقيقة الدين ولقواعد الشرع الكلية، وإن العلماء النيِّرين قد أفتوا بالعمل بالمصالح المرسلة بالمذاهب الأربعة، وإن أحد كبار السادة الصوفية قال : «أينما تكون المصلحة فَثَمَّ دينُ الله» !

وليتدبروا أكثر من هذا، قول الرسول عليه الصلاة والسلام : «يكون في آخر الزمان عباد جهّال وعلماء فسّاق»، وكذلك قوله عليه السلام : «هلاك أُمتي عالم فاجر وعابد جاهل».

فجهل العامة وفسوق الخاصة (إلاَّ مَن عصمه الله) داءان معضلان، قد فتكا وما زالا يفتكان بالمجتمع الإسلامي شرقاً وغرباً. فإذا لم يتداركنا الله بلطفه، ولم يقلع جاهلنا

عن جهله، ولم يتنكب عالِمنا عن غيِّه، بقينا في مؤخَّرَة الأُمم بدل أن نكون في طليعتها، وحقّ علينا - والعياذ بالله - قوله عزّ وجلّ : ﴿**فلمّا جاءهم مَا عرفوا كَفَروا بهٖ فلعنة الله على الكافرين**﴾.

لماذا يجب تعليم المرأة المغربية ؟

1- تعليم المرأة، واجب في الشريعة الإسلامية السّمحَة كما تقدم ؛ فالمرأة مطالَبة شرعاً، مثل الرجل، بتعلّم الضروري من علوم الدين. قال تعالى : ﴿**لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّين**﴾، والتفقّه يشمل المسلم ذكراً وأُنثى، ويقتضي البَصارة بعلوم العقائد والعبادات والأحكام وبعلوم اللسان التي هي الأداة لذلك، وبها تدرك معاني القرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص الشرعية عامة. فتقصِير المرأة في التفقّه في دينها، عصيانٌ لأوامر الله، ومَثْلفة للشريعة التي حياتها بمعرفتها من المسلمين رجالاً ونساءً. وبدَهي أن كثيراً من معالم الدين لم تُدرّس بيننا، إلاَّ لأننا غدونا مع الجهل لا نتشبث من الإسلام إلا بالاسم. وما أكثر الأعمال التي نظنها من الإسلام وهو مِنْها براء ! وما أجدرنا بالرحمة ! ولكن الله لا يرحم مَن لا يرحم نفسه، ولا يعمل ما به يستحق الرأفة.

2- نهضة الأُمة برجالها ونسائها، لا بفريق من أعضائها دون فريق. فكل نهضة تقوم على الرجل دون المرأة، إنما هي نصف نهضة ؛ وإنها لتكون ناقصة بَتْراء مختلفة عقيمة بقدر ما يكون في الأُمة من نساء جاهلات. فالرقي العام الذي تنشده البلاد في طور النهضة، وتسعى له العناصر الحيّة النيِّرة من أبناء الأُمة، وتتطلبه حياة المجتمع الجديدة لا يدرك حقًّا ولا يتيسر كاملاً، إلاَّ إذا سار رقي البنات جنباً لجنب مع رقي البنين. ولا رقيَّ لهم جميعاً، إلا بالعلم الصحيح، الذي يناسب كل فريق من ناشئة الأُمة. فالعلم يجب أن يكون رائد المرأة والرجل معاً، في سير النهضة المغربية ؛ هذه النهضة التي نريد أن تصبح مثال الرشد والتوفيق والكمال. وفي المثل : الجهل مطيةٌ مَن ركبها ذلّ، ومَن صحبها ضلّ.

3- تربية الأولاد منوطة بالنساء. والتربية الرشيدة الفاضلة، مسألة عسيرة المنال إلاَّ على العارفات من الأُمهات. ولا سبيل إلى إدراك أسرارها عن طريق الفطرة والإلهام والعادة مجرداً. وبعبارة، فالمرأة الجاهلة، ليس من شأنها أن تتوفق في تربية الأولاد تربية ترضي العقل والدين والمصلحة ؛ لأن التربية هي قبل كل شيء علم وخبرة ودراية. فإذا اعتبرنا المرأة «أُمّ الوطن» - وهي كذلك بصفة مصدر النسل والثمرة، وحاضنة الأولاد زمن تربيتهم، وقيِّمة البيت - أدركنا أهمية الغاية بتعليمها، وفظاعة الجرم الذي نقترفه بتركها مهملة لا علم يُنير عقلها ويهديها، ولا دراية تهذّب نفسها وتُعليها، ولا سلاح يسندها في القيام بوظيفها ويقوِّيها. فالمرأة إذا صلحت بالعلم والتهذيب، صلح الأبناء

الذين هم عمدة الأمة في مستقبلها، وإذا أفسدها الجهل، ساءت أحوال النشء وقامت الأُمة في ضلال وضعف وفوضى.

4- حسن مستقبل الأُسرة، مقيد بصلاح أعضائها جميعهم. والأُم التي تسمى عادة ربّة البيت وملكة المنزل، هي الركن الثاني الذي تُشاد عليه الأُسرة ؛ فجهل الأُم، التي تلك مكانتها وذلك شأنها، شرّ فساد تتضرر منه الأسرة، وبما أن هذه الأخيرة، الجديرة بهذا الاسم، عبارة عن جماعة محكمة الروابط، متراصّة الأجزاء، وأن لكلٍّ من أعضائها حقوقاً وواجبات، ففساد الأُم بالجهل، له تأثير سيِّئٌ ظاهر أو خفي في صفة الروابط الأسرية، وكيفية أداء تلك الحقوق والواجبات بين الأعضاء. وإذا سلّمنا أن كل أسرة إنما هي خلية في عميرة الأُمة، وحلقة من سلسلتها المُحكمة، شخَّصنا الداء العضال الذي تُصاب به الجماعة من جرّاء جهل النساء، وأيقنا بعظم المسؤولية، التي تثقل كواهلنا بسبب ما نرتكبه غيّاً وجموداً، من التصير الشنيع في تعليمهنّ وتهذيبهنّ. فصلاح المجموع بصلاح القطعة وهي الأسرة، وصلاح هذه الأخيرة، إنما هو بالعلم الذي يعمّ أفرادها جميعهم : الأب والأُم والأولاد ذُكوراً وإناثاً. فإذا عرى داء الجهل أحد هذه الأقانيم الأسرية الثلاثة، وهو الأُم، تردّت الأسرة في هَلَكة هَلْكاء وساءت مصيراً.

وحُسْن مصير الأُسرة بانتظام سيرها. فلكل عضو منها وظيفهُ الخاص، له ما يناسبه من الحقوق والواجبات. والمصلحة هي في أداء كل وظيف على أكمل صورة. وكيف يستطيع ذلك ناقص العقل، قصير الباع ؛ وهو كل جاهل ذَكَراً كان أو أُنثى ؟ وبإحكام النظام في الأسرة، هو في إحلال كل عضو في المحل الخليق به : فَالأَبُ بصفته الرئيس له السلطة والسيطرة على الجميع. والأُم تابعة له ؛ وهو قيِّم عليها من الوجهة القانونية الشرعية. لكنها شريكته في الحياة والوِلْدَة، وهي وإياه سواء من الوجهة المعنوية. فسلطة الزوج تزري بشأن المرأة لأنها سلطة ناشئة عن المسؤولية، وليست قائمة على مجرد التسلّط والإذلال. فلكلٍّ منهما منزلته، ولكلٍّ منهما حُرمته، ولكلٍّ منهما مجال عمله. وازدياد الأولاد، يزيد روابطهما إحكاماً وتثبيتاً. وخير الأسرة في حُسن تناسق وضعية الأبوين. وهذا التناسق، إنما يكون مضموناً في الأسرة ؛ التي أفرادها عارفون وعالِمون بما لهم وعليهم من حق وواجب.

5- مكافحة الأُميّة بين قومنا، أول واجب على الأُمة شعباً ودولة. والأُميّة تفتك بالنساء أكثر من فتكها بالرجال ؛ لأنها تحيق بجنس ضعيف حسّاً ومعنىً، وويلها في الأُمة يشتد على قدر ما يوجد فيها من نسوة جاهلات، وهنَّ جميع النسوة تقريباً. وإن أكبر ما يشين المرأة، ولو كانت «ملكة جمال»، لهو الجهل[1] ؛ فإليه يعزى كثير من فساد التربية

(1) ولا نقرّ المثل القائل : عقل المرأة في جمالها وجمال الرجل في عقله، فلا جمال للرجل وللمرأة إلا في العقل وحسن الخلق.

واختلال كثير من شؤون الأسرة. والمسؤول عن هذه الأسواء كلها، الرجل قبل المرأة ؛ لأنه قوَّام عليها، وله عليها السلطة والنفوذ. ورُبّ قائل يعترض علينا بوجوب تعليم الرجال قبل النساء، ظنّاً منه أن المصلحة العامة، تتطلب تقديم البنين على البنات في العلم والتهذيب. وهذا من الحماقة والخور، وليس من المصلحة العامة في شيء.

إن الأُمة تتركب من رجال ونساء ؛ فالاهتمام بجنس دون الآخر، تفريط عظيم وتقصير فظيع. والأُمة لا ترقى إلا برقي أعضائها جميعهم، رجالاً ونساءً، وصلاح الأولاد تابع لصلاح الأمهات ؛ لأنهنّ الحاملات المُرضِعات المربيات، وهنّ المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الأطفال مبادئ التربية الأولى، وهنّ الأقطاب اللائي تدور حولهنّ الحياة الأسرية، وهنّ في البيئة المنزلية، السماء الممطرة، والشمس المشرقة والأرض الخصبة. فالمرأة غيث ونور وثمر. إن علمنا هذا حق العلم، اقتنعنا بوجوب تعليم المرأة ؛ لأنها أساس تربية الأبناء، والنهوض بالأسرة من خفض الوهاد وضمان مستقبل زاهر للبلاد.

الأُم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعباً طيب الأعراق
الأُم أُستاذُ الأساتذةِ الأُلى ... شغلت مآثرهم مدى الآفاق
ليست نساءُكُم أثاثاً يُقتنى ... في الدور بين مخادع وطباق
تتشكل الأزمان في أدوارها ... دولاً وهنَّ على الجمود بواق
فتوسطوا في الحالتين وأَنصِفوا ... فالشر في التقييد والإطلاق
(حافظ إبراهيم).

الجهل لا تحيا عليه جماعة ... كيف الحياة على يَدَيْ عِزِّيلا ؟
وإذا النساء نشأنَ في أُميّة ... رضع الرجالُ جهالةً وخمولا
ليس اليتيم مَن انتهى أبواهُ مِن ... همِّ الحياة وخلَّفاه ذليلا
فأصاب بالدنيا الحكيمة منهما ... وبحسن تربية الزمان بديلا
إن اليتيم هو الذي تلقى له ... أُمّاً تخلَّت أو أباً مشغولا
(أحمد شوقي)...

6- حُسْن الأُسوة بالملك في تعليم الفتاة المغربية واجب لا محيد عنه. فإذا كانت مشكلة تعليم المرأة المسلمة، قد أثارت في المشرق زوابع من الكلام، وأسالت جداول من المداد وشغلت حقباً من الزمان. فإنها ما كادت تظهر في فجر نهضتنا لحيّز الوجود وتفرض نفسها على حَمَلَة الأقلام من المغاربة المفكرين والمصلحين، وتروّج ذكرها في الصحف والأندية والمجالس، حتى هبّ جلالة الملك - أعزّه الله - فأعلن في صراحة واعتزام بين العلماء وطلبة العلم بالقرويين : «هناك أمر آخر نهتم به كل الاهتمام، وهو تعليم بناتنا وتثقيفهنّ، لينشأن على سُنن الهدى، ويهذبن بما ينبغي حتى يتصفن بما

يتعين أن تتّصف به المرأة المسلمة، حتى تكون على بيِّنة من الواجب عليها لله ولزوجها وبنيها وبيتها».

بهذا التصريح، أنهى جلالة الملك موقفه الحاسم، إزاء مشكلة تعليم المرأة المغربية المسلمة، وصدع في الأُمة بوجود ترقية الفتاة بالعلم الصحيح والتربية الفاضلة ؛ كي تصبح أهلاً لوظائفها في الأسرة والمجتمع. تكلم جلالة الملك في وسط العلماء بالقرويين وفي هذا من المغزى، ما لم يفت أحداً من أبناء الأُمة، ولا غرب عن فطنة هؤلاء العلماء أنفسهم ؛ الذين هم أعرف الناس بمسألة الشريعة والمرأة، الذين يلزم أن يكونوا أكثر الناس خفوفاً إلى تعليم البنات.

ما كدنا نسمع جلالته الشريفة، يجهر بالواجب الآكد علينا للمرأة في مجال نهضتنا العامة، حتى ردّدنا مع المثل : قطعت جهيزة قول كل خطيب ! نعم، بذلك القول، أراد جلالة الملك أن يوفّر على الأُمة خصومة قلمية عريضة، كالتي قامت في المشرق يوم وضعت مسألة المرأة على البساط أمام الرأي العام ؛ لأن خصومة كهذه، يجب أن لا تستفحل وتستحكم بيننا، فتشغلنا بالكلام دون العمل، وتؤدي بنا إلى طول الجدال الذي لا نظفر معه بنتيجة، إلا بعد أن تفنى أزمان، وتضيع أعمار، ونزداد شقاء على شقاء وضغثاً على إبَّالة.

الخصومة في شأن تعليم المرأة المغربية، قد تطورت بعد أن قال فيها الملك كلمته التي هي فصل الخطاب في الموضوع. فلم تبقَ خصومة تموج فيها الأهواء، وتتضارب في شأنها الآراء، وتتعارض في مجالها الخصوم والأنصار، بل انقلبت سريعاً معركة في سبيل تعليم المرأة المغربية المسلمة، تخوض معمعتها الأُمة، لا يشذّ عنها أحد بقولٍ ولا عمل. فكلُّ ما يقال ويكتب ويعمل، يجب أن يكون وسيلة وسلاحاً في يد المجاهدين، المتظافرين على غزو وجهالة المرأة، المستميتين حتى يربحوا المعركة ويفوزوا فوزاً مبيناً.

قال الملك الإمام كلمته النهائية، فأصبحت كمّاماً لكل خصم معاند، ونبراساً لكل مَن ينهج سواء السبيل. ولم يتكلم جلالته إلا بعد أن عمل هو نفسه في الميدان، ما رأى أن يكون خيراً وقدوة للأُمة جمعاء ﴿**إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد**﴾.

لا نريد، بعد أن نطق الملك بالحق، وأفصح عمّا فيه صالح الأُمة، أن يبقى بيننا صوت مخالف، ينازع في تعليم المرأة، بل نريد أن تتحد الآراء كلها، وتتبارى الهِمم جميعها، كي تُزاح غشاوة الجهل المقيت، عن عقول بنات هذا الجيل ؛ الذي هو جند النهضة وعمدة المستقبل. وفي المثال الذي سار عليه جلالة الملك، في تعليم كريماته الجليلات، خير مبدِّد لمخاوف المضطرين، وهواجس المحافظين، ووساوس المتزمتين. فلو رأى جلالته

أيّ مانع ديني، أو آفة خلقية في تعليم بناته، لأحجم عن ذلك بتاتاً، ولكن حاشا الدين أن يرضى للمرأة المسلمة جهلها، وحاشا الملك أن يعمل ما لا يوافق الدين الحنيف، ولا يطابق المصلحة. ومتى كفل الجهل للمرأة الصون والعفاف، والحصَانة لا يضمنها الجهل حتماً ولا تحف بالعلم لزوماً، وإنما قوامها أخذ المرأة بمكارم الأخلاق، ووفاؤها بعهد الله وميثاقه. وقد يتوفر هذا في الجاهلة، لكن العالمة أجدر بأن تعرف ما لها وما عليها، وتميّز الخبيث من الطيب والفضيلة من الرذيلة. وقد حمدنا كل ما عمل وقال جلالة الملك، في شأن ترقية المرأة بالعلم والتربية، وتفاءلنا خيراً بتزعمه هذه الحركة الجليلة ؛ التي سار فيها كثير من قومنا خطوات مشكورة، والتي نأمل أن ينضم الناس إليها أفواجاً أفواجاً، أُسوةً بصاحب العرش العظيم. وقديماً قالوا : «الناس على دين ملوكهم». فواجب على الأُمة أن تهبّ من غفلتها، وتحذو في تعليم بناتها مثال الأميرات الجليلات، وتأتمر في إنجاز هذا الإصلاح الضروري الخطير بالأمر المولوي. وإن جلالة الملك، لحارص حرص الرعية، على أن يكون تعليم الفتاة المغربية موافقاً لتعاليم الإسلام. لذلك أمر جلالته بأن يوضع برنامج التعليم تحت إشرافه، لئلا يلحقه شطط أو تحريف ؛ ليضمن رقيّ الأُمة من كل الحيثيات، ويحفظ من الإهمال كما يحفظ من الآفات، ويتسنى لها أن تسابق الأُمم، من غير خروج على مبدإ دينها الأقوم، تتعلم ما ينفعها ويحييها، وتتجنب ما يؤخرها. مقصدُها العلم الحقيق النافع، ورائدها الرشد البيِّن، لا تحيد عن طريق الهدى، ولا تلوي على مهاوي الردى. وديننا الزكي الطاهر، يُسرٌ لا عُسر، ومنهجه القويم الظاهر، سهل لا قسر. أفبعد هذا يبقى أيّ مجال للتردّد لحظة، في اقتفاء الأثر، واستنهاج السبيل والاندراج في الحركة ؟ لينهض العلماء الذين أرادهم الله هُداة للملّة، ولْيكونوا في هذا العمل الصالح خير مَن يؤازر جهود أمير المؤمنين، ويهدي هديه في الدعوة إلى العلم والتقدّم بالمرأة إلى الأمام.

هل يُراد بتعليم المرأة تحريرها ؟

إن المرأة المسلمة، ليست رقيقاً فتحتاج إلى إعتاق وتحرير. قد يتوهم بعض الأجانب أن مركز المرأة في الإسلام، ينبني على القهر والاستبداد والاستعباد، وأن ليس لها من الحق إلا الرضوخ والاستسلام لإرادة الرجل ؛ ومما يدفعهم إلى هذا الظن، أن حظ المرأة في الإرث نصف حظ الرجل، وأن الزواج بأكثر من واحدة مُباح، وأن الطلاق بيد الزوج دون الزوجة، وأن للزوج سيطرة بصفته قوَّاماً على زوجته. فكل هذا - في ظن الأجانب - يؤدي إلى هضم حقوق المرأة، وجعلها في منزلة وضيعة بالنسبة إلى الرجل. وقد فات أصحابَ هذا الظن، ما في تلك المسائل من حكمة ومصلحة ليس هنا مجال تبيانها. والحقيقة أن الإسلام، خوَّل المرأة من الحقوق ما يكاد يماثل حقوق الرجل، وأنه لم يخصّ الرجل بشيء دون المرأة، إلا رعياً لمصلحة الأسرة والمجتمع ؛ على أن الشريعة لم تترك المرأة أمام الرجل عَزْلاء من كل سلاح، بل عملت لصيانة حقوقها، بما فرضته من الشروط

والقيود التي تُعدُّ ضمانات كافية. أما دعوى استرقاق المرأة فباطلة ؛ إذ إن الشرع لا يبيح أن يُستَرَقَّ مسلم أصلاً، ثم إنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية، لم تقم إلا على إعلاء كلمة الله تعالى. مراعًى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم. أما استرقاق غير المحاربين، ممّن لا كتاب لهم ولا شُبهة كعَبَدَة الأوثان، فقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياتهم : إن ذلك لا يجوز مطلقاً[1] و«إني لأستحيي أن أستعبد إنساناً يقول ربي الله». (على بن أبي طالب).

أما ما آل إليه أمر المرأة المسلمة من الجهل والانزواء، فلا يقرّه الإسلام السمح. وبصفة عامة، يجب أن لا يستدل على الإسلام بما عليه المسلمون اليوم في كثير من أحوالهم ؛ ﴿**ذلك بأن الله لم يكُ مغيِّراً نعمة أنعمها على قوم حتى يُغيِّروا ما بأنفسهم**﴾. فإذا كان لا بدّ من التحرير، فلا يكون هذا باسم المدنية الحديثة، ولكن باسم الإسلام ؛ وذلك بتطبيق تعاليمه السامية الخاصة بالنساء. وإنها لتضمن لهنّ من الحقوق، ما لا تتمتع به نساءٌ كثيرة من الأُمم المتحضِّرة اليوم، ومن الحرية ما يناسبهنّ في الحياة الاجتماعية الراقية. والحجاب الشرعي، لا يحُول بين المرأة المسلمة وما تبتغيه من رقيّ وصلاح ؛ كما أن مجرد السفور لا يضمن للمرأة رفعة ولا يجلب لها منفعة، فقيمة المرأة إنما هي بكمال عقلها وحسن خلقها، وكمال العقل بالعلم الصحيح، وحسن الخلق بالتربية الفاضلة. وكلاهما في متناول المرأة المتحجبة والمرأة السافرة معاً. فمسألة المرأة التي نُعنَى بها، ليست مسألة حجاب أو سفور، ولكن مسألة جهل أو علم. فالمرأة المتعلمة لا يضرّها الحجاب، والمرأة السافرة إن بقيت جاهلة، لا يجديها السفور نفعاً ولا فضلاً، وخير منها مهذبة العقل والنفس، ولو ظلت من وراء حجاب. وتعجبني في الموضوع كلمة حكيمة، قالها أحد أفذاذ العلم والإصلاح من المسلمين في هذا العصر، وهي : «إذا طالبنا بوجوب تحرير المرأة، فإنما نطالب بتحريرها من رقّ الجهل وسلطان الغباوة، فلا تعود تستسلم للخرافات، وتنقاد لسيِّئ العادات. وليس المراد بتحريرها أن تنزع عنها برقع الحياء والحشمة، وتركب رأسها فتتصرف في شؤونها حسبما تشاء وتريد. ولم تخلق المرأة مستعبدة لمثل تلك الحرية وهذا التصرّف، ولا يمكن أن تصادف وسطاً يلائم أن تعيش فيه هذه المعيشة المحفوفة بالأسواء والمخاطرة».

حقيقة التعليم المطلوب للمرأة :

إن التعليم الذي نريده للمرأة المسلمة، هو ما يمكِّنها من معرفة دينها ولغتها، وحضارة ملّتها، وما يكون في يدها سلاحاً يقويها، ويعزِّز جانبها في معترك الحياة العصرية. ولابدّ من أن يكون لهذا التعليم روح قوية، قادرة على أن تثبت في نفس المرأة ملكة التربية الصالحة والفضيلة الكاملة. وربما كان بقاء المرأة جاهلة، خيراً من أن تتعلم تعليماً مختلاً

(1) عبد العزيز جاويش : الإسلام دين الفطرة والحرية.

وتتربى تربية طالحة ؛ إذ فساد التعليم وسوء التربية، إنما يكونان حجّة على علم البنات في نظر الجامدين، الذين يتوهمون باطلاً أن مجرد العلم لهنّ ضرر عظيم، وأن لا وزر لهنّ إلا في الجهل وما يلزمه من نقص في الدين والعقل، ونقيصة في النفس والسلوك.

فالواجب يقضي أن لا نتساهل قطُّ في تعليم الفتاة وتربيتها. ومن التساهل أن نعمد بها إلى مَن لا يصلح لأن يكون لها معلِّماً ومربياً. وما أحقّنا في عنفوان النهضة وبداية الحركة النسوية - والبدايات دائماً صعبة شديدة - بأن نحرص الحرص كله، على انتقاء المعلّم الذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة جميعها، علماً وتهذيباً ! فبهذا نتمكن من تحقيق الرقيّ المنشود للمرأة المسلمة، ونقيم الحجة بحسن النتيجة على كل مَن يُمَاحِكُ ويلاجُّ في تعليم الفتيات، ونخدم قضية الإصلاح خدمة رشيدة أكيدة، تنجح المساعي وتقرب المقاصد. ولا نُخطئ إن قلنا : إن تعليم الفتاة المغربية ما يزال في طور التجربة، وإن علينا أن نعمل جهد الإمكان لنجاحها كل النجاح ؛ إذ لو خابت هذه التجربة كلها أو بعضها، وساءت النتائج ولو جزئياً، لخشينا أن تنقلب وجهة الإصلاح المتوخى، ويضلّ سعي العاملين المخلصين. فإن كان هذا - لا قدّر الله - شمت بنا الجاهلون الجامدون، وضحكوا وسخروا، وصفقوا زهواً وفرحاً، فظن الأغرار والمغفلون أن العلم فساد، وخير منه الجهل وفوضى التربية.

هذه هي المبادئ العامة، التي يجب علينا أن نسير وفقها في تعليم البنات المسلمات وأن لا نحيد عنها رفقاً بهنّ وحفظاً لشرفهنّ، وإعلاء لشأنهنّ في الحياة.

أما التعليم المناسب للمرأة، فهو الذي يلائم خلقتها الطبَعية، ويوائم وظيفها في الحياة الاجتماعية ؛ وذلك بصفتها زوجاً وأُمّاً وربّة البيت. فنحن لا نريد أن نزجّ بالنساء في الشوارع، ونقذف بهنّ في مجال الرجال ؛ يتزاحمن معهم على أبواب الوظائف، ويتبارين معهم في مزاولة المهن، ويضايقنهم في الصنائع والأعمال. فنظام الكون قائم على توزيع العمل بين الرجل والمرأة ؛ فلكلٍّ منهما مجال يعمل فيه، ولكلٍّ منهما حقوق وواجبات في معترك الحياة. ومملكة المرأة هي المنزل ؛ فهي مدبرته القائمة المسؤولة عن الأُسرة. فإذا خرجت عن دائرتها، وأعرضت عن مهمتها، وألقت بنفسها في معركة الرجال، اختلَّت نُظُم الأُسرة، وجنى المجتمع من ذلك شروراً كبيرة، وتخبط في أزمات شديدة كما هو الواقع اليوم في الأُمم جميعها ؛ التي اختلطت فيها النساء بالرجال في الحِرَف والمشاريع. ويجب علينا أن لا نغترّ بالظواهر، التي كثيراً ما تخفي الحقيقة المؤلمة، وتبطن الأضرار الفظيعة. وعلماء الاجتماع أدرى بما وراء الأكَمَة. فبمنافسة المرأة للرجل في وظائفه قلبٌ لأوضاع الأسرة، وإخلال بنظام المجتمع ؛ اللذين مصلحتهما في اتِّساق المواقف الخاصة لكلٍّ من المرأة والرجل. ولا يمكن لنا بحال، أن نقلِّد الأُمم الإفرنجية في تطور النساء، من غير أن ننظر سابقاً إلى تغيير وجهة نظرنا في الأخلاق والحياة، وهذا ما لا يصحّ وهو عسير ؛ لأن لكل أُمة أخلاقها ومزاجها ومدنيتها. فلا تستطيع أن تبدل شيئاً

من ذلك كله، دون أن تقع في أزمة شديدة الوطأة ربما كان فيها حتفها ؛ وإنما مجد كل أُمة بقوميتها، من دين ولغة وحضارة. أما ما يقتبس بين الأُمم، فهي العلوم والفنون، التي يُحتاج إليها في سير التطور والارتقاء، وحُسْن الاقتباس، ليس هو التقليد المطلق، ولكن اتخاذ الصالح واجتناب الطالح، كما تفعل الشعوب الغيورة على تراثها، الرشيدة في خطتها الموفقة في تدبير مصيرها.

حالة تعليم البنات بالمغرب :

ما زال تعليم البنات عندنا يخطو خطوته الأولى، وما زال تنظيمه لم يصر أمره إلى قرار. وقد دلّت نتائج امتحانات الشهادة الابتدائية، في سنة 1943، أن تعليم البنات المغربيات، لم تتسع دائرته إلى اليوم، وأن الإقبال عليه ضئيل جداً ؛ ففي فاس، لم ينجح سوى 10، وفي الرباط 5 سادستهن الأميرة الجليلة عائشة، وفي البيضاء واحدة فقط. نعم، من المنتظر أن يتزايد عدد الناجحات في الشهادة الابتدائية كل سنة، ويمتد تعليم البنات إلى غير المدن المذكورة ؛ لأن الدعوة إلى ترقية الفتاة بالتعليم، تعمل اليوم عملها المحمود في النفوس، وتلقى مؤيداً كبيراً من نشاط كثير من الأسر في تثقيف بناتها، وبالأخص من المثال العظيم، الذي قدّمه جلالة الملك المنصور إلى الأُمة ؛ في شخص الأميرات الجليلات حفظهنّ الله. فالأمل قوي أن تدأب الرعية على احتذاء مثال سلطانها المؤيد بالله، وامتثال ما أمر به في صالح المرأة المغربية المسلمة ؛ التي يريد - أعزّه الله - أن تفوز بكامل حقها في النهضة والحياة، وفق تعاليم الإسلام، وضمن القومية العربية المغربية.

لكن حركة تعليم البنات، يجب أن يعدّ لها ما تحتاج إليه ؛ من المدارس المتوفرة فيها الشروط المطلوبة جميعها، المُشار إليها سابقاً. ولئن كانت المدارس الرسمية للبنات قليلة منتشرة في رقعة البلاد، فإن المدارس الشعبية الحرّة كثيرة العدّ، قد أخذت بالنصيب الأوفر في تلك الحركة ؛ وذلك بما أحدثته من صفوف خاصة بتعليم البنات. غير أن التعليم في المدارس المذكورة، يتجه اتجاهاً متبايناً ؛ ففي المدارس الحرّة، يقوم التعليم على الدين والعربية، بينما هو مختلط في المدارس الرسمية، بل أكثره يُلقى بغير العربية لغة الدين والأُمة.

وإن الأُمة لتنتظر بفارغ الصبر، أن يبرز لحيِّز الوجود، البرنامج الذي يُعنى جلالة الملك الهمام بتخطيطه، حسب تعاليم الدين الحنيف. ونعلم من الآن، أنه حارص على أن لا يحتوي هذا البرنامج على أيّ شطط أو تحريف ؛ حيث يكون «ضامناً لرقيّ الأُمة من كل الحيثيات، حافظاً من الإهمال عاصِماً من الآفات»، يُيسّر للمرأة المسلمة مجاراة نساء الأُمم الراقية، «من غير خروج على مبدإ دينها الأقوم، تتعلم ما ينفعها ويحييها، وتجتنب ما يؤخرها ويرديها، مقصدها العلم الحقيقي النافع».

إن هذا البرنامج، إن طُبق تطبيقاً كاملاً صادقاً، سيجعل بناتنا المتعلمات ؛ من حيث الأخلاق والتربية، في حرز منيع وعصمة واقية، فلا تتجدد أمام الأنظار العامة تلك المناظر الشنيعة المنكرة، التي تشخصها في الشوارع بعض البنات المتفرنجات المتهتكات ؛ فهنّ بسيرتهنّ هذه، إنما «يحِدنَ عن طريق الهدى، ويلوين على مهاوي الردى» فلا يرضى عنهنّ دين الإسلام، ولا القومية المغربية، ولا آداب الحشمة العامة، وهنّ شرّ دعاية تسير بين الناس على قدم ضد العلم والرقي والصالح العام. وأعظم المسؤولية في هذا، على أولياء أمورهنّ ؛ الذين يغضّون أبصارهم عن سيِّئ الأحوال، وقبيح العادات التي عليها ذلك الرهط من الفتيات، وإنهم ليفعلون ذلك، إمّا عجزاً منهم، وإمَّا وهماً بأن ذلك السلوك الدنيء من البنات، هو مظهر العلم والرقيّ والسعادة. فما أجدرهم بضعفة العقول ومرضى القلوب ! وما أحقّهم بالرحمة والرثاء لو كانوا يعقلون !

مستقبل الفتاة المغربية :

يجب علينا أن لا نخبط في تعليم الفتاة وتهذيبها خبط عشواء، بل يلزمنا أن نسير في هذا كله على بصيرة وهدى.

ونحن لا نريد في بيان ما يكفل المصلحة الراهنة، ويضمن مستقبل هذا الجيل، أن نتوسع كثيراً، ونرمي بالنظر إلى أبعد الآفاق. لهذا، سنقتصر على ما نراه الآن ممكناً وضرورياً.

قلنا إن جلالة الملك، يشرف على وضع برنامج صالح لتعليم البنات المسلمات، لكن رغبة الأُمة، هي أن يتولى جلالته الإشراف دائماً على مدارس البنات. ولكن الإشراف الملكي المباشر لا يمكن باستمرار. ولكي تراقب تلك المدارس عن كثب، ينبغي أن يُناط ذلك برجال يستوفون الشروط اللازمة، ويستحقّون ثقة جلالة الملك. وفي هذه المراقبة، خير ضمان لتنفيذ البرنامج الشريف ؛ الخاص بتعليم الفتيات، ولاطمئنان الآباء على حياتهنّ المدرسية، وتعليمهنّ تعليماً بريئاً نافعاً. ومما يحسن التنبيه إليه، تمكين الآباء من المشاركة في الإشراف على سير التعليم بالمدارس النسائية ؛ وذلك في صورة لجنة استشارية منتدبة لذلك ؛ ففي هذا أكبر مشجِّع للناس على إدخال بناتهم للمدارس والمضي في ترقيتهنّ بالتعليم والتهذيب. أما التعليم الابتدائي الحالي، فلا يضمن للبنات مستقبلاً ؛ ذلك أنه لا يؤدي بهنّ إلاَّ إلى الشهادة الابتدائية، التي يحصلن عليها وهنّ صغيرات السن. فالتي أسعدها الحظ، من حاملات تلك الشهادة، أمكنها أن تتابع تعليمها وتهذيبها في البيت على يد أبيها أو إخوتها، أو مدرِّس يعهد بها إليه وليّ أمرها. فإذا حصلت على نصيب أوفر من العلم والتهذيب، استطاعت أن تستقل عن غيرها، وتكون في ما بعد معلِّمة نفسها. فهذه الفتاة، يمكن أن يكون لها مستقبل ؛ لأن تعليمها لم ينته بالشهادة الابتدائية، ولم يعفَّ على أثره الإهمال والنسيان بتوالي الأعوام. أما غيرها من

حاملات الشهادة الابتدائية - وهنّ أكثرية المتعلمات - فمآل معارفهنّ البسيطة الأولى إلى الدثور والاضمحلال مع الزمان ؛ لأنهنّ، بعدما يفارقن المدرسة الابتدائية نهائياً، ينزوين في البيوت، لا أولياء أُمورهنّ يستطيعون متابعة تعليمهنّ، ولا هنَّ يقدِرْن على الاستقلال بأنفسهنّ، واستغلال ما علِمنَ للزيادة في تثقيف عقولهنّ وتهذيب أنفسهنّ. فلئن أفادهنّ التعليم صغيرات، فسيخسرنه كبيرات. وما يجدي التعليم إن كان مصيره الإتلاف والضياع ؟

لهذا، وجب التفكير في تلافي هذا الخطر، الذي يتهدد بِويلهِ الفتيات المغربيات، إلا أفراداً منهنّ قليلات. وليس الأمر بيسير في طور حياتنا الراهنة. فهل تؤسّس لهنّ مدارس ثانوية ؟ لا نعترض مبدئيّاً على هذه الفكرة البدَهية المنطقية. لكننا نرى أمام المشروع عقبات لا تذلّل إلا مع الزمان وتطوّر الفكر العام ؛ فخروج البنات اللاَّئي جاوزن العاشرة من السن، واختلافهنّ مرات في اليوم إلى المدارس، التي ربما كانت بعيدة عن بيوت الكثيرات منهنّ، أو يتعارض مع أفكار الجمهور ويصطدم مع التقاليد المغربية. فهل نُحدِث مدارس داخلية (بانسيون) للبنات ؟ هذا أيضاً مشروع، لا يقدّر له كبير نجاح ؛ لأن الآباء لا يرضون سكنى بناتهم بالمدارس.

نعم، يمكن تأسيس مدارس ثانوية للبنات تكون مشتملة على داخليات ؛ فتكون البنات مخيّرات بين التردّد إلى المدرسة صباح مساء، وبين تناول الغذاء بها أو الإقامة فيها مدة الأسبوع. ولا شك أن تلك المدارس تظفر بمتعلمات من هؤلاء وأولئك. لكن، هل يكون عددهنّ كبيراً ؛ حيث تعمر تلك المدارس العمارة التي تبرّر تأسيسها، هذا ما لا يجزم به.

فنحن بين أمرين : إما أن نتقدم على هذا المشروع، ولو كلّف من تضحية الأموال ما كلّف، معتمدين في نجاحه على عامل الزمان، الذي بتواليه تتطور الأفكار وتستقر المشاريع الحديثة ؛ إذ يألفها الناس ويتلاشى سوء ظنهم بها، وينبذون نهائياً ما كانوا يتوهمون من أن كل جديد بدعة وضلالة. والمغاربة عمليون، سرعان ما تقنعهم النتائج الإيجابية وتهديدهم الحقائق المحسوسة، وتلهمهم الأمور المجربة، وإما أن نقتصر في البداية على حل وسط، يوفّق بين حالة الأفكار وتقاليد الأُمة، وبين ضرورات نهضتنا الحديثة ؛ ذلك أنه يمكن إنشاء دروس تكميلية، تعطى أسبوعياً لحاملات الشهادة الابتدائية، الراغبات في مواصلة التعليم والتهذيب. ويمكن فتح هذه الدروس أيام العطلة الأسبوعية ؛ التي تعطى للمبتدئات. وهذا من شأنه أن لا يضطر إلى تأسيس مدارس جديدة خاصة. ومما يجعلنا نشير بهذه الفكرة المعتدلة، أن بناتنا لا يحتجن الآن إلى دراسة ثانوية كاملة، تمكِّنهنّ من شهادة الباكلوريا أو ما يماثلها. فكل ما تمسّ حاجتهنّ إليه اليوم، هو صيانة معارفهنّ من التلف بعد نيل الشهادة الابتدائية، وتمكينهنّ من وسائل تزيد في ثقافتهنّ ؛ حتى لا يتعرّضن، مع السنين، للوقوع في الجهل، بعد أن مارسن العلم والتربية في عهد الدراسة الأولى. أما ما عدا هذا، فيمكن اعتباره اليوم من الكماليات.

ولا تغرب عن البال، الصفة العملية التي يمتاز بها هذا المشروع ؛ فهو من حيث المادة لا يحتاج إلى بذل كثير ؛ إذ مدارس البنات الابتدائية، هي التي تكون مراكز لهذه الدراسة التكميلية، ثم إن اختلاف الفتيات إلى المدارس، مرتين في الأسبوع، أهون على أهلهنّ من تردّدهنّ إليها في كل صباح ومساء.

وهذه الدراسة الأسبوعية، كافية لإنفاذ البرنامج، الذي بطبيعة الحال، سيكون محدوداً إذ لا يشتمل على المعارف النظرية المعهودة في برامج مدارس البنين، وإنما يجب أن يكون مقيداً بالعلوم الضرورية للمرأة، مراعًى في تدريسها الجانب العلمي قبل سواه. ويمكن تقسيط برنامج الدراسة التكميلية، على سنتين أو ثلاث، وختم هذه المرحلة الثانية، من تعليم البنات، بشهادة تبرهن على نيلهنّ ثقافة عامة متوسطة، وعلى كفاءتهنّ في مهنة خاصة. وبعبارة، تشير هذه الشهادة إلى أن صاحبتها قد حصلت على ثقافة مناسبة، تجدر بالمرأة الجديدة الراقية وتؤهلها لمهمتها في البيت والمجتمع.

أما نظام البرنامج المذكور، فينقسم إلى قسمين :

أولاً : طور الثقافة العامة، وتدبير المنزل وتربية الأطفال، يشترك فيه جميع الحاملات للشهادة الابتدائية، ومدة هذا الطور سنة فأكثر.

أخيراً : طور التخصّص وهو يشتمل على :

أ - قسم التدريس، ينخرط فيه المتعلمات الراغبات في أن يتخرجن معلمات. وهذه المسألة مهمة جداً ؛ لأن انتشار تعليم الفتاة، يتوقف على إعداد المعلمات، وإلا سارت المرأة المغربية، في حركة تعليمها سيراً بطيئاً، تضيع معه مصلحة هذا الجيل، ويتعرقل به نمو النهضة، التي نريدها قوية لناشئة البلاد بنين وبنات.

ب - قسم القبالة : تتلقى الداخلات فيه المعلومات النظرية اللازمة. أما الدروس التطبيقية، الراجعة إلى التدريب، فتكون بمستشفيات الولادة. وهذه المسألة ليست جديدة ؛ فقد وقع منذ سنة 1941، تعليم القابِلات المسلمات في المستشفيات ؛ حيث تُمارسُ أساليب الفن. وفي هذه السنة 1943، نجح في الفرقة الأولى عشر متعلماتٍ حصلن على جوائزهنّ في القبالة ؛ والقبالة مسألة لا تقلّ أهمية عن مسألة المعلمات. لهذا، وجب أن يعنى بها عناية علمية مناسبة، ترفع من شأنها في أعين كثير من الفتيات.

ج - قسم الصناعة : تعلّم فيه الصنائع المتداولة اليوم في مدارس البنات ؛ من طرز وخياطة وغزل، ونسج.

الإسلام والمجتمع والمدنية. المرأة المسلمة، ص. 195-222

الفهـــرس

موجز عن حياة محمد حسن الوزاني 5
مقدمة 39

أولا
الأسس الفكرية لمحمد حسن الوزاني بين السلفية الإصلاحية والنزعة الليبرالية

1. المرجعية الإسلامية 49
2. المرجعية الليبرالية 94

ثانيا
الأمة باعتبارها مشروعا

1. الأسس الثقافية للأمة المغربية 113
2. الاستقلال باعتباره مشروعا 161
3. مشروع من أجل مغرب مستقل 219

ثالثا
الديمقراطية والنظرية الدستورية

1. الديمقراطية غاية منشودة 267
2. الدستورانية 320

رابعا
الحريات

1. التحرر والحرية 359
2. حرية الرأي 403
3. حرية الصحافة 412
4. الفكر الحر 427

خامسا
التحول السياسي

1. التغيير من الأعلى 433
2. التغيير بالقوانين 480
3. التغيير بالانتخابات 483
4. الحزب باعتباره أداة التغيير 489

سادسا
الاقتصاد والمجتمع

1. الملكية الخاصة 515
2. حدود الرأسمالية 517
3. مشكلة الرشوة 521
4. التخطيط 531
5. الإصلاح الزراعي 535
6. مكانة المرأة 556

Sommaire

Mohamed Hassan Ouazzani 1910-1978

Notice Biographique 25

Introduction 43

I- Les fondements de la pensée de MHO.
Entre salafisme réformiste et libéralisme.

1- Le référent islamique 49

2- Le référent libéral 94

II- La Nation comme projet.

1- La Nation marocaine. Les bases culturelles 113

2- L'indépendance comme projet 161

3- Un projet pour un Maroc indépendant 219

III- Démocratie et constitutionnalisme.

1- La démocratie comme idéal 267

2- Le constitutionnalisme 320

IV- Les libertés.

1- Libération et liberté 359

2- La liberté d'opinion 403

3- La liberté de la presse 412

4- La libre pensée 427

V- Le changement politique.

1- Le changement par le haut 433
2- Le changement par les lois 480
3- Le changement par les élections 483
4- Le parti comme organe de changement 489

VI- Economie et société.

1- La propriété privée 515
2- Les limites du capitalisme 517
3- Le problème de la corruption 521
4- La planification 533
5- La réforme agraire 537
6- La condition de la femme 558